محمد بن يحيى الفيفي

الدولة الرسولية في اليمن

دراسة في أوضاعها السياسية والحضارية

٨٠٣ - ٨٢٧ هـ / ١٤٠٠ - ١٤٢٤ م



الدار العربية للموسوعات

محمد بن يحيى الفيفي

الدولة الرسولية في اليمن

الدار العربية للموسوعات

الدولة الرسولية في اليمن

هنالك اتفاق بين معظم المؤرخين والعارفين بالتاريخ اليمني على أن عصر الدولة الرسولية (٦٢٦ - ٨٥٨ هـ / ١٤٥٤ - ١٢٢٨ م) كان أزهى عصور اليمن خلال العصور الإسلامية الوسيطة، سواء من الناحية السياسية، أو الإدارية، أو الاقتصادية، أو الثقافية، أو الحضارية. وكما يقول أحد الباحثين - اسماعيل الأكوع - فقد كانت، "أبرز دول اليمن الحضارية، وأخلدها ذكراً، وأبعدها صيتاً، وأغزرها ثراء، وأوسعها كرماً وإنفاقاً... ويعتبر عصرها غرة في جبين اليمن في عصرها الإسلامي، ذلك لأن عصرها كان أخصب عصور اليمن ازدهاراً بالمعارف المتنوعة، وأكثرها إشراقاً بالفنون المتعددة، وأغزرها إنتاجاً بثمرات الأفكار اليانعة في شتى ميادين المعرفة...".

وبناءً عليه: فقد جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على التاريخ السياسي والحضاري لهذه الدولة العظيمة بشكل عام، وخلال الربع الأول من القرن التاسع الهجري (الخامس عشر الميلادي) بشكل خاص، معتمدة في مادتها على المصادر الأصلية، سواء المخطوط منها أو المطبوع، بالإضافة إلى استنارتها في التحليل والاستنتاج بالآراء والنتائج التي وردت في العديد من الدراسات والبحوث الحديثة ذات الصلة سواء العربية منها أو الأجنبية.

الناشر

الدولة الرسولية في اليمن

دراسة في أوضاعها السياسية والحضارية

٨٠٢ ـ ٨٢٧هـ/ ١٤٠٠ ـ ١٤٢٤م

الأستاذ د/ محمد سالم بن علي جابر
حفظه الله
مع خالص التحيات والتقدير
المؤلف
٢٦/٦/١٤٢٧هـ

الدولة الرسولية في اليمن

دراسة في أوضاعها السياسية والحضارية

٨٠٢ ــ ٨٢٧ هـ/ ١٤٠٠ ــ ١٤٢٤م

تأليف
محمد بن يحيى الفيفي

الدار العربية للموسوعات

الطبعة الأولى

٢٠٠٥ م ـ ١٤٢٥ هـ

الدار العربية للموسوعات



العمارية ـ ص. ب: [illegible] ـ هاتف: [illegible] ـ فاكس: [illegible]

هاتف نقال: [illegible] ـ بيروت ـ لبنان

الموقع الإلكتروني: www.arabenchouse.com

البريد الإلكتروني: info@arabenchouse.com

مؤسسها ومديرها العام: خالد العاني

المقدمة

هناك اتفاق بين معظم المؤرخين والعارفين بالتاريخ اليمني على أن عصر الدولة الرسولية (٦٢٦ ـ ٨٥٨هـ/١٢٢٨ ـ ١٤٥٤م) كان أزهى عصور اليمن خلال العصور الإسلامية الوسيطة، سواء من الناحية السياسية، أو الإدارية، أو الاقتصادية، أو الثقافية، أو الحضارية. ولا شك أن ذلك لم يأتِ من فراغ، وإنما جاء بناءً على حقائق تاريخية متعددة وثابتة.

فقد امتد حكمها لأكثر من قرنين وربع القرن من السنين، استطاعت خلال القرن الأول منها أن توحد اليمن، وتبسط نفوذها ليشمل كامل أراضي اليمن الطبيعية، وتمتعت باستقرار سياسي وأمني كبير، وحظيت باحترام وتقدير القوى والدول الأخرى سواء في داخل الجزيرة العربية أو خارجها، وتوافدت عليها السفارات لخطب ودها بعد أن سيطرت على باب المندب الهام بالنسبة لتجارة العبور بين الشرق والغرب. وعلى الرغم من فقدانها لما يعرف باليمن الأعلى ـ من مدينة ذمار وما يليها شمالاً ـ منذ نهاية الربع الأول من القرن الثامن الهجري (الرابع عشر الميلادي) إلا أنها ظلت محتفظة بأفضل وأخصب الأراضي اليمنية وهي الوسطى، اليمن الأخضر، والجنوبية والجنوبية الغربية حتى سقوطها. ولا ريب أنها إذا ما قارناها في هذا بمثيلاتها من الدول التي حكمت اليمن أو جزءاً منه خلال العصور الإسلامية الوسيطة لوجدناها الأفضل، سواء من حيث طول مدة الحكم أو من حيث القوة أو الاستقرار السياسي.

أما من النواحي الإدارية والمالية والاقتصادية، فإن المتتبع للمصادر التاريخية المختلفة، ولا سيما كتاب: نور المعارف ـ نشره أخيراً المعهد

الفرنسي بصنعاء عام ٢٠٠٣م ـ وكتاب: ملخص الفطن للحسيني ـ سيتم التعريف به لاحقاً ـ يلاحظ مدى ما وصلت إليه تلك الدولة من تنظيم إداري ومالي دقيق ورفيع، وما تمتعت به من رخاء اقتصادي غير مسبوق، نتيجة للازدهار الزراعي والتجاري الكبير، وهو ما سيلاحظ القارئ الكريم بعضه في هذه الدراسة.

ولعل الناحيتين الثقافية والحضارية لا تحتاجان إلى كثير بيان، حيث تزخر المكتبات والمراكز العلمية في العديد من الدول بالمؤلفات العلمية المختلفة، التي تعود إلى العصر الرسولي، سواء تلك التي أنجزها سلاطين بني رسول أنفسهم، فقد كان معظمهم على درجة عالية من العلم والثقافة، أو تلك التي أنجزها علماء دولتهم. كما لا تزال بعض المدن اليمنية، مثل تعز وزبيد، تحتضن العديد من آثار تلك الدولة الحضارية من مدارس ومساجد وقصور وقلاع وحصون وغيرها، والتي قاومت الزمن ومتغيراته تقف شاهدة على مدى ما وصلت إليه من تقدم ورقي، وسيجد القارئ الكريم الكثير من تلك المؤلفات والمنشآت الحضارية في أماكنها من هذه الدراسة.

ومن هذا المنطلق جاءت فكرة عمل هذه الدراسة، لتسليط الضوء على التاريخ السياسي والحضاري لهذه الدولة العظيمة بشكل عام، وخلال الربع الأول من القرن التاسع الهجري (الخامس عشر الميلادي) بشكل عام، وهي فترة حكم السلطان الناصر أحمد ابن السلطان الأشرف الثاني.

أما لماذا تم التركيز على تلك الفترة بالذات، فيعود إلى سببين في الغالب: **أولهما**، انه لم يتم دراستها من قبل بشكل مستقل ومعمق، وثانيها، انني وجدت بأنه قد ترسخ في أذهان الكثير من الباحثين والدارسين بأنها كانت فترة ضعف وتدهور وانحطاط بشكل عام، وسياسي واقتصادي بشكل خاص، بالنسبة للدولة الرسولية!! فكان ذلك حافزاً للباحث لفحص ومناقشة هذا القول، وإبداء الرأي فيه، على ضوء ما استجد من مصادر بكر لم يسبق واستخدمت لدراسة تلك الفترة وتقييمها على ضوئها.

المؤلف

الدراسات السابقة[١]

تناولت بعض الدراسات الحديثة جزءاً أو أكثر من هذا الموضوع، إلا أن ذلك قد جاء عرضاً من خلال تناولها لتاريخ الدولة الرسولية بشكل عام، ولم تغط أهداف هذا البحث. وقد حاولتُ بقدر المستطاع الاطلاع على معظم تلك الدراسات، وقراءتها، وإخضاعها للدراسة النقدية، التي لا تقلل من قيمتها، ولا تعد قدحاً فيها، بقدر ما تخدم الحقيقة التاريخية، والمنهجية العلمية. ومن أهم تلك الدراسات ما يلي:

ـ **بنو رسول وبنو طاهر وعلاقات اليمن الخارجية في عهدهما**، لمحمد عبد العال أحمد[٢]. وهي في الأصل رسالة علمية نال الباحث بموجبها درجة الدكتوراه من كلية الآداب، جامعة الإسكندرية، سنة ١٩٧٣م. وقد تحدث فيها عن تاريخ دولتي بني رسول وبني طاهر السياسي خلال الفترة من ٦٢٦ ـ ٩٢٣هـ (١٢٢٨ ـ ١٥١٧م)، وقد أورد بعض المعلومات المتفرقة عن عهد السلطان الناصر، إلا أنها جاءت مقتضبة جداً، ولم يبرز سياسته الداخلية والخارجية بالشكل المأمول. كما أن ظهور بعض المصادر الجديدة التي لم يطلع عليها مثل: كتاب **تاريخ الدولة الرسولية**، قد أثبت عكس ما ذهب إليه الدكتور عبد العال في كثير من الأحيان، مثل قوله بضعف السلطان الناصر، وأن عهده بداية عهود سلاطين

(١) تم التركيز هنا على أبرز الدراسات التي أنجزت عن الدولة الرسولية حتى وقت إنجاز هذه الدراسة في سنة ١٤٢٠ هـ/ ٢٠٠٠ م.

(٢) أحمد، محمد عبد العال: بنو رسول وبنو طاهر وعلاقات اليمن الخارجية في عهدهما، (الإسكندرية: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م).

بني رسول الضعفاء، وبداية انهيار الدولة.

ـ **الحياة السياسية ومظاهر الحضارة في عهد بني رسول باليمن**، لمحمد عبد الفتاح عليان[1]. وقد ركز الباحث في هذه الدراسة على الصراع بين أفراد الأسرة الرسولية، وعلاقاتهم الخارجية، ونظم الحكم والإدارة، والمظاهر الحضارية المختلفة في عهدهم. وهو موضوع كبير يصعب على الباحث ـ أي باحث ـ الإلمام به في دراسة واحدة؛ ولذا فقد جاء كلامه عاماً ومختصراً، ولم يورد عن فترة بحثنا إلا معلومات ضئيلة جداً. ويؤخذ عليه عدم رجوعه إلى بعض المصادر الأصلية المهمة التي لا غنى عنها في مثل دراسته مثل: كتاب تاريخ الدولة الرسولية المذكور أعلاه، وكتاب ملخص الفطن والألباب ومصباح الهدى للكتاب، الذي اهتم بتدوين نظم الحكم والإدارة الرسولية، لا سيما النظامين المالي والحربي.

ـ **علاقة سلاطين بني رسول بالحجاز**، لآمنة حسين جلال[2]. أشارت الباحثة إلى عهد السلطان الناصر وعلاقاته مع إمارة مكة المكرمة، إلا أنها لم تفصل في ذلك بما فيه الكفاية، لأن الحديث عنه جاء عرضاً من خلال تناولها لعلاقة سلاطين بني رسول بالحجاز بشكل عام. ومما يؤخذ عليها خلطها بين الأحداث التاريخية، وعدم التزامها بالتسلسل الزمني للأحداث، واعتمادها على العديد من المراجع والدراسات الحديثة مثل: دراسة محمد عبد الفتاح عليان السابقة، وكتاب تاريخ مكة لأحمد السباعي، وغيره.

(١) عليان، محمد عبد الفتاح: الحياة السياسية ومظاهر الحضارة في عهد بني رسول باليمن، رسالة دكتوراه غير منشورة، (القاهرة: كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٧٣م).

(٢) جلال، آمنة حسين: علاقة سلاطين بني رسول بالحجاز، ٦٣٠ ـ ٨٥٤هـ، رسالة ماجستير غير منشورة، (مكة المكرمة: قسم التاريخ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الملك عبد العزيز ـ أم القرى ـ، ١٣٩٩ ـ ١٤٠٠هـ/ ١٩٧٩ ـ ١٩٨٠م).

ـ **الزراعة في اليمن في عصر الدولة الرسولية**، لداود المندعي[1]. وكما يلاحظ من العنوان فإن الباحث قد خصصها لدراسة النشاط الزراعي باليمن في عصر الدولة الرسولية، وبالرغم من تميُّز هذه الدراسة واشتمالها على معلومات مهمة عن الخراج، والضرائب الزراعية، والإقطاع، إلا أنه من الواضح أنها لم تهدف إلى دراسة فترة دراستنا هذه والتركيز عليها.

أما الدراسات الأجنبية المتاحة فكان جل تركيزها على النشاط التجاري، والضرائب والمكوس التجارية في عهد الدولة الرسولية بصفة عامة، ومن أهم تلك الدراسات:

The Commerce And Trade of the Rasulids in the Yemen, by Nayef al shamrookh[2].

وهكذا، يتضح من خلال تتبع الدراسات السابقة أن موضوع هذا البحث لم يفرد له دراسة مستقلة معمقة وشاملة لكافة جوانبه، وأن ما ورد في تلك الدراسات كان عرضاً، وبشكل مقتضب جداً.

(١) سبق إيراد معلومات هذه الدراسة ببليوجرافية. انظر: ص ٨، حاشية ٢.

(٢) Al Shamrookh, Nayef Abdullah: The Commerce and Trade of the Rasulids in The Yemen, 630-858/ 1231-1454, (Kuwait, 1996).

أهم مصادر الدراسة

أما فيما يخص المصادر التي تم الاعتماد عليها، فمن المعروف أن تاريخ اليمن ـ بصفة عامة ـ من أكثر تواريخ الدول صعوبة وتعقيداً، ويحتاج البحث فيه إلى تكثيف الجهود وتضافرها لإبرازه. إذ تعرض الكثير من مصادره للتلف والضياع، نتيجة للحروب المتصلة، والقلاقل الداخلية السائدة عبر العصور الإسلامية المختلفة، وما بقي منها لا يزال معظمه مخطوطاً، ومتناثراً في العديد من المكتبات الخاصة والعامة، ومراكز البحوث في داخل اليمن وخارجها؛ الأمر الذي استلزم من الباحث القيام بجهد مضاعف في سبيل الحصول على المصادر المطلوبة، فكان أن قام بزيارة معظم المكتبات والمراكز البحثية، والاتصال بالعديد من الباحثين ذوي الاختصاص في المملكة العربية السعودية، ثم شد الرحال إلى بعض المكتبات والمراكز العلمية الخارجية التي اشتهرت باحتوائها على الكثير من التراث اليمني المخطوط والمطبوع. ومن أجل ذلك قام الباحث برحلات علمية إلى كل من: اليمن، ومصر، والمملكة المتحدة. هذا بالإضافة إلى مراسلة بعض المكتبات والباحثين المتخصصين في بعض البلدان العربية والأجنبية، فكان أن توافر لهذه الدراسة قدر وافر من المصادر، والمراجع العربية والأجنبية الحديثة سيلمسها القارئ في هوامشها، وفي جريدة المصادر والمراجع الملحقة بها.

وفيما يلي تعريف بالمصادر الأساسية التي أسهمت إسهاماً فعالاً في إنجازها[1].

---

(١) روعي في ترتيب المصادر أهميتها لفترة البحث.

أولاً ـ المصادر:

١ ـ **تاريخ الدولة الرسولية في اليمن**[١]، لمؤلف مجهول توفي تقريباً في سنة ٨٤٠هـ (١٤٣٦م). ليس لدينا معلومات عن مؤلف هذا الكتاب، حيث لم يرد له أي ذكر في كتب التاريخ والتراجم المعاصرة له أو المتأخرة عنه، ويغلب على الظن أنه كان أحد موظفي الدولة في عهد السلطان الظاهر يحيى (٨٣١ ـ ٨٤٢هـ/ ١٤٢٨ ـ ١٤٣٩م)، وأنه قد توفي بالطاعون ـ كما يرجح محقق الكتاب ـ الذي اجتاح اليمن في سنة ٨٤٠هـ /١٤٣٦م)، حيث توقف في كتابه عند حوادث أول شهر جمادى الأولى من تلك السنة.

وتكمن أهمية هذا المصدر في أنه من أهم المصادر التاريخية التي غطت الحقبة الزمنية الممتدة من سنة ٨٠٣ ـ ٨٤٠هـ (١٤٠٠ ـ ١٤٣٦م) من تاريخ الدولة الرسولية، وهو خير تكملة لكتابات الخزرجي الذي توقف عند أحداث سنة ٨٠٣هـ (١٤٠٠م). وقد أفاد الباحث في شتى فصول الدراسة.

٢ ـ **ملخص الفطن والألباب ومصباح الهدى للكتاب**[٢]، للحسن بن علي الشريف الحسيني الذي كان حياً في سنة ٨١٥هـ (١٤١٢م). المعلومات المتوافرة عن هذا المؤلف شبه معدومة، إلا أن بعض الباحثين رجّح أنه كان موظفاً في دواوين الدولة أو في مجال له علاقة بإدارة الدولة[٣]، كما حاول بعضهم أن يبني له ترجمة من خلال دراسة كتابه

(١) مجهول: تاريخ الدولة الرسولية في اليمن، تحقيق: عبد الله محمد الحبشي، (دمشق: الكاتب العربي، صنعاء: دار الجيل، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م).

(٢) الحسيني، الحسن بن علي الشريف: ملخص الفطن والألباب ومصباح الهدى للكتاب، مخطوط، (ميلانو: مكتبة الامبروزيانا، رقم 130H). وقد حاول الباحث طلال الرفاعي تحقيقه ونشره، إلا أنه لم يتمكن من تحقيقه كاملاً، واكتفى بنشر الفصلين الأولين، وترك الفصلين الأخيرين. انظر: الحسيني: نبذ من كتاب ملخص الفطن والألباب ومصباح الهدى للكتاب، دراسة وتحقيق: طلال جميل الرفاعي، (مكة المكرمة: المكتبة التجارية، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م).

(٣) الحبشي، عبد الله محمد: مصادر الفكر الإسلامي في اليمن، (بيروت: المكتبة ـ

وثقافة عصره[١].

وما يهمنا هنا بالدرجة الأولى هو كتابه المذكور أعلاه، حيث تنبع أهميته من كون المؤلف قد صنفه لمساعدة موظفي الديوان في تحصيل الخراج خلال فترة البحث، فقد ذكر أنه انتهى من تأليفه في شهر جمادى الآخرة سنة ٨١٥هـ (١٤٠٢م)، وقدمه للسلطان الناصر.

وأهمية هذا الكتاب كوثيقة إدارية واقتصادية وتاريخية لا تحتاج إلى تعليق، فعلاوة على كونه معاصراً لفترة البحث، فقد احتوى على معلومات في غاية الأهمية عن مؤسسات الدولة المختلفة، والخراج، والضرائب الزراعية، والمكوس التجارية التي كانت تفرضها الدولة الرسولية على مختلف البضائع والسلع التجارية الواردة على الموانئ اليمنية والخارجة منها، ومجموع المتحصل منها[٢].

وقد اعتمدنا عليه في شتى فصول الباب الثاني، وخاصة في النظام الإداري، والمالي، والحربي.

٣ ـ **مصنفات علي بن الحسن الخزرجي (ت ٨١٢هـ/ ١٤٠٩م)**، الذي يعد مؤرخ الدولة الرسولية الأول، وكان معاصراً للسلطان الأشرف الثاني (٧٧٨ ـ ٨٠٣هـ/ ١٣٧٦ ـ ١٤٠٠م)[٣]. ومن مؤلفاته التي اعتمدنا

= المصرية، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م)، ص ٥٣٥.

Al-Shamrookh: The commerce and Trade, p. 23.

(١) انظر: الحسيني: نبذ من ملخص الفطن، ص ص ١٥ ـ ٢٣ (كلام المحقق).

(٢) لمعلومات أوفى انظر: الحبشي: مصادر الفكر الإسلامي: ص ٥٣٥؛ سيد، أيمن فؤاد: مصادر تاريخ اليمن في العصر الإسلامي، (القاهرة: المعهد الفرنسي للآثار الشرقية، ١٩٧٤م)، ص ص ١٦٥ ـ ١٦٧.

Cahen, Claude and Sergeant, R. B.: «A... Fiscal Survey of the Medieval Yemen: Notes preparatory to a Critical Edition of the mulakhas Al-Fitan of Al-Hasan B. Ali Al-Sarif Al Hussynie, Arabica, Leiden, IV (1957), pp. 23-33.

(٣) لمعلومات أوفى عن المؤرخ الخزرجي ومؤلفاته انظر:

عليها: طراز أعلام الزمن في طبقات أعيان اليمن[1]، وهو كتاب شامل في تراجم العلماء والملوك والأمراء والأعيان من أهل اليمن ومن طرأ عليها، مرتب على حروف المعجم، وقد انتهى فيه عند حرف العين بمن اسمه عبد الله بن العباس الشاوري، ويقع في ١٤٥ لقطة. ثم أكمله بجزء آخر أطلق عليه اسم **العقد الفاخر الحسن في طبقات أكابر اليمن**[2]، بدأه من حيث انتهى في الجزء الأول، وخصص الباب التاسع والعشرين للكنى والألقاب، والباب الثلاثين لتراجم النساء.

وله كتاب الكفاية والإعلام فيمن ولي اليمن وسكنها من ملوك الإسلام[3]، وهو في تاريخ اليمن منذ العهد النبوي إلى عصر المؤلف.

---

* الأشرف الرسولي، إسماعيل بن العباس: العسجد المسبوك والجوهر المحكوك في طبقات الخلفاء والملوك، تحقيق: شاكر محمود عبد المنعم، (بغداد: دار البيان، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م)، ص ص ٧٨ ـ ٨٨؛ سيد: مصادر تاريخ اليمن، ص ص ١٦١ ـ ١٦٥؛ عسيري، محمد علي: أبو الحسن الخزرجي وآثاره التاريخية، رسالة دكتوراه غير منشورة، (الرياض: قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م)، ص ٥٢ وما بعدها؛ الأكوع، إسماعيل: «الخزرجي مؤرخ اليمن ومؤلفاته»، مجلة العرب، الرياض، س ١٢، ج ١ ـ ٢ (رجب ـ شعبان ١٣٩٧هـ/ يوليو ـ أغسطس ١٩٧٧م)، ص ص ١١٦ ـ ١٢٣؛ عبد المنعم، شاكر محمود: «نظرة في مصنفات الخزرجي»، مجلة المؤرخ العربي، بغداد، ع٢٧ (١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م)، ص ص ١١٠ ـ ١١٤؛ القيسي، نوري حمودي: «العسجد المسبوك فيمن تولى اليمن من الملوك ونسبته للخزرجي»، مجلة العرب، الرياض، مج ٥، ج ٥ (ذو القعدة ١٣٩٠هـ/ يناير ١٩٧١م)، ص ص ٤٣٩ ـ ٤٥٤، ومج ٥، ج ٦ (ذو الحجة ١٣٩٠هـ/ فبراير ١٩٧١م)، ص ص ٥٠١ ـ ٥١٥.

(١) طراز أعلام الزمن في طبقات أعيان اليمن، مخطوط، (صنعاء: مكتبة الإمام يحيى، رقم ٤٩ تاريخ).

(٢) العقد الفاخر الحسن في طبقات أكابر اليمن، مخطوط، (صنعاء: مكتبة الجامع الكبير، رقم ٢٥٨٧).

(٣) الكفاية والإعلام فيمن ولي اليمن وسكنها من ملوك الإسلام، مخطوط مصور، (الرياض: قسم المخطوطات، المكتبة المركزية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ميكروفيلم رقم ١٠١٢٥).

وكذلك كتاب العسجد المسبوك فيمن ولي اليمن من الملوك[1]، لكنه زاد في الأخير فصلاً خاصاً بتاريخ ملوك الشام وإفريقيا والقيروان والأندلس والمغرب الأقصى.

أما كتاب العقود اللؤلؤية في تاريخ الدولة الرسولية[2]، فقد خصصه لتاريخ بني رسول منذ قيام دولتهم حتى سنة ٨٠٣هـ (١٤٠٠م). وقد استفاد الباحث من جميع هذه المصنفات، واستخلص منها مادة علمية قيمة أثرت الموضوع في شتى فصوله.

٤ ـ **المخطوطة الديوانية:**[3] وهي مخطوطة في خراج الدولة الرسولية، دونت على الأرجح خلال النصف الثاني من القرن السابع الهجري (الثالث عشر الميلادي)، وفي عهد السلطان المظفر على وجه الخصوص، ولكنها مجهولة العنوان والمؤلف بسبب ضياع الأوراق الأولى منها. وهي تمثل مسحاً شاملاً لموارد الدولة المالية، وخاصة من الخراج والضرائب الزراعية، بالإضافة إلى احتوائها على معلومات مهمة عن الصناعة والزراعة والتجارة والأوقاف والمسامحات والأملاك السلطانية وبعض أوجه مصروفات الدولة.

ولما كان العنوان غير موجود، فقد وضعنا لها العنوان المذكور أعلاه، ليعبر عن سمتها الديوانية، أي تلك السجلات التي دونها الديوان من واقع الأحداث، أو تلك التي تصدى لتدوينها أحد الأفراد العارفين والمطلعين على نظام الدواوين في الدولة. وقد استفدنا منها في أماكن متفرقة من البحث، لا سيما في النظام المالي.

---

(١) العسجد المسبوك فيمن ولي اليمن من الملوك، مخطوط نشر بالتصوير، ط ٢، (صنعاء: وزارة الإعلام والثقافة، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م).

(٢) العقود اللؤلؤية في تاريخ الدولة الرسولية، تحقيق: محمد بن علي الأكوع، ط ٢، (صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمني، بيروت: دار الآداب، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م).

(٣) مخطوط بمكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض، بدون رقم.

٥ ـ ديوان ابن المقرئ[1]، للقاضي إسماعيل بن أبي بكر المقرئ (ت ٨٣٧هـ/ ١٤٣٤م)[2]، وهو ديوان شعري ضم معظم ما نظمه طوال حياته، ومنه ما نظمه في مدح سلاطين بني رسول، الأشرف الثاني، والناصر، والمنصور، والظاهر. وما يهمنا هنا هو ما يتعلق بعصر السلطان الناصر، حيث أمدنا بمعلومات في غاية الأهمية عن ثورة ابن نجاح، ومعاناة المزارعين من موظفي ديوان الخراج، والعلاقة مع الصين، وهي معلومات لم نجدها في أي مصدر آخر من المصادر المتاحة.

٦ ـ **تحفة الزمن في تاريخ اليمن**[3]، لبدر الدين حسين بن عبد

---

(١) ديوان ابن المقرئ، عني بطبعه ونشره: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، (الدوحة: إدارة إحياء التراث الإسلامي، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م).

(٢) له كتاب آخر بعنوان: عنوان الشرف الوافي في علم الفقه والعروض والتاريخ والنحو والقوافي، تحقيق: عبد الله إبراهيم الأنصاري، (بيروت ـ صيدا: المكتبة العصرية، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م)، إلا أن فائدتنا منه كانت قليلة، مقارنة بغيره، بسبب توقفه عند حوادث سنة ٨٠٤هـ. لمعلومات أوفى عن ابن المقرئ ومؤلفاته انظر: المقري، إسماعيل بن أبي بكر: شرح الفريدة الجامعة للمعاني الرائعة، تحقيق: عبد الرحمن عبد الله الحضرمي، (صنعاء: وزارة الإعلام والثقافة، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م)، ص ص ٩ ـ ٢٤ (كلام المحقق)؛ أبو زيد، طه أحمد: إسماعيل المقري: حياته وشعره، (صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمني، بيروت: دار الآداب، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م)، ص ٣٣ وما بعدها.

(٣) الأهدل، حسين بن عبد الرحمن: تحفة الزمن في تاريخ سادات اليمن، مخطوط مصور، (الرياض: قسم المخطوطات، المكتبة المركزية، جامعة الملك سعود، ميكروفيلم رقم ١٢١٦). وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم فهرسته عن طريق الخطأ بعنوان «الجوهر الفريد في تاريخ مدينة زبيد»، ونسب إلى محمد بن محمد بن أمير. والخطأ في الأصل موجود في النسخة الأصلية الموجودة في المتحف البريطاني، برقم ١٣٤٥، وقد نبه إلى ذلك الباحث عبد الله محمد الحبشي، وقال إنه يمثل الجزء الثاني من كتاب تحفة الزمن. انظر: مصادر الفكر الإسلامي، ص ٤٦٤. والغريب أن الباحث محمد كريم إبراهيم لم ينتبه إلى ذلك عند تناوله هذه المخطوطة، بالرغم من الدلائل الكثيرة التي أوردها والتي تدل دلالة واضحة على نسبتها للأهدل. انظر: التواريخ المحلية لمدينة زبيد في اليمن: دراسة في =

الرحمن الأهدل (ت ٨٥٥هـ/ ١٤٥١م)[1]، وهو من المصادر المعاصرة لفترة الدراسة، إذ ذكر المؤلف أنه بدأ في تأليفه سنة ٨٢٦هـ (١٤٢٣م)، وانتهى منه في سنة ٨٣٢ (١٤٢٩م). وذكر أيضاً أنه لخص فيه كتاب الجندي «السلوك في طبقات العلماء والملوك»[2]، ثم زاد عليه تراجم متعددة لكثير من العلماء والأمراء والأعيان وغيرهم ممن عاصرهم. وقد قدّم لنا معلومات مفيدة عن الصراع بين الصوفية والفقهاء في عهد السلطان الناصر، وموقف الأخير من ذلك الصراع، وبعض المعلومات المتفرقة عن عهده.

٧ ـ **طبقات صلحاء اليمن**[3]، للفقيه عبد الوهاب بن عبد الرحمن البريهي، توفي تقريباً سنة ٩٠٤هـ (١٤٩٨م). وهو من أبرز كتب التراجم التي تناولت علماء اليمن والوافدين عليها خلال القرن التاسع الهجري (الخامس عشر الميلادي). وقد أورد لنا تراجم العديد من العلماء والفقهاء والقضاة الذين عاصروا فترة الدراسة، وذكر في ثنايا ترجمته لبعضهم

= مناهجها ومصادرها وأسس تأليفها، (البصرة: مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م)، ص ٣٣ وما بعدها.

(١) لمعلومات أوفى عن المؤرخ والفقيه حسين بن عبد الرحمن الأهدل ومؤلفاته انظر:
تحفة الزمن، ق ق ١٥٢ب ـ ١٥٥أ؛ الحبشي، عبد الله محمد: «جهود بني الأهدل في خدمة العلم»، مجلة العرب، الرياض، س ٦، ج ٦ (ذو الحجة ١٣٩١هـ/ فبراير ١٩٧٢م)، ص ص ٤٤٠ ـ ٤٤١؛ عقيل، علي: «الصحة عن مخطوطة تحفة الزمن في تاريخ سادات اليمن، للعلامة الحسين بن عبد الرحمن الأهدل»، مجلة المؤرخ العربي، بغداد، ع١٥ (١٩٨٠م)، ص ص ٢٨٧ ـ ٢٩٨، «ابن الأهدل بين مؤرخي عصره»، مجلة التراث، مركز الدراسات والبحوث اليمني، فرع عدن، ع٤ (رجب ـ رمضان ١٤١٢هـ/ يناير ـ مارس ١٩٩٢م)، ص ص ٨٠ ـ ٨٦.

(٢) سيشار له في ثنايا البحث.

(٣) البريهي، عبد الوهاب بن عبد الرحمن: طبقات صلحاء اليمن، المعروف بتاريخ البريهي، تحقيق: عبد الله محمد الحبشي، ط ٢، (صنعاء: مكتبة الإرشاد، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م).

معلومات مهمة تتعلق بالسلطان الناصر لم ترد في أي مصدر آخر مثل: تأسيسه لبعض المدارس والمساجد. وقد استفدنا منه في أماكن متفرقة من فصول الدراسة.

٨ ـ **العقد الثمين**[1]، للمؤرخ تقي الدين محمد بن أحمد الفاسي (توفي ٨٣٢هـ/ ١٤٢٩م)[2]، وهو من المصادر المهمة لتاريخ مكة السياسي والاقتصادي. وقد ترجم الفاسي في كتابه هذا لأمراء وعلماء وأعيان البلد الحرام والمجاورين بها من أقدم عصور الإسلام إلى عصره. وكانت فائدتنا منه عظيمة في علاقة السلطان الناصر بإمارة مكة المكرمة بشكل خاص، لأنه كان معايشاً لأحداث تلك الفترة وشاهداً عليها، وكان يفد على اليمن في العديد من السنين للتدريس والإجازة وطلب الرزق.

ثانياً: المراجع الحديثة:

بالرغم من اعتماد الباحث على المصادر بالدرجة الأولى، إلا انه لم يغفل الدراسات الحديثة ذات العلاقة، سواء كان ذلك بشكل مباشر أو غير مباشر، بل حاول الاطلاع على أكبر قدر ممكن منها، والاستنارة ببعض

(١) الفاسي، تقي الدين محمد بن أحمد: العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين، تحقيق: فؤاد سيد، ط٢، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م).

(٢) لمعلومات أوفى عن الفاسي ومؤلفاته انظر:

سيد: مصادر تاريخ اليمن، ص ص ١٧٠ ـ ١٧٢؛ عبد المنعم، صبحي: تقي الدين الفاسي: رائد المؤرخين الحجازيين، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ١٩٩٧م)، ص ٦ وما بعدها؛ الهيلة، محمد الحبيب: التاريخ والمؤرخون بمكة من القرن الثالث الهجري إلى القرن الثالث عشر، جمع وعرض وتعريف، (د. م. ن: مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، فرع موسوعة مكة المكرمة، ١٩٩٤م)، ص ص ١١٣ ـ ١٢٦؛ الدامغ، فهد بن عبد العزيز: تقي الدين الفاسي ومنهجه في التدوين التاريخي، رسالة دكتوراه غير منشورة، (الرياض: قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م)، ص ٤٥ وما بعدها.

الآراء والنتائج التي وردت فيها. على أن أكثر تلك الدراسات فائدة للبحث كانت: **الزراعة في اليمن في عصر الدولة الرسولية**، لداود المتدعي، **والحياة السياسية ومظاهر الحضارة في عهد بني رسول باليمن**، لمحمد عبد الفتاح عليان.

أما الدراسات الأجنبية فأهمها:

كتاب: Al-Shamrookh: The commerce and Trade of the Rasulids in the Yemen.

هيكل الدراسة

لقد اقتضت طبيعة الموضوع تقسيم الدراسة إلى بابين رئيسيين، اشتمل كل منهما على عدد من الفصول، واشتملت الفصول بدورها على عدد من المباحث، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

الباب الأول: وقد تم تخصيصه لدراسة التاريخ السياسي، وقسم إلى أربعة فصول:

الفصل الأول: وهو عبارة عن نبذة تاريخية موجزة عن الدولة الرسولية منذ قيامها وحتى قبيل فترة البحث، فتناولت فيه نسب بني رسول وأصلهم، وبداية ظهورهم على مسرح الأحداث في اليمن، وتدرجهم في المناصب القيادية والإدارية الأيوبية، ثم استقلالهم بالحكم في اليمن، وقيام دولتهم رسمياً بها، ثم تعاقب سلاطينهم في الحكم، وما واكبه من أحداث سياسية، مع الإشارة إلى أبرز ملامح حياتهم، وإنجازاتهم الحضارية المختلفة.

وعني الفصل الثاني بدراسة سيرة السلطان الناصر، موضوع الدراسة، فتحدثت عن مولده، ونشأته، وتعليمه، واهتمامه بالحركة العلمية، وتوليه الحكم، ثم وفاته وآراء المؤرخين فيه.

وتناول الفصل الثالث جهوده في إعادة تثبيت نفوذ الدولة وقرار الأمن الداخلي، والثورات التي قامت ضده، وأسبابها، وأهدافها، ونتائجها، وآثارها على الدولة.

ويبحث الفصل الرابع في علاقاته مع القوى السياسية المجاورة في

شبه الجزيرة العربية وهي: الزيدية، أمراء المخلاف السليماني، وإمارة مكة المكرمة. وكذلك علاقاته مع بعض القوى الإفريقية والآسيوية مثل: المماليك في مصر، والحبشة، ومماللك الطراز الإسلامي، والصين، والهند.

أما الباب الثاني: فقد خصصته لدراسة التاريخ الإداري، واشتمل على خمسة فصول رئيسة هي:

الفصل الأول: النظام السياسي، فعرضت فيه لمنصب السلطنة، والنيابة، والوزارة، ونظام البلاط ووظائفه، ثم ألحقت به ديوان الإنشاء بوصفه أكثر التصاقاً به.

وجعلت **الفصل الثاني** للحديث عن النظام الإداري، فبحثت فيه التقسيمات الإدارية التي كانت سائدة، والولاية على المدن والأقاليم وجهات الدولة المختلفة، وأنهيته بدراسة الإقطاع وتطوره في عصر الدولة الرسولية بصفة عامة وفي عهد السلطان الناصر بصفة خاصة.

ثم جاء الفصل الثالث، لدراسة النظام المالي، فتناولتُ فيه الدواوين المالية التي نظمت العلاقة المالية بين الرعية والدولة، وهي: الديوان الكبير (ديوان الخراج)، ديوان الخاص، ديوان الحلال. ثم انتقلت إلى بحث إيرادات الدولة الثابتة مثل: الزكاة، الخراج، والجزية، وغير الثابتة وتشمل: الرسوم التجارية، الضرائب، المواريث الحشرية، والمصادرات، والأوقاف. وكذلك مصروفات الدولة مثل: الرواتب، المنشآت العمرانية الحضارية المختلفة، والهبات والأعطيات وغيرها.

أما الفصل الرابع: فكان عن النظام القضائي، حيث عرضت فيه للحياة الدينية في عصر الدولة الرسولية بصفة عامة وخلال فترة الدراسة بصفة خاصة، ثم انتقلت بعدها إلى دراسة القضاء، والنظر في المظالم، والحسبة، والشرطة بوصفها أداة تنفيذ للقضاء وما في حكمه.

والفصل الخامس: وهو آخر فصول هذا الباب، وجعلته للنظام

الحربي في الدولة، فتحدثت فيه عن ديوان الجيش، وقيادة الجيش، وعناصره، ووحداته، وعدده، وأسلحته، ووسائل النقل التي كانت مستخدمة، والرايات والأعلام، والطبول والأبواق، ولباس الجند، والتحصينات العسكرية، ثم أنهيته بالحديث عن الأسطول البحري وتطوره في عهد الدولة الرسولية.

ختاماً، يسعدني أن أقدّم عظيم الشكر والامتنان إلى كل من مدَّ لي يد المساعدة في سبيل إنجاز هذه الدراسة - وهم كثر - من أساتذة وزملاء وأصدقاء، في داخل المملكة وخارجها، وأخص بالذكر هنا كل من: الأستاذ الدكتور/ عبد العزيز بن صالح الهلابي، المشرف على الدراسة، والأستاذ الدكتور/ أحمد بن عمر الزيلعي والأستاذ الدكتور/ عبد الله بن ابراهيم العسكر على ما بذلوه من جهد، وما أبدوه من اهتمام ومتابعة وملاحظة ومناقشة للموضوع منذ كان مجرد فكرة حتى أصبح واقعاً ملموساً. وما أود - أخيراً - التنبيه عليه هنا هو: أنني وحدي أتحمل أي هفوات قد يجدها القارئ، وعذري أنني قد اجتهدت وبذلت قصارى جهدي، فإن أصبت فمن الله تعالى التوفيق، وإن كان العكس - لا سمح الله فمن نفسي ..

محمد بن يحيى الفيفي

أكاديمية الملك خالد العسكرية

الرياض

الباب الأول

التاريخ السياسي

الفصل الأول: نبذة تاريخية عن الدولة الرسولية حتى قبيل فترة الدراسة.

الفصل الثاني: سيرة السلطان الناصر.

الفصل الثالث: جهوده في إعادة تثبيت نفوذ الدولة وإقرار الأمن الداخلي.

الفصل الرابع: العلاقات الخارجية.

الفصل الأول

نبذة تاريخية عن الدولة الرسولية
حتى قبيل فترة الدراسة

المبحث الأول: ظهور بني رسول.

المبحث الثاني: قيام الدولة على يد الأمير عمر بن علي بن رسول.

المبحث الثالث: عهد السلطان المظفر (٦٤٧ ـ ٦٩٤هـ/ ١٢٥٠ ـ ١٢٩٥م).

المبحث الرابع: الصراع على الحكم بين أبناء المظفر وأحفاده.

١ ـ عهد السلطان الأشرف الأول (٦٩٤ ـ ٦٩٦هـ/ ١٢٩٥ ـ ١٢٩٦م).

٢ ـ عهد السلطان المؤيد (٦٩٦ ـ ٧٢١هـ/ ١٢٩٦ ـ ١٣٢١م).

٣ ـ عهد السلطان المجاهد وتفكك الدولة (٧٢١ ـ ٧٦٤هـ/ ١٣٢١ ـ ١٣٦٣م).

المبحث الخامس: محاولة استعادة النفوذ:

١ ـ عهد السلطان الأفضل (٧٦٤ ـ ٧٧٨هـ/ ١٣٦٣ ـ ١٣٧٦م).

٢ ـ عهد السلطان الأشرف الثاني (٧٧٨ ـ ٨٠٣هـ/ ١٣٧٦ ـ ١٤٠٠م).

المبحث الأول

ظهور بني رسول

ينتسب بنو رسول إلى جدهم محمد بن هارون بن أبي الفتح بن يوحي بن رستم، الذي اشتهر بلقب «رسول»، أي رسول الخليفة. أما سبب شهرته بهذا اللقب فيعود ـ كما يذكر الخزرجي وغيره ـ إلى قربه من الخليفة العباسي ـ لم تحدد المصادر اسمه ـ ومنزلته الكبيرة التي كان يحظى بها عنده، واختصاصه بنقل رسائله المهمة إلى الأمراء والملوك شفوياً خوفاً من اكتشافها وافتضاح أمرها[1]. غير أن بعض الباحثين يشكك في مدى مصداقية هذه الرواية، ويرى أن محمد بن هارون المذكور كان مقرباً من الأيوبيين وليس من العباسيين، وأنهم الذين أطلقوا عليه هذا اللقب لأمانته ودقته في تنفيذ المهام الدبلوماسية التي كانت توكل إليه[2]. ويبدو أن هذا الرأي هو الأقرب للواقع، لا سيما إذا عرفنا أنه من الراجح أنه كردي،

---

(١) الخزرجي: الكفاية والإعلام، ق٧٥ب، العقود ١/٣٧، العسجد، ص ١٩٠؛ ابن الديبع، عبد الرحمن بن علي الشيباني، قرة العيون بأخبار اليمن الميمون، تحقيق: محمد الأكوع، ط ٢ (بيروت: د ر بساط، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م)؛ ابن الحسين، يحيى: أنباء أبناء الزمن، مخطوط، (دار الكتب المصرية، رقم ١٢٤)، ق٧١، غاية الأماني في أخبار القطر اليماني، تحقيق: سعيد عبد الفتاح عاشور، مراجعة: محمد مصطفى زيادة، (القاهرة: دار الكاتب العربي، ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م) ١/٤١٩.

(٢) عليان: الحياة السياسية، ص ٣٢؛ الفقي، عصام الدين عبد الرؤوف: اليمن في ظل الإسلام من فجره حتى قيام دولة بني رسول، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨١م)، ص ٢٣٦؛ الوتسي، حسين بن علي: اليمن الكبرى، ط ٢، (صنعاء: مكتبة الإرشاد، ١٤١٢هـ/١٩٩١م)، ١/٢٧٨.

وبالتالي فهو جزء من الكيان الأيوبي، وأحد جنودهم كما هو الحال بالنسبة لابنه علي بن رسول الذي كان ضمن الجيش الأيوبي الذي قدم إلى اليمن في سنة ٥٧٩هـ (١١٨٣م).

وأما أصل بني رسول، فقد كان مثار جدل بين المؤرخين قديماً وحديثاً، فبينما يرى البعض أنهم من الغساسنة[١]، يرى البعض الآخر أنهم

---

(١) الأشرف الرسولي، السلطان عمر بن يوسف: طرفة الأصحاب في معرفة الأنساب، تحقيق ك. و. ستر ستيني، (بيروت: دار صادر، ١٩٩٢م)، ص ص ٢٤ ـ ٢٥؛ ابن عبد المجيد، تاج الدين عبد الباقي: بهجة الزمن في تاريخ اليمن، تحقيق: عبد الله الحبشي، محمد السنباني، (صنعاء: دار الحكمة اليمانية، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م)، ص ١٣٩؛ الأفضل الرسولي، السلطان العباس بن علي: العطايا السنية والمواهب الهنية في المناقب اليمنية، مخطوط، (دار الكتب المصرية، رقم ٣٥١ تاريخ)، ق ٣٠ب؛ الحبيشي، عبد الرحمن بن محمد: تاريخ وصاب، تحقيق: عبد الله الحبشي، (صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمني، ١٩٧٩م)، ص ١١٢؛ الخزرجي: الكفاية والإعلام، ق ٧٥ب، العقد الفاخر، ق ٦٠أ، العسجد، ص ١٩٠؛ العقود، ١/ ٣٦ ـ ٣٧؛ الناشري، علي بن أبي بكر بن علي: روضة الناظر للسلطان الملك الناصر، مخطوط، (باريس: المكتبة الوطنية، رقم ٥٨٢٣ عرب)، ق ٨٦ب؛ ابن الديبع: قرة العيون، ص ٢٩٩، بغية المستفيد، ص ٨١؛ بامخرمة، الطيب عبد الله: قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر، مخطوط، (الرياض: قسم المخطوطات، المكتبة المركزية، جامعة الملك سعود، ميكروفلم رقم ١١٠١)، ٣/ ٨٧٥؛ تاريخ ثغر عدن، تحقيق: علي حسن علي عبد الحميد الأثري، ط ٢، (بيروت: دار الجيل، عمان: دار عمارة ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م)، ص ٢٠٥؛ العرشي، القاضي حسين بن أحمد: بلوغ المرام في شرح مسك الختام، تحقيق: الأب أنستاس ماري الكرملي، (القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، د.ت)، ص ٤٤.

والغساسنة: نسبة إلى قبيلة غسان العربية التي نزحت من جنوب شبه الجزيرة العربية إلى شمالها في وقت غير معروف على وجه التحديد. وهم ملوك إمارة «الغساسنة» المشهورة، والتي قامت على أطراف بلاد الشام وبلغت أوج قوتها وازدهارها في القرن السادس الميلادي. وكانوا موالين للروم، وقاتلوا معهم ضد الجيوش الإسلامية التي تدفقت على بلاد الشام لفتحها. وتشير الروايات إلى أن آخر ملوكهم المسمى «جبلة بن الأيهم» قد اعتنق الإسلام ثم تنصر على إثر قصته المعروفة مع أحد الأعراب في عهد الخليفة الراشدي عمر بن الخطاب. ـ

من التركمان[١] أو الأكراد[٢]. والذي يظهر أن الرأي الأخير هو الأقرب للصواب، شأنهم في ذلك شأن معظم الجيش الأيوبي، ولأنه لا توجد أدلة واضحة يمكن الاستناد إليها والوثوق بها في إثبات انتسابهم إلى الغساسنة العرب، وأن انتسابهم ذلك، لا يعدو كونه محاولة لصبغ حكمهم بالصبغة الوطنية الشرعية على اعتبار أنهم ورثة ملوك اليمن القدامى[٣]. ولا يفوتنا

ـ للمعلومات أوفى انظر: الهمداني، الحسن بن أحمد: صفة جزيرة العرب، تحقيق: محمد بن علي الأكوع، (صنعاء: مكتبة الإرشاد، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م)، ص ص ٣٢٦ ـ ٣٢٩؛ الخزرجي: العقود، ١/ ٢٤ ـ ٣٦؛ مهران، محمد بيومي: دراسات في تاريخ العرب القديم، ط ٣، (الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٣هـ/١٩٨٢م)، ص ص ٥٦١ ـ ٥٧٥.

(١) ابن الفرات، محمد بن عبد الرحمن: تاريخ ابن الفرات، تحقيق: قسطنطين زريق، نجلاء عز الدين، (بيروت: المطبعة الأميركية، ١٩٣٩م)، ٨/ ٢٠٢؛ ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد: تاريخ ابن خلدون، المسمى العبر وديوان المبتدأ والخبر، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م)، ٥/ ٦٠٦؛ ابن حجر العسقلاني، شهاب الدين أحمد بن علي: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، ط ٢، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م)، ٤/ ٢٦٤ ـ ٢٦٥؛ ابن تغري بردي: جمال الدين أبو المحاسن يوسف. المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، تحقيق: محمد محمد أمين، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م)، ٢/ ٣٩٦.

(٢) المقريزي، أحمد بن علي: الذهب المسبوك في ذكر من حج من الخلفاء والملوك، تحقيق: جمال الدين الشيال، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٥٥م)، ص ٧٩.

(٣) ناقشت قضية نسب وأصل بني رسول عدد من الدراسات العلمية الحديثة، يمكن الرجوع إليها لمن أراد الاستزادة، انظر: الأشرف الرسولي، إسماعيل بن العباس: فاكهة الزمن ومفاكهة الآداب والفنن في أخبار من ملك اليمن على أثر التبابعة ملوك العصر والزمن: الباب الرابع، دراسة وتحقيق: علي حسن علي عمر، رسالة مكملة لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير غير منشورة، (إربد: كلية الآداب، جامعة اليرموك، ١٩٩٧م) ص ص ٤ ـ ٧؛ أحمد: بنو رسول، ص ص ٣٩ ـ ٥٢؛ جلال، آمنة: علاقة سلاطين بني رسول بالحجاز، ص ص ١٤ ـ ١٨؛ الرشد، عبد الله بن إبراهيم: المنشآت المعمارية الرسولية في اليمن: دراسة تاريخية حضارية، رسالة مكملة لمتطلبات درجة الماجستير غير منشورة؛ ـ

هنا الإشارة إلى ابن حاتم اليامي، المؤرخ المعاصر للحكم الأيوبي في اليمن ونشأة الدولة الرسولية التي كان أحد موظفيها، حيث وصف كلاً من الأيوبيين والرسوليين (بالغز) وجعل ذلك عنوان كتابه: «السمط الغالي الثمن في أخبار الملوك من الغز باليمن» وهو أمر له دلالته، ولم يشر إلى انتسابهم إلى الغساسنة العرب.

ومهما يكن من أمر، فمن الثابت أن علي بن رسول وأبناءه الأربعة: بدر الدين الحسن، فخر الدين أبو بكر، شرف الدين موسى، ونور الدين عمر كانوا في خدمة الأيوبيين، وأن وصولهم إلى اليمن ضمن الحملة الأيوبية التي بعثها السلطان صلاح الدين بقيادة شقيقه طغتكين بن أيوب[1]

= (الرياض: قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الملك سعود ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م) ص ص ٤ ـ ٥؛ الطميحي، فيصل بن علي: مسكوكات بني رسول الفضية المحفوظة في مؤسسة النقد العربي السعودي، رسالة مكملة لمتطلبات درجة الماجستير غير منشورة، (الرياض: قسم الآثار والمتاحف، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، ١٤١٨ ـ ١٤١٩)، ص ص ٣ ـ ١٦؛ العبادي، عبد الله قائد: الحياة العلمية في مدينة زبيد في عهد الدولة الرسولية، رسالة ماجستير غير منشورة، (مكة المكرمة: قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م)، ص ص ٢٦ ـ ٢٧؛ حسيري: أبو الحسن الخزرجي: ص ص ٤١٩ ـ ٤٣٠؛ عليان: الحياة السياسية، ص ص ٣٢ ـ ١٣٥؛ المبارك، حصة ناصر: الحياة الاقتصادية في اليمن في عهد الدولة الرسولية، رسالة دكتوراه غير منشورة، (مكة المكرمة: قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م)، ص ص ٥١ ـ ٥٦.

Al Shamrookh: The Commerce and Trade, PP. 59-62.

(١) هو سيف الإسلام طغتكين بن أيوب، بعثه أخوه صلاح الدين الأيوبي في سنة ٥٧٩هـ/ ١١٨٣م، إلى اليمن لإعادة تثبيت النفوذ الأيوبي بعد أن دبّ الخلاف بين نواب الملك توارنشاه بعد وفاته. وقد تمكن من القضاء على الفتن والثورات، واستكمل السيطرة على بعض المناطق التي لم تكن قد دخلت تحت النفوذ الأيوبي من قبل. ويعدّ المؤسس الفعلي للدولة الأيوبية باليمن، وظل في الحكم حتى توفي سنة ٥٩٣هـ/ ١١٩٧م. انظر: ابن واصل، جمال الدين محمد: مفرج الكروب في أخبار بني أيوب، تحقيق جمال الدين الشيال، (القاهرة: مطبوعات ـ

في سنة ٥٧٩هـ[1] (١١٨٣م)، قد أحدث تحولاً جذرياً في حياة ومستقبل أفراد الأسرة، حيث أسند إليهم الأيوبيون العديد من المناصب الإدارية والعسكرية، مما مكنهم من البروز التدريجي على الساحة اليمنية، وأن يلعبوا أدواراً مهمة في التاريخ الأيوبي في اليمن، حتى واتتهم الفرصة للاستقلال باليمن عن أولياء نعمتهم في سنة ٦٢٦هـ (١٢٢٨م).

لقد بدأ ظهور بني رسول على مسرح الأحداث منذ عهد السلطان طغتكين بن أيوب.

حيث ذكر الحبيشي[2] ولّى علي بن رسول ـ جد الأسرة الرسولية في

= إدارة إحياء التراث القديم، وزارة المعارف المصرية، ١٩٥٣م)، ٣/ ١٧٢؛ الذهبي: شمس الدين محمد: سير أعلام النبلاء، تحقيق بشار عواد معروف: يحيى هلال السرحان، ط ٤ (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م)، ٢١/ ٣٣٣.

(١) الخزرجي: الكفاية والإعلام، ق٧٥ب، العقد الفاخر، ق٢٢أ، العسجد، ص ١٩١؛ ابن الديبع: قرة العيون: ص ٣٠٠؛ بامخرمة: قلادة النحر ٣/ ٩٠٩. وتجدر الإشارة إلى أن الخزرجي قد نقل عن السيرة المظفرية ـ المفقودة ـ للأمير محمد بن حاتم اليامي. غير أن الملفت للنظر أنه ذكر في العقود (١/ ٣٧ ـ ٣٨) نقلاً عن السيرة المظفرية أيضاً أن بني رسول قدموا إلى اليمن صحبة السلطان توارنشاه في سنة ٥٦٩هـ/ ١١٧٣م، ولعل ذلك كان سبق قلم من الناسخ.

Smithe, G. R: «The Ayyubids and Rasulids-the transfer of power in 7th/13th Century Yemen», Islamic Culture, Vol. XLIII No. 3 (July, 1969), pp. 177-178; Smith, G. R and porter, venetia: «The Rasulids in Dhofar in The VIITH-VIIITH/ XIII-XIVTH Centuries», journal of the Royal Asiatic society, No. 1, (1988), P. 27.

(٢) تاريخ وصاب، ص ١١٠. وتجدر الإشارة إلى أن تاريخ هذه الولاية قد ورد في النسخة المطبوعة بأنه كان في سنة ٥٧٠هـ/ ١١٧٤م، إلا أننا رجحنا أن ذلك كان سبق قلم من الناسخ والصحيح ما أثبتناه أعلاه، ومما يؤيد ذلك أن سيف الإسلام لم يدخل اليمن إلا في سنة ٥٧٩هـ/ ١١٨٣م، وكذلك ما أشار إليه محقق الكتاب من أنه قد ورد في إحدى نسخ المخطوطة في سنة ٥٩٠هـ. ومما يؤيد ذلك أيضاً أن تصحيف الرقم (٩) إلى (٧) في عهد سيف الإسلام قد نال تواريخ أخرى مثل قدومه إلى اليمن حيث ورد أنه كان في سنة ٥٧٧هـ، وكذلك تاريخ وفاته، حيث ورد أنه في سنة ٥٧٣ (انظر: المصدر نفسه، ص ص ١٠٩، ١١١)، والصحيح في التاريخين هو ٥٧٩هـ، ٥٩٣هـ، كما ورد في معظم المصادر الأخرى. وقد ـ

اليمن ـ إقليم وصاب[1] في سنة ٥٩٠هـ (١١٩٣م). كما تذكر بعض المصادر الأخرى أنه ولاه مدينة حيس وأعمالها[2]، غير أنها لم تذكر لنا متى كان ذلك على وجه التحديد، حتى نعرف هل كان قبل ولايته على وصاب أم بعدها. أما السلطان الناصر أيوب[3] فقد ولاه حصن حَبّ ـ حصن مشهور في جبل بعدان من أعمال إبّ ـ، بالإضافة إلى إقطاع ابنيه

= فات على الباحث ليصل الضبيحي هذه الملاحظات أثناء ترجيحه لتاريخ قدوم بني رسول إلى اليمن، حيث ذهب إلى أن ذلك كان في سنة ٥٦٩هـ/١١٧٣م، وأن السلطان تورانشاه الأيوبي قد ولّى الأمير علي بن رسول وصاب في سنة ٥٧٠هـ/١١٧٤م. انظر: مسكوكات بني رسول، ص ص ٧ ـ ٨. وقد فاته أيضاً أن الحبيشي نفسه قد أشار في صفحة سابقة إلى أن تورانشاه قد ولّى علي وصاب رجلاً من الأهمول، وآخر من خولان. انظر: المصدر السابق، ص ١٠٩.

(١) وُصاب: ناحية كبيرة جنوب غرب صنعاء، كانت تعرف قديماً بجيلان العركبة. وتنقسم إلى قسمين: وصاب العالي، ووصاب السافل. انظر: الهمداني، الحسن ابن أحمد: الإكليل، تحقيق: محمد بن علي الأكوع، ط ٣، (بيروت: منشورات المدينة، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م)، ٢/ ٢٩٣ (حاشية: ١١١٩، كلام المحقق)؛ الحجري: مجموع بلدان اليمن، ٢/ ٧٦٧ ـ ٧٧٠؛ السياغي، القاضي حسين أحمد معالم الآثار اليمنية، (صنعاء: مركز الدراسات والأبحاث اليمنية، ١٩٨٠م)، ص ص ٨١ ـ ٨٢.

(٢) الأفضل الرسولي: العطايا السنية، ق٣٠ب؛ ابن الديبع: قرة العيون، ص ٣٠٠. وحَيْس: إحدى مدن تهامة المشهورة، تقع إلى الجنوب من مدينة زبيد بنحو ٣٥كم. وتشتهر بصناعة الأواني الفخارية، وخاصة آنية الحيسي. انظر: الحجري: مجموع بلدان اليمن، ١/ ٣٠١؛ الحمادي، عبد الله عبد السلام: مدينة حيس اليمنية: تاريخها وآثارها الدينية، (القاهرة: دار الآفاق العربية، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م)، ص ٣٧ وما بعدها؛ المقحفي: معجم المدن والقبائل، ص ١٣٥.

(٣) هو السلطان الناصر أيوب ابن السلطان سيف الإسلام طغتكين بن أيوب، تولى الحكم بعد مقتل أخيه المعز إسماعيل سنة ٥٩٩هـ/ ١٢٠٢م، وكان طفلاً صغيراً، فتولى تصريف أمور الدولة الوصي عليه الأتابك سنقر بن عبد الله، وكانت وفاته في أوائل سنة ٦١١هـ/١٢١٤م. انظر: ابن واصل: مفرج الكروب، ٣/ ١٣٦ ـ ١٣٨؛ ابن حاتم: السمط الغالي الثمن، تحقيق: ركس سميث، (لندن: لوزاك، ١٩٧٤م)، ص ٨٤ وما بعدها.

بدر الدين حسن ريمة[1] وحرض[2]، وفخر الدين أبو بكر وصاب[3].

وفي أوائل سنة ٦١١هـ (١٢١٤م)، توفي السلطان الناصر أيوب ولم يكن لديه من يخلفه في الحكم[4]. فقام بنو رسول بدور كبير في تولية سليمان تقي الدين الأيوبي[5] عندما قدم إلى اليمن في السنة نفسها، حيث استقبله والي حرض بدر الدين حسن وبايعه بالحكم، وسانده، بعد أن تأكد من صحة انتسابه إلى البيت الأيوبي[6]. وكان من الطبيعي، والحال هذه، أن ترتفع مكانة بني رسول، وتزداد سلطتهم في عهده، وخاصة في ظل

(١) رَيْمَة: المقصود بها هنا رَيْمَة الأشابط، إحدى أقضية لواء صنعاء في الوقت الحاضر، ويبعد مركزها عن مدينة صنعاء بحوالي ١٠٠كم إلى الجنوب الغربي، وتعدّ من أهم المناطق الزراعية في اليمن. انظر: الأكوع، إسماعيل بن علي: البلدان اليمنية عند ياقوت، ط ٢، (بيروت: دار صادر، ١٤٠٨هـ)، ص ١٣٧؛ الحجري: المرجع السابق، ١/ ٣٧٧.

(٢) حَرَض: مدينة عامرة في منطقة تهامة، تقع على حافة وادي حرض المشهور، وتتبع في الوقت الحاضر قضاء مِيْدِي إدارياً. انظر: الأكوع، إسماعيل: المرجع السابق، ص ٩٤ (حاشية: ١)؛ الموسوعة اليمنية، ١/ ٣٥٧ ـ ٣٥٨؛ الويسي: اليمن الكبرى، ١/ ١١٩.

(٣) ابن حاتم: المصدر السابق، ص ص ١٠٥، ١٤٨.

(٤) الحمزي، عماد الدين إدريس: كنز الأخيار في معرفة السير والأخبار، الجزء الخاص بتاريخ اليمن، تحقيق: عبد المحسن مدعج المدعج، (الكويت: مؤسسة الشراع، ١٩٩٢م)، ص ٩٣.

(٥) هو سليمان بن سعد الدين شاهنشاه ابن الملك المظفر تقي الدين عمر، قدم من مصر إلى مكة في زي فقراء الصوفية، وبعد انتهاء موسم الحج قدم إلى اليمن فاستقبله بدر الدين حسن الرسولي في حرض وتأكد من صحة نسبه الأيوبي وبايعه بالحكم وتلقب بالملك المعظم، ثم طلع إلى تعز فتنازلت له والدة الناصر أيوب عن الحكم وتزوجته وذلك في سنة ٦١١هـ/١٢١٢م. وظل في الحكم حتى قدم الملك المسعود في سنة ٦١٢هـ/ ١٢١٥م وقبض عليه وبعث به إلى مصر. انظر: ابن واصل: مفرج الكروب، ٣/ ٢٣٨ ـ ٢٣٩؛ ابن حاتم: السمط، ص ١٥٨ وما بعدها؛ الحمزي، كنز الأخيار، ص ص ٩٣ ـ ٩٤.

(٦) ابن حاتم: المصدر السابق، ص ص ١٥٨ ـ ١٥٩.

تواضع إمكانياته، وإقباله على إشباع ملذاته، وإهمال شؤون الدولة[1].

ولما جاء الملك المسعود الأيوبي (ت ٦٢٦هـ/ ١٢٢٨م)[2] إلى اليمن في أوائل سنة ٦١٢هـ (١٢١٥م)، سارع بنو رسول إلى استقباله على مشارف البلاد، وعملوا على مساندته وتقديم المشورة له فيما استعصى عليه من أمور[3]، فازدادت ثقته بهم، وارتفعت منزلتهم عنده، حتى صاروا من أكبر الأمراء الذين اعتمد عليهم في تثبيت نفوذ الدولة وإدارتها[4].

ففي سنة ٦١٤هـ (١٢١٧م)، عين بدر الدين حسن «أستاذ دار»، ثم ولاه صنعاء وجعلها إقطاعاً له، وذلك في سنة ٦١٨هـ[5] (١٢٢١م). كما

(١) الجندي، محمد بن يوسف: السلوك في طبقات العلماء والملوك، تحقيق: محمد ابن علي الأكوع، (صنعاء: وزارة الإعلام والثقافة، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م)، ٢/ ٥٣٧ ـ ٥٣٨؛ ابن عبد المجيد: بهجة الزمن، ص ١٣٦.

(٢) لمعلومات أوفى عن حياته وحكمه انظر: ابن خلكان، أحمد بن محمد: وفيات الأعيان وأنباء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، (بيروت: دار الثقافة، د. ت)، ٥/ ٧٥ ـ ٧٦، ٨٢ ـ ٨٤؛ الجرافي، عبد الله بن عبد الكريم: المقتطف من تاريخ اليمن، ط ٢، (بيروت: منشورات العصر الحديث، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م)، ص ص ١٣٠ ـ ١٣١؛ أحمد: محمد عبد العال: الأيوبيون في اليمن، (الإسكندرية: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م)، ص ٢٤٣ وما بعدها؛ التكريتي، محمود ياسين: «الأيوبيون في اليمن: تاريخهم السياسي من ٥٦٩هـ ـ ٦٢٦هـ/ ١١٧٤م ـ ١٢٢٦م»، مجلة آداب الرافدين، جامعة الموصل، ع١٢، (١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م)، ص ص ١٣٣ ـ ١٤١.

(٣) ابن حاتم: السمط، ص ١٦٧؛ الخزرجي: العقود، ١/ ٣٩ ـ ٤٠؛ ابن الديبع: قرة العيون، ص ٢٩٢؛ يحيى بن الحسين: غاية الأماني، ١/ ٤٠٤.

(٤) التكريتي: الأيوبيون في اليمن، ص ١٣٦.

(٥) ابن حاتم: المصدر السابق، ص ص ١٧٣: ١٧٥؛ الخزرجي: المصدر السابق، ١/ ٤١، وأستاذ دار: كلمة فارسية مكونة من لفظين: «استذ» ومعناه الآخذ، و«دار» ومعناه ممسك؛ وتعني القائم بشؤون بيوت السلطان وخدمه والمشرف عليهم. انظر: القلقشندي، أحمد بن علي: صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م)، ٤/ ٢١؛ دهمان، محمد أحمد: معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي، (بيروت ـ دمشق: دار الفكر المعاصر، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م)، ص ص ١٤ ـ ١٥.

ولّى نور الدين عمر بن رسول الحصون الوصابية[1]، ثم ولاه مكة المكرمة في سنة ٦١٩هـ[2] (١٢٢٢)، إلا أنه لم يلبث أن استدعاه بعد فترة وجيزة من ولايته، وعينه أتابكاً للعسكر[3]. ولما أراد في سنة ٦٢٠هـ (١٢٢٣م)، السفر إلى مصر أبقى الأمير بدر الدين حسن بن رسول على ولاية صنعاء خاصة[4]، ليقف في وجه القوى الزيدية[5] التي ظلت تحاول الاستيلاء

(١) الخزرجي: المصدر السابق، ١/ ٤١.

(٢) الخزرجي: العقد الفاخر، ق٦٠أ؛ الفاسي: العقد الثمين، ١/ ٢٧٤.

(٣) الخزرجي: المسجد، ص ١٨٤، العقود: ١/ ٤١. والأتابك: لفظة تركية معناها «مربي الأمراء» ثم أصبح معناها «قائد الجيش». انظر: الباشا، حسن: الألقاب الإسلامية في التاريخ والوثائق والآثار، (القاهرة: الدار الفنية للنشر والتوزيع، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م)، ص ص ١٢٢ ـ ١٢٤؛ دهمان: المرجع السابق، ص ١١.

(٤) الحمزي: كنز الأخيار، ص ٩٥؛ ابن عبد المجيد: بهجة الزمن، ص ١٣٨؛ الخزرجي: العقد الفاخر، ق٦٠ب، المسجد، ص ١٨٤، العقود، ١/ ٤١؛ بامخرمة: ثغر عدن، ص ٢٠٦؛ يحيى بن الحسين: أنباء الزمن، ق٧٠.

(٥) الزيدية: دولة وطائفة شيعية، فهي دولة أسسها أحد أحفاد الحسن بن علي، ويدعى الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين في سنة ٢٨٤هـ/ ٨٩٦م وجعل عاصمتها مدينة صعدة، في أقصى شمال اليمن. وقد استقلت بحكم هذه المنطقة، وظلت في صراع مستمر مع عدد من القوى التي حكمت اليمن عبر العصور الإسلامية، فتارة يمتد نفوذها ليشمل معظم جنوب شبه الجزيرة العربية، وتارة أخرى ينحصر في مدينة صعدة وما جاورها. ولما قامت الدولة الرسولية كانت من أشد أعدائها، وظلت في صراع مستمر معها، إلا أن الغلبة كانت لسلاطين بني رسول في كثير من الأحيان، ولا سيما في عهود السلاطين الأقوياء، مثل السلطان المنصور، والمظفر، والمؤيد، والسلطان الناصر، وقد ساعدهم في ذلك الصراع المرير الذي كان ينشب بين الأئمة الزيدية أنفسهم من وقت لآخر. أما الزيدية الطائفة الدينية الشيعية، فهي أقرب الفرق الشيعية إلى مذهب أهل السنة والجماعة، وقد سميت بهذا الاسم نسبة إلى الإمام زيد بن علي بن الحسين. لمزيد من المعلومات عن الزيدية الدولة والطائفة، انظر: سيرة الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين ﷺ، رواية: علي بن محمد بن عبيد الله العلوي، تحقيق: سهيل زكار، ط ٢، (بيروت: دار الفكر، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م)؛ يحيى بن الحسين: أنباء الزمن في أخبار اليمن من سنة ٢٨٠ إلى سنة ٣٣٢هـ، صححه ووضع حواشيه وقدم له: محمد عبد الله ماضي، (القاهرة: مكتبة الثقافة ـ

عليها من وقت لآخر بوصفها من أهم معاقلها في اليمن[1].

وقد أبدى بنو رسول خلال فترة غياب الملك المسعود مقدرة فائقة في تسيير أمور الدولة، والذود عنها من الأخطار التي تعرضت لها؛ حيث تمكنوا من القضاء على ثورة «مُرغم الصوفي»[2]، الذي خرج عن الطاعة، ودعا لنفسه بالسلطة[3]. كما استطاعوا التصدي للقوى الزيدية التي حاولت

- اليمنية، د. ت)، غاية الأماني؛ أحمد، حسن خضيري: قيام الدولة الزيدية في اليمن (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٦م)؛ الأكوع، إسماعيل بن علي: الزيدية: نشأتها ومعتقداتها، ط ٣، (دمشق: دار الفكر، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م)؛ زيد، علي محمد: تيارات معتزلة اليمن في القرن السادس الهجري (صنعاء: المركز الفرنسي للدراسات اليمنية، ١٩٩٧م)؛ شرف الدين، أحمد حسين: تاريخ الفكر الإسلامي في اليمن: الزيدية، الشافعية، الإسماعيلية، ط ٣، (الرياض: مطابع الفرزدق، ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م)، ص ١١٠ وما بعدها؛ صبحي، أحمد محمود: الزيدية، ط ٢، (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م)؛ محمد، صلاح مهران: الحياة السياسية ومظاهر الحضارة في دولة الأئمة الزيدية، ٢٨٤ ـ ٨٥٨هـ، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة المنيا، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م)؛ الموسوعة اليمنية، ١/ ٤٩٦ ـ ٤٩٩؛ ماضي، محمد عبد الله: «دولة اليمن الزيدية» المجلة التاريخية المصرية، مج ٣، ع ١، (مايو ١٩٥٠م)، ص ص ١٥ ـ ٣٥.

(١) ذكر الخزرجي أن الملك المسعود قد عين الأمير عمر بن علي بن رسول نائباً عنه في اليمن، ولكن روايته هذه تبدو ضعيفة أمام رواية ابن حاتم اليامي ـ المعاصر لتلك الفترة ـ الذي ينص على أن الملك المسعود قد عين الأمير حسام الدين لؤلؤ نائباً عنه في حكم اليمن.

(٢) اسمه مُرغم بن صيف الصوفي، كان يلقب بالعبد الصالح، لزهده وتدينه وتقشفه. أصله من بلدة حمير المصاقبة لنعمان وصاب، ثم انتقل إلى جبل «مَخْمَر» في مخصب المعالي، عندما رفض أهل موطنه الاستجابة لدعوته. وكان يقول إنما خرج لما رأى ظلم الغز لأهل البلاد، وإنه يريد أن يرفع ذلك عن كاهل الأهالي. وعندما رأى قوة الدولة وتصميمها على التخلص منه هرب إلى موطنه الأصلي وانتهى أمره بموته بعد فترة وجيزة من ذلك. انظر: الجَنَدي: السلوك، ٢/ ٥٣٩؛ ابن الديبع: قرة العيون، ص ٢٩٤ (حاشية: ٣، كلام المحقق).

(٣) ابن حاتم: السمط، ص ص ١٧٦ ـ ١٧٧؛ ابن عبد المجيد: بهجة الزمن، ص ١٣٨؛ الخزرجي: العقود، ١/ ٤٢؛ يحيى بن الحسين: غاية الأماني، ١/ ٤١١.

الاستيلاء على مدينة صنعاء، وألحقوا بها هزيمة كبيرة في معركة «عَصِر»[1] المشهورة، وكان ذلك في سنة ٦٢٣هـ[2] (١٢٢٦م).

إن ما أظهره بنو رسول من إمكانيات إدارية وعسكرية، وما استطاعوا تحقيقه من انتصارات مهمة على أعداء الدولة؛ قد أسهم ـ بلا شك ـ في ارتفاع شأنهم، وذيوع صيتهم؛ ولكنه في الوقت نفسه، أثار مخاوف الملك المسعود على دولته، ولذلك: نراه يبادر بالعودة إلى اليمن في أوائل سنة ٦٢٤هـ (١٢٢٦م)، ويلقي القبض عليهم، ويبعث بهم إلى مصر، ما عدا نور الدين عمر الذي لم يكن يشك في إخلاصه، ويثق فيه ثقة كبيرة[3].

وهكذا، يتضح أن بني رسول قدموا إلى اليمن ضمن الحملة الأيوبية التي قادها سيف الإسلام طغتكين بن أيوب سنة ٥٧٩هـ (١١٨٣م)، وأنهم سرعان ما أثبتوا وجودهم، بما يملكون من إمكانيات ومميزات، الأمر الذي جعل الأيوبيين يسندون إليهم العديد من المناصب الإدارية والعسكرية، وبذلك أخذوا يظهرون على مسرح الأحداث بشكل تدريجي حتى وصلوا إلى أعلى المراكز في عهد الملك المسعود، عندما عينهم نواباً له على البلاد. وقد استطاع بنو رسول أن يؤدوا أدواراً خطيرة في التاريخ الأيوبي باليمن، إلا أن طموحاتهم السياسية ـ فيما يبدو ـ عجلت بنهاية معظمهم.

---

(١) عَصِر: قرية وجبل غربي صنعاء، وهي من ضواحيها اليوم. انظر: المقحفي: معجم المدن والقبائل، ص ٢٨٨.

(٢) ابن حاتم: السمط، ص ١٧٩ ـ ١٨٣؛ الحمزي: كنز الأخيار، ص ٩٥؛ الخزرجي: العقد الفاخر، ق٦٠ب، المسجد، ص ١٨٤ وما بعدها؛ بامخرمة: قلادة النحر، ٣/ ٨٧٥؛ يحيى بن الحسين: أنباء الزمن، ق٧٠.

(٣) ابن حاتم: السمط، ص ص ١٩٢ ـ ١٩٣؛ الخزرجي: العقود، ١/ ٤٦، المسجد، ص ١٨٨؛ العقد الفاخر، ق٦٠ب؛ ابن الديبع: قرة العيون، ص ٢٩٨؛ بامخرمة: قلادة النحر، ٣/ ٨٧٥، ثغر عدن، ص ٢٠٦؛ يحيى بن الحسين: أنباء الزمن، ق٧١، غاية الأماني، ١/ ٤١٦.

المبحث الثاني

قيام الدولة الرسولية

يبدو أن الأمير نور الدين لم يكن أقل طموحاً من إخوته إلا أنه كان أبعد نظراً منهم؛ ولذلك فإنه لم يُظهر أي تذمر أو اعتراض على ما حصل لهم، واستمر يؤدي ما يسند إليه من أعمال بكل كفاءة وإخلاص، مما جعل الملك المسعود يزداد ثقة به، ويعتذر له عما جرى، ويطمئنه بأن ذلك مجرد إجراء مؤقت، وأنهم سيعودون مرة أخرى، هذا بالإضافة إلى تعيينه أستاذ داره[1]، وأتابك عسكره[2].

وفي سنة ٦٢٦هـ (٢٨ ـ ١٢٢٩م) قرر الملك المسعود مغادرة اليمن إلى مصر لأسباب غامضة، فاستقر رأيه على استخلاف الأمير نور الدين وإنابته عنه في حكم البلاد[3]، وكان خروجه من زبيد في شهر ربيع الأول، فلما وصل إلى مكة المكرمة وهو في طريقه إلى مصر وافته المنية بها في

---

(١) ابن حاتم: السمط، ص ١٩٣؛ الأنف، عماد الدين إدريس بن الحسن: نزهة الأفكار وروضة الأخبار في ذكر من قام في اليمن من الملوك الكبار والدعاة الأخيار: مخطوط مصور، (الرياض: قسم المخطوطات، المكتبة المركزية: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ميكروفلم رقم ٦٧١٨)، ق٥٢أ.

(٢) الخزرجي: العقود، ٤٦/١.

(٣) ابن حاتم: المصدر السابق، ص ١٩٤؛ الحمزي: كنز الأخيار، ص ٩٥؛ ابن عبد المجيد: بهجة الزمن، ص ١٣٩؛ الخزرجي: الكفاية والإعلام، ق٧٦ب، العقد الفاخر، ق٦٠ب، المسجد: ص ص ١٨٩، ١٩٢، العقود، ٤٧/١، ٥١؛ الأنف: المصدر السابق، ق٥٣أ.

شهر جمادى الأولى من السنة نفسها[1]، فكانت الفرصة مواتية للأمير نور الدين للعمل على الاستقلال باليمن.

وبالفعل، فما إن علم بوفاة الملك المسعود حتى أضمر في نفسه الاستقلال باليمن[2]، إلا أنه كان حريصاً في بادئ الأمر على التريث في إعلان ذلك، وعمل على إظهار الولاء وحسن النوايا تجاه بني أيوب في مصر حتى يستطيع أن يمكّن نفسه في البلاد، ويكوّن له قاعدة شعبية وسياسية يتمكن بها من مجابهة أي محاولة من قبلهم لاستعادة نفوذهم في اليمن. ولذلك فقد بادر إلى إرسال رسله إلى الملك الكامل[3] في مصر، يعزيه في وفاة ابنه، ويجدد له الولاء والطاعة[4]، فوثق به الكامل وأقرّه على عمله نائباً عنه[5].

ومما لا شك فيه أن تجديد الملك الكامل الثقة بالأمير نور الدين

(١) ابن خلكان: وفيات الأعيان، ٥/٨٣؛ الفاسي: العقد الثمين، ٧/٤٩٤؛ المقريزي: الذهب المسبوك، ص ٧٩؛ الزبيدي، السيد محمد مرتضى: ترويح القلوب في ذكر ملوك بني أيوب، تحقيق: صلاح المنجد، ط ٢، (بيروت: دار الكتاب الجديد، ١٣٩١هـ)، ص ٦٤.

(٢) الجندي: السلوك، ٢/٥٤١؛ الخزرجي: العقد الفاخر، ق٦٠ب، الكفاية والإعلام، ق٧٦ب، العسجد، ص ١٩٣؛ العقود، ١/٥٢.

(٣) هو أبو المعالي محمد ابن الملك العادل أبو بكر بن أيوب، ولد في سنة ٥٧٣هـ/١١٧٧م، وتوفي بدمشق في سنة ٦٣٥هـ/١٢٣٧م. عهد إليه والده في آخر حياته بحكم مصر، ثم أصبح هو الحاكم الفعلي للدولة الأيوبية بعد وفاته في سنة ٦١٥هـ/١٢١٨م، وله العديد من الحروب والصولات والجولات مع إخوته والصليبيين يطول شرحها. وكان ملكاً جليلاً، مهيباً، سديد الرأي، حسن التدبير، محباً للعلم والعلماء ومشاركاً لهم. لمعلومات أوفى انظر: ابن واصل: مفرج الكروب، ٥/١٥٦ ـ ١٧١؛ ابن خلكان: المصدر السابق ٥/٧٩ ـ ٨٣.

(٤) الخزرجي: العقد الفاخر، ق٦٠ب، الكفاية والإعلام، ق٧٦ب، العسجد، ص ١٩٣؛ العقود، ١/٥٢.

(٥) المقريزي: السلوك، ج ١، تحقيق: محمد مصطفى زيادة، ط ٢، (القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٥٦م)، ص ٢٣٧؛ أحمد: بنو رسول، ص ٩٠.

كان فرصة مناسبة للأخير ليعمل تدريجياً للاستيلاء على البلاد والاستقلال بها، حيث تشير المصادر التاريخية إلى قيامه بتولية أتباعه ومن يثق بهم على المدن والحصون، وعزل وإبعاد من يخشى مقاومته أو مخالفته[1]، ولم يكتف بذلك، بل أخذ يوجه حملاته إلى مختلف مناطق البلاد من أجل السيطرة عليها وإقرار الأمن فيها[2]. كما عقد مع الأئمة الزيدية صلحاً تعاهدوا بموجبه على المناصرة، وأن يكونوا يداً واحدة ضد الأيوبيين إن هم حاولوا الاستيلاء على اليمن مرة أخرى[3].

وبعد أن تمكن الأمير نور الدين من احتواء القوى المناهضة له، وبسط نفوذه على معظم بلاد اليمن، وآنس من نفسه القوة، قام في أواخر سنة ٦٢٨هـ (١٢٣١م) بإعلان استقلاله بحكم اليمن وخلعه لطاعة بني أيوب، وتلقب بالملك المنصور، واتخذ من مدينة تعز عاصمة له[4]. ثم أخذ يعمل على استكمال مظاهر الاستقلال، فأمر في سنة ٦٣٠هـ (١٢٣٣م)

(١) ابن حاتم: السمط، ص ٢٠١؛ الجندي: المصدر السابق، ٢/٥٤١؛ الخزرجي: العسجد، ص ١٩٣؛ العقود، ١/٥٢.

(٢) لمعلومات أوفى انظر: أحمد: بنو رسول، ص ٩١ وما بعدها؛ الراشد: المنشآت المعمارية الرسولية، ١/١٤ وما بعدها؛ عليان: الحياة السياسية، ص ٤٦ وما بعدها.

Smith: The Ayyubids and Rasulids, PP. 184-185; Stookey, Robert W: Yemen: The Politics of the Yemen Arab Republic (Colorado: Westview Press, 1978) PP. 107-111.

(٣) ابن حاتم: السمط، ص ٢٠٣؛ الحمزي: كنز الأخيار، ص ٩٦؛ ابن عبد المجيد: بهجة الزمن، ص ١٤٠؛ الخزرجي: العقد الفاخر، ق٦٠ب؛ الكفاية والإعلام، ق ق٧٦ب ـ ٧٧أ، العقود، ١/٥٣؛ الأنف: نزهة الأفكار، ق ق٥٣ب ـ ٥٤أ.

(٤) المقريزي: السلوك، ١/٢٤٢؛ يحيى بن الحسين: أنباء الزمن، ق٧١؛ غاية الأماني، ١/٤٢٠؛ الكبسي، محمد بن إسماعيل: اللطائف السنية في أخبار الممالك اليمنية، عناية: السيد عبد الله بن محمد بن عبد الله الكبسي، (القاهرة: مطبعة السعادة، ١٩٨٤م)، ص ٧٨؛ زبارة: أئمة اليمن، (تعز: المطبعة الناصرية، ١٣٧٢هـ)، ١/١٤٩.

يضرب السكة باسمه، وإقامة الخطبة له في شتى أنحاء البلاد[1]. ومن أجل إضفاء الشرعية على حكمه، كتب في سنة ٦٣١هـ (١٢٣٤م) إلى الخليفة العباسي المستنصر بالله (٦٢٣ ـ ٦٤٠هـ/ ١٢٢٦ ـ ١٢٤٢م)[2] ببغداد يخبره بتوحيده للبلاد وخروجه عن طاعة الأيوبيين، ويلتمس منه قبول هديته التي بعثها له، وأن يبعث له تقليداً وتشريفاً بالسلطة والنيابة عنه، وذلك جرياً على عادة الملوك والسلاطين التابعين لدار الخلافة. فوصله التقليد والتشريف في سنة ٦٣٢هـ[3] (١٢٣٥م)، وبذلك يكون قد استكمل مظاهر الاستقلال، لدولته الجديدة، وأضفى على حكمه الصبغة الشرعية. وتكون اليمن قد دخلت حقبة تاريخية جديدة، عدها البعض أزهى فترات الحضارة اليمنية في العصور الوسطى[4].

(١) الجندي: السلوك، ٢/ ٥٤١؛ الخزرجي: العقد الفاخر، ق٦١أ، الكفاية والإعلام: ق٧٧أ؛ المسجد، ص ١٩٥؛ العقود، ١/ ٥٦؛ ابن الديبع: قرة العيون، ص ٣٠٢؛ بامخرمة: قلادة النحر، ٣/ ٨٧٦. ومما يلفت النظر أنه لم يعثر حتى الآن على مسكوكات رسولية ضربت قبل سنة ٦٣٤هـ/ ١٢٣٧م، بل إنه عثر على بعض المسكوكات المضروبة باسم الملك الكامل الأيوبي ما بين سنتي ٦٣٠هـ، ٦٣٤هـ/ ١٢٣٣، ١٢٣٧م. انظر: العليمي: مسكوكات بني رسول، ص ٢١.

Nutzel, Heinrich: Coins of the Rasulids, Translated by A. Kizzelbach, (Mainz, 1987), PP. 36-37; Al-Shamorookh: The Commerce and Trade, P. 289.

(٢) لمعلومات أوفى انظر: ابن كثير: البداية والنهاية، تحقيق: أحمد أبو ملحم وآخرون، (القاهرة: دار الريان للتراث، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م)، مج ٧، ١٣/ ١٧٠ ـ ١٧١؛ الذهبي: العبر في خبر من غبر، تحقيق: محمد بسيوني زغلول، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م): ٣/ ٢٣٩؛ اليافعي، عبد الله: مرآة الجنان، ط ٢، (القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م)، ٤/ ١٠٤.

(٣) ابن حاتم: السمط، ص ص ٢٠٦ ـ ٢٠٧؛ الخزرجي: العقد الفاخر، ق٦١أ، الكفاية والإعلام، ق ق٧٧أ ـ ٧٧ب، المسجد، ص ١٩٥؛ العقود: ١/ ٥٨ ـ ٥٩؛ الفاسي: العقد الثمين، ٦/ ٣٤٢ ـ ٣٤٣؛ الأنف: نزهة الأفكار، ق٥٤أ؛ ابن الديبع: قرة العيون، ص ٣٠٣؛ بامخرمة: قلادة النحر، ٣/ ٨٧٦؛ يحيى بن الحسين: أنباء الزمن، ق٧١، غاية الأماني، ١/ ٤٢١.

(٤) الشماحي، عبد الله بن عبد الوهاب: اليمن: الإنسان والحضارة، ط ٣، (بيروت: ...

وقد بذل السلطان المنصور جهوداً جبارة في سبيل إرساء وتثبيت دعائم دولته الفتية، حتى استطاع أن يوحد معظم البلاد اليمنية تحت سلطته. وظلت البلاد تنعم في عهده بالأمن والاستقرار حتى توفي مقتولاً في قصره بالجَنَد[1]، على يد بعض مماليكه، وذلك في ذي القعدة من سنة ٦٤٧هـ[2] (١٢٥٠م)، بعد حكم دام أكثر من عشرين سنة قضى معظمها في حروب مستمرة من أجل إرساء دعائم الدولة الفتية وتثبيتها.

وتتفق كثير من المصادر على أن السلطان المنصور كان موصوفاً بالكرم، والسخاء، والحزم، وسرعة البديهة، وحسن السياسة، لا يسأم الحرب ولا يملها، وأنه كان له اهتمام كبير بالنواحي الحضارية المختلفة، حيث خلف وراءه العديد من المآثر الجليلة من قصور، ومدارس، ومساجد، وحصون، وغيرها[3].

= منشورات المدينة، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م)، ص ١٤٥؛ كمال، محمد: اليمن: شماله وجنوبه، (بيروت: دار بيروت، ١٩٦٨م): ص ١٨٧؛ العبدي: الحياة العلمية، ص ٣٤.

(١) الجَنَد: مدينة مشهورة تقع إلى الشرق من مدينة تعز بحوالي ٢٥كم، وفيها جامعها المشهور الذي يعد أول مسجد إسلامي بني في اليمن وهو الذي بناه الصحابي الجليل معاذ بن جبل ﷺ وقد أجريت عليه بعض الإصلاحات في فترات لاحقة، كان آخرها سنة ١٣٩٠هـ، حيث تم ترميمه بشكل شبه شامل. انظر: السياغي: معالم الآثار اليمنية، ص ص ١١١ ـ ١١٢؛ الموسوعة اليمنية، ١/ ٣١٠ ـ ٣١١؛ الأكوع، إسماعيل: «مخاليف اليمن عند الجغرافيين المسلمين»، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، س ١١، ع ٣٢ (جمادى الأولى ـ شوال ١٤٠٧هـ/ كانون الثاني ـ حزيران ١٩٨٧م) ص ١٧ (حاشية: ٣٠).

(٢) ابن حاتم: السمط، ص ٢٣٤؛ الحمزي: كنز الأخبار، ص ٩٨؛ الجندي: السلوك، ٢/ ٥٤٤؛ ابن عبد المجيد: بهجة الزمن، ص ١٤٣؛ الحبشي: تاريخ وصاب، ص ١١٤؛ الخزرجي: الكفاية والإعلام، ق٨٣أ، العقد الفاخر، ق٦٢ب؛ المسجد، ص ٢٠٦، العقود، ١/ ٨١؛ الأنف: نزهة الأفكار، ق٥٤ب؛ بامخرمة: قلادة النحر، ٣/ ٨٧٦؛ زبارة: أئمة اليمن: ١/ ١٥٨.

(٣) الجندي: المصدر السابق، ٢/ ٥٤٢ ـ ٥٤٤؛ الأفضل الرسولي: العطايا السنية، ق٩أ، ٤٠أ ـ ب، ٤٤ب، ٤٦ب؛ الخزرجي: الكفاية والإعلام، ق ق٨٣ب ـ

وبهذا طُويت الصفحة الأولى من تاريخ الدولة الرسولية، فكيف كانت أوضاعها خلال الفترة الواقعة بين مقتل السلطان المنصور واستيلاء ابنه المظفر يوسف على عاصمة الدولة في حوالي منتصف سنة ٦٤٨هـ (١٢٥٠م) وبالتالي استيلائه على الحكم؟ هذا ما سوف نعرفه في المبحث التالي.

= ٨٤أ، العقد الفاخر: ق ق٦٢ب ـ ٦٣أ؛ العسجد: ص ص ٢٠٧ ـ ٢٠٨، العقود، ١/ ٨١ ـ ٨٣؛ بامخرمة: المصدر السابق، ٣/ ٨٧٦، ثغر عدن، ص ص ٢٠٩ ـ ٢١٠؛ ابن الديبع: قرة العيون، ص ص ٣١٢ ـ ٣١٣، بغية المستفيد: ص ص ٨٢ ـ ٨٣.

المبحث الثالث

عهد السلطان المظفر

(٦٤٧ ـ ٦٩٤هـ/ ١٢٥٠ ـ ١٢٩٥م)

كان الوضع في الدولة الرسولية بعد مقتل السلطان المنصور ينذر بالانقسام والتفكك ومن ثمّ نهاية الدولة في مرحلة مبكرة من حياتها، وذلك بسبب بعض الإجراءات غير الموفقة التي كان قد اتخذها قبيل مقتله والخاصة بمن يخلفه في الحكم، حيث عمد إلى إبعاد ابنه الأكبر المظفر يوسف عن ولاية العهد، وعين مكانه أخاه الأصغر غير الشقيق المفضل واستحلف له العسكر استجابة لرغبة أم المفضل ـ بنت جوزة ـ وقام بإبعاد المظفر عن مركز الدولة وعاصمتها بأن أقطعه مدينة المهجم[1] الثانية في تهامة اليمن، مما تسبب في غضب الأخير وتفكيره ـ كما يقول الخزرجي ـ في المسير إلى بغداد ليبث شكواه على الخليفة العباسي، ولم يثنه عن ذلك إلا وصول الأخبار إليه بمقتل والده[2].

(١) المهجم: مدينة خربة في وادي سُرْدُد من أعمال الزيدية من جهة الشرق ولم يبق منها اليوم إلا جزء من مئذنة الجامع الكبير الذي بناه السلطان المظفر فيها، وهي تبعد عن مدينة زبيد بحوالي ١٥٠كم. انظر: الأكوع، إسماعيل: البلدان اليمانية ص ٢٧٦؛ الحجري: مجموع بلدان اليمن، ٢/ ٧٢٥؛ المقحفي: معجم المدن والقبائل، ص ٤٢١.

(٢) الحمزي: كنز الأخبار، ص ١٠٠؛ ابن عبد المجيد: بهجة الزمن، ص ١٤٤؛ الجندي: السلوك، ٢/ ٥٤٤؛ الخزرجي: الكفاية والإعلام، ق ق٨٤ب ـ ٨٥أ، العقد الفاخر، ق٩٧أ، العسجد، ص ٢١١، العقود، ١/ ٨٧ ـ ٨٨.

في ظل هذه الظروف لم يكن مستغرباً أن ينشب الصراع على الحكم بين الإخوة، وليس بينهم وحسب، بل بينهم وبين أبناء عمومتهم أيضاً، وخاصة فخر الدين أبو بكر بن الحسن بن علي بن رسول الذي كان مقطعاً في بلدة فشال بوادي رمع[1]، وشقيقه أسد الدين محمد متولي مدينة صنعاء. هذا من جانب، ومن جانب آخر فقد كان ذلك الوضع المضطرب بالنسبة للدولة الرسولية فرصة مناسبة للأئمة الزيديين، المنافسين التقليديين لبني رسول في اليمن، لتوسيع نفوذهم على حساب الدولة الرسولية[2]، وهو الأمر الذي كان يتكرر كلما كانت الظروف مواتية لذلك.

فبعد مقتل السلطان المنصور وخوفاً من انتقام أبنائه لجأ العديد من المماليك إلى الأمير فخر الدين أبو بكر بن الحسن في فشال وبايعوه بالحكم ولقبوه بالملك المعظم، وعندئذٍ قام بجمع قواته وزحف على مدينة زبيد، أبرز مدن تهامة اليمن والعاصمة الثانية للدولة الرسولية، بهدف الاستيلاء عليها، وفي الوقت نفسه قام شقيقه أسد الدين محمد بالاستقلال بمدينة صنعاء. وفي حاضرة الدولة مدينة تعز عمل ولي العهد المفضل وإخوته ووالدته على تحصينها استعداداً لمقاومة أي هجوم من قبل منافسيهم. أما بالنسبة للمظفر يوسف فإنه لما بلغه مقتل والده أخذ بدوره يستعد لمنازلة منافسيه والاستيلاء على السلطة التي يرى أنه الأحق بها دون غيره بصفته الابن الأكبر للسلطان المنصور، والأقدر على تسيير شؤون الدولة.

هذا من جهة، ومن جهة ثانية فقد استغل الإمام الزيدي ـ أحمد بن الحسين ـ الوضع الداخلي المضطرب في الدولة الرسولية وقام بمهاجمة مدينة صنعاء واستولى عليها، ثم واصل زحفه جنوباً حتى وصل إلى مدينة

(١) وادي رمع: واد مشهور يقع بين وادي زبيد جنوباً ووادي سهام شمالاً، وهو من أكبر أودية تهامة اليمن. انظر: الهمداني: صفة جزيرة العرب، ص ١٢٢ (حاشية: ٢ كلام المحقق)؛ الأكوع: المرجع السابق، ص ١٣١؛ الحجري: مجموع بلدان اليمن، ١/ ٣٧٠ ـ ٣٧١.

(٢) الخزرجي: الكفاية والإعلام، ق٨٥أ، العسجد، ص ٢١١، العقود، ١/ ١٨٨، ابن الديبع: قرة العيون، ص ٣١٥.

ذمار الفاصل التاريخي بين وسط اليمن وتهامة ذات الأغلبية السنية، وبين اليمن الأعلى، أو الشمال، ذات الأغلبية الزيدية.

هكذا كان الوضع في الدولة الرسولية بعد مقتل أول سلاطينها؛ صراع على الحكم بين أفراد البيت الرسولي، واستغلال الإمام الزيدي لذلك الصراع بتوسيع نفوذه على حساب الأراضي الرسولية، مما كان ينذر بتدهور الدولة ومن ثمّ زوالها. والسؤال المطروح هنا هو: كيف تخطت الدولة الرسولية تلك المرحلة الصعبة من عمرها؟ وكيف استطاع السلطان المظفر أن يحسم الأمور في آخر الأمر لصالحه ويستولي على الحكم؟ ثم كيف تمكن من إعادة توحيد الدولة من جديد واستعادة مناطق نفوذها التي فقدتها بعد مقتل والده؟

لقد تحدث العديد من الباحثين المحدثين، مثل محمد عبد العال أحمد ومحمد عبد الفتاح عليان، بإسهاب عن الصراع الذي جرى بين المظفر ومنافسيه من أفراد البيت الرسولي وغيرهم، وكيف استطاع أن يقضي أو يقصي الجميع وينفرد بالحكم ويبسط نفوذ الدولة الرسولية على معظم الأراضي اليمنية الطبيعية المعروفة بما يغني عن تكراره هنا، لا سيما وأن ذلك ليس من أهداف هذه الدراسة، ولذلك، فإن ما يهمنا ـ هنا ـ هو الإشارة إلى ذلك على سبيل الإجمال دون الدخول في التفصيل. فقد أشارت الروايات التاريخية إلى أن المظفر قام فور علمه بمقتل والده وما أعقب ذلك من قيام إخوته وأبناء عمه بالاستيلاء على بعض المدن والمناطق الرسولية المهمة ـ قام بجمع قواته من الجنود ورجال القبائل وخرج من المهجم قاصداً مدينة زبيد محاولاً استنقاذها من ابن عمه فخر الدين أبو بكر، خاصة وأن الأخير قد عجز عن اقتحامها بفضل مقاومة سكانها له بتشجيع ودعم من والدة المظفر وشقيقته المعروفة بالدار الشمسي[1] اللتان كانتا داخلها، فلما وصل المظفر إلى أبواب المدينة

(١) هي الدار الشمسي بنت عمر بن علي بن رسول، كانت من خيار نساء بني رسول، =

فتحت له، فلم يجد صعوبة في الاستيلاء عليها ثم إلقاء القبض على ابن عمه فخر الدين أبو بكر في ذي القعدة سنة ٦٤٧هـ[١] (١٢٥٠م). وخلال السنة التالية أحكم قبضته على السلطة بشكل كامل، حيث استطاع خلال الأربعة أشهر الأولى منها من الاستيلاء على بقية بلدان تهامة اليمن بالإضافة إلى ميناء عدن الهام، ولحج[٢]، وأبين[٣] وغيرها من المناطق اليمنية الجنوبية[٤]، مما مكنه بعد ذلك من توجيه نشاطه إلى مدينة تعز

- حازمة، عفيفة، محبة للخير. لها العديد من المآثر المدنية ولا سيما العلمية منها، وكانت وفاتها بمدينة تعز سنة ٦٩٥هـ/١٢٩٥م. لمعلومات أوفى انظر: الجندي: السلوك: ٢/٤١١؛ الخزرجي: العقود، ١/٢٤٥ ـ ٢٤٦؛ الحبشي، عبد الله بن محمد: معجم النساء اليمنيات (صنعاء: دار الحكمة اليمنية، ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م)، ص ص ٧٢ ـ ٧٣.

Sadek, Noha: «Rasulid Women: Power Patronage», Seminar for Arabian Studies, Vol. 19 (1989), PP. 122-123.

(١) ابن حاتم: السمط، ص ٢٥٠ وما بعدها؛ الحمزي: كنز الأخيار، ص ص ١٠٠ ـ ١٠١؛ ابن عبد المجيد: بهجة الزمن، ص ١٤٥؛ الخزرجي: العقد الفاخر، ق١٩٧ب، الكفاية والإعلام، ق ق٨٥أ ـ ب، العسجد، ص ص ٢١٢ ـ ٢١٤؛ العقود، ١/٨٨ ـ ٩٠.

(٢) لحج: مخلاف واسع يقع في الشمال الغربي من مدينة عدن بحوالي ٢٥كم، وهو نسبة إلى لحج بن وائل بن الغوث... بن يشجب بن يعرب بن قحطان. انظر: العبدلي، أحمد فضل: هدية الزمن في أخبار ملوك لحج وعدن، ط ٢، (بيروت: دار العودة، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م)، ص ٤ وما بعدها؛ الموسوعة اليمنية، ٢/٧٩٨ ـ ٨٠٠؛ الأكوع، إسماعيل: مخاليف اليمن، ص ١٩.

(٣) أبين: مخلاف مشهور على ساحل المحيط الهندي شرق عدن، وإلى الغرب من لحج، وهي في الوقت الحاضر اسم محافظة في جنوب الجمهورية اليمنية. انظر: الحجري: مجموع بلدان اليمن، ١/٥٥؛ المقحفي: معجم المدن والقبائل، ص٨؛ الموسوعة اليمنية، ١/٤٢ ـ ٤٣.

(٤) ابن حاتم: السمط، ص ص ٢٦٥ ـ ٢٧٢؛ الحمزي: كنز الأخيار، ص ١٠١؛ ابن عبد المجيد: بهجة الزمن، ص ١٤٦؛ الحبشي: تاريخ وصاب، ص ١١٥؛ الخزرجي: الكفاية والإعلام، ق٨٦أ؛ العقد الفاخر، ق١٩٨أ؛ العقود، ١/٩٢؛ ابن الديبع: قرة العيون، ص ٣١٦.

عاصمة الدولة ومقر إقامة المفضل وإخوته ووالدتهم. ولما لم تكن الظروف وموازين القوى في صالح المفضل، بسبب اقتناع معظم الجنود والناس بصفة عامة بضعفه وأحقية المظفر بالحكم بصفته الابن الأكبر لوالده، فضلاً عما يتمتع به من إمكانيات عسكرية وسياسية، فقد ترك العاصمة ولجأ إلى حصن الدملوة[١] الحصين، فكانت الفرصة سانحة للمظفر لدخول المدينة دون مقاومة تذكر في شهر جمادى الأولى من السنة نفسها. أما المفضل وأسرته فقد ظلوا متحصنين في حصنهم حتى أواخر سنة ٦٥٠هـ (١٢٥٣م)، حيث استسلموا عندما رأوا عدم جدوى المقاومة خاصة وأن طول مقاومتهم تلك راجعة في الأساس إلى عدم رغبة المظفر في استخدام القوة والعنف ضدهم، وتفضيله مداراتهم وحل مشكلتهم بشكل ودي وسلمي[٢]. وبذلك يكون المظفر قد استطاع أن يعيد توحيد معظم أقاليم الدولة الرسولية من جديد، وأن يتفرد بالحكم دون منازع، وبالتالي بدأت مرحلة جديدة من تاريخ الدولة الرسولية اتسمت بالقوة والازدهار في شتى ميادين الحياة.

ويبدو أن السلطان المظفر قد فكر عندئذٍ في تدعيم موقفه أمام مجتمعه بشكل عام، وأمام القوة الزيدي المنافسة له في اليمن بشكل خاص بإضفاء الشرعية على حكمه عن طريق اعتراف الخليفة العباسي به، فبعث إليه رسولاً يخبره بما حصل في اليمن، ويعلن تمسكه بما كان عليه والده من الولاء والطاعة للخلافة، فما كان من الخليفة ـ المستعصم ـ إلا أن اعترف به وأقره نائباً عنه في اليمن، وبعث له بالخلع والتشريفات التي جرت العادة أن ترسل في مثل تلك المناسبات، وقرر له عادة سنوية تقدر بأربعين ألف دينار، وهو

(١) الدُّمْلُوَة: حصن منيع يقع جنوب مدينة الجند مع ميل يسير إلى الغرب بنحو ٣٠كم. انظر: الأكوع، إسماعيل: البلدان اليمانية، ص ١١٧.

(٢) ابن حاتم: المصدر السابق، ص ص ٢٧٢ ـ ٢٧٣؛ الحمزي: المصدر السابق، ص ص ١٠١، ١٠٢؛ ابن عبد المجيد: المصدر السابق: ص ص ١٤٦، ١٤٧ ـ ١٤٨؛ الخزرجي: الكفاية والإعلام، ق٨٦ب، العسجد، ص ص ٢١٥، ٢٢١؛ ابن الديبع: بغية المستفيد، ص ٨٣، قرة العيون، ص ص ٣١٦ ـ ٣١٧، ٣١٩.

مبلغ يوازي ما كان يتقاضاه سلاطين الدولة الأيوبية الموالين للخلافة في مصر، وحثه على استئصال الأئمة الزيديين في شمال اليمن[1].

وكما استطاع السلطان المظفر أن يحتوي خطر إخوته وأبناء عمه تكمن - أيضاً - بحنكته السياسية من احتواء خطر الأئمة الزيديين، فوجه جيوشه صوبهم حيث استطاع الاستيلاء على صنعاء ومعظم مناطق النفوذ الزيدية الواقعة إلى الشمال منها حتى وصل إلى مدينة صعدة معقل الزيدية الرئيس في اليمن واستولى عليها وضرب فيها السكة باسمه[2].

وفي عهده بسطت الدولة الرسولية نفوذها على إقليم حضرموت وبعض المناطق الواقعة في جنوب سلطنة عمان في الوقت الحاضر مثل ظفار الحبوضي[3] وغيرها، على اثر حملته المشهورة على تلك

---

(1) الخزرجي: العسجد، ص ص ٢١٩ - ٢٢٠؛ العقود، ١/ ٩٦ - ٩٧؛ ابن الديبع: قرة العيون، ص ٣١٨؛ يحيى بن الحسين: غاية الأماني، ١/ ٤٣٧.

(2) لمعلومات أوفى انظر: ابن حاتم: السمط، ص ٢٥٨ وما بعدها؛ الحمزي: كنز الأخيار، ص ١٠٢ وما بعدها؛ ابن عبد المجيد: بهجة الزمن، ص ١٤٦ وما بعدها؛ الحبيشي: تاريخ وصاب، ص ١١٥ وما بعدها؛ الخزرجي: الكفاية والإعلام، ق٨٦ب وما بعدها، العقد الفاخر، ق ق١٩٨ب - ٢٠١ب؛ العسجد، ص ٢٢٣ وما بعدها. العقود، ١/ ٩٧ وما بعدها؛ الأنف: نزهة الأفكار، ق٥٥ وما بعدها؛ ابن الديبع: قرة العيون، ص ٣١٨ وما بعدها؛ يحيى بن الحسين أنباء الزمن، ق٧٤ وما بعدها؛ غاية الأماني، ١/ ٤٣٧؛ أحمد: بنو رسول، ص١٢٨ وما بعدها.

(3) ظفار الحبوضي: مدينة في أقصى الجنوب اليمني على ساحل المحيط الهندي، كانت قديماً من أعمال مدينة الشِّحْر، ثم أصبحت في العصر الرسولي من أهم وأبرز الموانئ اليمنية بعد ميناء عدن؛ وقد منحها السلطان المظفر لابنه الواثق إبراهيم في سنة ٦٩٢هـ/ ١٢٩٢م؛ فظل أبناؤه يتوارثون الحكم فيها دون تدخل من السلطة المركزية في تعز. وهي اليوم تابعة لسلطنة عُمان؛ من أعمال صلالة. وسميت بهذا الاسم نسبة إلى بانيها أحمد بن محمد الحبوضي في أوائل القرن السابع الهجري/الثالث عشر الميلادي. انظر: الجندي: السلوك، ٢/ ٤٧٠؛ ابن بطوطة: تحفة النظار، تحقيق: طلال حرب، ط ٢، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م)، ص ص ٢٧٥ - ٢٨٠؛ الأكوع، إسماعيل: البلدان اليمانية، ص ١٩٣، (حاشية: ١)؛ المقحفي: معجم المدن والقبائل، ص ٢٦٩.

المناطق في سنة ٦٧٨هـ[1] (١٢٧٩م).

وخلاصة القول، ان السلطان المظفر قد استطاع أن يعيد للدولة الرسولية وحدتها وأمنها واستقرارها، وأن يبسط نفوذه على كافة بلاد اليمن الطبيعية بشمالها وجنوبها، وهي من الحالات القليلة في التاريخ اليمني التي توحدت فيها بشكل كامل على مدى العصور التاريخية، ولذلك فقد لقبه العديد من المؤرخين اليمنيين بتبع الأكبر[2].

وقد شهدت اليمن في عهده ازدهاراً شاملاً في شتى نواحي الحياة، سيما الحضارية والعلمية، حيث شيدت المساجد، والمدارس، والقصور، والدور، والحصون، في شتى أنحاء البلاد[3]، بل إنه هو نفسه كان أحد أقطاب الحياة العلمية الذين أسهموا في دفعها، فبالإضافة إلى دعمه وتشجيعه للعلماء وطلاب العلم، كانت له إسهامات فعّالة

---

(1) ابن حاتم: المصدر السابق، ص ٥٤٥ وما بعدها؛ الحمزي: المصدر السابق، ص ١٢٢؛ ابن عبد المجيد: المصدر السابق، ص ١٦٠؛ الخزرجي: العقود، ١/ ١٨١ - ١٨٥؛ العقيلي، محمد بن أحمد: «حملة بحرية حربية بين ظفار وعدن»، مجلة العرب، س٢، ج ١، (رجب ١٣٨٧هـ/تشرين الأول ١٩٦٧م) ص ص ٢٠٣ - ٢١٥.
Smith: The Rasulids in Dhofar, PP. 27-32.

(2) ابن عبد المجيد: المصدر السابق، ص١٦٠؛ الخزرجي: الكفاية والإعلام، ق٨٤ب؛ العسجد، ص ص ٢١١، ٢٧٢، العقود، ١/ ٢٣٢؛ ابن الديبع: قرة العيون، ص ٣٣٥. وتُبَّع: لقب أطلق على ملوك حمير مثله مثل ملوك فارس الأكاسرة وملوك الروم القياصرة. وقيل سموا تبابعة لأن الآخر يتبع الأول منهم في الملك؛ وقيل كان يطلق على الملك الذي يملك جميع بلاد اليمن. لمعلومات أوفى انظر: الجرو، أسمهان سعيد: موجز التاريخ السياسي لجنوب شبه الجزيرة العربية، (إربد: دار الكندي للنشر والتوزيع، ١٩٩٦م)، ص ص ٢٣٥، ٢٥٧؛ مهران: دراسات في تاريخ العرب القديم، ص ص ٢٤٠ - ٢٤١؛ الموسوعة اليمنية، ١/ ٢٢٠.

(3) الجندي: السلوك، ٢/ ٥٥١ - ٥٥٢؛ الخزرجي: الكفاية والإعلام، ق ق١٠٦ب - ١٠٧أ، العسجد، ص ص ٢٧٢ - ٢٧٣، العقود، ١/ ٢٣٢ - ٢٣٣؛ ابن الديبع: قرة العيون، ص ٣٣٥، بغية المستفيد، ص ٨٤.

بالكتابة والتأليف في كثير من العلوم[1].

هذا وقد توفي السلطان المظفر في عاصمة الدولة الرسولية مدينة تعز في سنة ٦٩٤هـ (١٢٩٥م)، عن عمر يناهز الخامسة والسبعين إلا أربعة أشهر[2].

(١) الجندي: المصدر السابق، ١/ ٤٧٦ ـ ٤٧٧، ٢/ ٢٩، ٣٧، ٧٩، ٢٠٤ ـ ٢٠٥؛ الخزرجي: الكفاية والإعلام، ق١٠٧أ، العقود، ١/ ٢٣٤؛ الحبشي، عبد الله بن محمد: حكام اليمن المؤلفون المجتهدون، (بيروت: دار القرآن الكريم، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م)، ص ص ١١٢ ـ ١١٤؛ صالحية، محمد عيسى، فليح، عبد الله: فهرس مخطوطات الفلاحة ـ النبات ـ المياه والري، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م)، ص ص ٤٠٣ ـ ٤٠٥.

(٢) ابن حاتم: السمط، ص ٥٦٧؛ الخزرجي: كنز الأخيار، ص ص ١٢٠ ـ ١٢١؛ الجندي: المصدر السابق، ٢/ ٥٥٣؛ ابن عبد المجيد: بهجة الزمن، ص ١٧١؛ اليافعي: مرآة الجنان، ٤/ ٢٢٥ ـ ٢٢٦.

المبحث الرابع

الصراع على الحكم بين أبناء المظفر وأحفاده

١ ـ عهد السلطان الأشرف الأول (٦٩٤ ـ ٦٩٦هـ/ ١٢٩٥ ـ ١٢٩٦م):

كان السلطان المظفر قد عمد في آخر حياته بالإضافة إلى تقليد ابنه الأشرف ولاية العهد؛ إلى تولية ابنه الآخر المؤيد داود إقليم الشِّحْر[1] وحضرموت، وأقطع ابنه الثالث الواثق إبراهيم ظفار الحبوضي في محاولة منه ـ على ما يبدو ـ لإيجاد نوع من الوفاق فيما بينهم بعد وفاته[2]. إلا أن شيئاً من ذلك لم يحدث؛ إذ بمجرد أن بلغ خبر وفاته إلى المؤيد أقبل بقواته قاصداً أخاه لانتزاع الحكم منه، فسار إلى عدن واستولى عليها ثم أخذ يعد نفسه لمواصلة الزحف والاستيلاء على أكبر قدر ممكن من البلاد.

أما الأشرف فقد ساءه خروج أخيه عليه، ولم يجد بداً من مواجهته والقضاء عليه، فسير له جيشاً قوياً بقيادة ابنه الناصر، فالتقى الفريقان في معركة الدُّعَيْس[3] المشهورة والتي انتهت بهزيمة المؤيد وأسره[4].

(١) الشِّحْر: ميناء حضرموت الرئيس على المحيط الهندي، وهي تقع إلى الشرق من حضرموت، وتسمى الآن الأسعاء. انظر: الأكوع، إسماعيل: البلدان اليمانية، ص ١٦٣؛ الحجري مجموع بلدان اليمن، ٢/ ٤٤٧؛ العمري: حسين بن عبد الله: الحضارة الإسلامية في اليمن، (منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م)، ص ص ١١٦ ـ ١١٧.

(٢) أحمد: بنو رسول، ص ١٩٣.

(٣) الدُّعَيْس: قرية في لحج لا زالت معروفة بهذا الاسم. انظر: العبدلي: هدية الزمن، ص ٨.

(٤) الخزرجي: كنز الأخيار، ص١٢١؛ ابن عبد المجيد: بهجة الزمن، ص ص ١٧٤ ـ

وبالقضاء على هذه الثورة تخلص السلطان الأشرف من أهم الأخطار التي واجهته في بداية حكمه، وتمتعت البلاد بعد ذلك بالأمن والاستقرار والرخاء، إلا أن القدر لم يمهله طويلاً، إذ لم يلبث أن توفي في شهر المحرم سنة ٦٩٦هـ[١] (١٢٩٦م).

وبالرغم من الفترة القصيرة التي حكمها، إلا أنه قد عمل خلالها بعض الإصلاحات التي خلّدت ذكراه، أبرزها إزالة مظالم أصحاب النخل بوادي زَبِيد والتي كانت قد بلغت حداً لا يطاق، حتى قيل إن من كان له نخل لا يزوجه أحد، وأي امرأة لها نخل لا يتزوجها أحد، ومسامحته للرعية من الخراج عندما تعرضت محاصيلهم للتلف بسبب الجراد[٢].

كما تميز عن أقرانه من بني رسول بثقافته الواسعة، حيث كان على درجة كبيرة من العلم وسعة الاطلاع، ومما يؤيد ذلك، تأليفه في العديد من العلوم المختلفة مثل الطب والصيدلة والفلك والزراعة والتاريخ والأنساب، ومن أبرز تلك المؤلفات: كتاب التبصرة في علم النجوم[٣]، ومُلح المَلاّحة في معرفة الفلاحة[٤]. . . . .

- ١٧٥؛ الحبيشي: تاريخ وصاب، ص ص ١١٧ ـ ١١٨؛ الخزرجي: الكفاية والإعلام، ق ق١٠٨ب ـ ١٠٩أ؛ العقد الفاخر، ق٦٨ب، طراز أعلام الزمن، ق١١٤أ، المسجد، ص ص ٢٧٧ ـ ٢٧٨، العقود، ١/ ٢٤٢ ـ ٢٤٣.

(١) الحمزي: كنز الأخيار، ص ١٢٢؛ الجندي: السلوك، ٢/ ٥٥٤؛ ابن عبد المجيد: بهجة الزمن، ص ١٧٦.

(٢) الجندي: المصدر السابق، ٢/ ٥٥٤؛ الخزرجي: الكفاية والإعلام، ق١٠٩أ، العقد الفاخر: ق٦٩أ؛ العقود: ١/ ٢٤٩ ـ ٢٥٠.

(٣) مخطوط بمكتبة البودليان، أكسفورد، برقم (233 Huntington).

(٤) قام الباحث محمد عبد الرحيم جازم بنشر جزء كبير منه في مجلة الإكليل اليمنية. انظر: الأشرف الرسولي، عمر بن يوسف: «ملح الملاحة في معرفة الفلاحة»، الإكليل، س٣، ع١، صنعاء، (خريف ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م)، ص ص ١٦٥ ـ ٢٠٧. ثم قام الباحث عبد الله محمد علي المجاهد بإعادة نشره في كتاب مستقل. انظر: الأشرف الرسولي، عمر بن يوسف: ملح الملاحة في معرفة الفلاحة، تحقيق: عبد الله محمد علي المجاهد (دمشق: دار الفكر، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م).

والمغني في البيطرة[١]، والإبدال لما علم الحال في الأدوية والعقاقير[٢]، وطرفة الأصحاب في معرفة الأنساب[٣]، وغيرها[٤].

٢ ـ عهد السلطان المؤيد (٦٩٦ ـ ٧٢١هـ/ ١٢٩٦ ـ ١٣٢١م):

عندما توفي السلطان الأشرف لم يكن معه أحد من أبنائه الكبار ليعهد إليه بالحكم، حيث كان ابنه الأكبر الناصر محمد نائباً له في القَحْمَة[٥]، أما العادل صلاح الدين فكان في صنعاء، ولذلك فقد اتفق كبار رجال الدولة وأهل الحل والعقد على تولية المؤيد، فعمدوا إليه وهو في السجن من يوم وقعة الدُّعَيْس، وأطلقوا سراحه، وبايعوه بالحكم. وما إن استكمل البيعة لنفسه حتى بادر إلى إرسال كتبه إلى شتى أنحاء البلاد لإخبار أهلها بتوليه السلطنة، ويطلب منهم الطاعة، فدان له الجميع بالولاء والطاعة، بما في ذلك أبناء أخيه الذين قدموا عليه وبايعوه وباركوا له، فأكرمهم وأمنهم، وفتح معهم صفحة جديدة من الوئام والوفاق[٦]؛ ولكنه في الوقت نفسه

---

(١) مخطوط بدار الكتب المصرية، رقم ٣٧٧ طب تيمور.

(٢) مخطوط مصور بمركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ميكروفلم رقم ١٦٧طب، عن نسخة مكتبة الأحقاف باليمن، مجموعة الكاف، رقم ١٢٨/ ١٠ تريم.

(٣) مطبوع. انظر: قائمة مصادر الرسالة.

(٤) لمعلومات أوفى انظر: الحبشي: حكام اليمن، ص ص ١١٧ ـ ١١٩؛ سيد: مصادر تاريخ اليمن، ص ص ١٣١ ـ ١٣٢.
Serjeant, R. B: «Calendars, the time of day and Mathematical Astronomy», in Ronald lewcock (ed). San'a, an Arabian is Islamic City (London, 1983) P. 34; King, David A: «Mathematical Astronomy in Medieval Yemen», Arabian Studies, London, (1979) P. 63; Varisco, D. M: «Medieval agricultural texts from Rasulid Yemen», Manuscripts of the middle east, leiden, vol. 4 (1989), PP. 151, 152, 153.

(٥) القَحْمَة: بلدة عامرة في تهامة، تقع في الشمال الشرقي من مدينة زبيد على وادي ذؤال، فيما بين بيت الفقيه والمنصورية. انظر: الأكوع، إسماعيل: البلدان اليمانية، ص ٢٢٦؛ المقحفي: معجم المدن والقبائل، ص ٣٢٤.

(٦) الحمزي: كنز الأخيار، ص ص ١٢٢ ـ ١٢٣؛ ابن عبد المجيد: بهجة الزمن، ـ

عمل على التخلص من رجال أخيه، وتقريب أتباعه وثقاته، وتقليدهم المناصب الكبيرة والمهمة[1].

وبالرغم مما أبداه السلطان المؤيد من حسن النوايا تجاه أفراد أسرته إلا أنه لم يسلم من منافستهم وخروج بعضهم عن طاعته، مثلما عمل أخوه المسعود[2] عندما أعلن عصيانه في تهامة واستولى على العديد من مناطقها وبلداتها، غير أنه أدرك في آخر الأمر ضعفه أمام قوات الدولة، فجنح إلى السلم، ومع ذلك لم يسلم من الاعتقال، وذلك في المحرم سنة ٦٩٧هـ[3] (١٢٩٧م). وكذلك ثورة الناصر محمد ابن السلطان الأشرف في سنة ٧١٦هـ (١٣١٦م)، والتي كان مصيرها كمصير الثورة السابقة[4].

= ص ص ١٧٧ - ١٧٩، ١٨٧ - ١٨٨؛ الخزرجي: طراز أعلام الزمن، ق١١٤أ، الكفاية والإعلام، ق ق ١٠٩ب، ١١٠أ - ب، العسجد، ص ص ٢٨١ - ٢٨٢، العقود، ١/٢٤٩، ٢٥١ - ٢٥٣؛ ابن الديبع: قرة العيون، ص ٣٤٢، بغية المستفيد، ص ٨٨؛ بامخرمة: ثغر عدن، ص ١٠٥ - ١٠٦؛ يحيى بن الحسين: غاية الأماني، ١/٤٧٨.

(١) ابن عبد المجيد: بهجة الزمن، ص ١٨١ - ١٨٤؛ الخزرجي: طراز أعلام الزمن، ق ١١٤أ؛ العسجد، ص ص ٢٨٣ - ٢٨٤، الكفاية والإعلام، ق ١١١أ، العقود، ١/٢٥٤ - ٢٥٥؛ ابن الديبع: قرة العيون، ص ٣٤٢؛ بامخرمة: المصدر السابق، ص ١٠٦.

(٢) كان مقطعاً في الأعمال الشرذية في تهامة منذ عهد السلطان الأشرف، فلما تولى السلطان المؤيد أعلن عصيانه. فبعث له السلطان جيشاً قوياً بقيادة أخيه المنصور تمكن من القبض عليه، فبقي معتقلاً لمدة سنة ثم أطلق سراحه، فسكن حيس حتى توفي سنة ٧٢٣هـ/١٣٢٣م. انظر: ابن عبد المجيد: المصدر السابق، ص ص ١٨٩ - ١٩١؛ الخزرجي: العقود، ١/٢٥٦، ٢٥٨ - ٢٥٩، ٢/٢٣.

(٣) ابن عبد المجيد: المصدر السابق، ص ١٩١؛ الحمزي: كنز الأخيار، ص ١٢٣؛ الخزرجي: الكفاية والإعلام، ق١١١ب، العسجد، ص ٢٨٥، العقود، ١/٢٥٨ - ٢٥٩؛ ابن الديبع: قرة العيون، ص ٣٤٣.

(٤) ابن عبد المجيد: المصدر السابق، ص ٢٨٠؛ الخزرجي: الكفاية والإعلام، ق١٢٩أ، العقود، ١/٣٤٢.

كما واجه المؤيد العديد من الثورات الأخرى، مثل: ثورات الأئمة الزيدية، والأكراد[1]، وقبائل الجحافل[2] والعجالم[3]، وأشراف المخلاف السليماني[4]، إلا أنه استطاع بقوته وحنكته السياسية التصدي

(١) الأكراد: هم بقايا الجيش الأيوبي في اليمن، وكانوا قد تجمعوا بعائلاتهم في مدينة ذمار منذ قيام الدولة الرسولية، وكان لهم بعض الإسهامات في الحملات الرسولية التي كانوا يشنونها على أعدائهم. ثم قاموا بقتل والي صنعاء والاستيلاء عليها. فجرد لهم السلطان حملة قوية تمكنت من القضاء عليهم فالتجأ كثير منهم إلى الإمام الزيدي، ثم ما لبثوا أن عادوا إلى السلطان، وطلبوا العفو منه فعفا عنهم وانخرطوا في الخدمة من جنوده. انظر: الخزرجي: العقود، ١/٣١٧ - ٣١٨؛ ابن الديبع: قرة العيون، ص ٣٤٧؛ أحمد: بنو رسول، ص ص ١٨٠ - ١٨٢.

(٢) الجحافل: قبيلة كبيرة تسكن في منطقة لحج، ومن أشهر فخوذها آل علي، آل يحيى، العجمان، الهياثم. انظر: الأشرف الرسولي: طرفة الأصحاب، ص ص ١٤٠ - ١٤٥؛ العبدلي: هدية الزمن، ص ٨٠؛ كحالة، عمر رضا: معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، ط ٦، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٢هـ/١٩٩١م)، ١/١٦٨؛ لقمان، حمزة علي: تاريخ القبائل اليمنية، (صنعاء: دار الكلمة، ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م)، ١/٢٤٥ - ٢٤٨.

(٣) العجالم: من قبائل لحج أيضاً، ومن أشهر فخوذهم آل عبد الله، والركابة، والعمريون. وتعد مدينة ذلية المركز الرئيس لهذه القبيلة. انظر: الأشرف الرسولي: المصدر السابق، ص ص ١٤٥ - ١٤٦.

(٤) ينتسب معظم أشراف المخلاف السليماني إلى سليمان بن عبد الله الشيخ الصالح ابن موسى الجون بن عبد الله المحض وليس إلى سليمان بن داود بن الحسن المثنى كما زعم البعض، ومن المرجح أنهم قد استوطنوا المنطقة منذ أواخر القرن الثالث الهجري. لمعلومات أوفى انظر: الأشرف الرسولي: المصدر السابق، ص ص ١٠٨ - ١١١؛ الزيلعي: أحمد بن عمر: الأوضاع السياسية والعلاقات الخارجية لمنطقة جازان (المخلاف السليماني) في العصور الإسلامية الوسيطة، (الرياض: مطابع الفرزدق، ١٤١٣هـ/١٩٩٢م)، ص ٢٥ وما بعدها. والمخلاف السليماني: هو منطقة جازان الواقعة في جنوب غرب المملكة العربية السعودية في الوقت الحاضر. وكان يشكل منطقة واسعة تمتد إلى منطقة حلي بن يعقوب في الشمال وإلى ما وراء مدينة حرض في الجنوب، ويتكون من مخلافين هما: مخلاف عثر أو عثر الواقع إلى الشمال من جازان، وعاصمته عثر التي تنسب =

لها والقضاء عليها[1].

ومهما يكن من أمر فقد توفي السلطان المؤيد في مستهل ذي الحجة سنة ٧٢١[2]هـ (١٣٢١م)، بعد فترة حكم دامت حوالي خمسة وعشرين عاماً، استطاع خلالها التصدي للثورات التي قامت ضده، وإحكام قبضته على البلاد، وكان لا يتوانى عن الإسراع إلى القضاء على كل بادرة للخروج عن طاعته، مما أسهم في أن تعيش البلاد فترة من الهدوء والاستقرار النسبي.

وللسلطان المؤيد العديد من المآثر الحضارية الحسنة، كالقصور، والمدارس، والمساجد[3]، هذا بالإضافة إلى مشاركته الواسعة في كثير من

= إليها. ومخلاف حَكَم الذي يلي مخلاف عثر من الجنوب وعاصمته مدينة عرض المعروفة حالياً في اليمن. وفي الثلث الأخير من القرن الرابع الهجري/ أواخر القرن العاشر الميلادي، استطاع سليمان بن طَرَف الحكمي أن يوحد المخلافين تحت حكمه ومنذ ذلك الوقت أطلق اسم المخلاف السليماني على المخلافين نسبة إليه. انظر: الزيلعي، المرجع السابق، ص ص ٩ ـ ١٠؛ العقيلي، محمد بن أحمد: المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية: المخلاف السليماني، ط ٣، (جازان: شركة العقيلي وشركاه: ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م)، ص ٢٧.

(١) لمعلومات أوفى انظر: ابن عبد المجيد: بهجة الزمن، ص ١٩١ وما بعدها؛ الخزرجي: الكفاية والإعلام، ١١٢أ وما بعدها؛ العسجد: ص ٢٨٦ وما بعدها، العقود: ١/ ٢٥٩ وما بعدها؛ ابن الديبع: قرة العيون، ص ص ٣٤٧ ـ ٣٤٨؛ أحمد: بنو رسول، ص ص ١٧١ ـ ١٨٤؛ الراشد: المنشآت المعمارية الرسولية، ١/ ٢٥ ـ ٢٧؛ السيدي: عبد العزيز بن راشد: المدارس وأثرها على الحياة العلمية في اليمن في عصر الدولة الرسولية. رسالة ماجستير غير منشورة، (الرياض: قسم التاريخ والحضارة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م)، ص ص ٢٨ ـ ٢٩؛ صلاح مهران: الحياة السياسية، ص ص ٢٣٦ ـ ٢٤٥.

(٢) الجندي: السلوك: ٢/ ٥٥٥؛ ابن عبد المجيد: المصدر السابق، ص ٢٨٥؛ الحبيشي: تاريخ وصاب: ص ١١٩؛ ابن الديبع: بغية المستفيد، ص ٨٩؛ بامخرمة: ثغر عدن، ص ١٠٩.

(٣) الجندي: المصدر السابق، ٢/ ٥٥٦؛ ابن عبد المجيد: المصدر السابق، =

العلوم، وتأليفه وجمعه لبعض الكتب النفيسة[1].

٣ ـ عهد السلطان المجاهد وتفكك الدولة (٧٢١ ـ ٧٦٤هـ/ ١٣٢١ ـ ١٣٦٣م):

لم يلق السلطان المجاهد صعوبة في تولي السلطة بعد وفاة والده، سيما وأنه ولده الوحيد، الباقي على قيد الحياة، حيث أجمع أمراء الدولة وأعيانها على توليته، بالرغم من أنه لم يكن قد تجاوز الخامسة عشرة من عمره[2]. ونظراً لصغر سنه، فقد كان يفتقر إلى الخبرة، وتنقصه الحنكة السياسية، مما أدى إلى عدم قدرته على إدارة شؤون البلاد، ووقوعه أسير حاشيته، وانصياعه لتنفيذ اقتراحاتهم دون روية، كل هذه الأمور وغيرها كان لها بالغ الأثر في تردي أوضاع الدولة وتدهورها، ونشوب الاضطرابات والفتن في شتى أرجاء الدولة[3]. هذا بالإضافة إلى اهتزاز صورته في أعين كبار أمراء الجند، وعدم ثقتهم به وبالتالي تجرؤهم على

= ص ص ٢٢٠، ٢٥١، ٢٧٠؛ الخزرجي: طراز أعلام الزمن، ق١١٥ب، العقود: ١/ ٢٨٥، ٣١١، ٣١٣، ٣٢٩، ٣٥٨ ـ ٣٥٩؛ ابن الديبع: قرة العيون، ص ص ٣٤٦، ٣٤٨، بغية المستفيد، ص ٨٩.

(١) ابن عبد المجيد: بهجة الزمن، ص ص ١٧٩ ـ ١٨١؛ اليافعي: مرآة الجنان، ٤/ ٢٦٦؛ الخزرجي: الكفاية والإعلام، ق ق١٣١أ ـ ب؛ العقود، ١/ ٣٥٩؛ الناشري: روضة الناظر، ق٧٧ب؛ ابن الديبع: قرة العيون، ص ٣٤٩.

(٢) الجندي: السلوك: ٢/ ٥٥٦؛ ابن عبد المجيد: المصدر السابق، ص ص ٢٨٥ ـ ٢٨٦؛ الحبيشي: تاريخ وصاب، ص ١١٩؛ الخزرجي: العقد الفاخر، ق٥١ب؛ العسجد، ص ٣٣٨، يحيى بن الحسين: أنباء الزمن، ق٨٩، غاية الأماني، ١/ ٤٩٤.

(٣) أحمد: بنو رسول، ص ص ١٨٥ ـ ١٨٧؛ الراشد: المنشآت المعمارية الرسولية، ١/ ٢٧؛ السيدي: المدارس، ص ٢٩؛ حسين، علي بن علي أحمد: الحياة العلمية في مدينة تعز وأعمالها في عصر بني رسول، رسالة ماجستير غير منشورة، (مكة المكرمة: قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية: كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م)، ١/ ٥٩. =

معارضته والخروج عليه، ولم يقف الأمر عند هذا الحد، بل وصل بهم إلى حد القبض عليه وتنصيب عمه المنصور[1] بدلاً عنه في أوائل شهر جمادى الآخرة سنة ٧٢٢هـ[2] (١٣٢٢م).

غير أن المنصور ارتكب خطأً جسيماً بإبقائه على كثير من أتباع ومؤيدي المجاهد في مناصبهم، فقد قاموا بالتآمر عليه مع مجموعة من الغلمان والخدم وبعض العربان، وبتخطيط وتدبير من والدة المجاهد[3]، فقاموا بتسلق قصره ليلاً واعتقاله على حين غرة، وفي الوقت نفسه بادروا إلى إطلاق المجاهد وإخراجه من السجن، وذلك في ليلة الثالث من رمضان من السنة نفسها، أي أنه لم يستمر في السلطة إلا ثلاثة أشهر فقط[4].

---

(١) هو المنصور أيوب ابن السلطان المظفر يوسف بن عمر بن علي بن رسول، وقد ظل بعد القبض عليه مسجوناً حتى وفاته في المحرم سنة ٧٢٣هـ/١٣٢٣م، وكان مولده في سنة ٦٦٦هـ/١٢٦٧م. انظر: الجندي: السلوك، ٢/٥٥٧ ـ ٥٥٩؛ ابن عبد المجيد: بهجة الزمن، ص ص ٢٨٩، ٢٩١؛ الأفضل الرسولي: العطايا السنية، ق٤٤ب؛ الخزرجي: طراز أعلام الزمن، ق٩٢ب؛ بامخرمة: ثغر عدن، ص ٥٧.

(٢) الجندي: المصدر السابق، ٢/٥٥٧؛ ابن عبد المجيد: المصدر السابق، ص ص ٢٨٧ ـ ٢٨٨؛ الخزرجي: العقد الفاخر، ق١٥ب؛ الكفاية والإعلام، ق ق١٣٢أ ـ ب، العسجد، ص ص ٣٤٠ ـ ٣٤١، العقود، ٢/١٥؛ ابن الديبع: قرة العيون، ص ٣٥٠؛ يحيى بن الحسين: غاية الأماني، ١/٤٩٥ ـ ٤٩٦.

(٣) هي جهة الطواشي شهاب الدين صلاح، وكانت امرأة عاقلة ـ كما يقول الخزرجي ـ رشيدة حازمة حليمة سخية كريمة ذات سياسة ورياسة وكرم نفس وعلو همة. لها العديد من المآثر الحسنة منها: المدرسة الصلاحية بزبيد، ومدرسة أخرى في قرية السلامة (من أعمال تعز) ومسجد في قرية التربية من وادي زبيد وآخر في مدينة تعز، توفيت بمدينة تعز سنة ٧٦٢هـ/١٢٦٣م. انظر: الخزرجي: الكفاية والإعلام، ق١٥٧أ، العقد الفاخر، ق ق٢٣٦ب ـ ٢٣٧أ، العقود، ٢/١٠٠ ـ ١٠١.

(٤) الجندي: المصدر السابق: ٢/٥٥٧ ـ ٥٥٨؛ ابن عبد المجيد: المصدر السابق، ص ٢٨٩؛ الخزرجي: العقد الفاخر، ق١٥ب، الكفاية والإعلام، ق ق١٣٢ب ـ ١٣٣أ، العسجد: ص ص ٣٤١ ـ ٣٤٢، العقود، ٢/١٦ ـ ١٧؛ ابن الديبع: قرة العيون، ص ص ٣٥٠ ـ ٣٥١؛ بامخرمة: ثغر عدن، ص ص ١٧١ ـ ١٧٢؛ يحيى ابن الحسين: المصدر السابق، ١/٤٩٦.

وبالرغم من نجاح السلطان المجاهد في استعادة الحكم، إلا أن الأمور لم تصف له، بل واجه الكثير من الصعوبات والعقبات، كان من أبرزها: ثورة ابن عمه الظاهر عبد الله بن المنصور أيوب (ت ٧٣٤هـ/١٣٣٣م)، التي امتدت من سنة ٧٢٢ ـ ٧٣٠هـ (١٣٢٢ ـ ١٣٣٠م) وكادت أن تقضي على حكمه في فترة من الفترات. وكان الظاهر في حصن الدُّمْلُوَة منذ أيام تسلطن والده، فلما استرد المجاهد الحكم وقبض عليه طلب منه أن يكتب لابنه بتسليم الحصن، فقام بذلك، ولكن الظاهر رفض طلب والده، وأعلن التمرد، وبذلك بدأت حلقة جديدة من الصراع بين السلطان المجاهد وابن عمه الظاهر، استطاع الأخير في بداية الأمر السيطرة على معظم البلاد، وخطب له في المناطق التهامية، وضربت السكة باسمه، ولم يبق بيد المجاهد سوى حصن تعز[1] المنيع، والذي تعرض هو الآخر للحصار والرمي بالمنجنيقات في مرات عدة، غير أنه وقف صامداً أمام كل المحاولات للاستيلاء عليه[2].

---

(١) حصن تعز: يصفه ابن المجاور في الربع الأول من القرن السابع الهجري/ الثالث عشر الميلادي، بقوله: «حصن بني على طريق جَبَأ ـ من أعمال تعز ـ يسمى الجبل الأخضر ذو مُكْنة بني بالجص والحجر بأبواب وأسوار وثيقة عامرة وليس في جميع اليمن أسعد منه حصناً لأنه سرير الملك وحصن الملوك». انظر: صفة بلاد اليمن ومكة وبعض الحجاز، المسماة تأريخ المستبصر، اعتنى بتصحيحه أوسكر لوفجرين، ط ٢، (بيروت: منشورات المدينة، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م) ص ١٥٦. وهو يقع في سفح جبل صبر المنيع، والمطل على مدينة تعز. ولا زال عامراً حتى اليوم، ويعرف بحصن القاهرة، ويستخدم مخزناً للحبوب، ومستودعاً ومركزاً للقوات العسكرية في بعض الأحيان. انظر: ابن الديبع: قرة العيون، ص ١٩٢ (حاشية: ٣، كلام المحقق)؛ السياغي: معالم الآثار اليمنية، ص ١١.

(٢) الجندي: السلوك، ٢/٥٥٨ ـ ٥٦١؛ ابن عبد المجيد: بهجة الزمن، ص ص ٢٩٠ ـ ٢٩٥؛ الخزرجي: العقد الفاخر، ق١٦أ، الكفاية والإعلام، ق ق١٣٣ب ـ ١٣٤ب، العسجد، ص ص ٣٤٣ ـ ٣٤٨، العقود، ٢/١٧، ٢١ ـ ٢٣، ٢٧ ـ ٢٨؛ ابن الديبع: قرة العيون، ص ص ٣٥١ ـ ٣٥٢؛ بامخرمة: ثغر عدن، ص ص ١٤٦، ١٧٢ ـ ١٧٣؛ يحيى بن الحسين: غاية الأماني، ١/٤٩٧، ٤٩٨ ـ ٤٩٩.

ولما أحس السلطان المجاهد بصعوبة موقفه، أوفد رسله إلى الأئمة الزيدية، وأشراف المخلاف السليماني، وبعض القبائل والعربان، طالباً منهم النجدة وإنقاذ ملكه المهدد بالزوال، ولم يكتف بذلك؛ بل بعث إلى السلطان المملوكي الناصر محمد بن قلاوون (ت ٧٤٢هـ/ ١٣٤١م) يطلب منه النجدة أيضاً مقابل الولاء والطاعة له[1].

وبفضل النجدات التي جاءته من الأئمة الزيدية وأشراف المخلاف السليماني تمكن من إلحاق الهزيمة بقوات الظاهر في معركة وادي جاجف[2]، في ذي الحجة سنة ٧٢٤هـ[3] (١٣٢٤م). وتعد هذه المعركة نقطة تحول مهمة في ميزان القوى لصالح السلطان المجاهد، لا سيما بعد نشوب الخلاف بين قوات الظاهر وتشتتها، حيث أخذ يسترد نفوذه في المناطق التي كان قد فقدها منطقة تلو الأخرى حتى لم يبق بيد الظاهر إلا حصن الشُّمْدان[4] الذي التجأ إليه وتحصن فيه، حتى اضطر إلى طلب الصلح من السلطان المجاهد، فوافق الأخير على ذلك، وتم عقد الصلح

(١) المقريزي: السلوك، ج ٢، تصحيح: محمد مصطفى زيادة، ط ٢، (القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٣٧٦هـ/١٩٥٦م) ص ص ٢٥٤، ٢٥٩ ـ ٢٦٠؛ أحمد: بنو رسول، ص ١٩٥.

(٢) وادي جاجف: يقع في تهامة قرب الكدراء، شمال مركز الشُّخَة المشهور اليوم، وتنزل روافده من شمال بُرَع وشمال جبال رَيْمَة. انظر: ابن الديبع: قرة العيون، ص ٣٥٣ (حاشية: ٢؛ كلام المحقق)؛ الويسي: اليمن الكبرى، ١/ ٣٩.

(٣) الجندي: السلوك، ٢/ ٥٨٣؛ الخزرجي: الكفاية والإعلام، ق١٣٥أ، العسجد، ص ٣٥٠، العقود، ٢/ ٢٩؛ ابن الديبع: المصدر السابق، ص ٣٥٣، بغية المستفيد، ص ٩١؛ بامخرمة: ثغر عدن، ص ١٧٣؛ يحيى بن الحسين: غاية الأماني، ١/ ٥٠٠ ـ ٥٠١.

(٤) حصن الشُّمْدان: حصن من عزلة الشُّمَايتين من الحُجَرية وأعمال تعز ويبعد عن مدينة تعز بحوالي ٦٤كم في الجنوب بغرب، كما يبعد عن تربة ذُبحان مركز الحجرية بنحو ١٥كم. انظر: الأكوع، إسماعيل: البلدان اليمانية، ص ١٥٥ (حاشية: ٤).

بينهما في المحرم سنة ٧٣٠هـ[1] (١٣٢٩م)، وقد ظل الظاهر في حصنه حتى سنة ٧٣٤هـ (١٣٣٣م)، عندما أعطاه السلطان المجاهد الأمان مقابل تسليمه للحصن؛ إلا أنه ما كاد يمثل أمام المجاهد حتى أمر الأخير باعتقاله وسجنه في حصن تعز، فلم يمكث إلا شهوراً معدودة حتى توفي في شهر ربيع الآخر من السنة نفسها[2]، وقيل إنه مات مخنوقاً بتدبير من السلطان[3]، وبذلك يكون المجاهد قد تخلص من أكبر وأخطر الثورات التي واجهها طوال فترة حكمه.

وفي أثناء صراع السلطان المجاهد مع الظاهر استغل الأئمة الزيدية ذلك واستولوا على العديد من المناطق ومدن اليمن الأعلى كان أبرزها استيلاؤهم على مدينة صنعاء في شهر شعبان سنة ٧٢٣هـ[4] (١٣٢٣م)، ومنذ ذلك الحين تقلص نفوذ الدولة الرسولية من معظم اليمن الأعلى وكثير من بلاد الجبال[5].

وفي سنة ٧٤٢هـ (١٣٤٢م) أدى السلطان المجاهد فريضة الحج، وقد حظي باستقبال حافل من قبل أمير مكة رميثة بن أبي نمي[6] وأشرافها

(١) الخزرجي: الكفاية والإعلام، ق١٤٢ب، العقد الفاخر، ١٧ب، العسجد، ص ٣٦٩، العقود، ٢/ ٥٤؛ ابن الديبع: قرة العيون، ص ٣٥٩؛ بامخرمة: ثغر عدن، ص ١٧٨.

(٢) الأفضل الرسولي: العطايا السنية، ق٢٧أ؛ الخزرجي: الكفاية والإعلام، ق١٤٤أ، العقد الفاخر، ق ق١٧ب ـ ١٨أ، العسجد، ص ٣٧٣، العقود، ٢/ ٥٨؛ ابن الديبع: قرة العيون، ٣٦٠، بغية المستفيد، ص ٩١؛ بامخرمة: المصدر السابق، ص ص ١٧٨، ١٧٩؛ يحيى بن الحسين: غاية الأماني، ٢/ ٥١١.

(٣) المقريزي: السلوك، ٢/ ٣٧٦؛ أحمد: بنو رسول، ص ١٩٩.

(٤) يحيى بن الحسين: أنباء الزمن، ق ق ٩٠ ـ ٩١؛ غاية الأماني، ١/ ٤٩٩ ـ ٥٠٠؛ زبارة: أئمة اليمن، ١/ ٢٢٣.

(٥) يحيى بن الحسين: أنباء الزمن، ق٩١؛ غاية الأماني، ١/ ٥٠٠؛ صلاح مهران: الحياة السياسية، ص ٢٤٧.

(٦) هو رميثة بن أبي نمي محمد بن أبي سعد حسن بن علي بن قتادة بن إدريس، تولى إمارة مكة عدة مرات كان بعضها بالشراكة وبعضها مستقلاً، كان أبرزها انفراده =

وأعيانها، فأحسن المجاهد إليهم وأكرمهم وأجزل لهم العطاء، كما طال كرمه أميري المحمل المصري والشامي[1] ثم قفل راجعاً إلى اليمن فكان دخوله مدينة زبيد في أوائل شهر صفر سنة ٧٤٣هـ (١٣٤٢م) ومنها توجه إلى مدينة تعز حيث فرق الكثير من الأموال والخلع على كافة أكابر الدولة وأعيانها[2].

وفي سنة ٧٥١ هـ (١٣٥١ م) عزم على تأدية فريضة الحج للمرة الثانية مصطحباً معه العديد من أفراد أسرته منهم والدته وابنه العادل، غير أن الوضع في مكة المكرمة كان قد تغير عما كان عليه في المرة السابقة، حيث كان الشريف رميثة بن أبي نمي قد توفي وخلفه ابنه الشريف عجلان بعد أن تمكن من إبعاد أخيه وشريكه في الإمارة الشريف ثقبة. وكان الأخير قد قابل السلطان المجاهد في حلي بن يعقوب[3] وسار في معيته إلى مكة

- بالإمارة من سنة ٧٣٨ - ٧٤٦هـ/ ١٣٣٧ - ١٣٤٥م. وكانت وفاته في شهر ذي القعدة من سنة ٧٤٦هـ/ ١٣٤٤م. انظر أخباره مفصلة في: الفاسي: العقد الثمين، ٤/ ٤٠٣ - ٤١٧؛ النجم بن فهد: إتحاف الورى، ٣/ ١٦٤ - ٢٣١.

(١) الفاسي: المصدر السابق، ٦/ ١٦٩ - ١٧٠؛ النجم ابن فهد: المصدر السابق، مركز البحث العلمي، ص ص ٣/ ٢٢٠ - ٢٢٣؛ السباعي، أحمد: تاريخ مكة، ط ٧، (مكة المكرمة: نادي مكة الثقافي: ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م)، ١/ ٢٧١ - ٢٧٢.

(٢) الخزرجي: الكفاية والإعلام، ق ق ١٤٦أ - ١٤٨أ، العقد الفاخر، ق ١٨أ، المسجد، ص ص ٣٧٨ - ٣٨٢؛ العقود، ٢/ ٦٥ - ٦٩؛ الأنف: نزهة الأفكار، ق ق ١٢٠أ - ١٢١أ؛ ابن الديبع: قرة العيون، ص ٣٦٢؛ بامخرمة: ثغر عدن، ص ١٧٩.

(٣) تطلق كلمة حلي على وادي حلي المشهور الواقع في تهامة التي تعرف جغرافياً في العصر الحاضر باسم تهامة الشام تمييزاً لها عن تهامة الجنوب، أو تهامة عسير التي تمتد من مدينة البِرْك شمالاً حتى حدود المملكة العربية السعودية مع اليمن جنوباً. كما تطلق هذه الكلمة على مدينة حلي المعروفة باسم حلي بن يعقوب التي يعتقد بأنها كانت العاصمة المركزية للوادي. كما تطلق أيضاً على إقليم حلي بأسره. لمعلومات أوفى انظر: الزيلعي، أحمد بن عمر: «المواقع الإسلامية المندثرة في وادي حلي: ق ٣ - ٩ هـ/ ٩ - ١٥ م»، حوليات كلية الآداب، الحولية السابعة، الرسالة التاسعة والثلاثون، جامعة الكويت، (١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٦ م)، ص ص ١١ - ٢٣.

المكرمة، فلما علم بذلك الشريف عجلان داخله الخوف، سيما بعد ما أشيع من أن السلطان الرسولي ينوي القبض عليه وإحلال أخيه مكانه بعد نهاية موسم الحج ومغادرة أمير المحمل المملوكي، فعمد إلى الأخير وأخبره بذلك، وأوهمه بأن السلطان الرسولي يريد إزالة النفوذ المملوكي من مكة المكرمة بعد مغادرته، فاتفق الاثنان على مباغتة السلطان المجاهد والقبض عليه في غفلة من أتباعه وحرسه. وبالفعل، فقد قاموا بمهاجمته وهو في خيمته بمنى في يوم الثالث عشر من ذي الحجة وألقوا القبض عليه بعد أن أعلن استسلامه حقناً لدماء الفريقين، ثم نقل إلى القاهرة بعد انتهاء موسم الحج[1]. أما بالنسبة لوالدته وبقية حاشيته فقد عادوا إلى اليمن، حيث قامت والدته بإدارة وتصريف شؤون الدولة بكل اقتدار حتى عاد في أواخر سنة ٧٥٢ هـ[2] (١٣٥٢ هـ).

(١) من ذيول العبر للذهبي والحسيني، تحقيق: محمد رشاد عبد المطلب (الكويت: وزارة الإرشاد والأنباء، د.ت)، ص ٢٨٥؛ الحبيشي: تاريخ وصاب، ص ص ١١٩ - ١٢٠؛ الخزرجي: الكفاية والإعلام، ق ق ١٤٩أ - ١٥٠أ، العقد الفاخر: ق ١٨ب، العسجد، ص ص ٣٨٥ - ٣٨٧، العقود، ٣/ ٧٦ - ٧٧؛ الفاسي: العقد الثمين، ٦/ ١٧٠ - ١٧١؛ المقريزي: السلوك، ٢/ ٨٣١؛ النجم ابن فهد: إتحاف الورى، ٣/ ٢٤٥، ٢٤٨ - ٢٥٢؛ الأنف: نزهة الأفكار، ق ق ١٢٥أ - ١٢٧ب؛ الطبري، علي بن عبد القادر، الأرج المسكي في التاريخ المكي، تحقيق: أشرف أحمد الجمال، إشراف: سعيد عبد الفتاح عاشور، (مكة المكرمة: المكتبة التجارية - مكتبة نزار أحمد الباز، ١٤١٦ هـ/ ١٩٩٦ م)، ص ١٢٢؛ ابن الوزير: عبد الله بن علي: جامع المتون في أخبار اليمن الميمون، مخطوط، (باريس: المكتبة الوطنية، رقم ٢٨٢٣)، ق ق ٤٧ب - ٤٨أ؛ الطبري، محمد بن علي بن فضل: إتحاف فضلاء الزمن بتاريخ ولاية بني الحسن، تحقيق: محسن محمد حسن سليم، (القاهرة: دار الكتاب الجامعي، ١٩٩٦ م)، ١/ ١٥٦ - ١٥٧؛ السباعي: تاريخ مكة، ١/ ٢٧٤.

(٢) الخزرجي: الكفاية والإعلام، ق ق ١٥٠ ب - ١٥١ب، العقد الفاخر، ق ٢٣٦ ب، العسجد، ص ص ٣٨٨ - ٣٩١، العقود، ٢/ ٧٩ - ٨١؛ الأنف: المصدر السابق، ق ١٢٨ أ؛ ابن الديبع: قرة العيون، ص ٣٦٤؛ بامخرمة: ثغر عدن، ص ١٨٠؛ ابن الوزير: المصدر السابق، ق ١٤٨ أ - ب؛ الحبشي: معجم النساء اليمنيات، ص ص ١٨ - ١٩.

ظل السلطان المجاهد بعد عودته يكابد المشكلات حتى كان لا يكاد يتخلص من إحداها إلا ظهرت له أخرى، ومن أبرز تلك المشكلات تمردات القبائل في تهامة، لا سيما قبائل المعازبة[1] والقُرَشِيِّين[2] التي عاثت في الأرض فساداً، فاستمر يحاربها فترة طويلة حتى استطاع في آخر الأمر أن يحد من خطورتها[3]، ولكن بعد أن استنزفت الكثير من الجهد والمال، هذا فضلاً عن الجنود المحاربين.

ومنها أيضاً ثورة واليه على حَرَض الأمير محمد بن ميكائيل في سنة ٧٦١ هـ (١٣٦٠ م) الذي استطاع خلال فترة وجيزة أن يستولي على العديد من مدن وبلدان منطقة تهامة اليمن، مستفيداً من انضمام بعض القبائل إليه، والدعم الكبير الذي حصل عليه من الأئمة الزيدية[4]. فلما كانت سنة ٧٦٣هـ (١٣٦١ م) ادعى السلطنة، وخطب لنفسه على منابر المَهْجَم

(١) المعازبة: من أشهر القبائل اليمنية في تهامة، وهي فرع من قبيلة الأشاعر المشهورة في صدر الإسلام ولكن مع مرور الزمن اشتهر الفرع وغلب على الأصل، وهي تعرف في الوقت الحاضر بالزرانيق، ومن أشهر مناطقهم بيت الفقيه، ومنهم أسرة بني عجيل المشهورة بالعلم والتقوى منذ القرن السابع الهجري، وتعد من أكبر المخالفين الذين عانت منهم الدولة الرسولية منذ قيامها وحتى سقوطها. لمعلومات أوفى انظر: الموسوعة اليمنية، ١/٤٨٩ ـ ٤٩٠؛ شجاب، محمد سلم: «قبيلة الزرانيق وحركتهم التاريخية» مجلة اليمن الجديد، صنعاء، س ١٦، ع ١٢ (ربيع ثاني ١٤٠٨ هـ/ديسمبر ١٩٨٧ م)، ص ص ٤٢ ـ ٥٢.

(٢) القُرَشيون أو القراشية: بطن من قبيلة الأشاعر السابقة الذكر، ويسكنون وادي رِمَع، ومن قراهم المشهورة «القرشية» المنسوبة إليهم. انظر: الشرجي: أبو العباس أحمد بن أحمد بن عبد اللطيف: طبقات الخواص أهل الصدق والإخلاص، (صنعاء: الدار اليمنية، بيروت: دار المناهل، ١٤٠٦ هـ/١٩٨٦ م)، ص ص ٢٣٣، ٣٩٠؛ الحجري: مجموع بلدان اليمن، ٦٤٨/٢.

(٣) الخزرجي: الكفاية والإعلام، ق ١٥٣ ب وما بعدها، العقد الفاخر، ق ق ١٩ أ ـ ب، العسجد، ص ٣٩٥ وما بعدها، العقود، ٨٧/٢ وما بعدها؛ ابن الديبع: قرة العيون، ص ص ٣٦٥ ـ ٣٦٦؛ بامخرمة: ثغر عدن، ص ص ١٨٠ ـ ١٨١.

(٤) الخزرجي: العقود، ٩٧/٢؛ الأنف: نزهة الأفكار، ق ق ١٣٩ ب ـ ١٤٠ أ؛ ابن الديبع: قرة العيون، ص ٣٦٥؛ بامخرمة: ثغر عدن، ص ١٨١.

والمحالب[1] وحرض وما يضاف إليها من القرى، وضرَبَ السكة باسمه، وتسمى في الخطبة بالشريف الحسيب النسيب من أمري بجده ليلة الاثنين إلى قاب قوسين محمد بن ميكائيل الحسيني الفاطمي النبوي[2]. وقد بعث له السلطان العديد من الحملات إلا أن مصيرها كان الفشل. ولم يقتصر الأمر على ذلك، وإنما تفاجأ في آخر حياته بخروج أبنائه الثلاثة: الصالح والعادل والمظفر عليه، وكان الأخير أخطرهم حيث تمكن من الاستيلاء على لحج وأبين، وحاول الاستيلاء على ميناء عدن، مما جعل السلطان يستشعر خطورة الموقف، خاصة وأن عدن تشكل الشريان الاقتصادي الحيوي للدولة، فقصدها في أوائل سنة ٧٦٤ هـ (١٣٦٣ م) بنفسه ليتولى الدفاع عنها، وأخذ يبعث الحملات الحملة تلو الأخرى للقضاء على هذه الثورة إلا أنه فشل في ذلك[3].

ولم يعمر السلطان المجاهد بعد ذلك طويلاً، إذ توفي في عدن في شهر جمادى الأولى من السنة نفسها[4]، والوضع كما هو عليه.

(١) المَحَالِب: بلدة عامرة جنوب وادي مَوْر، وتبعد عن مدينة زبيد بحوالي ٢٠٠ كم. انظر: الأكوع: البلدان اليمانية، ص ٢٥٦ (حاشية: ٣)؛ الحجري: مجموع بلدان اليمن، ٦٨٩/٢؛ المقحفي: معجم المدن والقبائل، ص ٣٦٤.

(٢) الخزرجي: الكفاية والإعلام، ق ١٥٧ أ، العقد الفاخر، ق ١٩ ب، العسجد، ص ٤٠٥، العقود، ١٠٢/٢؛ يحيى بن الحسين: غاية الأماني، ٥١٨/٢؛ زبارة: أئمة اليمن، ٢٥٤/١ ـ ٢٥٥.

(٣) الخزرجي: الكفاية والإعلام، ق ق ١٥٧ ب ـ ١٥٨ أ، العقد الفاخر، ق ١٩ ب، العسجد، ص ص ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، العقود، ١٠٢/٢، ١٠٣، ١٠٤، ١٠٥؛ ابن الديبع: المصدر السابق، ص ٣٦٥؛ بامخرمة: المصدر السابق، ص ١٨١؛ يحيى بن الحسين: المصدر السابق، ٥١٨/٢.

(٤) الأفضل الرسولي: العطايا السنية، ق ٣٦ ب؛ الحبيشي: تاريخ وصاب، ص ١٢٠؛ الخزرجي: الكفاية والإعلام، ق ١٥٨ أ، العقد الفاخر، ق ١٩ ب، العسجد، ص ٤٠٧، العقود، ١٠٥/٢؛ الأنف: نزهة الأفكار، ق ١٤٠ أ؛ ابن الديبع: بغية المستفيد، ص ٩٣؛ يحيى بن الحسين: أنباء الزمن، ق ٩٣؛ ابن الوزير: جامع المتون، ق ٤٨ ب.

ورغم ما اتسم به عهده من صراعات وعدم استقرار في كثير من الأحيان، إلا أنه كان له العديد من المآثر الجليلة من قصور، ومدارس، ومساجد، وغيرها، في مناطق متفرقة من اليمن[1]، بل امتدت أعماله الخيرية إلى مكة المكرمة، حيث أنشأ بها مدرسة نسبت إليه[2].

كما كان محباً للعلماء وطلاب العلم، مشفقاً عليهم[3]، ولا ريب في ذلك، فقد عدّ من أعلم ملوك بني رسول[4]؛ وله العديد من المصنفات التي تدل على ذلك[5].

(١) الأفضل الرسولي: المصدر السابق، ق ٣٦ ب؛ الخزرجي: الكفاية والإعلام، ق ١٥٨ ب؛ العقد الفاخر، ق ق ٢١ ب ـ ٢٢ أ؛ العسجد، ص ٤٠٩، العقود، ٢/ ١٠٦ ـ ١٠٧؛ ابن الديبع: قرة العيون، ص ٣٦٨، بغية المستفيد، ص ٩٤.

(٢) الفاسي: العقد الثمين، ٦/ ١٥٨؛ شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام، تحقيق: عادل عبد الحميد العدوي (وآخرون)، إشراف: سعيد عبد الفتاح عاشور، (مكة المكرمة: المكتبة التجارية ـ مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٦ م)، ٢/ ٥٨٧؛ الزهور المقتطفة من تاريخ مكة المشرفة، تحقيق: مصطفى محمد حسين الذهبي، (مكة المكرمة: مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٤١٨ هـ/ ١٩٩٧ م)، ص ١٢٢؛ النجم ابن فهد: إتحاف الورى، ٣/ ٢١٧؛ يحيى بن الحسين: أنباء الزمن، ق ٩٣.

(٣) الخزرجي: الكفاية والإعلام، ق ١٥٨ ب، العسجد، ص ٤١٠؛ ابن الديبع: قرة العيون، ص ٣٦٨.

(٤) الخزرجي: الكفاية والإعلام، ق ١٥٨ أ، العسجد، ص ٤٠٧؛ العقود، ٢/ ١٠٥؛ ابن الديبع: بغية المستفيد، ص ٩٣؛ ابن الوزير: المصدر السابق، ق ٤٨ ب.

(٥) من أهم تلك المصنفات: الأقوال الكافية والفصول الشافية في الخيل، وهو منشور بتحقيق يحيى الجبوري، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤٠٧ هـ/ ١٩٨٧ م)، وكتاب الخيل وصفاتها وأنواعها وبيطرتها، وله ديوان شعر أيضاً. انظر: ابن الديبع: قرة العيون، ص ٣٦٨؛ بامخرمة: ثغر عدن، ص ١٨٣؛ الحبشي: حكام اليمن، ص ص ١٥٣ ـ ١٥٥.

المبحث الخامس

محاولة استعادة النفوذ

١ ـ عهد السلطان الأفضل (٧٦٤ ـ ٧٧٨ هـ/ ١٣٦٣ ـ ١٣٧٦ م):

لم يكن الأفضل أكبر أبناء السلطان المجاهد، ولكن ملازمته له في الوقت الذي خرج فيه إخوته عليه، ووجوده بجانبه عند وفاته، كان من أهم العوامل التي ساعدته على أن يخلف أباه في الحكم[1]، حيث أجمع كبراء حضرته وأمراء دولته ـ كما يقول الخزرجي ـ على توليته، فبايعه الحاضرون من الخاصة والعامة ووجوه أهل الدولة يومئذ، وذلك في نفس اليوم الذي توفي فيه والده، وهو يوم السبت الخامس والعشرين من شهر جمادى الأولى من سنة ٧٦٤ هـ[2] (١٣٦٣ م).

لقد ورث السلطان الأفضل دولة آيلة للانهيار، استشرت فيها الفتن والاضطرابات والقلاقل، ولم تعرف الهدوء والاستقرار لفترة ليست قليلة، فعلاوة على مناقشة أخيه المظفر، كان عليه مواجهة ابن ميكائيل الذي كان قد استفحل أمره في تهامة ومكّن نفسه فيها، هذا إلى جانب تمردات

(١) أحمد: بنو رسول، ص ٢٠٩.

(٢) الخزرجي: الكفاية والإعلام، ق ق ١٥٨ ب ـ ١٥٩ أ، طراز أعلام الزمن، ق ١٣٣ ب، العسجد، ص ص ٤٠٧، ٤١٠، العقود، ٢/ ١٠٥، ١١١؛ الأنف: نزهة الأفكار، ق ١٤٠ ب؛ ابن الديبع: قرة العيون، ص ص ٣٦٦ ـ ٣٦٧؛ بغية المستفيد، ص ٩٦؛ بامخرمة: ثغر عدن، ص ١٣٧؛ يحيى بن الحسين: أنباء الزمن، ق ٩٣؛ غاية الأماني، ٢/ ٥١٩.

القبائل[1]، والقوى الزيدية التي استغلت حالة الفوضى التي مرت بها الدولة واستولت على اليمن الأعلى من قعار وما يليها شمالاً[2]، وتطمع في مواصلة توسعها على حساب بني رسول.

عمل الأفضل في بداية الأمر على توحيد صفوفه، وترتيب أمور دولته وسد الثغرات فيها ورفع معنويات عساكره وموظفيه بإجزال الهبات والأعطيات لهم[3]. ثم أخذ في التصدي لأعدائه واحداً تلو الآخر. فبدأ بابن ميكائيل، حيث تابع إرسال الجيوش إليه حتى تمكن في سنة ٧٦٥ هـ (١٣٦٤ م) من تدمير قواته وتشتيتها، وإجباره على الالتجاء إلى الأئمة الزيدية[4]، فظل عندهم طريداً شريداً حتى توفي في سنة ٧٧٩ هـ[5] (١٣٧٧ م).

ثم وجه نشاطه بعد ذلك إلى قبائل المعازبة والقرشيين، فاستطاع الحد من خطورتها وإجبارها على الخضوع والطاعة وتقديم الرهائن إليه ضماناً لعدم عودتها للعصيان[6].

(١) الخزرجي: الكفاية والإعلام، ق ١٥٩ أ، العسجد، ص ص ٤١٠ ـ ٤١١، العقود، ٢/ ١١١.
(٢) يحيى بن الحسين: أنباء الزمن، ق ق ٩٠ ـ ٩١، غاية الأماني، ١/ ٤٩٩ ـ ٥٠٠؛ زبارة: أئمة اليمن، ١/ ٢٢٣.
(٣) الخزرجي: الكفاية والإعلام، ق ١٥٩ أ، العسجد، ص ٤١١، العقود، ٢/ ١١٢؛ السنيدي: المدارس، ص ٣٢.
(٤) الحبيشي: تاريخ وصاب، ص ١٢١؛ الخزرجي: الكفاية والإعلام، ق ق ١٥٩ ب ـ ١٦٠ أ، طراز أعلام الزمن، ق ١٣٣ ب، العسجد، ص ص ٤١١ ـ ٤١٣؛ العقود، ٢/ ١١٢ ـ ١١٥؛ الأنف: نزهة الأفكار، ق ق ١٤٠ ب ـ ١٤١ ب؛ ابن الديبع: قرة العيون، ص ٣٦٩، بغية المستفيد، ص ص ٩٦ ـ ٩٧؛ بامخرمة: ثغر عدن، ص ١٣٧ ـ ١٣٨؛ يحيى بن الحسين: غاية الأماني، ٢/ ٥١٩؛ زبارة: أئمة اليمن، ١/ ٢٥٦.
(٥) الخزرجي: العسجد، ص ٤٣٦، العقود، ٢/ ١٤٣.
(٦) الخزرجي: الكفاية والإعلام، ق ق ١٦٠ أ، ١٦٤ أ ـ ب، ١٦٧ أ، طراز أعلام الزمن، ق ١٣٤ أ، العسجد، ص ص ٤١٣ ـ ٤١٤، ٤٢٣، ٤٢٤ ـ ٤٢٥، ـ

أما أخوه المظفر الذي استعصى على والده من قبل، فقد ألحق به الأفضل الهزيمة في أكثر من موقعة[1]، فخفت خطورته عما كانت عليه من قبل.

وهكذا، استطاع السلطان الأفضل أن يبسط نفوذ الدولة الرسولية من جديد على كثير من الأقاليم اليمنية التي كانت خاضعة لها من قبل، وأن يقر فيها الأمن والاستقرار، فاستوسقت له البلاد، واستقرت قواعد ملكه، وعمرت القرى والمدائن، واتصل الناس بعضهم ببعض، وتوافدت عليه الوفود معلنة الولاء والطاعة[2].

غير أن أكبر المشكلات التي واجهها السلطان الأفضل كانت تتمثل في القوى الزيدية التي لم تتوقف عن دعم خصومه، وإثارة عوامل الاضطراب في دولته، من ذلك، دعمها المتواصل لأخيه المظفر، مثلما حدث في سنة ٧٦٦ هـ (١٣٦٥ م)، عندما أمدته في محاولته الاستيلاء على مدينة حرض، وكذلك عند محاولته دخول مدينة الشُحر في سنة ٧٦٨ هـ[3] (١٣٦٧ م). كما كانت تحاول استغلال أي فرصة سانحة للتدخل ضد السلطان، فعندما اختلف واليه على حرض الأمير بهاء الدين الظفاري مع الأشراف السليمانيين، استغلت الموقف وأرسلت جيشاً قوياً تمكن من الاستيلاء على المدينة، بحجة مساندة الأشراف، وذلك في سنة ٧٧١ هـ[4]

ـ العقود: ٢/ ١١٦، ١١٩؛ ١٢٦، ١٢٧ ـ ١٢٨؛ ابن الديبع: قرة العيون، ص ص ٣٦٩ ـ ٣٧٠، ٣٧٣؛ يحيى بن الحسين: غاية الأماني، ٢/ ٥٢٠؛ ٥٢٢ ـ ٥٢٣.
(١) الخزرجي: الكفاية والإعلام، ق ق ١٦٠ ب: ١٦١ أ، العسجد، ص ٤١٤، العقود: ٢/ ١١٧.
(٢) الخزرجي: الكفاية والإعلام، ق ١٦٠ أ، العسجد، ص ٤١٣، العقود، ٢/ ١١٥.
(٣) الخزرجي: الكفاية والإعلام، ق ١٦٠ ب، العسجد، ص ٤١٤: العقود، ٢/ ١١٧.
(٤) الخزرجي: الكفاية والإعلام، ق ق ١٦٠ أ ـ ب، طراز أعلام الزمن، ق ١٣٤ أ، العسجد، ص ص ٤١٨ ـ ٤١٩، العقود، ٢/ ١٢١ ـ ١٢٢؛ يحيى بن الحسين: غاية الأماني، ٢/ ٥٢٠؛ الكبسي: اللطائف السنية، ص ٩٩؛ زبارة: أئمة اليمن، ١/ ٢٥٧.

(١٣٦٩ م). ولم تكتف بذلك، بل واصل جيشها زحفه فاستولى على المَهْجَم والكَدْرَاء[١] والقَحْمَة وغيرها، ثم واصل تقدمه صوب مدينة زبيد، حاضرة منطقة تهامة، وضرب عليها حصاراً شديداً، إلا أنه فشل في الاستيلاء عليها، لصمود أهلها ومقاومتهم المستميتة له. وفي المقابل لم يتوان الأفضل عن مقاومة الحملات الزيدية، وظل يتابع إرسال جيوشه للتصدي لها وطردها من مناطق نفوذه[٢]، فاستمرت الحرب سجالاً بين الطرفين[٣]، حتى توفي السلطان الأفضل بمدينة زبيد في شهر شعبان من سنة ٧٧٨ هـ[٤] (١٣٧٦م).

وبالرغم من هذه الأحداث والصراعات الرهيبة، إلا أننا نستطيع القول إن البلاد في عهد السلطان الأفضل كانت أحسن حالاً، وأكثر استقراراً من عهد والده، فكانت الفرصة مواتية لإنشاء وتشييد العديد من

(١) الكَدْرَاء: مدينة خربة في تهامة تقع في وادي سهام ما بين المراوعة والمنصورية. انظر: الحجري: مجموع بلدان اليمن، ٢/ ٦٦٤؛ الأكوع، إسماعيل: مخاليف اليمن، ص ١٩ (حاشية: ٥٢)؛ الحبشي، عبد الله محمد: «الجندي وجهوده في ضبط البلدان اليمنية، مجلة العرب، س ٢١، ج ٩ ـ ١٠ (الربيعان ١٤٠٧ هـ/ نوفمبر ـ ديسمبر ١٩٨٦ م)، ص ٥٩٧.

(٢) الخزرجي: الكفاية والإعلام، ق ق ١٦٣ أ ـ ١٦٤ ب، طراز أعلام الزمن، ق ١٣٤ أ، العسجد، ص ص ٤١٩ ـ ٤٢٣، العقود، ٢/ ١٢٢ ـ ١٢٥؛ ابن الديبع: قرة العيون، ص ص ٣٧١ ـ ٣٧٣، بغية المستفيد، ص ٩٨؛ يحيى بن الحسين، غاية الأماني، ٢/ ٥٢١ ـ ٥٢٣؛ الكبسي: اللطائف السنية، ص ص ٩٩ ـ ١٠٠؛ زبارة: أئمة اليمن، ١/ ٢٥٧ ـ ٢٥٨.

(٣) الخزرجي: الكفاية والإعلام، ق ق ١٦٥ أ ـ ١٦٦ ب، العسجد، ص ص ٤٢٥، ٤٢٨؛ ٤٢٩، العقود، ٢/ ١٢٨ ـ ١٢٩، ١٣١ ـ ١٣٤؛ ابن الديبع: قرة العيون، ص ص ٣٧٣، ٣٧٤ ـ ٣٧٥؛ يحيى بن الحسين: أنباء الزمن، ق ٩٤، غاية الأماني، ٢/ ٥٢٣، ٥٢٤ ـ ٥٢٥؛ الكبسي: المرجع السابق، ص ١٠٠؛ زبارة المرجع السابق، ١/ ٢٦٠.

(٤) الحبيشي: تاريخ وصاب، ص ١٢١؛ الخزرجي: الكفاية والإعلام، ق ١٦٧ ب، طراز أعلام الزمن، ق ١٣٤ أ، العسجد، ص ٤٣١، العقود، ٢/ ١٣٤.

المنشآت الحضارية العمرانية في مناطق متفرقة من البلاد[١]. وكان دائماً يتمثل بقوله: «كلما كانت الولاية أعمر كانت الولاية أوفر وأشكر»[٢]. كما كان مهتماً بالعلوم، مشجعاً عليها، مشاركاً وعارفاً بالعديد منها، كالفقه والنحو واللغة والأدب والتاريخ والأنساب والزراعة[٣]، وله العديد من المصنفات القيمة التي تدل على جودة علمه وسعة اطلاعه[٤].

(١) الخزرجي: الكفاية والإعلام، ق ق ١٦٧ ب ـ ١٦٨ أ، طراز أعلام الزمن، ق ١٣٤ أ ـ ب، العسجد، ص ص ٤٣١ ـ ٤٣٢؛ العقود، ٢/ ١٣٥ ـ ١٣٦؛ ابن الديبع: قرة العيون، ص ٣٧٦، بغية المستفيد، ص ٩٨؛ بامخرمة: ثغر عدن، ص ١٣٩.

(٢) الأفضل الرسولي: نزهة الظرفاء وتحفة الخلفاء، تحقيق: نبيلة عبد المنعم داود، (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥ م)، ص ٥٠.

(٣) المصدر نفسه، ص ص ٥٣ ـ ٥٤؛ الخزرجي: الكفاية والإعلام، ق ١٦٧ ب، طراز أعلام الزمن، ق ١٣٤ أ، العسجد، ص ٤٣١، العقود، ٢/ ١٣٥؛ ابن الديبع: قرة العيون، ص ٣٧٥؛ بامخرمة: ثغر عدن، ص ١٣٩؛ يحيى بن الحسين: أنباء الزمن، ق ٩٤، غاية الأماني، ٢/ ٥٢٦.

(٤) من أبرز تلك المؤلفات: العطايا السنية والمواهب الهنية في المناقب اليمنية، نزهة العيون في تاريخ طوائف القرون، نزهة الظرفاء وتحفة الخلفاء (مطبوع)، مختصر تاريخ ابن خلكان، نزهة الأبصار في اختصار كنز الأخبار، بغية ذوي الهمم في أنساب العرب والعجم، بغية الفلاحين في الأشجار المثمرة والرياحين، وقد قام الباحث البرفيسور آر. بي. سيرجنت بنشر دراسة وافية عن هذا المصدر وترجمته للغة الإنجليزية مع الفصل الخاص بالحبوب الزراعية. انظر:

Sergeant, R.B: "The Cultivation of Cereals in Medieval Yemen (A translation of the Bughyat al-Fallahin of the Rasulid Sultan al-Malik al-Afdal al-Abbas b.Ali,...) Arabian Studies, London, Vol. II(1974) pp.25-74.

ولمعلومات أوفى عن هذه المؤلفات وغيرها من مؤلفات هذا السلطان انظر: الأشرف إسماعيل الرسولي: العسجد المسبوك والجوهر المحكوك، ص ص ٦٠ ـ ٦٣؛ الحبشي: حكام اليمن، ص ص ١٥٨ ـ ١٥٩؛ سيد: مصادر تاريخ اليمن، ص ص ١٤٨ ـ ١٤٩؛ عبد المنعم، شاكر محمود: «الملك الأفضل العباس الغساني مؤرخاً»، مجلة المؤرخ العربي، بغداد، ع ٣ (١٩٧٩ م)، ص ص ٧٠ ـ ٧٣.

٢ ـ عهد السلطان الأشرف الثاني (٧٧٨ ـ ٨٠٣ هـ/ ١٣٧٦ ـ ١٤٠٠ م):

آل الأمر بعد وفاة السلطان الأفضل إلى أكبر أبنائه الأشرف إسماعيل بإجماع معظم أمراء الدولة وعلمائها وأعيانها، وكان عمره آنذاك سبعة عشر عاماً وثمانية أشهر وثمانية عشر يوماً[١]. ويذكر المقريزي[٢] وابن حجر العسقلاني[٣] أنه كان في بداية عهده شاباً طائشاً مقبلاً على اللهو، وزاد الأول بأنه كان محجوباً عن السلطة بواسطة خاله الأمير عبد العزيز الجحفلي[٤] ووالدته المعروفة بجهة طي[٥].

وعلى الرغم من عدم إشارة المصادر اليمنية بصفة عامة، والرسولية

(١) الخزرجي: الكفاية والإعلام، ق ١٦٩ أ، طراز أعلام الزمن، ق ٨٨ أ، العقود، ٢/ ١٣٤ ـ ١٣٥، ١٤١؛ بامخرمة: قلادة النحر ٣/ ١١٤٨ ـ ١١٤٩.

(٢) درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة، دراسة وتحقيق: محمد كمال الدين عز الدين علي، (بيروت: عالم الكتب، ١٤١٢ هـ/ ١٩٩٢ م)، ٢/ ٤٩١.

(٣) إنباء الغمر بأبناء العمر في التاريخ، ط ٢، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٦ م): ٤/ ٢٦٥، ذيل الدرر الكامنة؛ تحقيق: عدنان درويش، (القاهرة: معهد المخطوطات العربية ١٤١٢ هـ/ ١٩٩٢ م) ص ٩٨.

(٤) نسبة إلى قبيلة الجحافل المعروفة؛ وقد انفرد المقريزي بذكره ضمن أمراء الدولة الرسولية دون غيره من المصادر المتوافرة.

(٥) جهة طي: هي جهة الطواشي جمال الدين علي بن عبد الله الأنفلي؛ وهي ابنة الشيخ جمال الدين محمد بن عبد الله البركاني من ناحية لحج وأبين. لها العديد من المآثر الحسنة منها مسجد كبير على باب دارها المعروفة بدار الأمان بمدينة تعز، كما أعتقت عند موتها كثيراً من الجواري والخدم، وأوصت بالكثير من الصدقات على الفقراء والمساكين، وكانت وفاتها في سنة ٧٨٤ هـ/ ١٣٨٢ م. لمزيد من المعلومات انظر: الخزرجي: العقد الفاخر، ق ٢٣٧ أ، العقود، ٢/ ١٤٩ ـ ١٥٠؛ المسجد، ص ص ٤٤١ ـ ٤٤٢؛ الحبشي: معجم النساء اليمنيات، ص ٥٥. والجهة في اللغة اسم للناحية، وهو لفظ سلجوقي الأصل أطلق على زوجة الخليفة أو حظيته؛ وهو كناية عن الزوجة مثلما تقول اليوم السيدة حرمه. ويستعمل أحياناً بمعنى الدار أو الستار في المكاتبات. لمزيد من المعلومات انظر: القلقشندي: صبح الأعشى، ٥/ ٤٧٠؛ الباشا: الألقاب الإسلامية، ص ص ٢٤٨ ـ ٢٥٠؛ دهمان: معجم الألفاظ التاريخية، ص ٥٥.

منها على وجه الخصوص إلى ذلك، إلا أن الخزرجي قد أورد خلال ترجمته لوالدته في العقد الفاخر[١] ما يفيد بأنها كانت على درجة كبيرة من القوة والحكمة، وأنها قد لعبت دوراً مهمًّا في تولية ابنها، حيث يقول: «... وكانت امرأة نجيبة حازمة لبيبة... وكانت في غاية من الجمال والجود والكمال، فإنه لما توفي السلطان الملك الأفضل رحمه الله، قامت وشمرت واستدعت الأشراف وأعيان العسكر ووجوه الأشراف ومشايخ العرب وأمرت بالنفقة على الكافة من العسكر واستحلفتهم على القيام في طاعة ولدها السلطان الملك الأشرف ووعدتهم بما طابت به نفوسهم فانحرفوا جميعاً عن غيره وانقادوا لطاعته وأمره وساروا تحت ركابه...»، وبالتالي فلا يستبعد أن تكون قد لعبت الدور نفسه في تسيير وإدارة شؤون الدولة بعد ذلك.

ومهما يكن الأمر، فقد بدأ عهد السلطان الجديد بهدوء تام في معظم أنحاء البلاد، إلا أن ذلك لم يستمر طويلاً؛ إذ ما لبثت كثير من قبائل تهامة، سيما قبائل المعازبة، أن خرجت عن الطاعة وعاثت في الأرض فساداً، فدخلت معها الدولة منذ سنة ٧٨٠ هـ (١٣٧٨ م) في صراع مرير امتد لعدة سنوات استطاعت الدولة خلالها أن تحدّ من خطورة تلك القبائل، وتجبرها على الركون إلى الطاعة[٢].

وإلى جانب خطر القبائل الداخلي، واجهت الدولة خطراً خارجياً لا يقل عنه خطورة إن لم يفقه، ويتمثل في القوى الزيدية التي أخذت تشن الغارة تلو الأخرى على العديد من المناطق والمدن الرسولية المختلفة مثل عدن وتعز وزبيد[٣]، بل إنها استطاعت في بعض الفترات الاستيلاء على

(١) ق ١٣٧ أ.

(٢) الخزرجي: الكفاية والإعلام، ق ق ١٧٠ ى ـ ١٧٠ ب، ١٧٢ ب، العسجد، ص ص ٤٤٦، ٤٥٦؛ العقود، ٢/ ١٥٦، ١٧٤ ـ ١٧٥؛ ابن الديبع: قرة العيون، ص ص ٣٨٠ ـ ٣٨١؛ يحيى بن الحسين: غاية الأماني، ٢/ ٥٣٤ ـ ٥٣٥؛ زبارة: أئمة اليمن، ١/ ٣٧٤.

(٣) الخزرجي: الكفاية والإعلام، ق ق ١٧٠ ى ـ ١٧٠ ب، ١٧٢ ب، العسجد، ص ص ٤٤٦، ٤٥٦، العقود، ٢/ ١٥٦، ١٧٤ ـ ١٧٥؛ ابن الديبع: المصدر السابق، ـ

بعض المناطق التابعة للسلطان الرسولي، مثلما حدث بالنسبة لحرض، والمهجم، والمحالب في سنة ٨٧١ هـ[1] (١٣٨٩ م). غير أن وفاة الإمام الزيدي القوي صلاح الدين محمد[2] في سنة ٧٩٣ هـ (١٣٩١ م)، كان له بالغ الأثر في إضعاف القوى الزيدية والحد من خطورتها بعد ذلك، بسبب ما نشب بينها من المنازعات والخلافات على السلطة[3]، وخروج كثير من القبائل التي كانت تؤيدها عن طاعتها وانضمامها إلى الدولة الرسولية.

وبالرغم من الاستقرار النسبي الذي شهدته الدولة الرسولية بعد ذلك، إلا أن الاضطرابات والثورات الداخلية لم تلبث أن تجددت منذ أواخر القرن الثامن الهجري (الرابع عشر الميلادي)، في أنحاء متفرقة من البلاد، لا سيما مناطق الجبال مثل جبل بَعْدان[4]. . . . .

- ص ص ٣٨٠ ـ ٣٨١؛ يحيى بن الحسين: غاية الأماني، ٢/ ٥٣٤ ـ ٥٣٥؛ زبارة: أئمة اليمن، ١/ ٢٧٤.

(١) الخزرجي: الكفاية والإعلام، ق ق ١٧٧ ب ـ ١٧٨ أ؛ العسجد، ص ص ٤٥٥ ـ ٤٥٩، العقود، ٢/ ١٧٠، ١٧٧ ـ ١٧٨؛ يحيى بن الحسين: المصدر السابق، ٢/ ٥٣٤ ـ ٥٣٥؛ زبارة: المرجع السابق، ١/ ٢٧٤.

(٢) هو الإمام الناصر صلاح الدين محمد بن علي بن محمد بن علي، ولد في شهر صفر سنة ٧٣٩ هـ/ ١٣٣٨ م وتولى الإمامة بعد وفاة والده في سنة ٧٧٢ هـ/ ١٣٧١ م. وقد برز في علوم كثيرة سيما في التفسير والحديث والأصول وغير ذلك. لمزيد من المعلومات انظر: الشوكاني، محمد بن علي: البدر الطالع في محاسن من بعد القرن السابع (القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، د.ت) ٢/ ٢٢٥ ـ ٢٢٦؛ زبارة المرجع السابق، ١/ ٢٧٧ ـ ٢٧٨؛ الحبشي: حكام اليمن، ص ص ١٦٠ ـ ١٦٢.

(٣) لمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع انظر: يحيى بن الحسين: أنباء الزمن، ق ٩٥ وما بعدها، غاية الأماني، ٢/ ٥٣٨ وما بعدها؛ زبارة: المرجع السابق، ١/ ٢٨٠ وما بعدها؛ الجرافي: المقتطف، ص ص ١٩٥ ـ ١٩٦؛ صلاح مهران: الحياة السياسية، ص ٢٥٧ وما بعدها.

(٤) جبل بَعْدان: جبل ومخلاف مشهور يقع شرق مدينة إب ينسب إلى بعدان بن جشم ابن عبد شمس بن وائل، وهو ناحية مستقلة ينقسم إلى أربعة عشر مكتباً. انظر: الحجري: مجموع بلدان اليمن، ١/ ٤٣؛ المقحفي: معجم المدن والقبائل، ص ٥٤.

وجبل الشَّوافي[1]، ومنطقة تهامة بصفة عامة، فظل السلطان يتابع إرسال الحملات على المتمردين من وقت لآخر للقضاء عليهم وإجبارهم على الركون والطاعة. ومع ذلك، فلم تنجح سياسة العنف التي اتبعها في القضاء عليهم، إذ كانوا لا يلبثون أن يعودوا إلى التمرد والعصيان كلما أتيحت لهم الفرصة لذلك، فاستمر يحاربهم حتى أواخر حياته[2].

وعندما اشتد به المرض في أواخر حياته استغل كثير من ولاة الحصون والجهات ذلك وخرجوا عن طاعته[3]، مما استوجب على خليفته السلطان الناصر إخضاعهم من جديد.

ولم يلبث السلطان الأشرف أن توفي متأثراً بمرضه في مدينة تعز ليلة السبت الثامن عشر من شهر ربيع الأول سنة ٨٠٣ هـ[4] (١٤٠٠ م)، بعد حكم دام قرابة ربع قرن.

(١) جبل الشَّوافي: مخلاف كبير في الشمال الغربي من مدينة إبّ، ينسب إلى الشوافي ابن معدي كرب وهو من أعمال مدينة إبّ في الوقت الحاضر وينقسم إلى أربع عزل. انظر: الهمداني: صفة جزيرة العرب، ص ١٤٩ (حاشية: ٢، كلام المحقق)، الإكليل، ٢/ ٢٧٢ (حاشية: ١٠٣٠، كلام المحقق)؛ المقحفي: المرجع السابق، ص ٢٣٩.

(٢) الخزرجي: الكفاية والإعلام، ق ق ١٨٧ ب ـ ١٨٨ أ، ١٨٩ أ، ١٩٠ أ ـ ١٩١ ب، ١٩٢ أ، ١٩٣ ب ـ ١٩٤ ب، ١٩٥ أ، ١٩٦ أ ـ ١٩٦ ب، ١٩٧ أ ـ ١٩٧ ب، العسجد، ص ص ٤٨٠، ٤٨٣ ـ ٤٨٤، ٤٨٦ ـ ٤٨٧، ٤٨٩، ٤٩١، ٤٩٤، ٤٩٦ ـ ٤٩٧، ٤٩٩ ـ ٥٠٠، ٥٠١، العقود، ٢/ ٢٠١، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣ ـ ٢٢٥، ٢٢٧، ٢٣٠ ـ ٢٣١، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٧، ٢٤٠، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٦، ٢٥١ ـ ٢٥٤.

(٣) ابن المقري: عنوان الشرف، ص ١٧٣؛ بامخرمة: قلادة النحر، ٣/ ١١٥٦؛ ابن الديبع: قرة العيون، ص ٣٨٧، بغية المستفيد، ص ١٠١؛ زبارة: أئمة اليمن، ١/ ٢٩٢.

(٤) الخزرجي: طراز أعلام الزمن، ق ١٨٨ أ، الكفاية والإعلام، ق ١٩٨ أ، العسجد، ص ٥٠٥، العقود، ٢/ ٢٥٩؛ ابن المقري: عنوان الشرف، ص ١٧٢؛ مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ١٣١.

وقد شهدت البلاد في عهده نهضة عمرانية شاملة، حيث أمر بتشييد العديد من القصور والاستراحات والدور والمدارس والمساجد، وجدد ورمم عدداً آخر[1]، فكان ذلك من أبرز مميزات عصره. ومن ناحية أخرى، فقد كان السلطان الأشرف محباً للعلم والعلماء، مشاركاً في كثير من العلوم، سيما علم التاريخ الذي اشتهر به شهرة واسعة، بسبب مؤلفاته المتعددة فيه مثل كتاب فاكهة الزمن... وغيره[2].

---

(١) الخزرجي: طراز أعلام الزمن، ق ق ٨٩ أ ـ ٨٩ ب، الكفاية والإعلام، ق ق ١٧٩ ب ـ ١٨٠ أ، ١٩٨ أ، بدية العسجد، ص ص ٤٦٠ ـ ٤٦١، ٥٠٥ ـ ٥٠٦، العقود، ٢/ ١٨٠، ٢٦٠؛ ابن الديبع: قرة العيون، ص ص ٣٨٦ ـ ٣٨٧، بغية المستفيد، ص ص ١٠٠ ـ ١٠١،

(٢) لمزيد من المعلومات عن حياته العلمية ومؤلفاته التاريخية انظر: الأشرف إسماعيل الرسولي: العسجد المسبوك والجوهر المحكوك، ص ص ٦٨ ـ ٧٦، فاكهة الزمن، ص ١٧ وما بعدها (كلام المحقق)؛ سيد: مصادر تاريخ اليمن، ص ١٥٨؛ عبد المنعم، شاكر محمود: «الملك الأشرف إسماعيل الغساني وجهوده الثقافية»، مجلة المؤرخ العربي، بغداد، ع ٨ (١٩٨٧ م)، ص ص ١٠٤ ـ ١١٣.

الفصل الثاني

سيرة السلطان الناصر

المبحث الأول: مولده ونشأته

المبحث الثاني: تعليمه وشيوخه

المبحث الثالث: اهتمامه بالحركة العلمية

المبحث الرابع: توليه الحكم

المبحث الخامس: وفاته وآراء المؤرخين فيه

المبحث الأول

مولده ونشأته

هو السلطان الناصر أحمد بن إسماعيل بن عباس بن علي بن داود بن عمر بن يوسف بن عمر بن علي بن رسول. ولم تحدد المصادر اليمنية المتوافرة بصفة عامة، والرسولية منها بصفة خاصة، سنة مولده أو عمره عند توليه الحكم أو عند وفاته كما جرت العادة بالنسبة لكثير من سلاطين بني رسول، والإشارة الوحيدة القريبة من ذلك هي قول الأهدل إنه تولى الحكم وهو شاب كامل[1]. غير أن قوله هذا عام ومن الصعوبة الخروج منه بدليل واضح على سنة مولده.

ولكننا إذ ما خرجنا من اليمن فإننا سنجد مبتغانا في بعض المصادر المصرية المعاصرة لتلك الفترة، حيث ذكر المقريزي أن مولده كان في ليلة السبت الحادي والعشرين من شهر شعبان سنة ٧٧٨ هـ[2] (١٣٧٦ م)؛ أي في مساء اليوم الذي تمت فيه البيعة لوالده بالحكم.

أما ابن حجر فقد ذكر أنه ولد بعد الثمانين[3]؛ دون تحديد سنة بعينها، ولكن من الواضح أن ما ذهب إليه المقريزي هو الأقرب للواقع، نظراً للتفصيلات الدقيقة التي أوردها والتي تدل على سعة اطلاعه وإلمامه

---

(١) تحفة الزمن، ق ٣١٠ ب، وانظر قريباً من ذلك في: ابن الوزير: جامع المتون، ق ٥٣ أ.

(٢) درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيدة: قطعة منه، تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، (دمشق: وزارة الثقافة، د.ت)، ٢/١١٧.

(٣) ذيل الدرر، ص ٣٠٠.

بالموضوع، واعتماده على مصدر ـ أو مصادر ـ دقيق وقريب من الحدث. وليس ذلك بغريب عليه، فقد ذكر في أثناء كلامه عن السلطان الأشرف والد الناصر أنه التقى في القاهرة ببعض رسله الذين بعثهم لشراء بعض الكتب التي كان يحتاجها[١]، ولا يستبعد أن يكون قد استقى منهم بعضاً من معلوماته التي دونها عن الدولة الرسولية بصفة عامة؛ والسلطان الأشرف وابنه الناصر بصفة خاصة.

وأمه هي الجهة المعتبية، نسبة إلى الطواشي[٢] جمال الدين معتب بن عبد الله الأشرفي[٣]، وكانت امرأة عفيفة كريمة تفعل الخير كثيراً. ولها العديد من المآثر الحسنة؛ أبرزها المدرسة المعتبية في مدينة تعز، رتبت فيها مؤذناً وقيّماً ومدرساً وفيها طلبة ومعلم أيتام يتعلمون القرآن، وأوقفت عليها أوقافاً عدة تكفيها. ولها عدة سبل في مقاطع الطرق يردها السارح والرائح؛ كما كانت تأمر بإصلاح الطرق والمدرجات والعقبات وما يتضرر به المارون من الشجر وغيرها. وكانت وفاتها في مدينة زبيد في الثامن عشر من شهر صفر سنة ٧٩٦ هـ[٤] (١٣٩٣ م).

(١) درر العقود: (محمد كمال الدين)، ٢/ ٤٩٢.

(٢) الطواشي: لقب عام يطلق على المماليك الخصيان المعينين لخدمة بيوت السلطان وحريمه. وقد يطلق على جند الأمراء. لمعلومات أوفى انظر: ابن فضل الله العمري: التعريف بالمصطلح الشريف، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨ م)، ص ١٠٥؛ دهمان: معجم الألفاظ التاريخية، ص ١٠٩.

(٣) من أكبر مماليك الدولة الرسولية، كان زمام الجهة المعتبية؛ ولذلك نسبت إليه. توفي في سنة ٧٩٤ هـ/ ١٣٩١ م. انظر: الخزرجي: العقود، ٢/ ١٩٠.

(٤) الخزرجي: العقد الفاخر، ق ٢٣٧ ب، الكفاية والإعلام، ق ١٨٦ ب، العسجد، ص ٤٧٧، العقود، ٢/ ٢٠٩؛ الحبشي: معجم النساء اليمنيات، ص ص ٥٣ ـ ٥٤؛ الراشد: المنشآت المعمارية الرسولية، ١/ ١٨٢ ـ ١٩٥.

Sadek, Noha: Patronage and architecture in Rasulid Yemen, 626-858 A.H./1229-1454 A.D. PHD, (Canada: the university of Toronto, 1990), pp. 190-200.

أما نشأته فلا جدال في أنه قد نشأ في بلاط ملكي ووسط ثقافي رفيع المستوى، إلا أن المعلومات المتاحة لا تسعفنا في تكوين فكرة واضحة وشاملة عن نشأته وحياته الأولى. ولكن من المرجح أنه نشأ نشأة خاصة امتزجت فيها الحياة العلمية والأدبية بالحياتين السياسية والعسكرية، كما جرت به العادة لمن هم في وضعه من أبناء الملوك والسلاطين، فضلاً عن كونه أحب أبناء أبيه إليه وأيمنهم عليه[١].

(١) المقريزي: درر العقود، (درويش)، ٢/ ١٢٧.

المبحث الثاني

تعليمه وشيوخه

من المفيد أن نذكّر هنا بما سبق ذكره من ثقافة أسلافه من بني رسول، واهتمامهم بالعلم والعلماء. فظهر من بينهم مؤلفون وقفنا على بعضٍ من مؤلفاتهم فيما سبق، ورأينا كيف أن كلاً منهم كان مشتهراً بفن أو علم معين وملمًّا بعلوم أخرى. فقد كانوا على معرفة تامة بثقافة عصرهم، مهتمين ببناء المدارس والمساجد. وكان والده السلطان الأشرف مهتمًّا بفنون كثيرة كالنحو، والآداب، والأنساب، والحساب، لكنه برز في التاريخ، وظهرت له فيه العديد من المؤلفات المشهورة[1].

ولا غرو - والحالة تلك - أن السلطان الناصر قد نشأ في وسط ثقافي متميز، يحفُّه العلماء والأدباء وطلاب العلم وسائر المثقفين من كل جانب. وجرياً على عادة الملوك والسلاطين بصفة عامة، وسلاطين بني رسول على وجه الخصوص في تأديب وتعليم أبنائهم، فقد عين السلطان الأشرف لأبنائه - ومنهم الناصر - عدداً من المؤدبين والمعلمين، كان من أبرزهم الفقيه أبو بكر بن محمد الصبري[2]، والفقيه محمد بن أبي القاسم

(١) انظر تفاصيل ذلك في الفصل التمهيدي، حيث ختمنا حياة كل سلطان بنبذة موجزة عن حياته العلمية وأهم مؤلفاته.

(٢) هو الفقيه رضي الدين أبو بكر بن محمد الصبري، كان فقيهاً نحوياً، ومشاركاً بسائر العلوم، قرأ وسمع الحديث على جماعة من علماء عصره فجعله السلطان معلماً لأبنائه ومؤدباً لهم. وكانت وفاته بمدينة زبيد بعد سنة ٨١٠ هـ/ ١٤٠٧ م. انظر: البريهي: طبقات صلحاء اليمن، ص ٢٠٦.

المقدشي[1]. وبالرغم من أن المصادر المتوافرة لا تعطينا معلومات وافية عن العلوم والمعارف التي كان يتلقاها أبناء سلاطين بني رسول على يد مؤدبيهم ومعلميهم، إلا أنه من المرجح أنهم كانوا يقرأون شيئاً من القرآن الكريم والحديث والفقه والعلوم العربية والتاريخ والأنساب وما إلى ذلك. كما يغلب على الظن أن الناصر قد تثقف ثقافة خاصة هيأتها له ظروفه الخاصة.

والذي يظهر من خلال دراسة سيرته أنه لم يلبث في ذلك طويلاً ليجد نفسه أمام واجبات كبيرة، إدارية وسياسية وحربية وغيرها، إلا أن ذلك لم يحل بينه وبين مواصلة تحصيله العلمي. حيث تخبرنا المصادر بأنه قد واصل قراءة القرآن الكريم على يد الشيخ يحيى بن إبراهيم الأهدل[2]. كما درس النحو وغيره من العلوم العربية على يد الفقيه عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي[3]. بل تخبرنا بعض المصادر أنه ظل يواصل تحصيله العلمي حتى بعد توليه الحكم، وكان من أبرز شيوخه في هذه المرحلة القاضي العلامة

(١) هو الفقيه العلامة جمال الدين محمد بن أبي القاسم المقدشي، قرأ على جماعة بعض الأدب، ثم اشتهر بعلمه في النحو، وتخرج على يديه جماعة في علم الأدب، وكانت وفاته في مدينة زبيد سنة ٨٤٢ هـ/ ١٤٣٨ م. انظر: البريهي: طبقات صلحاء اليمن، ص ٣١٣.

(٢) هو الفقيه يحيى بن إبراهيم بن محمد الأهدل، جد الفقيه والمؤرخ المعروف حسين بن عبد الرحمن الأهدل. كان كثير التلاوة للقرآن، يختمه كل يوم، وكان للسلطان الناصر فيه اعتقاد، وقد حظي عنده بمنزلة كبيرة حتى أنه سامحه في مزارعه ولا يأخذ منه شيئاً إلا ما يقدمه له من الهدايا كالدواب وما شابه ذلك. لمزيد من المعلومات انظر: الأهدل: تحفة الزمن، ق ق ١٥١ ب ـ ١٥٢ ب.

(٣) هو الفقيه عبد اللطيف بن أبي بكر بن أحمد بن عمر الشرجي، عالم مبرز في علوم كثيرة، سيما في النحو. قام بالتدريس في عدد من مدارس زبيد، وكان مقرباً من السلطان الأشرف، وألّف له بعض الكتب واختصر له بعضها الآخر، وكانت وفاته في سنة ٨٠٣ هـ/ ١٤٠٠ م. لمزيد من المعلومات انظر: الخزرجي: طراز أعلام الزمن، ق ق ١٤٣ ب ـ ١٤٤ أ؛ السخاوي: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، (بيروت: دار الجيل، ١٤١٢ هـ/ ١٩٩٢ م)، ٣٢٥/٤؛ بامخرمة: قلادة النحر، ١١٤٨/٣؛ الأكوع، إسماعيل: هجر العلم ومعاقله في اليمن، (دمشق: دار الفكر، ١٤١٦ هـ/ ١٩٩٥ م)، ١٠٤٢/٢.

عبد العزيز بن علي النويري[1].

ومن المرجح أنه قد تتلمذ على يد عدد آخر من العلماء والفقهاء لم تصرح لنا المصادر المتوافرة بأسمائهم، وربما كان القاضي مجد الدين محمد الفيروز آبادي[2] أحد أبرز أولئك، حيث كان أحد أبرز شيوخ السلطان الأشرف، وكان الأخير يحرص على اصطحاب ابنه الناصر في

(١) هو القاضي العلامة عز الدين عبد العزيز بن علي بن أحمد النويري القرشي المكي، من أجلّ العلماء، محدثاً أصولياً نحوياً مجوداً لجميع فنون العلم. وفد إلى اليمن سنة ٨١٠ هـ/ ١٤٠٧ م، فأحسن إليه السلطان الناصر وقرأ عليه صحيح البخاري، ثم ولاه قضاء مدينة تعز، فسار في الناس بشيء من الشدة والحدة، فشق ذلك على كثير من الناس فشكوه إلى السلطان فعزله، فرجع إلى مكة المكرمة، وذلك في سنة ٨٢٣ هـ/ ١٤٢٠ م، وظل بها حتى وفاته في سنة ٨٢٥ هـ/ ١٤٢٢ م. لمزيد من المعلومات انظر: الفاسي: العقد الثمين، ٤٥٢/٥ ـ ٤٥٤؛ البريهي: طبقات صلحاء اليمن، ص ٣٤٣؛ السخاوي: الضوء اللامع، ٢٢١/٤ ـ ٢٢٢.

(٢) هو مجد الدين محمد بن يعقوب بن محمد الفيروزآبادي، أحد الأئمة الأعلام، وأحد أعيان الشافعية في اليمن، برز في كثير من العلوم كالفقه والقراءات العشر والتفسير والحديث، ومشاركاً في النحو واللغة والأدب والأنساب والتاريخ. ذاع صيته في كثير من الأمصار الإسلامية، وهو أشهر من أن يعرف. قدم إلى اليمن في سنة ٧٩٦ هـ/ ١٣٩٣ م فاستقبله السلطان الأشرف أحسن استقبال، وحظي عنده بمكانة كبيرة حتى أنه تزوج بابنته، وولاه قضاء الأقضية بالدولة الرسولية. ثم ازدادت مكانته عند السلطان الناصر وظل في منصبه حتى توفي في سنة ٨١٧ هـ (١٤١٤ م). له العديد من المؤلفات مثل: القاموس المحيط، والإسعاد إلى رتبة الاجتهاد، وتسهيل طريق الوصول إلى الأحاديث الزائدة على جامع الأصول وغيرها. لمزيد من المعلومات انظر: ابن قاضي شهبة، أحمد بن محمد: طبقات الشافعية، تحقيق: الحافظ عبد العليم خان، (حيدرآباد الدكن: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٤٠٠ هـ/ ١٩٨٠ م)، ٧٩/٤ ـ ٨٥؛ الأهدل: تحفة الزمن، ق ق ١٩٧ أ ـ ١٩٨ أ؛ ابن حجر: ذيل الدرر، ص ص ٢٣٨ ـ ٢٤٠؛ المجمع المؤسس للمعجم المفهرس، تحقيق: يوسف عبد الرحمن المرعشلي (بيروت: دار المعرفة، ١٤١٣ هـ/ ١٩٩٢ م)، ص ص ٣١٧ ـ ٣٢٠؛ السخاوي: المصدر السابق، ١٠/ ٧٩ ـ ٨٦.

كثير من مجالس العلم وحلقاته التي كان يحضرها[1].

ومجمل القول إنه قد استمر في التحصيل العلمي والتتلمذ على أبرز شيوخ عصره، حتى أصبح على درجة كبيرة من العلم وسعة الاطلاع، وليس أدل على ذلك من قول الأهدل[2] عنه: إنه أكثر من والده السلطان الأشرف مشاركة في العلوم ـ على الرغم من شهرة الأخير العلمية الواسعة ـ وإنه كان له اطلاع على الكتب واهتمام بتحصيلها.

(١) الخزرجي: طراز أعلام الزمن، ق ق ١٤٣ ب ـ ١٤٤ أ.
(٢) تحفة الزمن، ق ٣١٢ ب. وانظر أيضاً: ابن الديبع: قرة العيون، ص ٣٩٠.

المبحث الثالث

اهتمامه بالحركة العلمية

حظيت الحركة العلمية بعناية فائقة من قبل بني رسول، إذ يعد عصرهم أغنى العصور اليمنية، وأكثرها ازدهاراً بالعلم، وأوسعها عطاء بالإنتاج الفكري. وصارت تعز ـ حاضرة الدولة ـ قبلة الكثير من العلماء من داخل اليمن وخارجها، طمعاً بالإفادة والاستفادة، فكانوا يقدّمون إلى السلاطين أفضل ما جادت به عقولهم من مؤلفات، فيحصلون على أسنى الجوائز وأسخاها، ويحظون بكل احترام وتقدير، فضلاً عن عرض أعلى المناصب على كثير منهم، فمنهم من يقبل ومنهم من يعتذر[1].

ويعد السلطان الناصر أحد أبرز سلاطين بني رسول الذين أولوا الحياة العلمية جلَّ اهتمامهم. وذلك أمر طبيعي ـ في نظرنا ـ بالنسبة لواحد مثله نشأ على حب العلم والعلماء، وكان مشاركاً في كثير من العلوم ـ كما سبق وذكرنا ـ ومهتماً بتحصيل الكتب والاطلاع عليها. ويمكن أن نلمس اهتمامه بالعلم والعلماء، وبالحركة العلمية بصفة عامة، في عدد من المظاهر، أهمها:

١ ـ تكريمه للعلماء والفقهاء وسائر المفكرين وتقديره لهم، ومنحهم الهبات والأعطيات[2]، فضلاً عن الرواتب، في سبيل أن يتفرغوا لأداء

(١) الأكوع، إسماعيل: المدارس الإسلامية في اليمن، ط٢، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٦ م)، ص ٧.
(٢) انظر: الفاسي: العقد الثمين: ٢/ ٣٦٨، ٣٩٧ ـ ٣٩٨، ٤/ ٢٠٥، ٥/ ٤٥٢ ـ ٤٥٤، ٦/ ٢٥١؛ ابن المقري: عنوان الشرف، ص ١٨٩؛ الأهدل: تحفة الزمن، ـ

رسائلهم الدينية والعلمية، وتمتعهم بكامل حرياتهم الفكرية والدينية، ولذلك؛ نرى الصراع في عهده يحتدم بين الفقهاء والصوفية، فأخذ كل فريق يؤلف الكتب ويكتب الرسائل في الرد على الفريق الآخر وبيان بطلان ما ذهب إليه، هذا بالإضافة إلى الكثير من المناظرات العلمية التي كانت تقام بين الفريقين من وقت لآخر[1]. وبالرغم من تأثر السلطان بالصوفية، وميله إليهم في بعض الأحيان، إلا أنه كان لا يتدخل فيما يحدث بينهم وبين الفقهاء من مناقشات ومناظرات، إيماناً منه بحرية الرأي والفكر والمذهب، إلا إذا أحس بأن ذلك سيؤدي إلى قيام فتنة في البلاد، مثلما حدث في مدينة زبيد عندما اشتد الخلاف بينهما حتى كادت أن تحدث فتنة عظيمة في المدينة، عندئذ أمر بتسكيت الطرفين، وعدم تكفير الصوفية[2]. ولا شك أن ذلك قد أسهم في إثراء الحياة الفكرية في الدولة الرسولية.

٢ ـ تشجيعه للعلماء والأدباء وحثهم على الاشتغال بالعلم والتصنيف فيه، فكان من نتيجة ذلك أن ظهرت في عهده الكثير من المؤلفات المهمة، وفي علوم مختلفة. فقد ألّف له الفيروزآبادي (ت ٨١٧ هـ/ ١٤١٤ م) كتابين

- ق ق ١٥١ ب ـ ١٥٢ أ، ١٩٧ أ ـ ١٩٨ أ؛ البريهي: طبقات صلحاء اليمن، ص ص ٥٣، ١٦٠، ٢٠٠، ٢٠٦، ٢١٢، ٢٥٥، ٢٦٦ ـ ٢٦٧، ٢٩٢ ـ ٢٩٣، ٢٩٧، ٣٠٠، ٣٤١ ـ ٣٤٥، ٣٤٩.

(١) للمعلومات أوفى، انظر: وطيوط، المعلم حسين بن إسماعيل: تاريخ المعلم وطيوط، مخطوط، (الرياض: قسم المخطوطات، المكتبة المركزية، جامعة الملك سعود، رقم ٧٧٠٩)، ق ١٢٧ وما بعدها؛ الأهدل: تحفة الزمن، ق ق ٤٠ أ ـ ٤٨ ب، ٢٠١ أ ـ ٢٠٤ ب، كشف الغطاء عن حقائق التوحيد وعقائد الموحدين وذكر الأئمة الأشعريين ومن خالفهم من المبتدعين وبيان حال ابن عربي وأتباعه المارقين، تحقيق: أحمد بكير محمود، (تونس: د.ن، ١٩٦٤ م)، ص ص ٢١٤ ـ ٢٢٦؛ الحبشي، عبد الله بن محمد: الصوفية والفقهاء في اليمن، (القاهرة: مطبعة دار نشر الثقافة، توزيع مكتبة الجيل الجديد، صنعاء، ١٣٩٦ هـ/ ١٩٧٦ م)، ص ص ١٢٩ ـ ١٥٥.

(٢) الأهدل: كشف الغطاء، ص ٢٢١.

في الحديث هما: كتاب «تسهيل طريق الوصول إلى الأحاديث الزائدة على جامع الأصول»[1]، وكتاباً آخر في «الأحاديث الضعيفة»[2]. وشرع في شرح مطول على صحيح البخاري، بلغ عشرين سفراً إلا أنه توفي قبل إتمامه[3]. وألّف الفقيه إسماعيل بن أبي بكر المقرئ (ت ٨٣٧ هـ/ ١٤٣٤م)، كتاب «عنوان الشرف الوافي»[4]، فكافأه السلطان عليه بألف دينار، وأجرى له الجائزة والجامكية[5]. ثم أمره أن ينظم له قصيدة في مدح النبي ﷺ على طريقة بديعة الصفي الحلّي[6]، فنظمها في مئة وأربعة وأربعين بيتاً، ضمنها جميع أنواع البديع، وسماها «الفريدة الجامعة للمعاني

(١) الفاسي: العقد الثمين، ٢/٣٩٤، ٣٩٦ ـ ٣٩٧؛ المقريزي: السلوك، ٤/٢٩٧؛ ابن حجر: إنباء الغمر، ٧/١٦١؛ السخاوي: الضوء اللامع، ١٠/٨٣؛ ابن العماد الحنبلي: شذرات الذهب في أخبار من ذهب، (بيروت: دار الفكر، د.ت)، ٤/١٢٨.

(٢) الفاسي: المصدر السابق، ٢/٣٩٨؛ ابن حجر: ذيل الدرر، ص ٢٣٩؛ السخاوي: المصدر السابق، ١٠/٨٢؛ ابن العماد الحنبلي: المصدر السابق، ٤/١٢٨.

(٣) ابن حجر: إنباء الغمر، ٧/١٦١.

(٤) عنوان الشرف، ص ١٨٩؛ السخاوي: المصدر السابق، ٢/٢٩٣؛ ابن حجر: إنباء الغمر، ٨/٣٠٩؛ البريهي: طبقات صلحاء اليمن، ص ٣٠٣؛ ابن العماد الحنبلي: المصدر السابق، ٧/٢٢١.

(٥) عنوان الشرف، ص ١٨٩. والجامكية: كلمة فارسية تعني الراتب المقدر لشهر أو أكثر، وهي تتكون من لفظين: جامه وتعني قيمة، وكي وهي أداة النسبة، وجمعها جوامك. للمعلومات أوفى، انظر: القلقشندي: صبح الأعشى، ٣/٤٥٧؛ البقلي، محمد قنديل: التعريف بمصطلحات صبح الأعشى، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣ م)، ص ٨٢؛ شير، السيد ادي: معجم الألفاظ الفارسية المعربة، (بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٩٠ م)، ص ٤٥.

(٦) هو عبد العزيز بن سرايا بن علي الطائي الحلّي، نسبة إلى الحلّة المعروفة بين بغداد والكوفة، تعاطى التجارة، وتنقل بين الأمصار الإسلامية من أجلها، وبرع في الشعر، فمدح العديد من ملوك عصره. له ديوان شعر مطبوع، بالإضافة إلى بديعته المشهورة التي ذاع صيته بسببها. توفي ببغداد حوالي سنة ٧٥٠ هـ/ ١٣٤٩ م. انظر: ابن حجر: الدرر الكامنة، ٢/٤٧٩ ـ ٤٨١.

الرائعة»، ثم صدرت الرغبة السلطانية بشرحها، فشرحها في مصنف أسماه «شرح الفريدة الجامعة لمعاني الرائعة»[1]. كما ألّف مع مجموعة من العلماء كتاباً في اللغة بطلب من السلطان أيضاً[2].

أما الفقيه محمد بن علي الشيبي[3]، فقد قام بتصنيف كتاب في الأدب والأمثال، سماه «تمثال الأمثال» تلبية لطلب السلطان[4]. كما قام الفقيه علي بن أبي بكر الناشري[5]، بتصنيف كتاب «روضة الناظر للسلطان

(١) مطبوعة بتحقيق: عبد الرحمن عبد الله الحضرمي. انظر: قائمة المصادر.

(٢) الأهدل: تحفة الزمن، ق ٣١٢ ب.

(٣) هو محمد بن علي العبدري الشيبي، ولد بمكة المكرمة سنة ٧٧٩ هـ/١٣٩٦ م، ونشأ بها، وفيها تلقى معارفه الأولى. برع في الأدب، والسير والأخبار، والفقه والحديث، إلا أنه غلب عليه الأدب على سائر العلوم الأخرى. رحل إلى اليمن واتصل بالسلطان الناصر فأكرمه وأحسن إليه، ثم طلب منه تأليف هذا الكتاب. وفي أواخر عهد السلطان الناصر عاد إلى مكة المكرمة حيث تولى سدانة البيت العتيق، ثم تولى القضاء بعد ذلك. وكانت وفاته في سنة ٨٣٧ هـ/ ١٤٣٣ م. انظر: تمثال الأمثال، تحقيق: أسعد ذبيان، (بيروت: دار المسيرة، ١٤٠٢ هـ/ ١٩٨٢ م)، ١/ ١٧ وما بعدها؛ ابن حجر: إنباء الغمر، ٨/ ٣٢٢ ـ ٣٢٣.

(٤) تمثال الأمثال، ١/ ٩٩.

(٥) هو الفقيه علي بن أبي بكر بن علي بن محمد الناشري؛ عالم محقق في الفقه، وله مشاركة في غيره. وصف بأنه سيد قضاة العصر، وأحد أعلام الدهر. تولى القضاء في حيس ثم زبيد، ودرّس في المدرسة الأشرفية بتعز، وناب عن الفيروزآبادي في القضاء الأكبر لما حج الأخير في سنة ٨٠٢ هـ/ ١٣٩٩ م. ولما توفي ابن الرداد تولى منصب قاضي القضاة بالدولة الرسولية بعده، وذلك في رمضان سنة ٨٢٢هـ/١٤١٩ م. له العديد من المؤلفات غير روضة الناظر، منها: الجواهر المثمنات المستخرج من الشرح والروضة والمهمات، والفوائد الزوائد لما أدرك في الروضة من الشرح، ومختصر في زيارة النساء للقبور، والثمر اليانع وتحفة النافع. وكانت وفاته بتعز في شهر صفر سنة ٨٤٤ هـ/ ١٤٤٠ م. انظر: الخزرجي: العقد الفاخر، ق ١٢ ب؛ مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ١٩٣؛ النجم ابن فهد: معجم الشيوخ، ص ص ١٦٩ ـ ١٧١؛ السخاوي: الضوء اللامع، ٥/ ٢٠٥؛ ابن العماد الحنبلي: شذرات الذهب، ٤/ ٢٥١ ـ ٢٥٢؛ الأكوع: هجر العلم، ٤/ ٢١٧٧ ـ ٢١٧٨؛ الحبشي، عبد الله: من بيوت العلم =

الناصر»[1]. أما الشريف الحسيني فقد ألّف كتابه المشهور «ملخص الفطن والألباب».

٣ ـ تشييده للمدارس واهتمامه بها:

تعد المدارس من أبرز مظاهر اهتمام بني رسول بالحياة العلمية؛ إذ عمل معظمهم على نشرها في كافة أنحاء البلاد، ولم يقتصر ذلك عليهم، بل اقتفى أثرهم كثير من أبنائهم ونسائهم ووزرائهم وأمرائهم ومواليهم وأعيان عصرهم، حتى غدا ذلك سمة من سمات دولتهم[2].

وقد حظي هذا الجانب الحضاري البارز بعناية نفر من الباحثين المحدثين في عدد من الدراسات العلمية المتخصصة[3]، فأشبعوه دراسة وتحليلاً، إلا أنه يلاحظ على تلك الدراسات تجاهلها لجهود السلطان الناصر في هذا المضمار بخلاف آبائه وأجداده، وربما يعود السبب في ذلك إلى ندرة المعلومات المتوافرة، وتشتت الموجود منها ـ وهو قليل ـ في ثنايا

= في اليمن: علماء بني ناشر؛ مجلة العرب، س ٨، ج ٤ (شوال ١٣٩٣/ نوفمبر ١٩٧٣)، ص ٢٦٦.

(١) روضة الناظر، ق ١١ أ؛ النجم ابن فهد: معجم الشيوخ، ص ١٧٠؛ السخاوي: الضوء اللامع، ٥/ ٢٠٥؛ الحبشي: من بيوت العلم، ص ٢٦٦.

(٢) الأكوع، إسماعيل: المدارس الإسلامية، ص ص ٦ ـ ٧.

(٣) من أهمها: الأكوع، إسماعيل: المدارس الإسلامية؛ الزهراني، ضيف الله بن يحيى، الرفاعي، طلال جميل: وثائق تعليمية من عصر الدولة الرسولية: وثيقتا السلطان الأشرف (ت ٨٠٣ هـ/ ١٤٠٠ م) والسلطان الظاهر (ت٨٤٢ هـ/ ١٤٣٩م)، (مكة المكرمة: مطابع بهادر، ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٦ م)، ص ١٧ وما بعدها؛ الراشد: المنشآت المعمارية الرسولية، ١/ ٥٤ ـ ١٠٥، ١٤٥ وما بعدها؛ السنيدي: المدارس؛ العبادي: الحياة العلمية في مدينة زبيد؛ علي بن علي: الحياة العلمية في مدينة تعز؛ مجاهد، أحمد حيدر: التعليم في اليمن في عهد دولة بني رسول خلال القرنين السابع والثامن الهجريين، رسالة دكتوراه غير منشورة، (القاهرة: كلية التربية، جامعة عين شمس، ١٩٩٢ م).

Sadek, Patronage and architecture, p.119 and after it, "Rasulid Women", pp.124-129.

المصادر، مما يجعل من الصعوبة بمكان العثور عليها. ولذلك، فسوف نحاول سد هذه الثغرة بما توفر لدينا من معلومات.

هناك بعض الإشارات التي تدل على اهتمام وعناية السلطان الناصر بالحركة العلمية بصفة عامة، والمدارس بشكل خاص، وعمله الدؤوب على النهوض بها، بل إن بعضها يشير، لأول مرة، إلى إنشائه لبعض المدارس. فقد ذكرت بعض المصادر صراحة إقباله على تعمير المدارس، وإعطائه للعلماء والفقهاء، والمدرسين أسبابهم[1]. وفي هذا الصدد يقول ابن المقري[2] في قصيدة طويلة نقتطف منها بعض الأبيات المهمة:

أحييت رسماً للهدى عهدي به	وسط المدارس ميت مدفون

إلى أن يقول:

والكتب تنشر والمدارس قد زهت	بالعلم فيها والعلوم فنون
ونهضت بالإسلام نهضة ثائر	حتى تطاول واستقام الدين
وأمرت بالصدقات في أربابها	فوضعت فيهم والحديث شجون

أما البريهي[3]، فقد انفرد بمعلومة في غاية الأهمية، حيث أشار إلى وجود المدرسة الناصرية في مدينة إب[4]، وذلك عرضاً من خلال ترجمته للفقيه الصالح تقي الدين عمر بن أبي بكر الحارثي، حيث قال: «كان رحمه الله رجلاً فاضلاً فرضياً نحوياً واعظاً... وكان دأبه الاعتكاف في

(١) ابن المقري: الديوان، ص ١٦٧.
(٢) المصدر نفسه، ص ١٦٨.
(٣) طبقات صلحاء اليمن، ص ٩٣.
(٤) إب: مدينة في الجنوب الغربي من صنعاء بمسافة ١٤٠ كم تقريباً، وهي مركز اللواء في الوقت الحاضر. بها العديد من المعالم الأثرية، أبرزها مسجدها العُمَري المنسوب إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه. لمعلومات أوفى انظر: الحجري: مجموع بلدان اليمن، ١/٣١ ـ ٣٤؛ السياغي: معالم الآثار اليمنية، ص ١٠٢ وما بعدها.

المدرسة الناصرية والتدريس بها... عاش على الحال المرضي من التدريس والوعظ والعبادة حتى توفي سنة ثلاث وثلاثين وثمانمئة».

ويغلب على الظن أنها نسبة إلى السلطان الناصر، لا سيما وأنه لم يرد لها أي ذكر في المصادر المتاحة قبل عهده.

كما ذكر المؤلف نفسه أن الشيخ جمال الدين محمد بن علي الجبرتي[1] شيد في «المداجر»[2] مدرسة ورباطاً، وأن السلطان قد أضاف إليها من الوقف شيئاً كثيراً، فضلاً عن الصلات المالية المباشرة التي كان يعطيها لهذا الشيخ، فيتولى بدوره صرفها في أوجهها[3]. ومن المرجح أن بناء هذه المدرسة كان باقتراح ودعم من السلطان، بدليل أنه تولى الصرف عليها بعد انتهاء بنائها.

٤ ـ وفود العديد من علماء ومفكري الأمصار الإسلامية على اليمن:
فقد كانت اليمن خلال ذلك العصر مطمح أنظار كثير من العلماء والفقهاء والأدباء وغيرهم، الذين يجمعون بين العلم وطلب الرزق، حيث كان قد استقر في الأذهان أن الرحلة إلى اليمن مقترنة ـ في الغالب ـ بالنجاح في

(١) هو الشيخ الصالح جمال الدين محمد بن علي بن عبد الرحمن الجبرتي العقيلي القرشي: كان مباركاً عابداً ملتزماً طريقة الصوفية، متأدباً بآدابهم. له مشاركة في بعض العلوم، وأجاز له جماعة من العلماء. وكانت وفاته في سنة ٨٣٩ هـ/ ١٤٣٥ م، بمدينة تعز، وذلك نتيجة لإصابته بمرض الطاعون الذي اجتاح اليمن في تلك السنة. انظر: البريهي: طبقات صلحاء اليمن، ص ص ٢٢٦ ـ ٢٢٧؛ الأكوع، إسماعيل: المدارس الإسلامية، ص ص ٢٩٣ ـ ٢٩٤.
(٢) المداجر: حي من أحياء مدينة تعز في الوقت الحاضر، ويقع في الجهة الغربية الجنوبية منها، وكان فيه باب يدعى باب المداجر هدم من مدة قريبة بعد أن زحف العمران إلى خارج سور المدينة. انظر: الأكوع: المرجع السابق، ص ٢٩٣ (حاشية: ٥)؛ المقحفي: معجم المدن والقبائل، ص ٣٦٩؛ الحبشي، عبد الله: «النسبة إلى مواضع وقبائل يمنية»، مجلة العرب، س ٨، ج ٩ ـ ١٠ (الربيعان ١٣٩٤ هـ/ أبريل ـ مايو ١٩٧٤ م)، ص ٦٩٦.
(٣) طبقات صلحاء اليمن، ص ٢٢٦.

إحراز الكسب المادي، وخصوصاً لما عرف عن السلطان الأشرف ثم ابنه الناصر من تشجيع للعلم والعلماء[1]. فكان من نتيجة ذلك أن توافد على البلاط الرسولي عدد غير قليل من علماء الأمصار الإسلامية، نذكر منهم على سبيل المثال وليس الحصر، عبد العزيز بن أحمد النويري (ت ٨٢٥ هـ/ ١٤٢٢ م)؛ تقي الدين الفاسي (ت ٨٣٢ هـ/ ١٤٢٩ م)؛ ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٥ هـ/ ١٤٥١ م) وغيرهم مما لا يتسع المجال لذكرهم[2].

وصفوة القول، إن السلطان الناصر قد أولى الحركة العلمية بصفة عامة عناية كبيرة، فكرم العلماء، وأجزل لهم العطاء والرواتب، ومنحهم كامل حرياتهم الفكرية والدينية، وشجعهم على التصنيف والتأليف في شتى علوم المعرفة، وشيد المدارس وتعهد الموجود منها بالترميم والإصلاح، والصرف عليها وعلى مدرسيها وطلابها.

(١) الشيبي: تمثال الأمثال، ١/ ٤٢ ـ ٤٣ (كلام المحقق).
(٢) لمعلومات أوفى حول هذا الموضوع انظر: الفاسي: العقد الثمين، ٢/ ٣٦٨، ٣٩٧ ـ ٣٩٨، ٤/ ٢٠٥، ٥/ ٤٥٢ ـ ٤٥٤، ٦/ ٢٥١؛ الشيبي: تمثال الأمثال، ١/ ٤٢ ـ ٤٥؛ المقريزي: درر العقود، (كمال عز الدين)، ١/ ٢٣٨ ـ ٢٤٥، ٢/ ٣٧٠ ـ ٣٧١، ٤٦٥؛ ابن حجر: إنباء الغمر، ٧/ ١٣١، ٣٦٥ ـ ٣٦٦؛ النجم ابن فهد: معجم الشيوخ، ص ص ١٧٦ ـ ١٧٨، ٢٢٠؛ البريهي: طبقات صلحاء اليمن، ص ص ٢٠٠، ٣٤٠ ـ ٣٤٥، ٣٤٩.

المبحث الرابع

توليه الحكم

يستفاد مما ذكره الخزرجي أن والده السلطان الأشرف قد عمل منذ وقت مبكر على تهيئته لتولي الحكم من بعده، وإكسابه الخبرات اللازمة في شتى النواحي السياسية والعسكرية والإدارية والتنظيمية، لا سيما وأنه كان أكبر أبنائه الموجودين وأحبهم إليه وأيمنهم عليه[1]. فكان يصطحبه معه في بعض حروبه التي كان يخوضها ضد العصاة والمتمردين، ويبعثه لاستقبال بعض ضيوفه من كبار رجال الدولة وسفراء الدول الذين كانوا يفدون عليه، كما كان يعتمد عليه في النيابة عنه في بعض المناسبات العامة التي تتطلب الظهور أمام العامة واستعراض الجند وأرباب الوظائف، كالأعياد وما شابهها، وكذلك في إخماد بعض الفتن والثورات التي كانت تظهر في بعض جهات الدولة[2].

ولما توفي السلطان الأشرف ثبتت البيعة له، وكان ذلك في يوم السبت التاسع عشر من شهر ربيع الأول سنة ٨٠٣ هـ[3] (١٤٠٠ م). وتذكر بعض المصادر أن والده كان قد أخذ له البيعة في الأيام الأخيرة من

(١) المقريزي: درر العقود، (درويش)، ٢/ ١١٧.
(٢) انظر: الكفاية والإعلام، ق ق ١٨٨ ب، ١٩٠ أ، ١٩٠ ب، ١٩٥ أ، ١٩٥ ب، ١٩٦ ب، المسجد: ص ص ٤٨٢، ٤٨٦ ـ ٤٨٧، ٥٠١، العقود ٢/ ٢١٩، ٢٢١، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٤٥، ٢٤٨، ٢٥١، ٢٥٤.
(٣) ابن المقرئ: عنوان الشرف، ص ١٧٣؛ مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ١٣٣.

حياته[1]، إلا أن المؤرخين المعاصرين للحدث والمقربين من الأشرف كالخزرجي وابن المقرئ والمؤلف المجهول لم يشيروا إلى ذلك.

ومهما يكن الأمر، فقد تمت البيعة للسلطان الناصر، وبادر من يومه بالإنفاق على العسكر مرتب شهرين؛ كما قام بصرف الأموال والكسوات لسائر الأمراء والقواد وكبار رجال الدولة[2].

(١) ابن الديبع: قرة العيون، ص ٣٨٧، بغية المستفيد، ص ١٠١؛ بامخرمة: قلادة النحر، ١١٥٦/٣.
(٢) مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ١٣٣.

المبحث الخامس

وفاته وآراء المؤرخين فيه

ظل السلطان الناصر قائماً بأمور المملكة ـ كما يقول ابن الديبع ـ حافظاً لها في التهائم والجبال حتى انتهت مدته ووافته منيته في حصن القُصْ[1]، وذلك في يوم الاثنين السادس عشر من شهر جمادى الآخرة أحد شهور سنة ٨٢٧ هـ[2] (١٤٢٤ م) بعد فترة حكم امتدت ربع قرن إلا ثمانية أشهر، وتم دفنه بجوار والده بالمدرسة الأشرفية في مدينة تعز[3].

(١) حصن القُصْ: جزء من حصن قوارير الواقع في وصاب السافل، ولا زالت آثاره باقية، ويعرف بحصن المكعّل. انظر: الحجري: مجموع بلدان اليمن، ٦٥٨/٢.
(٢) مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ٢٠٧؛ المقريزي: درر العقود، (درويش)، ١١٩/٢، السلوك، ٦٧٤/٤ ـ ٦٧٥؛ ابن حجر: إنباء الغمر، ٤٩/٨.
(٣) يعلو قبره تابوت مستطيل الشكل وضع فوق قاعدة رخامية مرتفعة قليلاً، وكتب على جانبه اسمه وتاريخ وفاته في جمادى الآخرة سنة سبع وعشرين وثمانمئة. انظر: خليفة، ربيع حامد: الفنون الزخرفية اليمنية في العصر الإسلامي، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٤١٢ هـ/ ١٩٩٢ م): ص ص ٢٠٠ ـ ٢٠١. ولم يوفق الباحث عندما ذهب إلى أن وفاته كانت في جمادى الأولى وأن عملية نقله ودفنه استغرقت شهراً، وأحال على الخزرجي في كتابه العسجد. والواقع أن الذي ذكر ذلك هو ابن الديبع في كتابه: بغية المستفيد، ص ١٠٦، وقرة العيون، ص ٣٩٢، وهو بدوره قد نقل عن الأهدل في كتابه: تحفة الزمن، ق ٣١١ أ. وقد فات الباحث أن الخزرجي قد توقف في كتاباته عند نهاية عهد السلطان الأشرف الثاني في ربيع الأول سنة ٨٠٣ هـ/ ١٤٠٠ م؛ بل إنه نفسه توفي في سنة ٨١٢ هـ/ ١٤٠٩ م. وإنما الذي حصل أن ناسخ كتاب العسجد أكمل ما يتعلق بالدولة الرسولية من بعد السلطان الأشرف السالف الذكر من كتاب بغية المستفيد. والصحيح في تاريخ وفاة الناصر هو ما أثبته وكتب على التابوت في شهر جمادى ـ

ويذكر ابن الديبع[1] أنه مات شهيداً إلا أنه لم يبين لنا سبب استشهاده!! ولكن بعض المؤرخين غير اليمنيين يذكرون أنها سقطت على حصنه صاعقة، فتوعك عدة أيام ثم مات بسببها[2]. ولكن لا يمكن الجزم بصحة ذلك، خاصة أن هؤلاء المؤرخين يصفونه بأنه فاجر، جائر، خربت كثير من البلدان في عهده، فكأن هذه الصاعقة عقوبة له من الله تعالى. كما أن أسباب الشهادة متعددة، فقد يكون مات مبطوناً مثلاً.

ومما يذكر أن المصادر التي ترجمت له قد تباينت في الحكم عليه، فقال عنه الأهدل[3]: إنه أحدث في آخر حياته بعض المظالم كاحتكاره للحرير وحشيشة الدواب وطرحه لهما بأكثر من سعرهما المعتاد، وتقريبه المبتدعة والمتصوفة. وإنه أولع في آخر حياته بشرب الخمر ولم يكن يعرف ذلك في أكثر ولايته.

ويعلق ابن الديبع على قول الأهدل هذا بقوله: «وهو غير خالٍ عن تحامل لا يليق بمثله، ولكن هذه عادة جرت من المؤرخين سامحه الله تعالى»[4].

أما المقيف الناشري[5]، فيقول عنه: «إنه كان موصوفاً عند العام

- الآخرة، وقد ذكر المؤلف المجهول أن دفنه كان في يوم الخميس، أي أن عملية نقله ودفنه لم تتجاوز أربعة أيام. انظر: مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ٢٠٧.

(١) قرة العيون، ص ٣٩٢، بغية المستفيد، ص ١٠٦. وانظر أيضاً: ابن الوزير: جامع المتون، ق ٥٣ ب.

(٢) المقريزي: السلوك، ٤/ ٦٧٤ ـ ٦٧٥، درر العقود، (درويش) ٢/ ١١٩؛ ابن حجر: إنباء الغمر، ٨/ ٤٩، ذيل الدرر، ص ٣٠٠؛ السخاوي: الضوء اللامع، ١/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠، وجيز الكلام في الذيل على دول الإسلام، تحقيق: بشار عواد معروف وآخرون، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٦ هـ/ ١٩٩٦ م)، ٢/ ٤٨٢.

(٣) تحفة الزمن، ق ٣١١ آ.

(٤) قرة العيون، ص ٣٩١.

(٥) هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن علي الناشري عالم مبرز في كثير من العلوم ـ

والخاص بوفور الحِلم التام بحيث إنه ترفع إليه الأمور العظام التي لا تُحتمل فلا يغضب لها»[1]. وقال ابن الديبع قريباً من ذلك، حيث يقول: «إنه كان موصوفاً بالكرم الجمّ والحلم التامّ، يرفع إليه ما لا تحتمله الملوك فلا يستفزه غضبه، ولم يذم منه شيء سوى ما فعله بأخيه حسين...»[2].

أما ابن حجر فيصفه بأنه كان فاجراً، ظالماً، شديد الجور[3]، وتبعه

= كالفقه والقراءات والفرائض وغيرها مع مشاركة في الأدب والشعر. درّس بالعديد من المدارس الرسولية في زبيد وتعز، فلما اختل أمر الدولة الرسولية في آخر عهدها انتقل إلى مدينة إبّ فتولى التدريس والإمامة بها حتى وفاته في التاسع عشر من شهر ذي الحجة سنة ٨٤٨ هـ/ ١٤٤٤ م. له العديد من المؤلفات أشهرها: البستان الزاهر في طبقات علماء بني ناشر، ويذكر السخاوي أنه طالعه وهو مفيد وأنه قد استطرد فيه لغيرهم، وهو مفقود. لمعلومات أوفى انظر: السخاوي: الضوء اللامع: ٥/ ١٣٤.

(١) انظر: السخاوي: المصدر السابق، ١/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠.

(٢) قرة العيون، ص ٣٩٢، بغية المستفيد، ص ١٠٥. ويقصد المؤلف بقوله: «ما فعله بأخيه»، عندما قام بسمل عينيه بسبب ثورته عليه في سنة ٨٢٢ هـ/ ١٤١٩ م، وسوف نتناول هذا الموضوع بشكل مفصل في الفصل الثالث من هذا الباب.

(٣) إنباء الغمر، ٨/ ٤٩، ذيل الدرر، ص ٣٠٠، ويبدو قول ابن حجر هذا في السلطان الناصر غريباً، خاصة عند مقارنته بقوله فيه:

الناصر الملك ابن الأشرف المعروف … عُرفاً بمفضال ابن مفضال
أوفى الملوك هُدًى أوهى الملوك عِدًى … أوفى الملوك ندًى في الحال بالحال
مُطهّر الجيب من عيب ومن دَنَسٍ … حاشا معاليه من إخلال إجلال

إلى أن يقول:

أضحت ومزّته الدنيا تُجزُّ وما … زَبيدُ إلا بها غايات آمالي
أمورها بصلاح الدين قد صَلُحت … ثم الرعايا متى ما استيقظ الوالي

إلى أن يقول:

يا كعبةً طفتُ في تعظيم حُرمتها … مكبّراً [illegible] العالي بإهلالي
أزورها مُحرماً من غيرها فإذا … حللتُ بُلْتُ إحرامي بإحلالي

وكان قد قال قصيدته هذه عندما وفد على السلطان في سنة ٨٠٦ هـ/ ١٤٠٣ م، بعد أن غرقت سفينته في عرض البحر وفقد معظم ماله وأمتعته، ثم قيام قبائل كنانة بنهب ما استطاع أن ينجو به معه إلى البر. لمعلومات أوفى انظر: ديوان ـ

في ذلك بعض المؤرخين المصريين، كالمقريزي[1]، والصيرفي[2]، والعيني[3]، والسخاوي[4].

ولعل السبب في هذا التباين بين المصادر وتحامل بعضها عليه، يرجع إلى تقريبه للصوفية، وميله إليهم في بعض الأحيان، وأخذه الخارجين عليه بالشدة والعنف، في سبيل توفير الأمن والاستقرار في البلاد.

الحافظ ابن حجر العسقلاني، دراسة وتحقيق: صبحي رشاد عبد الكريم، (طنطا: دار الصحابة للتراث، ١٤١٠ هـ/ ١٩٩٠ م)، ص ص ١٤١ ـ ١٤٧؛ الحبشي، عبد الله: «ابن حجر العسقلاني في اليمن»، مجلة العرب، ج ١١ ـ ١٢، (الجماديان ١٤٠٦، يناير/ فبراير ١٩٨٦)، ص ص ٧٣٧ ـ ٧٤٦. ويستغرب الباحث كيف سمح له علمه وفقهه أن يقول مثل هذا الكلام، سيما الأبيات الأخيرة.

(١) السلوك: ٤/ ٦٧٥، درر العقود، (درويش)، ٢/ ١١٩.

(٢) الصيرفي، علي بن داود الجوهري: نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان، تحقيق: حسن حبشي، (القاهرة: وزارة الثقافة، ١٣٩٠ ـ ١٣٩٣ هـ/ ١٩٧٠ ـ ١٩٧٣ م)، ٣/ ٦٣.

(٣) العيني، بدر الدين محمود بن أحمد: عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان: القسم الخاص بحوادث ٨٢٤ ـ ٨٥٠ هـ، تحقيق: عبد الرزاق الطنطاوي، (القاهرة: دار الزهراء، ١٤٠٩ هـ/ ١٩٨٩ م)، ص ص ٢٤٣ ـ ٢٤٤.

(٤) الضوء اللامع، ١/ ٢٣٩ ـ ٢٤٠، وجيز الكلام، ٢/ ٤٨٢.

الفصل الثالث

جهوده في إعادة
تثبيت نفوذ الدولة وإقرار الأمن الداخلي

المبحث الأول: إعادة تثبيت نفوذ الدولة

المبحث الثاني: القضاء على الثورات الداخلية:

أولاً: ثورة أخيه الأمير حسين بن الأشرف

ثانياً ـ ثورة ابن نجاح

تمهيد

يتميز المجتمع اليمني عن كثير من المجتمعات الأخرى بأنه مجتمع قبلي، تؤدي فيه الحياة القبلية ونظمها المختلفة دوراً أساساً في تنظيم علاقاته الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. حيث يعتمد حل المنازعات بين الأفراد وبين الجماعات المختلفة على وسائل الضبط الاجتماعية والسياسية القبلية التي تشرف على تطبيقها بعض الفئات المتمثلة في مشايخ القبائل الذين يقومون بإدارة كل المناشط السياسية والقانونية في مناطق قبائلهم؛ وينوبون عن جماعاتهم في معالجة وتسوية القضايا والمنازعات والتعاملات المختلفة مع الأقسام والقبائل الأخرى؛ ومع السلطة الحكومية الرسمية، ويعملون على الحفاظ على الاستقرار والانضباط والتوازن الاجتماعي والسياسي بين القبائل والأقسام والجماعات والأفراد عن طريق فرض العقوبات الزجرية الرادعة؛ وعقد الاتفاقيات القبلية والتوقيع عليها، وتحديد المسؤوليات والجزاءات الواجب اتخاذها ضد أي طرف يقوم بمخالفتها والتعدي عليها.

ولذلك، فقد واجهت الدول التي حكمت اليمن عبر مراحل التاريخ المختلفة مقاومة ومعارضة شديدة من قبل القبائل التي كانت ترفض سياسة هذه الدول الرامية إلى توحيد البلاد والقضاء على استقلال الجماعات القبلية والحد من نفوذها. وقد ظل العنصر السياسي القبلي في اليمن يحتل نفوذاً قوياً ويؤدي دوراً مهماً في تحديد السياسة العامة للدولة اليمنية في الماضي والحاضر. حيث كان يَعزّ على القبائل أن تتنازل عن استقلالها السياسي من أجل الاندماج الكامل في الدولة الواحدة.

ولذا فقد عُرفت القبائل اليمنية بأنها تمثل جماعات عسكرية محاربة إلى جانب كونها جماعات قبلية مزارعة في مزارعها المتوارثة كابراً عن كابر، أي أن أفراد القبائل اليمنية كانوا محاربين ومزارعين في آن واحد.

ولقد كان من نتائج ذلك أن ظلت معظم الدول التي حكمت اليمن عبر العصور التاريخية المختلفة، والتي حاولت أن تبسط نفوذها وحكمها المركزي على القبائل، في صراع مستمر معها، وكانت معول هدم في داخلها، وسبباً رئيساً في سقوط معظمها.

ولا شك أن تكوين بلاد اليمن الجغرافي الطبيعي قد ساعد القبائل اليمنية كثيراً في الاحتفاظ باستقلالها السياسي والحد من سيطرة الدولة عليها. فهي مناطق جبلية وعرة في معظمها، مما كان يشكل عقبة كبرى أمام قوات الدولة ـ أي دولة ـ عندما تحاول إخضاعها، هذا فضلاً عن اعتماد القبائل على نفسها في معيشتها، وعدم اعتمادها على الدولة[1].

وبالرغم من تمكن الدولة الرسولية من بسط نفوذها على أغلب الأقاليم اليمنية، إلا أنها عانت كثيراً من الثورات القبلية ـ وغيرها ـ التي كانت تقوم ضدها من حين لآخر، ولاقت صعوبة بالغة في القضاء عليها في كثير من الأحيان. وصار من المألوف أن يواجه السلطان الجديد العديد من

(١) لمعلومات أوفى عن تكوين المجتمع اليمني القبلي وطبيعته انظر: الشرجبي، قائد: القرية والدولة في المجتمع اليمني، (بيروت: دار التضامن، ١٩٩٠ م)، ص ١٢٣ وما بعدها؛ الشرائح الاجتماعية التقليدية في المجتمع اليمني، (صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمني، بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٦ م)، ص ص ٥٥ ـ ٦٢، ١٦٩ ـ ١٨٦؛ الظاهري، محمد محسن: الدور السياسي للقبيلة في اليمن، ١٩٦٢ ـ ١٩٩٠ م، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٦ م)، ص ٦٣ وما بعدها؛ أبو غانم، فضل علي أحمد: البنية القبلية في اليمن بين الاستمرار والتغير (دمشق: مطبعة الكاتب العربي، ١٤٠٥هـ ق / ١٩٨٥ م)، ص ٧ وما بعدها؛ القبيلة والدولة في اليمن (القاهرة: دار المنار، ١٤١٠هـ ق / ١٩٩٠ م)، ص ٦٥ وما بعدها.

التمردات في أنحاء متفرقة من البلاد، مما كان يتطلب منه القيام بالكثير من الحملات العسكرية التأديبية، حتى يتمكن من إعادة الأمن والاستقرار للبلاد[1]. ولعل أقرب مثال على ذلك ما حدث بالنسبة للسلطان الناصر ـ موضوع الدراسة ـ عندما تولى الحكم، إذ لم يلبث في عاصمته إلا فترة وجيزة حتى خرج منها ليجوب البلاد طولاً وعرضاً لتتبع الثائرين والقضاء عليهم، وهو الأمر الذي استغرق منه ما يقارب عشر سنوات من فترة حكمه حتى استطاع أن يعيد الأمر إلى نصابه ـ بشكل عام ـ ويفرض الأمن والنظام على مختلف أقاليم الدولة، وهو ما سوف يتابعه القارئ الكريم، بالتفصيل المبحثين القادمين.

(١) انظر تفاصيل ذلك في الفصل التمهيدي.

المبحث الأول

إعادة تثبيت نفوذ الدولة

كانت حركات التمرد قد استأنفت نشاطها منذ أواخر عهد السلطان الأشرف، وخاصة في أثناء مرضه. فلما استقر الناصر في الحكم كانت قد شملت العديد من أقاليم ومناطق الدولة.

وقد عمل السلطان الناصر منذ توليه على ترتيب أمور الدولة، وتوفير الأمن والاستقرار في أنحاء البلاد المختلفة؛ وذلك بإخضاع المناطق والقبائل الثائرة، والتصدي لأي خلاف جديد، ووأده في وقته قبل استفحاله. ولهذا نراه يغادر عاصمته بعد فترة وجيزة من استلامه للحكم؛ ليجوب البلاد لتفقد أوضاعها، والقضاء على أي تمرد يسمع به أو يتوقع حدوثه. فبدأ ببعض المناطق الجبلية؛ حيث زحف على بلاد الغزّيبين[1] واستولى على حصن شَنَاح[2] في الواحد والعشرين من ربيع الآخر سنة ٨٠٣هـ (١٤٠٠م)، ثم أتبعه بحصن الحمراء[3] في الثاني والعشرين من

(١) الغزّيبون: بلد وقبيلة جنوب مدينة الجند. انظر: ابن الديبع: قرة العيون، ص ٣٥٠ (حاشية: ٣، كلام المحقق).

(٢) حصن شناح: يقع جنوب مركز قعطبة من بلد وخُبْر. انظر: ابن الديبع، المصدر السابق، ص ٣٨٦ (حاشية: ١، كلام المحقق)؛ المقحفي: معجم المدن والقبائل، ص ٢١٣.

(٣) حصن الحمراء: يطلق على عدد من القرى والحصون، ولعله في قرية الحمراء من مسارق الجَنَد. انظر: الخزرجي، العقود، ١/١٦٦؛ وانظر عن القرى الأخرى: الأكوع، إسماعيل: البلدان اليمانية، ص ١٠٤؛ المقحفي: المرجع السابق، ص ١٣٩.

الشهر نفسه، بعد هروب ابن السيري[١] منه[٢].

وفي الخامس عشر من جمادى الأولى خرج إلى بني سَيف[٣] فأخمد ثورتهم وعاد إلى مدينة تعز، ومنها سار إلى بلاد الأساودة[٤] واستولى على بلادهم بدون حرب في الثاني والعشرين من الشهر نفسه، ولكنهم عادوا إلى الثورة من جديد، مما اضطره إلى قصدهم مرة أخرى في الرابع من جمادى الآخرة، فكان انتقامه في هذه المرة شديداً، إذ أخرب حصونهم وقتل كثيراً من رجالهم[٥]، فركنوا إلى الهدوء.

وبعد هذه السلسلة من الحملات الموفقة، تهيأت أمور البلاد العليا للهدوء والاستقرار، مما جعل السلطان يوجه نشاطه إلى منطقة تهامة التي كان معظمها قد خرج عن طاعة الدولة. فنزل إلى زَبيد في الثاني والعشرين

---

(١) هو محمد بن أبي بكر بن معوضة السيري، استولى والده على بَعدان، واستقل بحصونها عن الدولة الرسولية، ثم اغتيل بتدبير من السلطان الأفضل سنة ٧٧٥هـ/ ١٣٧٣م، فتولى ابنه محمد بعده. وكان من أكبر المخالفين على الدولة لا سيما في عهد السلطان الأشرف. انظر الخزرجي: العسجد، ص ص ٤٢٨، ٤٨٦ ـ ٤٨٧، العقود، ٢/ ٢٣٠؛ ابن الديبع، قرة العيون، ص ص ٣٨٣، ٣٨٧.

(٢) ابن المقري: عنوان الشرف، ص ١٧٣؛ مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ١٣٣؛ المقريزي: درر العقود (درويش) ٢/ ١١٨.
والجدير بالذكر أن هذه الحوادث قد وردت في عنوان الشرف الوافي في شهر ربيع الأول، ثم تبعه ابن الديبع في بغية المستفيد، ص ١٠١، أما في قرة العيون فلم يحدد التاريخ. والذي أثبتناه هو الصحيح على الأرجح.

(٣) بنو سَيف: قبيلة وبلد لا زالت معروفة إلى اليوم، من يَحْصُب الأسفل شمال مدينة إبّ بمسافة ٢٤كم تقريباً. انظر: المقحفي: معجم المدن والقبائل، ص ٢٢٠؛ الأكوع، إسماعيل: مخاليف اليمن، ص ١٤.

(٤) بلاد الأساودة: لم يعثر لها على تعريف فيما توفر للباحث من مصادر، ولعلها من بلاد وصاب كما يذكر محمد الأكوع. انظر: ابن الديبع: قرة العيون، ص ٣٨٧ (حاشية: ٤).

(٥) ابن المقري: المصدر السابق، ص ١٧٣؛ ابن الديبع: بغية المستفيد، ص ١٠١، قرة العيون، ص ٣٨٧.

من جمادى الآخرة سنة ٨٠٣هـ (١٤٠٠م)، ومنها أخذ يشن الغارات على المخالفين، ففي العاشر من رجب خرج إلى بلاد المعازبة، فسارعوا إلى الإذعان وطلب الأمان، إلا أنهم ما لبثوا أن عادوا للخلاف مرة أخرى في أوائل شعبان مما جعل السلطان يشدد وطأته عليهم عندما كرّ على بلادهم في اليوم الثاني فقتل وشرد كثيراً منهم، فضلاً عن مصادرة أملاكهم والاستيلاء عليها، وولّى عليهم امرأة منهم مبالغة في إذلالهم، فركنوا إلى الطاعة[١].

ويبدو أن الناصر قد لاحظ أن المخالفين يعتصمون بالحصون والجبال المنيعة، كلما هاجمتهم جيوش الدولة، مما يجعل عملية إخضاعهم والحد من خطورتهم عملية عسيرة، ولهذا فقد وجه اهتمامه للاستيلاء على الحصون والجبال المطلة على تهامة[٢]؛ فاستولى على جبل الرماة[٣] في أوائل شعبان من السنة نفسها، وعلى حصن المُهور[٤] في الثاني من شوال، ثم غادر بعد ذلك إلى مدينة تعز في الثاني والعشرين من شهر ذي القعدة[٥].

---

(١) ابن المقري: عنوان الشرف، ١٧٣؛ ابن الديبع: بغية المستفيد، ص ١٠٢، قرة العيون، ص ٣٨٧. ويذكر صاحب عنوان الشرف أن المعازبة قالوا عندما تولى الناصر الحكم: امرنوا هذا السلطان على الخلاف حتى يتوطأ لكم جنابه فانعكس الأمر.

(٢) حنادة، محمد يحيى: التاريخ العام لليمن، (بيروت: منشورات المدينة، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م)، ٣/ ١٨٨.

(٣) جبل الرماة: يقع في شرق شمال مدينة زبيد. انظر: ابن الديبع: قرة العيون، ص ٣٨٧ (حاشية: ٥، كلام المحقق).

(٤) حصن المُهور: حصن عظيم يقع في أعلى وادي سهام من الشرق، في الشمال الشرقي من زبيد، ويعرف اليوم بجبل المهور، ابن الديبع: قرة العيون، ص ٣٨٨ (حاشية: ١، كلام المحقق).

(٥) ابن المقري: المصدر السابق، ص ١٧٣؛ ابن الديبع: المصدر السابق، ص ٣٨٨؛ بغية المستفيد، ص ١٠٢.

وفي أوائل سنة ٨٠٤هـ (١٤٠١م)، استطاع الأمير محمد بن زياد الكاملي[١] الاستيلاء على حصون رَيْمَة المنيعة[٢]. وبذلك تمكن الناصر من إحكام سيطرته على تهامة، لا سيما وأنه رتب في الحصون والجبال التي استولى عليها بعض عساكره لمنع إلتجاء المخالفين إليها، فانحسر الفساد، واستقرت الأوضاع ـ عدا بعض القلاقل المتفرقة ـ في المنطقة.

ثم وجه السلطان نشاطه، بعد ذلك، إلى المناطق الجبلية[٣]؛ حيث استولى على حصن إِرْياب[٤] والحقل[٥]، وأخرب مدينة يَرِيم[٦] في أوائل

(١) كان والده من أشهر قواد الدولة في عهد الأفضل عباس، ثم قتل سنة ٧٧٤هـ/١٣٧٢م. ويعد محمد بن زياد من أشهر قواد الدولة في عهد الأشرف إسماعيل، إلا أنه خالف على السلطان، وأخذ خزانة الدولة القادمة من عدن سنة ٨٠٢هـ/١٣٩٩م، وتحصن بها في حصن سناح ثم حاصره السلطان حتى طلب الأمان وسلم الخزانة، فعفا عنه، إلا أنه سجنه بعد ذلك، وظل مسجوناً حتى أطلقه الناصر في جمادى الأولى سنة ٨٠٣هـ/١٤٠٠م، وصار من أكبر قواد الدولة وأمرائها حتى توفي في ربيع الأول سنة ٨٢٧هـ/١٤٢٤م. انظر: الخزرجي: العقود، ٢/١٣٠ ـ ١٣١، ١٣٤، ٢٠٥ ـ ٢٠٦؛ السخاوي: الضوء اللامع: ٧/٢٤٥.

(٢) ابن المقري: عنوان الشرف، ص ١٧٤؛ ابن الديبع: بغية المستفيد، ص ١٠٢؛ يحيى بن الحسين: غاية الأماني، ٢/٥٥٩. ورَيْمة: هي ريمة الأشابط، وقد سبق التعريف بها.

(٣) يُقصد بها هنا: جبال بَعْدان، والشوافي، ووصاب.

(٤) حصن إِرْياب: بكسر الهمزة وهو الجبل المطل على نقيل سمارة المسمى صَيْد، وبه سميت عزلة إرياب من يحصب العلو، ولا زال يعرف بهذا الاسم حتى اليوم. انظر: الهمداني: الإكليل، ٢/١٩٤ (حاشية: ٨٢٩، كلام المحقق).

(٥) الحَقْل: يقع في بلاد يريم وكان يعرف بحقل يَحْصب، ويعرف اليوم بحقل قِتاب. انظر: الحجري: مجموع بلدان اليمن، ١/٢٧٨؛ المقحفي: معجم المدن والقبائل، ص ١٢٥.

(٦) يَرِيْم: مدينة بالجنوب من صنعاء بمسافة ١٠٥كم، فيها العديد من الجبال مثل: إرياب وجبل بني الحارث، وجبل بني مسلم. انظر: الهمداني: صفة جزيرة العرب، ص ١٣٢، (حاشية: ١، كلام المحقق)؛ الموسوعة اليمنية، ٢/١٠٢٢ ـ ١٠٢٣.

شهر شوال سنة ٨٠٥هـ[١] (١٤٠٢م). وزحف السلطان بنفسه على حصن السارة[٢] واستولى عليها في الثاني عشر من ربيع الأول سنة ٨٠٦هـ (١٤٠٣م)، ثم قبض حصن المُرْج[٣] أواخر شوال من السنة نفسها[٤].

وأما أوضاع مناطق لحج وأعمالها فقد ظلت ـ بصفة عامة ـ مستقرة، وكان الناصر يعين الولاة والمقطعين على أعمالها[٥]. فلما كانت سنة ٨٠٨هـ (١٤٠٥م)، ثارت قبيلة الجحافل وقطعت الطرق، ونهبت القوافل، حتى وصلت إلى عدن، وأثارت الرعب في أهلها والوافدين عليها، مما تسبب في انقطاع الواردات عنها، وأخيراً تمكنت من قتل عاملَي السلطان عندما خرجا للتصدي لها في الواحد والعشرين من شهر صفر. فلما علم السلطان بما حدث، سار بنفسه إلى المنطقة وقضى على الثورة، واستولى على مدينة ذَبْيَنَة[٦] ونهب ما فيها في أوائل ربيع الأول من السنة نفسها[٧]، فسكنت الأمور فيها بعد ذلك.

وتجدر الإشارة إلى أن صاحب غاية الأماني قد أشار إلى اضطراب أحوال عدن وانقطاع المراكب عنها في سنة ٨٠٦هـ/١٤٠٣م، ويبدو لنا أن الأمر قد اختلط عليه مع ما حدث في الثورة السابقة، وذلك لعدة أسباب

(١) مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ١٣٧.

(٢) حصن السارة: كان يعرف بمعشار السارة، واليوم هو عزلة من ناحية وقضاء القفلين. انظر: البريهي: طبقات صلحاء اليمن، ص ١٤٦ (حاشية: ٢، كلام المحقق).

(٣) حصن المُرْج: أحد حصون الشوافي. انظر: الخزرجي: العقود، ٢/١٨١؛ مجهول: المصدر السابق، ١٣٩ (حاشية: ١٣، كلام المحقق).

(٤) مجهول: المصدر السابق، ص ص ١٣٨ ـ ١٣٩.

(٥) مجهول: المصدر السابق، ص ص ١٣٥؛ ١٣٧، ١٣٨؛ ١٣٩؛ ١٤٠، ١٤١.

(٦) ذَبْيَنَة: تقع شرق لحج، وشمال شرق أبين. انظر: الأكوع، إسماعيل: البلدان اليمانية، ص ١١٦ (حاشية: ١)، مخاليف اليمن، ص ٢١ (حاشية: ٧٣).

(٧) مجهول: المصدر السابق، ص ١٤١؛ ابن الديبع: بغية المستفيد، ص ١٠٢؛ يحيى بن الحسين: غاية الأماني، ٢/٥٦٢.

هي: إن المصادر المتقدمة ـ ومنها ما هو معاصر للحدث ـ لم تذكر ذلك، ولو كان ما ذكره قد وقع لما سكتت عنه، هذا فضلاً عن أن السلطان لم يتحرك صوب المنطقة إلا عندما ثارت الجحافل، وفي تصورنا أنه لو كان ما ذكره صحيحاً لما تأخر السلطان تلك المدة؛ نظراً لما يمثله ميناء عدن بالذات من أهمية بالنسبة لاقتصاد الدولة؛ بدليل أنه لما حدثت الثورة السابقة الميناء لم يتوان في القضاء عليها بعد قيامها بفترة وجيزة.

وبعد القضاء على فتنة الجحافل، سار السلطان الناصر إلى مدينة زبيد، ومنها زحف على المقاصرة[1] المخالفين في جهات وادي سِهَام[2]، فقتل بعضهم وخرّب بلادهم ونهبها في الرابع من جمادى الآخرة من السنة نفسها[3]. ثم قصد بلاد بني ثابت[4] واستولى عليها في النصف الثاني من شهر رجب، ورتب حامياته في حصونها، وأضافها إلى الأمير شجاع الدين عمر بن حسين النمرداشي، وقفل عائداً إلى زبيد[5].

وفي سنة ٨٠٩هـ (١٤٠٦م)، خالف معوضة بن تاج الدين[6] في

(١) المقاصرة: قبيلة من قبائل تهامة تسكن في شمال وادي سهام. انظر: الخزرجي: العقود، ٢/ ٢٢٢.

(٢) وادي سِهَام: وادٍ مشهور يقع بين وادي سُرْدُد شمالاً ووادي رِمَع جنوباً. انظر: الأكوع، إسماعيل: البلدان اليمانية، ص ١٥٦ (حاشية: ٣)؛ الحبشي، عبد الله محمد: «الجندي وجهوده في ضبط البلدان اليمنية»، مجلة العرب، س ٢١، ج ٣ ـ ٤ (رمضان ـ شوال ١٤٠٦هـ/مايو ـ يونيو ١٩٨٦م)، ص ١٧٦.

(٣) مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ١٤٢.

(٤) بلاد بني ثابت: لم يعثر لها على تعريف فيما توافر للباحث من المصادر والمراجع، ولعلها من بلاد وُصَاب.

(٥) مجهول: المصدر السابق، ص ١٤٢.

(٦) هو جد أسرة بني طاهر، ويعد هذا أول ذكر لبني طاهر في المصادر التاريخية. ويبدو أنه كان له ولاية في تلك الجهات حتى أنها نسبت إلى أسرته، وقد توفي سنة ٨١٢هـ/١٤٠٩م، ثم اتصل ولده بالسلطان الناصر وبدأت تتوثق العلاقات بين الطرفين، وتزوج منهم الملك الظاهر فيما بعد. انظر: ابن الديبع: قرة العيون، ص ٣٨٩؛ بغية المستفيد، ص ١٠٣؛ الموسوعة اليمنية، ١/ ١٨١ ـ ١٨٢.

جهات رَدَاع[1] فوجّه السلطان إليه بعض قواته في العاشر من شوال، ثم عرج عليه بنفسه وهو في طريق عودته من عدن. فرجع إلى الطاعة، وتم الاتفاق بين الطرفين في ذي القعدة من السنة نفسها[2].

وشهدت سنة ٨١١هـ (١٤٠٨م)، قيام علي بن الحسام الزاهر[3] بالتمرد والاستقلال ببعض حصون الشوافي، فبادر السلطان إلى إرسال الأمير محمد بن زياد الكاملي لقتاله في أواخر شهر ربيع الأول، ثم تبعه بنفسه في أوائل ربيع الآخر فأذعن ورجع إلى الطاعة[4].

ويلاحظ أن العبيد قد أصبحوا يشكلون قوة لا يستهان بها في تهامة، وأنهم صاروا يهددون الأمن والاستقرار فيها؛ ولهذا نرى السلطان ينزل إلى زبيد في التاسع من جمادى الأولى، ومنها يسير إلى عبيد الخَنْكَة[5] ويقضي على ثورتهم. ولكنهم ـ على ما يظهر ـ ما لبثوا أن رجعوا إلى الإفساد من

(١) رَدَاع: منطقة تقع إلى الشرق من ذمار بنحو ٥٠كم، وتعد من أجمل المناطق اليمنية من حيث الطبيعة، وبها قلعة كبيرة وبعض المساجد والمنازل التي تعود إلى أيام السلطان عامر بن عبد الوهاب الطاهري، وكانت مقر أسرته ودوانه فيما بعد. انظر: الهمداني: الإكليل، ١/ ١٣١ ـ ١٣٢ (حاشية: ٦، كلام المحقق)؛ الحجري: مجموع بلدان اليمن، ١/ ٣٥٩؛ السياغي: معالم الآثار اليمنية، ص ص ٨٨ ـ ٩٠.

(٢) مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ص ١٤٧ ـ ١٤٨.

(٣) صاحب مخلاف الشوافي، وأحد أعيان المائة التاسعة، وكان كثير التأرجح بين الطاعة والعصيان على الدولة. إلا أنه كان مطيعاً للناصر في أغلب فترة حكمه. انظر: مجهول: المصدر السابق، ص ص ١٣٦، ١٥١، ١٥٢، ١٦٥، ١٧٧، ١٧٨، ١٨٠؛ ١٨٤، ١٩٦؛ ١٩٨، ٢٠٣؛ البريهي: طبقات صلحاء اليمن، ص ص ٧٤، ٧٥، ٧٧، ٧٨، ٧٩، ٢٤٧.

(٤) مجهول: المصدر السابق، ص ص ١٥١ ـ ١٥٢.

(٥) الخَنْكَة: بلدة في بلاد القُضَيب من رداع الأجعود قرب الضائع وتعطبة وهي المقصودة هنا على ما يبدو. وهناك بلدة أخرى تقع إلى الشمال من رداع. الهمداني: صفة جزيرة العرب، ص ١٧٣، (حاشية: ٣، كلام المحقق)؛ المقحفي: معجم المدن والقبائل، ص ١٣٢.

جديد، فعاد السلطان إليهم مرة أخرى، فكان انتقامه في هذه المرة شديداً، إذ قتل وشرد أعداداً كبيرة منهم، وخرّب بلادهم ونهبها، ثم عاد إلى مدينة زبيد[1].

وفي شهر شوال استولى على الجبال المطلة على وادي رِمَع ورتب فيها بعض قواته، وقفل راجعاً إلى زبيد[2]. ثم عاد في أواخر الشهر المذكور إلى تعز، ومنها سار إلى الجَنَد ثم إلى ذي جِبْلة[3] ثم اختتم جولاته التفقدية بالوصول إلى عدن في أوائل ذي الحجة[4].

ومنذ أوائل سنة ٨١٢هـ (١٤٠٩م)، نشط السلطان الناصر في توجيه حملاته ضد بعض العصاة والمتمردين في وُصَاب؛ فاستولى على حصن اليُخَار[5] في شهر المحرم، وعلى حصن نَعْمَان[6] في شهر رجب[7]، وعلى بلاد بني سليمان[8] في شوال، كما استولى على بلاد جِمْيَر[9] في ذي

(١) مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ١٥٣.
(٢) مجهول: المصدر السابق، ص ١٥٣.
(٣) ذي جِبْلة: مدينة تقع جنوب غرب مدينة إب بنحو ٧كم، وكانت تعرف قديماً بمدينة النهرين لوقوعها بين نهرين كبيرين. انظر عنها: العمري: الحضارة الإسلامية في اليمن: ص ١٠٧.
(٤) مجهول: المصدر السابق، ص ص ١٥٤ ـ ١٥٥.
(٥) حصن اليُخَار: حصن يقع في رأس أحد جبال وصاب، ينسب إلى القائد الحميري يخار بن فلان. وهو يطل على شيمان ونقيل سُمارة. انظر: الهمداني: صفة جزيرة العرب: ص ١٢٠ (حاشية: ٣، كلام المحقق).
(٦) حصن نَعْمَان: حصن في وصاب العالي، وكان مركز الناحية، وهو من أعلى وأحصن الحصون في تلك الجهات. وكانت عمارته في حدود المائة الثالثة، وفيه مقر ملوك وصاب. انظر: الحبيشي: تاريخ وصاب، ص ٩٣. الأكوع، إسماعيل: البلدان اليمانية، ص ٢٩٠، (حاشية: ١).
(٧) مجهول: المصدر السابق، ص ص ١٥٥ ـ ١٥٦.
(٨) بلاد بني سليمان: عزلة من أطراف وصاب من ناحية الحيمة الخارجية. المقحفي: معجم المدن والقبائل، ص ٣١١.
(٩) بلاد جِمْيَر: من بلاد وصاب. انظر: الحبيشي: المصدر السابق، ص ١٥٤ وما بعدها؛ الأكوع، إسماعيل: المرجع السابق، ص ١٠٥.

القعدة من السنة نفسها[1]. وبهذا استطاع الاستيلاء على معظم بلاد وصاب، فهدأت أمورها واستقرت أوضاعها بعد ذلك.

ثم تجددت تمردات عبيد الحنكة في تهامة، واستولوا على حصن المهور، فسار إليهم السلطان، وقضى على ثورتهم، وشتتهم في البلاد، وترك بعض جنوده في بلادهم لمنعهم من العصيان مرة أخرى، ورجع إلى زبيد وذلك في أوائل شهر المحرم سنة ٨١٣هـ[2] (١٤١٠م).

وهكذا تمكن السلطان الناصر، بعد نضال استمر حوالي عشر سنوات، من بسط نفوذه على أقاليم الدولة المختلفة، وتهيأت أحوال البلاد للاستقرار بعد ذلك ـ عدا بعض القلاقل المتفرقة التي كان يبادر بالقضاء عليها. وكان لتنقلاته المستمرة في أنحاء البلاد، لتفقد الأوضاع، والتصدي لأي خلاف يسمع به، دور مهم في استقرار الأمن ـ بشكل عام ـ في السنوات اللاحقة.

ولما جاءت سنة ٨٢١هـ (١٤١٧م)، خالف أهل وصاب، واستولوا على حصن قوارير فزحف عليهم السلطان وقضى على ثورتهم في شهر رجب، ثم استولى على حصن الركنة[3] وبعض الحصون القريبة منه في شهر رمضان من السنة نفسها[4]. والجدير بالذكر أن ابن الديبع قد أورد ما يشبه هذه الرواية في حوادث سنة ٨٢٠هـ، حيث يقول: إن الناصر استولى على أربعين حصناً بالإضافة إلى حصني قوارير والركنة. (انظر: قرة العيون، ص ٣٨٩؛ بغية المستفيد، ص ص ١٠٣ ـ ١٠٤) ثم تبعه بعض الباحثين المحدثين، مثل: العقيلي: تاريخ المخلاف السليماني، ١/ ٢٢٨.

(١) مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ص ١٥٧ ـ ١٥٨.
(٢) المصدر نفسه، ص ١٥٨.
(٣) حصن الرُّكْنة: من وصاب السافل، وهو من أشهر حصونها وأعلاها. انظر: المقحفي: معجم المدن والقبائل: ص ١٨٠.
(٤) مجهول: المصدر السابق، ص ص ١٨٦ ـ ١٨٧.

وأما صاحب غاية الأماني ـ ٢/ ٥٦٤ ـ فقد أورد عبارة ابن الديبع نفسها ولكنه أوردها في حوادث سنة ٨١٨هـ، ثم نقل روايته بعض الباحثين المحدثين دون تمحيص مثل: أحمد: بنو رسول، ص ٢٣٠؛ الراشد: المنشآت المعمارية الرسولية، ١/ ٣٢.

ثم استمر الهدوء يسود البلاد، وبدأ كثير من المخالفين يعلنون الولاء والطاعة للسلطان؛ ففي سنة ٨٢٦هـ (١٤٢٣م)، تم الصلح بينه وبين مشايخ الجبال مثل: الشيخ الجلال السيري[1] والشيخ علي بن الحسام الزاهر[2]، والشيخ عبد الباقي الحبيشي[3]، وأعلنوا طاعتهم للدولة، وبعثوا برهائنهم وبعض جنودهم إلى عاصمة السلطان[4]؛ تأكيداً على حسن نواياهم.

يتضح مما سبق أن السلطان الناصر قد عمل على استعادة نفوذ الدولة وهيبتها اللذين كانت قد افتقدتهما في معظم البلاد، عند استقراره في الحكم. فاستطاع خلال السنوات العشر الأولى من حكمه أن يبسط نفوذه على معظم المناطق الرئيسة في البلاد، وأن يقضي على كثير من بؤر التوتر التي طالما استعصت على أغلب من سبقه. ثم تلا ذلك فترة هدوء نسبية، تمكن خلالها من تثبيت نفوذه في المناطق التي كان قد سيطر عليها، بالإضافة إلى متابعته الاستيلاء على بعض الجبال والحصون المهمة التي لم يكن قد وصل إليها من قبل.

ثم أعقب ذلك فترة هدوء واستقرار ـ بشكل عام ـ أصبح السلطان خلالها هو صاحب الكلمة النافذة في البلاد، وأذعن فيها كثير من المخالفين، وبعثوا ما كانت تطلبه الدولة منهم؛ كتعبير عن الولاء وحسن النوايا، إلى العاصمة لا سيما الجنود والأموال السنوية. وامتدت هذه الفترة حتى وفاته سنة ٨٢٧هـ (١٤٢٤م).

---

(١) هو صاحب بُعدان؛ وتشير بعض المصادر إلى أن السلطان قد عينه بدلاً من أخيه عبد النبي في سنة ٨١٢هـ/١٤٠٩م، بعد سعي والنتهما في ذلك، فرضي الأهالي بذلك، نظراً لسوء سيرة الأخير. انظر: مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ١٥٦. بينما يذكر صاحب طبقات صلحاء اليمن ـ ص ١٢٨ ـ أن الشيخ الجلال قد ثار على أخيه أثناء نزول الأخير إلى ضواحي زبيد. ونميل إلى أن السلطان قد سعى إلى تحريض الشيخ الجلال على الثورة ضد أخيه وساعده على ذلك سواء بالاعتراف به أو بإمداده ببعض القوات لأن عبد النبي كان من المخالفين والمقاومين لنفوذه؛ بالإضافة إلى تواطؤ الشيخ الجلال مع والدته.

(٢) هو صاحب الشوافي؛ وقد سبق التعريف به. انظر: ص ٦٨.

(٣) كان صاحب بعض حصون الشوافي مثل حصن الخضراء وغيره. وأسرته مشهورة بمقاومتها لنفوذ الدولة الرسولية، وجرت بينهما عدة حروب لا سيما في عهد الأشرف. انظر: الخزرجي: العقود، ٢/ ٢٣١.

(٤) مجهول: المصدر السابق، ص ٢٠٣.

المبحث الثاني

القضاء على الثورات الداخلية

أولاً ـ ثورة أخيه الأمير حسين بن الأشرف(1)

إن المتتبع لتاريخ بني رسول في اليمن يلمس مدى التنافس الذي كان بينهم، حتى أنه لم يسلم معظم الذين تولوا الحكم منهم من منازعة بعض أقربائهم، وخروجهم عن طاعتهم(2).

وقد حاول الأمير حسين الثورة مرتين: المحاولة الأولى كانت في مدينة زبيد، بينما كانت المحاولة الثانية في حصن تعز، إلا أن الفشل كان مصير كلتيهما، بسبب مبادرة السلطان بالقضاء عليهما قبل استفحال أمرهما.

---

(1) هو الأمير حسين بن الأشرف إسماعيل بن الأفضل عباس، أخو السلطان الناصر وشقيق السلطان الظاهر يحيى. حاول الثورة مرتين في زبيد وحصن تعز بمساعدة بعض المماليك، وربما بتأييد من بعض أفراد أسرته أيضاً، إلا أنه فشل في تحقيق مآربه، فكان مصيره السجن. ولا نعرف عنه شيئاً بعد فشله في الثورة، سوى أن عينيه قد سملت، نظراً لصمت المصادر عن إيراد أية معلومات عنه.

وقد التبس الأمر على الدكتور حسين بن عبد الله العمري، عندما قال عن هذه الثورة ما نصه: «ومن حوادث التنازع في الأسرة ـ يقصد الرسولية ـ مخالفة حسين ابن الأفضل عباس لأخيه الأشرف الثاني في زبيد...» فهذا خطأ بيّن. والجدير بالذكر أن الدكتور العمري قد وقع في أخطاء أخرى خلال تصديه للكتابة عن بني رسول، لا يتسع المجال هنا لتصحيحها. انظر كتابه: الحضارة الإسلامية في اليمن، ص ٧٥، ومقالة عن بني رسول، في الموسوعة اليمنية، ١/ ١٧٥.

(2) انظر: تفصيل ذلك في الفصل التمهيدي.

وسوف نحاول التعرف على أحداث وملابسات هاتين الثورتين من خلال دراسة النقاط التالية:

١ ـ الأسباب التي أدت إلى قيامهما.
٢ ـ كيفية قيامهما والقضاء عليهما.
٣ ـ النتائج التي ترتبت على فشلهما.
٤ ـ آثارهما على الدولة الرسولية.

١ ـ الأسباب التي أدت إلى قيامهما:

ما زال الغموض يكتنف كثيراً من جوانب هاتين الثورتين بصفة عامة، والأسباب الحقيقية لقيامهما بصفة خاصة. ويرجع السبب في ذلك إلى إحجام معظم المصادر التي اهتمت بتدوين تاريخ بني رسول عن تزويدنا بالمعلومات التي تساعدنا على إزالة وكشف ذلك الغموض، واقتصار ما أوردته ـ في الغالب ـ على الإشارة إلى حدوثهما والقضاء عليهما بعد فترة وجيزة من قيامهما[1].

وبالرغم من ذلك، فإنه يفهم من رواية بعض المصادر أن المماليك ـ أو بعضهم ـ كانوا وراء الثورة الأولى بمدينة زبيد، وأنهم السبب الحقيقي لقيامها. يقول المؤلف المجهول عن هذه الثورة «... ثم إنه ـ كان يتحدث عن إقامة السلطان بوادي زبيد ـ اتفقت قضية عظيمة وهفوة شنيعة من ولدي الأمير بدر الدين محمد بن زياد الكاملي وهما الأمير عباس وأخوه عبد الله، وذلك أنهم دخلوا بزبيد عند فتح باب (سهام)[2] فلما دخلا قبضا

(١) انظر على سبيل المثال: ابن الديبع: قرة العيون، ص ٣٨٩؛ بغية المستفيد، ص ١٠٤؛ بامخرمة: قلادة النحر، ٣/١١٠٤؛ يحيى بن الحسين: أنباء الزمن، ق ٩٩، غاية الأماني، ٢/٥٦٤ ـ ٥٦٥؛ الكبسي: اللطائف السنية، ص ١٠٥.
(٢) كان لمدينة زبيد أربعة أبواب: باب الشبارق، نسبة إلى قرية الشبارق، وباب القُرتُب، نسبة إلى قرية القرتب بوادي زبيد، وباب النخل نسبة إلى حدائق النخل، وباب سِهَام، نسبة إلى وادي سهام. انظر: العبادي: الحياة العلمية، ص ٤٩؛ المقحفي: معجم المدن والقبائل، ص ١٩٠.

مفاتيح الأبواب وأمرا بتقفيلهن وتقدما إلى بيت الوالي وكان يومئذ القاضي عفيف الدين عبد الله بن محمد الجلاد[1] واستظهراه فلما خرج إليهما قبضا عليه وتقدما به إلى بيت الأمير عباس وكان الأمير عباس المتصدي للأمر فأمر نقباء الغز... أن يُشعِروا من كان من الغز في البلاد بالحضور، وأن يلبسوا آلة الحرب، وكذلك أمر على نقباء الشفاليت والعبيد بإحضار من كان موجوداً من الرجال بالسلاح واشتبه الأمر على الناس ولم يعلم أحد من الناس ما الأمر ولا كيف الخبر حتى استكمل جميع العسكر... ثم إن الأمير عباس وأخاه عبد الله ركبا بمن معهما من العسكر، وتقدما إلى بيت مولانا حسين... فدخلا عليه وعرَّفاه أن مرادهما مبايعته، وإقامته في الملك، وخلع مولانا السلطان الملك الناصر فطاوعهما على ذلك...»[2].

ومعلوم أن الأمير بدر الدين محمد بن زياد الكاملي من أكبر قواد الدولة المماليك، وبناء على هذا فإن الثورة كانت بتدبير وتخطيط بعض المماليك؛ حيث تولوا الدعوة والإعداد لها، حتى إذا لم يبق إلا إعلانها رسمياً ذهبوا إلى الأمير حسين، وأوهموه بأنهم إنما عملوا كل ذلك من أجله، وأنهم يريدون إيصاله إلى الحكم، فاغتر بما سمعه وبما رآه معهم من عدد وعدة، ولبّى طلبهم.

والحقيقة ـ فيما يبدو ـ أنهم أرادوا محاولة استرجاع بعض أدوارهم السياسية ـ وغيرها ـ التي سبق لهم أن لعبوها في الفترات السابقة لا سيما عزل بعض السلاطين وتولية البعض الآخر وافتقدوها في عهدي السلطان الأشرف وابنه الناصر.

وقد يتساءل البعض، لماذا لم يحاول المماليك إعلان الثورة

(١) لم يعثر له على ترجمة وافية، إلا أن هناك بعض الإشارات إلى توليه بعض المناصب الإدارية في عهد السلطان الأشرف ومنها: مشد بتع، ونظارة عدن. انظر: الخزرجي: العقود، ٢/١٦٧، ١٩٤.
(٢) تاريخ الدولة الرسولية، ص ص ١٩٣ ـ ١٩٤.

بأنفسهم، وتولية أحدهم، دون اللجوء إلى استخدام الأمير حسين، والوقيعة بينه وبين السلطان، للوصول إلى مآربهم؟.

والجواب على ذلك، أنهم كانوا يعرفون مدى كره الناس لهم، وأنهم قد لا يحظون بتأييدهم؛ بسبب أنفتهم من أن يتولى عليهم غير عربي من جهة[1]، ولما كانوا يعانونه منهم من ظلم وتعسف من جهة أخرى.

وبالرغم من أن المماليك هم السبب الرئيس في قيام هذه الثورة، إلا أنه ينبغي ألا نغفل مطامع الأمير حسين السياسية في الحكم، وأن عرض المماليك عليه خلع السلطان ومبايعته بالملك قد وافق هوى في نفسه، وإلا لما طاوعهم، وأخذ منهم البيعة وخرج معهم معلناً الثورة ضد أخيه.

كما أننا نعتقد أن للأحوال الاقتصادية دوراً مهماً في قيام هذه الثورة، ومما يؤيد ذلك أن أغلب المؤيدين لها من الطبقات التي تعيش في أوضاع اقتصادية سيئة، كالشفاليت والعبيد وما إلى ذلك[2].

هذا بالنسبة للثورة الأولى بزبيد، وأما الثورة الثانية التي قام بها الأمير حسين ـ أيضاً ـ في حصن تعز، فإن المصادر المتوافرة لا تعطينا أسباباً واضحة لقيامها، إلا أنه يمكننا أن نقول بأنها لا تختلف كثيراً عن

(١) ومما يدل على ذلك محاولة بني رسول انتحال النسب العربي خلال حكمهم لليمن.

(٢) يبدو أن هذه الطبقات قد أصبحت معروفة في تلك الفترة، وأنه قد صار لها تنظيم معين، وأصبح لها نقباء معروفون يكونون مسؤولين عنهم أمام الدولة. وهي ـ على ما يظهر ـ طبقات مرادفة لطبقات الحرافيش والعيارين والغوغائيين وغيرهم من الطبقات الدنيا التي نشأت بالمدن الإسلامية الكبيرة كبغداد والقاهرة، وكانت تعرف بأنها تعيش في فقر مدقع على أطراف المدن، وتستغل أوقات الأزمات والثورات لتحسين أوضاعها المعيشية بالسلب والنهب وما إلى ذلك. انظر من هذه الطبقات: شاكر، مصطفى: المدن الإسلامية حتى العصر العثماني، (د. م. ن، ١٩٨٨)، ٢/ ٢٠ ـ ٢١، ٢٨ ـ ٢٩؛ عبد المولى، محمد أحمد: العيارون والشطار البغادة في التاريخ العباسي، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ١٤٠٧هـ).

أسباب قيام الثورة الأولى. فبالإضافة إلى مطامعه في تولي الحكم، صار أكثر تحمساً للانتقام من أخيه بإزاحته من السلطة، بسبب سجنه له بعد ثورته الأولى.

غير أن أهم أسباب هذه الثورة، هو تواطؤ المرتبين في الحصن والمكلفين بحراسة السجناء، مع الأمير ومن معه، وإطلاقهم سراحهم والوقوف معهم[1].

ومن المعروف أن أغلب رجال الدولة وعسكرها النظامي من المماليك، مما يجعلنا نرجح أن جلّ المرتبين في الحصن كانوا منهم، وبالتالي كانوا ضالعين في هذه الثورة أيضاً. وربما كان لوجود بعض بني جنسهم من أصحاب الثورة الأولى مع الأمير في السجن دور كبير في تعاطفهم معهم، هذا فضلاً عما يحدث في مثل هذه الحالة من محاولة استمالتهم بالأموال والمناصب وما إلى ذلك، حتى مالوا معهم وأخرجوهم.

هذا من جانب، ومن جانب آخر لا يستبعد وجود بعض المؤيدين لهذه الثورة من الأمراء الرسوليين الآخرين، ومما يدل على ذلك مبادرة السلطان بعد القبض على الأمير حسين، بالقبض على شقيقه يحيى بن إسماعيل المعروف بالظاهر فيما بعد، وإيداعه السجن[2]. حيث من المرجح أنه كشف ضلوعه في الثورة أو تعاطفه مع أصحابها على أقلّ تقدير ـ وربما كان هناك مؤيدون غيره لم تكشف لنا المصادر عنهم ـ وإن كانت بعض المصادر قد أشارت إلى أنه قد خاف منه بعد أمره له بسمل عيني شقيقه الأمير حسين[3] أي أنه سجنه سجناً احترازياً.

(١) يقول صاحب تاريخ الدولة الرسولية ص ص ١٩٧ ـ ١٩٨: «تخالف مولانا حسين صنو مولانا السلطان الملك الناصر ومن معه من المرتبين في حصن تعز المحروس...» مما يؤيد ما ذهبنا إليه سابقاً.

(٢) يحيى بن الحسين: غاية الأماني، ٢/ ٥٦٤.

(٣) ابن الديبع: بغية المستفيد، ص ١٠٤، قرة العيون، ص ٣٩٠؛ بامخرمة: قلادة ـ

٢ ـ كيفية قيامهما والقضاء عليهما:

سبقت الإشارة إلى قيام ابني الأمير محمد بن زياد الكاملي بالاستحواذ على مفاتيح مدينة زبيد، والقبض على واليها عبد الله بن محمد الجلاد، وأمرهما لنقباء المماليك، والعبيد، والشقاليت، بإحضار من كان موجوداً من أتباعهم، واستعدادهم للحرب. ثم ذهابهم جميعاً إلى الأمير حسين بن الأشرف وإبلاغه بأنهم جاؤوا لمبايعته بالحكم، وخلع السلطان الناصر.

وقد وافق الأمير حسين على ذلك، وقام باستدعاء الفقيه أحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن عجيل[1]، وأمره بأن يأخذ له العهود والأيمان اللازمة من الأميرين ومن معهما من الجند[2]. وبعد أن تأكد من إخلاص الجميع وصدقهم، نهض بنفسه معهم للإشراف على الاستعدادات الجارية للثورة. وكان عليه قبل كل شيء، أن يعيد الهدوء والاستقرار إلى المدينة، وأن يطمئن أهلها على أنفسهم وأموالهم، بعد اشتباه الأمر عليهم، وخوفهم من أن يكونوا الضحية لما سيجري، فأمر من ينادي فيهم بالأمان، وأن كل واحد أمانه بيته[3].

وكانت كل هذه الأحداث في صبيحة يوم الاثنين الثامن عشر من

= التحر، ٣/١١٠٤؛ يحيى بن الحسين: أنباء الزمن، ق ٩٩؛ الكبسي: اللطائف السنية، ص ١٠٥.

(١) لم يعثر له على ترجمة فيما توافر للباحث من مصادر، ولكن والده إسماعيل بن إبراهيم كان عالماً محققاً في الفقه، وكانت له وجاهة كبيرة عند السلطان الأشرف وابنه الناصر. وكان ميسور الحال، ويملك العديد من الأراضي والمزارع، وتوفي سنة ٨٢٨هـ (١٤٢٤)م. انظر: الشرجي: طبقات الخواص، ص ٤٩ ـ ٥٠؛ الأكوع، إسماعيل: هجر العلم، ١/ ٢٨٨؛ العقيلي: محمد بن أحمد: التصوف في تهامة، ط ٢، (جدة: دار البلاد للطباعة، د.ت)، ص ١٣٣.

(٢) مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ١٩٤.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٩٤.

شوال، سنة ٨٢٢هـ[1] (١٤١٩م).

ومن الجدير بالذكر، أن بعض المماليك ـ ممن كانوا بالمدينة ـ لم يكونوا راضين عن الثورة، ومنهم «بنو السنبلي»[2] الذين بادروا إلى كسر باب الشبارق[3]، والهروب منه، لما تأكدوا من قيام الثورة[4].

ويبدو أن الفارين قد لجأوا إلى السلطان، المقيم في ذلك الوقت بداره المعروفة بسرياقوس في أعلى وادي زبيد، وأخبروه بما يجري في المدينة، مما جعله يسارع بالمسير إليها للتصدي للثورة قبل أن يستفحل أمرها، ويصعب عليه القضاء عليها[5].

وبينما كان الثوار منهمكين في إعداد التحصينات، وفي جمع الأموال والأقوات، استعداداً للحصار المتوقع فرضه عليهم، إذا بقوات السلطان تتدفق إلى داخل المدينة بعد أن تمكن بعض المماليك من فتح أحد أبوابها[6]، فانهارت عندئذٍ قواهم، وتم القبض عليهم بعد مقاومة بسيطة

(١) المصدر نفسه، ص ١٩٣.

(٢) بنو السنبلي: يعدون من كبار المماليك وزعمائهم، ومن أمراء الدولة المشهورين على مدى تاريخها، وكذلك بنو زياد. ويبدو أن المنافسة بين الأسرتين قد جعلت أولاد بني زياد لا يخبرون منافسيهم بالثورة، كما أنها جعلت الآخرين يهربون ويخبرون السلطان بما جرى، نكاية بهم، وللتخلص منهم أيضاً.

(٣) باب الشبارق: نسبة إلى قرية الشبارق الواقعة في شرقي المدينة.

(٤) مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ١٩٤.

(٥) المصدر نفسه: ص ١٩٤. والجدير بالذكر أن بعض المصادر قد أشارت إلى وجود السلطان بتعز عند قيام الثورة (انظر: ابن الديبع: قرة العيون، ص ٣٨٩؛ بامخرمة: قلادة النحر، ٣/١١٠٤؛ يحيى بن الحسين: أنباء الزمن، ق ٣٩، غاية الأماني: ٢/ ٥٦٥). وقد أخذنا بما ذكره المؤلف المجهول لقربه من الحدث، وتفصيلاته التي تنم عن إلمامه به، فضلاً عن بعد المسافة بين تعز وزبيد مما يجعلنا نستبعد تمكن السلطان من النزول والقضاء على الثورة في اليوم نفسه.

(٦) لم تحدد المصادر المتوافرة ذلك الباب، ولكنا نرجح أن يكون باب النخل الواقع بقرب المدينة والذي يفتح على منتزه النخيل ودور السلاطين بوادي زبيد.

قتل فيها ثلاثة مماليك من الثوار[1].

وبذلك استطاع السلطان وأد هذه الثورة في مهدها، وتم تقييد أصحابها وإيداعهم في سجن المدينة، وبذلت العطايا والجوائز لكل من أسهم في القضاء عليها، كل حسب منزلته، وذلك في اليوم نفسه الذي قامت فيه، وهو يوم الاثنين الثامن عشر من شوال سنة ٨٢٢هـ[2] (١٤١٩م).

وعلى الرغم من فشل الأمير حسين بن الأشرف في الثورة الأولى، إلا أنه لم يفقد الأمل في الوصول إلى الحكم، وقرر تكرار المحاولة مرة أخرى، ولكن هذه المرة في حصن «تعز»[3]، معقل الدولة الرسولية وفي عاصمتها، وذلك في آخر شهر رجب من سنة ٨٢٣هـ[4] (١٤٢٠م).

ومما يؤسف له أن المصادر المتوافرة، لا توضح لنا كيف تخلص الأمير حسين من السجن، ولا كيف قام بالثورة، والخطوات التي اتخذها في سبيل تحقيق ذلك؟! إلا أننا ـ رغم ذلك ـ سنحاول أن نرسم صورة

(١) مجهول: المصدر السابق، ص ص ١٩٤ ـ ١٩٥.

(٢) مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ١٩٥.

(٣) كان السلطان الناصر قد أمر بنقل الأمير حسين ومن معه من أصحاب الثورة الأولى، من سجن زبيد إلى هذا الحصن في ذي القعدة سنة ٨٢٢هـ/١٤١٩م.

(٤) مجهول: المصدر السابق، ص ١٩٨. وتجدر الإشارة إلى أن بعض المصادر قد أوردتها في سنة ٨٢٢هـ/١٤١٩م. انظر: ابن الديبع: قرة العيون، ص ٣٩٠؛ بغية المستفيد، ص ١٠٤؛ يحيى بن الحسين: أنباء الزمن، ق ٩٩، غاية الأماني، ٢/ ٥٦٥. ولكننا أخذنا بما أثبته المؤلف المجهول، بسبب معايشته للحدث ـ وربما مشاركته فيه ـ وتسجيله للأحداث السابقة واللاحقة بشكل مفصل ومتسلسل يكاد يكون شبه يومي: مما يجعلنا نستبعد خطأه في تدوين مثل هذا الحدث المهم. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فإننا لو نظرنا إلى الفترة الواقعة بين القضاء على الثورة الأولى وبداية السنة التالية لوجدناها لا تزيد عن شهرين، وهي فترة قصيرة لا تكفي لتخلص أحد السجناء السياسيين الواقع تحت الحراسة المشددة، والقيام بثورة ثانية مما يجعل قيامها في السنة التالية هو الأقرب للواقع.

تقريبية لما نتصور أنه حدث. حيث من المرجح أن الأمير حسين قد استطاع استمالة معظم الجنود المرابطين في الحصن، والمكلفين بحراسته إلى جانبه، فقاموا بإخراجه من السجن وبايعوه بالملك. ومن المتوقع ـ أيضاً ـ أنه بادر إلى اتخاذ بعض التدابير السريعة؛ كطمأنة السكان، وتأمينهم، وإقامة بعض التحصينات الضرورية، فضلاً عن جمع الأموال والأغذية، استعداداً لمقاومة الحصار المرتقب من قبل السلطان.

وصلت أخبار الثورة إلى السلطان وهو مقيم بزبيد، فغادرها في السادس من شعبان ـ بعد أن أمضى عدة أيام في إعداد وتجهيز قواته ـ إلى تعز، عاقداً العزم بالقضاء عليها. وبعد بضعة أيام من الحصار المحكم، رأى الأمير حسين أنه لا جدوى من المقاومة ـ وربما لنفاد ما عنده من الماء والغذاء ـ وأنه لا بد من الاستسلام، فنزل من الحصن وسلّم نفسه في الخامس عشر من الشهر نفسه سنة ٨٢٣هـ (١٤٢٠م)، بعد أن أخذ الأمان له ولأتباعه[1].

وتشير كثير من المصادر إلى أن السلطان الناصر قد أمر بسمل عينيه حتى لا يعود إلى الثورة مرة أخرى[2]؛ وهو أمر في غاية الشناعة بالنسبة للإنسان بشكل عام، فما بالنا بالنسبة للأقارب والأتباع. ولا ريب أنه فعل بشع جداً، وينم عن عدم الرحمة والرأفة، وهكذا حال السياسة والحكم!! وقد اعتبر كثير من المؤرخين هذا الفعل نقطة سوداء في تاريخ السلطان الناصر، ولعمري إنه لكذلك، لا سيما إذا عرفنا أنه قد أجبر الأمير يحيى ـ الظاهر ـ أن يقوم بتلك العملية ضد شقيقه الأمير الثائر.

(١) مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ١٩٨؛ ابن الديبع: قرة العيون، ص ٣٩٠؛ بامخرمة: قلادة النحر، ٣/ ١١٠٤؛ يحيى بن الحسين: أنباء الزمن، ق ٩٩، غاية الأماني، ٢/ ٥٦٥؛ الكبسي: اللطائف السنية، ص ١٠٥.

(٢) ابن الديبع: قرة العيون، ص ٣٩٠؛ بغية المستفيد، ص ١٠٤؛ بامخرمة: المصدر السابق، ٣/ ١١٠٤؛ يحيى بن الحسين: أنباء الزمن، ق ٩٩، غاية الأماني، ٢/ ٥٦٥؛ الكبسي: المرجع السابق، ص ١٠٥.

ولو تأملنا في أسباب فشل هاتين الثورتين، لوجدنا أن سوء التخطيط ـ سواء في التوقيت أو في اختيار المكان ـ كان من أهم أسباب فشلهما. بالإضافة إلى قلة المؤيدين لهما، واعتمادهما على دعم بعض المماليك وبعض أفراد الطبقات الدنيا، كالشفاليت والعبيد، ممن كانوا مكروهين عند السكان. كما أن قوة السلطان الناصر، ومبادرته السريعة بالتصدي لهما قبل استفحال أمرهما، كان من أهم الأسباب التي أدت إلى فشلهما.

٣ ـ النتائج التي ترتبت على فشلهما:

من أهم النتائج التي ترتبت على فشل هاتين الثورتين، والقضاء عليهما: هو القبض على الأمير حسين وكثير من أتباعه وإلقائهم في غياهب السجون، وقتل وتشريد البعض الآخر[1].

كما أن قيام المماليك مع السلطان ومع الأمير حسين، قد أدى إلى ازدياد خطرهم، وأصبحوا يتدخلون في الحكم كما سيظهر فيما بعد. إلى جانب استغلال بعض أعداء الدولة انشغال السلطان بالتصدي للثورتين، والقيام بمهاجمة بعض أملاك الدولة، كما فعل إمام الزيدية المنصور علي ابن الناصر صلاح الدين محمد (٧٩٣ ـ ٨٤٠هـ/ ١٣٩٠ ـ ١٤٣٦م)[2] عندما هاجم قرية الدرب[3]، وقيام بعض الشيوخ بمحاولة الاستقلال بجهاتهم، كما فعل صاحب بعدان، وأهل بلاد يافع[4]. فضلاً عما يحدث في مثل

(١) مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ١٩٥.
(٢) انظر ترجمته في: الشوكاني: البدر الطالع، ١/ ٤٨٧؛ زبارة، محمد بن محمد: تاريخ الزيدية، تحقيق: محمد زينهم، (القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ١٩٩٨م)، ص ١٠٥.
(٣) قرية الدرب: تقع بين بني عبد وبني الميقاع غربي خمر. انظر: الهمداني: صفة جزيرة العرب، ص ١٢٨، (حاشية: ١، كلام المحقق).
(٤) مجهول: المصدر السابق، ص ١٩٧، ١٩٩. وبعدان سلف التعريف بها. ويافع: بلدة تقع في الشمال الشرقي من عدن، في المنطقة المعروفة بسرو حمير. وهي أيضاً اسم للقبيلة المستوطنة بها. انظر: المقحفي: معجم المدن والقبائل، ص ٤٦٩.

هذه الثورات من سلب ونهب، وإشاعة الفوضى والاضطرابات.

٤ ـ آثارهما على الدولة الرسولية:

كلفت هاتان الثورتان الدولة الرسولية الكثير من الوقت والمال والجهد. فمن ناحية، أخذتا من الدولة وقتاً كانت بأمس الحاجة إليه في التصدي لبعض القوى الداخلية، التي دائماً ما تحاول استغلال مثل هذه الفترات في الثورة، والإخلال بالأمن في بعض الجهات، كما يقوم بعض المشايخ والولاة بمحاولة الاستقلال بجهاتهم. بالإضافة إلى العدو الخارجي الدائم للدولة، المتمثل في القوى الزيدية، التي كانت لا تتورع عن استغلال أي فرصة تسنح لها بالتوسع على حساب الدولة الرسولية.

ومن ناحية أخرى، فإن مثل هذه الثورات، تكلف الدولة أموالاً كبيرة، وتستنزف خزائنها، في إعداد الجيوش والإنفاق عليها، وما إلى ذلك. كما أنها تصرف السلطان عن النظر في أمور الرعية ومصالحهم.

غير أن من أهم آثارهما على الدولة الرسولية، هو تعميق شقة الخلاف والفرقة بين أفراد الأسرة الرسولية، حتى أصبح بعضهم لا يأمن البعض الآخر. مما أسهم في ضعفهم، وإتاحة الفرصة للمماليك في التدخل في شؤون الحكم، كما سيظهر في الفترات اللاحقة.

ثانياً: ثورة ابن نجاح[1]:

لا تعطينا المصادر التاريخية المتاحة أية معلومات عن هذه الثورة، سوى أنها قامت بمدينة زبيد في التاسع عشر من شهر ربيع الأول سنة ٨٠٦هـ (١٤٠٣م)، وأنه تم القضاء عليها في نفس اليوم الذي قامت فيه[2].

إلا أنه من حسن الحظ، أن ابن المقرئ قد نظم فيها قصيدتين،

(١) اسمه الكامل: محمد بن أبي القاسم بن نجاح الأشعري.
(٢) مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ١٣٧؛ ابن الديبع: قرة العيون، ص ٣٩١، بغية المستفيد، ص ١٠٥؛ الكبسي: اللطائف السنية، ص ١٠٦.

ضمنهما معلومات تاريخية مهمة عن بعض جوانبها وملابساتها، حيث يفهم من بعض الأبيات أنها دعوة سرية، خطط لها ولصاحبها منذ زمن طويل وليست وليدة اللحظة أو الصدفة، وأن المنجمين والمشعوذين قد أخذوا يروجون لها ولصاحبها بين الناس قبل ظهورها بفترة طويلة، يقول:

همم أتت بخوارق العادات   وبكل معجزة من الفتكات
يا ويح أحمق غرّ قوماً مثله   ألقوا بأيديهم إلى الهلكات
استحسنوا زرع الخلاف وما دروا   أن الحصاد وراء كل نبات
قد كان خبط في الحساب وأهله   في هذه وهم ذوو الغلطات
زعموا بأن فتى سينشر دعوة   بين الورى في هذه الأوقات
ما كان أطول عمرها من دعوة   لو لم يعاجل حيلها ببتات
سكنت أراجيف الكهانة وانجلى   بهلاكه عنهم صدا الشبهات[1]

وعن كيفية القضاء على هذه الثورة يفيدنا أن السلطان الناصر قد بعث بعض قواته إلى زبيد لأمر لم يذكره، فتصادف وصولها إليها بظهور ابن نجاح، فاشتبكت معه في معركة حامية قتل خلالها صاحب الثورة وكثير من أتباعه. وفي هذا المعنى يقول:

جردت سنجرا[2] أمس في أمر عنى   والله جرده لأمر ثان
وافى[3] مغيراً ليس يعلم ما الذي   وافى له حتى التقى الجمعان
هجم العدو موافقاً بقدومه   لشقائه وسعادة السلطان

(1) ديوان ابن المقري، ص ٢١٥؛ أبو زيد: إسماعيل بن المقري، ص ص ٢٨٦ - ٢٨٧.

(2) لعله الأمير سيف الدين سنجر، أحد قواد الملك الأشرف، وكان يتولى قتال المعازبة بتهامة في كثير من الأحيان، بالإضافة إلى ولاية القحمة، وكان آخر ذكر له في سنة ٨٠١هـ، ثم سكتت عنه المصادر، ولم يكن له أي ذكر في عهد السلطان الناصر. ولكننا لم نجد شخصاً بهذا الاسم في عهده أيضاً مما جعلنا نرجح أنه المقصود هنا.

(3) في الأصل: وافا.

لو كان ميعاداً لما خلناهما   في ذلك الميقات يلتقيان[1]

ويبدو أن صاحب هذه الثورة كان قد ظهر قبل فترة طويلة - نسبياً - من محاولته الاستيلاء على المدينة، وإنما ظل يعمل ويدعو في السر، حتى تمكن من استقطاب العديد من الأتباع والأشياع، ففكر عندئذٍ أن يستولي على المدينة. ومما يدل على ذلك إشارة المؤلف المجهول[2] إلى قتل الكثير من أتباعه وأشياعه معه.

ويبدو - أيضاً - أنه قد وقّت لها توقيتاً جيداً، إلا أن تصادف ظهورها مع قدوم عسكر السلطان، قد أسهم في فشلها، وإلا فإنه لم تكن بالمدينة قوات تردعه قبل ذلك، كما أن السلطان في ذلك الوقت كان مشغولاً بإعادة سيطرة الدولة على كثير من المناطق الجبلية التي كانت قد خرجت عن طاعتها منذ أواخر عهد السلطان الأشرف.

نخلص مما سبق إلى أن السلطان الناصر استطاع إتمام ما بدأه جده السلطان الأفضل ووالده السلطان الأشرف في سبيل إقرار أوضاع البلاد الداخلية واستعادة قوة الدولة وهيبتها التي افتقدتها منذ فترة طويلة. يقول عنه المقريزي[3]: «... وما زال يستولي على البلاد حتى ملك ما لم يملكه آباؤه ما عدا الملك المظفر...». وبالرغم مما في هذا القول من مبالغة إلا أنه يعطينا دلالة كبيرة على مدى ما وصل إليه السلطان الناصر من قوة وهيبة. أما تصنيفه الأمثل والأقرب للواقع بين سلاطين بني رسول - في نظرنا - هو بعد السلطان المؤيد.

ومما يذكر أن بعض الباحثين المحدثين قد عدّوا عهد السلطان الناصر بداية عهد الملوك الضعاف في الأسرة الرسولية، والانحدار بالنسبة للدولة الرسولية[4]. بيد أن هذا القول تنقصه الدقة، إذ تشير الدلائل التاريخية إلى

(1) ديوان ابن المقري، ص ص ٢١٣ - ٢١٤.

(2) تاريخ الدولة الرسولية، ص ١٣٧.

(3) درر العقود، (درويش)، ٢/ ١١٩.

(4) أحمد: بنو رسول، ص ٢٢٧؛ الراشد: المنشآت المعمارية الرسولية: ١/ ٣٢ =

خلاف ذلك، ومن أهم تلك الدلائل ما يلي:

١ ـ إنه لا يوجد في مصادر أولئك الباحثين ما يدل على ذلك؛ بل إن الباحث ليلاحظ التناقض الواضح في كتابات بعضهم، حيث يصفه في البداية بالضعف ثم يتناول أحداث عصره التي تفيد عكس ذلك[1].

٢ ـ إن السلطان الناصر كان مشهوراً بالقوة والحزم والشدة، وليس أدلّ على ذلك من قول المقريزي السالف الذكر، وتصنيفه له بعد السلطان المظفر، ثاني سلاطين بني رسول وأعظمهم، والذي استطاع أن يبسط نفوذه على اليمن ـ بصفة عامة ـ وبعض المناطق المجاورة له.

٣ ـ إنه ـ أي الناصر ـ تمكن من القضاء على الثورات التي قامت ضده، مثل ثورة أخيه حسين بن الأشرف، وثورة ابن نجاح.

٤ ـ إنه استطاع القضاء على ثورات قبائل المعازبة في تهامة، مع العلم أن من سبقه لم يتمكن من ذلك.

٥ ـ إنه استطاع التصدي للقوى الزيدية وهزيمتها وإجبارها على مصالحته، وبذلك تحولت موازين القوى بين الفريقين لصالح الدولة الرسولية، بعد أن كانت لصالح الأئمة الزيدية منذ أواخر الربع الأول من القرن الثامن الهجري (الرابع عشر الميلادي). هذا فضلاً عن موقفه الحازم تجاه أشراف المخلاف السليماني ومكة المكرمة[2]، والذي يدل بالفعل على قوته، وتمكنه من إعادة الهيبة للدولة الرسولية التي كانت قد افتقدتها منذ زمن طويل.

= السنيدي: المدارس، ص ٣٦؛ صبري: أبو الحسن الخزرجي، ص ١١٨؛ المندعي: الزراعة في الدولة الرسولية، ص ٢٢.

Kamerer, M. Albert: La Mer Rouge L'Alyssinie L'Arabie Depuis L'Antiquite (Le Caire: Memoires De La Societe Royale De Geographie D, 1929), P. 172.

(١) أحمد: المرجع السابق، ص ص ٢٢٧ ـ ٢٣١؛ الراشد: المرجع السابق، ١/٣٢ ـ ٣٣.

(٢) سنتناول ذلك بالتفصيل في الفصل الخاص بالعلاقات الخارجية.

الفصل الرابع

العلاقات الخارجية

المبحث الأول: العلاقات مع قوى الجزيرة العربية

١ ـ العلاقة مع الزيدية

٢ ـ العلاقة مع أمراء المخلاف السليماني

٣ ـ العلاقة مع إمارة مكة المكرمة

المبحث الثاني: العلاقات مع القوى الإفريقية والآسيوية

١ ـ العلاقة مع المماليك في مصر

٢ ـ العلاقة مع الحبشة ومسلمي ممالك الطراز

٣ ـ العلاقة مع الصين

٤ ـ العلاقة مع الهند

المبحث الأول
العلاقات مع قوى الجزيرة العربية

١ ـ العلاقة الزيدية:

تميزت العلاقة بين الدولة الرسولية والأئمة الزيديين بالعداء بصفة عامة، وذلك بسبب التنافس بينهما على حكم البلاد اليمنية من جهة، وللاختلاف المذهبي من جهة أخرى.

ويمكن التفريق في العلاقات الرسولية ـ الزيدية حتى قبيل فترة هذه الدراسة بين مرحلتين مختلفتين، أولاهما: وتمتد من سنة ٦٢٨هـ (١٢٣١م)، وهي السنة التي وقّع فيها الطرفان أول معاهدة بينهما، إلى سنة ٧٢١هـ (١٣٢١م)، وهي السنة التي توفي فيها السلطان المؤيد الرسولي. وثانيتهما: وتمتد من سنة ٧٢٣هـ (١٣٢٣م)، وهي السنة التي استولى فيها الأشراف الزيديون على مدينة صنعاء والمناطق الواقعة إلى الشمال منها، إلى سنة ٧٩٣هـ (١٣٩١م)، وهي السنة التي توفي فيها الإمام الزيدي القوي الناصر صلاح الدين محمد واضطراب أحوال الزيدية بعده.

وتتميز المرحلة الأولى برجحان كفة الدولة الرسولية، حيث استطاعت أن تبسط نفوذها على معظم بلاد اليمن، وانحصر الصراع بينها وبين الأشراف الزيديين حول صعدة[1] وبعض المناطق الواقعة شمال مدينة

---

(١) صعدة: مدينة تاريخية مشهورة شمال صنعاء بنحو ٢٤٣كم، وهي حاضرة لواء صعدة في الوقت الحاضر. انظر: الحجري: مجموع بلدان اليمن، ٢/٤٦٧ ـ

صنعاء. ويعود السبب في ذلك إلى قوة سلاطين بني رسول خلال هذه المرحلة: رغم المنصور عمر والمظفر يوسف والأشرف عمر والمؤيد داود، هذا من ناحية، وإلى الانقسام والصراع الداخلي بين الزيديين أنفسهم، وانضمام بعضهم إلى جانب بني رسول ضد أبناء عمومتهم من ناحية ثانية.

أما المرحلة الثانية، فقد كانت على النقيض من الأولى؛ إذ ساد النزاع والتنافس بين أفراد البيت الرسولي، واضطربت أحوال البلاد، واستشرى عصيان القبائل، مما كان له أعظم الأثر في غلبة القوى الزيدية، واستيلائها على معظم البلاد العليا الواقعة بين ذمار جنوباً وصعدة شمالاً. ولم تكتف بذلك؛ بل نقلت ساحة الصراع إلى الأجزاء الشمالية من منطقة تهامة؛ وحالفها التوفيق في كثير من المواجهات التي خاضتها ضد بني رسول، حتى إنها كادت في فترة من الفترات أن تستولي على مدينتي زبيد وعدن لولا مقاومة أهاليهما المستميتة[1].

ولكن أمور الأشراف الزيديين ما لبثت أن اضطربت بعد وفاة الإمام الناصر صلاح الدين في سنة ٧٩٣هـ (١٣٩١م)، إذ بايع كبار رجال الدولة ابنه المنصور علي (ت٨٤٠هـ/١٤٣٦م)، رغم صغر سنه، وعدم استيفائه لبعض شروط الإمامة، في الوقت الذي وجد فيه من توافرت لديه هذه الشروط. فكان أن نتج عن ذلك قيام عدة أئمة بالدعوة إلى أنفسهم

ـ ٤٨٠؛ السياغي: معالم الآثار اليمنية، ص ص ٧١ ـ ٧٣؛ العمري: الحضارة الإسلامية في اليمن، ص ص ١١٧ ـ ١٢٠.

(١) تناول العلاقة الرسولية ـ الزيدية عدد من الباحثين المحدثين في عدد من الدراسات المتخصصة، ولذلك فقد آثرنا عدم الخوض فيها بالتفصيل تجنباً للتكرار، واقتصرنا على فترة السلطان الناصر التي توافرت لنا فيها بعض المعلومات الإضافية عما ورد في تلك الدراسات. والدراسات هي: أحمد: بنو رسول، ص ص ٩٤ ـ ٩٧، ١٠٣ ـ ١٠٦، ١٠٩ ـ ١١٥، ١٢٨ ـ ١٦١، ١٧١ ـ ١٨٣، ٢١٣ ـ ٢١٦، ٢١٩ ـ ٢٢٥؛ عليان: الحياة السياسية، ص ص ٦٨ ـ ٨٦؛ صلاح مهران: الحياة السياسية، ص ص ١٩٥ ـ ٢٦٠.

ومنافسته على الإمامة[1].

وعلى ضوء ذلك، كان من الطبيعي ألا يشكل الزيديون خطراً على بني رسول؛ بل على العكس، كانت الفرصة مواتية للسلطان الأشرف الثاني لاسترجاع بعض ما فقدته دولته في الفترة السابقة، إلا أنه اكتفى بدعم ومساندة بعض المناوئين للإمام المنصور، الأمر الذي اضطر الأخير إلى السعي لمهادنة السلطان الأشرف في سنة ٧٩٩هـ[2] (١٣٩٥م). فساد الهدوء بين الجانبين بعد ذلك إلى أن توفي السلطان الرسولي في سنة ٨٠٣هـ (١٤٠٠م)، نظراً لانشغال كل منهما بمشكلاته الداخلية.

لما تولى السلطان الناصر الحكم، وبالرغم من انشغاله في البداية بالقضاء على بؤر التوتر التي كانت قد ظهرت في نواحٍ متفرقة من البلاد منذ أيام أبيه الأخيرة، وتقرب الإمام المنصور من والده ومهادنته له، إلا أنه استمر في احتضان ودعم بعض الخارجين على هذا الإمام، ومن هؤلاء الأشراف الحمزات[3]، وبقايا الإسماعيلية المعروفين بآل الأنف[4]، مما

(١) لمعلومات أوفى حول هذا الموضوع انظر: يحيى بن الحسين: أنباء الزمن، ق ٩٥ وما بعدها. غاية الأماني، ٢/٥٣٦ وما بعدها؛ زبارة: أئمة اليمن، ١/٢٨١ ـ ٢٩١، ٣١٢ ـ ٣٢٠؛ الشوكاني: البدر الطالع، ١/١٢٢ ـ ١٢٦، ٤٨٧؛ الكمالي: محمد محمد الحاج حسن: الإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى وأثره في الفكر الإسلامي سياسياً وعقائدياً، (صنعاء: دار الحكمة اليمانية، ١٤١١هـ/١٩٩١م)، ص ص ٧٤ ـ ٧٧.

(٢) الخزرجي: العقود، ٢/١٨٩، ١٩٣، ٢٠١؛ ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٣٨؛ ابن الديبع: قرة العيون، ص ٣٨٣؛ يحيى بن الحسين، أنباء الزمن، ق ٩٧، غاية الأماني، ٢/٥٤٥، ٥٥١؛ زبارة: المرجع السابق، ١/٢٨٧.

(٣) الأشراف الحمزات: ينسبون إلى حمزة بن أبي هاشم بن الحسن بن عبد الرحيم، من أحفاد القاسم بن إبراهيم الرسي. انظر: الأشرف الرسولي: طرفة الأصحاب، ص ص ٩٤ ـ ١٠١؛ الموسوعة اليمنية، ١/٤٢٠. وكانوا موالين لسلاطين بني رسول في معظم الأحيان.

(٤) مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ص ١٤٤، ١٥١، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ١٧٠، ١٧١، ١٧٣، ١٧٥؛ ١٧٦، ٢٠٠، ٢٠٤، ٢٠٥؛ ٢٠٧؛ الأهدل: تحفة ـ

تسبب في عودة التوتر والاشتباكات بين الجانبين الرسولي - الزيدي من جديد.

ففي سنة ٨٠٧هـ (١٤٠٤م)، استقبل السلطان الشريف المنتصر الحمزي[1] استقبالاً حافلاً، وكساه وأنعم عليه، هو ومن معه من أتباعه، وأمده بمئة ألف دينار[2]. فرد عليه الإمام بأن بعث بجريدة عسكرية للهجوم على مدينة دثية بالاشتراك مع قبائل الجحافل، إلا أنهما تلقيا هزيمة منكرة أمام قوات السلطان في شهر شعبان سنة ٨٠٨هـ[3] (١٤٠٥م)، الأمر الذي جعل الإمام يعمل من أجل المصالحة مع السلطان بعد ذلك، حيث بعث إليه بعدد من الخيل والبغال، وأظهر رغبته في تحسين العلاقة معه، فاستقبل السلطان رسله استقبالاً لائقاً، وبادر إلى تحميلهم هدية مماثلة فيها من الملابس والطيب والحرير والحيوانات الشيء الكثير، وحصل الاتفاق بين الطرفين، وكان ذلك في أوائل سنة ٨١٣هـ[4] (١٤١٠م). وتكرر الأمر نفسه في أواخر هذه السنة أيضاً[5].

وفي سنة ٨١٤هـ (١٤١١م)، وفد على السلطان الشريف إدريس بن عبد الله الحمزي صاحب الفصّين[6] ومعه قدر خمسين رجلاً، فقابله

- الزمن، ق ق ٣١١أ، ٣١٢ب؛ تحفة الزمن (الحبشي)، ص ١٧٠؛ يحيى بن الحسين: غاية الأماني، ٢/ ٥٦١.

(١) لم يعثر له على ترجمة فيما توافر للباحث من مصادر، إلا أن القاضي محمد بن علي الأكوع يذكر أنه من الأشراف الحمزات الساكنين في صعدة. انظر: ابن الديبع: قرة العيون، ص ٣٨٨، (حاشية: ٣).

(٢) ابن الديبع: المصدر السابق، ص ٣٨٨، بغية المستفيد، ص ١٠٢؛ يحيى بن الحسين: غاية الأماني، ٢/ ٥٦٢.

(٣) مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ١٤٣.

(٤) المصدر نفسه، ص ص ١٥٨، ١٥٩.

(٥) المصدر نفسه، ص ١٦١.

(٦) الفصّان: حصنان خاربان بالقرب من حصن قومو من بني حشيش في شمال صنعاء، وهما الفص الكبير والفص الصغير. انظر: الأكوع، إسماعيل: البلدان اليمانية، ص ٢٢٥، (حاشية: ١)؛ المقحفي: معجم المدن والقبائل، ص ٣١٦.

السلطان بكل خير وكساه وأنعم عليه وأعطاه من الخيل والدراهم هو ومن معه الشيء الكثير. فلما أراد الرجوع إلى بلده جهزه وأعطاه من سائر التحف والملابس والحلي والذهب والفضة ما يساوي مئتي ألف دينار[1]. ومن المرجح أن ذلك قد أغضب الإمام وأسهم في توتر العلاقة بينه وبين السلطان من جديد إلا أنه لم يكن في وسعه الرد عليه؛ نظراً لانشغاله بمحاربة المعارضين الداخليين، ومنهم بنو حمزة الذين يحظون بدعم السلطان.

ولما جاءت سنة ٨١٩هـ (١٤١٦م)، كان قد تخلص من معظم مشكلاته الداخلية، ولهذا نراه يبادر بالهجوم على مخلاف رداع المحاذي لحدود دولته من جهة الجنوب. فلما علم السلطان بذلك بعث إليه بجريدة عسكرية لصده، إلا أنها تلقت هزيمة كبيرة، وقتل قائدها في المعركة التي دارت بين الطرفين في الثاني والعشرين من شهر المحرم سنة ٨٢٠هـ[2] (١٤١٧هـ)، وقد استولى على إثرها الإمام الزيدي على بعض حصون المنطقة وتردد غزوه لها خلال هذه السنة والسنة التالية[3].

شعر السلطان الرسولي بالخطر الذي أصبح يشكله الإمام الزيدي على حدوده الشمالية، فقرر الخروج بنفسه للتصدي له، فبعث في البداية بعض قواته بقيادة أكبر قواده الأمير بدر الدين محمد بن زياد الكاملي، ثم تبعه بنفسه في بقية الجيش، فلما علم الإمام بسير السلطان إليه حاول الانسحاب من المنطقة قبل أن يصل إليه إلا أن الأمير الكاملي استطاع اللحاق به واشتبك معه في معركة حامية انهزم خلالها جيش الإمام هزيمة ساحقة، حتى قيل إن الأسرى بلغوا حوالي ١٥٠ فارساً و ١٥٠٠ راجل، فتعطف عليهم السلطان وأطلق معظمهم، ولم يستبق إلا الأمراء والقواد الكبار،

---

(١) مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ص ١٦٣ - ١٦٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ص ١٨٢ - ١٨٣، ١٨٤.

(٣) المصدر نفسه، ص ص ١٨٥ - ١٨٦، ١٨٨.

وكان ذلك في شهر المحرم من سنة ٨٢٢ هـ (١٤١٩ م)؛ ثم رجع السلطان إلى حاضرة دولته بمن معه من الأسرى، حيث أقام احتفالاً كبيراً بتلك المناسبة[1].

وبالرغم من محاولات الإمام المنصور الانتقام ومحو هذه الهزيمة النكراء بالغزو المتقطع على بعض المناطق الرسولية المحاذية لحدوده خلال السنوات التالية، إلا أنه كان في كل مرة يتلقى هزيمة مشابهة للتي قبلها[2]، حتى إذا ما يئس من تحقيق نصر مجيد جنح إلى طلب الصلح؛ وهذا ما حصل في سنة ٨٢٤ هـ[3] (١٤٢١ م)، وسنة ٨٢٦ هـ[4] (١٤٢٣ م).

يتضح ممّا سبق أن السلطان الناصر كان في وضع أفضل من سابقيه بالنسبة للصراع مع القوى الزيدية؛ وأنه استطاع أن يلحق بها هزيمة كبيرة لم يسبق وأن تلقت مثلها على يد بني رسول منذ أواخر الربع الأول من القرن الثامن الهجري (الرابع عشر الميلادي)، وعلى ضوئها استعادت الدولة الرسولية جزءاً كبيراً من هيبتها التي كانت قد افتقدتها خلال الفترة السابقة.

٢ ـ العلاقة مع أمراء المخلاف السليماني:

كان المخلاف السليماني خلال الفترة المعاصرة لقيام الدولة الرسولية خاضعاً لحكم أسرة الأشراف الغوانم[5]، إحدى أسر الأشراف

(١) مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ص ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠؛ وقد أورد كل من ابن الديبع وابن الوزير هذه المعركة في حوادث سنة ٨٢٠ هـ، انظر: قرة العيون، ص ٣٨٩، بغية المستفيد، ص ١٠٣؛ جامع المتون، ق ٥٢ ب، أما يحيى بن الحسين فقد أوردها في حوادث سنة ٨١٨ هـ. انظر: غاية الأماني، ٢/ ٥٦٤.

(٢) مجهول: المصدر السابق، ص ص ١٩٩، ٢٠١، ٢٠٢.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٠٠.

(٤) المصدر نفسه: ص ٢٠٣.

(٥) الأشراف الغوانم: نسبة إلى جدهم الأكبر الشريف غانم بن يحيى بن حمزة بن وهاس، لمعلومات أوفى انظر: الزيلعي: أحمد بن عمر: «الأشراف الغوانم: ـ

السليمانيين[1] الذين كانوا قد استطاعوا أن يؤسسوا لهم فيه حكماً وراثياً منذ أواخر القرن الرابع الهجري[2] (أوائل القرن الحادي عشر الميلادي).

وعندما استطاع السلطان عمر بن علي بن رسول (٦٢٦ ـ ٦٤٧ هـ/ ١٢٢٨ ـ ١٢٥٠ م) أن يستقل بحكم اليمن عن الأيوبيين، وأن يسيطر على معظم البلاد اليمنية، قبل أن يبسط نفوذه على الحجاز؛ كان من الطبيعي أن يكون المخلاف السليماني، الذي يمثل همزة الوصل بين الحجاز واليمن قد خضع له. غير أنه من المرجح أن ذلك الخضوع كان اسمياً، وأن الأشراف الغوانم قد استمروا في حكمه فعلياً كما كانوا من قبل. ومما يدل على ذلك، سكوت المصادر المتاحة عن الإشارة إلى تولية السلطان الرسولي لأحد أتباعه أمور المخلاف السليماني، أو أنه أقطع بعض أراضيه لأي من رجاله طوال الفترة الممتدة من توليه حتى مقتله سنة ٦٤٧ هـ (١٢٥٠ م)، سوى إشارة ابن حاتم[3] إلى إقطاعه ابن البصري ـ أحد قواده المشهورين ـ حرض والهَلْيَة[4] قبل مقتله بشهرين. وأما غير ذلك، فإن المصادر لا تذكر لنا أية مواجهة بين الطرفين؛ ولا أن القوات الرسولية قصدت المخلاف

ـ أمراء المخلاف السليماني وعلاقاتهم ببني رسول في اليمن»، مجلة المصادر، مج ٦، ج ٢ (ذو الحجة ١٤١١ هـ/ يوليو ١٩٩١ م)، ص ص ٢٦٥ ـ ٢٩٧.

(١) الأشراف السليمانيون: نسبة إلى جدهم الأكبر سليمان بن عبد الله الشيخ الصالح ابن موسى الجون، لمعلومات أوفى انظر: الزيلعي: الأوضاع السياسية، ص ص ٢٨ ـ ٢٩؛ «بنو سليمان حكام المخلاف السليماني وعلاقاتهم بجيرانهم: بعد ٣٩٣هـ / ١٠٠٢ ـ ٣ م ـ ٦٢٦ هـ/ ١٢٢٨ ـ ٩ م»، حوليات كلية الآداب، الحولية الثانية عشرة، الرسالة الثالثة والسبعون، جامعة الكويت، (١٤١٢ ـ ١٤١٣ هـ/ ١٩٩١ ـ ١٩٩٢ م)؛ ص ص ١٤ ـ ١٨.

(٢) الزيلعي: الأوضاع السياسية، ص ٣٠ وما بعدها؛ العقيلي: تاريخ المخلاف السليماني، ص ص ٢٠٠ ـ ٢٠٩.

(٣) السمط الغالي الثمن: ص ٢٣٤.

(٤) الهَلْيَة: قرية على وادي الخمس قرب حرض، انظر: العقيلي: المعجم الجغرافي، ص ٤٥٩.

السليماني، مما يجعلنا نعتقد أن العلاقة كانت ودية بين الجانبين طوال تلك الفترة.

ومع ذلك، فإن إقطاع السلطان المنصور لحرض والهلِّية لقائده ابن البصري في آخر حياته؛ كان له الأثر السيِّئ على العلاقة بينهما؛ إذ عدّ الأشراف الغوانم ذلك اعتداءً على ممتلكاتهم، واقتطاعاً لجزء منها ظلوا يتوارثون حكمها منذ زمن بعيد. ولهذا فقد ساءت العلاقة بين الطرفين، وأصبحت حرض مثار نزاع بينهما طوال عهد السلطان المظفر يوسف (٦٤٧ ـ ٦٩٤ هـ/ ١٢٥٠ ـ ١٢٩٥ م)[١]، وحتى أوائل عهد السلطان المؤيد (٦٩٦ ـ ٧٣١ هـ/ ١٢٩٦ ـ ١٣٢٢ م) الذي استطاع أن يحسم الصراع لصالحه، بل وصل إلى المخلاف السليماني نفسه، وألحق بالأشراف الغوانم هزيمة منكرة في سنة ٧٠١ هـ[٢] (١٣٠١ م).

وعلى الرغم من تفوق السلطان المؤيد، وانحسار نفوذ الأشراف الغوانم إلا أن الأول لم يفكر في تولية أمور المخلاف السليماني أحد رجاله، وأبقى الأشراف الغوانم فيه، مع التبعية الاسمية على الأرجح.

وقد كانت فترة الصراع التي شهدتها الدولة الرسولية في عهد السلطان المجاهد (٧٢١ ـ ٧٦٤ هـ/ ١٣٢٢ ـ ١٣٦٣ م)؛ وحتى أواخر عهد السلطان الأفضل (٧٦٤ ـ ٧٧٨ هـ/ ١٣٦٣ ـ ١٣٧٧ م)، فرصة مناسبة للأشراف الغوانم للعمل على استرجاع ما سلب منهم من قبل، إلا أنهم اكتفوا بما تحت أيديهم، وفضلوا أن تكون حرض وما حولها منطقة عازلة بينهم وبين الدولة الرسولية[٣]، لا سيّما وأنها قد شهدت فوضى لا مثيل لها

(١) لمعلومات أوفى انظر: الزيلعي: الأوضاع السياسية، ص ١١١ وما بعدها، الأشراف الغوانم، ص ٢٧٥ وما بعدها.

(٢) الحموزي: كنز الأخيار، ص ١٢٧؛ ابن عبد المجيد: بهجة الزمن، ص ٢٠٧؛ الخزرجي: العقود، ١/ ٢٧٥.

(٣) الزيلعي: الأوضاع السياسية، ص ص ١٤٠ ـ ١٤١، الأشراف الغوانم، ص ص ٢٨٨ ـ ٢٨٩.

خلال تلك الفترة، وأصبحت محط أنظار الخارجين على الدولة الرسولية من ناحية، والأئمة الزيديين من ناحية أخرى.

أما في عهد السلطان الأشرف الثاني (٧٧٨ ـ ٨٠٣ هـ/ ١٣٧٧ ـ ١٤٠٠ م)، فإن المصادر التي بين أيدينا لم تسعفنا بأية معلومات عن طبيعة العلاقة بينه وبين الأشراف الغوانم، ولكنه من المرجح أنها كانت ودية؛ ما دام صاحب جازان يظهر ولاءه الاسمي للسلطان، بدليل إرسال الأول للأخير عدداً من الخيل في سنة ٧٩٦ هـ[١] (١٣٩٤ م).

انتقلت إمارة المخلاف السليماني منذ أوائل القرن التاسع الهجري (الخامس عشر الميلادي) إلى فرع آخر من أسرة الأشراف الغوانم يعرفون بـ «آل قطب الدين»[٢]؛ وكان الشريف خالد بن قطب الدين أول من تولى الإمارة من هذه الأسرة، وظل فيها حتى وفاته في سنة ٨٤٢ هـ (١٤٣٨ م).

ويغلب الظن أن الشريف خالد بن قطب الدين قد أبدى ولاءه الاسمي للسلطان الرسولي، وكفّ عن التحرش بقواته في حرض والتي كانت سبباً في جلب غضب الدولة على الأشراف فيما سبق، فساد الود والاحترام بين الطرفين في بداية الأمر.

وعلى الرغم مما تشير إليه بعض المصادر[٣] من أن الاضطرابات قد عمّت تهامة في سنة ٨٠٦ هـ (١٤٠٣ م)، وأن الأشراف استولوا على حرض، ومتابعة بعض الدراسات الحديثة[٤] لتلك المصادر فيما ذهبت إليه، فإننا نميل إلى الاعتقاد بأن ذلك مبالغ فيه، وأنه قد حدث في السنوات التالية وليس في السنة المذكورة آنفاً. ومما يؤيد ذلك إشارة بعض المصادر

(١) الخزرجي: العقود، ٢/ ٢١٤؛ العسجد، ص ٤٨١.

(٢) نسبة إلى جدهم قطب الدين بن محمد بن هاشم بن محمد بن هاشم [قاسم] بن غانم بن يحيى بن حمزة، انظر: الزيلعي: الأوضاع السياسية، ص ص ١٥٧ ـ ١٦١؛ العقيلي، تاريخ المخلاف، ١/ ٢٦١.

(٣) غاية الأماني، ٢/ ٥٦٠ ـ ٥٦١؛ زبارة: أئمة اليمن، ١/ ٢٩٣.

(٤) الزيلعي: الأوضاع السياسية، ص ١٦٣.

الأخرى المعاصرة لتلك الفترة إلى مباشرة عامل السلطان «بدر الدين الشمسي» لأعمال حرض في السنة نفسها[1]؛ مما يدل على استمرار خضوعها للدولة الرسولية. فضلاً عن عدم إشارة هذه المصادر لأي اضطرابات مهمة بالمنطقة قبل سنة ٨٠٩ هـ (١٤٠٦ م).

ومما يؤيد ذلك أيضاً خروج السلطان بنفسه لحرض في سنة ٨١٢ (١٤٠٩ م)، وأنه لم يغادرها حتى «دانت له البلاد وأهلها والأشراف وسائر العربان... ودخل تحت الطاعة كل مفسد وسُلّمت الخيول كافة...»[2] مما يجعلنا نعتقد بحدوث بعض الاضطرابات بالمنطقة خلال هذه السنة أو بعد سنة ٨٠٩ هـ (١٤٠٦ م)، على الأقل، وأنها الاضطرابات نفسها التي أوردتها المصادر السالفة الذكر في حوادث سنة ٨٠٦ هـ (١٤٠٣ م).

ولكن الشريف خالد بن قطب الدين؛ لم يسكت على ما فعله السلطان في حرض، وحاول أن ينتقم منه بأن أعلن عصيانه، وقطع ما كان يبعثه للسلطان من أموال، وربما حاول استرداد مدينة حرض من عمال الدولة الرسولية؛ حيث نجد الشاعر المعاصر إسماعيل بن أبي بكر المقرئ يقول في ذلك:

بدأتم بحرب لستم من رجالها	فلما دعتكم ظلّ ذو النطق أبكما
وهيجتم هزبراً لا يطاق نزاله	وأقبل يجتاب الخميس العرمرما[3]

غير أن رد السلطان كان حازماً؛ حيث قصد جازان بنفسه في أواخر سنة ٨١٣ هـ (١٤١٠ م)، وأجبر الشريف خالد على الإذعان وطلب العفو، مع الالتزام بتسليم مستحقات الدولة عنده، فعفا عنه وكساه وأقره في إمارته، ثم قفل راجعاً إلى زبيد[4].

(١) مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ١٣٨.
(٢) المصدر نفسه، ص ١٥٧.
(٣) انظر: ديوان ابن المقرئ، ص ٢٥٥.
(٤) مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ١٦١.

وقد سجل الشاعر ابن المقرئ هذه الأحداث في القصيدة التي يقول فيها بالإضافة إلى البيتين السابقين:

فما فيكم من قرّ في الصدر قلبه	ولا من رأى حصناً يقيه وإن سما
وطرتم شعاعاً ثم لذتم بعفو من	يرى العفو أشفى للغليل وأحسما
فحازت وقد حازت بجازان خالداً	عن الذنب بعد التوب عفواً وأنعما
وقد كان هدمٌ أولاً نال ذريه	فردّ له بعد الرضا ما تهدما
ومدت على تيس وجلا ظلالها	ظباك وسار الأمر أمرك فيهما[1]

والجدير بالذكر أن كثيراً من المصادر[2] قد دونت هذه الحادثة في سنة ٨٠٩ هـ/ ١٤٠٦ م، ثم تبعها عدد من الباحثين المحدثين[3] في ذلك. إلا أننا أخذنا بما دونه المصدر المعايش لتلك الفترة، واعتبرناه الأقرب للصحة، لا سيما وأن الباحثين السابقين لم يرجعوا له في دراساتهم السالفة.

وعلى الرغم من الإجراءات الصارمة التي اتخذها السلطان الناصر ضد أمير جازان، إلا أن الأخير لم يستكن له، وإنما آثر أن يتحين الفرصة المناسبة ـ على ما يبدو ـ للتخلص مما فرض عليه من الأموال السنوية للدولة الرسولية. ولهذا، فمن المرجح أن الشريف خالد بن قطب الدين قد أعلن رفضه لتلك التدابير المتخذة ضده من قبل السلطان الناصر خلال سنة ٨١٨ هـ (١٤١٥ م)، أو التي قبلها، الأمر الذي اضطر الأخير إلى إرسال بعض قواته إليه في رجب سنة ٨١٨ هـ (١٤١٥ م)، خلال تجواله في

(١) ديوان ابن المقرئ: ص ص ٢٥٤ ـ ٢٥٥.
(٢) انظر: ابن الديبع: قرة العيون، ص ٣٨٨: بغية المستفيد، ص ٢٠٢؛ يحيى بن الحسين: غاية الأماني، ٢/ ٥٦٢ ـ ٥٦٣؛ زبارة: أئمة اليمن، ١/ ٢٩٤. غير أنها كلها مصادر متأخرة عن الحدث. بل إن غاية الأماني ينقل من قرة العيون وبغية المستفيد، ثم جاء صاحب أئمة اليمن ونقل من غاية الأماني بدوره.
(٣) أحمد: بنو رسول، ص ٢٢٨؛ الزيلعي: الأوضاع السياسية، ص ص ١٦٣ ـ ١٦٤؛ العقيلي: تاريخ المخلاف، ١/ ٢٢٧ ـ ٢٢٨.

تهامة. فدخلت جازان في شهر رمضان، وهرب منها الشريف خالد، إلا أنه لم يلبث أن قدم على السلطان في المحالب خلال شهر ذي القعدة من السنة نفسها، فعفا عنه وأعطاه عدة رؤوس من الخيل وأقره على بلاده[1].

ويظهر أنه كانت هناك بعض الانقسامات داخل الأسرة القطبية نفسها، وربما لجأ السلطان إلى تشجيع بعض معارضي الشريف خالد خلال حروبه، إلا أن خالداً لم يلبث أن رجع وسوى أمره مع سلطان بني رسول، مما جعل الأخير يساعده في العودة لاستلام زمام السلطة في جازان، ويصلح بينه وبين المعارضين له. لأننا نجد المؤلف المجهول[2] يقول ما نصه: «وصل الشريف خالد بن قطب الدين صاحب جازان إلى الباب الشريف في المحالب فصفح عنه مولانا وقابله بكل خير وأعطاه من الخيل عدة رؤوس من مراكبه السعيدة... وحُمل له جمل وعلم وأقره على بلاده وصالح بينه وبين أعدائه...».

ويغلب على الظن أن السلطان قد أراد إنذار الشريف خالد بالاعتراف بحكم غيره للمخلاف إذا ما عاد إلى الخصومة مرة أخرى. ويظهر أن هذه السياسة قد نجحت، فكانت العلاقات ودية في الفترة اللاحقة حتى وفاة السلطان الناصر. وكان آخر ذكر لوصول قطعة صاحب جازان في سنة ٨٢٦هـ (١٤٢٣ م)[3] مما يفيد باستمرار العلاقات الودية بين الطرفين.

ومما يؤيد استمرار مهادنة الشريف خالد للسلطان الناصر، والعلاقات الودية بينهما، تبادلهما للقصائد الشعرية التي يعبر فيها كل واحد منهما عن شعوره تجاه الآخر.

وهذه قصيدة نظمها الشاعر ابن المقرئ على لسان السلطان الناصر،

(١) مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ١٧٦ ـ ١٧٧.

(٢) تاريخ الدولة الرسولية، ص ١٧٧.

(٣) المصدر نفسه، ٢٠٣.

رداً على قصيدة كان قد بعث بها الشريف خالد بن قطب الدين[1] له. حيث من المرجح أنها كانت بعد حوادث سنة ٨١٨ هـ (١٤١٥ م)، والقصيدة هي:

ما أنت في منزلة يَخْشى بها الرجل … مكيدةً نحوه من حاسد تصلُ
فليس يطمع واشٍ أن يكون له … في ظَنِّنا بك تأثير ولا عملُ
لكم نصايح قد قامت أواخركم … فيها لنا بالذي قد قامت الأولُ
فليس ينكر منها ما تمتُّ به … من حُرمةٍ حبلها بالودّ متصلُ
لكم نفوس على طاعاتنا جبلت … من قبلُ والطبع شيء ليس ينتقلُ
فاضرب بأسيافنا ما شط عنك ومُرْ … من شئت والله فأمرُ السيف مُمتثلُ
وارم العِدَى بسهام ما رَمَيْتَ بها … إلا أصَبْتَ وقال المَجْدُ لا شَلَلُ
فنحنُ في يَدِكَ اليمنى إذا ضَرَبَتْ … مهند ليس حصناً عنده الأجلُ
تَمَلَّكْتَ من عطايانا صوارِمُنا … نجودها بالمنايا في العدى جمَلُ
إذا ضربنا فلا رأسٌ له عنقٌ … وإن وَهَبْنا فلا فقرٌ له رجلُ
فاظفر بها يابن قطبٍ وامض لما … أمرت فيها فعقبى صابها عسلُ
عِظْ بنصحك من ضاقت بمهجته … عن النصيحةِ من طاعاتنا السُّبُلُ
وأنت المكينُ لدينا والأمينُ فَثِق … بما يواعد عنَّا الظَّنُّ والأملُ
فلستَ إلا شديد الأزر إن وهنوا … ولستَ إلا وفيُّ الطَّبع إن خَتَروا[2]

يتضح من هذه القصيدة أن الشريف خالد متخوف من تأليب الوشاة للسلطان عليه. إلا أن السلطان طمأنه على ثقته به، وأنه لن يستطيع أن يثيره ضده أي حاسد. وحثه على الاستمرار في المحافظة على ما بينهما من صداقة وود وصفاء.

ومن الواضح أن السلطان قد انتهج في هذه القصيدة أسلوب الترغيب والترهيب في آن واحد. ومهما يكن من أمر فإنها تدل على العلاقات الودية

(١) لم نستطع مع الأسف الحصول على تلك القصيدة، وإلا ربما كشفت لنا عن بعض الحقائق المبهمة.

(٢) ديوان ابن المقرئ، ص ٢٦٦.

بين الطرفين، وعلى استمرار الشريف في مهادنته للدولة الرسولية. وربما كان لإجراءات السلطان الصارمة خلال احتكاكاتهما السابقة دور في جعل الشريف يفكر كثيراً عندما يريد الدخول مرة أخرى في مواجهة مع سلطان بني رسول.

٣ ـ العلاقة مع إمارة مكة المكرمة:

تطلعت الدولة الرسولية منذ قيامها إلى بسط نفوذها على الحجاز، بوصفه المعبر البري الوحيد لنقوات الأيوبية بمصر والشام إلى اليمن، ولاشتماله على الحرمين الشريفين وما يحظى به القائم عليهما من مكانة مرموقة لدى العالم الإسلامي، فضلاً عن امتداد نفوذ الدولة واتساع رقعتها[١].

وقد مرت سياسة الدولة الرسولية تجاه الحجاز بمرحلتين مختلفتين، حاولت في المرحلة الأولى فرض سيادتها عليه عن طريق القوة العسكرية، وسيرت إليه عدة جيوش لتحقيق ذلك[٢].

فقد أخذ السلطان المنصور عمر بن رسول يوجه حملاته إلى مكة منذ سنة ٦٢٩هـ[٣] (١٢٣١ م)، إلا أنه ظل يتناوب السيطرة عليها مع الأيوبيين حتى سنة ٦٣٩ هـ (١٢٤١ م)، عندما قدم بنفسه واستولى عليها، وولى عليها والياً من قبله[٤]. مستفيداً من ضعف الأيوبيين، وانشغالهم بالتصدي

(١) أحمد: بنو رسول، ص ٣٣٨.

(٢) عليان: الحياة السياسية، ص ٩١.

(٣) ابن حاتم: السمط، ص ٢٩٤؛ الخزرجي: العسجد، ص ١٩٤؛ الفاسي: العقد الثمين، ٦/٣٤٤؛ الزهور المقتطفة: ص ١٨٥؛ النجم ابن فهد: إتحاف الورى، ٣/٤٩ ـ ٥٠؛ الطبري: الأرج المسكي، ص ١١٨.

(٤) الخزرجي: العقود، ١/٧٠؛ الفاسي: شفاء الغرام، ٢/٩٤٢ ـ ٩٤٣، الزهور المقتطفة، ص ١٨٦؛ ابن الديبع: قرة العيون، ص ٣٠٧؛ الطبري، محمد بن علي: إتحاف فضلاء الزمن، ١/١١٩ ـ ١٢٢؛ الجزيري: الدرر الفرائد المنظمة، =

للخطر الصليبي، إلى جانب تأييد بعض الأشراف له، وتعاونهم معه في سبيل طرد الأيوبيين من الحجاز[١]. فظلت تابعة له حتى قتل في سنة ٦٤٧

= (الرياض: منشورات دار اليمامة، ١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٣ م)، ٣/١٦٨٩ ـ ١٦٩١. وقد تناولت علاقات سلاطين بني رسول بالحجاز العديد من الدراسات العلمية الحديثة، أهمها: أحمد: بنو رسول، ص ٣٣٨ وما بعدها؛ موورتيل، ريتشارد: الأحوال السياسية والاقتصادية بمكة في العصر المملوكي، (الرياض: عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥ م)، ص ٤٦ وما بعدها؛ ياقاسي، عائشة بنت عبد الله: بلاد الحجاز في العصر الأيوبي، ٥٦٧ ـ ٦٤٨ هـ/ ١١٧١ ـ ١٢٥٠ م، (مكة المكرمة: نادي مكة الثقافي، ١٤٠٠ هـ/ ١٩٨٠ م)، ص ص ٥٣ ـ ٥٨؛ عبد الغني، عارف: تاريخ أمراء مكة المكرمة، من ٨ هـ ـ ١٣٤٤ هـ، (دمشق: دار البشائر، ١٤١٣ هـ/ ١٩٩٢ م)، ص ٤٨٠ والصفحات التي بعدها في أماكن متفرقة؛ جلال، آمنة: علاقة سلاطين بني رسول بالحجاز، ص ٥٨ وما بعدها؛ عليان: الحياة السياسية، ص ٩١ وما بعدها؛ البركاتي، ناصر بن عبد الله: «بنو رسول وعلاقتهم بالبيت الأيوبي والتنافس بينهم على العلاقة بالحجاز»، مجلة جامعة أم القرى، س ٣، ع ٤ (١٤١١ هـ)، ص ص ١٥٤ ـ ١٦٦؛ الزيلعي: «حاكم السرين راجح بن قتادة ودوره في العلاقات المصرية اليمنية في مكة»، مجلة العصور، لندن، مج ١، ج ١ (جمادى الأولى ١٤٠٦ هـ/ يناير ١٩٨٦ م)، ص ص ٢٥ ـ ٣٩. ولهذا فسوف يكون تركيزنا على فترة البحث التي لا زالت بحاجة إلى المزيد من الدراسة والبحث، أما الفترة السابقة لها، فسوف نكتفي بتمهيد بسيط نوضح فيه الخطوط العريضة لها.

(١) من أبرز الأشراف الذين وقفوا بجانب السلطان الرسولي في صراعه مع الأيوبيين على مكة المكرمة الشريف راجح بن قتادة (ت ٦٥٤ هـ/ ١٢٥٦ م). ويرجع السبب في ذلك إلى أيام الملك المسعود الأيوبي عندما استعان به الشريف راجح ضد أخيه الشريف الحسن بن قتادة، فوجدها المسعود فرصة مناسبة لانتزاع إمارة مكة من الأشراف، فقدم إليها في سنة ٦١٩ هـ/ ١٢٢٢ م، واستولى عليها، وولى عليها نور الدين عمر بن رسول نائباً عنه ورجع الى اليمن. وكان الشريف راجح يأمل أن يوليه إمارتها، ولكن المسعود فضل أن تصبح تابعة له مباشرة، وحاول تعويض الشريف راجح بتوليته السرين. ولما استقل نور الدين عمر بن رسول باليمن، وجدها الشريف راجح فرصة للانتقام من الأيوبيين، فأعلن ولاءه له، وأخذ يشجعه على انتزاع الحجاز، ووعده بالتعاون معه، ولهذا نجد أنه أصبح يشارك في قيادة أغلب الحملات التي وجهها السلطان نور الدين للحجاز، =

هـ[1] (١٢٤٩م).

وفي الوقت الذي كان فيه السلطان المظفر يوسف قد تمكن من الانفراد بالحكم وأرسى دعائم دولته، كان الشريفان أبو نمي محمد بن أبي سعد الحسن بن علي بن قتادة والشريف إدريس بن علي بن قتادة، قد استطاعا الاستيلاء على إمارة مكة من الشريف غانم بن راجح بن قتادة[2]. فأراد السلطان المظفر أن يستعيد إمارة مكة منهما، فجرد إليها جيشاً بقيادة ابن برطاس[3] في النصف الثاني من سنة ٦٥٢ هـ (١٢٥٤ م)، فتمكن من الاستيلاء عليها، وحج بالناس، وخطب لمولاه السلطان[4]. ولكن

= لمعلومات أوفى انظر: الزيلعي: حاكم السرين، ص ص ٢١ ـ ٢٩؛ البركاتي: المرجع السابق، ص ص ١٥٤ ـ ١٦٣.

(1) ابن حاتم: السمط، ص ٢٣٤؛ الجندي: السلوك، ٢/٥٤٤؛ ابن عبد المجيد: بهجة الزمن، ص ١٤٣.

(2) نشب النزاع بين الأشراف مرة أخرى بعد استيلاء الشريف أبي سعد على الإمارة من الوالي الرسولي محمد بن المسيب، فثار عليه الشريف جماز بن الحسن بن قتادة وقتله في سنة ٦٥١ هـ/ ١٢٥٣ م، ثم قام الشريف راجح بن قتادة بالثورة على جماز بعد فترة وجيزة من توليه. غير أن راجحاً لم يتمتع بالإمارة كثيراً، إذ ثار عليه ابنه غانم في ربيع الأول سنة ٦٥٢ هـ/ ١٢٥٤ م واستولى على الإمارة. ثم قام الشريفان أبو نمي وعم أبيه إدريس بن علي بالثورة على غانم واستوليا على الإمارة بعد فترة وجيزة من التاريخ السابق. انظر: الفاسي، شفاء الغرام، ٢/ ٩٤٣ ـ ٩٤٤؛ النجم ابن فهد: إتحاف الورى، ٣/ ٧٤ ـ ٧٦؛ مورتيل: الأحوال السياسية، ص ص ٥٠ ـ ٥١.

(3) هو مبارز الدين علي بن حسين بن برطاس، كان ضمن الجيش الأيوبي الذي كان بمكة عندما قدم إليها السلطان المنصور الرسولي في سنة ٦٣٩ هـ/ ١٢٤١ م، فانضم إلى الأخير بعد هروب الجيش الأيوبي من مكة، ويعد من أبرز أمراء الدولة الرسولية خلال عهدي السلطان المنصور والمظفر، وكان كثيراً ما يتولى جهات تهامة، وخاصة جهة بيت الفقيه، ثم اعتزل الإمرة، وأقبل على العبادة في آخر حياته حتى توفي في سنة ٦٥٨ هـ/ ١٢٥٩ م في مدينة زبيد. انظر: ابن حاتم: السمط، ص ٢٢٠؛ الشرجي: طبقات الخواص، ص ص ٢٢٩ ـ ٢٣٠.

(4) الخزرجي: العقود، ١/١٠٩؛ النجم بن فهد: إتحاف الورى، ٣/٥٣؛ ابن =

الأشراف استجمعوا قواهم من جديد، وهاجموه في أوائل سنة ٦٥٣ هـ (١٢٥٥ م)، فتمكنوا من هزيمته وأخذه أسيراً، فافتدى نفسه بمبلغ من المال وعاد إلى اليمن بما تبقى معه من الجند[1].

وعلى إثر هذا الموقف العدائي من الأشراف تجاه بني رسول، وفي ظل الظروف الجديدة والمتمثلة في قيام دولة المماليك بمصر، وتطلعها إلى بسط نفوذها على الحرمين الشريفين، فقد بدأت مرحلة جديدة من العلاقات الرسولية الحجازية، اعتمد فيها بنو رسول على محاولة استمالة الأشراف بالهبات والصدقات، والقيام بخدمة الحرم المكي والعناية به من جهة، وتشجيع التنافس على الإمارة بين الأشراف، والتلويح بمنع متاجر الشرق الواردة إلى ميناء عدن من الإبحار إلى الحجاز من جهة ثانية[2].

وبتلك السياسة تمكنوا من منافسة المماليك في الخطبة لأنفسهم، وفي تعليق الكسوة على الكعبة في كثير من السنين، ولا سيما في عهد السلطان المظفر، الذي كان يخطب له في بعض السنين منفرداً، وفي بعضها الآخر بعد السلطان المملوكي[3]. كما استطاع أن يعلق كسوته في سنة ٦٦١ هـ (١٢٦٣ م)، وفي سنة ٦٦٦ هـ (١٢٦٨ م)، بالإضافة إلى قيامه بتحلية باب الكعبة بالذهب والفضة في السنة الأخيرة[4]. كما تمكن من

= الديبع: قرة العيون، ص ٣٢٢؛ الطبري: الأرج المسكي، ص ١١٩؛ الطبري، محمد بن علي: إتحاف فضلاء الزمن، ١/١٢٩.

(1) ابن حاتم: السمط، ص ص ٣١٧ ـ ٣٢١؛ ابن عبد المجيد: بهجة الزمن، ص ١٤٩؛ الخزرجي: العقود، ١/١١٢؛ الفاسي: شفاء الغرام، ٢/١٤٤؛ النجم ابن فهد: المصدر السابق، ٣/٧٧؛ الطبري: الأرج المسكي، ص ص ١١٩ ـ ١٢٠؛ الطبري، محمد بن علي: إتحاف فضلاء الزمن، ١/١٣٠.

(2) عليان: الحياة السياسية، ص ٩٦.

(3) النجم ابن فهد: إتحاف الورى، ٣/٨٤؛ الجزيري: الدرر المنظمة، ٣/١٦٩٣؛ باز: عبد الكريم علي: «المحمل اليمني في عهد بني رسول»، مجلة المصور، مج ٧، ع ١ (رجب ١٤١٢ هـ/ يناير ١٩٩٢ م)، ص ص ٩، ١٠.

(4) الخزرجي: العقود، ١/١٣٠، ١٥٢؛ الفاسي: العقد الثمين، ٧/٤٨٩.

تعليق كسوته أيضاً في سنة ٦٧١ هـ[1] (١٢٧٢ م).

شهدت العلاقات بين بني رسول وأشراف الحجاز تحسناً ملحوظاً منذ أواخر القرن الثامن الهجري/ أواخر القرن الرابع عشر الميلادي، ومن مظاهر ذلك التحسن، تبادل السفراء، واستئناف محمل الحاج اليمني مسيره إلى مكة المكرمة، بالإضافة إلى الخطبة للسلطان الرسولي على منابر مكة بعد السلطان المملوكي[2].

ويغلب على الظن أن العلاقات الودية تلك، قد استمرت في بداية عهد السلطان الناصر أحمد، الذي خلف والده في سنة ٨٠٣ هـ/ (١٤٠٠م)، وأنه صار يُدعى للأخير بمكة المكرمة بدلاً عن والده. ومما يؤيد ذلك، غضب الشريف حسن بن عجلان[3] على الأمير بيسق الشيخي[4] عندما ألغى الدعاء للناصر في سنة ٨٠٤ هـ (١٤٠١ م)، وأمر

(١) الخزرجي: المصدر السابق، ١/ ١٦٣؛ النجم بن فهد: إتحاف الورى، ٣/ ١٢٩.
(٢) الخزرجي: المصدر السابق، ٢/ ١٤٥، ٢٤٥، العسجد: ص ٤٩٥؛ القاسي: المصدر السابق، ٤/ ٩٢ ـ ٩٣؛ ابن حجر: ذيل الدرر، ص ١٩٣؛ النجم بن فهد: المصدر السابق، ٣/ ٣٣٥، ٤١٢؛ جلال، آمنة، علاقة سلاطين بني رسول بالحجاز، ص ص ١٣٠، ١٣٣؛ باز: المرجع السابق، ص ص ١١ ـ ١٢.
(٣) حسن بن عجلان: هو الشريف حسن بن عجلان بن رميثة بن أبي نمي بن أبي سعد بن حسن بن علي بن قتادة الحسني، الملقب ببدر الدين. ولي إمارة مكة المكرمة في سنة ٧٩٧ هـ/ ١٣٩٤ م، واستمر فيها حتى وفاته في سنة ٨٢٩ هـ/ ١٤٢٥ م. لمعلومات أوفى انظر: الفاسي: العقد الثمين، ٤/ ٨٦ وما بعدها؛ النجم ابن فهد: إتحاف الورى، ٣/ ٣٩٣ وما بعدها؛ الزهراني، محمد عائض: الحجاز في عهد الشريف حسن بن عجلان: دراسة في الأحوال السياسية والاقتصادية، ٧٩٧ ـ ٨٢٩ هـ/ ١٣٩٤ ـ ١٤٢٥ م، رسالة مكملة لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير غير منشورة، (جدة: قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز، ١٤١٢/ ١٤١٣ هـ)، ص ٥٦ وما بعدها.
(٤) بيسق الشيخي: هو بيسق بن عبد الله الشيخي، أمير آخور السلطان المملوكي الظاهر برقوق. تولى عمارة الحرم المكي؛ وله فيه العديد من الأعمال الجليلة، ـ

بإعادة الدعاء له[1].

ويظهر أن الشريف حسن بن عجلان قد ضيق الخناق على صاحب حلي ابن يعقوب، الأمير موسى بن أحمد بن عيسى الحرامي[2]، حتى حتى ضطر إلى الخروج من بلده، والالتجاء إلى السلطان الناصر باليمن، حيث قدم عليه في شهر رمضان من سنة ٨٠٨ هـ (١٤٠٥ م)، مستنجداً به ضد الشريف حسن وبني كنانة[3]. فقام السلطان بالسعي لدى الشريف حسن لتركه وشأنه، وبعث إليه ـ على ما يبدو ـ القاضي شرف الدين إسماعيل بن أبي بكر المقرئ (ت ٨٣٧ هـ/ ١٤٣٣ م) ليحثه على ذلك في موسم حج تلك السنة[4]. فقدم إلى مكة واجتمع بالشريف حسن بن عجلان، ونظم فيه

ـ ولكنه كان شرس الأخلاق، فتم نفيه إلى بلاد الروم ثم إلى القدس، حيث توفي بها في سنة ٨٢١ هـ/ ١٤١٨ م. انظر: ابن حجر: إنباء الغمر، ٧/ ٣٣١؛ ذيل الدرر: ص ٢٦٣؛ السخاوي: الضوء اللامع، ٣/ ٢٢ ـ ٢٣.
(١) الفاسي: العقد الثمين، ٤/ ٩٧؛ النجم بن فهد: إتحاف الورى، ٣/ ٤٢٧؛ ابن فهد، عبد العزيز بن عمر: غاية المرام بأخبار سلطنة البلد الحرام، تحقيق: فهيم محمد شلتوت، (مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي: جامعة أم القرى، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨ م)، ٢/ ٢٦٢.
(٢) هو موسى بن أحمد بن عيسى الحرامي، نسبة إلى بني حرام أحد بطون قبيلة كنانة ابن خزيمة بن مدركة على الأرجح. تولى الإمارة بعد مقتل أخيه دريب بن أحمد في معركة جرت بينه وبين قبيلة كنانة في سنة ٨٠٣ هـ/ ١٤٠٠ م، واستمر حتى توفي في سنة ٨١٩ هـ/ ١٤١٦ م. انظر: الفاسي: المصدر السابق، ٤/ ٩٦؛ ابن حجر: إنباء الغمر، ٤/ ٢٧٧، ٦/ ٦٨ ـ ٦٩، ٧/ ٢٤٩؛ السخاوي: المصدر السابق، ٣/ ٢١٧، ١٠/ ١٧٦. وتجدر الإشارة إلى أن أمراء حلي بن يعقوب قد ارتبطوا مع بني رسول بعلاقات طيبة منذ عهد السلطان المنصور عمر. لمعلومات أوفى انظر: الزيلعي: «بنو حرام، حكام حلي، وعلاقاتهم الخارجية، ق ٤ ـ ٩ هـ/ ١٠ ـ ١٥م»، مجلة كلية الآداب، جامعة الملك سعود، مج ١٥، ع ١ (١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨ م)، ص ص ١٠٨ ـ ١١٨.
(٣) مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ص ١٤٣ ـ ١٤٤. وقد أورد ابن حجر ذلك ولكن في حوادث سنة ٨١٠ هـ/ ١٤٠٧ م. انظر: إنباء الغمر، ٦/ ٦٩.
(٤) أخذنا هنا بما أورده جامع ديوان ابن المقرئ، وهو أحد تلامذته، وقد جمعه في ـ

قصيدته النونية المشهورة[1] في مدحه، مضمناً إياها قصده إليه من أجل الوسطة بينه وبين أمير حلي؛ وأنه يأمل ألا يخيب أمله فيه. فوافق الشريف حسن على مصالحة الأمير موسى، على أن يدفع له الأخير مبلغاً من المال[2].

ويغلب على الظن، أن أواصر المودة قد ازدادت بين الشريف

= حياته. حيث ذكر أنه حجّ في هذه السنة ـ ٨٠٨ هـ ـ ونظم قصيدته النونية في الشريف حسن؛ وحثه من خلالها على المصالحة مع أمير حلي. انظر: ديوان ابن المقري، ص ٤١٠. وأما الفاسي فقد أشار إلى ذلك في حوادث سنة ٨٠٧ هـ/ ١٤٠٤ م، ثم تابعه النجم بن فهد؛ وعبد العزيز بن فهد، والعصامي. انظر: العقد الثمين، ٤/ ١٠١؛ إتحاف الورى، ٣/ ٤٤٤؛ غاية المرام، ٣/ ٢٦٩؛ سمط النجوم العوالي؛ ٤/ ٢٦٢.

(1) يقول في مطلعها:

أحسنت في تدبير أمرك يا حسن   وأجدت في تعديل أخلاط الفتن

ما كنت بالنَّزِق العجول إلى الأذى   عند النزاع ولا الضعيف أخا الوهن

إلى أن يقول:

أما حلي فإن خوفك لم يدع   أهلاً بها للزائرين ولا وطن

أهليتهم عنها وحسبك وادع   في مكة لم يحوجوك إلى ظعن

إلى أن يقول:

موسى هزبرٌ لا يضاق نزاله   في الحرب لكن أين موسى من حسن

هذاك في يمنٍ وما سلمت له   يمن وذا في الشام لم يدع اليمن

إلى أن يقول:

جئنا بحسن الظن نسألك الرضا   والعفو عنه فلا تخيب فيك ظن

فالحرُّ يكرم سائليه يرى لهم   فضلاً إذا ابتدؤوه بالظن الحسن

انظر: الديوان، ص ٤١١ ـ ٤١٢؛ الفاسي: المصدر السابق، ٤/ ١٠١ ـ ١٠٢؛ النجم بن فهد: المصدر السابق، ٣/ ٤٤٤ ـ ٤٤٦؛ عبد العزيز بن فهد: المصدر السابق، ٢/ ٢٧٠ ـ ٢٧٣؛ الطبري، محمد بن علي: إتحاف فضلاء الزمن، ١/ ١٧٣ ـ ١٧٤؛ النونيات: قصائد شعرية متشابهة من شعر الجزيرة العربية في القرون ٩، ١٠، ١٣، ١٤ هـ، تحقيق: عبد الله بن محمد أبو داهش، (جدة: دار العلم، ١٤١٤ هـ/ ١٩٩٤ م)، ص ص ٤٣ ـ ٤٤.

(2) ديوان ابن المقري: ص ص ٤١٠ ـ ٤١١.

والسلطان على إثر هذه الزيارة التي قام بها مبعوث السلطان للشريف، وما أبداه في قصيدته من مشاعر فياضة تجاهه، وأن الشريف قد أكد استمرارية الدعاء للسلطان بمكة المكرمة[1].

ولكن العلاقات الطيبة بين الشريف حسن والسلطان الرسولي لم تلبث أن ساءت منذ أواخر سنة ٨١١ هـ (١٤٠٨ م)، بسبب قيام الشريف بالاستيلاء على أموال أحد التجار اليمنيين[2]. فقام السلطان بفرض بعض العقوبات الاقتصادية عليه منذ أوائل سنة ٨١٢ هـ (١٤٠٩ م)، وذلك عن طريق منع المتاجر الشرقية الواردة إلى ميناء عدن من الإبحار إلى جدة، مما أجبر الشريف حسن على إرسال الشبيكي[3] إليه ليعتذر له ويطيب خاطره ببعض الهدايا[4]. فقبل السلطان الرسولي اعتذاره؛ وسمح بإبحار المراكب

(1) أشار محمد عبد الفتاح عليان (الحياة السياسية، ص ١٠٤) إلى أن الشريف قد أمر بذكر اسم السلطان الناصر على منابر مكة بعد اسم السلطان المملوكي، وأشار إلى أنه أخذ تلك المعلومة من إنباء الغمر لابن حجر. ولما رجعنا إلى ابن حجر وجدناه قد أشار إلى توسط السلطان لدى الشريف، وأن الأخير قد لبى له طلبه، ولكننا لم نجد ذكراً لأمره بذكر اسم السلطان في الخطبة بعد سلطان مصر. انظر: إنباء الغمر، ٦/ ٦٩. ونحن نميل إلى أن الخطبة للسلطان الناصر كانت موجودة من قبل، ولكن الشريف أكد لمبعوث السلطان استمراريتها أيضاً.

(2) اسمه العفيف عبد الله بن أحمد الهبّي، ويذكر الفاسي أنه كان سفيراً للسلطان الرسولي، أي أنه كان وكيلاً تجارياً له بالحجاز. انظر: العقد الثمين، ٤/ ١٠٦. وتذكر بعض الروايات سبباً طريفاً لقيام الشريف حسن بمصادرة أموال التاجر اليمني، وهو أن السلطان كان قد طلب من الشريف أن يمتدحه ببعض الأبيات الشعرية، فلما عمل ذلك لم يكافئه عليها، فاستولى على أموال التاجر عوضاً عنها. انظر: الفاسي: المصدر السابق، ٤/ ١٠٦؛ النجم بن فهد: إتحاف الورى، ٣/ ٤٦٥.

(3) هو محمد بن بركوت الشبيكي، أحد قواد الشريف حسن بن عجلان، توفي سنة ٨٣٢ هـ/ ١٤٢٨ م انظر: النجم بن فهد: إتحاف الورى، ٤/ ٤٧؛ السخاوي: الضوء اللامع، ٧/ ١٥٤.

(4) الفاسي: العقد الثمين، ٤/ ١٠٧؛ النجم بن فهد: المصدر السابق، ٣/ ٤٦٩؛ عبد العزيز بن فهد: غاية المرام، ٢/ ٢٨١؛ السباعي: تاريخ مكة، ص ٢٩٢؛ جلال، آمنة: علاقة سلاطين بني رسول بالحجاز، ص ص ١٣٥ ـ ١٣٦.

التجارية إلى الحجاز، ولكن بصورة أقل مما كانت عليه من قبل[1].

---

(1) الفاسي: المصدر السابق، ٤/١٠٧؛ النجم بن فهد: المصدر السابق، ٣/٤٦٩. وتجدر الإشارة إلى أن السيد المرتضى نظم قصيدة نونية على غرار قصيدة ابن المقرئ، في استعطاف السلطان الناصر، وحثه على السماح للمراكب التجارية بالإبحار إلى الحجاز، فقال:

عطفاً على الحرمين يا ملك اليمن   وتجاوز يا خير أملاك الزمن
وارفق بأهل الله في أم القرى   إذ لم تكن أنت الرفيق فمن ومن
إني أشير عليك رأي نصيحة   والمستشار من البرية مؤتمن
لا تسلكن فيهم طريقة تامح   للرحم إنهم هناك كمن ومن
المنُّ منك وأنت منّ سائل   للمسلمين وأنت في المتين من

إلى أن يقول:

حسن عليك في الحجاز معظم   فيها ولكن أين أحمد من حسن
هذا له يمن وهذا ما له   إلا فضاضة ما تفيض به عدن
ولك المدائن والسفائن كلها   وله يلملم والحجون إلى قرن
أطلق له سفن البحار فإنها   تجري إلى البيت العتيق على سنن
بيت له خضع الملوك جلالة   وبه تفاضلت الفرائض والسنن
وأبوك أول من كساه كما أتى   في محكم التاريخ في ملأ اليمن

إلى أن يقول:

وعلى منابره يشاع بذكركم   بالصوت في الحرم الشريف إذا ازدجن
أو ليس في هذا الدعاء لأهله   ولمن أقام به الأمان من الفتن

انظر: العصامي: سمط النجوم العوالي، ٤/٢٦٣ ـ ٢٦٥؛ الونيات، ص ص ٥١ ـ ٥٢. والسيد المرتضى: هو الهادي بن إبراهيم بن علي ابن المرتضى، الملقب بالوزير جمال الدين، لأنه كان بمثابة الوزير للإمام الزيدي المنصور علي بن محمد. عالم تبرز في علوم كثيرة، ولا سيما في أصول الفقه، شاعر وأديب مجيد. رجع في آخر حياته إلى مذهب أهل السنة والجماعة، وكانت وفاته في سنة ٨٢٢ هـ/ ١٤١٩ م. لمعلومات أوفى انظر: البريهي: طبقات صلحاء اليمن، ص ص ١٨ ـ ١٩؛ يحيى بن الحسين: طبقات الزيدية، مخطوط مصور، (صنعاء: مكتبة القاضي إسماعيل الأكوع، تحت رقم ٣١٨)، ق ق ١٢٧ ب ـ ١٣٠ أ؛ الشوكاني: البدر الطالع، ٢/٣١٦ ـ ٣١٨؛ الأكوع، إسماعيل: هجر العلم، ٣/ ١٣٤٨ ـ ١٣٦٤. وقد التبس الأمر على الدكتور عبد الله أبو داهش عندما ذهب إلى أن الذي نظم هذه القصيدة هو شقيقه محمد بن إبراهيم الوزير. انظر: من ـ

ويظهر أن السلطان كان قد قام بقطع الهبات والصدقات التي كان يبعثها لبعض الأشراف، فقدم الشريف علي بن كبيش بن عجلان على السلطان في سنة ٨١٣ هـ (١٤١٠ م)، طالباً لها، وكان معه بعض الخيول والرواحل هدية للسلطان[1]. ولا يستبعد أن يكون الشريف حسن قد طلب منه ذلك، في محاولة منه لتلطيف الأجواء بينه وبين السلطان، حتى يسمح الأخير بمرور المراكب التجارية إلى الحجاز كما كانت قبل تردي العلاقات بينهما.

ومن المحتمل أن محاولة الشريف تلك، قد باءت بالفشل، مما حدا به إلى الاستيلاء على أموال التاجر اليمني وجيه الدين عبد الرحمن بن جميع في أواخر السنة المذكورة، وكتب إلى الناصر يوضح له أن السبب في ذلك قيام ابن جميع بالاستيلاء على أموال بعض مواليه، وأرفق مع كتابه كتاباً من السلطان المملوكي الناصر فرج (٨٠١ ـ ٨٠٨ هـ/ ١٣٩٩ ـ ١٤٠٥م) يأمر فيه ابن جميع، ويطلب إلقاء القبض عليه[2].

ويبدو أن تلك الأسباب والحجج التي أبداها الشريف لم تكن كافية لإقناع السلطان في أحد كبار رجال دولته وتجارها، إلا أنه آثر التريث في بداية الأمر، وكتب إلى الشريف حسن يلاطفه ويتودد إليه[3]، ربما حتى يتأكد من صحة ما ذهب إليه هو والسلطان المملوكي، أو أن ظروفه في تلك الفترة لم تكن تساعده على اتخاذ أي إجراء انتقامي. فلما كانت سنة

ـ بواكير الشعر السياسي في القرن التاسع الهجري»، مجلة الفيصل، الرياض، س ١٩، ع ٢٢٤ (صفر ١٤١٦ هـ/ يوليو ١٩٩٥ م)، ص ص ٦٢ ـ ٦٣.

(1) مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ١٦٠.

(2) الفاسي: العقد الثمين، ٤/١٠٩ ـ ١١٠؛ النجم بن فهد: إتحاف الورى، ٣/ ٤٨٣.

(3) انظر نص ذلك الكتاب في: الفاسي: العقد الثمين، ٤/ ١١٠؛ النجم ابن فهد: إتحاف الورى، ٣/٤٨٩ ـ ٤٩٠؛ عبد العزيز بن فهد: غاية المرام، ٢/ ٨٥ ـ ٢٨٦.

٨١٤ هـ (١٤١١ م)، قام بمنع المتاجر من المرور إلى الحجاز، وفي الوقت نفسه قام بقطع الصلات السنوية التي كان يرسلها للشريف وخطيب ومؤذن الحرم المكي[1].

وقد تأثرت الأحوال الاقتصادية بمكة بذلك الحصار الاقتصادي كثيراً، وارتفعت الأسعار خلال سنة ٨١٥ هـ (١٤١٣ م)، بشكل كبير[2]، الأمر الذي اضطر الشريف حسن إلى محاولة التقرب من السلطان، وتطبيع علاقاته معه، لعله يطلق المراكب لتسير بالميرة إليه. فبعث مولاه زين الدين شكر إلى الناصر وحاول إقناعه بذلك، إلا أن الأخير رفض ذلك، وأصر على أن يقوم الشريف حسن بإرجاع الأموال التي أخذها من التاجر ابن جميع، فلم يجد الشريف طريقة إلا الموافقة على ذلك، بشرط أن تقسط عليه على مدى ثلاث سنوات؛ فعادت الأمور إلى طبيعتها، وأقبلت المراكب اليمنية على الحجاز بقيادة تاجر السلطان أمين الدين مفلح التركي، مما ساعد على توافر المواد الغذائية بمكة في موسم حج تلك السنة ٨١٥ هـ[3] (١٤١٢ م).

وقد قام تاجر السلطان الرسولي خلال مكوثه بمكة بنشاط ملحوظ؛

(١) الفاسي: المصدر السابق، ١/٣٠٢ ـ ٣٠٣؛ النجم بن فهد: المصدر السابق، ٣/ ٤٩١؛ مورتيل: الأحوال السياسية، ص ١٢٩.

(٢) الفاسي: شفاء الغرام، ٢/١٠٣٩؛ المقريزي: السلوك، ٤/٢٥٣؛ السباعي: تاريخ مكة، ص ص ٢٩٣ ـ ٢٩٤؛ الزهراني، ضيف الله يحيى: أسعار المواد الغذائية بمكة المكرمة خلال الفترة ٦٤٨ ـ ٩٢٣ هـ/ ١٢٥٠ ـ ١٥١٧ م، (مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ١٤١١ هـ/ ١٩٩١ م)، ص ٨٠؛ مورتيل، ريتشارد: «مصادر التموين الغذائي لإمارة مكة، ٣٥٨ هـ/٩٦٩ م ـ ٩٢٣ هـ/ ١٥١٧ م»؛ مجلة كلية الآداب، جامعة الملك سعود، مج ١٢، ع١ (١٩٨٥ م)، ص ص ٢٠٢ ـ ٢٠٣.

(٣) الفاسي: العقد الثمين، ٤/١١٣؛ النجم بن فهد: إتحاف الورى، ٣/ ٤٩٤ ـ ٤٩٥؛ عبد العزيز بن فهد: غاية المرام، ٢/ ٢٩٠ ـ ٢٩١.

حيث طرح بعض ما لديه من المواد الغذائية بأسعار زهيدة؛ مما أسهم في تدني الأسعار ورخصها[1]. كما قام بـ «جمع أعيان الناس من أهل مكة، والمجاورين بها، لقراءة ختمة شريفة بالمسجد الحرام ليلاً، وأمر بإهداء ثوابها لمخدومه، والدعاء له. واحتفل بإحضار شمع كثير أوقد في حالة القراءة، وإحضار بخور وطيب للحاضرين، وعمل في صبيحة هذه الليلة سماطاً عظيماً، حضره الأعيان من الناس وغيرهم، وفعل في مدة مقامه بمكة معروفاً كثيراً»[2].

ويبدو أن السلطان قد أراد مسح الصورة السيئة التي ارتسمت في أذهان كثير من الناس عنه خلال الفترة السابقة، بالإضافة إلى رغبته في كسب احترام وتقدير المسلمين الوافدين على الأراضي المقدسة، نظير ما قام به من أعمال البر والإحسان.

وتجدر الإشارة إلى أن الشريف حسن بن عجلان حرص على الوفاء بما تعهد بدفعه خلال هذه السنة من مال التاجر اليمني ابن جميع، وقام بإرساله مع قائد المراكب اليمنية ـ السالف ذكره ـ بعد انتهاء موسم الحج[3]. ويغلب على الظن أن الشريف أمر ـ أيضاً ـ بإعادة الدعاء للسلطان في الخطبة بالمسجد الحرام، ولئن نرجح أنها كانت متوقفة منذ تردي العلاقات بينهما. وربما كان قطع الصلة السنوية عن خطيب ومؤذن الحرم المكي بسبب ذلك.

على أن الأمور لم تكد تهدأ حتى حدث ما عكّر صفوها، ونشب النزاع بين الطرفين من جديد، ففي موسم حج سنة ٨١٦ هـ (١٤١٣ م)، قدم من اليمن حجاج كثيرون، ومعهم متاجر كثيرة، فجباهم غلمان الشريف حسن وشددوا عليهم، حتى كانوا يتوسلون في التخفيف عنهم بقائدهم

(١) الفاسي: شفاء الغرام، ٢/١٠٣٩ ـ ١٠٤٠؛ الزهراني: المرجع السابق، ص ٨١.

(٢) الفاسي: العقد الثمين، ٤/١١٤؛ النجم بن فهد: المصدر السابق، ٣/ ٤٩٥.

(٣) مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ١٦٧.

القاضي أمين الدين مفلح التركي، فيتكلم لهم ولا يجدي كلامه شيئاً"[1].
فتأثر لذلك كثيراً، وحقد في نفسه على الشريف حسن بن عجلان.

فلما التقى ـ بعد موسم الحج ـ بالشريف رميثة بن محمد[2] في حلي ابن يعقوب، أكرمه غاية الإكرام، وحثه على المسير إلى اليمن، للحصول على تأييد ومساعدة السلطان الناصر، وكتب للأخير يخبره بذلك ويسأله إحسان استقباله[3].

وفي الوقت نفسه، كان الشريف حسن بن عجلان قد تأخر عن تسديد المبلغ المتبقي عنده من أموال التاجر اليمني ابن جميع؛ فوجدها السلطان فرصة مناسبة للانتقام منه، بمناصرة منافسه وخصمه الشريف رميثة. فلما قدم عليه الأخير، استقبله أحسن استقبال، وقرر له راتباً يومياً مقداره خمسين ديناراً، فضلاً عن الكسوة والطعام[4].

ولما غادر اليمن في رجب سنة ٨١٧ هـ (١٤١٤ م)، عائداً إلى مكة، أنعم عليه السلطان بثلاثين فرساً، وثلاثمائة رأس من الإبل، وكمية كبيرة من الطعام، والأرزاق، ووعده بالمشاقة والمساندة عندما يستقر في بلده[5].

---

(١) الفاسي: العقد الثمين، ٤/١١٧؛ النجم بن فهد: إتحاف الورى، ٣/٥٠٧.
(٢) هو رميثة بن محمد بن عجلان بن رميثة بن أبي نمي الحسني، كان من أكبر المنافسين للشريف حسن بن عجلان على إمارة مكة، وقد وليها فترة بسيطة من أواخر سنة ٨١٨ هـ وشطراً من السنة التي بعدها. ثم إنه تصالح مع عمه الشريف حسن، فبعثه الأخير على رأس قوة لتأديب بعض القبائل فقتل في إحدى المعارك في سنة ٨٣٧ هـ/ ١٤٣٣ م. انظر: الفاسي، المصدر السابق، ٤/١١٢ وما بعدها؛ السخاوي: الضوء اللامع، ٣/٢٣٠.
(٣) الفاسي: المصدر السابق، ٤/١١٧؛ النجم بن فهد: المصدر السابق، ٣/٥١٤، عبد العزيز بن فهد: غاية المرام، ٣/٢٩٧.
(٤) الفاسي: المصدر السابق، ٤/١١٧؛ النجم بن فهد: المصدر السابق، ٣/٥١٤؛ عبد العزيز بن فهد: المصدر السابق، ٢/٢٩٧.
(٥) مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ١٧٢.

فلما وصل إلى الحجاز، نزل في بعض مؤيديه جنوبي مكة وكادت الحرب أن تقوم بينه وبين الشريف حسن لولا سعي بعض الأعيان للصلح بينهما في رمضان من سنة ٨١٧ هـ (١٤١٤ م)، على أن يدفع الشريف حسن لابن أخيه مئتي ألف درهم، مقابل جبايته للسفن الواصلة في هذه السنة[1].

ويغلب على الظن أن السلطان الناصر قد استمر في دعم وتأييد رميثة ضد عمه، ومما يؤيد ذلك أن ميله إلى الصلح في سنة ٨٢٠ هـ (١٤١٧ م)، كان بسبب قلة ما لديه من أموال، نظراً لاستيلاء سعد الدين سعيد جبروه[2] على ما بعثه له السلطان من مال وكسوة وطعام[3].

كما أننا لا نستبعد أن يكون الناصر قد سعى في توليته إمارة مكة لدى السلطان المملوكي ـ المؤيد ـ في سنة ٨١٨ هـ[4] (١٤١٥ م)، لا سيما وأن العلاقات بين الطرفين كانت جيدة في تلك السنة، وجرى تبادل الهدايا والسفارات بينهما[5].

ويبدو أن السلطان الناصر قد اتفق مع الشريف رميثة على مقاطعة أمير

---

(١) الفاسي، العقد الثمين، ٤/١١٨؛ النجم بن فهد: إتحاف الورى، ٣/٥١٥.
(٢) أحد قواد الشريف حسن بن عجلان، وكان يستخدمه للسفارات أحياناً؟ وكان السلطان الناصر قد استدعاه لينعم عليه ببعض الأموال ـ وربما لاستمالته ـ وبعث معه بعض الإمدادات للشريف رميثة، فاستولى عليها. وكانت وفاته في سنة ٨٣٩ هـ/ ١٤٣٥ م. انظر: الفاسي: المصدر السابق ٤/١٢٥؛ السخاوي: الضوء اللامع: ٣/٢٥٦.
(٣) الفاسي: المصدر السابق، ٤/١٢٥؛ النجم بن فهد: المصدر السابق، ٣/٥٤١.
(٤) قام السلطان المملوكي بعزل الشريف حسن وابنيه عن إمارة مكة في صفر سنة ٨١٨ هـ/ ١٤١٥ م، وولى الشريف رميثة، إلا أنه لم يتمكن من تسلمها إلا في موسم الحج. ثم إن الشريف حسن بعث للسلطان المملوكي ببعض الهدايا، وتعهد له بدفع ثلاثين ألف دينار، فأعاده في رمضان سنة ٨١٩ هـ/ ١٤١٦ هـ. انظر: المقريزي: السلوك، ٤/٣٦٦ ـ ٣٦٧؛ ابن حجر: إنباء الغمر، ٧/٢٢١؛ مورتيل: الأحوال السياسية، ص ص ١٣٠ ـ ١٣١.
(٥) مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ١٧٥.

مكة، ومحاصرته اقتصادياً، بتحويل موسم التجارة إلى ينبع بدلاً من ميناء جدة؛ ففي أوائل سنة ٨١٨ هـ (١٤١٥ م)، قدمت المراكب اليمنية بقيادة أمين الدين مفلح التركي إلى ميناء جدة، فاستقت منها بمساعدة الشريف رميثة، وأخذ منها الأخير المكوس اللازمة، ثم واصلت سيرها إلى ميناء ينبع[(١)].

وقد استمر تخطي المراكب اليمنية لميناء جدة إلى ينبع، حتى سنة ٨٢٠ هـ (١٤١٧ م)، مما تسبب في تدهور الأوضاع الاقتصادية بمكة، وارتفاع أسعار كثير من المواد الغذائية[(٢)]. ولم يجد الشريف حسن بن عجلان بدًّا من التوسط لدى السلطان الناصر، بالسلطان المملوكي المؤيد شيخ (٨١٥ ـ ٨٢٤ هـ/ ١٤١٢ ـ ١٤٢١ م)؛ فكتب الأخير للسلطان الرسولي في سنة ٨٢٠ هـ (١٤١٧ م)، يستعطفه ويطلب منه الصفح والعفو عن الشريف حسن[(٣)]، فقبل الناصر شفاعته[(٤)]، وأذن للمراكب بالتفريغ في ميناء جدة، وأقبل التجار اليمنيون أكثر من كل سنة من غير توقف[(٥)].

ثم إن الشريف حسن بعث ولده «إبراهيم»[(٦)] في سنة ٨٢١ هـ

(١) الفاسي: العقد الثمين ٤/ ١٢٠؛ النجم بن فهد: إتحاف الورى، ٣/ ٥٢٥؛ عبد العزيز بن فهد: غاية المرام، ٢/ ٣٠١ ـ ٣٠٢.
(٢) الفاسي: شفاء الغرام، ٢/ ١٠٤٠ ـ ١٠٤١، الزهراني: أسعار المواد الغذائية، ص ٨١.
(٣) انظر نص ذلك الكتاب في الفاسي: العقد الثمين، ٤/ ١٣٠ ـ ١٣٢؛ النجم بن فهد: المصدر السابق، ٣/ ٥٤٦ ـ ٥٤٨؛ عبد العزيز بن فهد: المصدر السابق، ٢/ ٣١٥ ـ ٣١٧.
(٤) انظر نص الكتاب الذي رد به على كتاب السلطان المملوكي في الفاسي: المصدر السابق، ٤/ ١٣٢ ـ ١٣٣؛ النجم بن فهد: المصدر السابق، ٣/ ٥٥٨ ـ ٥٥٩، عبد العزيز بن فهد: المصدر السابق، ٢/ ٣١٧ ـ ٣١٩.
(٥) الفاسي: المصدر السابق، ٤/ ١٢٨؛ النجم بن فهد: إتحاف الورى، ٣/ ٥٥٥.
(٦) توفي بدمياط في سنة ٨٥٥ هـ. وكان السلطان المملوكي قد أمر بالقبض عليه مع شقيقه علي في سنة ٨٤٦ هـ/ ١٤٤٢ م، السخاوي: الضوء اللامع، ١/ ٤١.

(١٤١٨م)، إلى السلطان الناصر، ليعتذر له عما سبق، ويستعطفه، فعطف عليه، وجهزه إلى مكة المكرمة بعد أن أمر له بصلة[(١)].

ويغلب على الظن أن العلاقات بين الطرفين قد تحسنت بعد ذلك، واستمرت الخطبة للسلطان الرسولي بمكة حتى قطعت في أوائل شهر ذي الحجة سنة ٨٢٦ هـ (١٤٢٣ م)، دون أن تشير المصادر المتوافرة إلى سبب ذلك، إلا أنها لم تلبث أن أعيدت في أوائل جمادى الأولى سنة ٨٢٧ هـ[(٢)] (١٤٢٤ م)، فلم يلبث السلطان أن توفي في شهر جمادى الآخرة من هذه السنة.

نستخلص مما سبق، أن السلطان الناصر قد استطاع أن يؤدي دوراً مهماً في الحياتين الاقتصادية والسياسية ـ بصفة خاصة ـ بالحجاز، وأن يستخدم السلاح الاقتصادي بفعالية، في معاقبة الشريف حسن بن عجلان والضغط عليه عندما يقوم الأخير بأعمال تتعارض ومصلحة السلطان. وذلك بفضل تحكمه في مرور التجارة إلى الأراضي الحجازية عن طريق مضيق باب المندب.

ونستطيع أن نقول إن العلاقات بين الطرفين، كانت ودية في مجملها، وما كان يعكر صفوها إلا فرض الشريف للمكوس الباهظة على التجار اليمنيين، ومصادرته لممتلكات بعضهم في بعض الأحيان، فيقوم السلطان بمقاطعته وحصاره اقتصادياً، الأمر الذي يضطره إلى الاعتذار والاستعطاف، فتعود الأمور إلى طبيعتها.

وكان السلطان الناصر، يبعث بالأموال لتفرق في مكة في كثير من السنين، فضلاً عن الصلات السنوية التي كان يبعثها للشريف حسن، وللخطيب ومؤذن الحرم المكي الشريف. وفي المقابل، كان يدعى له في

(١) الفاسي: العقد الثمين، ٤/ ١٣٠؛ المقريزي: السلوك، ٤/ ٦٦٣؛ النجم بن فهد: إتحاف الورى، ٣/ ٥٥٨.
(٢) الفاسي: المصدر السابق، ٤/ ١٤٨؛ المقريزي: المصدر السابق، ٤/ ٦٦٣.

الخطبة بالمسجد الحرام وعلى قبة زمزم بعد السلطان المملوكي.

والشيء الملفت للنظر هنا: أن التجارة أصبحت هي المحور الذي تركزت حوله علاقة السلطان الناصر بالشريف حسن بن عجلان، بدلاً من الخطبة بالمسجد الحرام، والتي كانت هدفاً لمعظم السلاطين والملوك؛ وربما كان لضلوع السلطان الرسولي في التجارة، بالإضافة إلى كونها المصدر الرئيس لدخل الدولة، دور كبير في ذلك.

المبحث الثاني

العلاقات مع القوى الإفريقية والآسيوية

١ ـ العلاقة مع المماليك في مصر[١]:

نستطيع القول بأن العلاقات الرسولية ـ المملوكية كانت ودية في مجملها، حيث حرص سلاطين بني رسول على توثيق علاقاتهم مع نظرائهم من المماليك، وعملوا على تبادل السفارات والهدايا معهم من وقت لآخر[٢]، وذلك نظراً لما أصبح يحظى به سلاطين المماليك من مكانة مرموقة في نفوس المسلمين على إثر تصديهم للخطر المغولي الذي اجتاح المشرق الإسلامي وأسقط الخلافة العباسية في بغداد، قبل أن يتجه صوب بلاد الشام. ثم قيامهم بعد ذلك بإحياء الخلافة العباسية في القاهرة[٣]،

(١) لمعلومات أوفى انظر: أحمد: بنو رسول، ص ٣٩٣ وما بعدها؛ عليان: الحياة السياسية، ص ١٠٧ وما بعدها؛ وقد أنجز الأستاذ خالد العيسى أخيراً دراسة علمية عن علاقة بني رسول بالمماليك وهي بعنوان: علاقة بني رسول بمصر، ٦٢٦ ـ ٨٥٨هـ، رسالة مكملة لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير غير منشورة (الرياض: قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الملك سعود ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م)؛ العبادي، أحمد مختار: «تاريخ الدولة الرسولية باليمن وعلاقتها بمصر»، مجلة الرسالة، القاهرة، س ١٧، ع ٨٥٩ (صفر ١٣٦٩ هـ/ ديسمبر ١٩٤٩ م)، ص ص ١٧٣٥ ـ ١٧٣٧.

(٢) انظر على سبيل المثال: الخزرجي: العقود، ١/١٣٦، ٢/٤٥، ١١٧، ١٣٠، ١٣٢، ١٥٥، ٢٤٢؛ المقريزي: السلوك، ١/٥٤٣.

(٣) لمعلومات أوفى عن الخلافة العباسية في القاهرة انظر: أحمد، محمد عبد العال: أضواء جديدة على إحياء الخلافة العباسية، (القاهرة: د.ن، ١٩٨٧ م)؛ =

وحصولهم من الخليفة الجديد على تفويض بحكم معظم العالم الإسلامي آنذاك[1]. هذا من جهة، ولما أصبحوا يتمتعون به من قوة مكنتهم، ليس فقط من الصمود أمام جحافل المغول، وإنما تحقيق الانتصارات الساحقة عليها، وعلى غيرها من القوى المعادية كالصليبيين من جهة أخرى[2].

ولكن الشيء الملفت للنظر هو عدم اعتراف بني رسول بالخلافة العباسية الجديدة، واستمرارهم في الخطبة[3]، وضرب السكة[4] باسم آخر خلفاء بني العباس في بغداد المستعصم بالله (ت ٦٥٦ هـ/ ١٢٥٨ م). ويعزو بعض الباحثين ذلك إلى كونه آخر خليفة عباسي اعترف بالسلطة الرسولية في اليمن، فرأى بنو رسول أن الاحتفاظ باسمه على السكة وفي الخطبة يمثل رمزاً لشرعيتهم في الحكم، وسنداً قوياً لوحدة اليمن تحت سلطتهم. كما أن ذلك يجنبهم التبعية المباشرة لسلاطين المماليك، على اعتبار أن اليمن تدخل ضمن الأقطار التي قلدها الخليفة العباسي الجديد للسلطان الظاهر بيبرس المملوكي[5].

وقد ذهب بعض الباحثين إلى أن الدولة الرسولية كانت خاضعة لدولة

- الغامدي، عبد العزيز بن صالح: الخلافة العباسية في مصر في عصر المماليك، ٦٥٩ ـ ٩٢٣ هـ، رسالة دكتوراه غير منشورة، (المدينة المنورة: قسم السيرة والتاريخ، كلية الدعوة وأصول الدين، الجامعة الإسلامية، ١٤١٤ ـ ١٤١٥ هـ)، ص ١٢٧ وما بعدها.

(١) المقريزي: السلوك: ١/ ٤٥٠ ـ ٤٥٤. وتجدر الإشارة إلى أن أول خليفة عباسي في القاهرة هو المستنصر بالله أحمد بن محمد بن أحمد عم آخر الخلفاء العباسيين في بغداد.

(٢) أحمد: بنو رسول، ص ٣٩٦.

(٣) الخزرجي: العقود، ١/ ٧٠؛ العامري: غربال الزمان، ص ٥٣٣.

(٤) الطيبي: مسكوكات بني رسول، ص ٧٧ وما بعدها؛ خليفة، ربيع حامد: «طراز المسكوكات الرسولية»، مجلة الإكليل، صنعاء، س ٧، ع ٢ (١٤٠٩ هـ/ ١٩٨٩ م)، ص ص ٤٤ ـ ٥٧؛ الزيلعي: دراهم رسولية مظفرية، ص ص ٣٤ ـ ٤٣.
Nutzel: Goins, pp.40-73.

(٥) الزيلعي: المرجع السابق، ص ص ٣١ ـ ٣٢.

المماليك وتدين لها بالولاء[1]، بل إن بعضهم ذهب إلى أبعد من ذلك وقال إن اسم سلطان مصر والخليفة العباسي كانا يذكران في الخطبة في اليمن وينقشان على سكتها[2]، غير أنه من الواضح أن هذا القول قد جانب الصواب.

ومنذ أواخر القرن الثامن الهجري (الرابع عشر الميلادي)، بدأت مرحلة جديدة من العلاقات بين الدولتين الرسولية والمملوكية، سادها الوئام والوفاق أكثر من أي وقت مضى، وأصبح فيها سلاطين المماليك أكثر حرصاً على توثيق علاقاتهم ببني رسول، ويرجع السبب في ذلك إلى تعاطيهم للتجارة، وحرصهم على تسهيل تجارة العبور في البحر الأحمر، ليحصلوا على متاجر الشرق باستمرار، وبأقل تكلفة ممكنة[3].

ولهذا، فقد توثقت العلاقة بين السلطان الظاهر برقوق المملوكي (٧٨٤ ـ ٨٠١ هـ/ ١٣٨٢ ـ ١٣٩٩ م)، والسلطان الأشرف الرسولي، وكانا يتبادلان السفارات والهدايا بشكل شبه سنوي[4]، ولما توفي السلطان المملوكي حزن عليه الأشرف الرسولي حزناً شديداً وأمر بإقامة صلاة الغائب عليه[5].

---

(١) أحمد: المرجع السابق، ص ٣٩٧. وقد قام الباحث محمد عبد الفتاح عليان ببيان بطلان ذلك بشكل مفصل، ويمكن الرجوع إليه لمن أراد الاستزادة. انظر: الحياة السياسية، ص ص ١٢٩ ـ ١٣٨.

(٢) حسن، علي إبراهيم: تاريخ المماليك البحرية، ط٢، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٧ م)، ص ١٧٣؛ العبيدي، عبد العزيز راشد: التجارة والملاحة في البحر الأحمر في عصر المماليك، رسالة ماجستير غير منشورة، (الرياض: قسم التاريخ: كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٠ هـ)، ص ٤٧.

(٣) طرخان، إبراهيم علي: مصر في عهد المماليك الجراكسة، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٠ م)، ص ص ٢٧٧ ـ ٢٧٩؛ أحمد: بنو رسول، ص ٤٣٠.

(٤) انظر: الخزرجي: العقود، ٢/ ١٥٥، ١٥٨، ١٦٣، ١٦٧، ٢٣٣، ٢٤٢، ٢٥٢.

(٥) المصدر نفسه، ٢/ ٢٥١، العسجد، ص ٤٩٩.

ولما تولى السلطان الناصر الحكم خلفاً لوالده استمرت العلاقات الطيبة بينه وبين الناصر فرج المملوكي (٨٠١ ـ ٨١٥ هـ/ ١٣٩٩ ـ ١٤١٢ م)، ومما يؤيد ذلك قيام الأخير بالكتابة إلى الشريف حسن بن عجلان أمير مكة المكرمة، يأمره بإعادة الخطبة للسلطان الرسولي على إثر قطعها في سنة ٨٠٤ هـ[1] (١٤٠١ م).

وفي سنة ٨٠٦ هـ (١٤٠٣ م)، وصلت اليمن سفارة من السلطان المملوكي ومعها عدد من الهدايا لنظيره الرسولي؛ كما تكرر الأمر نفسه في السنة التالية[2].

وبالرغم من أن المصادر التي بين أيدينا لا تعطينا أي معلومات تدل على رد السلطان الرسولي على نظيره المملوكي، إلا أنه من المعتقد بأنه كان يبادله السفارات والهدايا، كتعبير عن مشاعره تجاهه، وتأكيداً على استمرارية المودة بينهما.

وعلى ضوء ما سبق يتضح بأن ما ذهب إليه بعض الباحثين من أن العلاقات بين الدولتين الرسولية والمملوكية قد انقطعت طوال عهد السلطان الناصر فرج المملوكي، وأنها كانت في غاية السوء نظراً لإساءة السلطان الرسولي معاملة التجار المصريين[3]، قول تنقصه الدقة.

ومن المرجح أن عدم الاستقرار الذي شهدته الدولة المملوكية فيما بين سنتي ٨٠٨ هـ و ٨١٥ هـ[4] (١٤٠٥ ـ ١٤١٢ م)، قد تسبب في انقطاع

(١) الفاسي: العقد الثمين، ٩٧/٤؛ النجم بن فهد: إتحاف الورى، ٤٢٨/٣.

(٢) مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ص ١٣٧: ١٤٠.

(٣) دراج، السيد أحمد: إيضاحات جديدة عن التحول في تجارة البحر الأحمر منذ مطلع القرن التاسع الهجري، مستخرج من المحاضرات العامة للجمعية المصرية للدراسات التاريخية، الموسم الثقافي ١٩٦٧/١٩٦٨، الهيئة العامة للكتب والأجهزة العلمية، مطبعة جامعة عين شمس (١٩٦٨ م)، ص ٢٠٤.

(٤) لمعلومات أوفى حول هذا الموضوع انظر: المقريزي: السلوك، ١/٤ ـ ٩، ٢١٣ ـ

السفارات بينها وبين الدولة الرسولية، حيث لا تشير المصادر المتاحة إلى أي اتصال بينهما، سوى كتابة السلطان المملوكي في سنة ٨١٣ هـ (١٤١٠م)؛ إلى نظيره الرسولي يطلب منه القبض على التاجر اليمني عبد الرحمن بن جميع، لما قام به من أعمال غير مرغوبة ضد بعض التجار الحجازيين والمصريين. وكان يقصد من ذلك تبرير قيام أمير مكة بمصادرة التاجر اليمني المذكور في تلك السنة، غير أن السلطان الرسولي لم يلبّ طلبه[1]. مما يجعلنا نعتقد بفتور العلاقات بينهما بعد ذلك، خاصة وأن الأخير قام بمنع المراكب التجارية من الإبحار إلى الحجاز[2]، وما ترتب على ذلك من إلحاق الضرر بصاحب القاهرة، مثلما تشير إليه بعض المصادر من الغلاء الفاحش لبعض السلع المطلوبة مثل الفلفل وغيره[3].

على أن العلاقات لم تلبث أن تحسنت بين الناصر الرسولي، والمؤيد

ـ وما بعدها؛ طرخان: مصر في عهد السلاطين الجراكسة، ص ٢٥ وما بعدها؛ عاشور، سعيد عبد الفتاح: الأيوبيون والمماليك في مصر والشام، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٦ م)، ص ص ٢٦٨ ـ ٢٧٥؛ باعامر، محمد سالم بكر: صلة الدولة التيمورية بالعالم الإسلامي في عهد تيمورلنك، رسالة دكتوراه غير منشورة، (مكة المكرمة: قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، ١٤١٣ هـ/ ١٩٩٣ م)، ص ٢٦٣ وما بعدها؛ عبد المجيد، ليلى: النظم الإدارية والمالية لبلاد الشام في عصر دولة المماليك، ٦٤٨ ـ ٩٢٣ هـ/ ١٢٥٠ ـ ١٥١٧ م، رسالة مكملة لمتطلبات درجة الماجستير غير منشورة، (جدة: قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز، ١٤٠٧ هـ/ ١٩٨٧ م)، ص ص ٦٢ ـ ٦٧، ٢٣٤ ـ ٢٤٥؛ المشيل، شريفة بنت صالح: الحركات الداخلية في الدولة المملوكية الثانية في الفترة ما بين ٧٨٤ ـ ٩٢٢ هـ، رسالة ماجستير غير منشورة، (الرياض: كلية الآداب للبنات، ١٤٠٩ هـ/ ١٩٨٩ م): ص ٢٠ وما بعدها.

(١) الفاسي: العقد الثمين، ١٠٩/٤ ـ ١١٠؛ النجم ابن فهد: إتحاف الورى، ٤٨٤/٣.

(٢) الفاسي: المصدر السابق، ١١٣/٤.

(٣) المقريزي: السلوك، ٢٥٣/٤.

شيخ المملوكي (٨١٥ ـ ٨٢٤هـ/ ١٤١٢ ـ ١٤٢١ م)، وجرى تبادل السفارات والهدايا بينهما. ففي سنة ٨١٨ هـ (١٤١٥ م) «وصلت إلى عدن هدية مباركة من صاحب مصر وفيها مماليك وخيول وبغال بسروج وقماش وتحف كثيرة»[1]. وفي شهر المحرم سنة ٨١٩هـ (١٤١٦ م)، استقبل السلطان المملوكي في مجلسه بالقاهرة القاضي أمين الدين مفلح التركي سفير السلطان الرسولي الذي كان يحمل معه هدية جليلة فيها من الشاشات والأزر والحرير والصيني والعود والنبان والصندل وغير ذلك الشيء الكثير، فقُبلت الهدية، وقرىء كتاب السلطان الرسولي، وأُنزل رسوله وأُجري عليه ما يليق بمثله[2].

ويبدو أن السفير الرسولي مكث في القاهرة فترة طويلة، إذا لم يكن قدم إليها في سفارة أخرى، إذ تشير الروايات إلى رجوعه إلى اليمن في أواخر سنة ٨٢٠ هـ (١٤١٧م)، وبصحبته سفير من السلطان المملوكي يدعى يكتمر السعدي يحمل كتاباً وهدية جليلة للسلطان الرسولي[3].

ويغلب على الظن أن هذا الكتاب هو الذي ذكر الفاسي[4] بأنه قد بعثه السلطان المملوكي إلى نظيره الرسولي، وفيه يطلب منه العفو عن الشريف حسن بن عجلان، والسماح للمراكب التجارية باستئناف رسوها في ميناء جدة الذي كان السلطان الرسولي قد منعها من الرسو فيه منذ سنة ٨١٧ هـ (١٤١٤ م). وقد استجاب الأخير لطلب السلطان المملوكي، وبعث له بكتاب يفيد ذلك مع يكتمر السعدي السالف الذكر، وكان ذلك في سنة ٨٢٢ هـ (١٤١٩ م).

ومن المرجح أن العلاقات الطيبة استمرت بين الجانبين الرسولي ـ المملوكي بعد ذلك حتى وفاة السلطان الرسولي في سنة ٨٢٧ هـ

(١) مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ١٧٥.

(٢) المقريزي: السلوك، ٤/ ٣٤٥.

(٣) مجهول: المصدر السابق، ص ١٨٦؛ المقريزي: المصدر السابق، ٤/ ٣٩٥.

(٤) العقد الثمين، ٤/ ١٣٠ ـ ١٣٣. وانظر: المقريزي: المصدر السابق، ٤/ ٤٧٩.

(١٤٢٤م)، وإن لم تقدم لنا المصادر المتاحة أي معلومات عن تبادل السفارات والهدايا بينهما كما جرت العادة من قبل.

نخلص مما سبق إلى أن العلاقات بين السلطان الناصر الرسولي ونظرائه من المماليك كانت ودية بصفة عامة، وأنه جرى تبادل السفارات والهدايا فيما بينهم مما يدل على مدى ما وصلت إليه تلك العلاقة من متانة.

٢ ـ العلاقة مع الحبشة ومسلمي ممالك الطراز:

تعود العلاقة بين الحبشة واليمن إلى العصور القديمة، حيث من المرجح أن الهجرات اليمنية إلى السواحل الحبشية ظلت مستمرة لفترة طويلة من الزمن، وأنها أدت دوراً مهماً في التشكيلات العرقية لتلك المناطق، فضلاً عن العلاقات التجارية التي كانت قائمة بينهما. كما أن اليمن وقع تحت الاحتلال الحبشي منذ سنة ٥٢٥ م وحتى أواخر القرن السادس الميلادي[1].

وبعد ظهور الإسلام، واعتناق كثير من الأحباش له، ازدادت الهجرات العربية إلى الموانىء الإفريقية الشرقية بهدف الاستقرار أو التجارة، أو لكليهما، وبمرور الزمن تكاثر المهاجرون حتى استطاعوا أن يكوّنوا لأنفسهم عدداً من الممالك على طول الشريط الساحلي المحاذي

(١) لمعلومات أوفى حول هذا الموضوع انظر: بايوي، عمر سالم: الإسلام والتحدي التنصيري في شرق إفريقيا، (مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ١٤١٧ هـ)، ص ٤٤ وما بعدها؛ عابدين، عبد المجيد: بين العرب والحبشة، (القاهرة: د. ن.، ١٩٤٧ م)، ص ص ٩ ـ ١٣؛ غيث، فتحي: الإسلام والحبشة عبر التاريخ، (القاهرة: شركة الطباعة الفنية المتحدة، د. ت)، ص ص ٢٠ ـ ٢٢؛ صديق، محمد المهدي سيد: «المؤثرات العربية والإسلامية في الحبشة»، مجلة كلية الآداب للدراسات الإنسانية، جامعة أسيوط، ع ٢ (١٩٨٢ م)، ص ص ٢٤ ـ ٢٥.

للبحر الأحمر عرفت في المصادر التاريخية بـ «ممالك الطراز الإسلامي» لأنها على جانب البحر كالطراز له[1]. ومن أبرز هذه الممالك: أوفات، دوارو، أرابيني، هدية، شرخا، بالي، دارة.[2]

وتُعَدُّ التجارة عصب الحياة لهذه الممالك، وذلك بفضل سيطرتها على موانىء الحبشة المهمة مثل: زيلع، ومصوّع، وتاجورة، واحتكارها للتجارة بين داخل الحبشة من ناحية، وبلدان البحر الأحمر من ناحية أخرى[3].

وقد ارتبطت هذه الممالك بالعالم الإسلامي الخارجي، ولاسيما اليمن ومصر، وتوطدت صلاتها به عن طريق التجارة والحج وطلب العلم وما إلى ذلك، على الرغم من تفككها فيما بينها، وخضوعها لملك الحبشة[4].

---

(١) القلقشندي: صبح الأعشى، ٥/٣١٠.

(٢) لمعلومات أوفى عن هذه الممالك انظر: القلقشندي: صبح الأعشى، ٥/٣١٠ وما بعدها؛ المقريزي: الإلمام بأخبار من بأرض الحبشة من ملوك الإسلام، (القاهرة: د. ن، ١٨٩٥م)، ص ٦ وما بعدها؛ عرب فقيه، شهاب الدين أحمد بن عبد القادر الجيزاني: تحفة الزمان، أو فتوح الحبشة، تحقيق: فهيم محمد شلتوت، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م)، ص ٤ وما بعدها؛ بايكور: الإسلام والتحدي التنصيري، ص ص ٩٧ ـ ١١٢؛ رياض، زاهر: الإسلام في أثيوبيا في العصور الوسطى، (القاهرة: دار المعرفة، ١٩٦٤م)، ص ٨٢ وما بعدها؛ النقيرة، محمد عبد الله: انتشار الإسلام في شرقي إفريقية ومناهضة الغرب له، (الرياض: دار المريخ، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م)، ص ١٨٢ وما بعدها. Trimingham, spencer: Islam in Ethiopia, (London, 1976), PP. 65-63.

(٣) رياض، زاهر: «زيلع»، مجلة نهضة إفريقية، س ١، ع ١١ (١٩٥٨م)، ص ص ٦٧ ـ ٦٨؛ طرخان، إبراهيم علي: «الإسلام والممالك الإسلامية بالحبشة في العصور الوسطى»، مجلة الجمعية التاريخية المصرية، ع ٨ (١٩٥٩م)، ص ٣٣؛ عاشور، سعيد عبد الفتاح: «بعض أضواء جديدة على العلاقات بين مصر والحبشة في العصور الوسطى»، مجلة الجمعية التاريخية المصرية، مج ١٤ (١٩٦٨م)، ص ص ٤ ـ ٥.

(٤) القلقشندي: المصدر السابق، ٥/٣١٧؛ طرخان: المرجع السابق، ص ٣٤.

وأما العلاقة بين الحبشة والدولة الرسولية، فإن المصادر المتوافرة لا تعطينا معلومات كافية عنها، وما ورد في بعضها كان عبارة عن إشارات بسيطة عن بعض السفارات التي وصلت إلى البلاط الرسولي من ملك الحبشة، مثل السفارة التي بعثها يكونو أملاك (٦٦٩ ـ ٦٨٤هـ/ ١٢٧٠ ـ ١٢٨٥م) إلى السلطان المظفر في سنة ٦٧٢هـ (١٢٧٣م)، يطلب منه التوسط له لدى السلطان المملوكي الظاهر بيبرس لإرسال مطران من مصر[1]. وفي سنة ٧٧٠هـ (١٣٦٨م)، أرسل الملك سيف أرعد (٧٤٥ ـ ٧٧٤هـ/ ١٣٤٤ ـ ١٣٧٢م) سفارة أخرى إلى السلطان الأفضل عباس[2]، إلا أن المصادر لم توضح لنا الهدف من إرسالها، وربما كانت بهدف ضمان عدم تدخل السلطان الرسولي في الصراع الدائر بينه وبين ممالك الطراز الإسلامي، فضلاً عن استمرار التبادل التجاري بين دولتيهما.

ويمكننا أن نستنتج أن العلاقات بين الحبشة والدولة الرسولية كانت ودية بصفة عامة، وأن التجارية منها هي السمة البارزة بين الدولتين، وإن كانت المصادر المتوافرة لم تسعفنا بالمعلومات الكافية حول هذا الموضوع.

وأما عن علاقة الدولة الرسولية بالحبشة في عهد السلطان الناصر، فإنه من خلال تتبعنا للمصادر المتوافرة لم نعثر على ما يفيد بقيام علاقة تستحق الذكر بينهما. ولو نظرنا إلى بلاد الحبشة في تلك الفترة لوجدنا أن ملوكها المعاصرين للسلطان الرسولي[3] قد أمعنوا في تقتيل وتشريد المسلمين في

---

(١) أحمد: بنو رسول، ص ١٤٤؛ عاشور: بعض أضواء جديدة، ص ص ١٧ ـ ١٨.

(٢) الخزرجي: العقود، ٢/١٢٠.

(٣) عاصر السلطان الناصر ثلاثة ملوك من ملوك الحبشة وهم: داود بن سيف أرعد (٧٨٤ ـ ٨١٤هـ/ ١٣٨٢ ـ ١٤١١م)، وتيودور بن داود (٨١٤ ـ ٨١٧هـ/ ١٤١١ ـ ١٤١٤م)، وإسحاق بن داود (٨١٧ ـ ٨٣٣هـ/ ١٤١٤ ـ ١٤٣٠م). لمعلومات أوفى انظر: عبد الحليم، رجب محمد: العلاقات السياسية بين مسلمي الزيلع ونصارى الحبشة في العصور الوسطى، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م)، ص ١٤٩ وما بعدها.

ممالك الطراز الإسلامي[1]، مما حدا بالكثير منهم إلى الالتجاء إلى اليمن، والاستنجاد بالسلطان الناصر، الذي رحب بهم وأيدهم.

وعلى هذا الأساس يمكن أن نستنتج أن العلاقات بين الجانبين كانت مجمدة، بسبب موقف ملوك الحبشة النصارى من المسلمين في بلادهم من جهة، وإيواء السلطان الناصر للفارين إلى اليمن، وتأييده وإمداده لهم من جهة أخرى.

هذا من جهة علاقة السلطان الناصر بملوك الحبشة النصارى، وأما علاقته بمسلمي ممالك الطراز، فقد برزت أكثر من أي وقت مضى، نظراً لما تعرضوا له من اضطهاد وتشريد على يد النصارى، مما جعل الكثير منهم يتزحون إلى اليمن طلباً للنجدة والمساعدة والاستقرار في بعض الأحيان.

ففي سنة ٨١١هـ (١٤٠٨م)، وفد بعض أبناء المجاهد سعد الدين[2]

---

(١) لمعلومات أوفى انظر: المقريزي: الإلمام، ص ص ١٢ ـ ١٥؛ عبد الحليم: العلاقات السياسية، ص ص ١٤٩ ـ ١٥٦؛ الصيرفي، نوال حمزة يوسف: الجهاد الإسلامي في شرق إفريقية في القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلادي، رسالة دكتوراه غير منشورة، (مكة المكرمة: قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م)، ص ص ٦٧ ـ ٧٠؛ طرخان: الإسلام والممالك الإسلامية، ص ص ٥٧ ـ ٦٠؛ عاشور: بعض أضواء جديدة، ص ص ٣١ ـ ٣٣؛ النقر، محمد الحافظ محمد: «الصراع الإسلامي ـ المسيحي في الحبشة في فترة الأسرة السليمانية ـ الحبشية، ١٢٧٠ ـ ١٥٥٩م»: مجلة دراسات إفريقية: ع ٩ (المحرم ١٤١٤هـ/يوليو ١٩٩٣م): ص ص ٨٥ ـ ٨٦.

(٢) هو أبو البركات سعد الدين محمد بن أحمد بن علي بن صبر الدين، تولى حكم مملكة أوفات، أكبر ممالك الطراز الإسلامي، وبالتالي قيادة الجهاد الإسلامي ضد الأحباش المسيحيين بعد مقتل أخيه حق الدين في سنة ٧٧٦هـ/١٣٧٤م، واستمر حتى استشهد في ميناء زيلع سنة ٨٠٥هـ/١٤٠٢م. لمعلومات أوفى انظر: المقريزي: الإلمام، ص ص ١١ ـ ١٣؛ ابن حجر: إنباء الغمر، ٥/٨٨ ـ ٩١؛ بامخرمة: قلادة النحر، ٣/١١٥٢ب ـ ١١٥٣أ؛ عبد الحليم: المرجع السابق، ص ص ١٤٩ ـ ١٥١؛ الصيرفي: المرجع السابق، ص ص ٦٧ ـ ٦٨.

على السلطان الناصر طلباً للمساعدة، فاستقبلهم بمدينة تعز بكل حفاوة وتكريم، ورعدهم خيراً[1]. وقد قام القاضي شرف الدين إسماعيل بن أبي بكر بن المقرئ بجهود كبيرة في حث السلطان والناس على نصرة إخوانهم في الحبشة، فتأثر السلطان بذلك، حتى كاد أن يخرج بنفسه للجهاد لولا ثني بعض الحاضرين في مجلسه له عن ذلك[2]، مما جعله يكتفي بإمدادهم ببعض الخيول والمعدات والأموال وما إلى ذلك[3].

ويشير المجهول[4] إلى أن السلطان قد بعث في سنة ٨٢٢هـ (١٤١٩م)، بجريدة عسكرية إلى زَيْلع لمهمة سلطانية، إلا أنه لم يوضح الهدف من إرسالها، ويغلب على الظن أنها كانت مدداً للمسلمين هناك، هذا من ناحية، وللإسهام في الحفاظ على الأمن وسلامة التجار ومراكبهم بهذا الميناء المهم من ناحية أخرى.

وفي سنة ٨٢٥هـ (١٤٢٢م)، تلقى المسلمون في الحبشة ضربة موجعة عندما مات قائدهم «صبر الدين علي»[5]، إذ هجم عليهم ملك الحبشة

---

(١) مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ١٥٤؛ المقريزي: الإلمام، ص ١٤؛ ابن الديبع: قرة العيون، ص ٣٨٨؛ بغية المستفيد، ص ١٠٣.

(٢) بامخرمة: قلادة النحر، ٣/١١٥٧أ.

(٣) المقريزي: المصدر السابق، ص ١٤؛ النقيرة: انتشار الإسلام في شرقي إفريقية، ص ٢٢٢؛ الصيرفي: الجهاد الإسلامي، ص ٦٨؛ طرخان: الإسلام والممالك الإسلامية، ص ٥٨.

(٤) تاريخ الدولة الرسولية، ص ١٩١.

(٥) هو صبر الدين علي بن سعد الدين محمد، تولى قيادة المجاهدين بعد مقتل والده في سنة ٨٠٥هـ/١٤٠٢م، ونقل مقر مملكة أوفات إلى مدينة دكر، ومنذ ذلك الوقت عرفت بمملكة عدل الإسلامية. وقد استمر في الجهاد ضد الأحباش حتى توفي سنة ٨٢٥هـ/١٤٢٢م. انظر: المقريزي: المصدر السابق، ص ص ١٤ ـ ١٥؛ ابن حجر: إنباء الغمر، ٧/٤٧٦ ـ ٤٧٧؛ بامخرمة: المصدر السابق، ٣/١١٥٨ب؛ طرخان: المرجع السابق، ص ص ٥٩ ـ ٦٠؛ النقر: الصراع الإسلامي ـ المسيحي، ص ٨٦.

وألحق بهم هزيمة شنيعة، نزح على إثرها كثير منهم إلى اليمن طلباً للنجدة مرة أخرى، فاستقبلهم السلطان الرسولي أحسن استقبال، وقام بتجهيز مئتي مجاهد بفرسانهم وأدواتهم الحربية، وبعثهم للجهاد مع من عاد من اللاجئين، ثم استمر يتابع إمداداته لهم حتى قويت شوكتهم وتمكنوا من رد النصارى على أعقابهم[1].

يتضح مما سبق أن السلطان الناصر عمل على مدّ يد المساعدة لمسلمي ممالك الطراز كلما سنحت له الفرصة، استشعاراً لفضل ذلك، وما يمليه عليه الواجب كحاكم لدولة إسلامية مجاورة، هذا من ناحية، ولتأمين التجارة الواردة على الموانىء الحبشية، التي يسيطر عليها المسلمون، من الهند وغيرها، وخروج منتجات المنطقة منها ـ أيضاً ـ من ناحية أخرى. ولا شك أنه كان يفضل بقاء تلك الموانىء المهمة في أيدي المسلمين، حتى يضمن استمرار عبور التجارة، تجنباً لما قد يحدث لها من صعاب لو سيطر عليها ملوك الحبشة النصارى.

٣ ـ العلاقة مع الصين:

لا زال الغموض يكتنف كثيراً من جوانب العلاقات اليمنية الصينية عبر العصور التاريخية بشكل عام وفي الدولة الرسولية بشكل خاص، إذ ليس لدينا إلا معلومات قليلة عنها مثل: إشارة بعض المصادر اليمنية إلى قدوم صاحب الصين على السلطان المظفر يوسف سنة ٦٧٨هـ (١٢٧٩م)، يخطب وده لتسهيل أمور التجار الصينيين، وذلك على إثر استيلاء الأخير على ميناء ظفار الحبوضي المهم، ومن قبله ميناء عدن، وبالتالي تحكمه في إحدى أهم الطرق التجارية العالمية الواصلة بين الشرق والغرب آنذاك[2].

---

(١) ابن الديبع: قرة العيون، ص ٣٩٠، بغية المستفيد، ص ١٠٥؛ يحيى بن الحسين: غاية الأماني، ٢/ ٥٦٥ ـ ٥٦٦؛ زبارة: أئمة اليمن، ١/ ٣٠١.

(٢) الخزرجي: العسجد، ص ٢٥٦، العقود، ١/ ١٨٥؛ ابن الديبع: قرة العيون، ص ٣٣٠.

وكذلك الإشارة إلى عمل السلطان المظفر على التوسط لدى الإمبراطور الصيني بأن يسمح للمسلمين في بلده بأداء سنة الختان، لما بلغه منع السلطات الصينية لهم من أدائها[1].

لقد كان من أهم أسباب هذا الغموض، هو عدم الإلمام بالمعلومات الواردة في المصادر الصينية عن هذا الموضوع، والتي كانت ـ بلا شك ـ ستسهم في إثرائه، وكشف النقاب عن العديد من جوانبه الغامضة.

على أنه من حسن الطالع أن تهيأ لفترة هذه الدراسة قدر لا بأس به مما تضمنته تلك المصادر، ويعود الفضل ـ بعد الله ـ في ذلك إلى ما دونه الباحث بدر الدين حي الصيني المسلم في كتابه القيم (العلاقات بين العرب والصين)، حيث ذكر أن المصادر الصينية قد احتوت على الكثير من المعلومات التفصيلية عن عدن وحاصلاتها، وأحوالها، وعادات أهلها، وسلطانها وعلاقاته بالإمبراطور الصيني خلال هذه الفترة. وأنه قام بتلخيص أهم ما ورد فيها. ومما ورد في تلك المصادر عن عدن: «أنها بلدة بغرب كوليم، منها إلى عدن في البحر، إذا كانت الريح في موافقة السير، عشرين يوماً وليلة... وهي مدينة كثيرة الحنطة والشعير، رجالها أقوياء الأجسام، وفيها نحو ٨٠٠٠ جندي من المشاة والفرسان والركبان، تخاف منها الممالك المجاورة لها. والأمير والرعايا كلهم يدينون بدين الإسلام، وملكها يعظم الصين كثيراً... ويوجد في أرضها فواكه مختلفة الأنواع، وأنعام مختلفة الأجناس، إلا الإوز والخنزير. وفي سوقها تجار في الكتب ومصانع للأواني الفضية والذهبية...»[2].

---

(١) الخزرجي: العقود، ١/ ٢٣٥؛ الناشري: روضة الناظر، ق ٧٧ب.

(٢) الصيني، بدر الدين حي: العلاقات بين العرب والصين، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٣٧٠هـ/ ١٩٥٠م)، ص ص ٢٣٥ ـ ٢٣٦. وكُوْلَم: تقع في إقليم المليبار في وسط الهند إلى الجنوب من قليقوط، وهي من أكبر الموانئ الهندية في ذلك الإقليم، ويقصدها الكثير من التجار المسلمين. انظر: ابن بطوطة: تحفة النظار، ص ٥٧٥.

يستفاد مما دونه الباحث المذكور أن المصادر الصينية قد حفلت بكثير من المعلومات عن العلاقات الرسولية ـ الصينية خلال فترة البحث، حتى أنه بلغ مجموع ما تضمنه بعضها ست صفحات كاملة[1]، ويعود السبب في ذلك ـ في نظرنا ـ إلى السياسة الحكيمة التي انتهجتها أسرة مينغ (Ming) الصينية[2] بصفة عامة، والإمبراطور زينغ زو (Zheng-zhou) المعاصر للسلطان الناصر[3] على وجه الخصوص، حيث حكم من سنة ٨٠٦ ـ ٨٢٧هـ (١٤٠٣ ـ ١٤٢٤م)، تلك السياسة التي تقوم على الاهتمام بالتجارة الخارجية، والارتباط بعلاقات ودية مع الدول ذات المصالح المشتركة، مما نتج عنه استئناف المراكب الصينية إبحارها إلى الموانىء اليمنية بعد أن كانت قد توقفت عن ذلك منذ أوائل القرن الثامن الهجري[4] (الرابع عشر الميلادي)، فتوثقت العلاقات بين الدولتين أكثر من أي وقت مضى، وتبادلتا السفارات والهدايا عدة مرات كما سيمر بنا.

غير أن مما يلفت النظر هنا ما أورده ابن المقرئ[5] في إحدى

(١) المرجع نفسه، ص ٢٣٧.
(٢) أسرة مينغ: قامت في سنة ١٣٦٨م بعد أسرة يوان، فظل الحكم في أبنائها حتى سنة ١٦٤٤م. لمعلومات أوفى انظر: يوزان، جيان وآخرون: موجز تاريخ الصين، (دمشق: دار دمشق للطباعة والنشر، ١٩٨٣م)، ص ٦٣ وما بعدها؛ الصيني: المرجع السابق، ص ٢٠٨ وما بعدها، تاريخ المسلمين في الصين في الماضي والحاضر، (لبنان، طرابلس: دار الإنشاء للطباعة والنشر، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م)، ص ٣٣ وما بعدها؛ كاشف، سيدة إسماعيل: «علاقة الصين بديار الإسلام»، حولية كلية البنات، جامعة عين شمس، ع ٣ (يوليو ١٩٦١م)، ص ص ١٦٠ ـ ١٦١.
(٣) يذكر الباحث حسين صالح شهاب أنه تلقى ما يفيد ذلك من البروفسور الصيني (Shang yi)، في رسالة بعث بها إليه بتاريخ ١٢ ديسمبر ١٩٨٨م. انظر: عدن فرضة اليمن (صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمني، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م)، ص ١٨٤ (حاشية: ٥٧)، «عدن في عهد الدولة الرسولية»، مجلة التراث، عدن، ع ٤ (١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م)، ص ١٩، ٢٢ (حاشية: ٥٧).
(٤) عبادي: الحياة السياسية، ص ص ٢١٥ ـ ٢١٦؛ دراج: أضواء جديدة، ص ١٩٠.
(٥) ديوان ابن المقرئ، ص ص ١٩٠ ـ ١٩٢.

قصائده التي نظمها في مدح السلطان الناصر في سنة ٨١٨هـ (١٤١٥م)، حيث اشتملت على بعض المعلومات التي يفهم منها أن الصينيين قد حاولوا احتلال ميناء عدن، وأن معركة حامية جرت بينهم وبين الجيش الرسولي المرابط في الميناء، انتهت بهزيمة الصينيين وقتل كثير منهم وفرار الباقين. ومما ورد في تلك القصيدة:

فقل لملوك الصين كيدوا بغيرها ... وأضعف بكيد كاد عبد به الربّا
بنوها حصوناً بل قرى ومساكناً ... من السفن يجريها من الريح ما هبّا
مدائن مسقوف على السور جوها ... بسور حمى ما فوقها وحمى الجنبا
يسمونها زنكاً ومعناه أنها ... على البحر لا تخشى من البحر أن عبّا
ترى اللّوح منها سمكه مثل عرضه ... ذراعاً يشج الشّهب إن صدم الشُّعبا
على كلّ دسر بين لوحين ثالث ... يشد مبانيها ويرأبها رأبا
طلين بصيني بلاط يصونها ... من الماء فما شيء يكون بها رطبا
ممنعة لا تختشي في حصارها ... من الماء فما شيء يكون بها رطبا
إذا أنثرت فيها المجانيق صخرها ... تخذها أكفًّا فوقها ينثر الحب
أتوك وقد غرتهم بامتنانها ... وكثرة ما ضمته من عسكر لجب
ثمانين زنكاً حزبها كل مارد ... وحزبك رب العرش أكرمْ به حزبا
فأرسلت فيها من سعودك فيلقاً ... فمزقها شرقاً ومزقها غربا
مكائد أعوام هدمت بناءها ... بيوم وقلت استأنفوا النجر والنجبا
وفي عدن قامت عليهم قيامة ... وقد ركبوا في قصدها المركب الصعبا
وظنوا بجهل كل بيضاء شحمة ... وقد أضمروا في أهلها القتل والنهبا
فأبدت لهم ما لم يكن في حسابهم ... عصائب صبتها الظبا فوقهم صبّا
وثارت كمثل الأسد فيهم كتائب ... بسمر القنا طعناً وبيض الظبا ضربا
وعاث الحديد الهندواني فيهم ... فأفنى الكلا أكلاً وأفنى الدماء شربا
فظنوا دخان النفط يجدي عليهم ... وقد أرسلوا تلك المدافع والقضبا
وهيهات نار السيف أسرع في الطلا ... من النفط في أكل العمائم والأقبا
فأفنيتهم أسراً وقتلاً وما نجا ... سوى ذي يد شلت وذي مارن جبّا

ولما رأوا من بعض سعدك ما رأوا ... مُلَو قلب ملك الصين من خوفهم رعبا
وأصبح يستيري الممالك خيفة ... بجيشك أن يغشى ويستخبر الركبا

إن الشاعر في هذه القصيدة يصف معركة حقيقية ـ في الغالب ـ جرت في عدن بين المراكب الصينية التي حدد عددها بثمانين زنكاً[1] وبين جنود الدولة، وربما الأهالي أيضاً. وبالرغم من المبالغات والتهويلات التي عادة ما يتبعها الشعراء ـ بصفة عامة ـ في وصف الأحداث، والمدح وما إلى ذلك، إلا أنه لا يستبعد حدوث ما أشار إليه الشاعر هنا وذلك لعدة أسباب:

١ ـ إن وصفه للمراكب الصينية يتوافق إلى حد كبير مع ما ذكره الرحالة ابن بطوطة[2] عنها، وهو الذي قد شاهدها عن قرب واستقلها في بعض رحلاته، مما يدل على معرفة شاعرنا لها ويدعم مصداقيته.

٢ ـ إن الإمبراطورية الصينية وخلال هذه الفترة بالذات قد عملت على استعراض عضلاتها، وإظهار مدى ما تتمتع به من قوة عسكرية هائلة أمام القوى الخارجية، وخاصة التي لها علاقات تجارية معها. ففي الفترة الواقعة بين سنتي ٨٠٨هـ و٨٣٦هـ (١٤٠٥، ١٤٣٢م)، قام البحارة الصيني المسلم شنج هو[3] بتكليف من الإمبراطور الصيني بسبع رحلات بحرية

(١) زنك: تسمى كذلك (جنك) وجمعها جنوك، وهي من أكبر السفن الصينية، وبها من القلاع حوالي اثني عشر قلعاً، وفيها غرف مستقلة للتجار. لمعلومات أوفى انظر: ابن بطوطة: تحفة النظار، ص ص ٥٧٢ ـ ٥٧٣؛ عثمان، شوقي عبد القوي: «تجارة المحيط الهندي في عصر السيادة الإسلامية، ٤١ ـ ٩٠٤هـ/٦٦١ ـ ١٤٩٨م»، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ع ١٥١ (ذو الحجة ١٤١٠هـ/يوليو ١٩٩٠م)، ص ص ١٤٤ ـ ١٤٦؛ النخيلي، درويش: السفن الإسلامية على حروف المعجم، (الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، ١٩٧٤م)، ص ص ٢٩ ـ ٣٠.

(٢) تحفة النظار، ص ص ٥٧٢ ـ ٥٧٣.

(٣) شنج هو: أشهر البحارة الصينيين في العصور الوسطى، وصل مكة في إحدى رحلاته وأدى فريضة الحج، ولذلك عرف بالحاج جهان. لمعلومات أوفى انظر: الصيني: تاريخ المسلمين في الصين، ص ص ٣٧ ـ ٣٨؛ العبودي، محمد بن =

كبرى، زار خلالها معظم الموانىء التجارية المشهورة آنذاك في الشرق الأقصى والهند وساحل إفريقيا الشرقية وجنوب الجزيرة العربية، بل إنه قدم ـ كما سيمر بنا ـ سنة ٨٢٦هـ (١٤٢٣)، على السلطان الناصر برسالة وهدية جليلة من الإمبراطور الصيني. وكان يصطحب معه أسطولاً ضخماً بلغ عدده وعدته في بعض الأحيان إلى ٦٢ سفينة، فيها حوالي ٢٧,٤٠٠ جندي[1].

وما يهمنا بشكل خاص هو رحلته التي قام بها فيما بين سنتي ٨١٥ و٨١٩هـ (١٤١٢، ١٤١٦م)، إذ وصل خلالها إلى جزيرتي جاوة وسومطرة، وفي الأخيرة انفصل جزء من الأسطول واتجه مباشرة إلى الساحل الشرقي لإفريقيا وجنوب الجزيرة العربية[2].

ولا يستبعد أن يكون قد قصد ميناء عدن حيث اشتبك مع قوات الدولة لسبب ما، ربما بسبب شدة موظفي الدولة ومغالاتهم في تحصيل الضرائب والمكوس، أو ما شابه ذلك.

وحتى لو لم يكن هذا الأسطول هو المقصود في القصيدة، فإن المراكب التجارية الصينية والمعروفة بالزنك أو الجنك كانت كبيرة مقارنة بغيرها من السفن التجارية؛ فقد كان يتواجد فوقها أكثر من ألف رجل منهم أكثر من أربعمائة جندي مقاتل، فيهم الرماة، وأصحاب الدرق، وأصحاب

= ناصر: داخل أسوار الصين: رحلة وحديث في شؤون المسلمين، (الرياض: مطابع الفرزدق، ١٤١٧هـ/١٩٩٢م)، ص ص ٧٤ ـ ٧٥؛ هويدي، فهمي: «الإسلام في الصين»، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ع ٤٣ (شعبان ـ رمضان ١٤٠١هـ/يونيو ١٩٨١م)، ص ٨١؛ «تاريخ الوجود الإسلامي في الصين»، مجلة الرابطة، مكة المكرمة، رابطة العالم الإسلامي، س ٣١، ع ٣٤٩ (رمضان ـ شوال ١٤١٤هـ/مارس ـ أبريل ١٩٩٤م)، ص ١٣.

(١) لمعلومات أوفى عن هذه الرحلات انظر: شوقي عبد القوي: تجارة المحيط الهندي، ص ص ٧٦ ـ ٧٩؛ الصيني: المرجع السابق، ص ص ٣٧ ـ ٣٨، العلاقات بين العرب والصين، ص ص ٢٣١ ـ ٢٣٢، ٢٣٦.

(٢) شوقي عبد القوي: المرجع السابق، ص ٧٧.

النفط، ويتبع كل مركب ثلاثة مراكب صغيرة[1]. وهي قوة كافية لإغراء أمير المراكب بمقاومة موظفي الدولة ومن ثم محاولة الاستيلاء على الميناء، لاسيما عندما يشعر بالغبن في تحصيل الضرائب وما إلى ذلك.

٣ ـ ما تشير إليه المصادر اليمنية من سفر السلطان الناصر المفاجيء إلى عدن في تلك السنة، ومكوثه فيها لأكثر من شهر[2]، دون أن تبين لنا أسباب ذلك، وماذا عمل أثناء إقامته فيها. مما يجعلنا نرجح أن يكون قد حدث في هذا الميناء المهم حدث كبير استوجب قدومه بنفسه إليه، لتفقد أوضاعه، والإشراف على الترتيبات الأمنية فيه. ولما كانت المصادر المتاحة لا تشير إلى حدوث أي ثورة أو أي شيء يخل بالأمن من الداخل، فنحن نرجح أن يكون ما أشار إليه الشاعر هو ذلك الحدث المهم.

ومهما يكن الأمر، فقد تحدثت المصادر الصينية عن قدوم سفارة رسولية إلى الإمبراطور الصيني في السنة التالية، أي سنة ٨١٩هـ (١٤١٦م)، ومعها الكثير من حاصلات اليمن ومنتجاتها[3]. ويغلب على الظن أن السلطان الرسولي قد قصد من وراء هذه السفارة رأب الصدع الذي أصاب العلاقات المتينة بين الصين ودولته.

وتشير المصادر ذاتها أن الإمبراطور الصيني قد أرسل سفارة مماثلة إلى السلطان الرسولي برئاسة البحارة المسلم الحاج جهان[4]، إلا أنها لم تحدد تاريخ إرسالها.

(١) ابن بطوطة: تحفة النظار، ص ص ٥٧٢ ـ ٥٧٣؛ شرقي عبد القوي: تجارة المحيط الهندي، ص ١٤٤.

(٢) مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ص ١٧٤ ـ ١٧٥؛ ابن الديبع: قرة العيون، ص ٣٨٩؛ بغية المستفيد، ص ١٠٣. وقد أورد ذلك في حوادث سنة ٨٢٠هـ، وتبعه ابن الوزير أيضاً، انظر: جامع المتون، ق ٥٢ب. أما يحيى بن الحسين لقد أوردها مثل المؤلف المجهول في حوادث سنة ٨١٨هـ، انظر: غاية الأماني، ٢/ ٥٦٢.

(٣) الصيني: العلاقات بين العرب والصين، ص ٢٣٦.

(٤) المرجع نفسه والصفحة نفسها.

وأما المصادر اليمنية فقد تحدثت عن وصول سفارة صينية إلى البلاط الرسولي في شهر ذي الحجة من سنة ٨٢١هـ (١٤١٨م)، ومعها هدية فاخرة فيها «من أنواع التحف والثياب المذهبة المفتخرة والمسك الغال والعود الرطب والآنية الصيني أنواع كثيرة»[1]. وعلى الرغم من أن الرسول الصيني لم يقم بما يعمله غيره من تقبيل الأرض بين يدي السلطان، بل أبدى جراءة كبيرة أمامه وقال له: «سيدك صاحب الصين يسلم عليك، ويوصيك بالعدل في رعيتك...»، إلا أن السلطان كان حليماً معه بدرجة كبيرة؛ حيث لم يبد امتعاضه من ذلك، وقال له: «مرحباً بك ونعم المجيء جئته...»، وأكرمه وأنزله دار الضيافة، ثم حمله كتاباً إلى الإمبراطور الصيني يقول له فيه: «الأمر أمرك والبلد بلدك»[2]. وبعث معه بهدية جليلة، وأمر بتشييعه إلى عدن[3].

يستشف من تصرفات السفير الصيني، ومن حديثه مع السلطان الناصر، أن الإمبراطور الصيني كان غاضباً من سوء معاملة موظفي الموانيء الرسولية للتجار الصينيين، ولذلك فقد تحمل السلطان الناصر كل ما حدث من سفير الصين لإظهار حسن نواياه، وحرصه على توثيق علاقاته مع الصين، وكل ذلك يؤيد ما ذهبنا إليه سابقاً من ترجيح حدوث معركة بين المراكب الصينية وجنود الدولة في عدن، وأن السفارة الرسولية إلى البلاط الصيني كانت بمثابة اعتذار عما حدث وتجديد الرغبة في تحسين العلاقات معه.

وتتحدث المصادر الصينية أيضاً عن سفر أحد الأمراء الصينيين إلى

(١) مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ص ١٨٩ ـ ١٩٠.

(٢) ابن الديبع: قرة العيون، ص ٣٩٠، بغية المستفيد، ص ١٠٤؛ يحيى بن الحسين: غاية الأماني، ٢/ ٥٦٥؛ ابن الوزير: جامع المتون، ق ٥٣أ. وتجدر الإشارة إلى أن هذه المصادر قد أوردت هذه السفارة في حوادث سنة ٨٢٣هـ.

(٣) مجهول: المصدر السابق، ص ص ١٩٠ ـ ١٩١؛ يحيى بن الحسين: المصدر السابق، ٢/ ٥٦٥.

عدن سنة ١٤٢١م (٨٢٤هـ)، وأنه حصّل في سوقها مرجاناً ولآلىء ويواقيت مختلفة الألوان، وزرافات وأسود وفهود ونعام، وأن بعض هذه الأشياء توجد في البلدان الأخرى، ولكنها لا تبلغ ما في عدن من نفاسة وبداعة[1]. كما تشير المصادر ذاتها إلى أن الإمبراطور الصيني كان يحب الخواتم المصنوعة من العقيق الأحمر والأصفر، وأنه قيل له إن هذا النوع من العقيق لا يوجد إلا في عدن، وأنه إذا كان يحب اقتناءه فلا بد أن يبادر بإرسال السفارات إلى صاحبها ليهاديه ويشتري منها ما يريد، فأصغى إلى ذلك ونفّذ ما أشير عليه به[2].

ويخبرنا المؤلف المجهول[3] بأنه في شهر صفر من سنة ٨٢٦هـ (١٤٢٣م)، قدم على السلطان الناصر الطواشي جلال الدين سفير صاحب الصين ومعه هدية سنية فيها من التحف وظباء المسك والدرر الملونة والإوز الصيني والأواني الصيني المفتخرة والثياب والفرش والعود وغير ذلك الشيء الكثير، وأن السلطان أمر الأمراء والعسكر بتلقيه في الطريق.

والرسول المشار إليه هو الحاج جهان السالف الذكر، وقد أشارت المصادر الصينية إلى ذلك، وأشارت إلى خروج العسكر لاستقباله، وأنه قد مثل بين يدي السلطان، وأن الأخير قد سمح للأمراء والتجار أن يبادلوا ما عندهم من النفائس والنوادر ما عند الحاج جهان من البضائع والأمتعة[4].

يتضح مما سبق أن العلاقات بين الصين والدولة الرسولية في عهد السلطان الناصر كانت ودية في مجملها وأنها قد توطدت أكثر من أي وقت مضى، وجرى تبادل السفارات والهدايا بينهما أكثر من مرة. كما يتضح مدى ما كان يتمتع به السلطان الرسولي من حلم وسعة صدر في تعامله مع

(١) الصيني: العلاقات بين العرب والصين، ص ٢٣٦.
(٢) المرجع نفسه، ص ٢٣٧.
(٣) تاريخ الدولة الرسولية، ص ٢٠٢.
(٤) الصيني: المرجع السابق، ص ٢٣٦.

سفراء الدول الأجنبية، ومدى حرصه في الوقت نفسه على تحسين علاقاته مع تلك الدول، نظراً لأهمية تلك العلاقات بالنسبة للدولة الرسولية التي يعتمد اقتصادها بشكل كبير على التجارة والموارد التجارية.

٤ ـ العلاقة مع الهند:

حرصت الهند، كغيرها من الدول الآسيوية والإفريقية، على الارتباط بعلاقات الود والاحترام مع الدولة الرسولية، إحساساً منها بأهمية اليمن، وموقعه المتميز على طريق التجارة العالمية، وضماناً لسلامة تجارها الواردين على موانئها[1].

ولهذا، فقد توافدت رسلها بالهدايا الجليلة على البلاط الرسولي منذ عهد السلطان المنصور عمر بن رسول، حيث وصل إليه رسول من صاحب الهند قبل وفاته بأيام قليلة[2]. ثم تكررت العملية نفسها في عهد السلطان المظفر[3]، والسلطان الأفضل[4]، والسلطان الأشرف إسمعيل[5].

وأما في عهد السلطان الناصر ـ الذي نحن بصدده ـ فإن المصادر المتوافرة لا تشير إلى قدوم السفارات من الهند إلا مرة واحدة من صاحب كنباية[6].

(١) أحمد: بنو رسول: ص ٣٤.
(٢) الخزرجي، العقود، ١/ ٨١، المسجد، ص ٢٠٧.
(٣) وكان ذلك بعد استيلاء المظفر على ظفار الحبوضي وسيطرته بالتالي على جميع موانئ اليمن الجنوبية. انظر: الخزرجي، العقود، ١/ ١٨٥، المسجد، ص ٢٥٧.
(٤) كان ذلك في سنة ٧٦٨هـ/ ١٣٦٦م، وسنة ٧٧٠هـ/ ١٣٦٨م. انظر: الخزرجي: العقود، ٢/ ١١٧ ـ ١١٨، ١٢٠.
(٥) كان ذلك في السنوات: ٧٩٥هـ/ ١٣٩٢م، ٨٠٠هـ/ ١٣٩٧م، ٨٠٢هـ/ ١٣٩٩م. انظر: الخزرجي: المقود، ٢/ ٢٠٣ ـ ٢٠٤، ٢٤٤، ٢٥٤.
(٦) تقع على ساحل الهند الشرقي غربي لمنيبار، وتعد من أهم الموانئ الهندية التي كان يقصدها التجار العرب. انظر: ابن بطوطة: تحفة النظار، ص ٥٦٠، القلقشندي، صبح الأعشى، ٥/ ٦٨.

وكانت في سنة ٨٢٧هـ[1]/ ١٤٢٤م. وقد جاء بها رسول يدعى التاخوذة «ناصة»، وهي عبارة عن بعض التحف والأطياب والملابس والفرش وما إلى ذلك.

ويغلب على الظن أن السبب في قلة وفادة السفارات الهندية على البلاط الرسولي خلال هذه الفترة، مقارنة بالفترة السابقة، يرجع إلى ما شهدته الهند من تفكك واضطرابات منذ أواخر القرن الثامن الهجري (الرابع عشر الميلادي)، على إثر غزو تيمورلنك لها، الأمر الذي جعلها تدخل في جملة من الصراعات الداخلية التي شغلتها عن تطلعاتها الخارجية.

وعلى الرغم من ذلك، فمن المرجح استمرار توافد المراكب الهندية على ميناء عدن، وبالتالي استمرار التبادلات التجارية بين اليمن وكثير من الولايات الهندية. ومما يدل على ذلك ما تشير إليه بعض المصادر، من أن بعض التجار الهنود الذين كانوا يفدون على ميناء عدن، قد تعرضوا لبعض المضايقات وزيادة المكوس من قبل موظفي الدولة الرسولية، مما حدا بهم إلى محاولة التجوير عن ميناء عدن إلى جدة منذ سنة ٨٢٥هـ[2] (١٤٢٢م). وبهذا نستطيع أن نقول بأن التجار الهنود استمروا بالتوافد على اليمن، على الرغم من الاضطرابات التي شهدتها بلادهم، وبالتالي فقد ظلت العلاقات أو الصلات التجارية مستمرة بين اليمن والهند.

- ويذكر الفاسي أن صاحبها هذا بعث في سنة ٨٠٩هـ ببعض الخيام إلى مكة ليستظل بها الناس في أيام الجمعة عندما بلغه بأنهم لا يجدون ما يستظلون به عند سماع الخطبة بالمسجد الحرام. فنصبت حول المطاف مدة قليلة، ثم أزيلت لتعثر الناس في حبالها. انظر: العقد الثمين، ٤/١٠٤ ـ ١٠٥.

(١) مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ٢٠٧.

(٢) الفاسي: العقد الثمين، ٤/١٤٥؛ النجم بن فهد: إتحاف الورى، ٣/٥٨٨؛ بامخرمة: قلادة النحر، ٣/١١٠٣أ.

الباب الثاني

التاريخ الإداري والحضاري

الفصل الأول

النظام السياسي

المبحث الأول: السلطان

المبحث الثاني: النائب

المبحث الثالث: الوزير

المبحث الرابع: نظام البلاط ووظائفه

المبحث الخامس: ديوان الإنشاء

المبحث الأول
السلطان

السلطان لقب يعني صاحب السلطة العليا، وهو لفظ مشتق من السّلاطة والقهر والغلبة[1]. ويفهم من بعض الروايات أن البويهيين في العراق هم أول من تلقب به على نطاق واسع، وعنهم أخذه من جاء بعدهم من السلاجقة والأيوبيين والمماليك وغيرهم[2]. وهو لقب أعم وأشمل من لقب «ملك»، ولذلك فهو يقدّم عليه، فيقال السلطان الملك كذا وليس العكس[3].

وقد حرص بنو رسول في اليمن على التلقب به منذ وقت مبكر حيث كان من ضمن النظم السياسية والإدارية التي ورثها عن الأيوبيين، إلا أنه لم يظهر على نقودهم إلا منذ عهد السلطان المظفر يوسف (٦٤٧ ـ ٦٩٤ هـ/ ١٢٥٠ ـ ١٢٩٥ م)، حيث عثر على بعض النقود الرسولية التي يعود تاريخ ضربها إلى سنة ٦٤٩ هـ (١٢٥١ م)، وقد كتب عليها «السلطان الملك المظفر شمس الدنيا والدين أبو المنصور يوسف بن الملك المنصور عمر بن علي»[4].

---

(١) الباشا: الألقاب الإسلامية، ص ٣٢٣؛ ماجد، عبد المنعم: نظم دولة سلاطين المماليك ورسومهم في مصر، ج ١، ط ٢، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٩م)، ص ٢٨.
(٢) القلقشندي: صبح الأعشى، ٥/ ٤٢٠.
(٣) المصدر نفسه، ص ٥/ ٤٢١.
(٤) عليقة: طراز المسكوكات الرسولية، ص ٤٣.
Nutzel: Coins, p.44.

وكان السلاطين بني رسول ألقاب درج الحكام المسلمون على التلقب بها، مثل: المنصور، المظفر، الأشرف، المؤيد، المجاهد، الأفضل، الناصر، الظاهر، المفضل، الفائز، حيث كان الأمير يتلقب منذ الصغر بأحد هذه الألقاب مضافاً إليه لقب «الملك»، فإذا ما تولى الحكم أضيف له لقب «سلطان»[1]؛ فيقال ـ مثلاً ـ السلطان الملك الناصر أحمد وهكذا. كما حرص بنو رسول على التلقب منذ الصغر ببعض الألقاب المركبة، مثل نور الدين، وشمس الدين، وبدر الدين وغيرها.

ولم يعين السلطان الرسولي ولياً للعهد إلا في حالات قليلة، مثل قيام السلطان المظفر في سنة ٦٩٤ هـ (١٢٩٤ م)، بأخذ البيعة لابنه الأشرف عمر[2]، واستخلاف السلطان المؤيد داود لابنه المجاهد علي في سنة ٧٢١ هـ[3] (١٣٢١ م).

وأما فيما يتصل بالقاعدة التي كان الحكم ينتقل بمقتضاها من سلطان إلى آخر، فقد سارت على مبدأ الوراثة بصفة عامة، ولم يخرج عن هذه القاعدة ـ إذا استثنينا فترة الفوضى الأخيرة من عهد الدولة ـ إلا السلطان المؤيد داود الذي تولى الحكم بعد أخيه الأشرف عمر في سنة ٦٩٦ هـ[4] (١٢٩٦ م)، والسلطان الظاهر يحيى عندما ولاه الجند بدلاً من ابن أخيه الأشرف الثالث في سنة ٨٣١ هـ[5] (١٤٢٨ م).

وكان السلطان الرسولي هو المتحكم في أمور الدولة وبيده كل شيء،

(١) الأكوع، إسماعيل: أعراف وتقاليد حكام اليمن في العصر الإسلامي (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤١٤ هـ/ ١٩٩٤ م) ص ٢٩.

(٢) الجندي: السلوك، ٢/ ٥٥٣؛ ابن عبد المجيد: بهجة الزمن، ص ١٧١.

(٣) الجندي: المصدر السابق، ٢/ ٥٥٦.

(٤) المصدر نفسه، ٢/ ٥٥٤؛ الخزرجي: العسجد، ص ٢٨٠؛ العقود، ١/ ٢٤٩، ٢٥١.

(٥) مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ٢٠٩؛ الأهدل: تحفة الزمن، ق ٢١٦ ب؛ ابن الديبع: بغية المستفيد، ص ١٠٦، قرة العيون، ص ٣٩٤.

فهو الذي يقود الجيش في كثير من الأحيان، وهو الذي يقيم العلاقات الخارجية، وهو الذي يعين كبار رجال الدولة مثل: الوزراء وقاضي القضاة والقواد والأمراء والولاة، وهو الذي يقرر الضرائب ويلغيها، وهو المسؤول عن توزيع الإقطاعات، والمصادرات، وعلى الجملة، فقد كان ينفرد بمعظم شؤون الدولة[1].

(١) لمعلومات أوفى انظر: عليان: الحياة السياسية، ص ١٤٣،

Al-Shamrookh: The Commerce and Trade, pp.75-90.

المبحث الثاني

النائب

النائب لقب يطلق على القائم مقام السلطان في عامة أموره أو غالبها، والألف فيه منقلبة عن واو، يقال: ناب فلان عن فلان ينوب نوباً ومناباً إذا قام مقامه فهو نائب. ويوصف أحياناً بالنائب الكافل[1].

ولم تكن هذه الوظيفة دائمة في الدولة الرسولية، بل إن كثيراً من سلاطينها لم يتخذوا لهم نواباً. وكان أول ظهور لها في عهد السلطان المؤيد (٦٩٦ ـ ٧٢١ هـ/ ١٢٩٦ ـ ١٣٢١ م) عندما ولاها للأمير علاء الدين كشدغدي[2]. وربما كان لهذا الشخص دور كبير في استحداث هذه الوظيفة في الدولة الرسولية، نظراً لما كان يحظى به عند السلطان من نفوذ،

---

(١) ابن فضل الله العمري: التعريف بالمصطلح الشريف، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٨ هـ/١٩٨٨ م)، ص ٩٤؛ القلقشندي: صبح الأعشى، ٥/٤٢٦؛ شابرو، عصام محمد: السلاطين في المشرق العربي: معالم دورهم السياسي والحضاري: المماليك، (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٩٤ م)، ص ١٢٨.

(٢) ابن عبد المجيد: بهجة الزمن، ص ٢٨٢؛ الخزرجي: العقود، ١/٣٥٢. والأمير علاء الدين كشدغدي قدم إلى اليمن سنة ٧١٥ هـ/ ١٣١٥ م بطلب من السلطان، وكان أستاذ دار الملك المظفر صاحب حماة في الشام. وكان فاضلاً جامعاً بين شهامة السنان وفصاحة اللسان، وتقدم عند السلطان المؤيد تقدماً كلياً لم يعهد مثله، حيث أقطعه الإقطاعات الواسعة ورفع له الطبلخانة وعقد له الألوية وجعله من جملة ندمائه. ثم عينه نائباً عنه في السلطنة وأتابكاً للجيش. وكانت وفاته في سنة ٧٢٠ هـ/ ١٣٢٠ م. انظر ابن عبد المجيد: المصدر السابق، ص ص ٢٧٩، ٢٨٢، ٢٨٣؛ الخزرجي: المصدر السابق، ١/٣٣٩، ٣٤٨، ٣٥٢، ٣٥٤.

وما كان يمتلكه من خبرات سابقة، خاصة وأنه عمل فترة طويلة في البلاط المملوكي[1].

غير أن هذه الوظيفة لم تلبث أن اختفت منذ عهد السلطان المجاهد (٧٢١ ـ ٧٦٤ هـ/ ١٣٢١ ـ ١٣٦٣ م)، ولعل ذلك يعود إلى الاضطرابات التي شهدتها الدولة الرسولية خلال تلك الفترة وما بعدها، بالإضافة إلى بروز منصب الوزير مرة أخرى بعد أن كان قد أهمل منذ أواخر عهد السلطان المؤيد.

على أنه يستفاد من كلام الخزرجي أن السلطان الناصر كان يقوم بأمور معينة نيابة عن والده، لا سيما في السنوات الأخيرة من حكمه، حيث تكررت الإشارة إلى خروجه نيابة عن والده في بعض الأعياد والمناسبات العامة، واستعراض الجيش واستقبال بعض الشخصيات المهمة، والقضاء على بعض الثورات الداخلية[2]. ولكنه ليس نائباً بمفهوم النيابة التي تحدثنا عنها فيما سبق.

وأما في عهد السلطان الناصر ـ موضوع البحث ـ، فلم تشر المصادر المتاحة إلى أنه عين له نائباً، مما يدل على عدم وجود هذا المنصب في عهده. ويمكن تفسير ذلك أنه لم يكن له أبناء كبار مدة حكمه يمكن إسناد هذا المنصب إلى أحدهم، إضافة إلى أنه جمع كل السلطات بيده.

---

(١) ابن عبد المجيد: بهجة الزمن، ص ٢٧٩؛ الخزرجي: العقود، ١/٣٣٩.

(٢) الخزرجي: الكفاية والإعلام، ق ق ١٨٨ ب، ١٩٠ آ، ١٩٠ ب، ١٩٥ آ، ١٩٥ب، ١٩٦ ب، العسجد، ص ص ٤٨٢، ٤٨٦ ـ ٤٨٧، ٥٠١، العقود، ٢/ ٢١٩، ٢٢١، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٤٥، ٢٤٨، ٢٥١، ٢٥٤.

المبحث الثالث

الوزير

الوزارة في الإسلام ـ كما نعرف ـ نوعان: وزارة تنفيذ ووزارة تفويض، فأما وزارة التنفيذ فهي: أن تكون سلطة الوزير مقيدة ومقتصرة على تنفيذ أوامر السلطان، وليس من حقه التصرف في شؤون الدولة من تلقاء نفسه، بل لا بد من أن يعرضها على السلطان ويتلقى أوامره فيها، وبمعنى آخر: إنه مجرد واسطة بين السلطان والرعية. أما وزارة التفويض: فهي أن يكون الوزير مفوضاً بالنظر في أمور الدولة والتصرف في شؤونها دون الرجوع إلى السلطان[1].

وقد ظهرت الوزارة في الدولة الرسولية باليمن منذ وقت مبكر، حيث تشير بعض المصادر إلى أن السلطان المنصور عمر بن علي بن رسول (٦٢٦ ـ ٦٤٧ هـ/ ١٢٢٩ ـ ١٢٥٠ م) اتخذ الشيخ ناجي بن أسعد[2] وزيراً له، وكان حلقة الوصل بينه وبين الأئمة الزيدية[3]. وشهدت الوزارة في عهد السلطان المظفر (٦٤٧ ـ ٦٩٤ هـ/ ١٢٥٠ ـ ١٢٩٥ م)، تطوراً ملحوظاً. وتمتع القائم بها بصلاحيات واسعة، فقد كان الشيخ علي بن أبي

(١) الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد: الأحكام السلطانية، تحقيق: خالد عبد اللطيف العليمي. (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤١٠ هـ/ ١٩٩٠ م) ص ص ٦١ ـ ٧١؛ القلقشندي: صبح الأعشى، ٥/ ٤٢١ ـ ٤٢٢؛ الكروي، إبراهيم سلمان: نظام الوزارة في العصر العباسي الأول، (الكويت: شركة كاظمة للنشر، ١٩٨٣ م) ص ص ٣١ ـ ٣٢.

(٢) لم يعثر له على ترجمة فيما توفر للباحث من مصادر.

(٣) الخزرجي: العسجد: ص ١٩٧؛ العقود، ١/ ٦٢.

بكر السوادي (السودي)[1] هو المدبر للسلطان حتى إن الأخير كان يلقبه بالشيخ مخلص الدين[2]. أما القاضي بهاء الدين محمد بن أسعد العمراني[3] فقد حصلت بينه وبين السلطان صحبة أكيدة ولم تزل الصحبة تتأكد حتى آلت إليه الوزارة مع قضاء الأقضية... وكان لبيباً ذا دهاء وسياسة وله حسن نظر في تدبير المملكة... وهو أول من جُمع له الوزارة والقضاء باليمن... فلما أقام السلطان المظفر ولده الملك الأشرف في الملك والمملكة وقلده أمور البلاد والعباد، أشار عليه القاضي بهاء الدين أن يكون أخوه القاضي حسام الدين حسان وزيراً للأشرف، فأمر الخليفة بذلك وبقي القاضي بهاء الدين على قضاء الأقضية وأخوه حسان يراجعه بما يرد عليه من أمر التهائم...»[4].

ويمكن القول إن الوزارة في الدولة الرسولية قد ارتقت إلى مستوى وزارة التفويض منذ عهد السلطان المظفر وحتى عهد السلطان المؤيد (٦٩٦ ـ ٧٢١ هـ/ ١٢٩٦ ـ ١٣٢١ م)، حيث تحدثنا كثير من المصادر أن الأخير قد استوزر القاضي موفق الدين علي بن محمد اليحيوي[5] وأضاف له قضاء

(١) لم أعثر له على ترجمة وافية إلا أنه كان المدبر والوزير للسلطان المظفر في بداية عهده، وكان من أكفأ الرجال وأعيانهم. انظر: الجندي: السلوك، ٢/ ٥٤٥؛ الخزرجي: العقود، ١/ ٨٨ ـ ٨٩.

(٢) الجندي: السلوك، ٢/ ٥٤٥؛ الخزرجي: العقود، ١/ ٨٩.

(٣) هو القاضي محمد بن أسعد بن محمد بن موسى العمراني، ولد في مصنعة سيّر ـ في الشمال الشرقي من الجند بحوالي ٢٤ كم ـ سنة ٦١٨ هـ/ ١٢٢١ م، عالم محقق في الفقه، شاعر وأديب وله مشاركة في عدة علوم أخرى، وكانت وفاته في شهر ربيع الأول سنة ٦٩٥ هـ/ ١٢٩٥ م. لمعلومات أوفى انظر: الخزرجي: العقد الفاخر، ق ق ١٠٢ ب ـ ١٠٣ أ، العقود، ١/ ٢٤٤ ـ ٢٤٥؛ بامخرمة: ثغر عدن، ص ص ٢٣٤ ـ ٢٣٥؛ الأكوع: إسماعيل: هجر العلم، ٤/ ٢٠٧٣ ـ ٢٠٧٤.

(٤) الخزرجي: العقد الفاخر، ق ١٠٢ ب، العقود، ١/ ٢٤٤ ـ ٢٤٥.

(٥) هو علي بن محمد بن عمر بن أبي بكر اليحيوي، كان رجلاً كاملاً رئيساً فاضلاً فقيهاً، نبيهاً فصيحاً شهماً. ولي الوزارة وقضاء الأقضية حتى وفاته في أوائل شهر ـ

الأقضية والحسبة، «فنفذ أمر الوزير في البلاد كلها وتقدم عند السلطان تقدماً كلياً لم يسمع بمثله وانطلق عليه اسم الصاحب انطلاقاً كلياً في أقطار اليمن حتى صار علماً في حقه...»[1].

غير أن وفاة الوزير المذكور في سنة ٧١٢ هـ (١٣١٢ م) أسهمت بشكل كبير في أفول نجم الوزارة وإهمالها، ويبدو أن السلطان المؤيد لم يجد من هو في درجة موفق الدين اليحيوي ليعينه مكانه فتركها شاغرة، واستغنى عنها بمنصب «نائب السلطنة» الذي ظهر لأول مرة في الدولة الرسولية في عهده[2].

بيد أنها لم تلبث أن عادت إلى الظهور مرة أخرى في عهد السلطان المجاهد (٧٢١ ـ ٧٦٤ هـ/ ١٣٢١ ـ ١٣٦٣ م)، ولكن ليس بنفس القوة التي كانت عليها في الفترة السابقة. وكان من أبرز الذين تولوها خلال هذه الفترة القاضي موفق الدين عبد الله بن علي اليحيوي[3] الذي جمع أيضاً بينها وبين منصب قضاء الأقضية، إلا أنه قبض عليه أكثر من مرة وصودر مصادرة شاقة، ثم انتهى به الأمر إلى القتل في أوائل سنة ٧٥٢ هـ[4] (١٣٥١ م).

- ذي الحجة سنة ٧١٢ هـ/ ١٣١٢ م. لمعلومات أوفى انظر: ابن عبد المجيد: بهجة الزمن، ص ص ١٨٣ ـ ١٨٤، ٢٦٩؛ الأكوع: هجر العلم، ٣/ ١٤٣٧ ـ ١٤٣٨؛ يعكور، عبد الرحمن: كواكب يمنية في سماء الإسلام، (بيروت: دار الفكر المعاصر، ١٤١٠ هـ/ ١٩٩٠ م)، ص ٥٤٥.

(١) ابن عبد المجيد: بهجة الزمن، ص ص ١٨٣ ـ ١٨٤؛ الخزرجي: العقود، ١/ ٢٥٤ ـ ٢٥٥.

(٢) ابن عبد المجيد: المصدر السابق، ص ٢٨٢؛ الخزرجي: العقود، ١/ ٣٥٢.

(٣) هو عبد الله بن علي بن محمد بن عمر اليحيوي، كان أوحد زمانه فصاحة ورياسة وسياسة قل أن يأتي الزمان بمثله، قتله الطواشي أمين الدين أهيف في سنة ٧٥٢ هـ/ ١٣٥١ م، أثناء غياب السلطان المجاهد في مصر. لمعلومات أوفى انظر: الخزرجي: المصدر السابق، ٢/ ٦٠، ٧٨ ـ ٧٩؛ الأكوع، إسماعيل: هجر العلم، ٣/ ١٤٣٩ ـ ١٤٤١.

(٤) الخزرجي: المصدر السابق، ١/ ٢٤٥، ٢/ ٧٩.

ثم شهدت الوزارة في عهد السلطان الأشرف الثاني (٧٧٨ ـ ٨٠٣ هـ/ ١٣٧٦ ـ ١٤٠٠ م) تطوراً غير مسبوق في الدولة الرسولية، حيث أصبح هناك وزيران في آن واحد، وذلك عندما عين القاضي شرف الدين حسين ابن علي الفارقي[1] في سنة ٧٩٧ هـ (١٣٩٤ م) وزيراً ثانياً مع شهاب الدين أحمد بن عمر بن معيبد[2] الذي كان قد استوزره في سنة ٧٩١ هـ (١٣٨٨ م)، فكان إذا تغيب أحدهما حل الآخر مكانه، وإن حضرا بقيا معاً[3]. ويظهر أن كل واحد منهما كان مسؤولاً عن جانب من اختصاصات الوزارة. فلما توفي الفارقي في سنة ٨٠١ هـ (١٣٩٨ م)، انفرد ابن معيبد بها حتى وفاة السلطان الأشرف.

ومن المرجح أن ابن معيبد قد استمر كذلك في عهد السلطان الناصر وإن لم تصرح لنا المصادر المتاحة بذلك، إلا أنها دائماً ما تنعته بالوزير، رئيس الوزراء عندما تأتي على ذكره[4]. ويفهم من بعض المصادر أن الناصر قد سار على نهج والده بتعيين وزير آخر هو جمال الدين محمد

---

(١) هو شرف الدين حسين بن علي بن أبي بكر بن سعادة الفارقي: تولى نظارة عدن في سنة ٧٨٥ هـ/ ١٣٨٣ م، ثم تولى الوزارة في سنة ٧٨٧ هـ/ ١٣٨٥ م، ثم أعيد إلى نظارة عدن مرة أخرى سنة ١٣٨٧/٧٨٩ م، ثم أعيد إلى الوزارة مرة أخرى سنة ٧٩٧ هـ/ ١٣٩٤ م مشاركاً للقاضي ابن معيبد فظل فيها حتى وفاته سنة ٨٠١ هـ/ ١٣٩٨ م. انظر: ابن حجر: إنباء الغمر، ٤/ ٥٦؛ السخاوي: الضوء اللامع، ٣/ ١٤٩؛ بامخرمة: ثغر عدن، ص ٩٤.

(٢) هو أحمد بن عمر بن أبي القاسم بن معيبد، ولد بزبيد سنة ٧٥٩ هـ/ ١٣٥٧ م، واشتغل بفن الكتابة وساد وباشر كثيراً من الأعمال منها نظارة عدن ثم الوزارة في سنة ٧٩١ هـ/ ١٣٨٨ م، وله العديد من المآثر الدينية الحسنة في تعز وزبيد وحيس وغيرها، وكانت وفاته في سنة ٨٢٤ هـ/ ١٤٢١ م. انظر: السخاوي: المصدر السابق، ٢/ ٥٧؛ بامخرمة: المصدر السابق، ص ٤٣.

(٣) الخزرجي: العقود، ٢/ ٢٥٠؛ بامخرمة: المصدر السابق، ٩٤.

(٤) مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ص ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٧؛ الأهدل: تحفة الزمن، ق ٣١٣ أ؛ ابن الديبع: قرة العيون، ص ٣٩٢.

المقري[1]، وكان ذلك في سنة ٨٠٥ هـ[2] (١٤٠٢ م)، إلا أن مصادر أخرى تذكر أنه كان ينوب عن الوزير ابن معيبد أثناء غيابه فقط[3].

وسواء كان هذا أو ذاك، فإن الوزارة لم تكن ذات شأن خلال هذه الفترة، إذ اقتصر دور ابن معيبد على القضاء على بعض التمردات، وجباية الأموال المقررة على بعض الجهات[4]، بل إنه تقدّم في بعض الأحيان لمباشرة الولاية والإقطاع في بعض مناطق الدولة كغيره من الولاة والمقطعين، فيظل بعيداً عن حاضرة الدولة فترة طويلة[5]؛ مما يدل على أن الوزارة أصبحت مجرد وظيفة اسمية فقط. أما جمال الدين المقري، فلم تذكر له المصادر المتوافرة أي دور واضح منذ توليه وحتى وفاته.

ونستطيع القول إن الوزارة في الدولة الرسولية أصبحت منذ ظهورها مرة أخرى في عهد السلطان المجاهد وزارة تنفيذ، بل إنها صارت في عهد السلطان الناصر مجرد وظيفة اسمية فقط، نظراً لقوته وجمعه لكل السلطات في يده.

كما لا يستبعد أن يكون السلطان الرسولي خلال هذه الفترة قد تأثر بما حدث للوزارة من تطور عند المماليك في مصر، خاصة «وأن صاحب اليمن ينحو منحى صاحب مصر، يتسمع أخباره ويقتفي آثاره في أحواله

---

(١) هو جمال الدين محمد بن أحمد بن أبي القاسم المقري، كان فقيهاً فاضلاً، ويذكر ابن حجر والسخاوي أنه ناب في الوزارة وفي قضاء الأقضية، إلا أنهما لم يوضحا متى كان ذلك وكيف. وكانت وفاته في سنة ٨١٢/١٤٠٩ م. انظر: إنباء الغمر، ٦/١٩٢؛ ذيل الدرر: ص ٢٠٤؛ الضوء اللامع، ٧/٣٧.

(٢) مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ١٣٦.

(٣) ابن حجر: المصدر السابق، ٦/١٩٢؛ السخاوي: المصدر السابق، ٧/٣٧.

(٤) مجهول: المصدر السابق، ص ص ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٧، ١٥٦، ١٨١؛ ١٨٧.

(٥) مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ص ١٣٨، ١٣٩؛ ١٤٩.

وأوضاع دولته»[1]؛ إذ يحدثنا القلقشندي[2] بأنها منذ أواخر القرن الثامن الهجري (الرابع عشر الميلادي)، أصبحت من وظائف أرباب الأقلام، وصارت مهمة الوزير كناظر المال، يتحدث في الأمور المالية ولا يستطيع الولاية أو العزل.

وكان الوزير في العهد الرسولي يعين من بين أصحاب الأقلام وليس من الأمراء، كما كان متبعاً ـ مثلاً ـ عند المماليك في مصر[3].

أما أهم اختصاصات الوزير في العهد الرسولي فقد اختلفت من وقت لآخر، ومن وزير لآخر، بسبب اختلاف إمكاناتهم، وكذلك على حسب قوة السلطان وضعفه، ويمكن إجمالها في النقاط التالية:

١ ـ التفاوض مع بعض القوى الخارجية المعادية، وإبرام الصلح معها، كما هو الحال بالنسبة للقوى الزيدية[4].

٢ ـ تعيين وعزل الموظفين والكتّاب[5].

٣ ـ تعيين القضاة في المدن والنظر في الأوقاف وأموال اليتامى، وخاصة عندما يجمع منصب قضاء الأقضية مع منصب الوزارة[6].

٤ ـ إصدار الأوامر للجيش بالهجوم على أعداء الدولة[7]، وكذلك

---

(١) ابن فضل الله العمري: مسالك الأبصار، ص ٤٧.

(٢) صبح الأعشى، ٤/٢٨، ٥/٤٤٩. ولمعلومات أوفى عن الوزارة في العصر المملوكي، انظر: النجيدي، حمود بن محمد: «التطور الوزاري في مصر المملوكية»، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ع ٢٣ (رجب ١٤١٩ هـ/ نوفمبر ١٩٩٨ م)، ص ص ٢٦٣ ـ ٣٤٩.

(٣) القلقشندي: المصدر السابق، ٤/٢٨؛ عليان: الحياة السياسية، ص ١٥٣.

(٤) الخزرجي: العسجد، ص ١٩٧؛ العقود، ١/٦٢، ١٨٩؛ مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ٢٠٠.

(٥) الجندي: السلوك، ٢/٥٧٦ ـ ٥٧٧.

(٦) بامخرمة: ثغر عدن، ص ص ٢٣٤ ـ ٢٣٥، ٢٥٨ ـ ٢٥٩.

(٧) الخزرجي: العقود، ٢/٢٢٠.

الإشراف على الحصون في جهات الدولة المختلفة[1].

٥ ـ كما يفهم من بعض المصادر أنه كان يتولى الإشراف على ديوان الجيش، ويقوم بعرض سجلات الجنود مع بداية كل سنة على السلطان لاعتمادها، ثم يعيدها إلى مشارف الحصون[2].

٦ ـ البت في شكاوى الرعية التي كان يحولها إليه السلطان في بعض الأحيان ليتولى النظر فيها، هذا فضلاً عن أنه كان يحضر المجالس التي يعقدها السلطان للبتّ في الأمور المهمة مثل فرض بعض الضرائب أو إلغائها[3].

ولكن كثيراً من هذه الصلاحيات قد سحبت منه خلال عهدي السلطان الأشرف الثاني والسلطان الناصر، لا سيما في عهد الأخير واقتصر دوره على قمع بعض حركات التمرد، واستخلاص الأموال المقررة للديوان.

وكان الوزير يتقاضى جامكية شهرية من الدولة؛ وفي بعض الأحيان كانت جامكيته من جزية اليهود[4]، إلا أن المصادر المتوافرة لا توضح لنا مقدارها. وربما كان له بعض المخصصات العينية أيضاً. وكان لمطبخ الوزير وحوائجه مرتب كبير يتقاضاه من الدولة، ومما يدل على ذلك أنه قد أحيل إلى أحد دواوين تهامة[5].

(١) الحسيني: نبذ من ملخص الفطن: ص ٦٢.

(٢) المصدر نفسه: ص ص ٦٠ ـ ٦١.

(٣) الخزرجي: العقود، ٢/ ٦٢؛ بامخرمة: ثغر عدن، ص ٢١٤؛ عليان: الحياة السياسية، ص ١٥٤.

(٤) الجندي: السلوك، ١/ ٤٤٦.

(٥) الحسيني: المصدر السابق، ص ٥٨.

المبحث الرابع

نظام البلاط ووظائفه

اشتمل البلاط الرسولي على ما كان يشتمل عليه أي بلاط سلطاني آخر، ففيه عدة قصور عظيمة بنيت في أوقات مختلفة، وفيه دور خاصة بالحريم، وفيه مساكن للمماليك السلطانية وأمرائهم بنسائهم وأولادهم. وقد تطلب القيام بأعماله وجود عدد كبير من الأشخاص، الذين يقومون بالأعمال المختلفة فيه، فضلاً عن أعداد كبيرة من النساء والجواري، كما كان يعج بأصناف عديدة من الموظفين قلّ أن وجدت في أي بلاط آخر قبلهم في اليمن. ومع ذلك لم يُخلق التعقيد في القيام بأعمال البلاط الرسولي فجأة؛ وإنما هو إرث عن بلاط حكام اليمن قبلهم، ولا سيما بلاط الأيوبيين؛ كما أتى بعضه من مصادر متعددة من خارج اليمن، وخاصة من مصر المملوكية؛ أو أنه أتى نتيجة لتطور بطيء خلال الحكم الرسولي.

وكان العمل في البلاط الرسولي ـ كما في أي بلاط إسلامي آخر ـ موزعاً بين عدد من البيوت أو الدور، بلغت درجة كبيرة من الغنى؛ نتيجة لغنى البلاد اليمنية في تلك الفترة، فضلاً عن اشتغال سلاطين بني رسول بالتجارة، حتّى أنّ بعضهم كانوا يحتكرون بعض السلع المهمة، ولهم أناس يتاجرون لهم[1].

(١) ابن المجاور: المستبصر، عني بتصحيحه أوسكر لوفقرين، ط ٢، (بيروت: منشورات المدينة، ١٤٠٧ هـ/ ١٩٨٦ م)، ص ص ١٤٧ ـ ١٤٨؛ المخطوطة الديوانية، ق ٨٤ ب؛ الخزرجي: المسجد، ص ص ٢٠٥: ٣٣٣، ٣٣٤ ـ

وكان يشرف على هذه البيوت أو الدور عدد من الموظفين يتفاوتون في درجاتهم، من أبرزهم:

الأستادار[1]:

يعد من كبار موظفي البلاط، ويقوم بالإشراف على بيوت السلطان، وما تحتاج إليه من الطعام والشراب. وإليه يرجع أمر الحاشية والغلمان، وله مطلق الحرية في استدعاء ما يحتاجه كل بيت من بيوت السلطان من النفقات واللباس وما إلى ذلك[2].

ومن أشهر من تولى هذه الوظيفة الأمير جمال الدين يوسف بن يعقوب الجود في عهد السلطان المؤيد داود، الذي جمع بينها وبين أتابكية العسكر ونيابة السلطنة[3]. أما في عهد السلطان الناصر فقد تولاها العديد من الأمراء، أبرزهم: الأمير بدر الدين محمد بن زياد الكاملي، والأمير غياث الدين عيسى بن محمد بن حسان، وابنه الأمير نجم الدين طلحة بن عيسى[4].

ويلاحظ أن معظم من تولى هذه الوظيفة من أمراء الجند، بل من كبارهم، ولهذا فقد كانت تسند لهم قيادة بعض التجريدات العسكرية في كثير من الأحيان[5].

- العقود: ١/٧٧، ٣٥٤، ٣٥٦؛ الفاسي: العقد الثمين، ٢/٢٢١؛ ٤/١١٣، ١١٧، ١٢٠، ٦/٢٨٥؛ مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ص ١٦٧، ١٦٩، ١٨٦؛ ابن حجر: أنباء الغمر، ٨/٣١٣ ـ ٣١٤.

(١) الخزرجي: العقود، ١/٣٥٨، ٢/٢٠٠، ٢٠١؛ مجهول: المصدر السابق، ص ص ١٠٥، ١٠٩، ١٣٥، ١٤٢.

(٢) القلقشندي: صبح الأعشى، ٤/٢١؛ الخطيب، مصطفى عبد الكريم: معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٦ هـ/ ١٩٩٦ م)، ص ص ٢٧ ـ ٢٨؛ دهمان: معجم الألفاظ التاريخية، ص ص ١٤ ـ ١٥.

(٣) الخزرجي: العقود، ١/٣٥٨.

(٤) مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ص ١٣٥، ١٤٢.

(٥) انظر على سبيل المثال: المصدر نفسه، ص ص ١٣٤، ١٣٦، ١٥٠، ١٥٢.

الخازندار[1]:

مهمة صاحب هذه الوظيفة الإشراف على خزائن الأموال السلطانية، وصرف ما يطلبه الاستادار لبيوت السلطان حسب الحاجة[2].

وممن تولى هذه الوظيفة في عهد السلطان الناصر الأمير جمال الدين نعيم[3].

ويوجد لكل بيت موظفون خصيصون من طبقة المماليك وغيرهم، منهم «المهتارة»[4]، وهو رئيس البيت، والغلمان وهم الفراشون أو الصناع المختصون بالبيوت، ولهؤلاء أسماء مختلفة على حسب أعمالهم. وسنذكر أسماء بعض البيوت السلطانية المهمة التي غلب عليها اسم «خاناه»:

١ ـ **الشراب خاناه أو الشربخاناه**[5]: وهي بيت الشراب، وتحتوي على أدوات الشراب النفيسة من أنواع الصيني الفاخر، والشوكات، والطاسات، كما توضع فيها أنواع الأشربة، والحلوى، والفواكه وما إلى

---

(١) الخزرجي: العقود، ٢/١٨٣، ٢١٢؛ مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ١٠٣.

(٢) القلقشندي: صبح الأعشى، ٤/٢١؛ الكيلاني، إبراهيم: «مصطلحات تاريخية مستعملة في العصور الثلاثة: الأيوبي والمملوكي والعثماني»، مجلة التراث العربي، دمشق، س ١٣، ع ٤٩ (ربيع الآخر ١٤١٣ هـ/ أكتوبر ١٩٩٢ م)، ص ٤٣.

(٣) مجهول: المصدر السابق، ص ٢٠٦.

(٤) المهتار: لقب وظيفي فارسي الأصل ركب من «مه» بكسر الميم وتعني الكبير، و«تار» وتعني أفعل، فيجمل معناه بالأكبر. ويطلق على كبير كل طائفة من غلمان البيوت، وهو لقب عام لذلك جرت العادة أن يضاف إليه اسم البيت أو المكان الذي يعمل فيه، مثل مهتار الشراب خاناه وغيره. انظر: القلقشندي: المصدر السابق، ٥/٤٤١؛ ابن شاهين، غرس الدين خليل: زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك، تصحيح: بولس راويس، ط ٢، (القاهرة: دار العرب للبستاني، ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩ م)، ص ١٢٤؛ أدي شير: معجم الألفاظ الفارسية، ١٩٩٠ م)، ص ١٤٧.

(٥) الخزرجي: العقود، ٢/٢٢٦.

ذلك. وصاحبها هو المتسلم لحواصل بيت الشراب، ويحظى بمكانة عالية وكان تحت يده غلمان برسم الخدمة يطلق على كل واحد منهم اسم «شراب دار»[1].

٢ ـ **الطشت أو «الطست خاناه»**[2]: وهي المكان المخصص لحفظ الثياب الخاصة بالسلطان التي تحتاج للغسيل. فكان يوجد فيها أدوات غسل الملابس مثل الطشوت أو الطسوت والأباريق والسخانات والمباخر وأنواع البخور والطاسات والمناشف وفوط الخدمة، ومقاعد الجلوس، والوسائد، والستائر، والسجادات. ويعمل فيها مجموعة من الغلمان يسمون: طشت داريه أو طست داريه، أي الغسالين، ويشرف عليهم المهتار[3].

٣ ـ **الفراش خاناه**[4]: وهي خاصة بخزن الفرش والأمتعة، وفيها أنواع الخيام التي تستخدم في الحرب والصيد والنزهة والأسفار، وآلات عديدة من آلات الفرش التي تستخدم في القصور والمساجد مثل السجادات وغيرها. وكان يشرف عليها المهتار، وتحت يده عدة غلمان يسمون فراشين[5].

٤ ـ **السلاح خاناه**[6]: وهي خزائن السلاح، أو حواصل الذخيرة، ويوجد فيها الأسلحة بمختلف أنواعها كالخوذات والدروع والخناجر والطبر

---

(١) القلقشندي: صبح الأعشى، ٩/٤؛ الخطيب: معجم المصطلحات، ص ٢٧٠؛ دهمان: معجم الألفاظ التاريخية، ص ٩٧.

(٢) الخزرجي: العقود، ٢/٢٢٦.

(٣) القلقشندي: المصدر السابق، ٩/٤ ـ ١٠؛ ابن شاهين: زبدة كشف الممالك، ١٢٤.

(٤) الخزرجي: المصدر السابق، ٢/٢٢٦.

(٥) القلقشندي: المصدر السابق، ١٠/٤ ـ ١١؛ ابن شاهين: المصدر السابق، ص ص ١٢٤ ـ ١٢٥؛ الكيلاني: مصطلحات تاريخية، ص ٥٥.

(٦) الخزرجي: العقود، ٢/٢٢٥.

والأقواس، وربما الأسلحة الثقيلة أيضاً كالمنجنيق وغيره. وكان يشرف عليها أمير يسمى «أمير السلاح»[1] ويبدو أن سلاطين بني رسول قد خصصوا لها مجموعة من العبيد يقومون عليها، عرفوا «بعبيد السلاح»[2].

٥ ـ الركاب خاناه «**الركبخاناه**»[3]: ومعناه بيت الركاب، وتحتوي على عدة الخيل من السروج، واللجم، وغيرها[4].

٦ ـ **الطبلخاناه**[5]: ومعناها بيت الطبل، وتشتمل على الطبول والأبواق وتوابعها من الآلات الموسيقية، يضاف إلى ذلك الأعلام بأنواعها الصغيرة والكبيرة. وكان يشرف عليها أحد الأمراء، ويعرف بأمير علم، يقف عليها عند ضربها ويتولى أمرها في السفر، ولها مهتار متسلم لحواصلها يعرف بمهتار الطبلخاناه، ومعه رجال تحت يده ما بين ديندار: وهو الذي يضرب على الطبل، ومنفّر: وهو الذي يضرب بالبوق وغيرهم[6].

٧ ـ **الحوائج خاناه**[7]: وتعني بيت الحوائج واللوازم العينية التي تصرف لمطبخ السلطان، ولمستحقات أرباب الدولة وغيرهم، حيث توجد فيها دفاتر بأسمائهم[8]. وكان لها كتّاب يعرفون بكتّاب حوائج خاناه يقومون بكتابة ما يصرف بالمرتب والطارىء في كل يوم ثم يرفعون بذلك

---

(١) القلقشندي: صبح الأعشى، ١١/٤؛ دهمان: معجم الألفاظ التاريخية، ص ٨٦.

(٢) الخزرجي: العقود، ٢/٢٠٠؛ مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ص ١٦٢، ١٧٠.

(٣) الخزرجي: المصدر السابق، ٢/٢٢٦.

(٤) القلقشندي: المصدر السابق، ١١/٤ ـ ١٢؛ ابن شاهين: زبدة كشف الممالك، ص ١٢٤.

(٥) الخزرجي: المصدر السابق، ٢/٢٢٦.

(٦) القلقشندي: المصدر السابق، ١٣/٤؛ دهمان: المرجع السابق، ص ص ١٠٦ ـ ١٠٧.

(٧) الحسيني: نيل من ملخص الفطن، ص ٥٧.

(٨) القلقشندي: المصدر السابق، ١٢/٤.

إلى الديوان ليكتب به استدعاء من ديوان الحلال[1]. أما حوائج خاناه الوزير، فمرتبها كان إلى أحد دواوين تهامة[2].

٨ ـ **الخزانة**[3]: وهي تحتوي على الآلات الثمينة، والتي ربما تستخدم في المناسبات الرسمية بشكل خاص[4].

٩ ـ **الإصطبلات**[5]: وهي الأماكن المخصصة لإقامة الدواب، وكان يتولى الإشراف عليها في العهد الرسولي «أمير آخورة»[6]، وتحت يده عدد

---

(١) سوف نتحدث عنه بالتفصيل في النظم المالية.

(٢) الحسيني: نبذ من ملخص الفطن، ص ص ٥٧ ـ ٥٨.

(٣) الخزرجي: العقود، ٢/٢٢٦؛ الحسيني: المصدر السابق، ص ٤٨.

(٤) ماجد: نظم دولة سلاطين المماليك، ج ٢، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٧)، ص ص ٣٣ ـ ٣٤.

(٥) الإصطبلات: هي حواصل الخيل والبغال والجمال وغيرها، وقد ورد لها ذكر في العصر العباسي وأنها كانت مقسمة إلى خمس إصطبلات، يتولى أمر الإشراف عليها ديوان النفقات، وفي الدولة الفاطمية كان ديوان الكراع يتولى معاملة الإصطبلات، وفي العصر المملوكي أصبح لها ديوان خاص يتولى مباشرتها والتحدث فيها، وكان يلي هذا الديوان ناظر يتبعه عدد من المباشرين والغلمان وجميعهم تحت إمرة أمير أخور الكبير. انظر: السبكي، تاج الدين عبد الوهاب: معيد النعم ومبيد النقم، تحقيق: محمد النجار وآخرون، (القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٣٦٧ هـ/ ١٩٤٨ م)، ص ٣٧؛ القلقشندي: صبح الأعشى، ١٩/٤، ٣٢؛ ابن شاهين: زبدة كشف الممالك: ص ص ١٠٩؛ ١٢٥ ـ ١٢٦؛ السامرائي، حسام الدين: المؤسسات الإدارية في الدولة العباسية، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٤٠٣ هـ/ ١٩٨٣ م)، ص ٢٣٥.

(٦) أمير آخور: لقب وظيفي مركب من لفظين «أمير» العربية: و«آخور» الفارسية ومعناه المعلف، وهو الذي يتحدث في إصطبل السلطان ويتولى أمر ما فيه من الدواب. وقد عرفت هذه الوظيفة في عهد الفاطميين: والسلاجقة: والأيوبيين، والمماليك، انظر: السبكي: المصدر السابق، ص ٣٧؛ القلقشندي: المصدر السابق: ١٩/٤، ٥/ ٤٣٣؛ دهمان: معجم الألفاظ التاريخية: ص ٢٠؛ أدي شير: معجم الألفاظ الفارسية، ص ٨.

من العمال منهم المهتار، وسراخورة[1]، الذي يشترط فيه أن يكون ظريفاً عارفاً بأوجاع الدواب وما ينفعها وما يضرها، ويكون له مطالعة في كتب البيطرة ومداواة الدواب. وكان هؤلاء الموظفون يتقاضون مرتباتهم من الأمراء والجنود الذين تصرف لهم الدواب، على كل رأس عشرة دنانير، أما الإقطاعيون الذين كان يصرف لهم دواب كثيرة من الاصطبلات فيؤخذ عليهم ستة دنانير على كل رأس[2].

ولقد تطلبت الخدمة في بلاط بني رسول وجود العديد من الموظفين من كل نوع، وسنحاول فيما يلي أن نرتبهم على حسب أهمية وظائفهم، وإن لم يكن لدينا تفاصيل وافية عن كلٍّ منهم، أو ترتيبٌ ثابتٌ لوظائفهم، وكانت أغلب وظائف البلاط المهمة توكل إلى أمراء المماليك بمختلف درجاتهم، وإن وجدت وظائف أقل قيمة لغيرهم: من المماليك العاديين، وأرباب الأقلام، ورجال الدين. ومن المرجح أنه كان للأمراء من أرباب الوظائف الكبيرة علامات أو شارات خاصة تدل على وظائفهم تعرف باسم «الرنوك»[3] وإن لم يوجد لدينا معلومات وافية عنها.

---

(١) سراخور: لقب وظيفي مركب من لفظين فارسيين هما: «سرا» ومعناه الكبير، و«خور» ومعناه العلف، وهو كبير الغلمان الذين يتولون تعليف الدواب، ومهمته التحدث في علف الدواب من خيل وبغال وغيرها. انظر: القلقشندي: صبح الأعشى، ٥/ ٤٣٢ ـ ٤٣٣؛ الخطيب: معجم المصطلحات، ص ٢٤١؛ الكيلاني: مصطلحات تاريخية، ص ٤٨.

(٢) الحسيني: نبذ من ملخص الفطن: ص ص ٥٤ ـ ٥٦.

(٣) الرنوك: جمع رنك وهي كلمة فارسية الأصل تعني اللون، والرنك هو الشعار أو العلامة التي كان يتخذها المماليك لأنفسهم عند تنصيبهم أمراء من قبل السلطان، حيث كان من عادة كل أمير أن يكون له رنك خاص يختاره، ويجعل ذلك دهناً على بابه وممتلكاته والأماكن المنسوبة إليه. انظر: القلقشندي: المصدر السابق، ٤/ ٦٢ ـ ٦٣؛ دهمان: معجم الألفاظ التاريخية، ص ٨٣.

ويمكن تقسيم موظفي البلاط الرسولي إلى الأقسام التالية:

أ ـ الموظفون بحضرة السلطان، ومن أهمهم:

١ ـ الحاجب[1]: وتسمى وظيفته «الحجوبية»، وهو منصب اشتهر على نطاق واسع منذ عهد الدولة الأيوبية، وإن كانت أصوله تمتد إلى أوقات سابقة. وكما يظهر من اسمه، فهو من يحجب السلطان عن الرعية، فلا يدخل إليه إلا من يريد. وقد تطور هذا المنصب تطوراً كبيراً في العهد المملوكي حتى أصبحت الحجوبية على مراتب متعددة، مثل الحجوبية الكبرى أو حاجب الحجاب، والحجوبية الثانية، أو حاجب الميسرة، ووصل عدد الحجاب إلى أكثر من عشرين حاجباً. كذلك اتسعت مهمات وأعمال الحاجب، حتى أنه أصبح ينظر في المظالم إذا لم ينظر فيها السلطان أو النائب[2].

٢ ـ الدوادار[3]: لفظة فارسية الأصل تعني من يحمل الدواة للسلطان، ويكمن عمل الدوادار في تبليغ أوامر السلطان ورسائله، وإبلاغ عامة الأمور، ويقدم إليه كل ما تؤخذ عليه علامته من المناشير والتواقيع ومنح الإقطاعات وغيرها، هذا بالإضافة إلى حمل البريد إليه[4].

ومن أبرز من تولى هذه الوظيفة في عهد السلطان الناصر الطواشي جمال الدين جميل[5].

---

(١) ابن فضل الله العمري: مسالك الأبصار، ص ٥٠؛ ابن بطوطة: تحفة النظار، ص ٢٦٦؛ الخزرجي: العقود، ٢/٤٨، ٥٥، ١٤٤، ١٤٥.

(٢) القلقشندي: صبح الأعشى، ٤/٢٠؛ الباشا: الألقاب الإسلامية، ص ٢٥١؛ البقلي: التعريف، ص ٩٧؛ ماجد: نظم دولة سلاطين المماليك، ٢/٤٥ ـ ٤٦.

(٣) الخزرجي: العقود، ٢/٢٧، ٢٥٢؛ مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ١٥٥.

(٤) القلقشندي: المصدر السابق، ٤/١٩؛ الخطيب: معجم المصطلحات، ص ١٨٦؛ الكيلاني: مصطلحات تاريخية، ص ٤٥.

(٥) مجهول: المصدر السابق، ص ١٥٥.

٣ ـ أمير جاندار[1]: رئيس الجنادرة «الشرطة» ومهمته القيام بتنظيم الدخول على السلطان والقعود والقيام بين يديه حسب أمره، ومرافقته في السفر، كما كان يقوم بالإشراف على السجن الخاص بالأمراء[2].

وكان الجنادرة يعرفون في العصر الرسولي أحياناً بـ «الجاويشية» أو «الشاويشية»[3]، ومن أهم أعمالهم إحضار المطلوبين من كبار رجال الدولة وغيرهم، وسجنهم إذا استدعى الأمر ذلك[4]. وربما قاد الأمير جاندار بعض التجريدات العسكرية في بعض الأحيان[5].

وقد أشار ابن بطوطة[6] إلى وقوف أمير جاندار على رأس السلطان الرسولي ـ المجاهد ـ والجنادرة أو الشاويشية على بُعْد، وذلك في أحد المجالس التي حضرها بنفسه، وقال إنه كانوا يصيحون صيحة واحدة «بسم الله»، إذا قعد السلطان وإذا وقف، فيعلم جميع من في المجلس وقت قيامه ووقت قعوده، ولا يقعد أحد من الحاضرين إلا بعد إذنه، حيث يقول لأمير جاندار «مر فلاناً يقعد»، فيتقدم المأمور للقعود وهكذا.

ومن أبرز من تولى هذه الوظيفة في عهد السلطان الناصر الأمير سيف الدين سيحون، والأمير سيف الدين صرغطمش[7].

---

(١) ابن بطوطة: تحفة النظار، ص ص ٢٦٦ ـ ٢٦٧؛ الخزرجي: العقود، ٢/٦٠، ٢٥٣؛ مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ص ١٠١، ١٠٥، ١٦٧، ٢٠٥.

(٢) القلقشندي: صبح الأعشى، ٤/٢٠ ـ ٢١؛ الخطيب: المرجع السابق، ص ص ٤٣ ـ ٤٤؛ شبارو: السلاطين، ص ١٢٩؛ ادي شير: معجم الألفاظ الفارسية، ص ٤٦.

(٣) ابن بطوطة: المصدر السابق، ص ٢٦٦؛ الخزرجي: المصدر السابق، ٢/٢٠٠.

(٤) الخزرجي: المصدر السابق، ٢/٦٠.

(٥) مجهول: المصدر السابق، ص ص ١٠١، ٢٠٥.

(٦) تحفة النظار، ص ص ٢٦٦ ـ ٢٦٧.

(٧) مجهول: المصدر السابق، ص ص ١٠١، ١٦٧، ٢٠٥.

٤ ـ الفلكيون والمنجمون[1]:

حرص سلاطين بني رسول على تواجد العديد من الفلكيين والمنجمين؛ ليختاروا لهم أوقات نزولهم وطلوعهم وعامة أمورهم، ويشترط فيهم أن يكونوا من ذوي الخبرة والفلسفة. يقول الحسيني[2] عن هؤلاء الموظفين: «هم حساب فلكيون خبراء فلاسفة قد قرأوا الكتب المفيدة، وذكر عنهم صحة الأحكام الحميدة، ووافق اختياراتهم الحركات السعيدة، وصحة موضوعاتهم القديمة والجديدة، لا يفارقون الباب الشريف لحوائج المخدوم، ولأرصاد المواليد، ولاختيارات الحركات، وإن كانوا اثنين، أو ثلاثة، أو أربعة فما يستغنى عنهم».

وقد وافتنا بعض المصادر[3] ببعض هؤلاء الموظفين الذين عملوا في البلاط الرسولي خلال فترة البحث، منهم: الشيخ جمال الدين محمد بن علي المصري[4]، ومحمد بن عبد الله الخضري المصري[5]، ويلاحظ من هذه الأسماء أنهم قد جاؤوا من خارج اليمن، وخاصة من مصر المملوكية.

---

(١) الخزرجي: العقود، ٢/ ١٤؛ ١٥٣ الحسيني: نبذ من ملخص الفطن، ص ٦٣؛ ابن حجر: ذيل الدرر، ص ١٧٤؛ البريهي: طبقات صلحاء اليمن، ص ٢٨٧.

(٢) المصدر السابق، ص ٦٣.

(٣) انظر: ابن حجر: المصدر السابق، ص ١٧٤؛ البريهي: المصدر السابق، ص ٢٨٧.

(٤) هو الشيخ جمال الدين محمد بن علي المصري: أخذ عن والده علوم الفلك والحساب والفرائض والضوابط المحتاج إليها لصنعة التقويم، فكان وحيد عصره فيه، وأضيف إليه بعض الأسباب، ورزق الحظوة وجرب في إصابة القول فيما يقوله من ذلك العلم، وكانت وفاته في سنة ٨٣٠ هـ/ ١٤٢٦ م. انظر: البريهي: المصدر السابق، ص ٢٨٧.

(٥) هو محمد بن عبد الله الخضري المصري، كان عارفاً بالعلاج، وله يد في الشعوذة والكيمياء والنجوم. أقام بمكة مدة ثم دخل اليمن فلقي قبولاً كبيراً من السلطان الناصر، وكانت وفاته في سنة ٨١٨ هـ/ ١٤١٥ م. انظر: ابن حجر: المصدر السابق، ص ١٧٤.

٥ ـ أمير علم[1]: وهو الذي يتولى الإشراف على بيت الطبلخاناه السلطانية، من طبول وأبواق وخلاف ذلك، هذا فضلاً عن أعلام الدولة وشعارها الخاص[2].

ومن أشهر الذين تولوا هذه الوظيفة خلال فترة البحث الأمير سيف الدين سنقر[3].

ب ـ موظفو القصور السلطانية:

تواجد في القصور السلطانية الرسولية عدد من الموظفين والغلمان الذين يقومون بخدمة السلاطين وحراستهم والعمل على راحتهم، وكان في مقدمة أولئك الموظفين «الجمدارية[4]»: وكانت مهمتهم التصدي لإلباس السلطان، وكان يشرف عليهم أمير جمدار[5].

كما كان هناك عدد من الموظفين الذين يقومون في خدمة نساء السلاطين، وليس لدينا معلومات وافية عن نساء سلاطين بني رسول، وإنما كان يشار إليهن باسم الجهة، أو جهة فلان، أو جهة الدار[6]. وكان يشرف على خدمتهن العديد من الموظفين، يأتي في مقدمتهم: الطواشية[7]، أي الخصيان؛ وكانوا من الكثرة بمكان في البلاط الرسولي؛ حيث كان لكل

---

(١) الخزرجي: العقود، ٢/ ٢٠١، ٢٠٦؛ مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ١٨٨.

(٢) القلقشندي: صبح الأعشى، ٤/ ١٣، ٢٣؛ دهمان: معجم الألفاظ التاريخية، ص ٢٢٢.

(٣) مجهول: المصدر السابق، ص ١٨٨.

(٤) الخزرجي: المصدر السابق، ٢/ ٢٠٠. والجمدارية: لفظة فارسية مركبة من لفظين أحدهما «جاما» ومعناه الثوب، والثاني «دار» ومعناه ممسك. انظر: القلقشندي: المصدر السابق، ٥/ ٤٣١.

(٥) القلقشندي: المصدر السابق، ٥/ ٤٣١؛ الخطيب: معجم المصطلحات، ص ١٢٦؛ دهمان: المرجع السابق، ص ٥٤.

(٦) الجهة: سبق التعريف بها.

(٧) الطواشي: سبق التعريف به.

زوجة من زوجات السلطان ـ وربما عامة حريمه ـ مجموعة من الطواشية يقومون على خدمتها ومرافقتها عند مسيرها، ويشرف عليهم واحد منهم يعرف «بالزمام». وقد نسب كثير من نساء بني رسول إلى زمامي بيوتهن الخاصة، مثل: جهة الطواشي معتب، وجهة الطواشي صلاح، وغير ذلك[(١)].

وغالباً ما كان الزمام محل ثقة السلطان؛ ولهذا فكانت تسند لبعضهم قيادة بعض التجريدات العسكرية وولاية بعض المناطق[(٢)]. وقد أوردت لنا المصادر العديد من الطواشية المشهورين خلال فترة الدراسة، منهم: الطواشي صفي الدين جوهر، والطواشي شهاب الدين موفق التفكري، والطواشي جمال الدين مفتاح، والطواشي جمال الدين ظريف، والطواشي جمال الدين مرجان، وغيرهم[(٣)].

(١) انظر: الخزرجي: العقود، ٢/١٩١، ١٩٤، ٢٠٩؛ مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ص ١١٣، ١١٥، ١٢١، ١٢٣، ١٤٦، ١٨٠، ٢١٠.

(٢) انظر: الخزرجي: المصدر السابق، ٢/٤٩، ٥١ ـ ٥٢؛ مجهول: المصدر السابق، ص ص ١٦٤، ١٧٦، ١٧٧.

(٣) مجهول: المصدر السابق، ص ص ١٣٥، ١٤٥، ١٥٠، ١٥٥، ١٦٤، ١٧٦.

المبحث الخامس

ديوان الإنشاء

كانت وظائف الدولة الرسولية تنقسم إلى: وظائف أرباب الأقلام، الوظائف الدينية، ووظائف أرباب السيوف، كما هو الحال في الدول الإسلامية في العصور الوسطى. فيجمع القسم الأول الوظائف الديوانية، والثاني الوظائف الدينية، والثالث الوظائف الحربية.

والنظم الديوانية الرسولية هي وارثة للنظم الديوانية التي تطورت تطوراً كبيراً في العهد الأيوبي، إلا أنها كانت أكثر وضوحاً وتركيزاً، بسبب عمل سلاطين بني رسول على تطويرها وتطعيمها بما استجد عنها عند المماليك في مصر والشام، فكان أن وجدت الدواوين بمختلف أنواعها، مثل: الإنشاء، والمال، والجيش وغيرها.

ولقد كان عماد الدواوين في زمن بني رسول طبقة الكتاب[(١)]، حيث كانت صناعة القلم مهنة مهمة في الدولة، كما أن حذق الكتابة كان يؤهل إلى أكبر الوظائف. وكان كبار الكتاب لا يتعينون إلا من قبل السلطان وبمراسيم خاصة، أما الصغار فيعينهم الوزير أو كبار الكتاب[(٢)]. وربما كان لكبار الكتاب شارات ورنوك خاصة تميزهم عن غيرهم من الكتاب. وكان

(١) الموصلي، موسى بن حسن: النُّبذ الموشّى في صناعة الإنشاء، تحقيق: حذاف سيد صيرة، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٠ هـ/ ١٩٩٠ م)، ص ٤٥؛ الحسيني: نبذ من ملخص الفطن، ص ص ٤٣، ٤٥، ٥٨، ٥٩.

(٢) الجندي: السلوك، ٢/ ٥٧٦ ـ ٥٧٧.

لسائر الكتاب مرتبات شهرية مالية[1] - وربما عينية - إلا أنه ليس لدينا معلومات وافية عن مقدار ما كان يتقضاه كل كاتب.

ويعد الإنشاء من أهم الأعمال الديوانية في العصر الرسولي، وكان الديوان القائم به هو ديوان الإنشاء، وتنظيم هذا الديوان صورة مشابهة لتنظيم ديوان الإنشاء المملوكي[2]، وربما يعود السبب في ذلك إلى استعانة بني رسول ببعض الكتاب الذين سبق لهم العمل في الديوان المملوكي، فكان رئيسه من رجال القلم ويعرف بكاتب الإنشاء، وأحياناً بصاحب ديوان الإنشاء، أو كاتب السر[3]. وكان تحت يده عدة كتاب، وهم على نوعين: النوع الأول كتاب الدست[4]، ويقومون بالكتابة الرئيسية في الديوان، والنوع الآخر كتاب الدرج[5]، ويقومون بالمراجعة والتلخيص، أو ما يعين

(١) الجندي: السلوك، ٢/ ٥٧٧؛ الحسيني: نبذ من ملخص الفطن، ص ص ٤٦، ٦١، ٦٢.

(٢) لمعلومات أوفى عن ديوان الإنشاء عند المماليك انظر: ماجد: نظم دولة سلاطين المماليك، ١/ ٥٤ - ٦٦؛ عبد المجيد، ليلى: النظم الإدارية والمالية لبلاد الشام، ص ص ١٨٨ - ١٩٢.

(٣) انظر: ابن فضل الله العمري: مسالك الأبصار، ص ٥٠؛ ابن بطوطة: تحفة النظار، ص ٢٦٦؛ الخزرجي: العقود، ١/ ٢٥٧، ٢/ ١٦٩؛ البريهي: طبقات صلحاء اليمن، ص ١٨٤. وسمي بكاتب السر لأنه يكتب أسرار الدولة، ووظيفته قراءة الكتب الواردة على السلطان، وكتابة أجوبتها، وأخذ خط السلطان عليها وتسفيرها، والجلوس بدار العدل لقراءة الطلبات والاستدعاءات والتوقيع عليها ومشاركة الوزير في بعض الأمور مع التحدث في أمور البريد، ومشاركة الدوادار في أكثر الأمور السلطانية. انظر: القلقشندي: صبح الأعشى، ٤/ ٣٠؛ البقلي: التعريف، ص ٢٨٢؛ دهمان: معجم الألفاظ التاريخية، ص ١٢٧.

(٤) كتاب الدست: عرفوا بهذا الاسم لأنهم يرافقون السلطان ويجلسون بين يديه في سدته «أي يشاركونه في مكان جلوسه»، ويوقعون بما يأمرهم به على العرائض والاستدعاءات، لا سيما عند نظره في المظالم في دار العدل. انظر: القلقشندي: المصدر السابق، ٤/ ٣٠، ٥/ ٤٣٦؛ البقلي: المرجع السابق، ٢٨١؛ الخطيب: معجم المصطلحات، ص ٣٦٣.

(٥) الخزرجي: المصدر السابق، ٢/ ٦٣؛ الحسيني: المصدر السابق، ص ٥٦. -

لهم من صغار الكتابات[1].

ونظراً لخبرة أبناء اليمن المحدودة بالنسبة للنظم الديوانية بصفة عامة، والإنشاء بصفة خاصة، فقد عمد بنو رسول في البداية إلى الاستعانة بنخبة من كتاب الأمصار الإسلامية الأخرى، للاستفادة من خبراتهم في هذا الميدان[2]، فكان الأديب والكاتب «موسى بن الحسن الموصلي» (ت ٦٩٩ هـ/ ١٢٩٩ م)[3] من أبرز أولئك الكتاب، حيث قدم إلى اليمن في حوالي سنة ٦٦٠ هـ (١٢٦١ م)، فحظي بمكانة مرموقة لدى السلطان المظفر، وأسند إليه أمر تنظيم ديوان الإنشاء، فكان له دور كبير في تطويره، والرقي بالكتابة الفنية في اليمن. وقد صنف كتاباً في الإنشاء سماه «البُرد الموشّى في صناعة الإنشاء»[4]، والغالب أنه ألفه بناء على رغبة السلطان المظفر. وكانت معظم مكاتبات الديوان الرسولي تتم على يده. يقول عنه الجندي[5] وعن منزلته لدى السلطان الرسولي: «وكان غالب من يصل باب المظفر من الأعيان والفقهاء خاصة إنما يصلون إلى بيته - الموصلي - ويسعى هو في أمره. وكان حسن اللفظ، جيد الضبط، ثابت الخط، وكان المظفر يجله

= وعرفوا بهذا الاسم لأنهم كانوا يكتبون رسائلهم في درج الورق المستطيل المركب من عدة أوصال مدرجة إلى بعضها. انظر: القلقشندي: صبح الأعشى، ١/ ١٣٨؛ ابن شاهين: زبدة كشف الممالك، ص ١٠٠؛ البقلي: التعريف، ص ص ٢٨٠ - ٢٨١.

(١) القلقشندي: المصدر السابق، ١/ ١٣٨؛ البقلي: المرجع السابق، ص ص ٢٨٠ - ٢٨٢؛ الخطيب: المرجع السابق، ص ص ٣٦٢ - ٣٦٣؛ دهمان: المرجع السابق، ص ١٢٧؛ ماجد: المرجع السابق، ١/ ٥٤ - ٥٦.

(٢) الجندي: السلوك، ٢/ ٥٦٦ - ٥٦٩؛ ابن عبد المجيد: بهجة الزمن، ص ٢٨١.

(٣) انظر ترجمته في: الجندي: المصدر السابق، ٢/ ٥٦٦ - ٥٦٧؛ ابن حجر: الدرر الكامنة، ٥/ ١٤٥؛ وانظر مقدمة كتابه البرد الموشى، ص ص ٧ - ٩ (كلام المحقق).

(٤) ابن حجر: المصدر السابق، ٥/ ١٤٥. والكتاب محقق ومنشور كما سبق الإشارة إليه.

(٥) المصدر السابق، ٢/ ٥٦٧.

ويجله ويقول: لولا رؤيته لكان من يصلح وزيراً...». ويقول عنه الخزرجي[1] عندما تولى السلطان المؤيد الحكم: «وكتب تاج الدين الموصلي في ذلك اليوم ـ أي يوم تولي المؤيد ـ مكاتيب إلى بلاد التهائم بأجمعها، وإلى الجبال بأجمعها، وإلى جهة صنعاء والأشراف فدخل الناس في الطاعة أفواجاً أفواجاً...». كما يذكر ابن حجر[2] أن جميع الكتب الصادرة من البلاط الرسولي خلال عهد المظفر إلى نظيره المملوكي كانت صادرة عن الموصلي.

ثم ظهر جيل جديد من الأدباء والكتّاب اليمنيين تولوا الكتابة في ديوان الإنشاء الرسولي وأسهموا إسهاماً فعّالاً في تطويره والرقي به، من أهمهم: الأديب والمؤرخ عبد الباقي بن عبد المجيد[3]، والفقيه الأديب إسماعيل بن أبي بكر المقري[4] الذي كان أبرز من تولى الكتابة للسلطان الملك الناصر[5]، وغير هؤلاء مما لا يتسع المقام لاستقصائهم[6].

(1) العقود، ١/٢٥١.
(2) الدرر الكامنة، ٥/١٤٥.
(3) الخزرجي: العقود، ١/٣٤٢ ـ ٣٤٣. وهو تاج الدين أبو محمد عبد الباقي بن عبد المجيد بن عبد الله اليماني المخزومي، ولد في سنة ٦٨٠ هـ/ ١٢٨١ م، ثم ارتحل من أجل العلم إلى عدد من الأمصار الإسلامية، كان أبرزها الحجاز وبلاد الشام، وفي الأخيرة مكث فترة طويلة يدرس على أكابر علمائها لا سيما في العلوم العربية، حتى أتقنها فوظف والي دمشق بالجامع الأموي لتدريس العروض والمقامات. وفي سنة ٧١٧ هـ/ ١٣١٧ م استدعاه السلطان المؤيد إلى اليمن لتولي كتابة الإنشاء فلبى طلبه وقدم عليه في السنة نفسها، فظل يشغل هذا المنصب حتى وفاة السلطان في سنة ٧٢١ هـ/ ١٣٢١ م. وله العديد من المؤلفات أبرزها تاريخه بهجة الزمن، وكانت وفاته في سنة ٧٤٣ هـ/ ١٣٤٢ م. انظر: الجندي: السلوك، ٢/٥٧٦ ـ ٥٧٨؛ بهجة الزمن، ص ص ٧ ـ ١٠ (كلام المحققان)؛ الفاسي: العقد الثمين، ٥/٣٢١ ـ ٣٢٤.
(4) سبق التعريف به.
(5) الفاسي: المصدر السابق، ٤/١٣٢؛ النجم بن فهد: إتحاف الورى، ٣/٣٥٨ ـ ٥٦٠.
(6) انظر: ابن فضل الله العمري: مسالك الأبصار، ص ٤٥؛ الخزرجي: المصدر السابق، ١/٢٥٧؛ البريهي: طبقات صلحاء اليمن، ص ١٨٤.

أما عمل ديوان الإنشاء في عهد الدولة الرسولية، فيمكن تلخيصه فيما يلي:

١ ـ المكاتبات:

شكلت المكاتبات الخاصة بشؤون الدولة الرسولية وسلاطينها في الداخل والخارج العمل الرئيس لديوان الإنشاء، وكان لإنشاء هذه المكاتبات صيغة معينة بالنسبة للجهة المرسل إليها، وهذه المكاتبات نفسها لها أسماء مختلفة، مثل: تقاليد، مرسوم أو مراسيم، مناشير، تواقيع، مكاتبات وما إلى ذلك[1]. وجرت العادة أن يذكر السلطان في هذه المكاتبات اسمه وألقابه وبعض الجمل الدعائية المفخمة، فضلاً عن علامته الشريفة على المكتوب[2]، ويذكر ابن فضل الله العمري[3] أنه رأى علامة السلطان المؤيد داود على بعض الرسائل وكانت على النحو التالي: الشاكر لله على نعمائه، في سطر، وتحته داود، في سطر مستقل.

وقد كان لكل صنف من هذه المكاتبات صيغة متداولة تختلف عن الأخرى، إلا أنها غالباً تشترك في الاعتماد على الاقتباسات المختلفة من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة، والشعر العربي، هذا بالإضافة إلى المحسنات البديعية من سجع وجناس وخلافه من الفنون البلاغية[4]. وكانت تستفتح بالبسملة وحمد الله والثناء عليه والصلاة على رسوله ﷺ، ثم أما بعد، ثم يتبعها الموضوع الذي من أجله كتبت الرسالة، ثم يأتي في

(1) الخزرجي: العقود، ٢/١٥٨، ١٦٨، ١٩٢؛ الحسيني: نبذ من ملخص الفطن، ص ص ٥٦ ـ ٥٧، ١٦٢؛ القلقشندي: صبح الأعشى، ٨/٧٣؛ مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ص ١٠٩، ١٧٤، ١٩١، ١٩٢.
(2) الحسيني: المصدر السابق، ص ٦٢.
(3) مسالك الأبصار، ص ٤٨.
(4) العبادي: الحياة العلمية في مدينة زبيد، ص ص ٣٥٥ ـ ٣٥٦؛ علي بن علي: الحياة العلمية في مدينة تعز، ٢/٤٢٥.

الختام بتاريخ الكتاب. هذا فيما يخص المكاتبات الداخلية، ولا سيما عهود التقليد وكتابات السلاطين لولاة أقاليم الدولة المختلفة[1].

أما فيما يخص المكاتبات الخارجية، فقد احتفظت لنا المصادر ببعض مكاتبات سلاطين الدولة الرسولية مع نظرائهم في الأمصار الإسلامية الأخرى، منها بعض مكاتباتهم مع سلاطين المماليك في مصر، ويظهر من خلالها أنهم يستهلون الكتاب بافتتاحية نصها: «أعز الله تعالى أنصار المقام الشريف، العالي، المولوي، السلطاني» ثم يذكرون اسم السلطان، واسم المكان الذي صدر منه الكتاب، والمقصد منه، ثم تأتي الخاتمة، لتشمل الدعاء وتاريخ الكتابة[2].

٢ ـ البريد:

لا يعرف على وجه التحديد أصل هذا النظام، بسبب الاختلاف في معنى كلمة «بريد» ولكن الرأي المتداول هو أنه لفظ فارسي أصله «بُريده دم»، ويعني مقصوص الذنب، كناية عن استخدام الخيول، والبغال في نقل الرسائل، وقص أذنابها[3].

وقد شاع استخدامه عند المسلمين في نقل الأخبار والرسائل منذ وقت مبكر، حيث أخذه الأمويون وصبغوه بالصبغة الإسلامية، ثم تطور واتسعت رقعته واختصاصاته ووضعت له قوانين خاصة خلال العصر العباسي، وصار من معاني كلمة بريد الدابة، والمسافة، وقدرها أربعة فراسخ[4].

(١) ابن حاتم: السمط، ص ٢٩١؛ الخزرجي: العقود، ١/ ٢٣١ ـ ٢٣٢.

(٢) القلقشندي: صبح الأعشى، ٨/ ٧٣ ـ ٧٧.

(٣) المصدر نفسه، ١٤/ ٣٦٧؛ أدي شير: معجم الألفاظ الفارسية، ص ١٨؛ الخطيب: معجم المصطلحات، ص ٧٦؛ خماش، نجدة: الإدارة في العصر الأموي، (دمشق: دار الفكر، ١٩٨٠ م)، ص ٢٨٢؛ ماجد: نظم دولة سلاطين المماليك، ١/ ٦٠.

(٤) ابن فضل الله العمري: التعريف، ص ص ٢٣٩ ـ ٢٤٢؛ القلقشندي: المصدر ـ

وفي العصر المملوكي شهد نقلة حضارية مهمة سواء من حيث التنظيم أو الاختصاصات، حيث أصبح نظاماً سلطانياً يشمل كل صغيرة وكبيرة، وصار يدخل في اختصاصات ديوان الإنشاء[1].

أما البريد في اليمن في عهد الدولة الرسولية، فليس لدينا معلومات وافية عنه، مما يجعل الكتابة عنه بالشكل المطلوب أمراً بالغ الصعوبة ومع ذلك، سنحاول أن نعطي عنه صورة تقريبية على ضوء المعلومات القليلة المتوافرة من ناحية، والقياس على ما كان عليه في بعض الأمصار الإسلامية الأخرى وخاصة في مصر والشام، نظراً للتشابه الكبير بين نظم الحكم والإدارة الرسولية وبين نظم الحكم والإدارة المملوكية.

كان البريد خلال العصر الرسولي ـ والعصور الأخرى ـ يتناول أموراً عديدة، كنقل الأخبار والمراسلات بمختلف أنواعها، الإدارية والدبلوماسية والأوامر والمناشير، والكتب الصادرة من عمال الولايات، هذا فضلاً عن أنه كان يمثل جهاز استخبارات للسلطان على الولاة والأمراء والاقطاعيين في شتى أنحاء الدولة، شأنه في ذلك شأن البريد في معظم الدول الإسلامية في العصور الوسطى.

ومن البديهي أن تشكل الدواب، وخاصة الخيل، العمود الفقري لنقل البريد، إلا أنه ربما وجد الحمام أو ما يعرف بالحمام الزاجل أيضاً، وهي الوسيلة التي عرفت عند معظم الشعوب منذ القدم. ومن المرجح أنه كان

ـ السابق، ١٤/ ٣٦٧ وما بعدها؛ خماش: الإدارة في العصر الأموي، ص ص ٢٨٢ ـ ٢٨٣؛ الخطيب: معجم المصطلحات، ص ٧٦. والفرسخ يساوي ٦ كم تقريباً. انظر: هنتس، فالتر: المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري: ترجمة: كامل العسيلي، ط ٢، (عمان: الجامعة الأردنية، ٢٠٠١م)، ص ٩٤.

(١) ابن فضل الله العمري: التعريف، ص ٢٤٢؛ القلقشندي: صبح الأعشى، ١٤/ ٣٩٧ ـ ٣٩٩؛ ماجد: نظم دولة سلاطين المماليك، ١/ ٦١؛ عبد المجيد، ليلى: النظم الإدارية والمالية لبلاد الشام، ص ١٧٢، (هامش: ٢).

للبريد محطات معروفة على امتداد الطرق الموصلة بين مختلف الأقاليم، يتوقف فيها للاستراحة أو لتغيير الدابة أو ناقل البريد نفسه أو كلاهما، إلا أننا نفتقر إلى المعلومات التي تثبت ذلك.

وبالإضافة إلى اختصاص ديوان الإنشاء بالمكاتبات والبريد، فقد كان النظر في المظالم ـ وسنتكلم عنه بالتفصيل فيما بعد ـ يشكل جزءاً من أعماله، حيث إن صاحب ديوان الإنشاء ومعه كتّاب الدُست كانوا يحضرون مع السلطان، أو من ينوب عنه جلسات النظر في المظالم، ليقوم بقراءة الشكاوى وغيرها من المظالم التي يحملها الدوادار إلى المجلس، يقوم مع كتّابه بتدوين إجابات السلطان عليها[1].

(١) الخزرجي: العقود، ٢/ ٦٢ ـ ٦٣.

الفصل الثاني

النظام الإداري

المبحث الأول: التقسيمات الإدارية

المبحث الثاني: الولاة

المبحث الثالث: الإقطاع

المبحث الأول

التقسيمات الإدارية

قام التنظيم الإداري في اليمن منذ القدم على أساس «المخلاف» وهو اسم خاص بأهل اليمن يطلقونه على الصُّقع أو الناحية من بلادهم، مقابل الأجناد في الشام والكورة في العراق، وهم عادة يضيفون إليه اسم أبي القبيلة التي أصبح علماً على المكان، أو مدينة أو بلدة معروفة، فيقولون - على سبيل المثال - مخلاف جعفر، ومخلاف الجند وهكذا[1].

وقد ظلت التنظيمات أو التقسيمات الإدارية في اليمن عرضة للتغيير وعدم الثبات، نظراً للاضطرابات والتبدلات السياسية التي كانت تشهدها البلاد من وقت لآخر حتى استقر الوضع في العهد الأيوبي على تقسيم البلاد إلى أربعة أقاليم إدارية هي: إقليم صنعاء، إقليم تعز، إقليم تهامة اليمن، وإقليم عدن[2].

وأما في عهد الدولة الرسولية، فيغلب على الظن أنها قد اعتمدت في بداية عهدها على التقسيم الأيوبي - كغيره من نظم الحكم والإدارة - نظراً لانشغالها باستكمال استيلائها على البلاد من جهة، والقضاء على معارضيها من بقايا الأيوبيين وأتباعهم، والأئمة الزيديين من جهة أخرى. غير أن ذلك لم يدم - على الأرجح - طويلاً، إذ ما لبث سلاطينها، بعد استقرار

---

(١) الأكوع: مخاليف اليمن، ص ٩ وما بعدها.

(٢) صبري، محمد علي: الحياة السياسية ومظاهر الحضارة في اليمن في العصر الأيوبي، (جدة: دار المدني، ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥ م)، ص ٢١٧ وما بعدها.

الأوضاع، واستتباب الأمن، أن أعادوا النظر في هذا التقسيم بما يتواءم مع سياستهم، ويسهل عليهم حكم البلاد، وجباية أموالها.

وقد وضع الحسن بن علي الشريف الحسيني (ت بعد ٨١٥/ ١٤١٢ م) كتاباً في معرفة قواعد دواوين الخراج سماه «ملخص الفطن والألباب ومصباح الهدى للكُتّاب» قدمه للسلطان الناصر ـ موضوع البحث ـ ويتضح من خلاله أن الدولة كانت مقسمة إدارياً إلى الأقسام التالية[1]:

القسم الأول[2]:

الجبال: وتحتوي على جهتين رئيستين هما:

أ ـ جهة البلاد العليا: وتحتوي هذه الجهة الرئيسية على اثنتي عشرة جهة فرعية، فيها ستة وسبعين ما بين مدينة وبلدة وجبل وعمل[3].

ب ـ جهة اليمن الأخضر: وتقع إلى الجنوب من جهة البلاد العليا السالفة الذكر، وهي مدورة الشكل، وتحتوي على تسع وعشرين جهة فرعية، تمثل اثنين وخمسين ما بين عمل ومخلاف وجبل. وتعد مدينة تعز وأعمالها أهم مناطق هذه الجهة[4].

القسم الثاني[5]:

التهائم: وتشمل المنطقة الواقعة إلى الغرب من القسم الأول وهي المنطقة المعروفة بتهامة اليمن. وتحتوي على اثنتي عشرة جهة فرعية، تمثل تسعة عشر عملاً ومدينة، وتضم العديد من الأودية والمناطق[6].

---

(١) الحسيني: نبذ من ملخص الفطن، ص ص ٣١ ـ ٤٠.
(٢) المصدر نفسه، ص ص ٣١ ـ ٣٩.
(٣) انظر تفصيل ذلك في: الحسيني: ملخص الفطن، ق ق ١٣ ب ـ ١٥ أ.
(٤) انظر تفصيل هذه المناطق في المبحث الخاص بإيرادات الدولة: الخراج.
(٥) الحسيني: ملخص الفطن، ق ق ١٦ ب ـ ١٧ ب.
(٦) انظر: المبحث المشار إليه في الحاشية السابقة.

القسم الثالث[1]:

البنادر والثغور: ويمثل هذا القسم الموانيء اليمنية، مثل: عدن، وظفار الحبوضي، والشحر، وزبيد وغيرها.

وبالرغم من أن هذه المخطوطة قد دُونت خلال فترة الدراسة، وهي الربع الأول من القرن التاسع الهجري (الخامس عشر الميلادي)؛ إلا أنه يلاحظ اشتمالها على بعض الأقاليم والمناطق التي كانت الدولة قد افتقدتها منذ الربع الأول من القرن الثامن الهجري (الرابع عشر الميلادي)؛ وخاصة مناطق البلاد العليا من صنعاء وأعمالها حتى مخلاف صعدة شمالاً. ويمكن تفسير ذلك بأن هذه التنظيمات والتقسيمات الإدارية قد عملت منذ فترة متقدمة عندما كانت الدولة في أوج اتساعها وقوتها، ويغلب على الظن أن ذلك كان في عهد السلطان المظفر (٦٤٧ ـ ٦٩٤ هـ/ ١٢٥٠ ـ ١٢٩٥ م)، حيث بلغت الدولة أوج اتساعها، وشهدت استقراراً أمنياً وإدارياً جيداً، مما ساعده على تطوير وتنظيم مختلف نظم الحكم والإدارة في الدولة، وإعادة تشكيلها وهيكلتها بما يتواءم مع سياسته وعصره، وما حظيت به دولته من مكانة بارزة في شبه الجزيرة العربية والعالم الإسلامي. ثم ظل الديوان الرسولي محتفظاً بهذه التقسيمات، ومعتمداً عليها في جباية الأموال المقررة على جهات الدولة المختلفة في الفترات اللاحقة، على الرغم من انكماش رقعة الدولة من بعض الجهات.

---

(١) الحسيني: ملخص الفطن، ق ١٧ ب.

المبحث الثاني

الولاة

حاولت الدولة الرسولية ـ كغيرها من الدول ـ أن تفرض حكمها المركزي على المناطق التي استطاعت إخضاعها، وأن تعين عليها ولاة من قبلها مباشرة، إلا أنها فشلت في ذلك في بعض الأحيان[1]. ويرجع السبب في ذلك إلى تكوين البلاد الطبيعي والسياسي والاجتماعي المعقد، مقارنة بغيرها من الدول. فطبيعة التكوين الاجتماعي للمستوطنات تجعل الولاء للقبيلة يعلو كل ولاء آخر، وكانت بعض الأسر قد استطاعت أن تحتكر الحكم، وتتوارثه في جهاتها منذ فترة طويلة، مما جعل من الصعوبة بمكان إزاحتها من مناصبها، وتولية ولاة مباشرين من قبل الدولة[2].

ولذلك؛ فإنه يمكن تقسيم البلاد في عهد الدولة الرسولية إلى قسمين: القسم الأول، ويشمل المناطق الوسطى وتهامة والجنوب اليمني، وكانت الدولة تحكمها حكماً مركزياً مباشراً، وتعين عليها الولاة والإقطاعيين من قبلها[3]. أما القسم الثاني، فيشمل المناطق الجبلية العليا مثل مخلاف

(١) أبو غانم: القبيلة والدولة في اليمن، ص ١٠٤.

(٢) الشرجبي: القرية والدولة، ص ٢٠٩، الشرائح الاجتماعية، ص ص ٥٥ ـ ٦٢؛ أبو غانم: المرجع السابق، ص ١٠٤؛ البنية القبلية في اليمن، ص ص ١٣٤ ـ ١٣٥.

(٣) انظر على سبيل المثال: ابن حاتم: السمط، ص ص ٢١٩ ـ ٢٢٤، ٢٣٥ ـ ٢٣٦؛ الخزرجي: العقود، ٢/٨٤، ٩٠، ١٠٩، ١٤٥، ١٤٧، ١٦٣، ١٦٦، ١٨٢؛ مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ص ١٢٦، ١٣٥، ١٣٩، ١٤٢، ١٤٤، ١٤٥، ١٥٦، ١٧١، ١٨١، ١٨٦.

الشواني، ومخلاف بُعْدَان وغيره. وكان الحكم فيها لا مركزيًا، حيث أبقت الدولة الرسولية على الأسر التي كانت تحكمها، واكتفت منها بالولاء الاسمي، وتلبية ما تطلبه منها من الخراج السنوي، والإمداد ببعض المحاربين عندما يستلزم الأمر ذلك. وكان مشايخ هذه الجهات لا يتأخرون عن إعلان العصيان، ومحاولة توسيع ممتلكاتهم على حساب الدولة كلما سنحت لهم الفرصة، مما يضطر الدولة إلى محاربتهم[1].

وعندما تولى السلطان الناصر، استمر الوضع على ما هو عليه، وظلت المناطق الجبلية تدين له بالولاء، واكتفى منها بالخراج السنوي، والإمداد بالجنود المقاتلين عند الحاجة. وكان يضطر في بعض الأحيان إلى محاربة شيوخها عندما تظهر منهم بوادر التمرد والعصيان، أو يمتنعون عن دفع الأموال المقررة عليهم[2]. كما كان لا يتوانى في التدخل فيما بينهم وتفريق كلمتهم كلما كانت الفرصة سانحة لذلك[3]؛ حتى وصل به الأمر إلى عزل بعضهم وتولية غيره بدلاً عنه، كما فعل مع الشيخ عبد النبي بن محمد السيري، صاحب بعدان، عندما استبدله بأخيه الشيخ الجلال بن محمد السيري، بسبب كثرة مخالفته عليه، وشكوى الأهالي منه لكثرة جوره وظلمه[4]. وكان يلجأ في بعض الأحيان إلى أخذ الرهائن، حتى يضمن ولاءهم وعدم خروجهم عن الطاعة[5].

أما القسم الآخر الذي يشتمل ـ كما سبق ـ على المناطق الوسطى

(١) انظر على سبيل المثال: الخزرجي: العقود: ٢/٧٤، ١٧٦، ١٨١، ٢٣٠، ٢٣١؛ ابن المقرئ: عنوان الشرف، ص ١٧٢؛ ابن الديبع: قرة العيون: ص ٣٨٧.

(٢) ابن المقرئ: المصدر السابق، ص ١٧٣؛ مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ص ١٣٣، ١٥٢، ١٦٦، ١٨٢، ١٨٣، ١٩٠، ١٩٦، ١٩٧، ٢٠٣؛ ابن الديبع: قرة العيون: ص ٣٨٧، بغية المستفيد، ص ١٠١.

(٣) مجهول: المصدر السابق، ص ص ١٩٦ ـ ١٩٧.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٥٦؛ البريهي: طبقات صلحاء اليمن، ص ١٢٨.

(٥) مجهول: المصدر السابق، ص ٢٠٣.

وتهامة ومعظم الجنوب اليمني، فقد استمر الحكم المركزي لها في عهد السلطان الناصر كما كان عليه الوضع من قبل؛ بل أصبح أكثر وضوحاً واستقراراً مما كان عليه من قبل. فأسندت إدارة بعض المدن والجهات إلى الولاة الذين كان يعينهم السلطان مباشرة، وفيما يلي بيان بأسماء بعض الولاة والأماكن التي أسندت ولايتها إلى كل منهم:

اسم الوالي	اسم الولاية	تاريخ الولاية	المصدر
الطواشي جميل	حصن تعز	٨٠٤هـ/١٤٠١م	مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ١٣٥
الطواشي صفي الدين جوهر	المخلاف[1]	=	المصدر نفسه، والصفحة نفسها
الأمير شجاع الدين عمر الروض	ثعبات	=	المصدر نفسه، والصفحة نفسها
القاضي جمال الدين الشتيري	لحج	=	المصدر نفسه، والصفحة نفسها
ابن شمامة	الشحر	=	بامخرمة: قلادة النحر، ٣/ ١١٥٦
الأمير عماد الدين السقيم	لحج	=	مجهول: المصدر السابق، ص ١٣٥
الأمير بدر الدين الشمسي	تعز	٨٠٦هـ/١٤٠٣م	المصدر نفسه، ص ١٣٨
الطواشي مرواق العكري	حصن تعز	٨٠٦هـ/١٤٠٣م	المصدر نفسه، ص ١٣٩
الطواشي صفي الدين جوهر	حصن الدملوة	=	المصدر نفسه، والصفحة نفسها
الوزير شهاب الدين أحمد بن عمر بن معيد	لحج وأبين	=	المصدر نفسه، والصفحة نفسها
القاضي عفيف الدين عبد الله بن عبد الرحمن العلوي	عدن	٨٠٨هـ/١٤٠٥م	المصدر نفسه، ص ١٤١
الأمير بدر الدين حسين العدني	الكدراء	=	المصدر نفسه، ص ١٤٢
الأمير بدر الدين بن بهادر الطيفي	الكدراء والقحمة	=	المصدر نفسه، والصفحة نفسها

(١) المقصود به هنا مخلاف جعفر، ويطلق على منطقة إبّ وجبلة وما حولهما. انظر: المقحفي: معجم المدن والقبائل، ص ٩٠.

اسم الوالي	اسم الولاية	تاريخ الولاية	المصدر
علي بن حسان (الأمير شمس الدين)	عدن	=	مجهول: تاريخ الدولة الرسولية: ص ١٤٢
الأمير البهاء الشمسي	أبين	=	المصدر نفسه، ص ١٤٣
الأمير بدر الدين محمد بن بهادر السنبلي	بلاد المناد	=	المصدر نفسه، ص ١٤٤
الشيخ جمال الدين محمد بن قاسم	المهجم	=	المصدر نفسه، والصفحة نفسها
الطواشي جمال الدين طريف	حصن الدملوة	٨٠٩هـ/١٤٠٦م	المصدر نفسه، ص ١٤٥
القاضي أمين الدين مفلح	الشحر	=	المصدر نفسه، ص ١٤٦
الأمير بدر الدين محمد بن بهادر الطيفي	الشحر	=	المصدر نفسه، والصفحة نفسها
الأمير جمال الدين محمد الشتيري	عدن	=	المصدر نفسه، والصفحة نفسها
الأمير جمال الدين مفتاح	عدن	٨٠٩هـ/١٤٠٦م	المصدر نفسه، ص ١٤٧
الأمير بدر الدين محمد بن زياد الكاملي	البلاد الشامية	٨١٠هـ/١٤٠٧م	المصدر نفسه، ص ١٤٩
الوزير شهاب الدين أحمد بن عمر بن معيد	البلاد الشامية	=	المصدر نفسه، والصفحة نفسها
الطواشي فاخر قدسي	ثعبات	٨١٠هـ/١٤٠٧م	المصدر نفسه، ص ١٥٠
الأمير شمس الدين علي بن دقسن	ثعبات	=	المصدر نفسه، والصفحة نفسها
الأمير شمس الدين علي بن حسام بن لاشين	حصن أنعمان	٨١٢هـ/١٤٠٩م	المصدر نفسه، ص ١٥٦
الأمير صارم الدين بن الأنف	ريسان	٨١٧هـ/١٤١٤م	المصدر نفسه، ص ١٧١
الأمير جمال الدين مفتاح	ذيبة	٨١٩هـ/١٤١٦م	المصدر نفسه، ص ١٨١
الطواشي جمال الدين سرور	ذيبة	=	المصدر نفسه، والصفحة نفسها
الطواشي صفي الدين جوهر	حصن تعز	٨٢١هـ/١٤١٨م	المصدر نفسه، ص ١٨٦
الطواشي صفي الدين سرور	حصن تعز	=	المصدر نفسه، والصفحة نفسها

الوالي	الولاية	التاريخ	المصدر
الطواشي صفي الدين جوهر	حصن الدملوة	=	مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ١٨٦
القاضي شرف الدين حسين بن خراج	يافع + مدلن	٨٢٢هـ/ ١٤١٩م	المصدر نفسه، ص ١٩٠
القاضي شرف الدين إسماعيل العلوي	لحج + أبين	=	المصدر نفسه، ص ١٩٢
القاضي جمال الدين محمد بن أبي بكر	البلاد الشامية	=	المصدر نفسه، والصفحة نفسها
القاضي عفيف الدين عبد الله الجلاد	زبيد	٨٢٢هـ/ ١٤١٩م	المصدر نفسه، ص ١٩٣
الأمير عمر بن حسين الدمرداشي	زبيد	=	ابن المقري: الديوان، ص ١٧٩ السخاوي: الضوء اللامع، ٦/ ٨٣
الأمير شهاب الدين موفق جبهي	حصن تعز	=	مجهول: المصدر السابق، ص ١٩٨
الطواشي مفتاح	لحج + أبين	=	ابن المقري: المصدر السابق، ص ١٥٧

يتضح مما ورد في القائمة السابقة أن معظم الولاة كانوا من المماليك، والبقية من أبرز رجال الدولة من الأمراء العرب، كما يبدو واضحاً أن الحصون الرسولية المهمة مثل حصن تعز، وحصن الدملوة، وتعبات وغيرها، كان لا يتولاها إلا المماليك الذين يثق فيهم السلطان أكثر من غيرهم.

كما يتضح أن السلطان كان يعمد إلى تغيير الولاة بين فترة وأخرى، وربما قام في بعض الأحيان بنقل بعضهم مكان البعض الآخر، بغية عدم إتاحة الفرصة للوالي لتمكين نفسه في ولايته، خوفاً من أن يثور عليه فيما بعد.

ولا شك أن أهم الاعتبارات في تولية الوالي الولاء والإخلاص للدولة، ثم القدرات الشخصية التي يتمتع بها الوالي، لا سيما العسكرية

منها، حتى يستطيع التصدي للفتن التي قد تظهر في ولايته؛ ولهذا السبب نجد أن معظم الولاة كانوا من المماليك الذين تربوا في كنف السلاطين، وكانوا من أبرز قوادهم العسكريين.

وكان من أهم اختصاصات الوالي الحفاظ على الأمن في ولايته، والتصدي للثورات التي تظهر فيها[1]. كما كان عليه الإشراف على جمع الأموال المقررة على ولايته، وإعانة الموظف الذي تعينه الدولة لجمعها، ويسمى «المُشِد»، وتنفيذ الأحكام الشرعية التي يصدرها القاضي ضد الجناة.

وكان يتواجد مع الوالي مجموعة من الجنود يستعين بهم في حفظ الأمن والقضاء على الثورات والقلاقل التي تظهر في جهته، فضلاً عن تنفيذ الأحكام والحدود الشرعية والتعزيرات وما إلى ذلك.

إلى جانب الوالي، كان يُعين مشداً يقوم بتحصيل الأموال من المواطنين، وكثيراً ما يتعرض السكان لظلم وتعسف هذا المشد بمباركة وتأييد الوالي، الأمر الذي يضطرهم إلى رفع شكواهم إلى السلطان[2]. كذلك وجد الناظر والملتزم[3]، والمحتسب والقاضي[4].

(١) الخزرجي: العقود، ١/ ١٥٣، ١٥٥؛ مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ١٤١.
(٢) ابن المقري: الديوان، ص ص ١٦٧، ٢٢٣؛ الشرجي: طبقات الخواص، ص ١١٥؛ الحبشي، عبد الله: حياة الأدب اليمني في عصر بني رسول، ط ٢، (صنعاء: وزارة الإعلام والثقافة، ١٩٨٠م)، ص ص ٣١ - ٣٣.
(٣) سيتم الحديث عنهم عند الحديث عن الخراج.
(٤) سيتم الحديث عنهم عند الحديث عن النظام القضائي.

المبحث الثالث

الإقطاع

١ ـ تعريفه وأقسامه:

كلمة إقطاع، هي مصدر أقطع، يقال أقطعه أرض كذا يقطعه إقطاعاً، واستقطعه إذا طلب منه أن يقطعه، والقطيعة الطائفة من أرض الخراج، وجمعها إقطاعات[١].

والإقطاع، نظام اقتصادي اجتماعي، عرفته البشرية منذ العصور القديمة، يقوم على العلاقة بين السادة ونوابهم، وبموجبه يستطيع المالك أن يتحكم في الأرض ومن فيها من الناس[٢].

وينقسم الإقطاع إلى ثلاثة أقسام: إقطاع تمليك، وإقطاع استغلال، وإقطاع إرفاق، وينقسم إقطاع التمليك إلى ثلاثة أقسام: إقطاع موات، وما فيه أثر عمارة جاهلية، وعامرة في بلاد الحرب. وينقسم إقطاع الاستغلال إلى قسمين: أولهما؛ أن يقطع السلطان بعض الأراضي التي يجوز إقطاعها لمن يستغلها بنفسه ونوابه من غير تمليك ولا تأبيد بما يستحقه من الكفاية. وثانيهما؛ أن يقطع السلطان شيئاً من الخراج لبعض الأجناد المرتزقة بقدر ما يستحقونه لكفايتهم وحاجتهم.

(١) القلقشندي: صبح الأعشى، ٣/ ١١١؛ المقريزي: المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، ط ٢، (القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ١٩٨٧م)، ١/ ٩٥ ـ ٩٦.

(٢) عطية الله، أحمد: القاموس الإسلامي، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٣م)، ١/ ١٥١؛ الخطيب: معجم المصطلحات: ص ٣٧.

أما إقطاع الإرفاق، فينقسم كذلك إلى قسمين: أولهما؛ إقطاع المعادن الباطنة والظاهرة. وثانيهما؛ إقطاع ما بين العمائر في الشوارع والطرق[١].

٢ ـ لمحة موجزة عن تطور الإقطاع في الإسلام:

لقد اكتسب مفهوم القطائع[٢] مدلولات مختلفة عبر فترات التاريخ الإسلامي، وتباينت الآراء حول ملكية الأراضي، وتشكلت مفاهيم فقهية أخذت تتبلور في العصر العباسي، وتباينت تلك المفاهيم في العصر الواحد أحياناً، نظراً لأن لكل مجتمع مفاهيمه التي تتغير استعمالاتها من وقت لآخر[٣].

من الثابت أن النبي ﷺ قد أقطع القطائع للعديد من الصحابة ﷺ، في المدينة المنورة، واليمن، وغيرها[٤]، من ذلك إقطاعه لوائل بن حجر

(١) لمعلومات أوفى انظر: الماوردي: الأحكام السلطانية، ص ص ٣٢٥ ـ ٣٣٦؛ ابن جماعة، بدر الدين: تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام، تحقيق ودراسة وتعليق: فؤاد عبد المنعم أحمد، ط ٣، (الدوحة: دار الثقافة، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م)، ص ص ١٠٧ ـ ١١٦؛ المقريزي: الخطط، ١/ ٩٧؛ المتدمي: الزراعة في اليمن، ص ص ٦٠ ـ ٦١.

(٢) القطائع في اللغة جمع قطيعة، والقطيعة ما اقتطعته منه، وأقطعني إياها، أذن لي في اقتطاعها، واستقطعت إياها، وأقطعته قطيعة أي طائفة من أرض، وأقطعه نهراً أباحه له. انظر: ابن منظور: لسان العرب، أعاد بناءه على الحرف الأول من الكلمة: يوسف خياط، نديم مرعشلي، (بيروت: دار لسان العرب، د.ت)، ٣/ ١١٩ (باب قطع).

(٣) المتدمي: الزراعة في اليمن، ص ٦٠؛ خريسات، محمد عبد القادر: «القطائع في صدر الإسلام»، مجلة دراسات تاريخية، جامعة دمشق، س ٨، ع ٢٧ ـ ٢٨، (أيلول/ كانون الأول ١٩٨٧م)، ص ٦٩. الدوري، عبد العزيز: «نشأة الإقطاع في المجتمعات الإسلامية»، مجلة المجمع العلمي العراقي، مج ٢٠، ١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م)، ص ص ٣ ـ ٤.

(٤) انظر: أبو يوسف: كتاب الخراج، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، (القاهرة: دار الاعتصام، ١٩٨١م)، ص ص ١٣١ ـ ١٣٣؛ المقريزي: الخطط، ١/ ٩٦؛ العريني، السيد الباز: «الإقطاع في الشرق الأوسط منذ القرن السابع حتى القرن ـ

الحضرمي[1] في حضرموت[2]، وإقطاعه للأبيض بن حمّال المأربي[3] جبل الملح في مأرب[4].

وسار الخلفاء الراشدون ﷺ من بعده على القواعد التي وضعها،

= الثالث عشر الميلادي: دراسة مقارنة»، حولية كلية الآداب، جامعة عين شمس، مج ٤ (يناير ١٩٥٧م) ص ١١٩؛ طرخان، إبراهيم علي: «الإقطاع الإسلامي، أصوله وتطوره: دراسة مقارنة»، مجلة تاريخ العرب والعالم، بيروت، س ٣، ع ٢٥، (ذو الحجة ١٤٠٠هـ/نوفمبر ١٩٨٠م)، ص ص ٦ ـ ٩.

(١) هو الصحابي الجليل وائل بن حجر بن ربيعة بن وائل الحضرمي، من بقايا أقيال حمير، وفد على النبي ﷺ على رأس قومه في السنة العاشرة (وقيل في السنة السابعة) فأكرم وفادته، وأدناه من نفسه، وبسط له رداءه، ثم استعمله على بلاده، وكان النبي ﷺ قد بشر الصحابة بقدومه قبل وصوله بأيام. نزل الكوفة فيما بعد، وعاش حتى أوائل العهد الأموي، حيث زار معاوية بن أبي سفيان ﷺ في دمشق فأكرم الأخير وفادته. انظر: بمكر: كواكب يمنية، ص ١٤٩؛ البكري، صلاح عبد القادر: تاريخ حضرموت السياسي، ج ١، ط ٢، (القاهرة: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٣٧٥هـ/١٩٥٦م)، ص ٥٨.

(٢) بمكر: المرجع السابق، ص ١٤٩؛ البكري: المرجع السابق، ١/٥٨.

(٣) هو الأبيض بن حمّال بن مرثد المأربي السبأي، سمي بهذا الاسم لأنه كان يحمل الديات والمغارم عن قومه، وهو جد الملوك آل الكرندي أو الكريندي المعروفين في مخلاف المعافر. وفد على النبي ﷺ في السنة العاشرة للهجرة فأكرمه وأقطعه جبل الملح في مأرب ثم استقاله منه فأقاله. انظر: الأشرف إسماعيل الرسولي: فاكهة الزمن، ص ٢٢؛ ابن الديبع: قرة العيون، ص ٤٦ (هامش: ١: كلام المحقق)؛ يحيى بن الحسين: غاية الأماني، ١/٧٠ ـ ٧١.

(٤) الأشرف إسماعيل الرسولي: المصدر السابق، ص ٢٢؛ يحيى بن الحسين: المصدر السابق، ١/٧١؛ العرشي: بلوغ المرام، ص ٢٠؛ الواسعي، عبد الواسع ابن يحيى: تاريخ اليمن، المسمى فرجة الهموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن، ط ٤، (صنعاء: الدار اليمنية للنشر والتوزيع، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م)، ص ١٦٨. ومأرب: عاصمة دولة سبأ المشهورة، وتقع إلى الشرق من مدينة صنعاء بنحو ٢٧٠كم، وتحتوي على العديد من الآثار القديمة. انظر: السياغي: معالم الآثار اليمنية: ص ص ٤٨ ـ ٥٤؛ الأكوع، إسماعيل: مخاليف اليمن، ص ١٧ (هامش: ٣٥).

حيث أقطعوا العديد من القطائع الكثير من الصحابة[1].

وفي العهد الأموي حصل توسع كبير في منح القطائع، ليشمل الكثير من المناطق في بلاد الشام، وأرض الجزيرة، واليمن، هذا فضلاً عن إقطاعات الصوافي في أرض السواد[2].

وفي العهد العباسي حدثت تطورات في الإقطاع بالغة الأهمية، إذ ازدادت الملكية الزراعية، وعرف الإقطاع الزراعي بصورة واضحة، واختص معظم الخلفاء والأمراء وولاة الأقاليم أنفسهم بمساحات كبيرة من الأراضي. ويعود السبب في ذلك إلى ازدياد مقدار أرض الصوافي، وما لجأ إليه بعض ملاك الأراضي المفتوحة من إضافتها إلى أرض الصوافي واقتسام غلتها مع الخلفاء والأمراء، بغرض الحماية من المعتدين، ومن ظلم جباة الضرائب[3]. كما أدى اعتماد الخلفاء العباسيين على الجنود المرتزقة من الأتراك إلى ضعف سلطتهم وضياع هيبتهم، فاستولى البويهيون على الحكم في العراق، واستخدموا الإقطاع العسكري في دفع مرتبات الجند، بدلاً من النفع النقدي. حيث يرى بعض الباحثين أنهم قد حكموا كأجانب همهم الحصول على أكبر قدر ممكن من المال، وبدلاً من أن يدفعوا الرواتب النقدية لجنودهم، ذهبوا إلى إقطاعهم الأراضي والقرى والضياع[4].

وهذا الإقطاع البويهي يختلف عن أنواع الإقطاع التي كانت معروفة

(١) أبو يوسف: كتاب الخراج، ص ١٣٣؛ المقريزي: الخطط، ١/٩٦؛ طرخان: الإقطاع، ص ص ٩ ـ ١٠.

(٢) لمعلومات أوفى عن الإقطاع في العصر الأموي انظر: عويسات، محمد عبد القادر: «القطائع في العصر الأموي»، مجلة دراسات: العلوم الإنسانية، الجامعة الأردنية، مج ١٦، ع ٣، (شعبان ١٤٠٩هـ/آذار ١٩٨٩م) ص ص ٣٠ ـ ٦٢.

(٣) العريني: الإقطاع في الشرق الأوسط، ص ص ١٢٤ ـ ١٢٥.

(٤) الدوري: مقدمة في تاريخ الاقتصاد العربي، ط ٥، (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٧م)، ص ص ٨٦ ـ ٩٠، نشأة الإقطاع في المجتمعات الإسلامية، ص ١٤ وما بعدها.

من قبل، وهي: إقطاع التمليك، وإقطاع الاستغلال؛ والذي قصد به إقطاع وارد الأرض في أراض لها زراعها وملاكها إلى الجند والقادة[1]. فلما جاء السلاجقة استخدموا أكثر من نوع من الإقطاع؛ كان أشملها وأبعدها أهمية الإقطاع العسكري. ووجد شبه إقطاع إداري، وكان إقطاع لأفراد الطبقة الحاكمة، وقد تصحبه السيطرة المالية وجباية الضرائب، وبالرغم من أنه لم يقصد به أن يكون وراثياً، إلا أن الاتجاه نحو الوراثة ظهر لدى بعض أفراد الطبقة. ووجد الإقطاع الإداري؛ والذي هو عبارة عن تولية على منطقة ما، وللمقطع السلطة التامة في إقطاعه، وله أن يعطي بدوره بعض الإقطاعات، وبمرور الزمن زادت سلطة الأمراء بالنسبة للسلاطين، وغلب عليهم العنصر العسكري، حتى صارت التولية أحياناً اعترافاً بسيطرة الأمير على المنطقة. وبزيادة سلطة الأمراء بدأ الاتجاه إلى الوراثة في الإقطاع الإداري، وبغلبة العناصر العسكرية لم يعد هناك حد فاصل بينه وبين الإقطاع العسكري الذي صار إقطاعاً وراثياً للأرض، يتمتع فيه المقطع بصلاحيات واسعة مقابل الخدمة العسكرية، وإعداد الجند الذين هم جنده يتقاضون منه رواتب نقدية أو قطعاً من الأرض، ويدينون له بالولاء، ثم استقرت فكرة الوراثة خلال العصرين الزنكي والأيوبي؛ وأصبحت مربوطة بالخدمة العسكرية، وبتقديم بعض الجنود إلى جيش السلطان بما يتناسب ومساحة الإقطاع[2].

٣ ـ تطور الإقطاع في عهد الأيوبيين ومحاولتهم إدخاله إلى اليمن:

سارت الدولة الأيوبية، بصفة عامة، على نفس الطريقة التي اتبعها السلاجقة وآل زنكي[3] في توزيع الإقطاعات العسكرية بين الأمراء

---

(١) الدوري: مقدمة في التاريخ الاقتصادي، ص ٨٩.

(٢) المرجع نفسه، ص ص ٩٥ ـ ٩٧؛ ١٠١ ـ ١٠٣؛ العريني: الإقطاع في الشرق الأوسط، ص ١٢٧ وما بعدها؛ المنتدى: الزراعة في اليمن، ص ص ٦٢ ـ ٦٣.

(٣) آل زنكي: نسبة إلى الملك العادل نور الدين محمود بن زنكي، كان والده حاكماً على حلب والموصل؛ فلما قتل في سنة ٥٤١هـ/١١٤٦م صار الملك بحلب إلى ابنه نور الدين هذا، ثم أعطاه أخوه سيف الدين غازي الموصل، فأخذ منذ ذلك ـ

والأجناد، ويعد صلاح الدين الأيوبي أول من طبق نظام الإقطاع العسكري على نطاق واسع في البلاد المصرية، لدرجة أن معظمها أصبحت «جارية في الدواوين السلطانية وإقطاعات الأمراء وغيرهم من سائر الجند...»[1]. ولا شك أن المقصود هنا هو غالب الديار المصرية، حيث إن الأراضي غير المقطعة كانت تمثل نسبة ضئيلة بالنسبة للأراضي التي شملها الإقطاع، وإلا فإن هناك الكثير من الأراضي التي لم تقطع، مثل: أراضي الأوقاف الخيرية، والأملاك الخاصة وما إلى ذلك[2].

وقد انقسم الإقطاع خلال العهد الأيوبي إلى قسمين: أولهما؛

ـ الوقت يعمل جاهداً في توحيد الجبهة الإسلامية ضد الصليبيين، فافتتح دمشق سنة ٥٤٩هـ/١١٥٤م، وبعلبك في سنة ٥٥٠هـ/١١٥٥م، ومصر في سنة ٥٦٤هـ/١١٦٨م. وخاض ضد الصليبيين العديد من المعارك، استطاع خلالها إلحاق الهزائم بهم في أكثر من معركة، واسترد العديد من المدن والحصون التي كانت بأيديهم؛ وظل يعمل في سبيل توحيد الجبهة الإسلامية، وجهاد الصليبيين حتى وفاته في سنة ٥٦٩هـ/١١٧٣م. وقد خلف ابناً صغيراً آل إليه الحكم؛ إلا أنه نظراً لصغر سنه؛ فقد اختلفت الأمراء، وظهرت الشرور ـ كما يقول ابن كثير ـ وطمعت الأعداء من كل جانب في المسلمين، وعزم الصليبيون على قصد دمشق وانتزاعها من المسلمين، مما حدا بالسلطان صلاح الدين الأيوبي إلى المسير من مصر إلى بلاد الشام والاستيلاء عليها في سنة ٥٧٠هـ/١١٧٤م. لمعلومات أوفى انظر: ابن كثير: البداية والنهاية، مج ٦: ١٢/٢٤٨ وما بعدها؛ سرحان، عبيثة عبد الله علي: العلاقات السياسية بين مصر والشام في عهد الملك العادل نور الدين محمود زنكي، رسالة ماجستير غير منشورة، (الرياض: كلية الآداب للبنات، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م)، ص ٧٢ وما بعدها.

(١) القلقشندي: صبح الأعشى، ٣/٥٢٢، ٥٢٥. وانظر كذلك: المقريزي: الخطط، ١/٩٧.

(٢) القلقشندي: المصدر السابق، ٣/٥٢٢، ٥٢٥؛ المقريزي: المصدر السابق، ١/٩٧؛ طرخان، إبراهيم علي: النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى، (القاهرة: وزارة الثقافة، ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م)، ص ص ٣٣ ـ ٣٤؛ الغامدي، محمد بن علي: دراسة اقتصادية للإقطاع في الإسلام، رسالة ماجستير غير منشورة، (مكة المكرمة: قسم الدراسات العليا، شعبة الاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، ١٤١١هـ)، ص ١١٦.

الإقطاع الإداري الذي اختص به الأمراء من الأسرة الأيوبية وكبار الأمراء والموظفين من غير البيت الأيوبي، وتتفق هذه الإقطاعات عادة مع وحدة إقليمية إدارية. وثانيهما: هو الإقطاع العسكري، وقد اقترن هذا الإقطاع بما يقدمه المقطع من خدمات عسكرية، وخضع لسيطرة الحكومة المركزية، ولم يكن وراثياً، ومن النادر أن يُبذل مدى الحياة[1].

ولقد حرص الأيوبيون، ولا سيما صلاح الدين، عند تطبيق الإقطاع العسكري على وضع الأنظمة التي تكفل حماية الفلاحين من ظلم وتعسف الإقطاعيين، منها: إجبار المقطع بالتوقيع عند استلام إقطاعه على التزامه بالأمر بالمعروف، واتباع العدل، والاهتمام بالقضاء، وعدم أخذ الرشوة من الناس، وحسن الجوار مع الإقطاعيين المجاورين له[2].

لقد تنبه الأيوبيون منذ وقت مبكر إلى أهمية اليمن في توحيد وتقوية الجبهة الإسلامية لمواجهة الخطر الصليبي، فكان أن بعث السلطان صلاح الدين أخاه تورانشاه سنة ٥٦٩هـ (١١٧٣م)، بحملة إلى اليمن، فاستطاع تورانشاه أن يستولي على معظم البلاد، وأن يقضي على الدويلات التي كانت قائمة في مناطق مختلفة منها، وبذلك انضمت اليمن إلى الدولة الأيوبية التي أصبحت ـ فيما بعد ـ تمتد من برقة غرباً إلى الفرات شرقاً، ومن الموصل وحلب شمالاً إلى بلاد النوبة واليمن جنوباً[3].

واستمرت الدولة الأيوبية تحكم اليمن نحواً من سبع وخمسين سنة، من ٥٦٩ ـ ٦٢٦هـ (١١٧٣ ـ ١٢٢٨م)، حاولت خلالها ترتيب نظمها

(١) ربيع، حسنين محمد: النظم المالية في مصر زمن الأيوبيين: (القاهرة: مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٦٤م) ص ص ٢٦ ـ ٢٧؛ العريني: الإقطاع في الشرق الأوسط، ص ١٤٣؛ الغامدي: دراسات اقتصادية، ص ١١٦.

(٢) القلقشندي: صبح الأعشى، ١١/٤٣ ـ ٤٤؛ ١٣/١٥٣ ـ ١٥٤؛ عاشور: الأيوبيون والمماليك، ص ١٤٩.

(٣) أحمد: الأيوبيون في اليمن، ص ص ٧٠، ٣٠٢.

الإدارية والمالية على غرار ما كان متبعاً في مصر[1]. وما يهمنا هنا، هو الإقطاع، حيث اتبعت فيه نظام الإقطاع الإداري، فلما جاء السلطان طغتكين بن أيوب (٥٧٩ ـ ٥٩٣هـ/١١٨٣ ـ ١١٩٦م)، حاول شراء الأراضي الزراعية، وجعلها أراضي تقطع وتستأجر كما هو الحال في مصر، فندب من أجل ذلك المثمنين إلى جميع أنحاء البلاد، وكان يهدف من ذلك إلى أن تكون جميع الأراضي الزراعية ملكاً للديوان، ومن أراد الزراعة من الرعية فعليه أن يستأجر منه، فشق ذلك على الناس، وترك كثير من المزارعين مزارعهم، إلا أن السلطان ما لبث أن توفي والمثمنون قد شرعوا في تثمين الأراضي فتوقفوا عن التثمين، وبوفاته بطل ذلك الأمر، ولم يعد إلى ذلك أي سلطان بعده[2].

٤ ـ الإقطاع في عصر الدولة الرسولية:

يستفاد من المصادر المتاحة أن الدولة الرسولية قد اعتبرت نظام الإقطاع شكلاً عاماً من أشكال التولية الإدارية، أي إقطاع خراج وضرائب الجهة المقطعة، وأن سلاطينها اقطعوا الإقطاعات المختلفة في مناطق متعددة من البلاد. ويمكن تقسيم الإقطاعات في عصر الدولة الرسولية إلى الأقسام التالية:

أ ـ إقطاعات لأفراد البيت الرسولي:

جرت العادة في الدولة الرسولية أن يقوم السلطان الجديد بإعادة توزيع الإقطاعات على أفراد أسرته، وأن يوزع الإقطاعات الجديدة على بعض أفراد الأسرة الذين لم يكن لديهم إقطاعات من قبل[3]، ولم تقتصر

(١) لمعلومات أوفى انظر: عسيري: الحياة السياسية، ص ٢٠٢ وما بعدها.

(٢) الجندي: السلوك، ٢/٥٣٠ ـ ٥٣١؛ الخزرجي: طراز أعلام الزمن، ق ١٣٢أ ـ ب؛ الكفاية والإعلام، ق ق ١٦٤أ ـ ب؛ المسجد، ص ص ١٦٩ ـ ١٧٠؛ الشرجي: طبقات الخواص، ص ١٣٤؛ ابن الديبع: قرة العيون، ص ٢٨٢؛ بامخرمة: ثغر عدن، ص ١٣٦.

(٣) ابن حاتم: السمط، ص ٢٩٦؛ الحمزي: كنز الأخيار، ص ص ٩٦، ١١٤ ـ

تلك الإقطاعات على ذكور البيت الرسولي، وإنما شملت النساء أيضاً في بعض الأحيان[1].

ب ـ إقطاعات لأمراء الدولة:

عمل معظم سلاطين بني رسول على إقطاع كثير من أمرائهم وقوادهم الإقطاعات المختلفة؛ مكافأة لهم على ما يقومون به من خدمة الدولة، لا سيما في القضاء على الثورات والتمردات التي كانت تظهر في شتى أنحاء البلاد بين الفينة والأخرى[2]. وكان بعض السلاطين يقومون بنقل بعض الأمراء المقطعين من إقطاع إلى آخر[3]، كما كانوا يقطعون بعضهم أكثر من جهة في آن واحد[4].

- ١١٧، ١١٨؛ ١٢٠، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٥، ١٢٦؛ ١٣٥، ١٤٣؛ ابن عبد المجيد: بهجة الزمن، ص ص ١٤٠، ١٤٤، ١٦٦، ١٦٨، ١٨٧ ـ ١٨٨، ١٨٩؛ ٢٣٧، ٢٨٨؛ الخزرجي: العقود، ١/٥٣، ٨١، ٨٧، ٩٧، ٢٠١، ٢١٢، ٢٢٠؛ ٢٢٦، ٢٤٦؛ ٢٥٢ ـ ٢٥٣، ٢٦٦؛ ٢٧٣، ٢٩٩، ٢/٤٠، ٤٤، ٨٢، ٩٠.

(١) ابن حاتم: السمط: ص ٢٣٣؛ المدحجي: الزراعة في اليمن: ص ٦٥.

(٢) ابن حاتم: المصدر السابق: ص ص ٢٧٤ ـ ٢٧٥؛ الحمزي: كنز الأخيار، ص ص ١٠٦؛ ١٢٩، ١٣٤، ١٣٥، ١٤٣؛ ابن عبد المجيد: بهجة الزمن، ص ص ٢١٦، ٢٤٣، ٢٤٤؛ ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٧٩؛ الخزرجي: العقود، ١/٧٧، ١٢٢، ١٢٣، ١٥٢؛ ١٩٤، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٩٧ ـ ٢٩٨، ٣٠٢، ٣٢٣، ٣٣٩، ٢/٤٠، ٤٤، ٩٢، ١١٦، ١١٧؛ ١١٨، ١٣١؛ ١٣٣، ١٦٣، ١٦٥، ١٧٣؛ ١٧٩، ١٨٤؛ ١٨٦، ٢٠١، ٢٠٢؛ ٢٢٠.

(٣) انظر: ابن حاتم: المصدر السابق، ص ص ٢٢٣، ٢٨٧؛ الحمزي: المصدر السابق، ص ص ١٢٩؛ ١٣٥، ١٤٣، ١٤٦؛ ابن عبد المجيد: المصدر السابق، ص ص ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٦٥؛ الخزرجي: المصدر السابق، ١/٢٨١، ٢٨٢، ٢٩٧ ـ ٢٩٨، ٣٠٣، ٣٢٣، ٢/٨٤، ١٨٤، ١٨٦.

(٤) انظر: ابن حاتم: المصدر السابق، ص ٢٢٣؛ الحمزي: المصدر السابق، ص ١٤٣؛ ابن عبد المجيد: المصدر السابق، ص ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٦٥؛ الخزرجي: المصدر السابق، ١/٣٢٣، ٢/٤٤، ١١٨، ١٣٣، ٢٠٢.

ج ـ إقطاعات للأشراف الزيديين:

أقطع بعض سلاطين بني رسول بعض الأشراف الزيديين الإقطاعات المختلفة في مناطق مختلفة من البلاد، وذلك إما لضمان هدوئهم، وإما مكافأة لهم على انضمامهم للدولة ووقوفهم ضد أبناء عمومتهم[1].

د ـ إقطاعات لعائلات وشخصيات أخرى:

أقطع سلاطين بني رسول بعض العائلات والشخصيات البارزة من وزراء وفقهاء وقضاة وغيرهم، الإقطاعات المختلفة، وذلك بسبب ما قدمته تلك الفئات من أعمال وخدمات لقيت قبولاً عند أولئك السلاطين، مثل ما أقطعه السلطان المظفر لعائلة بني فيروز (من المماليك) من إقطاعات واسعة لأنهم قاموا بدفن والده بعد مقتله بالجند، وما أقطعه لوالي زبيد قايماز الذي قاتل المماليك في سنة ٦٤٧هـ (١٢٥٠م) ومنعهم من دخولها حتى قدم عليه السلطان وسلمها له[2].

أما عن مناطق توزيع الإقطاعات التي أقطعتها الدولة الرسولية خلال فترة حكمها التي دامت ما يقارب ٢٣٢ سنة؛ فقد توزعت في شتى أنحاء الدولة، ولكنها تفاوتت في مدة بقائها في حوزة الدولة؛ فهناك من الإقطاعات ما ظلت في حوزة الدولة مدة طويلة، وأخرى بقيت في حوزتها لفترة قصيرة[3]، ويمكن تقسيم تلك الإقطاعات إلى الأقسام التالية:

(١) انظر: ابن حاتم: السمط، ص ص ٢٠٤؛ ٢٢٠، ٢٦٩؛ الحمزي: كنز الأخيار، ص ص ٩٧، ١٠٣، ١٠٩؛ ١١٦، ١٢٢، ١٢٦؛ ١٢٩، ١٣٥؛ ١٣٨، ١٤٣، ١٤٦، ١٤٧؛ ابن عبد المجيد: بهجة الزمن، ص ص ١٤٠، ١٤٩، ٢٠٣؛ الخزرجي: العقود، ١/٦٢، ١١١، ١٦٢، ٢٨٢، ٣٠٣، ٣٢٣، ٢/٢٨؛ يحيى ابن الحسين: أنباء الزمن، ق ٧١.

(٢) لمعلومات أوفى انظر: الحمزي: كنز الأخيار، ص ١٤٧؛ الخزرجي: العقود، ١/٨٢؛ ١١٣، ٢/٦١؛ ٧٥، ٨٣، ١٥٠، ١٦١، ٢٠٦.

(٣) المدحجي: الزراعة في اليمن: ص ٦٦.

١ ـ إقطاعات منطقة تهامة:

يمثل هذا القسم المناطق الغربية، والجنوبية الغربية بالنسبة لليمن، وقد تركزت معظم الإقطاعات فيه، وظل بنو رسول يقطعون الإقطاعات المختلفة فيه حتى أواخر عهدهم. ومن أهم المناطق الإقطاعية في هذا القسم، لَحج(١)، أَبْيَن(٢)، الأعمال الرُّحْبَانية(٣)، الأعمال السُّرْدُدية(٤)، القُحْرية(٥)، المَقْصَرية(٦)، الأعمال الرَّمَعية(٧)، مَوزع(٨)،

(١) ابن حاتم: السمط، ص ٢٧٤؛ الحمزي: كنز الأخيار، ص ١٢٩؛ الخزرجي: العقود، ١/ ٢٨١، ٢٨٢، ٢/ ٨٣.

(٢) ابن حاتم: المصدر السابق، ص ٢٦٢؛ الحمزي: المصدر السابق، ص ١٣٥؛ ابن عبد المجيد: بهجة الزمن، ص ص ٢٤٣، ٢٤٤؛ الخزرجي: المصدر السابق، ١/ ٢٨٢، ٢٩٨، ٣٠٢، ٣٠٣، ٢/ ٨٣.

(٣) ابن عبد المجيد: المصدر السابق، ص ٢٤٤؛ الخزرجي: المصدر السابق، ١/ ٣٠٢، ٢/ ١٣٣. والرحبانية نسبة إلى وادي رحبان في تهامة. انظر: ابن الديبع: قرة العيون، ص ٣٧٤ (هامش: ٣، كلام المحقق).

(٤) ابن عبد المجيد: المصدر السابق، ص ١٨٩؛ الخزرجي: المصدر السابق، ١/ ٢٥٦. وهي نسبة إلى وادي سُرْدُد المشهور الواقع بين وادي مَوْر شمالاً ووادي سِهَام جنوباً، ويشتمل على العديد من المدن والقرى أهمها مدينة المهجم التاريخية. انظر: الحجري: مجموع بلدان اليمن، ٢/ ٤١٩؛ المقحفي: معجم المدن والقبائل، ص ٢٠٥.

(٥) الخزرجي: العقود، ٢/ ٢٠٢. والقحرية نسبة إلى قبيلة القُحْري، من قبائل عكّ من عدنان، وهي من أعمال باجل في الشمال الشرقي من الحديدة بنحو ٥٥كم. انظر: الشرجي: طبقات الخواص، ص ص ٢٧، ٢٨٩، ٣٧٤؛ المقحفي: معجم المدن والقبائل، ص ٤٤١؛ الحبشي: الجندي وجهوده، ص ٥٩٥.

(٦) الخزرجي: المصدر السابق، ٢/ ٢٠٢. والمقصرية: لم يعثر لها على تعريف فيما توافر للباحث من مصادر، ويبدو أنها ليست بعيدة عن القحرية؛ لأنها غالباً ما ترد مقرونة بها.

(٧) ابن حاتم: المصدر السابق، ص ٢٦٢؛ الخزرجي: المصدر السابق، ٢/ ١٦٥. والأعمال الرمعية: نسبة إلى وادي رمع المشهور.

(٨) ابن عبد المجيد: المصدر السابق، ص ١٨٩. ومَوْزَع: مدينة مشهورة بالجنوب الغربي من مدينة تعز بنحو ٨٠كم، وهي مركز الناحية التابعة لقضاء المخا في ـ

خيس(١)، القَحْمَة(٢)، المَهْجَم(٣)، الجُثّة(٤)، المَحَالِب(٥)، حَرَض(٦)، قِشَان(٧)، الكَدْرَاء(٨).

ـ الوقت الحاضر. انظر: الحجري: مجموع بلدان اليمن، ٢/ ٧٢٤؛ المقحفي: المرجع السابق، ص ٤١٧؛ الوتسي: اليمن الكبرى، ١/ ٤٩.

(١) ابن حاتم: السمط، ص ٢٦٢؛ ابن عبد المجيد، بهجة الزمن، ص ١٨٩؛ الخزرجي: العقود، ٢/ ٤٠. وخيس: سبق التعريف بها.

(٢) ابن حاتم: المصدر السابق، ص ص ٢٢٢ ـ ٢٢٣؛ الحمزي: كنز الأخيار، ص ص ١٣٤، ١٤٣، ١٤٥، ١٤٨؛ ابن عبد المجيد: المصدر السابق، ص ص ١٤٩، ١٨٧ ـ ١٨٨، ٢٠٣، ٢٦٥؛ الخزرجي: المصدر السابق، ١/ ١١١، ٢٥٣، ٢٩٨، ٣٢٣، ٢/ ٩٠، ١١٦، ١١٧، ١٧٣ ـ ١٧٤، ٢٠١، ٢٩٨. والقحمة: سبق التعريف بها.

(٣) ابن حاتم: المصدر السابق، ص ٢٠٤؛ ابن عبد المجيد: المصدر السابق ص ٢٨٨؛ الخزرجي: المصدر السابق، ١/ ٨٧، ٢٤٦، ٢/ ١٥، ٤٠. والمهجم: سبق التعريف بها.

(٤) الحمزي: المصدر السابق، ص ص ١٣٨، ١٤٣؛ ابن عبد المجيد: المصدر السابق، ص ٢٦٥؛ الخزرجي: المصدر السابق، ١/ ٣٢٣، ٢/ ٩٢، ١٣١، ١٦٣. والجثة: بضم الجيم أو فتحها، قرية في وادي مَوْر في تهامة. انظر: ابن الديبع: قرة العيون، ص ٣٦٢ (هامش: ٢، كلام المحقق)؛ الحبشي: الجندي وجهوده، ص ١٦٥.

(٥) الحمزي: المصدر السابق، ص ٩٧؛ ابن عبد المجيد: المصدر السابق، ١٤٠؛ الخزرجي: العسجد، ١٩٦. والمحالب: سبق التعريف بها.

(٦) ابن حاتم: المصدر السابق، ص ٢٦٢؛ الحمزي: المصدر السابق، ص ١٣٥؛ ابن عبد المجيد: المصدر السابق، ص ٢٨٨؛ الخزرجي: العقود، ٢/ ١٥، ٤٤، ١١٦، ١١٨، ١٣٣، ١٥٠، ١٧٩، ١٨٤، ١٨٦، ٢٠٦، ٢٢٠. وحرض: سبق التعريف بها.

(٧) ابن حاتم: المصدر السابق، ص ٥٥٥؛ الخزرجي: المصدر السابق، ١/ ٨٧، ٢٢٠، ٢/ ٨٢، ٩٠، ١١٨، ١٥٠. وقشان: بلدة قديمة كانت تقع بوادي رمع شمال زبيد، وقد حلت الحسينية محلها في الوقت الحاضر. انظر: الحجري: المرجع السابق، ٢/ ٦٣٤. المقحفي: المرجع السابق، ص ٣١٦.

(٨) الخزرجي: المصدر السابق، ٢/ ٨٢. والكدراء: سبق التعريف بها.

٢ ـ إقطاعات المناطق الشرقية:

تشمل هذه الإقطاعات حضرموت، والشِّحْر، وظفار الحبوضي، وقد أقطعت لبعض أفراد الأسرة الرسولية، ففي سنة ٦٩٢هـ (١٢٩٢م)، أقطع السلطان المظفر ابنه الواثق ابراهيم ظفار الحبوضي[١]؛ فظل فيها حتى وفاته في سنة ٧١١هـ (١٣١١م)؛ فحاول أبناؤه من بعده الحصول على نوع من الاستقلال مع بذل الطاعة الاسمية للسلطان الرسولي، وإرسال بعض الهدايا السنوية. ويبدو أنهم ظلوا يتوارثون الحكم فيها حتى بعد سقوط الدولة الرسولية، حيث يذكر ابن الديبع[٢] (٨٦٦ ـ ٩٤٤هـ/ ١٤٦١ ـ ١٥٣٧م) أنهم لا زالوا ملوكها حتى عصره، بالرغم مما تشير إليه بعض الروايات من أن بعض الزعامات المحلية قد استولت عليها منذ أوائل القرن التاسع الهجري[٣] (الخامس عشر الميلادي).

أما الشحر وحضرموت فلم ترد الإشارة إلى إقطاعهما إلا مرة واحدة، وهي عندما أقطعهما السلطان المظفر لابنه المؤيد في سنة ٦٩٤هـ[٤] (١٢٩٤م).

(١) الحمزي: كنز الأخيار، ص ١١٨؛ ابن عبد المجيد: بهجة الزمن، ص ١٦٨؛ الخزرجي: العقود، ١/ ٢٢٦. وظفار الحبوضي: سبق التعريف بها.
(٢) قرة العيون: ص ٣٣٢.
(٣) انظر: باحشان، محمد بن علي بن زكن: جواهر تاريخ الأحقاف، مراجعة وتقديم: حسن جاد حسن، تصحيح: محمد عبد الله الديري، (القاهرة: مطبعة الفجالة الجديدة، ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٢م)، ٢/ ١٥٥؛ الكندي، سالم بن محمد بن سالم: تاريخ حضرموت، المسمى بالعدة المفيدة الجامعة لتواريخ قديمة وحديثة، تحقيق: عبد الله محمد الحبشي، (صنعاء: مكتبة الإرشاد، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م)، ١/ ١٣٦؛ الحامد، صالح: تاريخ حضرموت، (جدة: مكتبة الإرشاد، ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م) ٢/ ٦٨٤.
(٤) الحمزي: المصدر السابق، ص ١٢٠.

٣ ـ إقطاعات المناطق العليا:

تتركز هذه الإقطاعات في المناطق الشمالية والشمالية الشرقية من اليمن، وهي مناطق نفوذ الأشراف الزيديين، وقد كان الإقطاع فيها على فترات متقطعة ما بين سنتي ٦٢٧ و٧١٠هـ (١٢٢٩ و١٣١٠م)، حيث لم تلبث أن خرج معظمها عن نفوذ الدولة الرسولية منذ سنة ٧٢٣هـ (١٣٢٣م)، عندما استولت القوى الزيدية على مدينة صنعاء التي تعد عاصمة وأهم مدن هذا القسم.

ومن أبرز المناطق الإقطاعية في هذا القسم، صنعاء[١]، صَعْدَة[٢]، الجَوْف[٣]، ذَمَار[٤].

هذا فيما يتعلق بالإقطاع في عهد الدولة الرسولية بصفة عامة، أما بالنسبة للإقطاع في عهد السلطان الناصر بوجه خاص، فهو لم يختلف عما

(١) ابن حاتم: السمط، ص ٢٠٢؛ الحمزي: كنز الأخيار، ص ص ٩٦، ١١٧، ١٢٢، ١٢٣، ١٢٥، ١٢٦، ١٣٥، ١٤٣؛ ابن عبد المجيد: بهجة الزمن، ص ص ١٤٠، ١٦٦، ٢٣٧، ٢٤٤، ٢٦٤؛ الخزرجي: العقود، ١/ ٥٣، ٨١، ١٢٢، ١٢٣، ٢٠١، ٢١٢، ٢٥٣، ٢٥٦، ٢٦٦، ٢٧٣، ٢٨١، ٢٩٩، ٣٠٣، ٣٢٣.
(٢) الحمزي: المصدر السابق، ص ١٤٣؛ ابن عبد المجيد: المصدر السابق، ص ٢٦٥؛ الخزرجي: المصدر السابق، ١/ ٣٢٣. وصعدة سبق التعريف بها.
(٣) الحمزي: المصدر السابق، ص ١٤٣؛ ابن عبد المجيد: المصدر السابق، ص ٢٦٥؛ الخزرجي: المصدر السابق، ١/ ٣٢٣. والجوف: مدينة ومنطقة قديمة في الشمال الشرقي من صنعاء، وتتبع في الوقت الحاضر قضاء حوث الواقع في الشمال الغربي من صنعاء بنحو ١٢٠كم. وبها العديد من المناطق الأثرية القديمة مثل: معين، براقش، وادي الجوف المشهور. انظر: الهمداني: صفة جزيرة العرب، ص ص ١٥٤ ـ ١٦٥؛ المقحفي: معجم المدن والقبائل، ص ٩٧؛ الرنسي: اليمن الكبرى، ١/ ١٠٠ ـ ١٠٢.
(٤) الحمزي: المصدر السابق، ص ١٤٧؛ ابن عبد المجيد: المصدر السابق، ص ١٥٦؛ الخزرجي: المصدر السابق، ١/ ١٦٢؛ مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ص ٦٠ ـ ٦١.

ذكرناه في الصفحات السابقة، إلا أنه ينبغي الإشارة إلى أنه تركز في منطقة تهامة بشكل خاص، كما أنه قليل بالنسبة للفترات السابقة. والجدول التالي يبين المناطق الإقطاعية، وأصحابها خلال هذه الفترة.

صاحب الإقطاع	منطقة الإقطاع	المصدر
الأمير سيف الدين سنقر	التهيتين[1]	مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ١٣٥
الأمير بدر الدين محمد بن زياد الكاملي	القحمة + أبين	المصدر نفسه، ص ص ١٣٦، ١٣٧، ١٤٦
القاضي شهاب الدين أحمد بن عمر بن معيد	أبين + لحج	المصدر نفسه، ص ١٣٨
الأمير سيف الدين صرغطمش	أبين	المصدر نفسه، ص ١٤٠
الأمير نجم الدين عبد المعطي بن الأنف	موزع	المصدر نفسه، ص ١٤٤
الأمير بدر الدين بن محمد بن بهادر السنبلي	أبين + حرض	المصدر نفسه، ص ص ١٤٦، ١٧٩
القاضي شرف الدين حسين بن غراج	أبين	المصدر نفسه، ص ص ١٩٢، ١٩٣
الأمير شرف الدين عباس بن محمد ابن زياد الكاملي	القانية[2]	المصدر نفسه، ص ١٩٨
....	الأعمال الدوالية[3]	الحسيني: ملخص الفطن، ق ١٧أ
....	الأعمال القحرية	المصدر نفسه، والمكان نفسه.
....	الأعمال الرحبانية	المصدر نفسه، والمكان نفسه.

(١) لم يعثر لها على ترجمة فيما توفر للباحث من مصادر ومراجع.

(٢) لم يعثر لها على ترجمة فيما توفر للباحث من مصادر ومراجع.

(٣) تقع في شمال مدينة زبيد.

وقد فرضت الدولة الرسولية على المقطعين العديد من الالتزامات، ويمكن تقسيمها إلى قسمين:

أ ـ الالتزامات الحربية:

وهي أهم الالتزامات التي كان على المقطع القيام بها، وتتمثل في إمداد جيش السلطان في زمن الحرب بعدد من الجند كاملي العدد والعدة، كما كان عليه جمع السلاح والدواب لتزويد الجيوش السلطانية بها ساعة نشوب الحرب[1]، هذا بالإضافة إلى التصدي للثورات والتمردات التي تظهر في إقطاعه.

ب ـ الالتزامات المدنية:

كان على المقطع المحافظة على الأمن في إقطاعه، والاهتمام بالزراعة والعمل على النهوض بها[2]، هذا فضلاً عن مسؤوليته في تحصيل الخراج (العشور) والضرائب، والجزية، وإرسالها إلى خزانة الدولة بعد اقتطاع ما يتعلق بإقطاعه[3].

هـ ـ مقارنة بين نظام الإقطاع المملوكي ونظام الإقطاع الرسولي:

ورثت دولة المماليك الدولة الأيوبية في ملكها، وفي سياستها ونظمها، حيث إن معظم التنظيمات التي طبقت خلال العصر المملوكي مأخوذة عن النظم التي كانت سائدة في الدولة الأيوبية، وعلى رأس هذه التنظيمات الإقطاع بصفة عامة، والإقطاع العسكري على وجه الخصوص؛ إلا أن المماليك أخذوا بهذا النظام وطبقوه على نطاق واسع جداً، لدرجة

(١) ابن حاتم: السمط، ص ١٥١؛ صبري: الحياة السياسية، ص ٢٣٥؛ طرخان: النظم الإقطاعية، ص ١٨٩.

(٢) الخزرجي: العقود، ١/ ٢٣٤.

(٣) طرخان: المرجع السابق، ص ص ١٩٩ ـ ٢٠٠؛ عليان: الحياة السياسية، ص ١٦٠؛ الغامدي: دراسات اقتصادية ص ١٣٠؛ المريني: الإقطاع في الشرق الأوسط، ص ص ١٤٤ ـ ١٤٦.

أن معظم الديار المصرية أصبحت «جارية في الدواوين السلطانية وإقطاعات الأمراء وغيرهم من سائر الجند، إلا النزر اليسير مما يجري في وقف من سلف من ملوك الديار المصرية ونحوهم على الجوامع والمدارس والخوانق ونحوها، مما لا يعتبر به لقلته»[1]. لذلك يجمع كثير من الباحثين على أن الإقطاع العسكري قد بلغ ذروة تطوره وتطبيقه زمن دولة المماليك[2].

وأما بالنسبة للدولة الرسولية في اليمن، فهي بدورها قد ورثت الدولة الأيوبية التي حكمت اليمن منذ سنة ٥٦٩ ـ ٦٢٦هـ (١١٧٣ ـ ١٢٢٨م)، إلا أنه ينبغي الإشارة إلى أن الدولة الأيوبية اتبعت خلال حكمها لليمن نظام الإقطاع الإداري (إقطاع المدخول أو المُتحصّل)، ولما حاولت مصادرة الأراضي وتثمينها بحيث تصبح ملكاً للديوان كما هو الحال في مصر، فشلت في ذلك كما أسلفنا. فلما جاء بنو رسول إلى الحكم في اليمن وجدوا نظام الإقطاع الإداري فساروا عليه، ولم يحاولوا تكرار محاولة الأيوبيين السابقة.

كما أن الدولة المملوكية في مصر والشام دولة إقطاعية استندت في سلطتها إلى رقيق مجلوبين يُحررون ثم يحتكرون السلطة، وقد كوّن هؤلاء المماليك طبقة أرستقراطية أجنبية حاكمة نالت كل الامتيازات واعتبرت نفسها فوق سكان البلاد الأصليين[3].

(١) القلقشندي: صبح الأعشى، ٣/٤٥٦؛ المقريزي: الخطط، ١/٩٧.

(٢) انظر: طرخان: المرجع السابق، ص ص ١٢، ١٦٣؛ شبارو: السلاطين، ص ١٣٢؛ إسماعيل، محمود: الإقطاع في العالم الإسلامي من منتصف القرن الخامس إلى أوائل القرن العاشر الهجري بين الجدل النظري والواقع التاريخي، حوليات كلية الآداب، الحولية الحادية عشرة، جامعة الكويت، (١٤١٠ ـ ١٤١١هـ/١٩٨٩ ـ ١٩٩٠م)، ص ٥٤؛ عبد المجيد، ليلى: النظم الإدارية والمالية لبلاد الشام، ص ٢٥٢؛ الغامدي: المرجع السابق، ص ١٢٠.

(٣) الدوري: مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، ص ١٠٣؛ المندعي: الزراعة في اليمن، ص ٧١.

كما أن هناك بعض الظواهر التي ميزت الإقطاع العسكري المملوكي عن الإقطاع الرسولي، مثل: وجود وحدة التوزيع الإقطاعي، وإدارة إقطاعية تشرف على عملية التوزيع الإقطاعي هي ديوان الإقطاع، وإعادة توزيع الإقطاعات عند تولي أي سلطان جديد للحكم. هذا بالإضافة إلى أنه كان هناك ترتيب للمقطعين، فكل مقطع له قدر معين من الإقطاع على حسب منزلته، كما كثرت المناقلات الإقطاعية فيما بينهم. وقد ترتب على ذلك النظام الإقطاعي تردي أوضاع الفلاحين بشكل خطير[1].

غير أن الفارق الأكبر بين القطرين هو أن أرض مصر في الأساس خراجية، أما اليمن فهي عشرية. ولذلك، فالأراضي الزراعية فيها مملوكة وليست أرض إقطاع. ولم تحاول الدولة الرسولية تثمينها وتحويلها إلى أرض خراجية إقطاعية، لفشل الأيوبيين من قبل، ولما في ذلك من مخالفة للقاعدة الشرعية بخصوص الأراضي العشرية.

ولذا، فنحن لا نؤيد ما ذهب إليه بعض الباحثين من أن النظام الإقطاعي العسكري قد بلغ ذروته في العصر المملوكي، بحيث ساد اليمن كما هو الحال بالنسبة لمصر وبلاد الشام[2]. حيث إن كثيراً من سمات الإقطاع العسكري التي كانت سائدة في مصر وبلاد الشام في عصر المماليك لا تنطبق على ما كان سائداً في اليمن في عصر الدولة الرسولية[3].

(١) لمعلومات أوفى عن الإقطاع في العصر المملوكي انظر: شبارو: السلاطين، ص ص ١٣٢ ـ ١٣٥؛ ضومط، أنطوان خليل: الدولة المملوكية: التاريخ السياسي والاقتصادي والعسكري، (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٠م)، ص ٩٩ وما بعدها؛ طرخان، إبراهيم علي: مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٠م)، ص ١٠٤ وما بعدها، النظم الإقطاعية، ص ٦٣ وما بعدها؛ ماجد: نظم دولة سلاطين المماليك، ١/١٣٩ ـ ١٤٤؛ عبد المجيد، ليلى: النظم الإدارية والمالية لبلاد الشام، ص ٢٥٢ وما بعدها.

(٢) إسماعيل: الإقطاع في العالم الإسلامي، ص ٥٤.

(٣) المندعي: الزراعة في اليمن، ص ٧٠.

الفصل الثالث

النظام المالي

المبحث الأول: الدواوين:

الديوان الكبير (ديوان الخراج)

ديوان الخاص

ديوان الحلال (الجلال)

المبحث الثاني: إيرادات الدولة:

الإيرادات الثابتة

١ ـ الخراج

٢ ـ الزكاة

٣ ـ الجزية

الإيرادات غير الثابتة.

١ ـ الرسوم والمكوس التجارية

٢ ـ الضرائب

٣ ـ المواريث الحشرية

٤ ـ المصادرات

٥ ـ الأوقاف

المبحث الثالث: المصروفات:

الرواتب

المنشآت الحضارية

الهبات والأعطيات

المبحث الأول

الدواوين

عرفت اليمن خلال العصر الرسولي ثلاثة دواوين رئيسة نظمت العلاقة المالية بين الرعية والدولة، وهي: الديوان الكبير (ديوان الخراج)، وديوان الخاص، وديوان الحلال، والتي كان يطلق عليها في بعض الأحيان اسم الشدود[1].

ومن حسن الحظ أن أحد علماء الدولة الرسولية، وهو الحسن بن علي الشريف الحسيني (ت. ب ٨١٥هـ/١٤١٢م)، قد وضع لنا عملاً ديوانياً وثائقياً في معرفة دواوين الخراج السلطاني، سماه «ملخص الفطن والألباب ومصباح الهدى للكتاب»، وقدمه للسلطان الناصر في حوالي سنة ٨١٥هـ (١٤١٢م). تحدث فيه عن الدواوين الثلاثة السالفة الذكر، واختصاصاتها، وموظفيها والمهام الموكلة إلى كل موظف، ثم ختمه بمسح شامل لجميع موارد الدولة المالية. ويظهر من خلاله مدى ما وصل إليه النظام المالي الرسولي من الدقة والتنظيم. وقد اعتمدنا عليه بشكل كبير في تناولنا التالي للنظام المالي الرسولي بصفة عامة، وخلال فترة الدراسة بصفة خاصة، بسبب تدوينه خلال هذه الفترة، وبالتالي فهو مصدر وثائقي أولي قل أن نجد له مثيلاً بين المصادر الأخرى.

الديوان الكبير (ديوان الخراج)

وهو أهم الدواوين الثلاثة، وكان يعرف في بعض الأحيان «بالديوان»

(١) الخزرجي: العقود، ٢/٢١٧، بامخرمة: ثغر عدن، ص ٢٢٥.

السعيد)[1]، وهو المسؤول عن جمع الأموال المقررة للدولة، ويأتي في مقدمتها خراج الأراضي الزراعية والعشور والجزية، والضرائب والمكوس المختلفة[2].

ويضم هذا الديوان العديد من الموظفين، يمكن تقسيمهم على حسب أعمالهم إلى قسمين: الموظفين الإداريين، والموظفين المباشرين.

الموظفون الإداريون:

ويقصد بهم أولئك الموظفين: الذين يقومون بتسيير الأعمال الإدارية بمقر الديوان، وهم المستوفي، مشارف الاستيفاء، المشد الكبير، العامل، الشاهد، وفيما يلي المهام الموكلة إلى كل منهم:

١ ـ المستوفي:

المستوفي: وظيفة معروفة منذ العصر العباسي، يقوم صاحبها بتولي ضبط الديوان، والتنبيه على ما فيه مصلحته من استخراج الأموال وما إلى ذلك. كما يستطيع مطالبة العمال والموظفين بما يجب عليهم رفعه من الحسابات في أوقاتها[3].

وهو رئيس ديوان الخراج، ويسمى أحياناً صاحب الديوان ومن أهم أعماله ما يلي[4]:

ـ القيام بتحصيل الأموال.

ـ العلم والإحاطة بالضرائب المفروضة على المزارعين، وعدم التفريط في جمعها.

---

(١) الخزرجي: العقود، ٢/ ٦٣.

(٢) عليان: الحياة السياسية، ص ١٦٢.

(٣) لمعلومات أوفى انظر: ابن مماتي: كتاب قوانين الدواوين، جمع وتحقيق: عزيز سوريال عطية، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٤١١هـ/١٩٩١م)، ص ٣٠١؛ القلقشندي: صبح الأعشى، ٥/ ٤٣٧ ـ ٤٣٨؛ ابن شاهين: زبدة كشف الممالك، ص ١١٠؛ البقلي: التعريف، ص ٣١٠.

(٤) انظر: الحسيني: نبذ من ملخص الفطن، ص ص ٦٣ ـ ٦٤، ٧٠.

ـ مكاتبة العمال والموظفين في الجهات المختلفة لتزويده بأخبار جهاتهم وما يستجد فيها.

ـ انتداب العمال والموظفين إلى جهات الدولة المختلفة وقت حلول مواعيد تحصيل الأموال المقررة للقيام بتحصيلها.

ـ القيام بمراجعة السجلات والحسابات التي تصله من مشدي الجهات ومن ثم رفعها إلى السلطان.

ومن أهم الذين تولوا هذه الوظيفة خلال فترة البحث القاضي شرف الدين ابن عمر بن معيبد[1]، يقول عنه البريهي[2]: «... ولي الاستيفاء للسلطان، فدبر قوانينه تدبيراً حسناً وبلغ ما لم يبلغه غيره بوظيفته، وهو مع ذلك جاري على سنن الشريعة المطهرة، ومجاهد لصالح المسلمين وناصح لهم...».

٢ ـ مشارف الاستيفاء[3]:

يأتي في الدرجة الثانية بعد المستوفي، ويقوم بالنيابة عنه أثناء غيابه لأي سبب من الأسباب، هذا بالإضافة إلى عمله الرئيسي وهو الإشراف

---

(١) هو شرف الدين أبو القاسم بن عمر بن أبي القاسم بن معيبد، كان له اجتهاد منذ صغره بطلب العلم، فحفظ منهاج النووي وشيئاً من كتب النحو، وقرأ على الأئمة بوقته في الفقه والحديث واللغة، وصحب جماعة من شيوخ الصوفية وتأدب بآدابهم. وكان له شعر رائق في مدحهم ومدح النبي ﷺ، والكعبة المشرفة، وكانت وفاته في مدينة تعز سنة ٨٣٠هـ/١٤٢٧م. انظر: البريهي: طبقات صلحاء اليمن، ص ص ٢١٠ ـ ٢١١؛ السخاوي: الضوء اللامع: ١١/ ١٣٧.

(٢) المصدر السابق، ص ٢١١.

(٣) المشارف: وظيفة إدارية كان صاحبها يتولى الإشراف على بعض الواردات المالية والوظائف الإدارية في الجهات التي يعمل بها، ولها ذكر في العصر الفاطمي، والأيوبي، والمملوكي. لمعلومات أوفى انظر: ابن الطوير، أبو محمد المرتضى عبد السلام بن الحسن: نزهة المقلتين في أخبار الدولتين، جمع وتحقيق: أيمن فؤاد سيد، (شتوتغارت: فرانتس شتايز، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م)، ص ص ٩٥، ١١٥، ١٣٩، ١٤٠؛ ابن مماتي: قوانين الدواوين، ص ص ٣٠٢ ـ ٣٠٣؛ البقلي: التعريف، ص ٣١٢.

الإداري على المشارفين الذين يقومون بالإشراف على عملية جمع الأموال في جهات الدولة المختلفة[1].

٣ ـ المشد الكبير[2]:

ويعرف أحياناً بمشد المشدين، أو مشد الاستيفاء، ومن أهم الأعمال الموكلة إليه ما يلي[3]:

ـ استخراج ما يعينه له المستوفي من أموال.

ـ الإشارة إلى مشدي الجهات باستخراج الأموال.

وكان في بعض الأحيان يخرج بنفسه للإشراف على استخلاص الأموال[4]. وممن شغل هذه الوظيفة في عهد السلطان الناصر[5] القاضي عفيف الدين عبد الله بن عبد الرحمن العلوي[6]، وابنه القاضي شرف

(١) الحسيني: نبذ من مخلص الفطن، ص ص ٤٤، ٦٨.

(٢) المُشِدّ: الشاد أو المشد هو المفتش، أو الموظف الذي كان له حق التقوية، وما يتبع ذلك من سلطات السيطرة، والمراقبة والإشراف، والتفتيش والمعاونة والتوجيه والتعمير والاستدرار. وبمعنى آخر هو الموظف الذي يقوم برعاية الأعمال من كل نوع، فهناك مشد الأوقاف ومشد الأملاك السلطانية، ومشد العمائر وهكذا. لمعلومات أوفى انظر: ابن مماتي: المصدر السابق، ص ٣١٩؛ النابلسي، عثمان ابن إبراهيم: كتاب لمع القوانين المضيئة في دواوين الديار المصرية، (القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، د. ت)، ص ٥١؛ القلقشندي: صبح الأعشى، ٤/ ٢٢، ٢٣، ١٩٣، ١٩٤؛ البقلي: المرجع السابق، ص ١٩٣؛ دهمان: معجم الألفاظ التاريخية: ص ص ٩٥، ١٣٩؛ الخطيب: معجم المصطلحات، ص ٢٦٥؛ الكيلاني: مصطلحات تاريخية: ص ٥١.

(٣) الحسيني: نبذ من ملخص الفطن، ص ٦٥.

(٤) مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ١٤٠.

(٥) المصدر نفسه، ص ١٤٢.

(٦) هو القاضي عبد الله بن عبد الرحمن بن محمد العلوي الزبيدي الحنفي، كان عالماً فاضلاً، وفي سنة ٨٠٨هـ/ ١٤٠٥م خرج لمقاتلة قبائل الجحافل المحاصرين لعدن فقتل في معركة دارت بينهما خارج عدن. انظر: مجهول: المصدر السابق، ص ١٤١؛ ابن حجر: إنباء الغمر، ٥/ ٣٠٣ ـ ٣٠٤؛ السخاوي: الضوء اللامع: ٥/ ٢٥.

الدين إسماعيل[1].

٤ ـ العامل[2]:

ليس لدينا معلومات وافية عن الأعمال المنوطة به خلال العصر الرسولي، إلا أنه قد عرف منذ عهد الدولة الفاطمية بأنه أحد كبار موظفي الديوان الوظائف الدينية، وكانت تسند إليه مهمة تنظيم الشؤون المالية، ومراجعة الحسابات، واستمر الحال على ذلك عند الأيوبيين والمماليك[3].

٥ ـ الشاهد[4]:

وهو أيضاً كسابقه لم توضح لنا المصادر المتوافرة المهام التي كان مكلفاً بها خلال العصر الرسولي، إلا أنه موظف عرف في الدولة الإسلامية منذ فترة متقدمة بأنه أحد موظفي الدواوين، وكان يقوم بضبط كل شيء هو شاهد فيه، وأن يكون له تعليق بخدمته، وأن يكتب الحساب الموافق لتعليقه[5].

(١) هو القاضي إسماعيل بن عبد الله بن عبد الرحمن العلوي، كان عاقلاً حازماً كاملاً كاتباً ماهراً، عينه السلطان الناصر مشد المشدين بعد مقتل والده، وكان لا يزال شاباً لا يتجاوز الخامسة عشرة من عمره، إلا أن السلطان عينه عطفاً عليه ومحبة في والده الذي قتل وهو في خدمة الدولة. وقد تولى الوزارة فيما بعد للسلطان المنصور عبد الله بن السلطان الناصر ثم تولاها لأخيه السلطان الأشرف الثالث، فلما تولى السلطان الظاهر يحيى صادره وبالغ في إيذائه حتى هرب إلى مكة المكرمة فمكث فيها حتى توفي في سنة ٨٣٥هـ/ ١٤٣١م. انظر: الأهدل: تحفة الزمن، ق ق ٣١٣أ ـ ٣١٣ب؛ السخاوي: المصدر السابق، ٢/ ٣٠٠ ـ ٣٠١؛ ابن الديبع: قرة العيون، ص ص ٣٩٤ ـ ٣٩٥؛ بامخرمة: قلادة النحر، ٣/ ١١٠٥.

(٢) الحسيني: نبذ من ملخص الفطن، ص ص ٤٤، ٦٤، ٦٨.

(٣) انظر: ابن مماتي: قوانين الدواوين، ص ٣٠٣؛ القلقشندي: صبح الأعشى، ٥/ ٤٣٨؛ البقلي: التعريف، ص ٢٤٠؛ الخطيب: معجم المصطلحات، ص ٣١٥؛ دهمان: معجم الألفاظ التاريخية، ص ١١٢.

(٤) الحسيني: نبذ من مخلص الفطن: ص ص ٤٥، ٦٤، ٦٩.

(٥) ابن مماتي: قوانين الدواوين، ص ٣٠٤؛ القلقشندي: صبح الأعشى، ٥/ ٤٣٧؛ دهمان: معجم الألفاظ التاريخية، ص ٩٦؛ الكيلاني: مصطلحات تاريخية: ص ٥٠.

الموظفون المباشرون:

ويقصد بهم أولئك الموظفون الذين يباشرون عملية استخلاص الأموال المقررة من جهات الدولة المختلفة، وهم أكثر رجال الدولة التصاقاً بالرعية، ومن أبرزهم: مشد الجهة، مشارف الجهة، ناظر الجهة، ملتزم الجهة، وفيما يلي المهام الموكلة إلى كل منهم:

١ ـ مشد الجهة:

يعد من أهل التصرف في الجهات، وقد يكون من عوام الناس أو من أحد الجنود وينتدب لأجل همته، ومن أبرز المهام الموكلة إليه[١]:

ـ المبادرة إلى جهته، والعمل على استخراج أموالها من وجوهها المشروعة.

ـ القيام بعمارة جهته وإصلاح خرابها.

ـ استخراج الأموال في الديوان، ولا يستخرج درهم واحد إلا بحضور كافة المباشرين، وإذا ما غاب أحدهم بسبب مانع من الحضور حضر نائبه.

ـ الإشراف على الجنود المرتبين في جهته، والعمل على ضبط الحدود، والقضاء على عترة الفساد والتمردات في جهته.

ـ معاضدة الناظر ومساعدته في جباية الضرائب المقررة على جهته، والحضور معه بنفسه لمنع الظلم والتعسفات عن الرعية.

ـ تنفيذ المنشور السلطاني الذي يكتب للمزارعين سنوياً لتستقر خواطرهم.

ـ انتداب المساحين إذا وصلته كتب المستوفي بالانتداب.

ـ القيام باستلام نسخ السجلات التي يعدها كتّاب الجهة يومياً وشهرياً عن الأراضي التي تسقى، ويرسل بنظائرها إلى المستوفي.

(١) انظر: المخطوطة الديوانية، ق ق ١٠أ ـ ١١ب، ٥٨أ ـ ٥٩أ، ٧٣أ ـ ٧٤أ؛ الحسيني: نبذ من ملخص الفطن: ص ص ٦٦ ـ ٧٠.

ـ إلزام المساحين والذراعين عند المباشرة أن لا يأخذوا من المزارعين إلا المعتاد من المنفعة، ومن علم أنه أخذ زيادة عن العادة، أدب وأجبر على إعادة الزيادة إلى المزارع.

وقد أوردت لنا المصادر بعضاً من مشدي الجهات خلال فترة الدراسة، منهم: عمر بن عبد الواحد التقي[١]، ابن الزنبول[٢] في مدينة زبيد[٣]، الأمير بدر الدين محمد بن بهادر الشمسي[٤] في ذي جبلة[٥].

٢ ـ مشارف الجهة:

من أهم الأعمال المكلف بها، القيام بالإشراف الإداري على عملية استخلاص الأموال المقررة على جهته[٦].

٣ ـ ناظر الجهة[٧]:

يعد من أهم موظفي ديوان الخراج في الجهات، ومن أبرز المهام

(١) هو عمر بن أحمد عبد الواحد التقي الزبيدي، كان له اعتناء بالعلم، وتوفي في سنة ٨٢٢هـ/١٤١٩م. انظر: ابن حجر: أنباء الغمر، ٣٦٨/٧؛ السخاوي: الضوء اللامع، ٦٩/٦.

(٢) ورد هكذا وليس لدينا معلومات أخرى عنه. انظر: ابن المقري: الديوان، ص ١٦٧.

(٣) ابن حجر: المصدر السابق، ٣٦٨/٧؛ السخاوي: المصدر السابق، ١٦٩/٦؛ ابن المقري: المصدر السابق، ص ١٦٧.

(٤) من أكبر أمراء الدولة الرسولية في عهد السلطان الناصر. انظر: مجهول: تاريخ الدولة الرسولية: ص ص ١٥٧، ١٦٣، ١٧١، ١٧٤، ١٨٦، ١٩٩.

(٥) مجهول: المصدر السابق، ص ١٩٩. وذي جبلة: مدينة مشهورة في الجنوب الغربي من مدينة إبّ بنحو ٧كم. انظر: العمري: الحضارة الإسلامية في اليمن، ص ١٠٧؛ المقحفي: معجم المدن والقبائل، ص ص ٨٠ ـ ٨١.

(٦) الحسيني: نبذ من ملخص الفطن: ص ٦٤.

(٧) الناظر: استخدم هذا اللفظ بدلالات وظيفية مختلفة فأطلق عموماً على المشرف المالي، وعلى متولي الديوان، وفي العصر المملوكي أصبح موظفاً من كتاب الأموال، يقوم بالنظر في الأموال التابعة للدولة، وينفذ تصرفاتها: ويرفع إليه ـ

الموكلة إليه ما يلي[1]:

ـ تعيين الأموال التي تصرف في الجهة، ولا يصرف درهم واحد إلا بموافقته وتوقيعه.

ـ الإشراف على جباية بعض الضرائب المقررة على الجهة.

ـ انتداب المساحين إذا طلب منه المستوفي ذلك.

ـ انتداب الشهود للحضور مع المساحين عند مباشرتهم للمسح.

ـ مبادرته إلى صرف الحوائج خاناه إذا جاءه الأمر بذلك.

ـ له الحق في طلب السجلات والحسابات من الكتاب في جهته.

وقد احتفظت لنا المصادر بأسماء العديد ممن شغلوا هذه الوظيفة خلال فترة الدراسة، منهم:

القاضي رضي الدين أبو بكر بن أحمد بن معيبد[2] في عدن، وكان ذلك في سنة ٨٠٣هـ[3] (١٤٠٠م)، والقاضي جمال الدين محمد المقري[4]

= حسابها لينظر فيه ويتأمله، فيمضي ما يمضي، ويرد ما يرد. انظر: ابن مماتي: قوانين الدواوين، ص ٢٩٨؛ القلقشندي. صبح الأعشى، ٥/٤٣٧؛ البقلي: التعريف، ص ٣٤١.

(١) الحبيشي: نبذ من ملخص الفطن، ص ص ٧٠ ـ ٧١.

(٢) هو القاضي رضي الدين أبو بكر بن أحمد بن عمر بن معيبد، والده هو الوزير المشهور في عهد السلطان الأشرف والسلطان الناصر، وسوف يتولى مشد الجلال والخاص كما سيمر بنا فيما بعد. ولم تذكر عنه المصادر المتوافرة معلومات أخرى غير ما ذكر.

(٣) الخزرجي: العقود، ٢/٢٥٨.

(٤) هو القاضي جمال الدين محمد بن أحمد المقري، وسوف يتولى الوزارة فيما بعد. وقد سبق التعريف به في الوزارة.

بمدينة جِبْلة[1]، والطواشي صفي الدين جوهر في المفاليس[2] وأعمالها[3]، والأمير عماد الدين الشّقيم في زبيد[4]، والأمير الشهاب السعيدي في عدن، وذلك في شهر ربيع الأول من سنة ٨٠٩هـ (١٤٠٦م)، والأمير جمال الدين مفتاح في عدن، في شهر شعبان من السنة نفسها[5]، ومحمد بن قاسم الأجدل[6] في زبيد ثم عدن[7].

وتجدر الإشارة إلى أنه لا بد من حضور جميع موظفي ديوان الخراج في الجهة من مشد وناظر ومشارف وغيرهم عند مباشرة استخلاص الأموال، وإذا غاب أحدهم لا بد من حضور نائبه، وتوقيع الناظر والمشد على السجلات المكتوبة قبل رفعها إلى المستوفي[8].

٤ ـ ملتزم الجهة[9]:

ومن أهم الأعمال المنوطة به ما يلي[10]:

---

(١) مجهول: المصدر السابق: ص ١٣٥.

(٢) المفاليس: أحد جبال قضاء الحُجَرية الواقع في جنوب مدينة تعز على طريق عدن، وبه العديد من القرى. انظر: الحجري: مجموع بلدان اليمن، ٢/٧١٥؛ الوتسي: اليمن الكبرى، ١/٥٠.

(٣) مجهول: تاريخ الدولة الرسولية: ص ١٣٩.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٤٥.

(٥) المصدر نفسه: ص ص ١٤٥، ١٤٧.

(٦) تولى نظارة زبيد وعدن، وولي لحج وغيرها، وكانت وفاته في سنة ٨٢٢هـ/١٤١٩م. انظر: ابن حجر: إنباء الغمر، ٧/٣٧٠؛ السخاوي: الضوء اللامع، ٨/٢٨٨.

(٧) ابن حجر: المصدر السابق، ٧/٣٧٠؛ السخاوي: المصدر السابق، ٨/٢٨٨.

(٨) الحبيشي: المصدر السابق، ص ص ٦٤، ٦٦ ـ ٦٧.

(٩) الالتزام: هو أن يضمن أو يكفل شخص ما خراج منطقة معينة بمبلغ معلوم يتعهد بدفعه في موعد محدد، ثم يقوم هو بمباشرة تحصيل ذلك من الرعية. انظر: الخطيب: معجم المصطلحات، ص ٤٠٧؛ عسيري: الحياة السياسية، ص ٢٤٠؛ عطية الله: القاموس الإسلامي، ٤/٤١١.

(١٠) الحبيشي: المصدر السابق، ص ٧٢.

ـ تعريف المشد بالأطراف والمتخففين والمتحولين مع بداية نضوج المحصول لكي يقوم باستخراج الخراج.

ـ سوق الماء إلى أراضي المزارعين، ولا يسقي لأحد من الأسفلين قبل أن يكتفي الأعلون، ومتى خالف ذلك أدب وعزل وندب عوضه.

ديوان الخاص

كانت مهمته التحدث فيما هو خاص بمال السلطان، وإجراء الحسابات الخاصة بها لتحديد الإيرادات والمصروفات[1]. ويعرفه الحسيني[2] بقوله: «والخاص هي جهات اختصت برسم الحمل لا يرتب عليها سوى مباشريها والرتبة».

وكان يتولى الإشراف على هذا الديوان «ناظر الخاص»، ويعرف أحياناً «بمشد الخاص»[3]، وهو من أكبر موظفي الدولة حتى أن مركوبة كان بغلة «بزنّارة»[4]، ومضافين ورنك[5]. وتحت سلطته عدد من الموظفين، أبرزهم: العامل، والمشارف، وهم من أجل الكتاب، ومنزلتهم وجامكيتهم مثل نظرائهم في الديوان الكبير، ويشترط فيهم أن يكونوا من ذوي الخبرة والمعرفة، وقد باشروا الدواوين بعلم وعمل، ويعرفون تفصيل الملخص[6]

(1) القلقشندي: صبح الأعشى، ٣/٥٢٣ ـ ٥٢٤، ٤/٣٠؛ المقريزي: الخطط، ٢/٢٢٧؛ عليان: الحياة السياسية، ص ١٦٢.

(2) المصدر السابق، ص ٤٥.

(3) مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ١٣٦.

(4) الزنّار: خيط غليظ بقدر الأصبع يشد على الوسط. انظر: الحسيني: نبذ من ملخص الفطن، ص ٦٢ (هامش: ١٦٥، كلام المحقق).

(5) سبق التعريف بالرنك.

(6) الملخص: يقول القلقشندي: الملخصات مفردها ملخص وهي أن يقوم الكاتب بتصفح الكتب الواردة وتلخيص مقاصدها، وتخريج معانيها على ظهورها، منخصاً الألفاظ الكثيرة في اللفظ القليل من غير إخلال بالمعنى ولا محرف له. ويخرج أيضاً ما يختص بديوان الخراج من الأمور التي ترد ضمن الكتب في معنى الخراج ـ

والبسط بالتخريج لمال البادر[1].

ديوان الحلال

يعرف أحياناً بديوان الجلال، ويبدو أنه شبيه بديوان الأملاك السلطانية عند المماليك[2]، حيث يقول الحسيني[3]: «وأصحاب ديوان الحلال (الجلال) نفرين عامل ومشارف وهما جلالة الأملاك لأنها ملك الملك والعز والمقدار...». ونظراً لكثرة مصروفات مطابخ القصور السلطانية فقد كانت مرتباتها إلى هذا الديوان، ولا يصرف منه غيرها[4].

ويشرف على هذا الديوان مشد يسمى مشد الحلال أو الجلال، ولا بد أن يكون أميناً رجاداً وملماً بعمله، ويساعده موظفان آخران هما العامل والمشارف، وهما من أجل الكتاب، وجامكيتهما مثل موظفي الديوان الكبير وديوان الخاص[5].

وقد جمع القاضي رضي الدين أبو بكر بن عمر بن معيبد في عهد السلطان الناصر بينه وبين ديوان الخاص، وكان يطلق عليه مشد الجلال والخاص[6].

ـ في أوراق يعين فيها الكتب التي وصلت فيها والجهة التي وردت منها، وينصها على هيئته ويرجعها إلى ديوان الخراج. انظر: صبح الأعشى، ٦/٢٠٩ ـ ٢١٠.

(1) الحسيني: المصدر السابق، ص ص ٤٦ ـ ٤٧.

(2) القلقشندي: صبح الأعشى، ٣/٥٢٤، ٤/٣٢.

(3) ملخص الفطن، ق ٨ب، ونبذ من ملخص الفطن، ص ٤٦؛ وقد قرأ المحقق خطأ كلمة المقدار على أنها «اللديار».

(4) الحسيني: نبذ من ملخص الفطن، ص ٤٦.

(5) المصدر نفسه، ص ٤٧.

(6) مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ١٣٦.

المبحث الثاني

إيرادات الدولة

انحصرت أهم الموارد المالية في عهد الدولة الرسولية بصفة عامة، وعهد السلطان الناصر بصفة خاصة، في: الخراج، والزكاة، والجزية، والعشور والمكوس التجارية، والضرائب العامة، والأموال الحشرية، والمصادرات. ويمكن تقسيم هذه الموارد إلى قسمين: إيرادات ثابتة، وتشمل: الخراج، والزكاة، والجزية، وإيرادات غير ثابتة، وتشمل: العشور والمكوس التجارية، والضرائب العامة والأموال الحشرية، والمصادرات.

الإيرادات الثابتة

١ ـ الخراج:

يطلق الخراج في اللغة على الأجرة، والغلة، والضريبة. وأما في الاصطلاح فله معنيان: عام وهو مجموع إيرادات الدولة من زكاة وجزية وخراج وعشور، وغير ذلك من موارد الدولة الإسلامية. ومعنى خاص، وهو الإتاوة أو الضريبة التي يفرضها الحاكم على الأرض الخراجية النامية[1].

---

(١) لمعلومات أولى انظر: الماوردي: الأحكام السلطانية، ص ٢٦٢؛ أبو يعلى، محمد بن الحسين: الأحكام السلطانية، ط ٢، (القاهرة: مطبعة مصطفى الحلبي، ١٣٨٦ هـ/ ١٩٦٦ م)، ص ١٦٢؛ الريس، محمد ضياء الدين: الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية، ط ٤، (القاهرة: دار الأنصار، ١٩٧٧ م)، ص ١٢٣؛ شبير، محمد عثمان: أحكام الخراج في الفقه الإسلامي، (الكويت: دار الأرقم، ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٦ م)، ص ص ١١ ـ ١٣.

وقد شكل الخراج المفروض على الأراضي الزراعية في اليمن مورداً مهماً من موارد الدولة خلال العصر الرسولي بصفة عامة، وعهد السلطان الناصر بصفة خاصة، ويمكن توضيح ذلك من خلال النقاط التالية:

أولاً ـ مقدار الخراج:

تنبهت الدولة الرسولية منذ وقت مبكر إلى أهمية تنظيم الخراج تنظيماً دقيقاً وشاملاً يضمن لها سهولة تقديره وجبايته من جهة، وليسهم في فض الإشكالات التي قد تنشب بين المزارعين والديوان، أو بين المزارعين أنفسهم من جهة أخرى. ولذلك، فقد عمدت إلى إجراء مسح شامل لجميع أراضيها، ثم قامت بتقسيمها إلى عدة أقسام إدارية، يحتوي كل منها على العديد من الجهات الأصلية والفرعية[1]، ثم فرضت على كل قسم مقداراً معيناً من الخراج[2]، حتى لا يتعرض المزارعون لظلم وتعسف الولاة والعمال.

وأما بالنسبة لفترة هذا البحث، فقد أورد الشريف الحسيني في كتابه «ملخص الفطن»، مسحاً شاملاً لموارد الدولة المالية، بيّن فيه المقادير التي كان يقوم ديوان الخراج السلطاني بتحصيلها من جهات الدولة المختلفة، وفيما يلي بيان بكل جهة ومقدار ما كان مقرراً عليها من الخراج:

القسم الأول ـ الجبال

وتحتوي على جهتين رئيستين هما:

أ ـ جهة البلاد العليا.

ب ـ جهة اليمن الأخضر.

---

(١) انظر: الحسيني: نبذ من ملخص الفطن، ص ص ٣١ ـ ٤٠.

(٢) انظر: الحسيني: ملخص الفطن، ق ق ١٣ أ ـ ١٧ ب.

أ ـ جهة البلاد العليا[1]:

ويبين الجدول التالي مقدار ما عليها من أموال[2].

الجهات	عين	غلة بر وشعير	زبيب	عشر الخيل	بقر
بلد رداع العرش وبلد عنس وبلد بني جراد ولواء قانعة والعدار حس.	٣٠٠,٠٠٠ دينار			٢٠٠ فارس	
ما هو بحكم الإقطاع والأعمال الحجرية وما والاها والتجود ومخلاف يفاع والمجرنة والصنعات وتمجيج وجشمان وبلد الأملوك وبلد أهل المعمد والمقران وجُبن وبلد دأزح وحصون دخنة شبا وصهيب وجبل حجاف وجبل حرض وبلاد العرس وبلاد الجعدية ومدّل وبلاد جار الله بن سعد اللادي وبلاد التناعم ودثينة وأعمالها.				١٥٠ فارس	٣٠٠ بقرة

(١) تم استبعاد المناطق التي كانت قد خرجت عن نفوذ الدولة.

(٢) الحسيني: ملخص الفطن، ق ١٣ ب، المندعي: الزراعة في اليمن، ص ص ١٩٤ ـ ١٩٥.

ب ـ جهة اليمن الأخضر:

ويبين الجدول التالي مقدار ما عليها من أموال[1]:

الجهات	عين	غلة بر وشعير	عسل	سكر أحمر	كباش
الأعمال اليحصبية بلد بني سيف وما يليه	٢٠٠,٠٠٠ دينار	٢٠,٠٠٠	-	-	-
التزام وصاب بضم كفاية الحصول	١٥٠,٠٠٠	١٥٠,٠٠٠	٤٠٠ رطل	-	-
بلد إعاضة وما والاها وبلد الأحمود	٢٦,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠	-	-	-
بلد بني شرجة وبلد بني ناجي والسحول	٢٢٦,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	-	-	-
بلد المشرق وما والاها	٢٠,٠٠٠	-	-	-	-
جبل الشوافي وما إليه	٢٠,٠٠٠	-	-	-	-
الأعمال المخلافية.. وجبلة وعنة	٤٧٩,٠٠٠	-	-	٧٠ رطل	-
جبل بعدان والشعر.. وجبلي تبالة وما إليه	٣٤٦,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	-		-
بلاد شهران وبلد العربيين وزُبيد	٨٠,٠٠٠	-	-		٢٥٠ رأساً
الأعمال الجُندية والسافية	٨٠٠,٠٠٠	٨٠,٠٠٠	-		٤٠٠ رأس
مخلاف زبعة	٤٧٠,٠٠٠	-	-		-
بلد العنسيين وعشار الحقل المحروسة	٩,٠٠٠	-	-		-

(١) الحسيني: ملخص الفطن، ق ق ١٥ ب ـ ١٦ ب، المندعي: الزراعة في اليمن، ص ١٩٦.

القفاعة وشرعب	٢٦,٠٠٠	-	-		-
مخلاف جرانة ومعشار المكر	٣٢٧,٠٠٠	-	-		-
مخلاف قصيبة	٧٠,٠٠٠	-	-		-
الأعمال السمدانية	٤٤٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	-	-	-
الأعمال التعزية وذخر	٢٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠	-		-
بلاد خولان والبحم	٤٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠			
الأعمال الجبانية والحصبية والسفالية	٤٩٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠	-	-	٢٥٠ رأساً
الأعمال المقالبية	٦٩٧,٠٠٠	٥٤,٠٠٠	٥٠ رطل	-	٢٠٠ رأس
جبل الركب	٤٢٧,٠٠٠	-	-	-	١٥٠ رأساً
الأعمال الدملوية وسامع	٣٤٠,٠٠٠	-	-	-	-
الأعمال النبحانية	٢٩٠,٠٠٠	-	-	-	-
أعمال الخوخية	٧٠٠,٠٠٠	-	-	-	٢٠٠ رأس
أعمال الشارة ونخلة	٢٠,٠٠٠	-	-	٥٠ رطل	-
أعمال بطحوات	٩,٠٠٠	-	-	-	١٥٠ رأساً
أعمال خدير	٢٠,٠٠٠	-	-	-	٢٠٠ رأس
جبل الظفر وهو صبر المحروس	٤٠٠,٠٠٠	-	-	-	-

القسم الثاني ـ التهائم

ويبين الجدول التالي مقدار ما على هذا القسم من أموال[١].

الجهات	عين	خراجي	نخل
الأعمال التحجية	٢٢٠,٠٠٠	٢٦٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠
الأعمال الأبيّة	١٠٠,٠٠٠	٩,٠٠٠	-
الأعمال الموزعية	١٢٠,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠	٦٤٠,٠٠٠
الأعمال الجيسية وإليه العبسيتين والمصلى	١٢٠,٠٠٠	٨٠٠,٠٠٠	٩٠٠,٠٠٠
أعمال حصية زبيد المحروس والحازتين	٤٠٠,٠٠٠	٧٠٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠
الأعمال الرمعية	١٠٠,٠٠٠	٦٠٠,٠٠٠	-
الأعمال الدوالية بحكم الإقطاع وإليه المدبي غير مقطع	٤٠٠,٠٠٠	١٢٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠
الأعمال السهامية وإليه الغانمية	٣٠٠,٠٠٠	٣٠٠,٠٠٠	-
الأعمال الشُّحرية بحكم الإقطاع	١٠٠,٠٠٠	٤٠٠,٠٠٠	-
الأعمال السرددية والمقصرية	٣٢٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	-
الأعمال المورية والقهبية	٥٠٠,٠٠٠	٥٠٠,٠٠٠	-
الأعمال الرعيانية بحكم الإقطاع	٢٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	-

ثانياً ـ كيفية تحصيل الخراج:

كانت الدولة الرسولية في بداية أمرها تقوم بتحصيل الخراج من نفس الغلة أو ثمنها في وقت الحصاد، عندما تكون الأسعار رخيصة على حكم السعر في ذي الحجة الماضي مراعاة للمزارعين[٢].

(١) الحسيني: ملخص الفطن، ق ١٧ أ ـ ١٧ ب؛ المتدعي: الزراعة في اليمن، ص ١٩٧.

(٢) الخزرجي: العقود، ٢/٦٢؛ المتدعي: الزراعة في اليمن، ص ١٩٨.

ولكن في عهد السلطان المجاهد (٧٢١ ـ ٧٦٤ هـ/ ١٣٢١ ـ ١٣٦٣ م)، استحدث الديوان نظاماً جديداً لجباية الخراج، بحيث صار يؤجل موعد التحصيل من وقت الحصاد عندما تكون الأسعار رخيصة إلى وقت ترتفع فيه الأسعار، ويطالب المزارعون بكميات تكون قد حددت في وقت الحصاد، مما ترتب عليه الإضرار بالمزارعين[1]، حتى هجر كثير منهم مزارعهم وهربوا. فلما لاحظ السلطان عزوف كثير من المزارعين عن الزراعة، جمع كثيرين منهم بوادي زبيد وسألهم عن سبب ذلك فأخبروه بما لحق بهم من ضرر من جراء تطبيق النظام الجديد، عندئذٍ أمر بإلغائه، واستحدث نظاماً جديداً عرف بـ «التواصف»، وهو أن يقوم موظفو الديوان بتسجيل أقل سعر للدولة في كل نصف شهر، بحيث يصبح لكل شهر سعران: سعر لنصفه الأول، وسعر لنصفه الثاني، وقد قوبل باغتباط كبير من قبل المزارعين، وعدوا ذلك من حسنات حكم هذا السلطان[2].

ويغلب على الظن أن هذا النظام هو الذي ظل يعمل به بعد ذلك، لأننا نجد السلطان الأشرف الثاني (ت ٨٠٣ هـ/ ١٤٠٠ م) في سنة ٧٩٤ هـ (١٣٩٢ م)، يصدر أوامره باستمرارية العمل بالعديد من الرسوم والأنظمة، ومنها هذا النظام[3].

(١) المعلم وطيوط: حسين بن إسماعيل: تاريخ المعلم وطيوط، مخطوط، (الرياض: قسم المخطوطات، المكتبة المركزية، جامعة الملك سعود، رقم ٧٧٠٩)، ق ١١١.

(٢) الخزرجي: الكفاية والأعلام، ق ١٤٥ ب؛ العسجد، ص ٣٧٦؛ العقود، ٢/ ٦٢ ـ ٦٣؛ الحبشي: حياة الأدب اليمني، ص ص ٣٢ ـ ٣٣.
وتجدر الإشارة إلى أن المخطوطة الميرانية، التي من المرجح أنها قد دونت في عهد السلطان المظفر، أشارت إلى أن نظام التواصف هو المعمول به في البلاد على الرغم من إضراره بالديوان. انظر: ق ١١ أ ـ ١١ ب. ويعني ذلك أن هذا النظام كان معمولاً به منذ فترة متقدمة عن عهد السلطان المجاهد. وربما يكون قد أعاد العمل به بعد أن كان قد تركه الديوان فنسب له بالخطأ.

(٣) الخزرجي: العقود، ٢/ ١٩٢؛ المتدعي: الزراعة في اليمن، ص ٢٠١.

ثالثاً ـ مسح الأراضي الزراعية:

يفهم من بعض المصادر أن أول مسح للأراضي الزراعية في اليمن في عهد الدولة الرسولية كان في عهد السلطان المظفر[1]، الذي حكم بين سنتي ٦٤٧ ـ ٦٩٤ هـ (١٢٥٠ ـ ١٢٩٥ م)، بالرغم مما تشير إليه بعض المصادر الأخرى من أن ذلك لم يتم إلا في عهد السلطان المجاهد[2].
وكانت عملية المسح تتم في أوقات محددة عرفت بـ «أيام المساحة». وهي غالباً ما تكون مع نهاية نضوج المحاصيل الزراعية، حيث يخرج الموظفون إلى مناطق وجهات الدولة المختلفة، فيحددون مساحتها، ويقدرون ما يجب عليها من خراج[3]، ثم يأخذون من كل منطقة أو جهة كفيلاً أو ملتزماً من أحد زعاماتها السياسية أو الدينية، ليكفل أو يلتزم بدفع ما يجب عليها للديوان. ولذلك، يتردد في كثير من المصادر قصص أولئك الكفلاء أو الملتزمين الذين عجزوا عن الوفاء بما كفلوا أو التزموا بدفعه للديوان، عندئذٍ لا يجدون طريقة لإنقاذ أنفسهم سوى الالتجاء إلى بعض الفقهاء أو مشايخ الصوفية، الأمر الذي يضطر الدولة في كثير من الأحيان إلى إعفائهم، لإرضاء تلك الزعامات الدينية[4].

وكانت عملية المسح تتم إما بذراع الديوان، الذي يساوي ٨٣ سم تقريباً[5]، أو بالذراع المظفري (الأفضلي)[6]، الذي كان مساوياً للذراع

(١) الخزرجي: العقود السابق، ٢/ ١٢١، العسجد، ص ٤١٨.

(٢) وطيوط: المصدر السابق، ق ١١١.

(٣) الخزرجي: العقود، ١/ ١٦٨، ٢/ ٢٢١؛ مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ص ١١٣، ١٧٦، ٢٣٤.

(٤) الخزرجي: العقد الفاخر، ق ١٤٣ ب؛ العقود، ٢/ ٨٩؛ الشرجي: طبقات الخواص، ص ٢٨٤.

(٥) ابن الديبع: الفضل المزيد على بغية المستفيد، تحقيق يوسف شلحد، (صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمني، بيروت: دار العودة، ١٩٨٣ م)، ص ١٤.

(٦) يذكر الخزرجي أن السلطان الأفضل أمر في أواخر سنة ٧٧٠ هـ/ ١٣٦٨ م، بأن تمسح جميع أراضي المزارعين بالذراع المظفري، فسماه المزارعون بالذراع ـ

الشرعي[1]؛ ولذلك فقد فضله المزارعون على ذراع الديوان، وكان هو المستخدم ـ في الغالب ـ منذ سنة ٧٧٠ هـ (١٣٦٨ م)[2].

وجدير بالذكر أن المزارعين في اليمن يتبعون الدورات الزراعية، فيزرعون الأرض أكثر من مرة؛ ولذلك، فقد كانت عملية المسح تتم أكثر من مرة في السنة[3].

رابعاً ـ معاناة المزارعين من نظام الخراج:

نقل لنا الفقيه والشاعر إسماعيل بن المقرئ في ديوانه بعض الصور الحية عن معاناة المزارعين في عهد السلطان الناصر من ظلم وتعسف موظفي الديوان، فنجده يقول على لسان مزارعي وادي زَبيد:

هم الرعايا العبيد الطائعون همكْ   وأنتَ أنتَ المطاع السيد الملك
فلا تكلهم إلى من ليس يرحمهم   ولا يرى هلكهم أمراً به درك

إلى أن يقول:

فَضرُّهم بيِّن فاغنم دعا وثنا   يبقى وتبقى له ما أبقيَ الفلك[4]

ويقول على لسان أهل لَحج:

رعية لك في لحج بصرت بهم   لهم وجوه نقاها ظاهر فيها
تُنْدَى حياء وتحميها سكينتها   عن التكلم فيما ليس يعنيها

ـ الأفضلي ابتهاجاً به، واعترافاً بفضله، وعدوه من حسناته المشهورة. انظر: الخزرجي: العقود، ٢/ ١٢١؛ العسجد، ص ٤١٨.

(١) الخزرجي: العقود، ٢/ ١٣٥. ابن الديبع: الفضل المزيد: ص ١٤.

(٢) الخزرجي: الكفاية والأعلام: ق ١٦٢ أ، العقود، ٢/ ١٢١، العسجد، ص ٤١٨؛ ابن الديبع: قرة العيون، ص ٣٧٦.

(٣) المنذعي: الزراعة في اليمن، ص ٢٠٠.

(٤) الديوان ص ١٦٧؛ الحبشي: حياة الأدب اليمني، ص ص ٣٤ ـ ٣٥، القِبْلي: هدية الزمن: ص ٨٦.

يشكون من كاتب يُغري بسلبهم   نعماء أنت بحمد الله كاسيها
وحق نعمتك أن تبقى مآثرها   لقائل رحم الرحمن منشيها
فَرُدَّه خائباً عنهم وردُّهم   بما يدوم ثناه في ذراريها[1]

وعادة ما يكون الظلم الذي يقع على المزارعين من موظفي الدولة إما بالتشدد في جباية الخراج والضرائب، أو باستحداث ضرائب جديدة، أو التلاعب في عمليتي المسح، وتقدير ما يجب على كل جهة؛ مما ينتج عنه إلحاق الضرر بالمزارعين.

كما تَعرَّض المزارعون في كثير من الأحيان للقتل والتشريد، والسلب والنهب، من جراء اجتياح قوات الدولة لمناطقهم، بسبب تأخرهم عن تسديد الواجبات السلطانية[2]، الأمر الذي تعده الدولة خروجاً عن طاعتها.

وبالرغم مما كان يصيب المزارعين من جور وظلم، إلا أن الدولة حاولت في كثير من الأحيان رفع أو تخفيف ذلك عنهم، عندما ينتهي الأمر إلى السلطان. ومما يؤيد ذلك قصيدة ابن المقرئ التي نظمها في مدح السلطان على إثر تجاوبه مع القصيدة السابقة التي شكا فيها موظفيه بوادي زبيد، فقال:

انهض فطائر سعدك الميمون   في ذمة الرحمن حيث يكون

إلى أن يقول:

أما زبيد فكل ما حدثته   عنها اليقين وغيره المظنون
فارقتك أهليها وكم لك بالدعا   أيد تُمدّ إلى السما وعيون

إلى أن يقول:

قَلْدتهم مِنناً تضاعف شكرها   انهلتهم وتَخَفّف التثمين[3]

---

(١) الديوان ص ص ٢٢٣ ـ ٢٢٤.

(٢) مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ص ١٥٧، ١٦١؛ ١٦٦، ١٧٦.

(٣) الديوان، ص ص ١٦٧ ـ ١٦٨.

كما حاولت الدولة أن تتخذ بعض التدابير التي من شأنها أن تحد من المظالم التي تقع على المزارعين، منها:

أ ـ تشديد الرقابة على موظفي الديوان من مساحين وذراعين وغيرهم، وتوصيتهم بالعناية بالمزارعين والرفق بهم، وعدم ظلمهم، ومعاقبة من يثبت مخالفته للأصول المرعية في الجباية، وإجباره على إعادة ما أخذه إن كان قد أخذ شيئاً زيادة على المطلوب[1].

ب ـ إعفاء بعض الجهات، أو بعض الشخصيات البارزة من دفع الخراج أو الضرائب[2].

ج ـ تخفيف بعض الضرائب مثل:

١ ـ ضريبة **المُثَمَّن**[3].

٢ ـ **زيادة معاد في القطيعة**[4].

د ـ قبول وساطة بعض الفقهاء ومشايخ الصوفية، الذين كانوا يحظون بمنزلة مرموقة لدى السلطان، حيث كانوا يقومون بدور المصالحة بين الدولة والمزارعين الممتنعين عن تسديد ما يجب عليهم للديوان[5].

---

(١) المخطوطة الديوانية، ق ق ١١ أ ـ ١٣ أ، ٦٠ أ ـ ١٦١ أ؛ الحسيني: ملخص الفطن، ق ق ١٢ أ ـ ١٢ ب، نبذ من ملخص الفطن، ص ص ٦٧؛ ٦٩ ـ ٧٠.

(٢) الأهدل: تحفة الزمن، ق ق ١٥١ ب ـ ١٥٢ أ، ٣١١ أ؛ تحفة الزمن (الحبشي)، ص ص ٢٨٣ ـ ٢٨٤.

(٣) ابن المقرئ: الديوان، ص ١٦٧.

والمثمن: ضريبة فرضتها الدولة منذ فترة متقدمة على الغلة في الجبانات، ولا تعطينا المصادر المتوافرة معلومات أخرى عنها. انظر: المنتصر: الزراعة في اليمن، ص ٢١٢.

(٤) الخزرجي: العسجد، ص ٤١٠. والقطيعة هي مساحة من الأرض قد تكون ١٥ معاداً مثلاً، فيكون زيادة معاد فيها بمحاسبة صاحبها عن ١٤ معاداً فقط. انظر: المنتصر: الزراعة في اليمن، ص ص ٢١٥ ـ ٢١٦.

(٥) مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ١٧٦؛ البريهي: طبقات صلحاء اليمن، ص ص ١٦٠، ٢٥٤ ـ ٢٥٥؛ المقريزي: درر العقود، ٢/٣٢٠.

٢ ـ الزكاة:

من المعروف أن الزكاة أحد أركان الإسلام الخمسة، وأنها تجب على كل ما يملكه المسلم من مال، أو مواش، أو زروع، أو ثمار، بلغ حد النصاب المقرر شرعاً، وحال عليه الحول. وأن الإنسان مخير بين تفريقها بنفسه على مستحقيها، أو بتسليمها إلى بيت المال ليتولى صرفها في أوجه الخير المختلفة[1].

ويفهم من بعض المصادر أن كثيراً من أفراد المجتمع في عهد الدولة الرسولية كانوا يفضلون تفريقها بأنفسهم مهما بلغت[2]، حتى أن زكاة بعضهم بلغت أربعين ألف دينار، وقيل ستين ألفاً، كان يتولى توزيعها بنفسه بشكل شبه يومي، حتى كادت لا تنقطع صدقته[3]. ورغم هذا، فإنه من المرجح أن هناك أناساً آخرين كانوا يفضلون تسليمها لبيت المال مباشرة ليتولى صرفها في أوجهها المختلفة.

وأما القضاة الذين كان يسند إليهم الإشراف على أموال اليتامى والغائبين، فقد كانوا يودعون زكاتها في بيت المال[4].

ومن المرجح أن الدولة الرسولية قد حرصت على تحصيل الزكاة من التجار المسلمين الوازدين على الموانىء اليمنية، سواء على ما كانوا يحملونه معهم من نقود[5]، أو على بضائعهم، إلا أن المصادر المتوافرة لا

---

(١) لمعلومات أوفى انظر: الماوردي: الأحكام السلطانية، ص ٢٠٤ وما بعدها.

(٢) ابن بطوطة: تحفة النظار، ص ٢٦٨.

(٣) الخزرجي: العقود، ١/٢٠٨؛ بامخرمة: ثغر عدن، ص ١٩١.

(٤) عليان: الحياة السياسية، ص ١٧٧.

(٥) ذهبت الباحثة حصة المبارك إلى أنها كانت تقدر بخمسة دراهم على كل مئتي درهم، وذلك نقلاً عن كتاب صبح الأعشى للقلقشندي (انظر: الحياة الاقتصادية، ص ٢٥٤، ٢٦٣). وبالرجوع إلى المصدر المذكور اتضح أنه كان يتحدث عن الزكاة المفروضة على التجار بالموانىء المصرية في عهد المماليك، وليس عن اليمن كما ذهبت الباحثة (انظر: القلقشندي: صبح الأعشى، ٣/٥٢٩).

تمدنا بالمعلومات الكافية حول مقدارها، وكيفية تحصيلها، ومجموع المتحصل منها[1].

وأما الأوجه التي كان يتم صرفها فيها، فإن المصادر المتوافرة لا تعطينا معلومات كافية عنها، ولكن يبدو أنه كان يصرف منها على الفقراء والمساكين، حتى إنه كان يقرر لبعضهم راتب سنوي منها[2].

٣ ـ الجزية:

الأصل في الجزية قوله تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ ۝﴾[3]. والمقصود بأهل الكتاب هنا اليهود والنصارى، أهل التوراة والإنجيل، ولذلك فقد استدل بها كثير من العلماء بأن الجزية لا تؤخذ إلا من أهل الكتاب، أو

---

(١) كما ذهبت الباحثة نفسها ـ أيضاً ـ أن الزكاة كانت تؤخذ على التجارة إذا بلغ ثمنها خمسة وعشرين ديناراً (انظر: المرجع السابق، ص ٢٦١). وعلى الرغم من أنها لا تحيل على مصدرها في ذلك، إلا أنه اتضح أنها نقلت عن ابن المجاور (المستبصر، ص ١٤٤)، ولم يكن يتحدث عن الزكاة في عصر بني رسول، وإنما كان يتحدث عن الجور والظلم الذي لحق بالتجار في أواخر العصر الأيوبي؛ ومن ذلك ما تم استحداثه في سنة ٦٢٥ هـ من ضرائب ولا سيما ضريبتي دار الوكالة ودار الزكاة. كما أن الباحثة وقعت في خطأ آخر وفي الموضوع نفسه عندما ذهبت إلى أن السلطان الأشرف الثاني أعفى التجار من الزكاة لمدة شهر ـ وفي موضع آخر لمدة عام ـ وأحالت القارئ على كتاب قرة العيون لابن الديبع (انظر: الحياة الاقتصادية، ص ص ٢٥٥، ٢٦٢). وبالرجوع إلى المصدر المذكور اتضح أن ذلك من تعليق المحقق في الهامش وذلك نقلاً من تاريخ الشعبي، كما أن الأشرف المقصود هو الأول (ت ٦٩٦ هـ) وليس الثاني (ت ٨٠٣ هـ). وكان يتحدث عن الخراج وليس عن الزكاة وبالتحديد كان يتحدث عن أهالي ذي جِبْلَة (انظر: ابن الديبع قرة العيون، ص ٣٣٩، هامش: ٣).

(٢) الجندي: السلوك، ٢/ ٤٦٤.

(٣) سورة التوبة، الآية: ٢٩.

من شابههم من المجوس، لأن النبي ﷺ أخذها منهم[1].

ويذهب معظم الفقهاء إلى أن اسم الجزية، مشتق من الجزاء، إما جزاء لهم ـ أي أهل الكتاب ـ على كفرهم، وإما جزاء على تأمينهم وحمايتهم من قبل المسلمين[2]. وهي واجبة على الرجال العقلاء الأحرار، دون النساء والأطفال والعبيد والمجانين، وأما مقدارها، فقد اختلف العلماء فيه بشكل لا يسمح مجال البحث باستقصائه ومناقشته[3].

والذي يهمنا هنا من أهل الجزية (اليهود)، حيث تفيد المرويات بأن الديانة اليهودية قد انتشرت في اليمن منذ زمن بعيد، وبالأخص في عهد دولة حِمْيَر[4] عندما اعتنقها بعض ملوكها. ولما جاء الإسلام ودخل فيه

---

(١) ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، ط ٢، (بيروت: دار المعرفة، ١٤٠٨ هـ/ ١٩٨٨م) ٢/ ٣٦٠ ـ ٣٦١.

(٢) الماوردي: الأحكام السلطانية، ص ٢٥١.

(٣) لمعلومات أوفى انظر: الماوردي: المصدر السابق، ص ٢٥٤ وما بعدها.

(٤) دولة حمير: آخر الممالك اليمنية القديمة، حكمت ما بين عامي ١١٥ ق.م، و ٥٣٥ م. ويفرق المؤرخون بين فترتين من حكمها، الفترة الأولى: وتبدأ من سنة ١١٥ ق.م ـ ٢٧٥ م، وتلقب ملوكها بـ «ملك سبأ وريدان»، والفترة الثانية وتستمر من ٢٧٥ ـ ٥٣٣ م، وتلقب ملوكها بـ «ملك سبأ وريدان وحضرموت ويمنات وأعرابهم طوداً وتهامة». وقد عُرف ملوك هذه الفترة بالتبابعة. وقد اعتنق الملك أسعد الكامل (٣٨٥ ـ ٤١٥ م) اليهودية ودعا لاعتناقها في البلاد، ثم جاء الملك يوسف ذو نواس وتعصب لها بشدة حتى أراد إجبار الناس على اعتناقها، وهو صاحب قصة الأخدود المعروفة، وبسبب أعماله وتعصبه لليهودية غزا الأحباش اليمن، وقد حكم ما بين سنتي ٥١٥ و ٥٢٤ م.

لمعلومات أوفى انظر: الهمداني: الإكليل، ٢/ ٦٢ وما بعدها، ٨/ ٢٥٨ ـ ٢٥٩؛ الحميري، نشوان بن سعيد: ملوك حمير وأقيال اليمن، تحقيق: علي بن إسماعيل المؤيد، إسماعيل بن أحمد الجرافي، ط ٢، (صنعاء: دار الكلمة، ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٥ م)، ص ص ١٧٣ ـ ١٧٦؛ شرف الدين، أحمد حسين: اليمن عبر التاريخ، ط ٥، (الرياض: مطابع الفرزدق، ١٤١٠ هـ/ ١٩٨٥ م) ص ص ٩٣ ـ ١٠٠، ١٥٤ ـ ١٥٦؛ الموسوعة اليمنية، ١/ ١٠٤ ـ ١٠٥، ٤٢٤ ـ ٤٢٧، ٢/ ١٠٣٢ ـ ١٠٣٣، ١٠٣٥، ١٠٣٦؛ مهران: دراسات في تاريخ العرب القديم، ص ص ٣٥٦ ـ ٣٦٠، ٣٦٨ ـ ٣٧٥.

اليمنيون أفواجاً، ظل كثير من اليهود على دينهم، فمنهم من نزح عن البلاد عندما بدأ إجلاء غير المسلمين من شبه الجزيرة العربية، ومنهم من فضل البقاء[1]، والعيش مع المسلمين وفق الضوابط التي وضعتها الشريعة الإسلامية لأهل الكتاب.

وأما أوضاعهم في عهد الدولة الرسولية، فتتحدث المصادر عن تواجدهم في العديد من المدن اليمنية، منها: تعز، صنعاء، عدن، زبيد، الجَنَد، جِبْلَة، إبّ، ذَمار[2]، وأن الدولة عاملتهم معاملة حسنة، طالما التزموا بتعاليم الدين الإسلامي، وما تفرضه عليهم من أمور كالجزية وغيرها[3]. ونتيجة لذلك، فقد مارسوا شعائرهم وطقوسهم، وعاداتهم وتقاليدهم، وزاولوا معظم الأنشطة الاقتصادية، حتى صار منهم الصائغ، والحدّاد، والنجار، والدبّاغ، والمزخرف[4]، والطبيب، حيث تشير بعض المصادر إلى أن أطباء بعض السلاطين كانوا يهوداً[5]، فضلاً عن مهنتهم التي اشتهروا بها على مر العصور، وهي التجارة[6]. ونستطيع القول بأن عصر الدولة الرسولية يعد من أزهى العصور بالنسبة لليهود، ليس لما لاقوه

(١) الموسوعة اليمنية، ٢/ ١٠٣٣ ـ ١٠٣٥.

(٢) الجندي: السلوك، ١/ ٤٤٦، ٤٥٠؛ ٢/ ١٧٣، ١٨٤، ٢٢٥، ٥٥٩؛ الخزرجي: العقود، ١/ ٦٨، ١٦٧، ٢٠٧، ٢/ ١٨٧، ٢٠٨، ٢١٨؛ العسجد، ص ص ٤٧٤، ٤٧٦؛ الشرجي: طبقات الخواص، ص ص ١٤٦، ١٤٧؛ البريهي: طبقات صلحاء اليمن، ص ص ١٧٨، ١٩٩، ٢١٩، ٣٣٢.

(٣) الجندي: المصدر السابق، ١/ ٤٤٦ ـ ٤٤٧، ٤٥٠، ٢/ ١٧٣، ١٨٣ ـ ١٨٤، ٢٢٤ ـ ٢٢٥، ٥٥٩؛ الخزرجي: العقود، ١/ ١٦٧، ٢٠٧؛ الشرجي: المصدر السابق، ص ٣١٥؛ البريهي: المصدر السابق، ص ص ١٩٩، ٢١٩، ٣٣٢؛ علي ابن علي: الحياة العلمية، ١/ ١٠١.

(٤) لمعلومات أوفى انظر: خليفة: الفنون الزخرفية اليمنية، ص ص ٢٨، ٢٢١، ٢٢٧؛ الموسوعة اليمنية، ٢/ ١٠٣٤؛ عليان: الحياة السياسية، ص ٢٣١.

(٥) الجندي: المصدر السابق، ٢/ ٢٤٧؛ الأفضل الرسولي: العطايا السنية، ق ٤٨ ب؛ الخزرجي: الكفاية والأعلام، ق ١٥٣ ب، العقود: ١/ ٦٨، ٢/ ٣٤٣؛ الشرجي: المصدر السابق، ص ٣١٥.

(٦) خليفة: المرجع السابق، ص ١٦٥.

من تسامح فحسب، وإنما من حيث اندماجهم وانصهارهم مع بقية عناصر المجتمع في بوتقة واحدة، وبالتالي إسهامهم معها في تقدم الدولة ورقيها.

وعلى الرغم من غياب المعلومات الكافية عما كان يدفعه الفرد من الجزية، وعن مجموع المتحصل منها؛ إلا أن المخطوطة الديوانية قد أمدتنا ببعض المعلومات القيمة حول هذا الموضوع؛ حيث ورد فيها أن جزية اليهود في عدن كانت من الذهب ١٢٩ مثقالاً على القاطنين بالميناء، و٧٦ بهاراً[1] ملكية على الواصلين إلى الميناء عن طريق البر[2]، وفي الأعمال اللحجية بلغت ٨٠ بهاراً[3]. أما في الأعمال الأبينية فقد بلغت مائتي دينار[4]، وفي الشواقي بلغت ٤٤٠ بهاراً[5]. ويمكن الاستنتاج بأنها كانت جيدة. ومما يؤيد ذلك بعض أوجه الصرف التي كان يتم صرفها فيها؛ فقد كانت رواتب بعض القضاة منها[6]، وكذلك رواتب الوزير وقاضي القضاة في بعض الأحيان[7]. كما أنفقت منها الدولة على إنشاء بعض السبل الخيرية، والمدارس وغيرها[8]. ومعلوم أن جزءاً منها كان يذهب إلى خزينة الدولة، مما يفيد بأنها شكلت مورداً مالياً لا بأس به للدولة.

(١) البهار: وحدة وزن تساوي حمل جمل، وهي غير ثابتة إلا أنها في الغالب تتراوح ما بين ٢٤٠ و ٢٧٠ كغ. وتستخدم عادة في وزن السلع التجارية: انظر: الحبيشي: ملخص الفطن، ق ق ١٨ أ، ١٩ أ، ٢٠ أ، ٢٣ أ؛ هنتس: المكاييل والأوزان الإسلامية، ص ص ٢٠ ـ ٢٣؛ الحبشي، عبد الله: «جوانب من الحياة الاقتصادية في التاريخ اليمني»، مجلة الكلمة، صنعاء، ع ٥١ ـ ٥٢ (فبراير ١٩٧٩ م)، ص ١١٤.

(٢) ق ٨١ ب.

(٣) المصدر نفسه، ق ٦٧ أ.

(٤) المصدر نفسه، ق ٧٦ أ.

(٥) المصدر نفسه، ق ١٦١ ق.

(٦) الجندي: السلوك، ١/ ٤٤٦، ٤٥٠ ـ ٤٥١؛ ٢/ ١٧٣؛ الخزرجي: العقود، ١/ ١٦٧، ٢٠٧؛ بامخرمة: قلادة النحر، ٣/ ٩٤٨.

(٧) الجندي: المصدر السابق، ١/ ٤٤٦.

(٨) المصدر نفسه، ٢/ ١٧٣؛ بامخرمة: المصدر السابق، ٣/ ٩٤٨؛ علي بن علي: الحياة العلمية، ١/ ١٠٢.

الإيرادات غير الثابتة

أولاً ـ الرسوم والمكوس التجارية:

قدم لنا ابن المجاور[1] معلومات قيمة عن الرسوم والمكوس التجارية بميناء عدن في أواخر العصر الأيوبي، فقال: إنه في سنة ٦٢٥ هـ (١٢٢٧م) استحدث نور الدين عمر بن علي بن رسول ـ كان في ذلك الوقت لا يزال أحد الأمراء الأيوبيين ـ ضريبتي دار الوكالة[2]، ودار الزكاة[3]، فصار يؤخذ من التاجر خمس عشورات في آن واحد، عشور قديمة وهي مال

(١) المستبصر، ص ص ١٤٣ ـ ١٤٥.

(٢) أسست في سنة ٦٢٥ هـ، وكان مقدار ضريبتها في الدينار قيراط (ابن المجاور: المصدر السابق، ص ١٤٣). وكان التاجر الذي لا يصحب بضاعته، ولم يرتبط بصديق تاجر يسوّقها له، يقوم بإيداعها لدى عامل يعرف بالوكيل ليتولى حفظها وتسويقها بدلاً عنه انظر: عبد المجيد، ليلى: النظم الإدارية والمالية لبلاد الشام، ص ٣٤٦.

ومن هنا جاء لفظ الوكالة أو دار الوكالة، التي كانت معروفة على نطاق واسع في مصر وبلاد الشام خلال العصرين الأيوبي والمملوكي، حيث كانت مخصصة لنزول التجار وتخزين بضائعهم. انظر: القلقشندي: صبح الأعشى، ٤/١٩٣، المقريزي، الخطط، ٢/٩٣، ٩٤، الخطيب: معجم المصطلحات، ص ٤٤٣. وتجدر الإشارة إلى أن الوكيل في عدن كان موظفاً رسمياً، مثله مثل موظف دار الزكاة الذي يقوم بتقدير الزكاة. انظر:

Smith, G.R: "More on the Port Practices and Taxes of Medieval Aden", New Arabian studies, Vol. 3 (1996), pp.209. 212.

(٣) يفهم من كلام ابن المجاور أنها أنشئت في سنة ٦٢٥ هـ أيضاً لتخزين مجموع المتحصل من زكاة المواد العينية. (المستبصر، ص ١٤٣).

الفرضة، وعشور الشواني، والدِّلالة[1]، ودار الوكالة، ودار الزكاة[2].

ثم ضرب لنا مثالاً حيًّا على كيفية تحصيل هذه الضرائب، وما كان يعانيه التجار من ظلم وجور، فقال: إن الناخوذة عثمان بن عمر الآمدي قدم ومعه «مَنَّيْن» عود، فلما جاء وقت المحاسبة قُوِّم بستة دنانير، فخرج العشور دينار ونصف، والشواني نصف وربع ـ ٣/٤ ـ وقُوِّم في دار الوكالة بخمسة وعشرين ديناراً، فخرجت ضريبتها ثمانية دنانير ودانقين[3]، والزكاة ديناراً وربعاً، والدلالة نصف دينار، فأصبح المجموع خمسة عشر ديناراً، ولما كان الثمن ستة دنانير فقط، كان عليه دفع تسعة دنانير أخرى. عندئذٍ حلف الناخوذة بأنه لم يزن منه شيئاً، وقال: «ما يكفي أنكم تأخذون مني منّين بلا شيء وتطالبوني بتسعة دنانير أخرى..»، ثم تدخل المتوسط حتى خرج رأس برأس[4].

أما بالنسبة للضرائب والمكوس التجارية في عصر الدولة الرسولية، فلدينا ـ حتى الآن ـ عنها، «الدفتر المظفري»[5]، الذي يعود تاريخ تدوينه

(١) سيتم التعريف بهذه الرسوم في الصفحات القادمة.

(٢) ذهبت الباحثة حصة المبارك إلى أن هذه الضرائب قد استحدثت في العصر الرسولي، ولا شك أن في ذلك وهماً واضحاً يضاف إلى أوهامها وأخطائها السابقة (انظر: الحياة الاقتصادية، ص ٢٥٩).

(٣) الدانق: وحدة وزن تساوي سدس (١/٦)، والدينار يساوي ٤,٣٣٣ جم. انظر: هنتس: المكاييل والأوزان الإسلامية، ص ٢٩.

(٤) المستبصر، ص ١٤٤. ولمعلومات أوفى عن الضرائب والمكوس التجارية في ميناء عدن خلال العصر الأيوبي انظر:

Smith, G.R.: "Have you anything to declare? Maritime trade and commerce in Ayyubid Aden: Practices and taxes", Proceedings of the Seminar for Arabian Studies, Vol. 25 (1995), pp.127-140.

(٥) عنوانه بالكامل (الدفتر الخليفي السلطاني المظفري) يقع في ٢٢٣ ورقة، وهو يمثل مسحاً شاملاً لكافة مرافق الدولة المالية والاقتصادية، أعده الديوان الرسولي في عهد السلطان المظفر ليكون مرجعاً لموظفيه في تقدير الخراج والضرائب والمكوس ومختلف الواجبات السلطانية. وقد عثر عليه الباحث محمد عبد الرحيم ـ

إلى عهد السلطان المظفر (٦٤٧ ـ ٦٩٤ هـ/ ١٢٥٠ ـ ١٢٩٥ م)، و«ملخص الفطن»: المصدر المعاصر لفترة هذه الدراسة، وترجع أهميتهما إلى أنهما يمثلان مسحاً شاملاً لكافة إيرادات الدولة من الضرائب التجارية قل أن نجد لهما مثيلاً بين المصادر الأخرى.

وقد أورد كل منهما قائمة طويلة بالمواد التجارية الواردة والصادرة، وما كان مقرراً على كل مادة من الضرائب والمكوس[1]، وعند مقارنة القائمتين بعضهما ببعض يتضح أن قائمة الدفتر المظفري أوسع وأشمل، إذ احتوت على ٣٠٠ مادة تقريباً[2]، بينما لم تضم قائمة ملخص الفطن إلا ١٨٠ مادة تقريباً، كما اتضح أن ما ورد بقائمة الملخص لا يكاد يخرج عما ورد في الدفتر، سواء من حيث أنواع المواد ومسمياتها، أو من حيث مقدار الضرائب المقررة عليها[3]. وربما يعود ذلك إلى أن الدفتر قد أعده

= جازم في أحد المكتبات القديمة بمدينة زبيد ويعمل الآن على تحقيقه ونشره بالتعاون مع البروفيسور دانيال مارتن فاريسكو. انظر: المنتصر: الزراعة في اليمن، ص ص ٨ ـ ٩.

AL-shamrookh: The commerce and Trade, p.22.

وتجدر الإشارة إلى أن الباحث نفسه قد عثر في صنعاء على مصدر آخر مشابه لهذا المصدر، ويرجع إلى الفترة نفسها إلا أن صفحة العنوان مفقودة، مما جعله يضع له عنواناً مؤقتاً على حسب ما احتوى عليه، وهو «الشامل في القوانين الاقتصادية في اليمن»، ويقع في ٤٠٠ ورقة، معظمها عبارة عن بيانات ضريبية، أو رسائل تخص الضرائب أرسلت إلى البلاط الملكي من قبل موظفي الدولة في الأقاليم والمناطق المختلفة، كما احتوى على معلومات مهمة في مختلف الأنشطة الاقتصادية في تلك الفترة، الزراعية والتجارية والصناعية. انظر:

Varisco: Medieval agricultural text from Rasulid Yemen, p.153.

(١) الحسيني: ملخص الفطن، ق ق ١٨ ب ـ ٢٧ أ، ٢٨ أ ـ ٢٨ ب.

AL-shamrookh: The commerce and Trade, pp.315-336.

(نقلاً عن الدفتر المظفري، ق ق ٩٨ ب ـ ١١١ أ).

(٢) Smith: More On the port practices, p.211.

(٣) انظر القائمتين في:

AL-shamrookh: Op.Cit, pp.315-326.

في الأصل الديوان الرسولي ليكون أساساً ومرجعاً لموظفيه في تقدير الضرائب والمكوس وجميع الواجبات السلطانية المختلفة[1]، فكان من الطبيعي أن يكون أكثر شمولاً، وأن يظل هو المرجع للدولة في الفترات اللاحقة، هذا بالإضافة إلى احتمال تناقص المواد التجارية نفسها في عصر مؤلف الملخص عما كانت عليه في النصف الثاني من القرن السابع الهجري (الثالث عشر الميلادي).

ويتضح من خلال هذين المصدرين أن الدولة الرسولية ـ بصفة عامة ـ قد فرضت على مختلف السلع والبضائع التجارية ثلاث ضرائب رئيسة، هي: العشور، الشواني، الدلالة، أما ضريبتا دار الوكالة ودار الزكاة، اللتان أشار إليهما ابن المجاور في أواخر العصر الأيوبي، فلم يرد لهما أي ذكر، مما يجعلنا نميل إلى الاعتقاد بعدم وجودهما[2]. ومن المرجح أنه قد تم إلغاؤهما منذ عهد السلطان المظفر الذي اشتهر بعنايته الكبيرة بالتجارة والتجار[3]، وذلك في محاولة منه لتنشيط الحركة التجارية باليمن، ومما يؤيد ذلك أن الدفتر المظفري المدوّن في عهده لم يشر إليهما.

وسوف نتناول فيما يلي الضرائب الثلاث السابقة بشيء من التفصيل، مع التركيز على فترة الدراسة، معتمدين بدرجة كبيرة على «ملخص الفطن» المعاصر لها.

١ ـ العشور:

يعود تاريخ فرض هذه الضريبة إلى عهد دولة بني زريع[4]، ويقال إن

(١) المنتصر: الزراعة في اليمن، ص ٩٠.

AL-shamrookh: Op.Cit, p.22.

(٢) Smith: More on the port practices p.211.

(٣) ابن حاتم: السمط، ص ٢٦٨؛ المبارك: الحياة الاقتصادية، ص ٢٢١.

(٤) ينسب بنو زريع إلى جدهم زريع بن العباس بن المكرم الهمداني، وكانوا في بداية أمرهم نواباً للدولة الصليحية على عدن ثم استقلوا بحكمها في عام ٤٦٧ هـ/ ١٠٧٥ ـ

الذي استحدثها أحد عمالها اليهود[1]، إلا أنها لم تشكل أهمية كبرى بالنسبة لموارد الدولة الاقتصادية نظراً لضعف النشاط التجاري في اليمن خلال تلك الفترة.

ولما استولى الأيوبيون على اليمن وما صاحب ذلك من انتعاش اقتصادي بصفة عامة، وتجاري بصفة خاصة، شكلت هذه الضريبة جانباً كبيراً من مواردهم المالية؛ ولذلك فقد كانت محل اهتمامهم، حيث عملوا على تنظيم وتطوير الموانىء اليمنية، وعينوا فيها العديد من الموظفين والحراس ليقوموا بحفظ الأمن، واستقبال السفن والمراكب التجارية وحصر ما تحتوي عليه من بضائع، ومن ثمّ تقدير ما يجب عليها من عشور بكل دقة[2]. ومع ذلك، فقد كانت هناك بعض السلع التجارية الضرورية ـ فيما

= م، وهم على مذهب الإسماعيلية كما كانت الدولة الصليحية. وقد ظلوا يحكمون عدن وما جاورها حتى قضى عليهم توران شاه الأيوبي في عام ٥٦٩ هـ/ ١١٧٤ م. لمزيد من المعلومات انظر: الجرافي: المقتطف من تاريخ اليمن، ص ص ١٢٣ ـ ١٢٤؛ الحداد: التاريخ العام لليمن، ٢/٢٩٣ ـ ٣١٦؛ حسن سليمان: تاريخ اليمن السياسي، ص ص ٢٢٢ ـ ٢٢٩؛ الشامي، فضيلة عبد الأمير: «إمارة آل زريع بعدن، ٤٧٦ ـ ٥٦٩ هـ»، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، ع ٢٦ (١٩٧٩ م)، ص ١٠٠ وما بعدها؛ صالح، محمد أمين: «بنو معن ثم آل زريع في عدن»، مجلة المؤرخ العربي، ع ١٥، (١٩٨٠ م)، ص ص ٣٢٠ وما بعدها.

(١) ابن المجاور: المستبصر، ص ١٤٠.

(٢) لمعلومات أوفى انظر: إبراهيم، محمد كريم: عدن: دراسة في أحوالها السياسية والاقتصادية، ٤٧٦ ـ ٦٢٦ هـ/ ١٠٨٣ ـ ١٢٢٨م؛ (البصرة: مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٥ م)، ص ٢٨٠ وما بعدها، «إنجازات الأيوبيين في تشجيع وحماية التجارة والتجار في ميناء عدن، ٥٦٩ ـ ٦٣١ هـ/ ١١٧٣ ـ ١٢٢٨م»، مجلة الخليج العربي، جامعة البصرة، مج ٢٠، ع ٢ (١٩٨٨ م)، ص ص ٢٧ ـ ٤٨. وانظر البحث نفسه في: مجلة التراث، مركز الدراسات والبحوث اليمني، فرع عدن، ع ٤ (رجب ـ رمضان ١٤١٢ هـ/ يناير ـ مارس ١٩٩٢ م)، ص ص ٣٣ ـ ٤٨، «الإنجازات العمرانية لدولة بني أيوب في عدن: عثمان بن علي التكريتي والمعتمد التكريتي»، مجلة التراث، ع ٥ (شوال ـ ذو القعدة ١٤١٢هـ/ أبريل ـ يونيو ١٩٩٢ م) ص ص ٢٧ ـ ٣٧.

يبدو ـ للاستهلاك المحلي، مثل: الحنطة، والدقيق، والسكر، والأرز، والصابون، وزيت الزيتون، والسمسم، تعفى من هذه الضريبة[1].

وفي عهد الدولة الرسولية استمر فرض هذه الضريبة على جميع السلع والبضائع الواردة والصادرة، حتى التي كانت تعفى منها في العهد الأيوبي[2]. غير أن هذا لا يمنع أنه كان هناك بعض السلع المحددة تستثنى من ذلك، ولا سيما النادرة والثمينة منها، حيث كانت الدولة تقوم بشرائها[3].

وتجدر الإشارة إلى أن البضائع الصادرة من الموانىء اليمنية والتي سبق وأن أخذت منها هذه الضريبة لا تؤخذ منها مرة ثانية إذا اضطر أصحابها العودة بها مرة أخرى إلى اليمن لأي سبب من الأسباب[4].

٢ ـ الشواني:

الشواني، جمع شيني أو شينية أو شونة، وكانت من أهم السفن الحربية في العصر الإسلامي الوسيط. وهي مزودة بأبراج وقلاع، وبحوالي مئة مجداف، وتبلغ حمولتها حوالي مئة وخمسين جندياً بأسلحتهم، وغالباً ما كانت تستخدم في حماية السفن والمراكب التجارية من القراصنة واللصوص[5].

(١) ابن المجاور: المصدر السابق، ص ص ١٤٢ ـ ١٤٣؛ الحبشي: جوانب من الحياة الاقتصادية، ص ١١١.

(٢) AL-shamrookh: The commerce and Trade; pp.265, 270; Smith: More On the port practices, pp. 212, 215.

(٣) AL-shamrookh: Op. Cit. p.265.

(٤) Ibid, p.266.

(٥) لمعلومات أوفى انظر: سالم، السيد عبد العزيز، العبادي، أحمد مختار: تاريخ البحرية الإسلامية في مصر والشام (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٩٣م) ١/١٣٢ ـ ١٣٣؛ ماهر، سعاد: البحرية في مصر الإسلامية وآثارها الباقية، (القاهرة: دار الكاتب العربي، ١٩٦٧ م)، ص ٣٥٢؛ النخيلي: السفن الإسلامية، ص ص ٨٣ ـ ٨٥.

ويروي ابن المجاور[1] أن بني زريع أمراء عدن لم يكونوا يعرفون هذه المراكب، فلما استولى الأيوبيون على اليمن في سنة ٥٦٩ هـ (١١٧٤م) جاؤوا بها معهم. ويضيف أنه في عهد الملك طغتكين بن أيوب (٥٧٩ ـ ٥٩٣ هـ/ ١١٨٣ ـ ١١٩٧ م)، اقترح عليه البعض أن يرسل هذه السفن إلى البحر لحماية التجار وتجارتهم من اللصوص والقراصنة، وأن يدفع التجار العشور مقابل ذلك، فاستحسن رأيه وشكره عليه.

ويبدو أن ضريبة الشواني كانت بسيطة في البداية لا تتعدى ١٪ في رأي بعض الباحثين[2]، إلا أنها ارتفعت في سنة ٦١٣ هـ (١٢١٦ م) إلى ١٠٪ تقريباً، ومنذ سنة ٦٢٥ هـ (١٢٢٨ م) أصبحت تؤخذ من التجار دون أن تخرج السفن لحمايتهم[3]، مما تسبب في إلحاق الضرر بالتجار.

ويبدو أن بني رسول لم يكونوا راضين عن سياسة الأيوبيين في فرض وتحصيل هذه الضريبة، ولذلك، فإنه لما آل إليهم الحكم في اليمن عملوا على إعادة النظر فيها بشكل جذري. فأسقطوها عن المواد التجارية الواردة على اليمن عن طريق البر أو عن طريق البحر الأحمر، أو الواصلة إلى عدن عن طريق ميناء الشِّحْر[4]. ولم يفرضوها إلا على المواد التجارية الواردة على اليمن من الهند والصين عن طريق بحر العرب[5]؛ ويغلب على الظن أن ذلك كان مقابل إرسال الشواني إلى عرض البحر للقضاء على القراصنة

---

(١) المستبصر، ص ص ١٤١ ـ ١٤٢.

(٢) العقيلي: تاريخ المخلاف السليماني، ١/١٩٤؛ محمد كريم: إنجازات الأيوبيين، ص ٣٩، «العلاقات التجارية بين عدن والهند خلال القرنين السادس والسابع الهجريين ـ الثاني عشر والثالث عشر الميلاديين»، مجلة المؤرخ العربي، س ١٣، ع ٣٣ (١٤٠٧ هـ/ ١٩٨٧ م)، ص ٢٣٢.

(٣) ابن المجاور: المستبصر، ص ١٤٢.

(٤) AL-shamrookh: The commerce and Trade, pp.272, 273; Smith: More On the port practices, pp.212.

(٥) الحسيني: ملخص الفطن، ق ق ٢٢ أ، ٢٣ أ.
AL-shamrookh: Op.Cit, pp.272, 273.

واللصوص الذين عادة ما يتعرضون للسفن والمراكب القادمة من الشرق الأقصى عبر المحيط الهندي[1].

وقد بلغت نسبة ضريبة الشواني حوالي ١٠٪ أي أنه ـ على سبيل المثال ـ كان يؤخذ على كل بضاعة بلغت قيمتها ألف دينار مئة دينار[2].

٣ ـ الدلالة:

كان الدلالون أو السماسرة، معروفين في الموانىء المصرية منذ عهد الدولة الفاطمية[3]، وقد أخذت مكانتهم تزداد أهمية من وقت لآخر، حتى بلغت ذروتها في العهد المملوكي، حيث أصبح لهم نقابة ترعى شؤونهم وتحافظ على حقوقهم، وكانوا يتقاضون عمولة خاصة حددها لهم القانون حسب نوع البضاعة وجنسية التاجر[4].

أما في الموانىء اليمنية، فمن المرجح أن الأيوبيين قد جلبوهم معهم إليها كغيرهم من الموظفين والصناع والخبراء، ومما يؤيد ذلك أن ضريبة الدلالة لم يرد لها أي ذكر في المصادر اليمنية قبل العهد الأيوبي.

ويتمثل عمل الدلال على تشجيع البيع والشراء، والتبادل التجاري بين الناس بصفة عامة، وبين التجار بصفة خاصة[5]. ويغلب على الظن أنه كان موظفاً مدنياً، أو مرخصاً له من قبل الدولة على أقل تقدير، ومما يؤيد

---

(١) Varisco: Medieval Agriculture, p.219.

(٢) ابن المجاور: المستبصر، ص ١٤٢.

(٣) Smith: Op.Cit, pp.212-213.

(٤) زيتون، عادل: العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب في العصور الوسطى، (دمشق: دار دمشق، ١٤٠٠ هـ/ ١٩٨٠ م)، ص ٢٣٧؛ فهمي، نعيم زكي: طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب أواخر العصور الوسطى، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣ م)، ص ٣١٧؛ عبد المجيد، ليلى: النظم الإدارية والمالية لبلاد الشام، ص ٣٧١.

(٥) AL-shamrookh: The commerce and Trade, p.268; Smith: More on the port practices, p.215.

ذلك، أنه كان في بعض الأحيان يقوم بتقدير الضريبة الواجبة على المواد التجارية[1].

وتجدر الإشارة إلى أن مجموع المتحصل من هذه الضريبة يذهب إلى خزينة الدولة، أما الدلال فربما كان يتقاضى عمولة محددة من قبل الدولة على كل مادة تجارية، أو صفقة تجارية تتم بواسطته؛ وربما كان يتقاضى راتباً من الدولة؛ إلا أن المصادر المتوافرة لم تفصح عن ذلك.

وقد فرضت الدولة الرسولية ضريبة الدلالة على معظم المواد التجارية الواردة بشكل متساوٍ بغض النظر عن البلدان الواردة منها، أما المنتجات المحلية فكانت معفية منها[2]. ولا شك أنه كان لهذه السياسة مردود إيجابي في تشجيع الإنتاج المحلي وحمايته من المنافسة الخارجية.

٤ ـ مجموع إيرادات الدولة من الضرائب والمكوس التجارية:

شكلت الضرائب والمكوس التجارية مورداً رئيساً من موارد الدولة الرسولية الاقتصادية، وقد لاحظ ذلك ابن فضل الله العمري[3] أثناء زيارته لليمن في عهد السلطان المجاهد (٧٢١ ـ ٧٦٤ هـ/ ١٣٢١ ـ ١٣٦٣ م) حيث أشار إلى تقدير بني رسول الكبير للتجار، لأن معظم إيراداتهم المالية من التجارة.

ولا شك أن ازدهار الحياة التجارية في اليمن خلال العصر الرسولي ـ بصفة عامة ـ قد انعكس إيجاباً على مجموع إيرادات الدولة المالية منها، وليس أدل على ذلك من الأرقام التصاعدية التي أوردتها المصادر عن

(١) Serjeant, R.B: Studies in Arabian History and Civilisation, (London: Variom Reprints, 1981), p.214; Smith: Op.Cit, pp.212, 215.

(٢) AL-Shamrookh: Op.Cit., pp 271-272

(٣) مسالك الأبصار، ص ص ٤٩، ٥٦.

مجموعها في بعض السنوات، ففي ـ مثلاً ـ سنة ٧١٨ هـ (١٣١٨ م) كان مجموع المتحصل منها ٣٠٠,٠٠٠ دينار[1]، وفي سنة ٧٩٦ هـ (١٣٩٣ م) ٥٠٠,٠٠٠ دينار[2]، وفي سنة ٧٩٧ هـ (١٣٩٤ م) حوالي ١,٠٠٠,٠٠٠ دينار[3]، وفي سنة ٨٠١ هـ (١٣٩٨ م)، قفز المبلغ إلى ١٧٠٠,٠٠٠ دينار[4]، وهذه المبالغ هي مجموع الإيرادات من ميناء عدن فقط، أما الموانيء اليمنية الأخرى فلم تورد لنا المصادر المتوافرة أي إحصائيات عنها.

أما عن مجموع الإيرادات التجارية خلال فترة هذه الدراسة، فقد تراوح ما بين ١,٠٠٠,٠٠٠ و ٢,٥٠٠,٠٠٠ دينار. ففي سنة ٨١٣ هـ (١٤١٠م) بلغت أكثر من ١,٠٠٠,٠٠٠ دينار عدا الإيرادات العينية[5].

ومن حسن الحظ أن الشريف الحسيني دوَّن لنا معلومات مفصلة عن مجموع إيرادات الدولة التجارية من الموانيء اليمنية المختلفة؛ وذلك خلال سنة ٨١٤ هـ (١٤١١ م). فكان مجموع إيرادات ميناء عدن حوالي ١,٤٧٠,٠٠٠ دينار، وظفار الحبوضي ٤٢٠,٠٠٠ دينار، والشحر ٤٠٠,٠٠٠ دينار؛ وزبيد ٥٠,٠٠٠ دينار، والموانيء الشامية[6] ٥٠,٠٠٠ دينار، وميناء دهلك[7] ٢٠,٠٠٠ دينار، هذا عدا المواد العينية التي كان يقدمها كل ميناء

(١) ابن عبد المجيد: بهجة الزمن، ص ٢٨١؛ الخزرجي: العقود، ١/ ٣٤٨، العسجد: ٣٣٢.
(٢) مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ١٢٤؛ شهاب: عدن فرضة اليمن، ص ١٧٧.
(٣) الخزرجي: العقود، ٢/ ٢٣٧.
(٤) مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ١٣٠.
(٥) المصدر نفسه، ص ١٧٢.
(٦) يقصد بها عندما ترد في المصادر اليمنية تلك الموانيء التي تقع إلى الشمال من زبيد، مثل: اللُّحية، بيْدي، الشرجة وغيرها.
(٧) دهلك: بفتح الدال وسكون الهاء، جزيرة تتكون من عدة جزر صغيرة وتقع في عرض البحر الأحمر مقابل ميناء الحديدة اليمني؛ وقد ضمت إلى أثيوبيا في ـ

من هذه الموانيء[1].

وفي سنة ٨١٧ هـ (١٤١٤ م) بلغ مجموع إيرادات ميناء عدن وحده أكثر من ١,٠٠٠,٠٠٠ دينار[2]، أما الموانيء اليمنية الأخرى فلم تورد لنا المصادر التي بين أيدينا أي معلومات عن مجموع إيراداتها.

يلاحظ مما سبق، مدى ما وصلت إليه الدولة الرسولية من ازدهار تجاري، ومدى ما وصل إليه ميناء عدن من أهمية عالمية منذ نهاية القرن الثامن الهجري (الرابع عشر الميلادي) وحتى أواخر الربع الأول من القرن التاسع الهجري (الخامس عشر الميلادي)، وقد تمثل ذلك في العائدات الضخمة التي كانت تجمعها الدولة من الضرائب والمكوس التجارية.

كما يلاحظ التقارب النسبي بين مجموع إيرادات الدولة التجارية من ميناء عدن، الميناء الرئيس للدولة، في العديد من السنين، مما يدل على استقرار الأوضاع التجارية ـ بصفة عامة ـ خلال تلك الفترة.

وعلى الرغم من أن الارتفاع الضخم في عائدات الدولة التجارية يعود بالدرجة الأولى إلى الازدهار التجاري، ونتيجة لتوافد التجار من كل مكان على الموانيء اليمنية خلال تلك الفترة، إلا أنه ربما كان لزيادة الضرائب والمكوس، والدقة في جمعها وتحصيلها على مختلف المواد التجارية الواردة والصادرة، دور مهم في ذلك أيضاً.

ثانياً ـ الضرائب:

يقصد بها تلك الضرائب التي فرضتها الدولة الرسولية على بعض المحاصيل الزراعية، وكذلك مجموع الإيجارات المتحصلة من الأسواق

= العصر الحديث ثم أصبحت جزءاً من إرتريا بعد استقلالها عن أثيوبيا. انظر: الهمداني: صفة جزيرة العرب، ص ٩٣، (حاشية: ١، كلام المحقق).

(١) الحسيني: ملخص الفطن، ق ١٧ ب.

Serjeant: Studdies in Arabian History, p.218.

(٢) مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ١٧٢.

والحوانيت والدكاكين والعقارات ودور الصناعة ودور الضرب وما إلى ذلك.

أ ـ الضرائب الزراعية:

فرضت الدولة الرسولية بالإضافة إلى الخراج المفروض على الأراضي الزراعية، الضرائب على بعض المحاصيل الزراعية المهمة، منها:

١ ـ ضريبة الذرة:

كانت الذرة ـ وما زالت ـ المحصول الرئيس في اليمن، وعليها يعتمد غالبية السكان في غذائهم، ونظراً لانتشارها، وتعدد أنواعها فقد فرض سلاطين بني رسول الضرائب على العديد من أنواعها، وكثيراً ما يتردد في المصادر اصطلاحات «مال الثالثي»، و «الخامسي»، و «العشوري»، و«السابعي» و«النسري» و«البكر» و«الحمراء» و«الربيعي» و«الصيفي» و«الوسمي»، و«الخضارة»، و«القَرِبَة»، و«الزعرة»، وغير ذلك[1]. وكلمة مال، تعني الضريبة التي كانت تدفع من أنواع الذرة التي تزرع في هذه الأوقات، وتقف المصادر المتوافرة صامتة عن ذكر المبالغ التي كانت تدفع عنها، أو حتى عن محصول الذرة بشكل عام[2].

(١) لمعلومات أوفى انظر: الأشرف الرسولي: ملح الملاحة (جازم): ص ص ١٨١ ـ ١٨٤؛ المخطوطة الديوانية، ق ق ١٩ ب، ٢٤ أ، ٢٥ أ ـ ب، ٣٦ أ، ٤٩ ب، ٥٠ أ ـ ب، ٥٦ ب، ٦٧ ب، ٦٨ ب، ٧٦ ب، ٧٨ أ، ٨٧ أ، ٨٨ أ، ٩٦ ب، ٩٩ أ ـ ب، ١٠٢ ب، ١٠٣ أ، ١٠٤ أ، ١٠٥ ب، ١٠٩ أ ـ ب، ٢٩ أ، ٣٥ ب، فاريسكو، دانيال مارتن: التوقيعات الزراعية والعلمية بالتقويم المجهول من عصر بني رسول، مجلة دراسات يمنية، صنعاء، ع ٢٠ (١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥ م)، ص ص ١٩٩ ـ ٢٠٠، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦؛ المتدعي: الزراعة في اليمن، ص ص ٢٠٤ ـ ٢٠٦.

Serjeant: The cultivation of Cereals, pp.44-53; Varisco: Medieval Agriculture, pp.168-174, A royal Crop register From Rasulid Yemen, JESHO, Leiden, Vol. XXXIV (1991), pp.8, 9, 10, 11, 12, 13, 14, 15.

(٢) المتدعي: المرجع السابق، ص ٢٠٤.

٢ ـ ضريبة النخيل[١]:

تعرف هذه الضريبة باسم «مال النخل»، أو «رسم النخل»، وقد شكلت مورداً مهماً من موارد الدولة المالية، نظراً لانتشار زراعة النخيل، وخاصة في منطقة تهامة اليمن[٢]، إلا أن المصادر المتوافرة ضنت علينا مرة أخرى بالمبالغ التي كانت ترد على خزانة الدولة من هذه الضريبة، ولكننا نستطيع القول بأنها كانت كبيرة، حيث يذكر ابن المجاور[٣] أنها قد بلغت في سنة ٦٢٤ هـ (١٢٢٦ م)، ـ أي قبيل قيام الدولة الرسولية ـ ١١٠ آلاف دينار نقد غير ما حمل إلى الخزانة من العين. وبناء على ذلك يمكننا أن نقدر بأنها قد تعدت هذا الرقم خلال عصر بني رسول، نظراً لاهتمامهم الكبير بمحصول النخيل، وتشجيعهم للأهالي على زراعته، وإزالتهم الكثير من المظالم التي كانت تقع عليهم، مثل ابتكارهم لنظام الإحصاء، أي عد النخيل بعد أن تناهى إليهم تضرر أصحاب النخل، حيث كانوا ينتدبون مجموعة من الفقهاء والعدول عندما يحول موعد تسليم الضريبة، لعد النخيل ومن ثم تقدير ضريبتها، مما أسهم في تحقيق العدالة وإنصاف المزارعين بدرجة كبيرة[٤].

٣ ـ ضريبة القطن:

القطن بلغة أهل اليمن هو «العطب»، ولذلك فقد عرفت ضريبته باسم «مال العطب»، وتؤخذ هذه الضريبة من المناطق التي تكثر فيها زراعته مثل زبيد، والمهجم، والكدراء، وقشال، وأبين، والشّحر[٥].

(١) المخطوطة الديوانية: ق ٧٠ ب؛ الحسيني: نبذ من ملخص الفطن، ص ٦٤. فاريسكو: التوقيمات الزراعية، ص ص ٢٠٠، ٢١٨.
(٢) الحسيني: ملخص الفطن، ق ١٧ أ.
(٣) المستبصر، ص ٨٠.
(٤) الخزرجي: العقد الفاخر، ق ٦٩ أ، الكفاية والأعلام، ق ١٠٩ ب، العسجد، ص ص ١٦٨، ٢٨٠؛ ٤٦٩، ٤٩٨؛ العقود، ١/٢٤٩ ـ ٢٥٠؛ ٢/١٤٢؛ ١٩٣، ٢٤٩؛ الحبشي: جوانب من الحياة الاقتصادية، ص ١٠٦.
(٥) المخطوطة الديوانية، ق ق ١٩ أ ـ ب، ٢٨ ب، ٧١ أ، ٧٧ ب: ٨٧ ب، ١٠٣ أ.
Varisco: Arnyal Crop Register. pp.4, 8, 11, 13, 14.

٤ ـ ضريبة السمسم:

وعرفت هذه الغلة باسم «غلة الجلجلان»، وتؤخذ من المناطق التي تجود زراعته فيها: مثل منطقة تهامة، وبعض المناطق الجبلية مثل تعز والجند وغيرها[١].

٥ ـ ضريبة المُثَمَّن:

وهي ضريبة الغلة في الجبال، ويوافق ١٥ كانون الثاني (يناير) موعد تسليمها[٢]، ولم تسعفنا المصادر المتوافرة بمعلومات أخرى عنها.

٦ ـ ضريبة المستفتح:

فرضت هذه الضريبة على محاصيل المناطق الجبلية، ويوافق موعد استخراجها شهر تموز (يوليو)[٣]، ولم تمدنا المصادر المتوافرة بمعلومات أخرى حولها، وربما تعني استفتاح الموسم الزراعي[٤].

ب ـ ضرائب أخرى:

ـ الهلالي[٥]:

وهي، مجموعة الإيجارات المتحصلة من حوانيت الصناع،

(١) المخطوطة الديوانية، ق ق ٦٩ ب، ٧٩ أ، ٨٨ أ؛ الأشرف الرسولي: ملح الملاحة (جازم)، ص ١٨٦؛ فاريسكو: التوقيعات الزراعية، ص ٢١٧؛ المتنعي: الزراعة في اليمن، ص ٢١٠؛
Varisco: Aroyal Crop Register, pp.7, 8, 11, 13,14.
(٢) الحسيني: نبذ من ملخص الفطن، ٦٧؛ المتنعي: المرجع السابق، ص ٢١٢.
(٣) المخطوطة الديوانية، ق ق ١١٦ أ، ١١٨ ب، ١٦٢ أ، ١٩١ أ؛ فاريسكو: المرجع السابق، ص ٢٠٥.
(٤) المتنعي: المرجع السابق، ص ٢١٢.
(٥) انظر: المخطوطة الديوانية، ق ق ١٥ ب، ٤٠ أ، ٤٤ ب، ٦١ أ، ٦٢ أ، ٦٧ أ، ٧٥ ب، ٨١ أ، ٩١ أ ـ ب: ٩٨ أ، ١٠١ ب: ١٠٧ ب، ١١٤ ب، ١١٧ أ، ١٣٨ أ، ١٨٦ أ، ١٩١ أ، ١٩٢ ب، ١٩٣ أ، ١٩٤ ب، ١٩٥ أ ـ ب، ١٩٧ ب؛ الحسيني: المصدر السابق، ص ٦٧.

والصباغين، والحاكة، والعطارين، والشماعين، والسيوفيين، والسروجيين، فضلاً عن الطراحين، والحمامات، والأفران، والرباع السكنية، والوكائل، والمعاصر[1]. بل توسعت في العهد المملوكي حتى شملت كل شيء تقريباً، حتى على البساتين، والمراعي، والمعاصر، ومصائد الأسماك، والمراكب، والأغنام، والأبقار، وغيرها[2]. وكانت جبايتها على حسب الشهور القمرية، ولذلك سميت بالهلالي.

وقد أورد لنا الحسيني قائمة تفصيلية بالمناطق التي فرضت عليها هذه الضريبة في عهد الدولة الرسولية بصفة عامة، وفي عهد السلطان الناصر بصفة خاصة، ومجموع المتحصل من كل منطقة. ويظهر من خلال هذه القائمة أنها كانت تؤخذ من مناطق تهامة والأعمال اللحجية والأبينية فقط. والجدول التالي يبين المناطق التي كانت تؤخذ منها ومجموع المتحصل من كل منطقة[3].

الجهات	مقدار الضريبة بالدينار
الأعمال اللحجية	١٠,٠٠٠
الأعمال الأبينية	٥,٠٠٠
الأعمال الموزعية	٤,٠٠٠
الأعمال الحيسية وإليه الحسيتين والمصلى	٨٠,٠٠٠
أعمال حصيبة زبيد المحروس والحازتين	١٢٠,٠٠٠
الأعمال الزمعية	١٠٠,٠٠٠
الأعمال الدوالية بحكم الإقطاع وإليه المدبى غير مقطع	٥٠٠,٠٠٠
الأعمال السهامية وإليه القائمية	٨٠٠,٠٠٠

(١) اليعلي: التعريف، ص ص ٤٦ ـ ٤٧؛ دهمان: معجم الألفاظ التاريخية، ص ١٥٣.
(٢) المقريزي: الخطط، ١/١٠٣، وما بعدها؛ ماجد: نظم دولة سلاطين المماليك، ١/٧٣.
(٣) الحسيني: ملخص الفطن، ق ١٧ أ.

الأعمال القحرية بحكم الإقطاع	٦٠٠,٠٠٠
الأعمال السرددية والمقصرية	١٠٠,٠٠٠
الأعمال المورية والقهبية	٦٠٠,٠٠٠
الأعمال الرحيانية بحكم الإقطاع	٢٠,٠٠٠

كما فرضت الدولة الرسولية الضرائب على الأسواق، ودور الصناعة، ودور الضرب[1]، إلا أن المصادر المتوافرة وقفت صامتة عن ذكر المبالغ التي كانت تدفع عنها، ومن المرجح أنها كانت كبيرة.

وهكذا، يتضح مما سبق أن الضرائب بمختلف أنواعها، قد شكلت مورداً مالياً مهماً للدولة الرسولية.

ثالثاً ـ المواريث الحشرية:

هي مال من يموت وليس له وارث، أو له وارث لا يستحق كل ميراثه، فعندما لا يكون للميت وارث تذهب جميع أمواله إلى خزانة الدولة بعد أن ينفق منها على دفنه، وتنفذ وصاياه. أما إذا كان له وارث لا يستحق كل الإرث فإنه يعطى نصيبه الشرعي منها ويذهب الباقي إلى خزانة الدولة أيضاً[2].

وقد اهتمت الدولة الرسولية بهذا المورد غير الثابت، وعينت له في كل مدينة عدداً من الموظفين، أهمهم العامل، والمشارف، والكاتب[3]، ليقوموا بحصر وتسجيل المتوفين يومياً، وتحصيل تركاتهم وإرسالها إلى خزانة الدولة.

(١) المخطوطة الديرانية، ق ق ٢ ب، ١٤ أ ـ ب، ١٦ أ ـ ب، ٥١ أ ـ ب، ٦٣ أ، ٧٢ أ، ٧٥ ب، ٨٤ أ، ١٩٦ أ.
(٢) القلقشندي: صبح الأعشى، ٤/٣٣؛ المقريزي: الخطط، ١/١١١.
(٣) الحسيني: ملخص الفطن، ق ٢٧ أ.

ومن المؤكد أنه لولا المردود الإيجابي لهذا المورد غير الثابت، لما أولته الدولة هذا الاهتمام، ولكن ـ مع الأسف ـ المصادر وقفت صامتة عن إمدادنا بأية معلومات عن مجموع المتحصل منه.

رابعاً ـ المصادرات:

كذلك كانت المصادرات التي تعرض لها كبار رجال الدولة من بين الموارد الاقتصادية غير الثابتة في عهد بني رسول. والأمثلة على ذلك كثيرة، منها ما حدث لأسرة آل العمراني[1] في عهد السلطان المؤيد (٦٩٦ ـ ٧٢١ هـ/ ١٢٩٦ ـ ١٣٢١ م) حيث صودروا مصادرة عظيمة وأغلقت بيوتهم بعد أن أخرجوا منها مع نسائهم وأطفالهم[2]. وما حدث لمشايخ بني زياد[3] في عهد السلطان المجاهد (٧٣١ ـ ٧٦٤ هـ/ ١٣٢١ ـ ١٣٦٣م)

---

(١) من أبرز الأسر العلمية في اليمن خلال القرنين السادس والسابع، وتعد منطقة شِير ـ من أعمال لواء إبّ في الشمال الشرقي من الجند ـ موطنهم الرئيس، حيث أصبحت في عهدهم من أبرز هجر العلم في اليمن. وقد نبغ منهم العديد من العلماء والفقهاء، إلا أن أبرزهم الأخوان محمد بن أسعد بن محمد العمراني، وحسان بن أسعد بن محمد العمراني؛ حيث كان محمد أول من جمع بين منصبي قاضي القضاة والوزارة، وذلك في عهد السلطان المظفر. وقد ظل يشغل هذين المنصبين حتى سنة ٦٩٤ هـ/ ١٢٩٤ م، عندما اقترح على السلطان المظفر أن يعين شقيقه حسان وزيراً للسلطان الأشرف عندما عهد إليه بالحكم، وظل محتفظاً بمنصب قاضي القضاة حتى سنة ٦٩٥ هـ/ ١٢٩٥ م. وأما حسان فقد ظل في منصب الوزارة حتى وفاة السلطان الأشرف وتولي السلطان المؤيد في سنة ٦٩٦هـ/ ١٢٩٦ م، حيث بادر الأخير بإقصائه من الوزارة لأنه كان ناقماً عليه بسبب انحيازه إلى أخيه الأشرف في نزاعه معه على الحكم. ثم أمر السلطان بإحضاره وأسرته من مقر إقامته في مصنعة سير وأمر بنقله هو وابنيه إلى عدن حيث بني لهم سجن خاص فيها وأودعوا فيه. وقد ظل مسجوناً حتى وفاته سنة ٧٠٨ هـ/ ١٤٠٨م. انظر: الجندي: السلوك، ١/ ٤٢٦ ـ ٤٢٩؛ بامخرمة: ثغر عدن، ص ص ٨٠ ـ ٨١؛ ٢٢٤ ـ ٢٣٥؛ الأكوع، إسماعيل: هجر العلم، ٤/ ٢٧٣ ـ ٢٧٥.

(٢) ابن عبد المجيد: بهجة الزمن، ص ص ١٨٤ ـ ١٨٥؛ الخزرجي: الكفاية والأعلام، ق ١١١ ب، العسجد، ص ٢٨٤، العقود، ١/ ٢٥٥.

(٣) بنو زياد إحدى الأسر اليمنية العريقة، وقد ذكر الخزرجي أن الذين صودروا ثلاثة، ـ

حيث صودروا مصادرة قبيحة ـ كما يقول الخزرجي ـ حتى هتكوا في المصادرة جميعاً[1].

وأما بالنسبة لفترة الدراسة، فقد وقعت فيها أيضاً العديد من المصادرات، أبرزها ما حدث للقاضي شهاب الدين أحمد بن عمر بن معيبد في سنة ٨٠٨ هـ/ (١٤٠٥ م)، حيث صودر بثلاثة لكوك[2]، وقبضت جميع بيوته وأراضيه ونخيله ودوابه[3]. وما حدث للنقيب[4] مسعود اليافعي[5] هو وجماعة من أصحابه وطلب منهم مال جزيل وذلك في سنة ٨٠٩ هـ[6] (١٤٠٦ م).

وفي سنة ٨١٠ هـ (١٤٠٧ م) لزم الجمال محمد بن حارث[7] وصودر

ـ أحدهم كان مقطعاً بلحج أبْيَن، والثاني كان ناظراً بالجهات الذُّملوية، والثالث كان ناظراً بالجبائية والمَعزية. انظر: الخزرجي: العسجد، ص ٣٩٢، العقود، ٢/ ٨٣.

(١) الخزرجي: الكفاية والأعلام، ق ١٥٢ أ، العسجد، ص ٣٩٢؛ العقود، ٢/ ٨٣.

(٢) اللُّك الواحد يساوي عشرة آلاف دينار. انظر: ابن الديبع: الفضل المزيد، ص ٣٩٠ (كلام المحقق).

(٣) مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ١٤٣.

(٤) النقيب: في اللغة: العريف، وأمين القوم ومقدمهم الذي يتعرف أخبارهم، وينقب عن أحوالهم، أي: يفتش عنها. وفي العصرين الأيوبي والمملوكي أصبح مركباً بعدما أضيف إليه اختصاص حامله؛ فقيل: نقيب الجيش لمن كانت إليه إمارة الجند، وكان عليه إحضار من يطلبه السلطان من الأمراء والجنود ونحوهم. كما أطلق على الشخص الذي كان له الحكم بين المماليك والنظر فيما كان يشجر بينهم من الخصومات. انظر: الخطيب: معجم المصطلحات، ص ٤٢٥؛ دهمان: معجم الألفاظ التاريخية، ص ١٥٢. أما عند أهل اليمن فقد كان يقصد به شيخ القبيلة، وخاصة عند قبائل بكيل. انظر: فضل أبو غانم: البنية القبلية في اليمن، ص ١٩٥ (الحاشية). وعن مركز شيخ القبيلة وأهميته ووظائفه في اليمن، انظر: الشرجبي: الشرائح الاجتماعية التقليدية في المجتمع اليمني، ص ص ١٦٩ ـ ١٨٦.

(٥) لم يُعثر له على ترجمة فيما توافر للباحث من مصادر.

(٦) مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ١٤٨.

(٧) لم يعثر له على ترجمة فيما توافر للباحث من مصادر.

مصادرة كبيرة، كما صودرت دواب الأمير بدر الدين محمد بن زياد الكاملي[1] في السنة نفسها[2].

وفي سنة ٨٢٠ هـ (١٤١٧ م) أمر السلطان بالقبض على القاضي وجيه الدين عبد الرحمن بن جميع[3] ومصادرته[4].

وبالإضافة إلى ما سبق، فإن كل نخل كان يهرب منه صاحبه، بسبب مبالغة العمال في تقدير ما يجب عليه من الضرائب، يصير ملكاً للدولة، ويطلق عليه اسم «الصوافي»[5]. كما كانت الدولة تستولي على أموال وممتلكات التجار الذين يهربون من الموانىء اليمنية، من جراء المظالم التي كانوا يتعرضون لها[6].

يتضح مما سبق، أن المصادرات قد شكلت مورداً مالياً لا بأس به للدولة الرسولية بصفة عامة، ولا سيما في أوقات الأزمات.

(١) سبقت ترجمته.
(٢) مجهول: تاريخ الدولة الرسولية ص ص ١٠٥، ١٥١.
(٣) هو عبد الرحمن بن علي بن يحيى بن يوسف الطائي المشهور بابن جميع. كان والده من أكبر تجار اليمن، وتولى الإشراف على متاجر السلطان الأشرف إسماعيل بعدن. وكان عبد الرحمن هنا من أكبر التجار اليمنيين في عهد السلطان الناصر، وكانت وفاته في سنة ٨٣٥ هـ/١٤٣١ م. لمعلومات أوفى انظر: الفاسي: العقد الثمين، ٢/٢٢١؛ مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ص ١٦٠، ١٧٢، ١٨٩، ١٩٠، ٢٥٠؛ ابن حجر: إنباء الغمر، ٤/٣٠٤؛ السخاوي: الضوء اللامع، ٤/١٠٥، ٦/٥٠ ـ ٥١.
(٤) مجهول: المصدر السابق، ص ١٨٥.
(٥) المخطوطة النيوانية، ق ١٧ ب؛ عليان: الحياة السياسية، ص ١٨٣. وقد سمي بالصوافي لأنه يصف لبيت المال.
انظر: ابن المجاور: المستبصر، ص ٨٠.
(٦) بامخرمة: قلادة النحر، ٣/١١١٣. ثغر عدن، ص ٢٢.

خامساً ـ الأوقاف:

الوقف في اللغة: الحبس والمنع، يقال وقفت الدار أي حبستها في سبيل الله، وفي الاصطلاح: حبس العين على ملك الواقف، والتصدق بالمنفعة، وتحبيس الشيء أن يبقى أصله ويجعل ثمره في سبيل الله[1]. والوقف نوعان: وقف أهلي ذري، وهو ما تكون منافعه للأولاد والأحفاد أو الأقارب، ووقف خيري، وهو ما تصرف منفعته على جهة بر ابتداءً كفئة من فئات المجتمع، أو المساجد والمدارس والمستشفيات والأربطة وما إليها[2].

والوقف ملحق بالهبات في أصله، وبالوصايا في فرعه، وليس كالهبات المحضة، لأنه قد يدخل فيها من ليس بموجود، ولا كالوصايا لأنه لا بد فيها من أصل موجود[3]. وقد وضع بعض الفقهاء عدة ضوابط لصحة الوقف منها: أن يكون معروف السبيل حتى يعلم مصرفه وجهة استحقاقه، وأن يكون سبيلاً مؤبداً لا ينقطع، وأن يكون على جهة تصح ملكيتها أو التملك لها، وأن لا يكون على معصية، وأن لا يعود على الواقف بأي حال من الأحوال[4].

(١) الجرجاني، علي بن الشريف: كتاب التعريفات، (بيروت: مكتبة لبنان: ١٩٨٥ م) ص ٢٧٤؛ الفيروزآبادي: القاموس المحيط، (بيروت: مؤسسة الرسالة: ١٤٠٦هـ/ ١٩٩٦ م)، ص ص ٦٩١ ـ ٦٩٢؛ الطرابلسي: برهان الدين إبراهيم بن موسى: الإسعاف في أحكام الأوقاف، (مكة المكرمة: مكتبة الطالب الجامعي، ١٤٠٦ هـ/ ١٩٨٦ م)، ص ٣.
(٢) الطرابلسي: المصدر السابق، ص ١٠؛ أمين، محمد: الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٠ م)، ص ص ٢٩ ـ ٣١؛ سابق، سيد: فقه السنة، ط ٢٠، (الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٧ م)، ٣/٣٠٧.
(٣) الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد: الحاوي الكبير، تحقيق: علي بن محمد عوض، عادل أحمد عبد الموجود، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٤ هـ/ ١٩٩٤ م)، ٧/٥١٩؛ علي بن علي: الحياة العلمية، ٢/٤٩١.
(٤) الماوردي: المصدر السابق، ٧/٥١٩ وما بعدها؛ أمين: المرجع السابق، ص ص ٣٠ ـ ٣١؛ علي بن علي: المرجع السابق، ٢/٤٩١ ـ ٤٩٢.

لقد أسهم الوقف في الإسلام بدور فعال في الحضارة الإسلامية، فعلاوة على أغراضه الدينية التعبدية، والاجتماعية، فقد أدى دوراً مهماً في دعم الحركة العلمية في الدولة الإسلامية، وذلك من خلال إنشاء دور العلم والعناية بها، والإنفاق على القائمين عليها، وتشجيع الطلبة على طلب العلم، بتوفير كافة الخدمات له من مساكن وكتب وغذاء وكسوة وغير ذلك مما يحتاجون إليه[1].

وأما بالنسبة للوقف في اليمن، فيعد ـ بحق ـ عصر الدولة الرسولية أزهى عصوره، حيث عمل معظم سلاطينها[2]، ونساؤهم[3]، وأمراؤهم[4]، على وقف الأوقاف المختلفة على العديد من المؤسسات الدينية والتعليمية وغيرها، بل امتدت أوقافهم إلى خارج اليمن، خاصة في مكة المكرمة حيث أنشأوا فيها العديد من المدارس وأوقفوا عليها الأوقاف التي تقوم بكفايتها[5]. ولم يقتصر ذلك على سلاطين بني رسول ونسائهم وأمرائهم بل

(١) العبادي: الحياة العلمية، ص ٣٨٧.

(٢) الجندي: السلوك، ١/ ٤٠٤، ٢/ ٥٤٣، ٥٥١، ٥٥٦؛ ابن عبد المجيد: بهجة الزمن، ص ٢٢٠؛ الأفضل الرسولي: العطايا السنية، ق ق ١٨ ب، ٣٦ أ، ٤٠ أ، ٥٧ ب ـ ٥٨ أ؛ الخزرجي: العقود، ١/ ٨٢، ٢٣٣، ٢٨٥، ٣٥٨، ٢/ ١٠٦ ـ ١٠٧، ١٣٥ ـ ١٣٦، ٢٦٠؛ مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ١٥١؛ ابن الديبع: قرة العيون، ص ص ٣١٢، ٣٣٥، ٣٦٨؛ الزهراني: وثائق تعليمية، ص ص ٢٢ ـ ٤١، ٥٢ ـ ٥٤، ٦٣ ـ ٨٥.

(٣) الجندي: المصدر السابق، ١/ ٤٠٥، ٤٠٦، ٢/ ٤١، ٨٢، ٢٥٢، ٢٥٣؛ الخزرجي: العقد الفاخر، ق ق ٢٣٦ أ، ٢٣٦ ب، ٢٣٧ أ، ٢٣٧ ب، ٢٣٨ أ ـ ب، العسجد، ص ص ٣٢٦ ـ ٣٢٧، ٤٠٤، العقود، ١/ ٢٤٥ ـ ٢٤٦، ٣٣٤، ٣٥٠، ٢/ ١٠١؛ علي بن علي: الحياة العلمية، ٢/ ٤٩٩ ـ ٥٠١.

(٤) الجندي: المصدر السابق، ٢/ ٤٥ ـ ٤٦، ٤٤، ٧١، ١٢٩، ٢٥٣؛ الأفضل الرسولي: العطايا السنية، ق ق ١٥ أ، ٤٧ ب؛ الخزرجي: طراز أعلام الزمن، ق ٩٣ أ، العقد الفاخر، ق ق ١٧٩ أ ـ ب، ١٥٣ أ، ١٥٩ ب، العقود، ١/ ١١٣، ١٣٩ ـ ١٤٠.

(٥) التجيبي، القاسم بن يوسف: مستفاد الرحلة والاغتراب، تحقيق: عبد الحفيظ منصور، (ليبيا ـ تونس: الدار العربية للكتاب، ١٩٧٥ م)، ص ٢٤٦؛ الجندي: =

انتفع أثرهم كثير من أبناء المجتمع من أهل الخير والصلاح[1].

وقد انتشرت الأوقاف في عصر الدولة الرسولية في شتى أنحاء البلاد، وشملت الأراضي الزراعية، والدور، والحوانيت، والخانات، والفنادق، والحمامات، والمعاصر، والمجازر، وغيرها[2].

تنظيم الأوقاف وإدارتها:

كانت إدارة الأوقاف في اليمن تسند إلى القضاة منذ العهد الأيوبي، بحيث يتولى قاضي كل بلدة الإشراف على أوقاف بلدته وصرفها في أوجهها التي أوقفت من أجلها[3]، وظل الحال على ذلك في بداية عهد الدولة الرسولية[4]. فلما جاء السلطان المؤيد (٦٩٦ ـ ٧٢١ هـ/ ١٢٩٦ ـ ١٣٢١ م)، لاحظ عدم وجود سجلات تبين إيراداتها ومصروفاتها، يمكن الرجوع إليها وقت الحاجة[5]، مما يجعلها أكثر عرضة للسرقة والاختلاس، لا سيما بعد أن تناهى إلى الأسماع قيام بعض القضاة بالاستيلاء عليها[6].

= المصدر السابق، ٢/ ٥٤٣؛ الخزرجي: العقود، ١/ ٨٢، ٢/ ٦٤، ١٣٦؛ الفاسي: العقد الثمين، ٥/ ٩٥؛ ٦/ ٣٤٧ ـ ٣٤٨، الزهور المقتطفة، ١٢١؛ النجم بن فهد: إتحاف الورى، ٣/ ٦٠؛ ٣٠٦؛ ابن الديبع: قرة العيون، ص ص ٣١٢، ٣٧٦؛ بامخرمة: قلادة النحر، ٣/ ١٠٩٢.

(١) الجندي: السلوك، ١/ ٣٧٥، ٢/ ٦٢؛ ٦٥ ـ ٦٦، ٢٠٧: ٤٠١، ٤٠٨، ٥٧٥؛ الخزرجي: طراز أعلام الزمن، ق ١١٦ أ، العقد الفاخر، ق ق ٣٠ ب، ٢٣٤ أ؛ بامخرمة: قلادة النحر، ٣/ ٩١٠، ٩٢٢، ١٠٧٩؛ ١٠٨٨، ١٠٩٨، الأكوع، إسماعيل: المدارس الإسلامية، ص ص ١١٧ ـ ١١٨؛ ٢٣٨.

(٢) الزهراني: وثائق تعليمية، ص ص ٢٥، ٤٠؛ ٦٣؛ السنيدي: المدارس، ص ص ١٩٠ ـ ١٩١.

(٣) عسيري: الحياة السياسية، ص ٢٦٤؛ عليان: الحياة السياسية، ص ١٦٢.

(٤) الجندي: السلوك، ٢/ ١٢١، ٥٥٥؛ ابن عبد المجيد: بهجة الزمن، ص ١٨٥؛ الخزرجي: العقود: ١/ ٢٥٥، ٣٢٠.

(٥) ابن عبد المجيد: بهجة الزمن: ص ١٨٥؛ عليان: المرجع السابق، ص ١٦٢.

(٦) الجندي: السلوك، ١/ ٤٥٠، ٤٥١؛ الخزرجي: العقود، ١/ ١٦٧.

فقام بسحبها من القضاة وأسندها إلى أرباب الدواوين[1]، بل تذكر بعض المصادر أنه جعل لها ديواناً خاصاً يعرف باسم «ديوان الوقف»[2].

ومهما يكن الأمر، فقد أسندت أمور الأوقاف إلى عدد من الموظفين، أبرزهم ما يلي:

كاتب الوقوفات: وهو بمثابة رئيس ديوان الوقف، ومن أهم الأعمال الموكلة إليه: تفقد الأوقاف، ومراجعة حساباتها، ومحاسبة ناظر كل وقف عن متحصل وقفه ومصروف نفقاته، وأن يرصد الميزانية الخاصة بكل وقف، فيخصص جزءاً منها للصرف على عمارة الوقف وتطويره، وجزءاً آخر لتغطية نفقات القائمين على المؤسسة أو الجهة الموقوف عليها، وما فاض عن ذلك دونه في سجلاته الخاصة به[3].

مشد الوقف: وهو كالناظر، عليه أن يباشر عمارة الوقف بنفسه، أو أن ينتدب لذلك من صحت له عدالته وديانته، ويكون له أعيان وثقات يحضرون صرف النفقات إذ تعذر حضوره بنفسه، وأن يتبع في ذلك ما شرطه الواقف، لا يتحول عنه أبداً[4].

نائب الوقف: ويقصد به نائب الناظر، حيث جرت العادة في الدولة الرسولية أن يكون صاحب الوقف هو الناظر الرئيسي لوقفه[5]، والنائب هو المسؤول المباشر عن الوقف، ويشترط فيه الكفاءة والأمانة، وعليه مباشرة الأراضي والعقارات وغيرها، وتأجيرها بأجرة مثلها، وتحصيل غلاتها

(١) الجندي: المصدر السابق، ٢/ ١٢١، ٥٥٥، ٥٧٤؛ الخزرجي: المصدر السابق، ١/ ٣٢٠.

(٢) بامخرمة: ثغر عدن، ص ٢٢٥.

(٣) الحسيني: نبذ من ملخص الفطن، ص ص ٥٢ ـ ٥٣.

(٤) المصدر نفسه: ص ٥٣.

(٥) الزهراني: وثائق تعليمية، ص ص ٥١، ٨٨ ـ ٨٩؛ علي بن علي: الحياة العلمية: ٢/ ٥١٣ ـ ٥١٤.

وصرفها في وجوهها المختلفة[1]، وعليه أن لا يؤجر الوقف على رب جاه، أو أكثر من ثلاث سنوات[2].

استيلاء سلاطين بني رسول على الوقف:

يذكر الجندي[3] أن من أكبر الأخطاء التي ارتكبها السلطان المؤيد نقله للأوقاف من أيدي حكام الشرع (القضاة) إلى أرباب الديوان، حيث أدى ذلك إلى خراب المساجد والمدارس وغيرها، بسبب استيلاء النواب والكتاب عليها، بل إنها صارت تضمن[4]. ويضيف في موقع آخر أنه ارتفع من الأوقاف إلى الخزانة المؤيدية مال جليل، فلما قيل له ـ المؤيد ـ إن الخزانة منذ دخلها مال الوقف لم يكن فيها بركة حيث انقطع عنها عوائد كثيرة أخرى، لم يسمع لهم ولم يصدقهم[5]، وصار يصرف منه رواتب معظم قضاة البلدان[6].

ويبدو أن سلاطين بني رسول قد استمروا في الاستحواذ على كثير من أموال الأوقاف حتى عهد السلطان الناصر ـ موضوع البحث ـ حيث نرى الأديب إسماعيل المقري[7] يشيد به في بعض قصائده لقيامه بإرجاع الأوقاف إلى المدارس والمساجد، بعد أن كانت قد سلبت منها من قبل.

(١) أمين: الأوقاف، ص ٣٠٤؛ الزهراني: وثائق تعليمية، ص ص ٤٥، ٨٧؛ السيدي: المدارس، ص ص ٢٢٢ ـ ٢٢٣؛ علي بن علي: الحياة العلمية، ٢/ ٥١٤.

(٢) الحسيني: نبذ ملخص الفطن: ص ٥٤.

(٣) السلوك: ٢/ ٥٥٥.

(٤) الضمان: هو أن يتكفل أو يلتزم شخص ما للدولة بمبلغ معين من المال يدفعه لها في أوقات محددة مقابل توليته منصباً ما، أو جهة ما يقوم بتحصيل أموالها لحسابه الخاص. انظر: البقلي: التعريف، ص ٢٢٥؛ عطية الله: القاموس الإسلامي، ٤/ ٤١١.

(٥) السلوك، ٢/ ٥٧٤.

(٦) المصدر نفسه: ١/ ٤٤٦.

(٧) الديوان، ص ص ١٦٧ ـ ١٦٨.

أما الفقيه البريهي[1]، فقد ذكر ذلك صراحة، حيث ذكر أن قاضي القضاة الشيخ أحمد بن أبي بكر الرداد[2] الذي كان يحظى بمكانة مرموقة لدى السلطان الناصر، قام في سنة ٨١٧ هـ (١٤١٤ م) باستخراج الوقف الذي كان السلاطين قد استولوا عليه وأدخلوه في دفاترهم، وصرفه في مصارفه، كذلك استخرج الوفر الذي كانوا يقبضونه من الوقف.

كما يظهر أن ابن الرداد قد عمل على إعادة إدارة الأوقاف والإشراف عليها إلى القضاة، حيث وردت العديد من الإشارات التي تفيد بإضافة العديد من أوقاف البلدان إلى قضاتها[3].

---

(١) طبقات صلحاء اليمن، ص ص ٢٩٩ ـ ٣٠٠.

(٢) هو أبو العباس أحمد بن أبي بكر بن محمد الرداد القرشي الشافعي، شيخ شيوخ المتصوفة، من أعيان السادة القادرية، غزلي زمانه، أحد المتكلمين، متفنن في كثير من العلوم الشرعية والأدبية وغير ذلك، اشتغل بالعلم منذ وقت مبكر من حياته حتى برع فيه، ونال الحظ الأوفر عند السلطان الأشرف الثاني، ثم عند السلطان الناصر، حيث قربه وجعله من خواصه، وتزوج من أهل بيته، وأضاف إليه القضاء الأكبر في شوال سنة ٨١٧ هـ/ ١٤١٤ م، بعد موت مجد الدين الفيروز آبادي، وكانت سيرته في الوظيفة سيرة مرضية، بالرغم مما حصل بينه وبين العلماء والفقهاء السنيين بسبب تصوفه، وتضييقه على كثير منهم، وكانت وفاته في ذي القعدة سنة ٨٢١ هـ/ ١٤١٨ م. وله العديد من المؤلفات في التصوف والصوفية. لمعلومات أوفى انظر: المقريزي: درر العقود (كمال عز الدين)، ٣١٧/٢ ـ ٣٢٠؛ ابن حجر: إنباء الغمر، ٣٢٩/٧ ـ ٣٣٠؛ ذيل الدرر، ص ٢٦٥؛ الأهدل: تحفة الزمن، ق ق ٢٠٢ أ ـ ٢٠٣ أ؛ الشرجي: طبقات الخواص، ص ص ٨٨ ـ ٩١؛ السخاوي: الضوء اللامع، ٢٦٠/١ ـ ٢٦٢؛ البريهي: المصدر السابق، ص ص ٢٩٩ ـ ٣٠١.

(٣) انظر على سبيل المثال: البريهي: طبقات صلحاء اليمن، ص ص ٩٠، ٢٥٨.

المبحث الثالث
المصروفات

تعددت أوجه صرف الأموال التي كانت تأتي من الموارد المالية لدولة بني رسول، إلا أن أهمها ما يلي:

الرواتب

من الثابت أن موظفي الدولة الرسولية من وزراء وقضاة وكتاب وولاة وأمراء وجند، وغيرهم من الموظفين، كانوا يتقاضون رواتب نقدية أو عينية ـ أو كليهما ـ نظير خدمتهم، إلا أن المصادر المتوافرة وقفت ـ للأسف ـ في معظم الأحيان صامتة عن ذكر المبالغ التي كان يتقاضاها كل موظف، واكتفت بالإشارة إلى تقاضيه للجامكية فقط[1].

ومع ذلك فهناك بعض الإشارات المتفرقة عن رواتب بعض الموظفين، مثل: العلماء الذين كانوا يتولون التدريس بالمدارس الرسولية، حيث بلغت جامكية بعضهم ثلاثمئة (٣٠٠) دينار في الشهر[2]، بينما كان بعضهم يتقاضى حوالي ثمانمئة (٨٠٠) درهم في الفترة ذاتها[3]. وكانت جامكية العلماء والفقهاء تتفاوت من عالم لآخر، وذلك على حسب منزلته العلمية.

---

(١) انظر على سبيل المثال: الجندي: السلوك، ٤٤٦/١؛ ١٧٣/٢، ٥٧٧؛ الحسيني: نبذ من منخص الفطن، ص ص ٤٦، ٤٧، ٥٨، ٥٩؛ مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ١٩٦؛ الأكوع، إسماعيل: هجر العلم، ١٠٥٤/٢، نقلاً عن تاريخ البريهي المطول.

(٢) ابن المقري: عنوان الشرف، ص ١٨٩.

(٣) الخزرجي: طراز أعلام الزمن، ق ق ١٤٣ ب ـ ١٤٤ أ.

أما القضاة، فقد كانت جامكيتهم في كثير من الأحيان من جزية اليهود[1]، وهي تتفاوت في مقدارها من قاض لآخر، وذلك حسب المكانة العلمية للقاضي، وأهمية المدينة أو المنطقة التي يتولاها، فقد كان ـ مثلاً ـ قاضي مدينة الجَنَد يتقاضى خمسة عشر (١٥) ديناراً في الشهر[2]، بينما كان قاضي عدن يتقاضى أربعين (٤٠) ديناراً في الفترة نفسها[3].

ويبدو أن بعض الموظفين كانوا يتقاضون رواتب عينية، فقد بلغت جامكية بعض الولاة ٢٠٢٣ بهاراً[4]، وآخر ٥٠٠ بهار[5]. وكان بعض مشارفي الجهات يتقاضى ٣٦٠ بهاراً[6]، وأما مشارف الحصون فكانت جامكيته ٢٤٠ بهاراً[7]، بينما بلغت جامكية بعض الملتزمين ٦٠٠ بهار[8]. ويغلب على الظن أن الدولة كانت تصرف لهم رواتب نقدية أيضاً، إلا أن المصادر المتوافرة لم تسعفنا بالمعلومات اللازمة حول هذا الموضوع.

هذه بعض الأمثلة على رواتب بعض موظفي الدولة الرسولية، والتي توافرت لنا معلومات يسيرة عنها، والغالب أن الدولة قد أنفقت مبالغ كبيرة في هذا المصرف المهم، إلا أن غياب المعلومات يدفع بالباحث إلى التأني في الحكم، فربما جاءت الدراسات المستقبلية وكشفت لنا عن هذا الغموض الذي يكتنف هذا الجانب.

(١) الجندي: السلوك: ١/٤٤٦؛ ٢/١٧٣، ٢٢٤ ـ ٢٢٥، ٤٥٠ ـ ٤٥١؛ الخزرجي: العقد الفاخر، ق ٤٧٦ ب، العقود، ١/١٦٧، ٢٠٧.

(٢) الجندي: المصدر السابق، ١/٤٥٠ ـ ٤٥١؛ الخزرجي: العقد الفاخر، ق ٧٦ ب؛ العقود: ١/١٦٧.

(٣) الجندي: المصدر السابق، ٢/٢٢٥.

(٤) المخطوطة الديوانية، ق ١٩٤ ب.

(٥) المصدر نفسه، ق ١٨٨ أ.

(٦) المصدر نفسه، ق ١٩٠ ب.

(٧) المصدر نفسه والمكان نفسه.

(٨) المصدر نفسه، ق ١٩٠ أ.

المنشآت المعمارية

يمثل عصر الدولة الرسولية العصر الذهبي للحضارة الإسلامية المعمارية في اليمن، وذلك لما حفل به من تشييد للمساجد والمدارس والقصور والدور والحصون والأسوار والخنادق في شتى أنحاء البلاد. ولا شك أن الدولة قد أنفقت أموالاً طائلة على إنشائها من جهة، وعلى صيانتها والمحافظة عليها من جهة أخرى.

ويمكن تصنيف المنشآت الحضارية المعمارية الرسولية إلى منشآت دينية، وتشمل المساجد والمدارس، ومنشآت مدنية، وتشتمل على القصور والدور، والاستراحات، ومنشآت عسكرية، وتتضمن الحصون والخنادق والأسوار.

أ ـ العمائر الدينية:

١ ـ المساجد:

تأتي المساجد في مقدمة المنشآت الدينية التي يحرص الحكام المسلمون على بنائها تقرباً إلى الله تعالى من جهة، وتخليداً لذكراهم وكسباً لمرضاة رعاياهم من جهة ثانية. ولم يشذ سلاطين بني رسول عن هذه القاعدة، بل عمل معظمهم على تشييدها في مدن وقرى اليمن المختلفة. وقد أشارت كثير من المصادر على قيام أول سلاطينهم وهو المنصور عمر ابن علي بن رسول (٦٢٦ ـ ٦٤٧ هـ/ ١٢٢٩ ـ ١٢٥٠ م) ببناء العديد من المساجد في معظم قرى تهامة، وأوقف عليها أوقافاً جيدة[1]. كما قام خلفه السلطان المظفر (٦٤٧ ـ ٦٩٤ هـ/ ١٢٥٠ ـ ١٢٩٥ م) بابتناء العديد

(١) الجندي: السلوك، ٢/١٥٤٣ الخزرجي: العقد الفاخر، ق ٦٢ ب، الكفاية والإعلام، ق ٨٣ ب؛ الصحجة، ص ٢٠٨؛ ابن الديبع: قرة العيون، ص ٣١٢.

من المساجد، إلا أن أشهرها كان جامعه الكبير الذي أنشأه بمدينة تعز[1]، وهو الوحيد من بين مساجد بني رسول الذي ما زالت معالمه موجودة حتى اليوم[2]. ثم سار معظم من جاء بعده من السلاطين على نفس السياسة في ابتناء المساجد والعناية بها، حتى أن السلطان الأشرف الثاني (٧٧٨ ـ ٨٠٣ هـ/ ١٣٧٧ ـ ١٤٠٠ م) أمر في سنة ٧٩٥ هـ (١٣٩٢ م) بعدّ مساجد ومدارس زبيد فكانت مئتين وبضعاً وثلاثين مسجداً[3]، وقد تم تجديد وترميم ما يربو على خمسة وستين منها في عهده[4].

ولم يقتصر بناء المساجد على السلاطين، بل أسهم عدد من أفراد الأسرة الرسولية، رجالاً ونساء، في إقامة العديد منها في أرجاء البلاد المختلفة[5].

أما بالنسبة للسلطان الناصر، فعلى الرغم من أن معظم المصادر لم تسعفنا بما يدل على استحداثه لأي مسجد طوال حكمه، إلا أن البريهي[6] ذكر عرضاً خلال ترجمته للشيخ برهان الدين العراقي[7]، معلومة تدل على

(١) الجندي: السلوك، ٢/ ٥٥١ ـ ٥٥٢؛ الخزرجي: المسجد، ص ٢٧٢، العقود، ١/ ٢٣٣؛ ابن الديبع: بغية المستفيد، ص ٨٤.

(٢) الراشد: المنشآت المعمارية الرسولية، ١/ ١٣٣ ـ ١٤٤.

(٣) الخزرجي: العقود، ٢/ ٢٠٣؛ ابن الديبع: قرة العيون، ٣٨٢؛ بغية المستفيد، ص ١٠٠.

(٤) الخزرجي: الكفاية والإعلام، ق ١٧٩ ب ـ ١٨٠ أ، المسجد، ص ص ٤٦٠ ـ ٤٦١؛ العقود، ٢/ ١٨٠؛ العقيلي: تاريخ المخلاف السليماني، ١/ ٢٢٥ ـ ٢٢٦.

(٥) لمزيد من المعلومات حول جهود بني رسول في بناء وتشييد المساجد، انظر: الراشد: المرجع السابق، ١/ ٤٠ ـ ٥٢، ١٣٤ ـ ١٤٤؛ العبادي: الحياة العلمية، ص ١٧٦ وما بعدها؛ علي بن علي: الحياة العلمية، ١/ ٢٢٥ وما بعدها.

(٦) طبقات صلحاء اليمن، ص ٢٥٥.

(٧) هو برهان الدين إبراهيم بن محمد بن إبراهيم العراقي، قدم والده من العراق في عهد السلطان الأفضل وعمل ضمن الجنود الرسوليين المرتزقة، ثم تزوج من امرأة يمنية فأنجبت له هذا الشيخ. كان برهان الدين هذا زاهداً في الدنيا، متصوفاً، ـ

أنه كان له نشاط ملحوظ في تعمير وترميم وإصلاح بعض المساجد. فقد ذكر أن السلطان أحسن إلى هذا الشيخ، ووهب له أرضاً جليلة، وأمر بعمارة المسجد المشهور بمسجد تعز، وبنى له داراً بجواره وأوصل إليهما الماء، فظل الشيخ العراقي يصلي بالناس في ذلك المسجد سنين طويلة.

ولعل السلطان الناصر رأى بأن ما توافر من مساجد في البلاد كان كافياً، وإلا فإن له الكثير من المآثر المعمارية الأخرى والتي تدل على عنايته الكبيرة بالبناء والتشييد.

٢ ـ المدارس:

سبقت الإشارة في فصل سابق إلى أن الدراسات التي تناولت جهود بني رسول في تشييد المدارس ونشرها في مختلف أنحاء البلاد، لم تذكر أي دور للسلطان الناصر في ذلك، مما كان يوحي بأنه ليس له أي جهود في هذا المضمار. غير أنه أمكن الحصول على بعض المعلومات التي تثبت أنه كان له نشاط ملحوظ في هذا الجانب، من ذلك: تشييده للمدرسة الناصرية في مدينة إب، والمدرسة التي بناها الشيخ الجبرتي في المداجر بمدينة تعز. واهتمامه بالمدارس الموجودة وتعهده لها ولمدرسيها وطلبتها، وصرفه لهم الرواتب والأعطيات، هذا فضلاً عن الأوقاف الخيرية التي كان يوقفها على المدارس لتغطي مصروفاتها في حالة عدم تمكن الدولة من الصرف عليها[1].

= يقضي معظم أوقاته في زيارة قبور الصالحين والاعتبار بهم، حتى اشتهر عند الناس، وأصبحوا يترددون عليه بأعداد كبيرة. وكان فقيراً يأخذ الصدقة، فاستدعاه السلطان الأشرف وعرض عليه بعض المال فلم يقبله، فلما تولى السلطان الناصر أحسن إليه ووهبه أرضاً جليلة، وعمر له المسجد المشهور بمسجد تعز، فظل يصلي بالناس فيه سنين طويلة. وكانت وفاته في سنة ٨٦٦ هـ/ ١٤٦١ م. انظر: البريهي: المصدر السابق، ص ص ٢٥٤ ـ ٢٥٥.

(١) انظر تفاصيل ذلك في الفصل الأول من هذا الباب.

ب ـ العمائر المدنية:

حفلت الروايات التاريخية بالكثير من الإشارات التي تتعلق بنشاط سلاطين وأمراء بني رسول في مجال العمارة المدنية، ومن خلالها يتضح أنه قد أنشؤوا القصور، والاستراحات، وأقاموا الدور في العديد من المدن والقرى اليمنية. بل بلغ بهم الأمر أن خصوا بعض الدور بوظائف معينة كانوا هم من أصحاب السبق فيها، حيث وردت بعض الإشارات إلى إقامتهم لبعض المطاعم ودور الضيافة العامة، مهمتها توفير الإقامة والمأكل والمشرب لمرتاديها من أهل السبيل والوافدين وغيرهم[1]، وبذلك فهم من الحكام المسلمين السباقين في هذا المجال[2].

ومن أبرز السلاطين الذين اهتموا بتشييد المنشآت المدنية على نطاق واسع المظفر يوسف، والمؤيد داود، والمجاهد علي، والأشرف إسماعيل، إذ خلفوا العديد من العمائر المدنية المختلفة، إلا أنها ـ مع الأسف ـ قد اندثرت بفعل عوامل الزمن، شأنها في ذلك شأن كثير من العمائر المدنية في الأمصار الإسلامية الأخرى.

ويعد قصر «المعقلي» الذي شيده السلطان المؤيد في ثعبات[3] من أبرز وأشهر القصور الرسولية، حيث حشد لبنائه مجموعات كبيرة من المعماريين والنجارين والدهانين والنحاسين والفنيين والمرخمين والمزخرفين، معظمهم من اليمنيين وبعضهم جلبوا من أقطار إسلامية خارجية. وقد استغرق بناؤه سبع سنين، وانتهى في شهر صفر من سنة ٧٠٨هـ[4] (١٣٠٨ م). وقد وصفته بعض المصادر بأنه لا مثيل له وأنه كان

(١) الخزرجي: طراز أعلام الزمن، ق ٩٥ أ، العقود، ١/ ١١٣.
(٢) الراشد: المنشآت المعمارية الرسولية، ١/ ١٠٦.
(٣) سيمر التعريف بها لاحقاً.
(٤) العمري: كنز الأخيار، ص ١٣٨؛ ابن عبد المجيد: بهجة الزمن، ص ٢٥١؛ الخزرجي: الكفاية والإعلام، ق ١٢٢ أ، العسجد، ص ٣١٢؛ العقود، ١/ ٣١١؛ ابن الديبع: قرة العيون، ص ٣٤٦، بغية المستفيد، ص ٨٩؛ ـ

يتكون من مجلس طوله خمسة وعشرون ذراعاً في عرض عشرين ذراعاً، بسقفين مذهبين بغير أعمدة، بأربع رواشين[1]. وأمامه بركة طولها ستة ذراع وعرضها خمسون ذراعاً، على حافتها طيور ووحوش ترمي بالماء من أفواهها. وفي وسط البركة فوارة ـ نافورة ـ ترمي الماء إلى السماء فيبلغ مدى بعيداً. وفي المجلس ـ أيضاً ـ طشتان من الرخام حلزونيا الشكل ترى الماء يدور في جداولها بشكل عجيب. وفيه شبابيك تفضي إلى بستان عجيب المنظر حسن المختبر والمخبر[2]. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على مدى ما وصل إليه الفن المعماري الرسولي من تقدم ورقي[3].

كما اهتم سلاطين بني رسول بإنشاء البساتين والاستراحات الخاصة بهم والتي كانوا يقصدونها في الراحة والاستجمام، وقد تركزت معظم تلك البساتين والاستراحات في مدينتي تعز وزبيد، لأنهما مصيف ومشتى السلاطين[4]. ومن أشهر تلك الاستراحات استراحة ثعبات[5] بمدينة تعز

ـ المخلافي، عبد الفتاح بن محمد بن علي: كتاب مرآة المعتبر في فضل جبل صبر، تحقيق وتعليق: محمد بن علي الأكوع، (تعز: المحل الفني للطباعة والتجليد، ١٤٠٤ هـ/ ١٩٨٤ م)، ص ٢١.
(١) الرواشن: جمع روشن وهي الشرفة البارزة عن البناء، وعادة ما تبنى في الأدوار العلوية. انظر: الراشد: المنشآت المعمارية الرسولية، ١/ ١١٠ (حاشية: ١).
(٢) ابن عبد المجيد: بهجة الزمن، ص ص ٢٥١ ـ ٢٥٢؛ الخزرجي: الكفاية والإعلام، ق ١٢٢ أ، العسجد، ص ٣١٢، العقود، ١/ ٣١١؛ ابن الديبع: قرة العيون، ص ٣٤٦.
(٣) لمزيد من المعلومات عن القصور والدور التي بناها سلاطين بني رسول انظر: الراشد: المرجع السابق، ١/ ١٠٨ ـ ١١٧؛ العبادي: الحياة العلمية، ص ٦١.
(٤) ابن فضل الله العمري: مسالك الأبصار، ص ١٤٦؛ القلقشندي: صبح الأعشى، ٥/ ٦، ٧.
(٥) تقع اليوم في شرق مدينة تعز بحوالي ٣ كم. لمعلومات أوفى انظر: المخلافي: كتاب المعتبر، ص ص ٢٠ ـ ٢٣.
Smith, G.R: "The Yemenite Settlement of Thabat: Historical, Numismatic and Epigraphic Notes, Arabian Studies, london, Vol. 1, (1974), pp.119-131.

والتي يصفها ابن فضل الله العمري[1] بقوله: «ولسلطانهم ـ يقصد السلطان المجاهد ـ بستان يعرف بالثعبات، يطلع إليه ويقيم فيه أياماً للنزهة به، فيه قبة ملوكية، ومقعد سلطاني فرشهما وإزرهما رخام ملون. وبهما عُمُد قليلة المِثل يجري فيها الماء من ثبعات تملأ العين حسناً، والأذن طرباً بصفاء صفيرها وطيب خريرها، وترى شبابيكها على أشجار قد نقلت إليها من كل مكان تجمع ما بين فواكه الشام والهند، ولا يقف ناظر على بستان أحسن منه جمعاً ولا أجمع حسناً ولا أتم صورة ولا معنى، يهز معاطف روحه الصبا كأنه في اليمن من بقايا سبأ».

أما فيما يخص السلطان الناصر، فقد كان من أكثر سلاطين بني رسول تشييداً للقصور والدور، حيث بنى في مدينة زبيد داراً كبيراً عرف بالدار الكبير الناصري[2]، ويغلب على الظن أنها التي يصفها ابن المقرئ في إحدى قصائده بقوله:

بهو بهي ورواق رائق   ومجلس كالفلك الدوار
كأنما على عقوده   عقود عقيان على أبكار
وبركة صفا ورقْ ماؤها   يفيض من مر النسيم الجاري
تستخدم الطير لها فماؤها   مرتب لها على الأطيار
أما تراها فوقها عواكفاً   كل يَصبُّ الماء من منقار
إن قال غِيْضي يبست أفواهها   أو قال فِيْضي فِضن كالأنهار
وساحة حُفَّتْ بها مناظر   منظرها يجلو صدا الأبصار

(١) مسالك الأبصار، ص ٥٦، ولمزيد من المعلومات عن هذه الاستراحة وعن غيرها من البساتين والاستراحات التي شيدها بنو رسول انظر: الراشد: المنشآت المعمارية الرسولية، ١/١١٩ ـ ١٢٤؛ العبادي: الحياة العلمية، ص ص ٦٦ ـ ٦٧.

(٢) ابن الديبع: قرة العيون، ص ٣٩١، بغية المستفيد، ص ١٠٥؛ العقيلي: تاريخ المخلاف السليماني، ١/ ٢٣٠. ويذكر بعض الباحثين أنها لا تزال قائمة إلى الآن، وبها المجمع الحكومي لمدينة زبيد من محاكم وكتبة عدل وخلافه. انظر: العبادي: الحياة العلمية، ص ٦١ (حاشية: ٨).

إلى أن يقول:

فهل سمعتم أن قصراً شامخاً   يبنى بأسبوع مدى الأعمار
الملك لله فهذا خبر   يكتب في غرائب الأخبار[1]

ومن خلال هذه القصيدة، يتضح أن تلك الدار تكونت من مجلس كبير ورواق وبهو وبركة للماء وساحة كبيرة، فضلاً عن الأعمدة والطيور والوحوش التي تزينها وتدفع الماء من أفواهها. كما أنها تطل على البساتين والحدائق التي منظرها يجلو صدا الأبصار ـ كما يقول ابن المقرئ ـ وهذا يذكرنا بما قاله المؤرخون عن قصر المعقلي ـ كما سبق ـ الذي شيده السلطان المؤيد. والأهم من ذلك أن الشاعر قد حدد لنا الفترة التي استغرقها بناء الدار، وهو أسبوع، ولا شك أن هذا رقم قياسي بالفعل، ولا بد أنه قد جند لها العديد من المعماريين والنجارين والفنيين وغيرهم، بالإضافة إلى صرف الأموال الطائلة في سبيل إنجازها في هذه الفترة القصيرة.

كما بنى دار النعيم بالمقرانة[2]، وتذكر المصادر أنه كافأ البنائين بعشرين ألف دينار[3]. ويبدو أنه قد شيد أكثر من دار بهذا الاسم منها واحدة بمدينة تعز[4]، وأخرى ببيدحة[5] ومما يؤيد ذلك أنها لم ترد في

(١) الديوان، ص ص ٢٢٢ ـ ٢٢٣.

(٢) المقرانة: بلدة أثرية من أعمال رداع، بالجنوب منها بمسافة ٦٢ كم تقريباً. وقد اتخذها بنو طاهر فيما بعد عاصمة لهم. انظر: الحجري: مجموع بلدان اليمن، ٢/ ٧١٧؛ المقحفي: معجم المدن والقبائل، ص ص ٤٠٣ ـ ٤٠٤.

(٣) ابن الديبع: قرة العيون، ص ٣٨٩، بغية المستفيد، ص ١٠٣؛ بامخرمة: قلادة النحر، ٣/ ١١٥٨؛ ابن الوزير: جامع المتون، ق ٥٢ ب؛ يحيى بن الحسين: غاية الأماني، ٢/ ٥٦٤.

(٤) مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ٢٠٣.

(٥) المصدر نفسه، ص ٢٠٤. وبِيْدَحة: قرية في يريم. وبيدحة أيضاً عزلة من أعمال المخاء. انظر: الحجري: المرجع السابق، ١/ ١٣٣؛ المقحفي: المرجع السابق، ص ٦٢.

المصادر المتوافرة قبل عهده. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أسس في مدينة تعز داراً أخرى تعرف بالدار الغربية[1]. وأنشأ في بيدحة دارين عظيمين، وعدة بساتين ومنتزهات، وجلب إليها الماء من مكان بعيد[2].

أما في وصاب السافل، فقد أنشأ العديد من الدور منها دار المرتجة، ودار القاهرة[3]. وداراً أخرى في النعب[4]، ومثلها في تحرة[5]. كما انفرد ابن المقرئ[6] بذكر بعض الدور الأخرى، مثل دار المقام، إلا أنه ـ مع الأسف ـ لم يحدد لنا موقعها، ويصفها مثلما وصف الدار الكبير بزبيد.

ج ـ العمائر العسكرية:

فرضت الأحوال السياسية الداخلية والخارجية على الدولة الرسولية الاهتمام بالعمارة العسكرية، فعملت منذ وقت مبكر على بناء القلاع والحصون في العديد من المناطق والجهات اليمنية، وأقامت الأسوار، وحفرت الخنادق حول كثير من المدن المهمة التي شعرت بأنها معرضة للأخطار[7].

وما يهمنا هنا هو جهود السلطان الناصر في هذا الجانب، حيث تشير

(١) مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ١٥٥.
(٢) ابن الديبع: قرة العيون، ص ٣٩١؛ بغية المستفيد، ص ١٠٥؛ المقبلي: تاريخ المخلاف السليماني، ١/ ٢٣٠.
Finster, Barbara: "The Architecture of the Rasulids", in W. Daum (ed) Yemen: 3000 Years of Art and Civilisation in Arabia Felix, (Innsbruck, 1988), p.263.
(٣) ابن الديبع: قرة العيون، ص ٣٩١، بغية المستفيد، ص ١٠٥.
(٤) لم يعثر لها على تعريف فيما توافر للباحث من مصادر.
(٥) ابن الديبع: بغية المستفيد، ص ١٠٥. وتحرة: لم يعثر لها على تعريف فيما توافر للباحث من مصادر.
(٦) الديوان: ص ص ١٩٦؛ ٢٦٣ ـ ٢٦٤.
(٧) انظر: تفاصيل ذلك في الجزء الخاص بالتحصينات العسكرية في النظام الحربي من هذه الدراسة. وانظر أيضاً: الراشد: المنشآت المعمارية الرسولية، ١/ ١٢٥ ـ ١٣١؛ عليان: الحياة السياسية، ص ص ١٩٧ ـ ١٩٩.

كثير من المصادر إلى إنفاقه أموالاً طائلة على إنشاء حصن الفص الشهير[1]، وأنه قد أكثر فيه من البناء والتجصيص حتى أصبح مثل فص الخاتم، وجمع فيه الأموال وما يحتاج إليه من الشحنة[2].

كما قام بتوسيع وتجديد سور مدينة عدن، وقد تطلب منه ذلك زيادة باب آخر للمدينة من جهة البر[3]، بحيث أصبح لها بابان منذ ذلك الوقت[4].

وهكذا، يتضح مما سبق أن السلطان الناصر كان من أكثر سلاطين بني رسول حباً للبناء والتشييد، فبنى بعض المدارس والمساجد، وجدد بعضها الآخر، وشيد العديد من القصور والدور، والحصون والأسوار، ولا شك أن ذلك قد كلفه أموالاً كبيرة جداً.

الهبات والأعطيات

اشتهر السلطان الناصر بالكرم والجود[5]، وذلك نتيجة لكثرة هباته وأعطياته للعلماء والأدباء والأعيان والأمراء وغيرهم. وقد أوردت لنا المصادر العديد من الأمثلة التي تدل على ذلك، منها أنه أمر عندما تولى الحكم بصرف راتب شهرين لكافة جنده وعساكره، وأمر بصرف الأموال والكسوات لسائر الأمراء والمقدَّمين والأعيان[6]. وإعطائه لابن المقرئ

(١) الأهدل: تحفة الزمن، ق ٣١١ أ؛ مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ١٨٧؛ ابن الديبع: قرة العيون، ص ٣٩١؛ بغية المستفيد، ص ١٠٥؛ ابن الوزير: جامع المتون، ق ٥٣ أ.
(٢) الأهدل: المصدر السابق، والمكان نفسه.
(٣) مجهول: المصدر السابق، ص ١٤٧.
(٤) شهاب: عدن فرضة اليمن، ص ص ١٦٧ ـ ١٦٨، عدن في عهد الدولة الرسولية، ص ١١.
(٥) ابن حجر: ذيل الدرر، ص ٣٠٠؛ ابن الديبع: قرة العيون، ص ٣٩٢؛ بغية المستفيد، ص ١٠٥؛ ابن الوزير: جامع المتون، ق ٥٣ ب.
(٦) مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ص ١٣١، ١٣٤.

ألف دينار[1]، كما وهب للأمير صارم الدين إبراهيم بن عبد اللّه الأنف[2] ثلاثين ألف دينار[3]. أما الشريف إدريس بن عبد اللّه[4] فقد أعطاه مئتي ألف دينار، هذا فضلاً عن العديد من الهدايا العينية القيمة[5].

كما كان السلطان ينفق أموالاً كبيرة على السفراء الأجانب الذين كانوا يقدمون على اليمن من مصر والصين والهند وغيرها، وكان يبعث لحكام تلك الدول بالعديد من الهدايا العينية الثمينة، من ذلك ما بعثه للسلطان المملوكي المؤيد شيخ (ت ٨٢٤ هـ/ ١٤٢١ م) من الشاشات والأزر والحرير والعود واللّبان والصندل والسروج والعقيق وغير ذلك، حتى أنها من كثرتها حملت على مئتي جمل[6]، وقد أمر السلطان المملوكي ببيعها فحصل منها مال كثير، أمر بصرفه على عمارة المدرسة المنسوبة إليه بالقاهرة[7].

وبالإضافة إلى ما سبق، فقد احتاجت الدور السلطانية والأسمطة والمواكب التي كان يقيمها السلطان في كثير من المناسبات إلى أموال كبيرة جداً، ومما يدل على ذلك، أن الدولة خصصت لها ديواناً خاصاً عرف

(١) ابن المقري: عنوان الشرف، ص ١٨٩.
(٢) من بقايا الإسماعيلية في اليمن، وكان من أبرز قواد الدولة الرسولية خلال عهدي السلطان الناصر والسلطان الظاهر يحيى. انظر: مجهول: المصدر السابق، ص ص ١٦٢، ١٦٩، ١٧٠، ١٧٣، ١٧٥، ١٨٣؛ ١٩٩، ٢٠٢؛ ٢٠٧، ٢١٣، ٢٢١، ٢٣١؛ ٢٦٠، ٢٦٧، ٢٧٤، ٢٩٥، ٣٠٠، ٣٠٥.
(٣) المصدر نفسه، ص ١٦٢.
(٤) هو إدريس بن عبد اللّه بن داود الحمزي، كان صاحب صنعاء، ثم انتزعها منه الإمام صلاح الدين في سنة ٧٨٣ هـ، فحاول عدة محاولات لاسترجاعها، إلا أن محاولاته لم تنجح، واقتنع أخيراً بتولي القصين، القص الصغير والقص الكبير، من أعمال صنعاء. انظر: يحيى بن الحسين: غاية الأماني، ٢/٥٢٧، ٥٧٩، ٥٣٨، ٥٤١ ـ ٥٤٥، ٥٤٨، ٥٤٩.
(٥) مجهول: المصدر السابق، ص ص ١٦٣ ـ ١٦٤.
(٦) المقريزي: السلوك، ٤/٣٤٥؛ ابن حجر: إنباء الغمر، ٧/٢٠٧.
(٧) ابن حجر: المصدر السابق، والمكان نفسه.

بديوان الحلال، يتم الصرف منه على كافة الدور السلطانية والمطابخ وما شابه ذلك[1].

كما صرفت الدولة أموالاً طائلة على الأعمال الحربية التي كان يقوم بها الجيش لإخماد الثورات والفتن التي كانت تظهر بين الفينة والأخرى، وفي مناطق مختلفة من البلاد[2].

(١) الحسيني: لبذ من ملخص الفطن، ص ص ٤٦، ٥٧.
(٢) انظر: ابن المقري: عنوان الشرف، ص ص ١٧٢ ـ ١٧٤؛ مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ص ١٣٢ ـ ٢٠٧؛ ابن الديبع: قرة العيون، ص ص ٣٨٧ ـ ٣٩٠؛ بغية المستفيد، ص ص ١٠١ ـ ١٠٤؛ يحيى بن الحسين: غاية الأماني، ٢/ ٥٥٨؛ ٥٥٩، ٥٦٠ ـ ٥٦١ ـ ٥٦٢ ـ ٥٦٣؛ ٥٦٤ ـ ٥٦٥.

الفصل الرابع

النظام القضائي

المبحث الأول: الحياة الدينية.

المبحث الثاني: القضاء.

المبحث الثالث: النظر في المظالم.

المبحث الرابع: الحسبة.

المبحث الخامس: الشرطة.

المبحث الأول

الحياة الدينية

عرفت اليمن منذ القرون الإسلامية الأولى معظم المذاهب الدينية التي انتشرت في الأمصار الإسلامية الأخرى، سواء السنية منها مثل: المذهب المالكي، والحنفي، والشافعي، والحنبلي، أو غير السنية مثل: الزيدي[1]، والإسماعيلي[2]، إلا أن ما يعنينا هنا هو المذاهب السنية، والتي كانت سائدة في الدولة الرسولية.

---

(١) الزيدية: سبق التعريف بها كمذهب ديني وكدولة سياسية.

(٢) الإسماعيلية: فرقة من فرق الشيعة، وهي القائلة بإمامة إسماعيل بن جعفر الصادق (ت ١٤٣ هـ/ ٧٦٠ م)، وقد انتشرت في اليمن منذ النصف الثاني من القرن الثالث الهجري (التاسع الميلادي)، على يد الداعيين علي بن الفضل الخنفري والحسن بن فرج بن حوشب المعروف بمنصور اليمن. وقد بلغت أوج قوتها خلال القرنين الخامس والسادس الهجريين (الحادي عشر والثاني عشر الميلاديين)، إذ استطاعت أن تؤسس لها أكثر من دولة في مناطق مختلفة من البلاد، كان أقواها الدولة الصليحية التي استطاعت في فترة من الفترات أن تبسط نفوذها على معظم اليمن، وبعد أن ضعف حالها خلال القرن السادس الهجري (الثاني عشر الميلادي) انبثقت عنها دولتان أخريان هما: دولة بني زريع في عدن، ودولة بني حاتم في صنعاء، وقد تمكنت الدولة الأيوبية في سنة ٥٦٩ هـ (١١٧٣ م) من القضاء عليها جميعاً. فتقلصت الدعوة الإسماعيلية في اليمن بعد ذلك. لمعلومات أوفى انظر: عمارة: تاريخ اليمن، المسمى المفيد في أخبار صنعاء وزبيد، تحقيق: محمد بن علي الأكوع، ط ٣، (صنعاء: المكتبة اليمنية، ١٤٠٥ هـ/ ١٩٨٥ م)، ص ٥٩ وما بعدها؛ الجندي: السلوك، ٢٠٥/١ وما بعدها؛ الأهدل: تحفة الزمن (الحبشي) ص ١٥٣ وما بعدها؛ ابن الديبع: قرة العيون: ص ١٣١ وما بعدها؛ أحمد: الأيوبيون في اليمن، ص ٢٥ وما بعدها؛ الحداد: ــ

أولاً ـ المذاهب الدينية:

١ ـ المذهبان المالكي[1] والحنفي[2]:

تذكر بعض الدراسات الحديثة أن المذهب المالكي هو أول المذاهب السنية انتشاراً في اليمن[3]، إلا أنها لا تحيلنا على مصادرها في ذلك، ولا توضح متى كان ذلك وكيف؟ أما روايات المصادر اليمنية المتقدمة فيفهم منها أن انتشاره كان متزامناً مع انتشار المذهب الحنفي، أو أن الفترة الفاصلة بينهما ليست بالطويلة على أقل تقدير، وغالباً ما تقرن بينهما المصادر عند الإشارة إلى الوضع المذهبي في اليمن خلال القرون الإسلامية الأولى[4].

ـ التاريخ العام لليمن، ٢/١٦٣ وما بعدها؛ سيد: تاريخ المذاهب الدينية، ص ص ٩٧ ـ ١٠٢، ١١٨ ـ ٢٠٦؛ شرف الدين: تاريخ الفكر الإسلامي، ص ص ٦٥ ـ ١٠٩؛ القصير: سيف الدين: ابن حوشب والحركة الفاطمية في اليمن، (دمشق: دار الينابيع، ١٩٩٤ م)، ص ٣١ وما بعدها؛ الهمداني، حسين بن فيض الله: الصليحيون والحركة الفاطمية في اليمن، من سنة ٢٦٨ هـ إلى سنة ٦٢٦ هـ، ط ٣، (صنعاء: منشورات المدينة، ١٤٠٧ هـ/ ١٩٨٦ م)، ص ٢٨ وما بعدها.

(١) المذهب المالكي: ينسب إلى الإمام مالك بن أنس الأصبحي اليماني، إمام المحدثين بالمدينة المنورة، وصاحب كتاب الموطأ، وكانت ولادته في سنة ٩٥ هـ (٧١٣ م)، وتوفي في سنة ١٧٩ هـ (٧٩٦ م). لمعلومات أوفى انظر: الجندي: السلوك السابق، ١/١٤١ ـ ١٤٢؛ الأهدل: تحفة الزمن، ص ١٠٠.

(٢) المذهب الحنفي: ينسب إلى الإمام النعمان بن ثابت: المشهور بأبي حنيفة، كانت ولادته في سنة ٨٠ هـ (٧٠٥ م)، وتوفي في بغداد سنة ١٥٠ هـ (٧٦٧ م). لمعلومات أوفى انظر: الجندي: المصدر السابق، ١/١٤١؛ الأهدل: المصدر السابق، ص ١٠٠.

(٣) الحبشي: حياة الأدب اليمني، ص ٥٦؛ الفقي: اليمن في ظل الإسلام، ص ٣١٥. وقد ذكر الجندي أثناء ترجمته للفقيه علي بن محمد بن أحمد التباعي أنه أدرك الإمام مالك وأخذ عنه، ويقال إنه هو الذي نشر مذهبه في اليمن. انظر: السلوك: ١/١٤٧. ومعنى ذلك أنه كان خلال القرن الثاني الهجري، غير أن الجندي يبدو أنه لم يكن متأكداً من صحة ذلك.

(٤) انظر: عمارة: المفيد، ص ص ١٨٢ ـ ١٨٣؛ ابن سمرة: عمر بن علي الجعدي: طبقات فقهاء اليمن، تحقيق: فؤاد سيد، (بيروت: دار القلم، د.ت)، ص ص ٧٤، ٧٩.

ومهما يكن من أمر، فقد كان انتشار المذهب المالكي محدوداً، بسبب منافسة المذهب الحنفي له، ثم تقلص وكاد أن ينقرض بعد انتشار المذهب الشافعي بعد ذلك، وربما بقيت بعض الأسر في مدينة زبيد على وجه الخصوص تحتفظ به إلا أنها قليلة[1]، ولم تكن ذات شأن.

أما المذهب الحنفي، فقد انتشر في معظم مناطق تهامة بالرغم من تأثره الكبير بمنافسة المذهب الشافعي، حتى لما جاء العهد الأيوبي غلب على كثير من البلاد[2]، وبنيت له بعض المدارس المتخصصة في مدينة زبيد[3]، بل بلغ الأمر في بعض الأحيان إلى اضطهاد أتباع المذهب الشافعي، وإغلاق بعض مدارسهم، وانتزاع أوقافها وحبسها على الحنفية[4].

وبالرغم من اتخاذ الدولة الرسولية المذهب الشافعي مذهباً رسمياً لها، إلا أنها كانت متسامحة إلى حد بعيد مع المذاهب الأخرى، ومنها الحنفي الذي ظل منتشراً في كثير من مدن وقرى تهامة[5]، وشيدت له العديد من المدارس المتخصصة المستقلة، أو بالاشتراك مع الشافعي في بعض الأحيان[6]. كما حظي علماء الحنفية بمكانة مرموقة لدى سلاطين بني رسول حتى كان بعضهم يلازم السلطان وينادمه، ويحضر جميع مجالسه[7].

(١) الحبشي: حياة الأدب اليمني، ص ٥٦.

(٢) ابن المجاور: المستبصر، ص ٨٨.

(٣) الجندي: السلوك، ٢/١٤٩؛ الخزرجي: طراز أعلام الزمن، ق ١٢٧ ب؛ العقد الفاخر، ق ٩١ أ؛ الشرجي: طبقات الخواص، ص ٣٠٥.

(٤) ابن الديبع: بغية المستفيد، ص ١٧٦؛ الفقي: اليمن في ظل الإسلام، ص ٣٢٣.

(٥) الجندي: المصدر السابق، ٢/٤٧ ـ ٥٧، ٣٨٣، ٣٨٦؛ السخاوي: الضوء اللامع، ٨/٩٨، ١٠/٣٦ ـ ٣٧؛ الأكوع، إسماعيل: هجر العلم، ٤/٢٠٣٢.

(٦) الأكوع، إسماعيل: المدارس الإسلامية، ص ص ٢٤، ٥٣، ١٤٩، ٢٥٢، ٣٠٦، ٣٢٢؛ العبادي: الحياة العلمية، ص ص ١٨٩ ـ ١٩٦.

(٧) ابن حجر: إنباء الغمر، ٨/١١٧؛ ذيل الدرر، ص ص ٣٠٥ ـ ٣٠٦؛ السخاوي: المصدر السابق، ٩/١٨٨ ـ ١٨٩، ١٠/٣٦ ـ ٣٧.

٢ ـ المذهب الشافعي[1]:

يحدد كثير من المؤرخين ظهوره في اليمن بالقرن الثالث الهجري[2] (التاسع الميلادي)، إلا أنه لم ينتشر على نطاق واسع إلا منذ القرن الرابع الهجري[3] (العاشر الميلادي)، حيث حظي بالقبول التام من معظم أبناء اليمن، وغدا صاحب الغالبية في البلاد، بالرغم من تأخر ظهوره فيها مقارنة بالمذاهب الأخرى.

ويعزو بعض الباحثين[4] سبب انتشاره السريع والقوي، إلى تلك الصلة القديمة بين الإمام الشافعي وأهل اليمن، حيث سبق له أن تتلمذ في بداية حياته على بعض علماء اليمن، وعمل في فترة من الفترات قاضياً في نجران، فسار في الناس سيرة حسنة[5]، فذاع صيته في شتى أنحاء البلاد،

(١) المذهب الشافعي: ينسب إلى الإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس بن العباس الشافعي الهاشمي، المولود في غزة سنة ١٥٠ هـ (٧٦٧ م)، والمتوفى في القاهرة سنة ٢٠٤ هـ (٨١٩ م). لمعلومات أوفى انظر: الجندي: السلوك، ١/ ١٥٠ ـ ١٥٩؛ الفاسي: العقد الثمين، ١/ ٤١٨ ـ ٤٢٠؛ الأهدل: تحفة الزمن (الحبشي)، ص ص ١١٠ ـ ١٢١؛ سيد: تاريخ المذاهب الدينية، ص ٥٨ وما بعدها؛ شرف الدين: تاريخ الفكر الإسلامي، ص ص ٤٦ وما بعدها؛ الفقي: اليمن في ظل الإسلام، ص ص ٣١٦ ـ ٣٢٣.

(٢) الجندي: المصدر السابق، ١/ ١٤٩؛ الأهدل: المصدر السابق، ص ١١٠؛ يحيى ابن الحسين: أنباء الزمن، ق ٣٢، غاية الأماني، ١/ ٢٠٣؛ الأنسي، القاضي عبد الملك بن حسين: إتحاف ذوي الفطن بمختصر أنباء الزمن، تحقيق: القاضي إسماعيل بن أحمد الجرافي، ملحق العدد الثامن، مجلة كلية الآداب، جامعة صنعاء، (ربيع الآخر ١٤٠١ هـ/ مارس ١٩٨١ م)، ص ١٦.

(٣) ابن سمرة: طبقات فقهاء اليمن، ص ص ٨٠، ٨٧؛ الجندي: المصدر السابق، ١/ ٢١٦؛ الأهدل: المصدر السابق، ص ١٧١؛ يحيى بن الحسين: أنباء الزمن، ق ٣٢، غاية الأماني، ١/ ٢٠٣.

(٤) سيد: تاريخ المذاهب الدينية، ص ٥٨؛ الفقي: اليمن في ظل الإسلام، ص ص ٣١٦ ـ ٣١٧؛ الموسوعة اليمنية، ٢/ ٥٤٢.

(٥) الجندي: السلوك، ١/ ١٥١؛ الأهدل: تحفة الزمن (الحبشي)، ص ص ١١١ ـ ١١٢.

هذا فضلاً عن ميوله إلى آل البيت[1]. ويضيف بعضهم أن المذهب الشافعي جاء وسطاً بين المذاهب الأخرى، فنسق أصول الفقه التي أخذ بها، وأخذ بالقرآن والسنة، وأخذ بالإجماع، وعمم القياس وإعمال الرأي[2].

وكان لاتخاذ الدولة الرسولية للمذهب الشافعي مذهباً رسمياً لها[3]، دور مهم في ازدياد انتشاره، وتحول كثير من أتباع المذاهب الأخرى إليه، حتى غدا هو السائد في البلاد بصفة عامة. ومن الطبيعي ـ والحالة تلك ـ أن يكون غالبية علماء وفقهاء وقضاة الدولة من أتباعه، لا سيما خلال فترة البحث[4].

ولما لم يكن للإمام الشافعي مذهب في العقيدة (الأصول)، فقد اعتمد أتباعه في اليمن على مذهب الإمام أحمد بن حنبل[5]، لتتلمذه عليه،

(١) الفقي: اليمن في ظل الإسلام، ص ٣١٧.

(٢) سيد: تاريخ المذاهب الدينية، ص ٥٨.

(٣) الجندي: السلوك، ٢/ ٥٤٢؛ الأفضل الرسولي: العطايا السنية، ق ٣٥ ب؛ الخزرجي: العقد الفاخر، ق ٦٣ أ، الكفاية والإعلام، ق ٨٤ أ، العقود، ١/ ٨٥؛ ابن الديبع: قرة العيون، ص ٣١٣.

(٤) انظر: المقريزي: درر العقود (محمد كمال الدين)، ١/ ١٩٧، ٢٧٧، ٢/ ٣١٧؛ ابن قاضي شهبة: طبقات الشافعية، ٤/ ٧، ٨، ١٠٩، ١٣٦؛ ابن حجر: أنباء الغمر، ٥/ ١٦٨، ذيل الدرر، ص ص ٢٢٢، ٢٣٨، ٢٦٥؛ النجم بن فهد: معجم الشيوخ، ص ص ٨٤، ١٦٩؛ السخاوي: الضوء اللامع، ١/ ٢٥٢، ٢٥٧، ٢٦٠؛ ٥/ ٥٤، ١٣٩، ٢٠٥؛ ١٠/ ٧٩؛ ١١/ ٩٤؛ البريهي: طبقات صلحاء اليمن، ص ٢٩٩؛ بامخرمة: قلادة النحر، ٣/ ١١٥٥؛ ابن العماد الحنبلي: شذرات الذهب، ٤/ ١٠٩.

(٥) الخزرجي: طراز أعلام الزمن، ق ق ١٧ ب، ١٣٠ ب؛ الأهدل: تحفة الزمن (الحبشي)، ص ٢٤٢؛ بامخرمة: ثغر عدن، ص ١١٤. وأحمد بن حنبل: هو الإمام المشهور أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، المولود في بغداد سنة ١٦٤ هـ (٧٨٠ م)، والمتوفى في سنة ٢٤١ هـ (٨٥٤ م). وهو أشهر من أن يعرف. انظر عنه: الجندي: المصدر السابق، ١/ ١٣١ ـ ١٣٢؛ الخزرجي: المصدر السابق: ق ق ٧٦ ـ ٧٧ أ؛ الأهدل: المصدر السابق، ص ص ٨٩ ـ ٩١؛ أبو زهرة، محمد: ابن حنبل: حياته وعصره، آراؤه وفقهه، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٤٠١ هـ/ ١٩٨١ م).

واعتماده على الحديث مثله[1]، إلا أنه منذ القرن الثامن الهجري (الرابع عشر الميلادي)، تحول كثير منهم إلى المذهب الأشعري[2].

٣ ـ المذهب الحنبلي:

هناك العديد من الإشارات التي تدل على تواجد المذهب الحنبلي في اليمن، لا سيما في المناطق الجبلية مثل: الجند، وتعز وأعمالها[3]، إلا أنه لم يكن في مستوى تواجد المذهب الشافعي أو الحنفي، بالرغم من دخول الإمام أحمد لليمن وتتلمذه على يد بعض علمائها[4].

والذي يظهر أنه أخذ في التلاشي منذ القرن الثامن الهجري (الرابع عشر الميلادي)، بسبب تحول كثير من أتباعه إلى المذهب الأشعري، وفي هذا الصدد يقول الخزرجي[5]: «وأما في عصرنا هذا فقد انتقل أعيانهم ـ

(١) الحبشي: حياة الأدب اليمني، ص ٥٤؛ علي بن علي: الحياة العلمية: ١/١١٨.
(٢) الخزرجي: طراز أعلام الزمن، ق ق ٧٨ أ، ١١٧ ب، ١١٨ أ؛ بامخرمة: ثغر عدن، ص ١١٤. والمذهب الأشعري: نسبة إلى أبي الحسن علي بن إسماعيل الأشعري (ت ٣٢٤ هـ/ ٩٣٥ م)، الذي يتصل نسبه بالصحابي الجليل أبي موسى الأشعري. اعتنق في بداية حياته مذهب المعتزلة، ثم أقلع عنه واتخذ لنفسه منهجاً وسطاً بين الاعتزال ومذهب أهل السنة والجماعة، إلا أنه لم يتخلص من براثن الاعتزال، لا سيما في نفي معظم الصفات، والقول بالإرجاء، وفي آخر حياته رجع إلى مذهب أهل السنة والجماعة. لمعلومات أوفى انظر: الأشعري، أبو الحسن علي بن إسماعيل: الإبانة في أصول الديانة، (بيروت: دار القادري، ١٤١٢ هـ/ ١٩٩٢ م)، ص ص ١٢ ـ ١٦؛ ابن خلكان: وفيات الأعيان: ٣/٢٨٤ ـ ٢٨٦؛ مزروعة: محمود محمد: تاريخ الفرق الإسلامية، (مكة المكرمة: المكتبة التجارية، ١٤١٢ هـ/ ١٩٩٢ م)، ص ١٥١ وما بعدها.
(٣) الجندي: السلوك، ١/٢٩٦، ٣٠١، ٣١٨، ٣١٩؛ ٢/٢٣١؛ الخزرجي: المصدر السابق: ق ق ١١٧ ب، ١١٨ أ، ١٣٠ ب، ١٣١ أ؛ بامخرمة: المصدر السابق، ص ١١٤؛ صبري: أبو الحسن الخزرجي، ص ٤٢.
(٤) الجندي: السلوك، ١/١٣١ ـ ١٣٢، ١٣٥ ـ ١٣٦، ١٣٨؛ الخزرجي: المصدر السابق، ق ٧٦ ب، الأهدل: تحفة الزمن (الحبشي)، ص ص ٨٩ ـ ٩٠.
(٥) طراز أعلام الزمن، ق ١١٧ ب.

أي الفقهاء الحنابلة ـ إلى مذهب الأشعرية، ولكنهم لا يتظاهرون به خوفاً على أنفسهم». ثم كاد أن ينقرض خلال القرنين التاسع والعاشر الهجريين (الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين)، يقول بامخرمة[1]: «وأما اليوم فجميعهم ـ أي الفقهاء الحنابلة ـ أشعرية ومتظاهرون بذلك فلله الحمد والمنة ونسأله التثبيت على الكتاب والسنة آمين آمين».

ثانياً ـ التصوف:

التصوف: طريقة ومسلك تعبدي مبتدع، وليس فرقة مستقلة ذات أفكار وآراء ثابتة المعالم[2]، ويعرفه ابن خلدون[3] بقوله: «وأصلها ـ أي الصوفية ـ العكوف على العبادة والانقطاع إلى الله تعالى، والإعراض عن زخرف الدنيا وزينتها والزهد فيما يقبل عليه الجمهور من لذة ومال وجاه والانفراد في الخلوة للعبادة». أما ابن الجوزي[4] فيقول: «والتصوف طريقة كان ابتداؤها الزهد الكلي ثم ترخّص المنتسبون إليها بالسماع والرقص فمال إليهم طلاب الآخرة من العوام لما يظهرونه من التزهد، ومال إليهم طلاب الدنيا لما يرونه عندهم من الراحة واللعب...».

ويُرجع بعض من الباحثين نشأة التصوف في العالم الإسلامي إلى القرن الثاني الهجري (الثامن الميلادي)، إلا أنه لم ينتشر على نطاق واسع إلا منذ القرن الثالث الهجري (التاسع الميلادي)، وكان في بداية نشأته يقوم على الزهد والتعبد وتقديم الآخرة على الدنيا، ثم توسع بعد ذلك حتى وصل إلى حد المبالغة والإفراط، والتأثر بالثقافات الفلسفية الأخرى، مما أخرجه عن مفهوم الإسلام الصحيح[5].

(١) ثغر عدن، ص ١١٤.
(٢) العبادي: الحياة العلمية، ص ٧٥.
(٣) مقدمة ابن خلدون، (بيروت: دار القلم، د.ت)، ص ٤٦٧.
(٤) تلبيس إبليس، تحقيق: السيد الجميلي، ط ٢، (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٧ هـ/ ١٩٨٧ م)، ص ١٩٩.
(٥) بسيوني، إبراهيم: نشأة التصوف الإسلامي، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٩ م)، =

أما عن ظهوره في اليمن، فقد ذهب الباحثون فيه مذاهب شتى، فمنهم من قال إنه كان في القرن الأول الهجري[1] (السابع الميلادي)، ومنهم من ذهب إلى أنه كان في القرن الثالث الهجري[2] (التاسع الميلادي)، بينما يرى بعضهم أنه لم ينتشر في اليمن إلا في القرن السابع الهجري[3] (الثالث عشر الميلادي).

وبالرغم من أن النصوص المتوفرة لا تسعف الباحث في تحديد تاريخ بعينه، إلا أن هناك بعض الإشارات التي تدل على أنه كان موجوداً في القرن السادس الهجري (الثاني عشر الميلادي)، منها ما ذكره عمارة اليمني[4] عن علي بن مهدي[5] من أنه «كان صبيحاً فصيحاً... قائماً

= ص ص ١١١، ١١٥؛ العبادي: الحياة العلمية، ص ١٧٥؛ غني، قاسم: تاريخ التصوف في الإسلام، ترجمة: صادق نشأت، مراجعة: أحمد ناجي القيسي، محمد مصطفى حلمي، (القاهرة: منشورات جامعة الدول العربية، ١٩٧٠ م)، ص ص ٧١ ـ ٧٢.

(١) الحبشي: الصوفية والفقهاء، ص ٩.
(٢) العقيلي: التصوف في تهامة، ص ٨٦.
(٣) الشامي، محمد بن أحمد: تاريخ اليمن الفكري في العصر العباسي، (بيروت: دار النفائس، ١٤٠٧ هـ/ ١٩٨٧ م)، ٣/٣١٣.
(٤) المفيد، ص ١٨٥.
(٥) علي بن مهدي: هو علي بن مهدي بن محمد الحميري الرعيني، مؤسس دولة بني مهدي (٥٥٤ ـ ٥٦٩ هـ/ ١١٥٩ ـ ١١٧٣ م) في زبيد، وكان في بداية حياته عابداً زاهداً يعظ الناس، فذاع صيته وكثر أتباعه حتى استطاع في سنة ٥٥٤ هـ (١١٥٩ م)، الاستيلاء على مدينة زبيد وتأسيس دولته الجديدة، إلا أنه لم يلبث أن توفي بعد ذلك بثلاثة أشهر، وكان حنفي المذهب في الفروع، خارجياً في الأصول، يكفر بالمعاصي. لمعلومات أوفى عنه وعن دولته انظر: عمارة: المفيد، ص ١٨٥ وما بعدها؛ الجندي: السلوك، ٢/٥١٥ ـ ٥٢٠؛ الخزرجي: العسجد، ص ص ١٢٨ ـ ١٤٥؛ ابن الديبع: قرة العيون، ص ص ٢٥٥ ـ ٢٦٤؛ أحمد: الأيوبيون، ص ص ٦٣ ـ ٦٥؛ عسيري: الحياة السياسية، ص ص ٤٨ ـ ٥٢؛ الثقفي: اليمن في ظل الإسلام، ص ص ١٩٨ ـ ٢٠١، ٢٠٨؛ صالح، محمد أمين: «دولة الخوارج في اليمن: بنو مهدي في زبيد»، المجلة التاريخية المصرية، مج ٢٥ (١٩٧٨ م)، ص ص ١٢٧ ـ ١٤٧.

بالوعظ والتفسير وطريقة الصوفية». وما ذكره الشرجي[1] عن الشيخ علي بن عبد الرحمن الحداد[2] من أنه لبس خرقة التصوف من الشيخ عبد القادر الجيلاني[3] في مكة المكرمة، وذلك في شهر شعبان سنة ٥٦١ هـ (١١٦٥ م)، وأنه عاد بها إلى اليمن، وعنه أخذها غالب مشايخ الصوفية فيها.

ومهما يكن الأمر، فقد كان العهد الأيوبي عصر ازدهار التصوف وانتشاره في اليمن على نطاق واسع، ويرجع بعض الباحثين ذلك إلى عمل الحكام الأيوبيين على الاستعانة بكل القوى ذات النفوذ الروحي والاجتماعي، ومنها زعامات ومشايخ الصوفية، لتوطيد نفوذهم في البلاد[4].

أما في عهد الدولة الرسولية فقد نشطت الحركة الصوفية أكثر من أي وقت مضى، وأصبح لها نظمها وتعاليمها الخاصة، وجاهر أتباعها ببدعهم ومنكراتهم مثل إقامة حفلات الرقص والسماع وغيرها، كما أصبحت لهم دورهم وزواياهم الخاصة بهم[5]، مستفيدين من تسامح سلاطين بني رسول

(١) طبقات الخواص، ص ٢٠٤؛ وانظر قريباً من ذلك في الخزرجي: العقود، ١/ ١٩٣.
(٢) الشيخ علي بن عبد الرحمن الحداد: من أوائل وأكابر مشايخ الصوفية في اليمن، وكان يقيم في القحمة وله فيها زاوية وذرية وأصحاب وقبره هناك مشهور يزار. انظر: الشرجي: المصدر السابق، ص ٢٠٤.
(٣) عبد القادر الجيلاني: هو عبد القادر بن أبي صالح بن عبد الله الجيلي أو الجيلاني، الحنبلي المشهور، برع في المذهب والخلاف والأصول، قام بالتدريس والوعظ والإرشاد في بغداد، وكانت وفاته في سنة ٥٦١ هـ (١١٦٥ م). لمعلومات أوفى انظر: الكتبي: فوات الوفيات والذيل عليها، تحقيق: إحسان عباس، (بيروت: دار الثقافة ١٩٧٤ م)، ٢/٣٧٣ ـ ٣٧٤؛ ابن كثير: البداية والنهاية، مج ٦، ج ١٢، ص ٢٧٠.
(٤) عسيري: المرجع السابق، ص ص ٣٢٨ ـ ٣٢٩؛ العقيلي: التصوف في تهامة، ص ٩٠؛ العبادي: الحياة العلمية، ص ٧٧.
(٥) الأهدل: تحفة الزمن، ق ٤١ أ؛ ابن حجر: إنباء الغمر، ٧/٣٢٩؛ الحبشي: الصوفية والفقهاء، ص ص ٣١ ـ ٣٣؛ العبادي: الحياة العلمية، ص ص ٧٧، ٢١١ ـ ٢١٨؛ علي بن علي: الحياة العلمية، ١/٢٨٦ ـ ٢٩٦.

معهم، وعملهم على استمالتهم وكسب ودهم، ولم يكن ذلك التسامح بدافع ديني فحسب، وإنما كان لأسباب سياسية تقتضي ذلك، حيث كان للصوفية مكانة كبيرة في نفوس الناس نظراً لقربهم منهم وتحسسهم لمشاكلهم، فضلاً عما يظهرونه من العبادة والزهد في الدنيا، فكان التسامح معهم ليس إلا تقرباً للشعب وخطباً لرضاهم[1].

وكان الصوفية في العهد الرسولي يعملون جاهدين على تحسس مشكلات المجتمع من حولهم ويحاولون التعبير عنها بشجاعة أمام سلاطين بني رسول، وكثيراً ما كانوا يتوسطون للناس لديهم ويحلون مشاكلهم[2]، ولذلك فقد أحبهم الناس واعتبروا مزاراتهم من الأماكن الجليلة حتى أن بعضهم كان إذا خرج من بيته لا يكاد يصل إلى المسجد إلا بمشقة كبيرة لكثرة ازدحام الناس عليه[3].

وقد حظي كثير من رجال التصوف بمكانة مرموقة لدى السلاطين، وكانوا يسامحون العديد منهم من الخراج والضرائب على أراضيهم[4]، بل وصل الأمر في بعض الأحيان إلى أن كل من احتمى بتربة أحدهم فقد أمن من بطش السلطان وعساكره، وأصبحت بعض القرى الصوفية ومزاراتهم من الأماكن المقدسة التي لا يدخلها جنود الدولة[5].

---

(١) الحبشي: حياة الأدب اليمني، ص ٥١.

(٢) مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ص ١٧٦؛ ٢١٥ ـ ٢١٦، ٢٣٥؛ المقريزي: درر العقود (محمد كمال الدين)، ٢/ ٣٢٠؛ الشرجي: طبقات الخواص، ص ٩٠؛ البريهي: طبقات صلحاء اليمن، ص ١٦٠؛ الحبشي: الصوفية والفقهاء، ص ص ٤٥ ـ ٥٠.

(٣) الشرجي: المصدر السابق، ص ١٦٥؛ الحبشي: حياة الأدب اليمني، ص ٥١.

(٤) الخزرجي: العقود، ١/ ٢١٩؛ الأهدل: تحفة الزمن (الحبشي)، ص ص ٢٨٣ ـ ٢٨٤؛ الشرجي: المصدر السابق، ص ص ٤٨، ٥٠، ٥١، ٦٣؛ الحبشي: حياة الأدب اليمني، ص ٥١؛ علي بن علي: المرجع السابق: ٢/ ٥٤٢ ـ ٥٤٣.

(٥) الشرجي: طبقات الخواص، ص ٦٣؛ الأهدل: تحفة الزمن: ق ٤٧ ب؛ الحبشي: حياة الأدب اليمني، ٥١، الصوفية والفقهاء، ص ١٥٠.

وتعد الفترة الواقعة بين سنتي ٧٧٨ و ٨٢٧ هـ (١٣٧٦، ١٤٢٤ م) هي الفترة الأكثر ازدهاراً بالنسبة للصوفية في الدولة الرسولية، فقد كان السلطان الأشرف الثاني يميل إليهم ويقربهم منه[1]، حتى أنه سمح لهم في بعض الأحيان بضرب ونفي بعض المعارضين لهم ولمذهبهم[2]. ومع ذلك فقد كان السلطان الأشرف يتظاهر بالحياد بين الفقهاء والصوفية، ويستشير الفقهاء في أمر الصوفية في كثير من الأحيان[3].

أما السلطان الناصر فقد كان متأثراً بالصوفية وبثقافتهم، ومطلعاً جيداً على كتبهم حتى قيل إنه اجتمع في مكتبته من كتبهم الأولية ما لم يجتمع في مكتبة غيره من آبائه وأجداده[4]، ولذلك فقد بلغت الصوفية في عهده أوج قوتها ونفوذها، لا سيما بعد تولي أكبر شيوخهم في ذلك الوقت الشيخ أحمد بن أبي بكر الرداد (ت ٨٢١ هـ/ ١٤١٨ م)، منصب قضاء الأقضية في الدولة الرسولية في سنة ٨١٧ هـ[5] (١٤١٤ م)، حيث قام بمضايقة الفقهاء والقضاة الذين يعارضون مذهبه، بل وصل به الأمر إلى عزل بعضهم من مناصبهم[6]. وقد توطدت العلاقة بينه وبين السلطان حتى كان الأخير

---

(١) المقريزي: درر العقود (محمد كمال الدين)، ٢/ ٣٢٠؛ ابن حجر: إنباء الغمر، ٧/ ٣٢٩، ذيل الدرر، ص ٣٠٥؛ الأهدل: المصدر السابق، ق ٤١ أ، كشف الغطاء، ص ٢١٧.

(٢) الخزرجي: العقود، ٢/ ٢٢٥؛ الشوكاني: البدر الطالع، ١/ ١٤٠؛ الحبشي: الصوفية والفقهاء، ص ١٢٥.

(٣) الحبشي: الصوفية والفقهاء، ص ص ١٢٦ ـ ١٢٧.

(٤) القاري، إبراهيم بن عبد الله: مناقب ابن عربي، تحقيق: صلاح الدين المنجد، (بيروت: مؤسسة التراث، ١٣٧٩ هـ/ ١٩٥٩ م) ص ٦٤؛ الحبشي: الصوفية والفقهاء، ص ص ٨١ ـ ٨٢.

(٥) المقريزي: المصدر السابق، ٢/ ٣٢٠؛ ابن حجر: إنباء الغمر، ٧/ ٣٣٠؛ الأهدل: تحفة الزمن، ق ق ٢٠٢ ب ـ ٢٠٣ أ؛ البريهي: طبقات صلحاء اليمن، ص ٣٠٠.

(٦) الأهدل: تحفة الزمن، ق ق ٤٧ أ، ٢٠٢ ب؛ كشف الغطاء، ص ٢٢١؛ ابن حجر: إنباء الغمر، ٧/ ٣٣٠؛ السخاوي: الضوء اللامع، ١/ ٢٦١؛ الحبشي: الصوفية والفقهاء، ص ١٤٣.

يقتدي به وبغيره من كبار شيوخ الصوفية في عامة أموره[١]، بل إنه تزوج من بيت الشيخ أحمد الرداد المذكور[٢]، فصارت العلاقة أكثر قوة ومتانة.

غير أن نفوذ الصوفية قد تقلص كثيراً بعد وفاة السلطان الناصر في سنة ٨٢٧ هـ (١٤٢٤ م)، إذ خلفه ابنه المنصور عبد اللّٰه المشهور بتدينه وحبه للفقهاء، فعمل على مناصرة الفقهاء، وزجر المتصوفة واستتابتهم بالعودة إلى الحق، وقبض على بعض زعاماتهم وصادرهم[٣]. وحزم الفقهاء أمرهم وصدَّروا فتوى شرعية حكموا فيها بردة من ارتضى مذهب الصوفية، وإقامة الحد عليه، وعرضت الفتوى على السلطان فصادق عليها، وجُمِعَ من بقي من المتصوفة إلى مجلس القضاء فتابوا عن مقولتهم وتبرأوا منها، ودونت جميع أقوالهم تلك في منشور وتليت على منابر المساجد في كثير من المدن[٤].

---

(١) المقريزي: درر العقود (محمد كمال الدين)، ٢/ ٣٢٠؛ ابن حجر: المصدر السابق، ٧/ ٣٣٠؛ ذيل الدرر، ص ٢٦٥؛ السخاوي: المصدر السابق، ١/ ٢٦١.

(٢) البريهي: طبقات صلحاء اليمن، ص ٣٠٠.

(٣) الأهدل: تحفة الزمن، ق ٤٧ ب، كشف الغطاء، ص ٢٢٢.

(٤) الأهدل: كشف الغطاء، ص ٢٢٢.

المبحث الثاني

القضاء

أولت الدولة الرسولية القضاء عناية كبيرة، وعدته من أهم الوظائف الحكومية، لكونه يسهم في تنظيم وتسيير حياة المجتمع، فضلاً عن كونه يعنى بتطبيق الأحكام الشرعية.

وقد قام القضاء في الدولة الرسولية كهيئة مستقلة يتربع عليها قاضي القضاة، ومن تحته صغار القضاة الموزعين في سائر أنحاء البلاد[١].

١ ـ قاضي القضاة:

يعد منصب قاضي القضاة من أعلى المناصب في الدولة، ومتوليه بمثابة وزير العدل في وقتنا الحاضر، ولعظم هذا المنصب فقد كان السلطان يقوم باختيار متوليه بنفسه، ويتم تنصيبه بحضور كبار رجال الدولة وفقهائها، ويكتب له منشور بذلك في جميع أقطار المملكة اليمنية[٢]، كما أضيف له في بعض الأحيان منصب الوزارة[٣]، وغالباً ما كان يقيم في حاضرة الدولة. وطبيعي أن يحرص سلاطين بني رسول على اختيار الشخص الملائم لهذا المنصب المهم، ممن عرف بسعة العلم، وحسن الخلق، والتدين[٤].

---

(١) الحبشي: حياة الأدب اليمني، ص ٣٦.

(٢) ابن عبد المجيد: بهجة الزمن: ص ٢٨٠؛ الخزرجي: العقود، ١/ ٣٤٢، ٢/ ١٥، ٢٢٩.

(٣) الجندي: السلوك، ٢/ ٥٦٤ ـ ٥٦٥؛ ابن عبد المجيد: المصدر السابق، ص ص ١٨٣ ـ ١٨٤؛ الخزرجي: المصدر السابق، ١/ ٢٤٤ ـ ٢٤٥.

(٤) عليان: الحياة السياسية، ص ١٨٦.

وتجدر الإشارة إلى أنه في عهد السلطان المظفر تم تعيين قاضي قضاة آخر في منطقة تهامة، وهو الشيخ الفقيه أبو الفداء إسماعيل بن محمد ابن إسماعيل الحميري[1]، إلا أنه اعتزل المنصب بعد حوالي سنة من توليه[2]، ولا تشير المصادر المتوافرة إلى تكراره بعد ذلك، ويبدو أنه كان مجرد تكريم وتقدير من السلطان المظفر للشيخ المذكور.

ومن أهم اختصاصات قاضي القضاة تعيين القضاة وعزلهم في شتى أنحاء الدولة[3]، وغالباً ما كان يحرص على اختيار من هو أهل للقضاء، ممن تحقق له صلاحه وورعه[4]، وكان يتابع القضاة ويتحرى عنهم، ومن شدة تحري بعضهم أنه وجد عند أحد القضاة ثياباً فاخرة وأشياء لم يكن يعهدها عنده من قبل فعزله[5]. وكان في بعض الأحيان يلزمهم بالسير على طريقة معينة في القضاء، مثل: عدم الحكم إلا بحضور مجموعة من الفقهاء[6]، وذلك تحرياً للعدل بقدر الإمكان.

---

(١) هو أبو الفداء إسماعيل بن محمد بن علي بن عبد الله الحميري اليزني، نسبة إلى ذي يزن المشهور، ولد في سنة ٦٠١هـ/١٢٠٤م، وكان رجلاً صالحاً كثير التعليم للقرآن الكريم، حتى كان يعرف بالمعلم، واجتمع به السلطان المظفر غير مرة، وسمع عنه صحيح البخاري، ثم ولاه القضاء الأكبر في تهامة فأقام فيه نحو سنة ثم عزل نفسه، وكانت وفاته في سنة ٦٧٧هـ/١٢٧٨م. انظر: الجندي: السلوك، ٢/٣٦ ـ ٣٩؛ الخزرجي: طراز أعلام الزمن، ق ٩٠أ ـ ب؛ العقود، ١/١٧٦ ـ ١٧٧؛ الشرجي: طبقات الخواص، ص ص ٩٥ ـ ١٠١.

(٢) الجندي: السلوك، ١/٣٨١، ٢/٣٧؛ الخزرجي: طراز أعلام الزمن، ق ٩٠أ؛ الشرجي: طبقات الخواص، ص ٩٦.

(٣) الجندي: المصدر السابق، ١/٣٨١ ـ ٣٨٢، ٢/٣٧؛ الخزرجي: طراز أعلام الزمن، ق ٩٠أ، العقود، ١/١٧٦؛ الشرجي: المصدر السابق، ص ص ٩٦ ـ ٩٧، ١٦١؛ البريهي: طبقات صلحاء اليمن، ص ص ١٦٦، ٢١٩.

(٤) الشرجي: المصدر السابق، ص ٩٦.

(٥) الجندي: المصدر السابق، ٢/٣٨؛ الخزرجي: طراز أعلام الزمن، ق ٩٠أ، العقود، ١/١٧٧؛ الشرجي: المصدر السابق، ص ص ٩٦ ـ ٩٧.

(٦) الجندي: المصدر السابق، ٢/٣٧؛ الخزرجي: طراز أعلام الزمن، ق ٩٠أ، العقود، ١/١٧٦.

كما كان يتولى البت في القضايا المهمة التي يعجز القضاة عن البت فيها، مثلما حدث للمرأة التي أعلنت ارتدادها عن الإسلام حتى تتخلص من زوجها عندما لم تستطع الحصول على حكم بذلك من القاضي، فلما رفعت القضية إلى قاضي القضاة أمر بإحراقها حتى لا تقلدها كل من تريد الطلاق من زوجها، فلما أحضرت لتنفيذ الحكم أعلنت توبتها وعودتها إلى الإسلام[1].

وقد تولى منصب قاضي القضاة خلال فترة هذه الدراسة ثلاثة علماء، هم: مجد الدين الفيروزأبادي، وكان متولياً له منذ أواخر سنة ٧٩٧هـ (١٣٩٤م)، فاستمر فيه حتى وفاته في سنة ٨١٧هـ[2] (١٤١٤م)، فتولى بعده أحمد بن أبي بكر الرداد فظل حتى وفاته في سنة ٨٢١هـ[3] (١٤١٨م)، فخلفه القاضي موفق الدين علي بن أبي بكر الناشري[4] (ت ٨٤٤هـ/١٤٤٠م).

وقد تمتعوا بصلاحيات واسعة لم يتمتع بها كثير ممن شغلوا هذا المنصب من قبل، ويظهر ذلك جلياً من المنشور الذي كتب السلطان الناصر للفيروزأبادي، حيث «كتب له منشوراً بإطلاق يده ونفوذ أمره على كل أحد في مملكته»[5]. أما ابن الرداد فقد تمتع أيضاً بمكانة مرموقة لدى السلطان

---

(١) بامخرمة: ثغر عدن، ص ص ٢٢٢ ـ ٢٢٣.

(٢) مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ١٧٣؛ ابن حجر: إنباء الغمر، ٧/١٥٩، ذيل الدرر، ص ٢٣٨؛ السخاوي: الضوء اللامع، ١٠/٧٩؛ البريهي: طبقات صلحاء اليمن: ص ص ٢٩٤ ـ ٢٩٨.

(٣) المقريزي: درر العقود، (محمد كمال الدين)، ٢/٣٢٠؛ ابن حجر: إنباء الغمر، ٧/٣٢٩، ذيل الدرر، ص ٢٦٥؛ الأهدل: تحفة الزمن، ق ق ٢٠٢ب ـ ٢٠٣أ؛ الشرجي: طبقات الخواص، ص ٩١؛ السخاوي: المصدر السابق، ١/٢٦١؛ البريهي: المصدر السابق، ص ٣٠١.

(٤) مجهول: المصدر السابق، ص ١٩٣؛ النجم بن فهد: معجم الشيوخ، ص ص ١٦٩ ـ ١٧٠؛ السخاوي: المصدر السابق، ٥/٢٠٥؛ ابن العماد الحنبلي: شذرات الذهب، ٤/٢٥١؛ الحبشي: من بيوت العلم في اليمن، ص ٢٦٦.

(٥) البريهي: طبقات صلحاء اليمن: ص ٢٩٧.

وليس أدل على ذلك من أنه استطاع أن يستخرج أموال الأوقاف التي كان قد استولى عليها السلاطين منذ فترة متقدمة، وأن ينقل إدارتها من موظفي الديوان إلى القضاة[1]. كما كان كثير التوسط لدى السلطان في قضاء حوائج الناس حتى قيل: «إنه اجتمع عنده في بعض الأيام نحو مئة نفس من نواح شتى، كل منهم متعلق بحاجة من السلطان فأخذ درجاً من الورق وكتب فيه حتى امتلأ فوصل فيه آخر وكتب فيه حتى امتلأ ثم آخر كذلك حتى كتب نحو مئة فصل يذكر فيها حوائج المذكورين، وتقدم بها إلى السلطان فما رجع إلا بالجواب على جميع تلك الفصول بقضاء حوائجهم»[2].

وكان قاضي القضاة يتقاضى راتباً شهرياً مقابل عمله، ويدفع له أحياناً من جزية اليهود[3]، إلا أن المعلومات المتوافرة لا تسعفنا في معرفة مقدار المبالغ التي كان يتقاضاها.

٢ ـ قضاة المدن والبلدان[4]:

القاضي، هو الشخص الذي يتولى حل الخلافات والمنازعات، وإصدار الأحكام فيما يصل إليه من قضايا وغيرها وفق الشريعة الإسلامية، ولم يكن القاضي مقيداً بمذهب معين من المذاهب الفقهية في أحكامه، إلا

(١) المصدر نفسه، ص ٣٠٩.
(٢) الشرجي: طبقات الخواص، ص ص ٨٩ ـ ٩٠.
(٣) الجندي: السلوك، ١/٤٤٦.
(٤) ليس بالضرورة في اليمن أن يكون جميع الأفراد الذين يحملون لقب «قاضي» يمارسون مهنة القضاء، وإنما يكفي أن يكون الفرد حاصلاً على مؤهل معين في العلوم الإسلامية والشرعية. غير أن ذلك لا يمنع أن يكون في بداية استخدامه كان يطلق على من مارس القضاء فعلاً. وبمعنى آخر: إن الشرط الرئيس لإطلاق هذا اللقب هو حصول الشخص على مؤهل ديني مع ارتدائه لزي المميز للقضاة؛ بغض النظر عن ممارسته لمهنة القضاء من عدمها. لمعلومات أوفى انظر: الشرجي: الشرائح الاجتماعية التقليدية في المجتمع اليمني، ص ص ١٥٦ ـ ١٦٨.

أن جل القضاة كانوا على مذهب الإمام الشافعي، بوصفه المذهب الرسمي للدولة، ولانتشاره في اليمن خلال تلك الفترة، كما لم يتعدد القضاة بتعدد المذاهب الفقهية كما كان الحال في مصر زمن دولة المماليك[1].

وكان يشار إلى القاضي باسم «الحاكم»[2] أي حاكم الشرع، وعلى المكان الذي كان يباشر فيه الأحكام اسم «مجلس الحاكم» أو «مجلس الحكم»[3]، ويستدل من هذه التسمية على وجود مكان مخصص لعقد جلسات القضاء وهو بمثابة المحكمة في الوقت الحاضر[4]؛ هذا فضلاً عن المسجد في بعض الأحيان[5].

ويساعد القاضي عدد من الموظفين كانوا يعرفون باسم «كتّاب الشرع»، يقومون بتدوين القضايا والأحكام في سجلات ومحاضر خاصة بها[6]. كما كان من حق القاضي أن ينيب عنه شخصاً آخر يعرف باسم «نائب الحاكم أو الحكم»[7] في حالة تغيبه لأي سبب من الأسباب.

(١) ماجد: نظم دولة سلاطين المماليك، ١/٩٧، ٩٩؛ عبد المجيد، نبلى: النظم الإدارية والمالية لبلاد الشام، ص ص ١٩٩ ـ ٢٠١.
(٢) ابن المجاور: المستبصر، ص ص ١٤٥، ١٤٦؛ الجندي: السلوك، ٢/٢٢٤ ـ ٢٢٥، ٥٥٥؛ السخاوي: الضوء اللامع، ٤/١٣٥؛ البريهي: طبقات صلحاء اليمن، ص ص ١٤١، ١٦٦، ٢١٩؛ بامخرمة: ثغر عدن، ص ١٥٨.
(٣) ابن سمرة: طبقات فقهاء اليمن، ص ٢٢٥؛ الجندي: المصدر السابق، ٢/٢٢٥؛ بامخرمة: المصدر السابق، ص ١٥٨؛ عسيري: الحياة السياسية، ص ٢٦٣؛ عليان: الحياة السياسية، ص ١٨٧.
(٤) عسيري: المرجع السابق، ص ٢٦٣.
(٥) بامخرمة: المصدر السابق، ص ٢٥٢.
(٦) السخاوي: المصدر السابق، ١/٣٥٥، ١١/٩٥؛ بامخرمة: المصدر السابق، ص ٥٩؛ الأكوع، إسماعيل: المدارس الإسلامية، ص ٢٢٥، هجر العلم، ٤/٢١٧٣.
(٧) السخاوي: المصدر السابق، ١/١١٨، ٢/٣٠٥، ٤/١٣٥، ١٣٧، ١١/٥١؛ البريهي: طبقات صلحاء اليمن، ص ص ١٠٠، ١٢٦، ١٤١، ٢١٩؛ الأكوع، إسماعيل: هجر العلم، ٤/٢١٧٣.

أما اختصاصات القاضي فقد تعددت وتنوعت منها: النظر في قضايا الأسرة مثل: الزوج والطلاق والميراث والوصايا، والنظر في المعاملات مثل: المداينات والبيع والشراء، والقضايا الأخلاقية كالزنا والقذف، والقضايا الجنائية كالقتل والسرقة وغير ذلك[1].

وقد اتسعت مهام القاضي لتشمل بعض الأعمال الدينية التي ليس لها علاقة بالقضاء مثل: الإشراف على أموال الأيتام والأوقاف[2]، والإشراف على المساجد وإعمارها، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإلزام الناس بأداء الصلاة جماعة في المساجد[3]، ومتابعة أهل الذمة وإجبارهم على التقيد بالتعاليم الإسلامية الواردة في حقهم[4].

وكان القضاة يتقاضون رواتب نقدية من الدولة لقاء عملهم، حيث كان يتقاضى بعضهم ٤٠ ديناراً في الشهر[5]، بينما يتقاضى بعضهم الآخر ١٥ ديناراً[6]، وكانت في كثير من الأحيان من جزية اليهود[7]، وأحياناً من مال الخراج وأحياناً أخرى من مال الوقف[8]. ويبدو أن تلك الرواتب لم تكن تكفي لتغطية مصاريف والتزامات بعضهم، مما يضطره إلى تعاطي

(١) عسيري: الحياة السياسية، ص ٢٦٣؛ علبان: الحياة السياسية، ص ١٨٨.

(٢) ابن عبد المجيد: بهجة الزمن، ص ص ١٨٤ ـ ١٨٥؛ الخزرجي: العقود، ١/ ٢٥٥؛ البريهي: طبقات صلحاء اليمن، ص ص ٩٠، ٢٥٨؛ الأكوع، إسماعيل: هجر العلم: ١/ ٢٩٩.

(٣) البريهي: المصدر السابق، ص ١٦٦.

(٤) الجندي: السلوك، ٢/ ٢٢٥: ٥٥٩؛ الخزرجي: العقود، ١/ ٦٨؛ ابن حجر: إنباء الغمر، ٧/ ١٤٠ ـ ١٤١؛ البريهي: المصدر السابق، ص ص ١٩٩، ٢١٩.

(٥) الجندي: المصدر السابق، ٢/ ٢٢٥.

(٦) المصدر نفسه، ١/ ٤٥٠ ـ ٤٥١؛ الخزرجي: المصدر السابق، ١/ ١٦٧.

(٧) الجندي: المصدر السابق، ١/ ٤٤٦، ٤٥٠ ـ ٤٥١؛ الخزرجي: المصدر السابق، ١/ ١٦٧، ٢٠٧.

(٨) الجندي: المصدر السابق، ١/ ٤٤٦.

الزراعة[1]، أو التجارة[2]، بل يبلغ الأمر ببعضهم إلى أخذ الأجور من المتحاكمين[3]، والتي بلغت في بعض الأحيان ١٥ ديناراً، منها: خمسة دنانير لكاتب الشرع، والعشرة الأخرى للقاضي[4]. غير أن ذلك لم يكن دائماً أو عاماً، وربما كان في زمن انتشار الفوضى وضعف الدولة وتخاذلها عن متابعتهم وصرف رواتبهم، وإلا فهناك الكثير من القضاة الذين ضربوا أمثلة رائعة في النزاهة والأمانة، حتى كان بعضهم يرفض استلام راتبه ويقوم بصرفه في وجوه الخير المختلفة[5]، بينما كان بعضهم إذا مات أحد من الناس أعلن عن تركته ومخلفاته في المسجد زيادة في التحري والورع[6].

وقد تمتع القضاء في عهد الدولة الرسولية باستقلالية تامة ليس للدولة أي دخل فيه إلا من خلال تنفيذ الأحكام الشرعية، والتي كانت تسند لوالي أو أمير البلدة التي يجري فيها الحكم، وإذا ما حدث تصادم بين القاضي وبعض الأمراء أو الولاة فإن القاضي يبادر برفع ذلك إلى السلطان والذي غالباً ما كان يتدخل لصالح القضاء[7].

كما حظي كثير من القضاة بمكانة مرموقة لدى السلطان الرسولي حتى

(١) الخزرجي: العقود، ١/ ١٦٧.

(٢) البريهي: طبقات صلحاء اليمن، ص ص ٩٩ ـ ١٠٠.

(٣) الجندي: السلوك، ١/ ٤٥٠، ٤٥١، ٢/ ٢٢٤؛ الخزرجي: المصدر السابق، ٢/ ١٨٣؛ البريهي: المصدر السابق، ٩٩؛ بامخرمة: ثغر عدن، ص ٥٩.

(٤) الخزرجي: طراز أعلام الزمن، ق ١٤٠ب؛ بامخرمة: المصدر السابق، ص ٥٩؛ الأكوع، إسماعيل: المدارس الإسلامية، ص ٦٣.

(٥) الخزرجي: المصدر السابق، ١/ ٦١ ـ ٦٢؛ الحبشي: حياة الأدب اليمني، ص ٣٨؛ علبان: الحياة السياسية، ص ١٩٠.

(٦) الخزرجي: المصدر السابق، ١/ ٧٤؛ الحبشي: المرجع السابق، ص ٣٨؛ علبان: المرجع السابق، ص ص ١٨٩ ـ ١٩٠.

(٧) الخزرجي: المصدر السابق، ٢/ ٦٦، ٢٤٩؛ المسجد، ص ٤٩٨؛ السخاوي: الضوء اللامع، ٥/ ٥٤.

أن القاضي جمال الدين الحريري[1] قاضي جبلة عمد إلى السلطان الناصر وتصدى لبعض أموره المخالفة للشرع، فلم يزل معززاً مكرماً مطاعاً مسموع الكلمة آمراً بالمعروف وناهياً عن المنكر حتى توفي السلطان[2].

وفيما يلي قائمة بأهم قضاة المدن والبلدان الرسولية خلال فترة الدراسة:

اسم القاضي	المدن والبلدان	المصدر
ابراهيم بن أحمد العقيبي (ت ٨٣٠هـ/ ١٤٢٦م)	ذي جبلة	الأكوع: هجر العلم، ٢/ ٧٨٧
أبو بكر بن محمد بن عمر القنيصي (ت ٨١٠هـ/ ١٤٠٧م)	جبّا	البريهي: طبقات صلحاء اليمن، ص ٢٥٨؛ الأكوع: المرجع السابق، ١/ ٣٠٠
أبو بكر بن محمد الحيشي (ت ٨٠٦هـ/ ١٤٠٣م)	عدن	ابن حجر: ذيل الدرر، ص ١٤٢؛ إنباء الغمر، ٥/ ١٦٨؛ السخاوي: الضوء اللامع، ١١/ ٩٤؛ بامخرمة: ثغر عدن، ص ٦٢
أبو بكر بن أحمد الطيب بن دحسين (ت ٨٤٢هـ/ ١٤٣٨م)	موزع	الأكوع: المرجع السابق، ١/ ٥٧٩
أبو العباس أحمد بن أبي بكر بن أحمد البريهي (ت ٨٢٥هـ/ ١٤٢١م)	إب	السخاوي: المصدر السابق، ١/ ٣٦٥؛ البريهي: المصدر السابق، ص ص ٩٦ ـ ٩٩
أبو الفضل موسى بن محمد بن عبد الصمد الصعي (ت ٨١٩هـ/ ١٤١٦م)	ذي أشرق	البريهي: المصدر السابق، ص ١٣٧
أبو محمد عبد العزيز بن أحمد بن عمر (ت ٨٢٥هـ/ ١٤٢١م)	الخوف	المصدر نفسه، ص ص ٣١ ـ ٣٢

(١) هو القاضي جمال الدين محمد بن عمر الحريري (أو الجريري أو الحزيزي)، عالم محقق، درس وأفتى وتولى القضاء في العديد من المدن، منها: جبلة، وتعز، وعدن، وكانت وفاته في سنة ٨٥٠هـ/ ١٤٤٦م. انظر: البريهي: طبقات صلحاء اليمن، ص ص ١٢٦ ـ ١٢٧؛ بامخرمة: ثغر عدن، ص ٢٥٦.

(٢) البريهي: المصدر السابق، ص ١٢٦.

أحمد بن أبي بكر بن علي بن محمد الناشري (٨١٥هـ/ ١٤١٢م)	زبيد	ابن حجر: ذيل الدرر، ص ٢٢٣، إنباء الغمر، ٧/ ٨٠ ـ ١٨١؛ الشرجي: طبقات الخواص، ص ٤٩٢؛ الأكوع: هجر العلم، ٤/ ٢١٧
أحمد بن محمد بن أبي بكر الريمي الشافعي (ت ٨٣٢هـ/ ١٤٢٨م)	محشار حصن السارة	الأكوع: المرجع السابق، ٢/ ١٠٥١
أحمد بن علي بن أبي بكر بن علي الناشري (٨٤٥هـ/ ١٤٥٠م)	زبيد	السخاوي: الضوء اللامع، ٢/ ١٦
أحمد بن محمد بن أحمد الأشعري الشافعي	زبيد	النجم بن فهد: معجم الشيوخ، ص ٨٤
أحمد بن علي بن محمد بن أسعد الحذيفي (ت بعد ٨٣٠هـ/ ١٤٢٦م)	الحصابين	البريهي: طبقات صلحاء اليمن، ص ١٥٠؛ الأكوع: المصدر السابق، ١/ ٤٧٦
أحمد بن أبي بكر بن محمد بن موسى القليصي	ناحية جُبَّا	البريهي: المصدر السابق، ص ٢٥٨
إسماعيل بن محمد بن أبي بكر الحيشي (ت ٨٢٨هـ/ ١٤٢٤م)	جُبَن	الأكوع: المرجع السابق، ١/ ٣٠٧
تقي الدين عمر بن إسحاق (ت ٨٢٦هـ/ ١٤٢٢م)	ناحية جُبَّا	البريهي: المصدر السابق، ص ٢٥٨
تقي الدين عمر بن محمد صالح البريهي (ت ٨١١هـ/ ١٤٠٨م)	ذي السفال	المصدر نفسه، ص ١٤٠
تقي الدين عمر بن محمد بن علي المسلمي (ت ٨٢٨هـ/ ١٤٢٤م)	تعز + الجند	المصدر نفسه، ص ٢٣٥
جمال الدين محمد الحجاري (ت ٨٢٠هـ/ ١٤١٧م)	موزع	المصدر نفسه، ص ٢٧٣
جمال الدين محمد بن أحمد الجبني البيضاوي (ت ٨٣١هـ/ ١٤٢٧م)	ذي جبلة	المصدر نفسه، ص ص ٢٨٥ ـ ٢٨٦
جمال الدين محمد بن علي بن الخضر (ت ٨٣٢هـ/ ١٤٢٨م)	إب	المصدر نفسه، ص ٦٠

جمال الدين محمد بن عبد الله المطاي (ت ٨٢١هـ/ ١٤١٨م)	معشار حصن شُنَّغ	البريهي: طبقات صلحاء اليمن، ص ص ٧٠ ـ ٧١
جمال الدين محمد بن أبي بكر بن أحمد البريهي (ت ٨٣٨هـ/ ١٤٣٤م)	إب	المصدر نفسه، ص ص ٩٩ ـ ١٠٠
جمال الدين محمد بن علي	لحج	المصدر نفسه، ص ٣٢٢
جمال الدين محمد سعيد بن علي بن كين	عدن	المصدر نفسه، ص ٣٣١
جمال الدين عبد الله بن محمد حماطة	ذي جبلة	المصدر نفسه، ص ١٢٣
جمال الدين محمد بن عمر الجريري (ت ٨٥٠هـ/ ١٤٤٦م)	ذي جبلة	المصدر نفسه، ص ص ١٢٦ ـ ١٢٧
جمال الدين محمد بن محمد بن محمد الأشرقي (ت ٨٢٠هـ/ ١٤١٧م)	ذي أشرق	المصدر نفسه، ص ١٣٧
جمال الدين محمد بن عمر بن محمد البريهي (ت ٨٣٦هـ/ ١٤٣٢م)	ذي السفال	المصدر نفسه، ص ١٤٠
جمال الدين محمد بن أبي بكر بن عمر (ت ٨٢١هـ/ ١٤١٨م)	معشار الدملكار + ذي السفال + ذي جبلة	المصدر نفسه، ص ٢٠٢
جمال الدين محمد بن عمر العوادي (ت ٨١٠هـ/ ١٤٠٧م)	تعز	ابن حجر: إنباء الغمر، ٧/ ١٤٠ ـ ١٤١؛ البريهي: المصدر السابق، ص ص ١٩٩ ـ ٢٠٠؛ السخاوي: الضوء اللامع، ٨/ ٢٤٩
جمال الدين محمد بن أبي بكر الحيشي (ت بعد ٨٢٠هـ/ ١٤١٧م)	جُبَن	البريهي: المصدر السابق، ص ١٧٢؛ الأكوع: المرجع السابق، ١/ ٣٠٧
داود بن أحمد بن عبد الله الهمداني (ت ٨٢٩هـ/ ١٤٢٥م)	منصورة الدملوة + يمدان	البريهي: المصدر السابق، ص ١٦٦؛ الأكوع: هجر العلم، ٤/ ٢١٤٤
رضي الدين أبو بكر بن أحمد بن دوين (ت ٨٢٥هـ/ ١٤٢١م)	النخيبة (قرب عدن)	البريهي: المصدر السابق، ص ص ٣٢٣ ـ ٣٢٤
سليمان بن علي القرشي العدني (ت ٨٢١هـ/ ١٤١٨م)	عدن	ابن حجر: ذيل الدرر، ص ص ٢٦٦ ـ ٢٦٧، إنباء الغمر، ٧/ ٣٣٤، السخاوي: المصدر السابق، ٣/ ٢٦٧

شرف الدين إسماعيل بن محمد بن أبي بكر (ت ٨٢٨هـ/ ١٤٢٤م)	جُبَن	البريهي: طبقات صلحاء اليمن، ص ١٧٣
شمس الدين علي بن عمر بن إسحاق (ت بعد ٨٣٨هـ/ ١٤٣٤م)	ذ عية جُبَأ	المصدر نفسه، ص ص ٢٥٨ ـ ٢٥٩
شهاب الدين أحمد بن ابراهيم	وصاب	المصدر نفسه، ص ٣٧
صفي الدين أحمد بن محمد بن علي التباعي (ت ٨٣٢هـ/ ١٤٢٨م)	تعز + المنصورة + الملوة	المصدر نفسه، ص ٧٨
عثمان بن محمد بن عبد الله بن عمر الناشري (ت ٨٣٧هـ/ ١٤٣٣م)	حلّة القائع	السخاوي: الضوء اللامع، ٥/ ١٣٩
عثمان بن عبد الله بن محمد بن عبد الله الناشري	المهجم	وطيوط: تاريخ، ق ١٩١
عبد الله بن إسماعيل بن عمر الخلّي (ت حوالي ٨٣٠هـ/ ١٤٢٦م)	تعز - المهجم	الأكوع: هجر العلم، ١/ ٥٧٦
عبد الله بن عمر بن عثمان الشمري الماحاني (ت بعد ٨٠٨هـ/ ١٤٠٥م)	تعز	السخاوي: المصدر السابق، ٥/ ٣٨
عبد الله بن محمد بن عبد الله بن عمر الناشري (ت ٨١٤هـ/ ١٤١١م)	تعز + المهجم	وطيوط: المصدر السابق، ق ق ١٨٧ ـ ١٨٩؛ السخاوي: المصدر السابق: ٥/ ٥٤
عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الناشري (ت ٨٢٦هـ/ ١٤٢٣م)	القحمة	السخاوي: المصدر السابق، ٤/ ١٣٥
عبد الرحمن العقيبي (ت ٨٢٠هـ/ ١٤١٧م)	تعز	الأكوع: المرجع السابق، ٢/ ٧٨٦
عز الدين عبد العزيز بن علي بن أحمد النويري	تعز	البريهي: المصدر السابق، ص ٣٤٣
عفيف الدين سفيان (ت ٨٢٢هـ/ ١٤١٩م)	العقر	المصدر نفسه، ص ١٣٣
عفيف الدين عيسى بن عمر اليافعي	عدن	المصدر نفسه، ص ٣٣١
عفيف الدين أبو محمد عبد الصمد بن محمد التباعي (ت ٨١٩هـ/ ١٤١٦م)	إب + المنصورة + الجوة	المصدر نفسه، ص ٨٤

عفيف الدين عبد العليم بن علي بن محمد (ت ٨٤٠هـ/ ١٤٣٦م)	قرية المخادر	البريهي: طبقات صلحاء اليمن، ص ٥٥
عمر بن أبي المعالي بن محمد بن أبي المعالي الزبيدي (ت ٨٣٩هـ/ ١٤٣٥م)	حيس	السخاوي: الضوء اللامع، ٦/ ١٣٨
عمر بن أحمد بن إسحاق (ت ٨٢٦هـ/ ١٤٢٣م)	جَبَأ	الأكوع: هجر العلم، ١/ ٢٩٩
عمر بن إسماعيل بن عمر الخلّي	خلّة (القائع)	المرجع نفسه، ١/ ٥٧٥ ـ ٥٧٦
عمر بن أبي بكر أبي القاسم الصعبي (ت ٨١٨هـ/ ١٤١٥م)	ذي أشرق	المرجع نفسه، ٢/ ٧٣٩
محمد بن عبد الله بن عمر بن أبي بكر الناشري (ت ٨٢١هـ/ ١٤١٨م)	القحمة + الكدراء	السخاوي: المصدر السابق، ٤/ ١٤؛ الأكوع: المدارس الإسلامية، ص ٢٢٨
محمد بن عبد الصمد بن أبي القاسم الصعبي (ت ٨١٠هـ/ ١٤٠٧م)	السحولة + ذي أشرق	البريهي: المصدر السابق، ص ١٣٦
محمد بن إسماعيل بن علوان (ت ٨١٩هـ/ ١٤١٦م)	المهجم	ابن حجر: إنباء الغمر، ٧/ ٢٤٠
وجيه الدين عبد الرحمن بن أحمد الخطيب (ت ٨٢٨هـ/ ١٤٢٤م)	قيذان	البريهي: المصدر السابق، ص ٢٥٢
وجيه الدين عبد الرحمن بن عمر البريهي (ت ٨٢٠هـ/ ١٤١٧م)	القاعدة	المصدر نفسه، ص ١٤٠
وجيه الدين عبد الرحمن بن محمد المرشاني (ت ٨٣٦هـ/ ١٤٣٢م)	جبلة + عدن + تعز	المصدر نفسه، ص ص ٢١٩ ـ ٢٢٠
وجيه الدين عبد الرحمن بن علي الكاهلي (ت ٨٣٦هـ/ ١٤٣٢م)	إب + المحول	المصدر نفسه، ص ٨٩
وجيه الدين عبد الرحمن بن محمد النحواني (ت ٨٢٣هـ/ ١٤٢٠م)	ذي جبلة + الجند + الدملوة + المنصورة	المصدر نفسه، ص ٩٠، ١٦٦

المبحث الثالث

النظر في المظالم

النظر في المظالم هو نوع آخر من القضاء، يرمي إلى منع الظلم. ويعرفه الماوردي[١] بأنه قود المتظالمين إلى التناصف بالرهبة، وزجر المتنازعين عن التجاحد بالهيبة. ولفظة «مظالم» مفردها «مظلمة» أو «ظُلامة» من «ظَلَم»، بمعنى انتهاك حق الشخص. وتعتبر عند فقهاء المسلمين بمعنى الظلم، الذي يأتي من التعدي أو الفساد في الدولة، الذي يعجز القضاة العاديون عن النظر فيه، فيرفع أمره رأساً إلى صاحب السلطة العليا[٢].

ولذا فحكم المظالم ليس بالضرورة أن يكون بحسب الشرع كما في القضاء العادي، وإنما هو مجموعة إجراءات تتبع لإصلاح أمر ما، حتى ولو لم تكن وفق أحكام الشرع. وفي الأحكام السلطانية توافق لفظة «مظالم» كلمة «سياسة»؛ ولهذا يذكر الماوردي[٣] أن الذي ينظر في المظالم يتبع السياسة والتدبير. وهذا النوع من القضاء أخذه المسلمون في الأصل من الفرس، وإن كان أول من مارسه رسمياً في الإسلام هم الأمويون[٤]؛ ثم بلغ أوجه في عهد المماليك، لكونهم طبقة عسكرية متعسفة، وهو ما

---

(١) الأحكام السلطانية، ص ١٤٨. وانظر: التعريف نفسه في: المقريزي: الخطط، ٢/ ٢٠٧.

(٢) ماجد: نظم دولة سلاطين المماليك، ١/ ١٠٦ ـ ١٠٧.

(٣) المصدر السابق، ص ١٥٢.

(٤) الماوردي: الأحكام السلطانية، ص ص ١٤٩ ـ ١٥٠؛ المقريزي: الخطط، ٢/ ٢٠٧ ـ ٢٠٨.

اصطلح على تسميته في ذلك الوقت: «بالسياسة الشرعية» لربطه بحكم الشرع، وجعله نافذ الحكم مثله[1].

والذي يقوم بالنظر في المظالم هو السلطان أو الحاكم، إلا أنه ربما أناب عنه من يقوم به بدلاً عنه، وجرت العادة عند الحكام المسلمين أن يحددوا له وقتاً معيناً قد يكون يوماً أو يومين في الأسبوع[2]، وغالباً ما يكون يومي الاثنين والخميس[3].

وأما بخصوص نظر المظالم في عهد الدولة الرسولية، فمن الثابت أن سلاطينها قد أولوه اهتماماً كبيراً وباشروه بأنفسهم، وكانوا في كثير من الأحيان يتولون الكتابة على عرائض المظالم بخطوطهم بما فيه إنصاف المتظلمين[4].

ويذكر ابن بطوطة[5] أنهم قد خصصوا يوم الخميس من كل أسبوع لمقابلة عامة الناس والنظر في مظالمهم، ولذلك فقد اضطر إلى الانتظار ثلاثة أيام لمقابلة السلطان المجاهد عندما وفد على مدينة تعز في سنة ٧٣٠هـ (١٣٢٩م).

ويبدو أنه في بداية الأمر لم يكن هناك مكان مخصص يجلس فيه السلطان الرسولي للنظر في شكايات الرعية، كما هو الحال بالنسبة «لدار العدل» عند المماليك[6]، إلا أنه لما جاء السلطان المجاهد إلى الحكم عمد إلى بناء دار مماثلة لها، وجعلها في سوق مدينة تعز لتكون قريبة من

(١) ماجد: نظم دولة سلاطين المماليك، ١/١٠٧.

(٢) الماوردي: الأحكام السلطانية، ص ١٥٢.

(٣) المقريزي: الخطط السابق، ٢/٢٠٨.

(٤) ابن فضل الله العمري: مسالك الأبصار، ص ٤٨؛ القلقشندي: صبح الأعشى، ٥/٣٣.

(٥) تحفة النظار، ص ٢٦٦.

(٦) المقريزي: المصدر السابق، ٢/٢٠٥، ٢٠٨.

الناس، وليسهل وصولهم إليها. يقول الأفضل الرسولي[1]: «وله ـ أي المجاهد ـ دار العدل في سوق الأحد[2] بذي عدينة[3] جعلها قريباً للاطلاع على أمر المظلومين وجعل الدار مشرفة على السوق لينتصف إليه المظلوم».

وكانت معظم مظالم الناس تتعلق بجور الولاة والأمراء وتعسفهم، واشتطاط جباة الأموال والضرائب في جمعها[4]، وقد تكون في بعض الأحيان من القضاة الذين يتشددون في تطبيق تعاليم أحكام الإسلام، مما يضطر السلطان إلى عزلهم عندما تتكرر الشكايات منهم[5]. وقد تكون من بعض موظفي الدولة ضد موظفين آخرين، مثلما يحدث من القضاة عند معارضة بعض الولاة والأمراء لهم، وعدم تعاونهم معهم في تطبيق وتنفيذ الأحكام الشرعية[6].

وكان يحضر مجلس النظر في المظالم، بالإضافة إلى السلطان كبار رجال الدولة من وزراء وقضاة وأمراء وحجاب وكتاب، فضلاً عن فرق

(١) العطايا السنية، ق ٣٦ب.

(٢) سوق الأحد: سوق أسبوعي، يقام في يوم الأحد من كل أسبوع.

(٣) ذو عدينة: أحد أحياء مدينة تعز، وكان يقيم فيه الأمراء والأجناد خلال العصر الرسولي. انظر: ابن بطوطة: تحفة النظار، ص ٢٦٦؛ الأكوع: إسماعيل: البلدان اليمانية، ص ٢٠٤ (حاشية: ٣)؛ المقحفي: معجم المدن والقبائل ص ٢٨٠.

(٤) الجندي: السلوك، ٢/٥٥٤؛ الخزرجي: العقد الفاخر، ق ق ٢٢أ، ٦٩أ؛ الكفاية والإعلام، ق ق ١٠٩ب، ١٥٨ب، العسجد، ص ٢٨٠، العقود، ١/٢٤٩، ٢/٦٢ ـ ٦٣؛ ابن المقرئ: الديوان، ص ص ١٦٧، ٢٢٣، ٢٨١؛ بامخرمة: ثغر عدن، ص ٢٥٢.

(٥) الخزرجي: العقود، ١/١٩٩؛ ابن حجر: إنباء الغمر، ٧/٨٠ ـ ٨١؛ الشرجي: طبقات الخواص، ص ص ٩١ ـ ٩٢؛ السخاوي: الضوء اللامع، ١/٢٥٧ ـ ٢٥٨، ٥/٥٤؛ البريهي: طبقات صلحاء اليمن، ص ٣٤٣.

(٦) الخزرجي: المصدر السابق، ٢/٢٤٩؛ العسجد، ٢٩٨؛ السخاوي: المصدر السابق، ٥/٥٤.

الحراسة[١]، وكان كتاب الدرج يتولون تدوين ما يجري، وما يأمر السلطان بكتابته من إجابات ومناشير وما إلى ذلك[٢]. وكان السلطان في بعض الأحيان يحيل بعض المظالم إلى المختصين من كبار رجال الدولة مثل: الوزير أو قاضي القضاة لتولي النظر فيها[٣].

(١) ابن بقوطة: تحفة النظار، ص ص ٢٦٦ ـ ٢٦٧؛ الخزرجي: العقود، ٢/ ٦٢.

(٢) الخزرجي: المصدر السابق، ٢/ ٦٣.

(٣) المصدر نفسه: ١/ ١٩٩؛ بامخرمة: ثغر عدن، ٢٥٢.

المبحث الرابع

الحسبة

من الوظائف المشهورة في الإسلام، وهي أمر بالمعروف إذا ظهر تركه، ونهي عن المنكر إذا أظهر فعله[١]. وهذا الأصل له سند في القرآن الكريم حيث يقول الله تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ﴾[٢].

هذا المبدأ الديني المثالي ما لبث أن تطور في البيئة الإسلامية، وتعدى إلى واجبات عملية تتفق ومصالح المسلمين، وبخاصة مصالح سكان المدن الذين أغلبهم من أرباب الحرف والتجارة. فلم تعد الحسبة مقتصرة على مراقبة الأخلاق فقط، وإنما مراقبة التجار وأرباب الحرف والأسعار والموازين والمكاييل، وغير ذلك من الأمور التي تتعلق بالنظام العام[٣].

وكانت الحسبة في المدن الإسلامية من الوظائف الجليلة كالقضاء، ومن يقوم بها يعرف بالمحتسب، وكانت تتبع الخليفة أو السلطان مباشرة، شأنها في ذلك شأن الوظائف الكبرى في الدولة الإسلامية كقضاء الأقضية،

(١) الماوردي: الأحكام السلطانية، ص ٣٩١؛ ابن خلدون: المقدمة، ص ٢٢٥.

(٢) سورة آل عمران، الآية: ١٠٤.

(٣) الماوردي: المصدر السابق، ص ٣٩٤ وما بعدها؛ ابن الأخوة: محمد بن محمد: معالم القربة في أحكام الحسبة، تصحيح: روبن ليوي، (بغداد: مكتبة المثنى، د. ت)، ص ص ٤٥، ٤٦، ٥٧؛ ابن تيمية: الحسبة في الإسلام، (بيروت: دار الكاتب العربي، د. ت)، ص ٩ وما بعدها؛ القلقشندي: صبح الأعشى، ٥/ ٤٦٤.

والوزارة وغيرها[1].

أما بالنسبة للحسبة في الدولة الرسولية، فقد كانت من أبرز الوظائف الحكومية حتى أن متوليها أطلق عليه في بعض الفترات لقب «وزير»[2]، وكانت تتبع السلطان مباشرة، وهو الذي يعين المحتسبين في المدن الرئيسة، وطبيعي أن يحرص سلاطين بني رسول على أن لا يسندوها إلا إلى صاحب العلم والتقوى والعفاف والأمانة والعدل، لأنها وظيفة حساسة، تلامس حياة الناس اليومية، ومعائشهم، وتخالط مشاعرهم وأحاسيسهم[3].

ويعد الفقيه بهاء الدين الجندي[4] من أبرز الذين تولوا هذه الوظيفة، حيث ولاه السلطان المؤيد الحسبة في مدينة عدن فمكث فيها فترة ثم نقله إلى مدينة زبيد، وكان ذلك في سنة ٧١٥هـ[5] (١٣١٥م). أما الجمال المصري[6] فكان أعظم من تولاها، فقد ولاه السلطان الأشرف الثاني

---

(١) ابن خلدون: المصدر السابق، ص ٢٢٦؛ ماجد: نظم دولة سلاطين المماليك، ١/ ١١٥.

(٢) الأهدل: تحفة الزمن، ق ٣١٣أ؛ ابن الديبع: قرة العيون، ص ٣٩٢.

(٣) الجندي: السلوك، ١/ ٥٤ (كلام المحقق).

(٤) هو بهاء الدين محمد بن يوسف بن يعقوب الجَنَدي، فقيه بارز ومؤرخ مشهور. ولد في مدينة الجند ونشأ فيها حياته الأولى ثم أخذ يتنقل من مدينة لأخرى لتلقي العلم حتى أصبح على درجة كبيرة من العلم والتقوى، وأصبح مؤهلاً لتولي الوظائف الدينية المختلفة، فتولى قضاء مَوْزَع، ودرس في بعض مدارسها، ودرس بالجند، وتولى حسبة عدن وزبيد، وتوفي بعد سنة ٧٣٠هـ/ ١٣٢٩م. انظر: السلوك: ١/ ٤٩ ـ ٥٥، ٢/ ٢٣ ـ ٢٥؛ الخزرجي: العقد الفاخر، ق ١٥٩أ؛ الحبشي: الجندي وجهوده، ص ص ١٥٧ ـ ١٥٨.

(٥) الجندي: المصدر السابق، ٢/ ٥٧٢؛ الخزرجي: المصدر السابق، ق ١٥٩أ.

(٦) هو محمد بن أبي بكر بن علي بن يوسف الذروي الملقب بالجمال المصري، ولد بالذروة من صعيد مصر ونشأ بها ثم قدم إلى مكة المكرمة ومكث بها فترة درس خلالها على العديد من علمائها وصاحب قاضي مكة أبو الفضل النويري فصار الأخير يبعثه إلى اليمن ليحمل إليه هدايا سلاطين بني رسول، ثم استوطن مدينة زبيد وداخل الأعيان من أهلها، فنمى أمره إلى السلطان الأشرف الثاني فاستظرفه ـ

حسبة زبيد في سنة ٧٩٣هـ (١٣٩٠م)، فقام بها قياماً مرضياً وأمعن النظر في مصالح المسلمين[1]. فلما جاء السلطان الناصر إلى الحكم حظي عنده بمكانة مرموقة، وعظم أمره ودخل رعبه في القلوب، واتسعت صلاحياته حتى أن أمره صار أنفذ من أمر والي المدينة، بل إنه جمع في بعض الفترات بين الحسبة والإمارة[2]. ومما يدل على أهميته وعلو مكانته في الدولة أن بعض المصادر قد نعتته بالوزير[3].

أما عن الأعمال التي أسندت للمحتسب في العهد الرسولي، فقد اتسعت لتشمل أموراً ليس لها علاقة بالاحتساب، حيث تحدثنا المصادر عن الجمال المصري السالف الذكر أنه صار في عهد السلطان الناصر يسير إلى عدن وغيرها لإحضار الأموال، كما أنه تولى إمارة مدينة زبيد بجانب الحسبة في بعض الأحيان، وأضيف إليه نظر أوقاف المدارس الرسولية في مكة المكرمة[4]، على أن بعض المصادر تذكر أنه كان يترك أمر الحسبة لابنه الظاهر[5].

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد صار كثير من اختصاصات المحتسب الأصلية مثل: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وإلزام الناس بإقامة الصلوات جماعة في المساجد، ومتابعة أهل الذمة وإجبارهم على الالتزام بما قرره الدين الحنيف في حقهم عندما يكونون بين ظهراني

ـ وأقبل عليه وولاه حسبة زبيد، وكانت وفاته سنة ٨٢٠هـ/ ١٤١٧م. لمعلومات أوفى انظر: الفاسي: العقد الثمين، ١/ ٤٢٨ ـ ٤٢٩؛ ابن حجر: إنباء الغمر، ٧/ ٢٨٩ ـ ٢٩٠، ذيل الدرر، ص ٢٦٠؛ السخاوي: الضوء اللامع، ٧/ ١٨١ ـ ١٨٢.

(١) الخزرجي: العسجد، ص ٤٦٥، العقود، ٢/ ١٨٧.

(٢) الفاسي: العقد الثمين، ١/ ٤٢٩؛ ابن حجر: إنباء الغمر، ٧/ ٢٨٩، ذيل الدرر، ص ٢٦٠؛ السخاوي: الضوء اللامع، ٧/ ١٨٢.

(٣) الأهدل: تحفة الزمن، ق ٣١٣أ؛ ابن الديبع: قرة العيون، ص ٣٩٢.

(٤) الفاسي: المصدر السابق، ١/ ٤٢٩؛ السخاوي: المصدر السابق، ٧/ ١٨٢.

(٥) ابن حجر: إنباء الغمر، ٧/ ٢٨٩.

المسلمين، يقوم بها القضاة في كثير من المدن والبلدان الرسولية[1]. ومع ذلك، فهناك بعض الإشارات القليلة التي تدل على أن مراقبة الأسواق، والموازين والمكاييل ظلت من اختصاص المحتسب[2].

ويبدو أن المحتسب الرسولي قد فسد في بعض الأحيان، فأصبح يتلاعب بالموازين والمكاييل[3]، ويشارك بعض السلاطين في التمتع بالحياة، والتساهل في بعض الأمور المحرمة مثل: الشراب، والمنادمات، وإقامة حفلات السماع واللهو وما إلى ذلك، وقد حدثتنا المصادر عن الجمال المصري بأنه كان ماجناً منادماً للسلطان الأشرف الثاني، كثير الفكاهة والنوادر والمزاح، ولذلك اختاره السلطان واستظرفه وصار يحضر مجلسه وولاه الحسبة[4]. بل إن ابن الديبع[5] يذكر أن من محاسن السلطان الظاهر يحيى (٨٣١ ـ ٨٤٢هـ/١٤٢٨ ـ ١٤٣٨م)، أن أبطل ضمان الحسبة. وهذا يدل على أنها كانت تضمن في الفترة السابقة، ويعطينا دليلاً واضحاً على فساد أمر هذا المنصب الديني المهم في بعض الأحيان.

(١) الجندي: السلوك، ٢/ ٢٢٥، ٥٥٩؛ ابن حجر: المصدر السابق: ٧/ ١٤٠ ـ ١٤١؛ الخزرجي: العقود، ١/ ٦٨؛ البريهي: طبقات صلحاء اليمن، ص ص ٥٢، ١٢٦، ١٦٦، ١٦٧.

(٢) الخزرجي: العقود، ٢/ ١٥٤.

(٣) الخزرجي: المصدر السابق، ٢/ ١٥٤.

(٤) الفاسي: العقد الثمين، ١/ ٤٢٨؛ ابن حجر: إنباء الغمر، ٧/ ٢٨٩. ذيل الدرر، ص ٢٦٠؛ السخاوي: الضوء اللامع، ٧/ ١٨٢.

(٥) قرة العيون، ص ٣٩٨، بغية المستفيد، ص ١١٠، الفضل المزيد، ص ١١٢.

المبحث الخامس

الشرطة

وهي إحدى وظائف السيف، وموضوعها تنفيذ العقوبات والأحكام الشرعية، ولذلك ألحقت بالوظائف الدينية. وقد عدها ابن خلدون[1] وظيفة تابعة للقضاء، وأن متوليها يستوفي الحدود ـ أي ينفذ ـ التي يصدرها القاضي. كذلك كانت الشرطة أداة تنفيذ للحسبة، هذا بالإضافة إلى تنفيذ أوامر السياسة الشرعية التي ليست من الشرع، ولا من إجماع الفقهاء، وإنما هي إجراءات تتخذها السلطة الحاكمة لمعالجة أمر ما[2].

ويرجع إنشاء هذه الوظيفة في الدولة الإسلامية إلى عهد الخليفة الراشد عمر بن الخطاب ﷺ عندما استحدث نظام «العسس»[3]، وفي العصر الأموي تطورت هذه الوظيفة وصار لأصحابها زي خاص وعلامات يتميزون بها، وأطلق على رئيسهم اسم «صاحب الشرطة»، وكان يتم اختياره من علية القوم وكبار القادة وعظماء الخاصة، وصار يساعد الوالي والقاضي في القبض على الجناة وفي تنفيذ الأحكام الصادرة في حقهم[4].

(١) المقدمة، ص ص ٢٢٢ ـ ٢٢٣.

(٢) ماجد: نظم دولة سلاطين المماليك، ١/ ١٧٣.

(٣) العسس: جمع عاس، وهم الذين يطوفون بالليل ويحرسون الناس ويكشفون أهل الريبة. انظر: الخطيب: معجم المصطلحات، ص ٢٧١؛ عطية الله: القاموس الإسلامي، ٤/ ٧٨.

(٤) خماش: الإدارة في العصر الأموي، ص ص ٢٨٤ ـ ٢٨٥؛ عطية الله: المرجع السابق، ٤/ ٧٨.

وقد ظل هذا الجهاز يتطور ويتوسع عبر العصور الإسلامية حتى بلغ أوجه في العهد المملوكي، حيث اتسعت اختصاصاته لتشمل واجبات المحتسب[1]، وصارت وظيفة الشرطة تعرف «بالولاية»، ومن يقوم بها «بالوالي» أو «المتولي»، أو «صاحب»[2]، وهي ألفاظ أطلقت أيضاً على بعض الموظفين الكبار[3].

أما بخصوص وظيفة الشرطة في عصر بني رسول، فليس لدينا معلومات وافية عنها، ولم ترد كلمة «الشرطة» في المصادر الرسولية المتوافرة، ولكن لا يعني ذلك عدم وجودها؛ إذ من الثابت أنه كان يتواجد مع كل والٍ أو مقطع مجموعة من الجنود يستعين بهم في حفظ الأمن، وتنفيذ الأحكام الشرعية وما إلى ذلك[4]. كما أن الجنادرة «الجندارية» كانوا يقومون بمعظم أعمال الشرطة، بل يمكن القول إنهم كانوا بمثابة الشرطة، حيث وردت الكثير من الإشارات إلى توليهم عمليات القبض على المطلوبين وإحضارهم، وإلقائهم في السجون وتولي حراستهم[5]؛ بالإضافة إلى عملهم الرئيس المتمثل في حراسة السلطان، وتنظيم الدخول عليه والقيام والجلوس بين يديه[6]، ومرافقته في تنقلاته. وبمعنى آخر، إن وظيفة الشرطة كانت موجودة ولكن بمسميات أخرى.

ولم تقتصر العقوبات في عصر بني رسول على العقوبات التي تنص عليها الشريعة الإسلامية والمعروفة بالحدود، من قصاص ورجم وجلد

(١) ابن خلدون: المقدمة، ص ٢٢٢؛ الخطيب: معجم المصطلحات، ص ٢٧١.
(٢) القلقشندي: صبح الأعشى، ٤/ ١٩٤، ٥/ ٤٢٣؛ المقريزي: الخطط، ٢/ ٢٢٢.
(٣) ماجد: نظم دولة سلاطين المماليك، ١/ ١٧٤.
(٤) الخزرجي: العقود، ٢/ ٢٣٩، ٢٥٠.
(٥) الحمزي: كنز الأخيار، ص ١٢٣؛ الجندي: السلوك، ١/ ٤٢٧ ـ ٤٢٨؛ ابن عبد المجيد: بهجة الزمن، ص ص ١٧٥، ١٨٤؛ الخزرجي: المصدر السابق، ١/ ٢٥٥، ٢/ ٦٠، ٩٠.
(٦) الجندي: المصدر السابق، ٢/ ٦١٥؛ ابن بطوطة: تحفة النظار، ص ٢٦٦.

وقطع[1]، أو التي تنص عليها التعزيرات[2] من نفي وضرب وتوبيخ وتشهير[3]، وإنما اشتملت على عقوبات أشد قسوة، مثل: الشنق[4]، والتوسيط[5]، والتسمير[6]، والكحل[7]، والترسيم[8]، والتغريق[9].

وفيما يخص السجون، فيبدو أنه كان لكل مدينة سجن خاص ـ وربما أكثر ـ إلا أن أشهرها كان سجن دار الأدب في مدينة تعز[10]، وسجن

(١) الخزرجي: العقود، ١/ ١٦٢، ٢/ ١٨٧، ٢٣٩، ٢٥٠.
(٢) التعزيرات: التعزير هو التأديب على ذنوب لم تشرع فيها الحدود، ويختلف حكمه باختلاف حاله وحال فاعله، وهو يوافق الحدود من وجه أنه تأديب استصلاح وزجر، ويختلف بحسب اختلاف الذنب. انظر: الماوردي: الأحكام السلطانية، ص ٣٨٦.
(٣) الخزرجي: المصدر السابق، ١/ ١٥٥؛ ٢/ ٢٢٥.
(٤) الجندي: السلوك، ٢/ ٦١٧؛ ابن عبد المجيد: بهجة الزمن، ص ٢٩٢؛ الخزرجي: العقود، ٢/ ٢٢، ٣٩؛ ٤٥، ٤٩، ٧٣، ٩٠، ١٢٨.
(٥) الخزرجي: المصدر السابق، ٢/ ١٢٨، ٢٣٩. والتوسيط: هو أن يقطع الشخص من وسطه، حيث يعرى من الثياب، ثم يربط إلى خشبتين بشكل صليب، ثم يأتي السياف، فيضرب المحكوم عليه ضربة تقسم جسمه إلى نصفين من وسطه. انظر: الخطيب: معجم المصطلحات، ص ١١٢؛ دهمان: معجم الألفاظ التاريخية، ص ٤٨.
(٦) الخزرجي: المصدر السابق، ٢/ ١٢٨، ٢٣٩. والتسمير: نوع من الصلب على صليب من الخشب، تدق أطراف المحكوم عليه بالإعدام بالمسامير إلى الخشب، فيبقى ساعات أو أياماً حتى يموت. انظر: دهمان: المرجع السابق، ص ص ٤٤ ـ ٤٥.
(٧) الحمزي: كنز الأخيار، ص ١٠٦؛ الخزرجي: المصدر السابق، ٢/ ٤٥، ٤٩، ١٨٧؛ مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ١٩٥؛ الأهدل: تحفة الزمن، ق ٣١١أ؛ ابن الديبع: قرة العيون، ص ٣٩٠، ص ٣٩٠، بغية المستفيد، ص ١٠٤. والكحل: هو سمل العين بمسامير محماة في النار.
(٨) الجندي: المصدر السابق، ٢/ ٤٤١. والترسيم: هو الإقامة الجبرية في الوقت الحاضر، أو وضع الشخص تحت المراقبة. انظر: الخطيب: المرجع السابق، ص ١٠٣؛ دهمان: المرجع السابق، ص ٤٤.
(٩) الخزرجي: المصدر السابق، ٢/ ٣٩، ٤٩، ٧٣، ١٥٣.
(١٠) الحمزي: المصدر السابق: ص ص ١٠٢، ١١٢، ١٢٣؛ الجندي: المصدر السابق، ٢/ ٥٦٣؛ ابن عبد المجيد: المصدر السابق، ص ص ١٤٧، ١٨٤؛ ـ

مدينة زبيد[1]، وسجن مدينة عدن[2]، وكانت السجون تعرف في كثير من الأحيان باسم «حبس»[3].

= الخزرجي: العسجد، ص ٢٧٨، العقود، ١/ ٢٥٥، ٢/ ١٥، ٢٣، ١٧٧؛ مجهول: المصدر السابق، ص ص ١٥٢: ١٩٨.

(١) الجندي: السلوك، ٢/ ٤٦٨؛ الخزرجي: العقود، ١/ ١٣؛ مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ١٩٥.

(٢) الجندي: المصدر السابق، ٢/ ٥٦٣؛ الخزرجي: المصدر السابق، ٢/ ١٥، ١٥٨؛ بامخرمة: ثغر عدن، ص ١٧١.

(٣) الجندي: المصدر السابق، ٢/ ٥٦٣؛ بامخرمة: المصدر السابق، ص ١٧١.

الفصل الخامس

النظام الحربي

١ ـ ديوان الجيش

٢ ـ قيادة الجيش

٣ ـ عناصر الجيش

٤ ـ وحدات الجيش

٥ ـ عدد الجيش

٦ ـ أنواع الأسلحة

٧ ـ وسائل النقل

٨ ـ الرايات والأعلام

٩ ـ الطبول والأبواق

١٠ ـ تنظيم الجيش في المعارك

١١ ـ لباس الجيش

١٢ ـ التحصينات العسكرية

١٣ ـ التنظيم الإداري للحصون

١٤ ـ الأسطول

١ ـ ديوان الجيش

تعد الدولة الرسولية دولة حربية بالدرجة الأولى حالها في ذلك حال الدولة الأيوبية من قبلها، حيث واجهت مقاومة عنيفة من المجتمع اليمني الذي اعتبرها دولة دخيلة عليه وغريبة عنه، مما جعلها تعتمد على القوة العسكرية في توطيد نفوذها وسلطتها، واستمرار حكمها[١].

وقد تطلب الجيش الرسولي من الدولة سواء في وقت السلم أو في وقت الحرب الإشراف عليه، فكان يقوم بذلك ديوان الجيش. وكان يعمل به عدد من الموظفين من أرباب الأقلام، من أبرزهم: العامل، والمشارف، والشاهد. ومن أهم الأعمال الموكلة إليهم ما يلي[٢]:

أ ـ استعراض العساكر في جهات الدولة المختلفة، فإذا وجدوا فيهم «زايق»[٣] قرموهم الجامكية وقطعوهم من الخدمة، إلا في جهات الإقطاع فليس لهم كلام عليهم.

ب ـ كتابة التواقيع المتضمنة لعسكر الباب الشريف في كل شهر، وتسليمها لكتاب الخزانة المعمورة تمهيداً لعرضها على النظر الشريف ليطلق عليها علامته الشريفة، ثم تعاد إلى الخزانة للحفظ.

---

(١) ابن فضل الله العمري: مسالك الأبصار، ص ٤٧؛ القلقشندي: صبح الأعشى، ٥/ ٣٢.

(٢) الحسيني: نبذ من ملخص الفطن، ص ص ٤٨ ـ ٥٢.

(٣) المزيق: ما يدخل على السجلات في غير موضعه كإضافة بعد استيفاء مقرر المستحق. انظر: الحسيني، المصدر السابق، ص ٤٩، (حاشية: ١٣، كلام المحقق)؛ وقد يقصد بهم الجند غير المسجلين في الديوان.

ح ـ كتابة المناشير[1] للإقطاعيين في جهات الدولة المختلفة، مع اشتراط تقديم العسكر، والأموال، والعداد[2]، وتوضيح ما يستثنى من الإقطاع كالأملاك[3]، والحشريات[4]، والوصايا[5]، وعشور الإبل، وجنايات القتل. وأن يكتبوا على مربعات[6] المسموح في جهات الخراج.

ولموظفي ديوان الجيش جامكية شهرية، والشاهد دون العامل والمشارف فيها. ولهم عوائد في الميدين على كل جندي عشرة دنانير، وعلى الجندي الواحد دينارين سنوياً في سائر الجهات[7].

---

(١) المناشير: جمع منشور، وهو عبارة عن أمر سلطاني مكتوب بإقطاع من أرض أو مال أو غير ذلك. انظر: القلقشندي: صبح الأعشى ٥/١٣، ١٥٨. وعرفها ابن فضل الله العمري بأنها جمع منشور يكتب للأمراء والجند بما يجري في أرزاقهم من ديوان الإقطاع. انظر: التعريف، ص ١٢٥، وانظر أيضاً: البقلي: التعريف، ص ٣٣٢.

(٢) العداد: ضريبة تفرضها الدولة على قطعان القبائل سنوياً. انظر: القلقشندي: صبح الأعشى، ١٤/ ٣٥ (حاشية: ١، كلام المحقق).

(٣) الأملاك: وردت في المصادر الرسولية بأكثر من معنى، فهناك الأملاك السلطانية، والأملاك الخاصة بعامة الناس، ولكن الغالب عندما ترد يقصد بها الأملاك السلطانية، حيث توزعت أملاك سلاطين بني رسول في شتى أنحاء الدولة، وكان لها ديوان خاص يشرف عليها، يعرف باسم «ديوان الحلال». انظر: الخزرجي: العقود، ٢/٦٨، ٩٢، ٢١٧؛ الحسيني: نبذ من ملخص الفطن: ٤٦؛ مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ١٣٦.

(٤) الحشريات: هي أموال من يموت وليس له وارث. انظر: القلقشندي: المصدر السابق، ٣/ ٤٦٠؛ الخطيب: معجم المصطلحات: ص ١٠٤.

(٥) الوصايا: تكرر ذكرها كمال يؤخذ وينتدب لها كاتبان دون تفصيل أكبر عن دلالتها. انظر: الحسيني: المصدر السابق ص ٥١، (حاشية: ١١٤، كلام المحقق).

(٦) المربعات: جمع مربعة، وهي ورقة مربعة الشكل، يجعل على ظاهرها بياض لكتابة اعتراض ما، حيث تكتب بها أسطر قصيرة على قدر ثلاثة أصابع. انظر: القلقشندي: المصدر السابق، ١٣/ ١٦٠ ـ ١٦١؛ البقلي: التعريف: ص ص ٣٠٧ ـ ٣٠٨؛ الخطيب: المرجع السابق، ص ٣٩٢.

(٧) الحسيني: نبذ من ملخص الفطن، ص ص ٤٨ ـ ٤٩.

٢ ـ قيادة الجيش

لم يعين بنو رسول في بداية عهدهم قائداً دائماً للجيش، وهو ما كان يعرف باسم «أتابك العسكر»، وذلك خوفاً ـ على ما يبدو ـ على ملكهم ممن يشغلون هذا المنصب الخطير[1]. وكان السلطان يقود الجيش بنفسه في كثير من الأحيان، وخاصة في المعارك المهمة[2]، أما المناوشات الصغيرة فكان يعهد إلى الولاة والمقطعين، كل في جهته، بقيادة القوات التي تشترك فيها. وفي بعض المعارك المهمة يُعيّن بدلاً عنه قائداً عاماً يطلق عليه «مقدم الجميع»[3] غير أن قيادته تنتهي بانتهاء المعركة، أي أنها قيادة مؤقتة، بعكس الأتابكية التي كانت قيادة طويلة الأمد[4].

وفي عهد السلطان المؤيد ظهرت وظيفة «أتابك العسكر» لأول مرة في الدولة الرسولية، حيث تشير المصادر إلى تعيينه للأمير «علاء الدين كشتغدي»[5] أتابكاً للعسكر، فتقدم عنده فيها تقدماً لم يسمع بمثله. فلما توفي في سنة ٧٢٠هـ (١٣٢٠م)، عين مكانه الأمير جمال الدين يوسف بن

---

(١) عليان: الحياة السياسية، ص ١٩٥.

(٢) انظر: ابن حاتم: السمط، ص ص ٢٠١، ٢٠٣، ٢٣٥، ٢٤٤ ـ ٢٤٥، ٢٥٠، ٢٦٩ ـ ٢٧٦، ٢٩٠ ـ ٣٠٣؛ الحمزي: كنز الأخيار، ص ص ٩٦، ٩٧، ٩٨، ١٠٠، ١٠٥، ١٢٦ ـ ١٢٧، ١٢٨؛ ابن عبد المجيد: بهجة الزمن، ص ص ١٤٠ ـ ١٤٢، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٥٨، ١٥٩، ١٩٣ ـ ١٩٥، ١٩٩، ٢١٤.

(٣) ابن حاتم: المصدر السابق، ص ٥٠٥؛ الحمزي: المصدر السابق، ص ١١٢؛ ابن عبد المجيد: المصدر السابق، ص ١٦٠؛ الخزرجي: العقود، ١/ ١٨١.

(٤) عليان: المرجع السابق، ص ١٩٦.

(٥) علاء الدين كشتغدي: كان استاذ دار الملك المظفر ابن الملك المنصور صاحب حماة بالشام، وكان أميراً فاضلاً نصيحاً. وقد أسند إليه السلطان المؤيد أمر تنظيم الجيش، فقام بترتيبه وتنظيمه على غرار ما كان موجوداً عند المماليك في مصر، وكانت وفاته في سنة ٧٢٠هـ (١٣٢٠م). انظر: ابن عبد المجيد: المصدر السابق، ص ص ٢٧٩، ٢٨٢، ٢٨٣؛ الخزرجي: المصدر السابق، ١/ ٣٣٩، ٣٤٨، ٣٥٤.

يعقوب[1]، فلما تولى السلطان المجاهد عزله وعين بدلاً منه الأمير شجاع الدين عمر بن يوسف بن منصور[2]، وكان من أقرب الناس إليه، إلا أنه لم يلبث أن توفي مقتولاً على يد المماليك عندما ثاروا على السلطان المجاهد وقبضوا عليه في سنة ٧٢٢هـ[3] (١٣٢١م).

ولما استعاد المجاهد الحكم مرة أخرى عين أتابكاً جديداً من المماليك يسمى «الزعيم»[4]، فاستمر حتى سنة ٧٣١هـ (١٣٣٠م)، حيث قبض عليه السلطان وقتله بسبب وشاية بعض المنافسين له عند السلطان بأنه يخطط للثورة عليه[5]. وقد اختفى هذا المنصب بعد ذلك، وصار السلاطين يقودون الجيش بأنفسهم، أو يعينون أحد الأمراء والذي تنتهي قيادته بانتهاء الحدث.

وكان السلطان الناصر من أبرز سلاطين بني رسول قيادة للجيش، حتى أن المتتبع لتاريخه ليتذكر أيام السلاطين الأقوياء أمثال المنصور عمر والمظفر يوسف والمؤيد داود، إذ تجده يجوب البلاد طولاً وعرضاً تتبع المخالفين والمتمردين[6]. على أن ذلك لا يعني أنه كان يقود جميع

(١) ابن عبد المجيد: بهجة الزمن، ص ٢٨٥؛ الخزرجي: العقود، ١/٣٥٨. وجمال الدين يوسف بن يعقوب لم أعثر له على ترجمة وافية، سوى أنه فوض إليه السلطان المؤيد الأستاذ دارية والأتابكية ونيابة السلطنة، فلما تولى المجاهد عزله من منصبه، ولما نصب المماليك المنصور أيوب بن المظفر يوسف عينه نائباً للسلطنة وفوض إليه أمر الباب، ولم يرد له ذكر بعد ذلك. انظر: ابن عبد المجيد: المصدر السابق، ص ص ٢٨٥ ـ ٢٨٦، ٢٨٨؛ الخزرجي: المصدر السابق، ١/٣٥٨، ٣/١٣، ١٦.

(٢) ابن عبد المجيد: المصدر السابق، ص ٢٨٦؛ الخزرجي: المصدر السابق، ٢/١٣.

(٣) ابن عبد المجيد: المصدر السابق، ص ٢٨٧؛ الخزرجي: المصدر السابق، ٢/١٥.

(٤) الخزرجي: المصدر السابق، ٢/٤٦ ـ ٥٤.

(٥) المصدر نفسه: ٢/٥٥، ٥٦.

(٦) ابن المقري: عنوان الشرف، ص ص ١٧٣ ـ ١٧٤؛ مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ١٣٤ وما بعدها؛ المقريزي: درر العقود (درويش) ٢٠/١١٨؛ ابن الديبع: قرة العيون، ص ٣٨٧ وما بعدها، بغية المستفيد، ص ص ١٠١ ـ ١٠٦.

الحملات والتجريدات العسكرية بنفسه، بل وجد في عهده عدد من الأمراء الكبار الذين أسندت إليهم قيادة بعض التجريدات العسكرية، وأسهموا إسهاماً فعّالاً في القضاء على العصاة والحفاظ على أمن الدولة واستقرارها، إلا أن قيادتهم كانت وقتية. ومن أبرز أولئك الأمراء: الأمير بدر الدين محمد بن زياد الكاملي[1]، والأمير بدر الدين محمد بن بهادر اللطيفي[2]، والأمير بهاء الدين الشمسي[3]، والوزير شهاب الدين أحمد بن عمر بن معيبد[4]، والقاضي شرف الدين حسين بن علي بن خراج[5].

٣ ـ عناصر الجيش

ضم الجيش الرسولي عدة عناصر مختلفة أهمها ما يلي:

أ ـ المماليك:

وكانوا يشكلون غالبية الجيش الرسولي، وكانت مصر هي المصدر الرئيس لجلبهم، إذ عادة ما يبعث السلطان الرسولي من يشتري له عدداً منهم ليلحقهم بالخدمة في مختلف وظائف الدولة[6]. وتشير كثير من

(١) ابن المقري: المصدر السابق، ص ١٧٤؛ مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ص ١٣٤، ١٣٦، ١٤٧، ١٥٢، ١٧١؛ ١٧٩، ١٨٢، ١٨٨، ١٩٢، ٢٠٠، ٢٠٢.

(٢) مجهول: المصدر السابق، ص ص ١٣٨؛ ١٣٩، ١٤٥، ١٤٦، ١٦١، ١٧٣، ١٧٥. وكانت وفاته في سنة ٨١٩هـ/١٤١٦م، وكان محباً لعمل الخير. انظر عنه: ابن حجر: إنباء الغمر، ٧/٢٤٣، ذيل الدرر، ص ٢٤٩؛ السخاوي: الضوء اللامع، ٧/٢٠٥ ـ ٢٠٦.

(٣) مجهول: المصدر السابق، ص ص ١٣٨، ١٤٣، ١٥٧، ١٦٢، ١٦٣. توفي في سنة ٨١٨هـ/١٤١٥م. انظر: المصدر نفسه، ص ١٧٦.

(٤) مجهول: المصدر السابق، ص ص ١٣٧، ١٤٠، ١٤٧؛ ١٨١، ٢٠٠. سبق التعريف به في الوزارة.

(٥) المصدر نفسه، ص ص ١٧١، ١٧٣؛ ١٧٥، ١٧٧، ١٨٣، ١٩٨. توفي في سنة ٨٢٤هـ/١٤٢١م. انظر: المصدر نفسه، ص ١٩٩؛ السخاوي: المصدر السابق، ٣/١٤٩.

(٦) المقريزي: المقفى الكبير، تحقيق: محمد اليعلاوي، (بيروت: دار الغرب ـ

المصادر إلى أن مؤسس الدولة السلطان المنصور هو أول من استكثر منهم[1]، ثم سار خلفاؤه من بعده على تهجه في جلبهم واستعمالهم في الجندية، ولعل ذلك هو السبب في وصف بعض المؤرخين للجيش الرسولي بأن غالبه من الغرباء[2].

وكانت المماليك في عهد الدولة الرسولية على مراتب متباينة منها:

ـ مماليك السلطان الخاصة: وكانوا يدربون تدريباً خاصاً على أعمال الفروسية والرمي، ويعرفون في بعض الأحيان باسم المماليك البحرية، وقد بلغ عددهم في عهد السلطان المنصور عمر ثمانمئة فارس[3]، وقيل ألف فارس[4]. وجرت العادة أن من يبقى منهم على قيد الحياة بعد وفاة السلطان يصبح من مماليك السلطان الجديد[5].

ـ مماليك الحلقة[6]: ويأتون في المرتبة الثانية بعد مماليك السلطان، وقد تركزت مهمتهم في حراسة السلطان في السفر والإقامة، إلا أنه في بعض الأحيان يضطر السلطان إلى الاستعانة بهم في بعض الحروب المهمة[7].

ـ الإسلامي، ١٤١١هـ/١٩٩١م)، ٢/٥٠٨ ـ ٥٠٩؛ العبادي: الحياة العلمية، ص ٨٢؛ علي بن علي: الحياة العلمية، ١/٩٨.

(١) الحمزي: كنز الأخبار، ص ٩٨؛ ابن عبد المجيد: بهجة الزمن، ص ١٤٣؛ الخزرجي: الكفاية والإعلام، ق ٨٣أ، العقود، ١/٨١.

(٢) ابن فضل الله العمري: مسالك الأبصار، ص ٤٧؛ القلقشندي: صبح الأعشى، ٥/٣٢.

(٣) ابن عبد المجيد: بهجة الزمن، ص ١٤٣؛ الخزرجي: الكفاية والإعلام، ق ٨٣أ، العقود، ١/٨١.

(٤) الخزرجي: الكفاية والإعلام، ق ٨٣أ، العقود، ١/٨١؛ ابن الديبع: قرة العيون، ص ٣١١.

(٥) ابن عبد المجيد: المصدر السابق، ص ١٤٥؛ الخزرجي: العقود، ٢/١٧٩.

(٦) ابن عبد المجيد: بهجة الزمن، ص ص ١٤٣، ١٤٤، ٢٠٧؛ الخزرجي: الكفاية والإعلام، ق ٨٣أ؛ العقود، ١/٨١.

(٧) ابن حاتم: السمط، ص ص ٢٤٦، ٢٩٤، ٣١٧، ٣٤٠، ٤٣٣، ٥١٨ ـ ٥٢٠، ـ

ـ مماليك الأمراء: حيث كان من حق الأمراء، وخاصة الإقطاعيين منهم، أن يقتنوا مماليك خاصة بهم، ولكن لا بد من تكفلهم بالإنفاق عليهم، وتدريبهم، وإمداد السلطان بما يطلبه منهم وقت الحاجة[1].

ب ـ الأكراد[2]:

يستفاد من بعض المصادر أنهم قد وجدوا في اليمن منذ القرن الخامس الهجري[3] (الحادي عشر الميلادي)، إلا أنهم كانوا يشكلون أقلية صغيرة، فلما جاءت الدولة الأيوبية ازداد عددهم بشكل كبير، حيث كان غالبية جيشها وموظفيها منهم[4]، حتى استفحل أمرهم على سلاطين الأيوبيين وقاموا بقتل المعز إسماعيل في مدينة زبيد سنة ٥٩٨هـ[5] (١٢٠١م).

ولما زال الحكم الأيوبي من اليمن استقر معظمهم فيها، وانخرط العديد منهم في خدمة الدولة الجديدة، وتقلدوا فيها بعض المناصب المهمة، ولكن بني رسول استشعروا ـ فيما يبدو ـ خطورتهم على حكمهم، بسبب استفحال أمرهم من جهة، وولائهم للأيوبيين من جهة أخرى، فعملوا على الاستكثار من المماليك حتى صار غالبية جيشهم وموظفيهم منهم، وأصبح الأكراد طبقة ثانية بعدهم. وربما كان ذلك من الأسباب التي جعلت الأكراد يتكتلون في بعض المناطق، مثل ذمار وغيرها[6]، خوفاً على

ـ ٥٢٦ ـ ٥٢٩؛ الحمزي: كنز الأخبار، ص ١١٢؛ ابن عبد المجيد: المصدر السابق، ص ١٦٠، ٢٠٧؛ الخزرجي: العقود، ١/١٨٣.

(١) ابن عبد المجيد: المصدر السابق، ص ٢٦٠؛ علي بن علي: الحياة العلمية، ١/١٠٠؛ عليان: الحياة السياسية، ص ٢٢٨.

(٢) الخزرجي: المصدر السابق، ٢/٢١، ٤٤، ٨٥، ١٢٢.

(٣) عمارة: المفيد، ص ص ١٧٣ ـ ١٧٤.

(٤) صبري: الحياة السياسية، ص ٢٩١؛ عليان: الحياة السياسية، ص ٢٢٦.

(٥) الحمزي: المصدر السابق، ص ٩٢؛ الجندي: السلوك، ٢/٥٣٥؛ ابن عبد المجيد: المصدر السابق، ص ١٣٥.

(٦) الحمزي: كنز الأخبار، ص ١٤١؛ ابن عبد المجيد: بهجة الزمن، ص ٢٥٩؛ الخزرجي: العقود، ١/٣١٧؛ ابن الديبع: قرة العيون، ص ٣٤٧.

أنفسهم. وكانوا لا يتوانون عن الثورة كلما سنحت لهم الفرصة، تعبيراً عن عدم رضاهم بوضعهم الجديد، مما كان يضطر الدولة الرسولية إلى محاربتهم وإعادتهم إلى الطاعة[1].

ج ـ العرب[2]:

وهم سكان البلاد الأصليون، ويشكلون الغالبية العظمى فيها، وكان سلاطين بني رسول يحرصون عند توليهم الحكم على أخذ البيعة من كبار مشايخهم ورجالهم[3]. وقد ضم الجيش الرسولي الكثير منهم، وأسهموا إسهاماً فعّالاً في العديد من الحروب والمعارك التي خاضتها الدولة الرسولية[4]، كما تقلدوا العديد من المناصب السياسية والإدارية[5]. كما كانت القبائل اليمنية الممول الرئيس للجيش بوسائل النقل المختلفة، من خيول وإبل وبغال وغيرها.

غير أنها في الوقت نفسه ـ القبائل ـ كانت مصدر إزعاج للدولة الرسولية، وعاملاً من عوامل إشاعة الفوضى والاضطرابات في كثير من أنحاء البلاد[6].

---

(١) الحمزي: المصدر السابق، ص ص ١٤١، ١٤٢، ١٤٧؛ ابن عبد المجيد: المصدر السابق، ص ص ٢٥٩ ـ ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٥؛ الخزرجي: المصدر السابق، ١/٣١٧ ـ ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٣، ٣٢٩، ٣٣٢، ٢/٢٨ ـ ٢٩.

(٢) الخزرجي: المصدر السابق، ٢/٥٤، ٨٥، ١٢٢، ١٢٤، ١٣١.

(٣) المصدر نفسه، ٢/١٤١، العسجد، ص ٤١٣؛ ابن الديبع: المصدر السابق، ص ٣٧٦.

(٤) الخزرجي: العقود، ١/١٨٢، ٢/٥٤، ٨٥، ١٢٢، ١٢٤، ١٣١؛ ابن الديبع: قرة العيون: ص ٣٢٩.

(٥) انظر على سبيل المثال: ابن عبد المجيد: بهجة الزمن، ص ص ١٨٣ ـ ١٨٤؛ الخزرجي: العقود، ١/١٧٦، ٢٤٥، ٢/٢٥٠؛ مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ص ١٣٦، ١٩٣؛ الشرجي: طبقات الخواص، ص ٩١؛ البريهي: طبقات صلحاء اليمن، ص ٣٠٠.

(٦) انظر تفاصيل ذلك في الفصلين الأول والثالث من الباب الأول.

ومن العرب أيضاً الأشراف الزيديون الذين ينتمون إلى بيت النبوة، حيث كان العديد منهم موالياً لبني رسول، وتقلدوا بعض المناصب القيادية والإدارية في الدولة الرسولية، واشتركوا مع جيشها في الكثير من المعارك والحروب التي خاضها ضد أعداء الدولة والخارجين عن طاعتها[1].

د ـ الأحباش:

تواجد العبيد الأحباش في اليمن منذ العصور القديمة، حيث كان يتم استقدامهم على شكل رقيق للخدمة في البيوت والقصور، وللعمل في زراعة الأرض[2]، هذا بالإضافة إلى الأعداد الكبيرة التي استوطنت اليمن على إثر الاحتلال الحبشي لها فيما بين سنتي ٥٢٥ و ٥٩٠ م[3].

وفي العصر الإسلامي ازداد اقتناء الرقيق الأفارقة، وخاصة في عصر دولة بني زياد، التي عولت عليهم كثيراً في أمور الرق والجندية وغيرها؛ وتدرج بعضهم في مناصب الدولة المختلفة، مثل: قيادة الجيش، وولاية بعض المناطق، والوزارة، وظل نفوذهم يزداد من وقت لآخر حتى استولوا في آخر الأمر على الإمارة، وأسسوا دولتهم المعروفة (بالنجاحية)[4].

---

(١) ابن حاتم: السمط، ص ص ٣٠٥، ٣٠٦ ـ ٣٠٧، ٣٢٥، ٣٣٠ ـ ٣٣١، ٥٠٤ ـ ٥٠٥، ٥٣٠، ٥٣٤، ٥٣٧، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٥٥ ـ ٥٥٩، ٥٦١ ـ ٥٦٦؛ الحمزي: كنز الأخيار، ص ص ١٠٣، ١١٣، ١١٩، ١٢٠، ١٢١، ١٢٥، ١٢٦، ١٢٧، ١٢٩، ١٣١ ـ ١٣٣، ١٣٥ ـ ١٣٦، ١٣٧، ١٣٩ ـ ١٤٠، ١٤٣، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧؛ ابن عبد المجيد: بهجة الزمن، ص ص ١٦١، ١٦٥، ١٦٨، ١٦٩، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٦، ٢٠٧؛ مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ص ١٦٣، ١٦٤، ٢٠٤.

(٢) العمري: الأمراء العبيد، ص ١٩ وما بعدها.

(٣) لمعلومات أوفى انظر: الحميري، نشوان: ملوك حمير وأقيال اليمن، ص ١٧٦ وما بعدها؛ مهران: دراسات في تاريخ العرب القديم، ص ٣٦٨ وما بعدها.

(٤) عمارة: المفيد، ص ص ٧٥ ـ ٧٦. والدولة النجاحية: تنسب إلى مؤسسها نجاح الحبشي، وقد دخلت في صراع مرير مع الدولة الصليحية التي استطاعت أن تستولي على الحكم في سنة ٤٥٢ هـ/ ١٠٦٠ م، بعد مقتل نجاح في إحدى =

وطبيعي أن يعتمد بنو نجاح على بني جنسهم في جيشهم، وفي وظائف دولتهم القيادية والإدارية، حتى قيل إنه بلغ عدد جيشهم في بعض المعارك التي خاضوها ضد أعدائهم حوالي عشرين ألف حبشي[1].

وقد استقر كثير من الأحباش في اليمن، وخاصة في منطقة تهامة، وامتزجوا مع مرور الزمن مع أهالي البلاد بالزواج والتسري حتى أصبح من الصعوبة تمييز بعضهم عن بعض، ولذلك نرى المكرم بن علي الصليحي[2] يقول لجيشه عند مهاجمته لمدينة زبيد إبان قتاله لبني نجاح في سنة ٤٦٠ هـ (١٠٦٧ م): «اعلموا أن عرب هذه التهائم يستوردون الجواري السود، فالجلدة السوداء تعم العبد والحر، ولكن إذا سمعتم من يسمي العظم عزماً فاقتلوه فهو حبشي، ومن سماه عظماً فهو عربي فاتركوه».

= المعارك التي دارت بينهم. غير أن سعيد بن نجاح المعروف بالأحول استطاع أن يقتل علي بن محمد الصليحي في سنة ٤٥٩ هـ/ ١٠٦٦ م، وأن يستولي على مدينة زبيد ويستعيد الحكم. وقد ظلت الدولة النجاحية بعد ذلك تتأرجح بين مد وجزر حتى سقطت على يد دولة بني مهدي سنة ٥٥٤ هـ/ ١١٥٩م. لمعلومات أوفى انظر: عمارة: المصدر السابق، ص ٧٦ وما بعدها؛ الحريري: محمد عيسى: معالم التطور السياسي في دولة بني نجاح باليمن وعلاقاتهم بالصليحيين، ٤١٢ هـ/ ١٠٢١ م ـ ٥٥٤ هـ/ ١١٥٩ م، (الكويت: دار القلم، ١٤٠٤ هـ/ ١٩٨٤ م)؛ الزويد، هدى: دولة بني نجاح في اليمن، ص ٧٣ وما بعدها؛ رياض، زاهر: «دولة حبشية في اليمن»، المجلة التاريخية المصرية، مج ٨، (مايو ١٩٥٩ م)، ص ص ١٠١ ـ ١٣٠؛ صالح، محمد أمين: «بنو نجاح في زبيد»، مجلة الغد، س ٣، ع ١، (مارس ١٩٧٧ م)، ص ص ١٠١ ـ ١١٥، ع ٢ (يونيو ١٩٧٧ م)، ص ص ١٢٣ ـ ١٣٣.

(١) عمارة: المصدر السابق، ص ١٠٩. وانظر: العمري: الأمراء العبيد، ص ص ٢٦ ـ ٣٥.

(٢) هو أحمد بن علي بن محمد الصليحي، تولى السلطة بعد مقتل والده سنة ٤٥٩هـ/ ١٠٦٦ م، وفي آخر حياته أصيب بمرض الفالج، فأوكل أمور الدولة إلى زوجته أروى بنت أحمد الصليحية المشهورة. وكانت وفاته في سنة ٤٧٧ هـ/ ١٠٨٤. لمعلومات أوفى انظر: عمارة: المفيد، ص ١٠٦ وما بعدها؛ الهمداني، حسين: الصليحيون، ص ص ١١٣ ـ ١٤١.

وفي العصر الرسولي لم يقتصر اقتناء الجواري والعبيد الأحباش على السلاطين فحسب، بل تعداه إلى ذوي اليسار من مختلف طبقات المجتمع، فكان الواحد منهم يحرص على أن يكون لديه مجموعة من الجواري والخدم والعبيد والخصيان، والذين معظمهم من الأحباش[1].

وقد أسهم العبيد الأحباش في تدعيم الجيش الرسولي في حروبه، وكانوا مشهورين بالقوة والشجاعة والقدرة على التحمل. كما شكلت منهم الدولة فرقاً للخدمة، ووحدات لمساندة الجيش مثل وحدة عبيد السلاح، والتي كانت تتولى حراسة مخازن الأسلحة والمعدات الحربية، وتوفير ما يحتاجه الجنود منها في زمن الحرب، إلا أن السلطان كان يستعين بها في الحرب عندما يضطر إلى ذلك[2].

على أن العبيد في الوقت نفسه كانوا معول هدم في الدولة، وأسهموا في كثير من الأحيان في إذكاء نار الفتنة، وإشاعة الفوضى والاضطرابات في البلاد[3].

٤ ـ وحدات الجيش

كانت الوحدات العسكرية القتالية في الجيش الرسولي لا تختلف عن الوحدات القتالية التقليدية في الجيش الإسلامي، والتي كانت تتكون في العادة من الفرسان أو الخيالة، والرجّالة أو المشاة، والرماة بأنواعهم: مثل رماة الرماح، ورماة السهام، ورماة الأقواس، والدبابيس، ورماة المنجنيق والنار وغيرها.

(١) ابن فضل الله العمري: مسالك الأبصار، ص ٥٥.

(٢) الخزرجي: العقود، ٢/ ٧٣، ٨٦؛ ١٤٤؛ مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ١٦٢.

(٣) مجهول تاريخ الدولة الرسولية، ص ص ١٣٥، ١٥٣، ١٥٧، ١٦٢، ١٧٠، ١٩٣، ٢٠٩، ٢١٦، ٢٢٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٦٥، ٢٩١، ٢٩٦؛ ابن الديبع: بغية المستفيد، ص ص ١٠٦، ١١٦ ـ ١١٧، ١١٨؛ العمري: الأمراء العبيد، ص ٤٣ وما بعدها.

١ ـ الفرسان أو الخيالة:

يعد الفرسان من أهم الوحدات القتالية في الجيش الإسلامي بصفة عامة، والجيش الرسولي بصفة خاصة، وكانت لا تخلو أي معركة منهم وخاصة في المناطق السهلية المفتوحة وكانت الخيول من أهم عناصر الهجوم والانسحاب السريعين، فكانت تستخدم للمطاردة، والاستطلاع، والتطويق، والالتفاف، نظراً لسرعتها وخفة حركتها[١].

وبالرغم من قلتهم مقارنة بالرجالة، إذ لم يتعد عددهم في بعض المعارك ٥٠٠ فارس[٢]، وفي البعض الآخر ٤٠٠ فارس[٣]، إلا أنه كان لهم دور فعال في حسم الأمور لصالح الدولة الرسولية في العديد من الحروب والمعارك التي كانت تخوضها ضد أعدائها.

ب ـ الرجالة أو المشاة:

كانوا يشكلون غالبية الجيش الرسولي، وقد بلغ عددهم في بعض الأحيان ثمانية آلاف جندي[٤]، وفي بعض المعارك أحد عشر ألفاً[٥]، وفي بعضها الآخر اثني عشر ألفاً، وقد يصل عددهم إلى سبعة عشر ألفاً[٦]، وربما زاد عددهم عن ذلك في بعض الأحيان[٧].

(١) السروري، محمد عبده: مظاهر الحضارة في الدول المستقلة باليمن، ص ٤٣٩ ـ ٦٢٦ هـ/ ١٠٤٧ ـ ١٢٢٨ م، رسالة دكتوراه غير منشورة، (القاهرة: قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٤١٠ هـ/ ١٩٩٠ م)، ص ١٢٢.
(٢) الخزرجي: العقود، ٢/ ٨٥.
(٣) المصدر نفسه: ٢/ ٦٣.
(٤) الخزرجي: العقود، ٢/ ٨٥.
(٥) المصدر نفسه، ٢/ ٦٣.
(٦) الجندي: السلوك، ٢/ ٦١٧؛ الخزرجي المصدر السابق، ٢/ ٥٤.
(٧) الحمزي: كنز الأخيار، ص ٩٧؛ ابن عبد المجيد: بهجة الزمن، ص ١٤١؛ الخزرجي: المصدر السابق، ١/ ٦٣.

ج ـ الرماة:

أما الرماة بأنواعهم المختلفة، كرماة الرماح والحراب والسهام وغيرها، فقد كان لهم دور رئيس في الحروب التي كان يخوضها الجيش الرسولي، وقد يكون منهم الخيالة بالإضافة إلى الرجالة[١].

د ـ عدد الجيش

تشير بعض المصادر إلى أن عدد أفراد الجيش الرسولي المدونين في ديوان الجيش بلغ ألفي جندي من المماليك[٢]. والذي يظهر أن هذا العدد يمثل الجيش النظامي الذي كانت تلتزم الدولة بالإنفاق والصرف عليه، مقابل استخدامه في توطيد الأمن الداخلي، وقمع الثورات والتمردات الصغيرة، وإلا فالسلطان الرسولي يستطيع أن يجمع أكثر من هذا العدد عندما يستلزم الأمر ذلك، عن طريق إلزام الولاة والمقطعين وشيوخ الجهات والقبائل بتزويده بما يحتاج إليه. ومما يؤيد ذلك ما تشير إليه بعض الروايات من أنه قد بلغ عدد الجيش في بعض المعارك التي خاضتها الدولة ضد أعدائها حوالي ثمانية آلاف جندي[٣]، وفي بعضها الآخر أحد عشر ألفاً[٤]، وفي بعضها الآخر اثني عشر ألفاً[٥]، وربما وصل في بعض الأحيان إلى سبعة عشر ألفاً[٦]، بل قيل إنه قد وصل في بعض المعارك إلى ستين ألف[٧].

(١) القلقشندي: صبح الأعشى، ٥/ ٣٢، وانظر أيضاً: الأكوع، إسماعيل: أعراف وتقاليد حكام اليمن، ص ١٥؛ السروري: مظاهر الحضارة، ص ١٢٣.
(٢) ابن فضل الله العمري: مسالك الأبصار، ص ٤٧؛ القلقشندي: المصدر السابق، ٥/ ٣٢. وانظر أيضاً: الأكوع، إسماعيل: المرجع السابق، ص ١٥.
(٣) الخزرجي: العقود، ٢/ ٨٥.
(٤) الخزرجي: المصدر السابق، ٢/ ٦٣.
(٥) الجندي: السلوك، ٢/ ٦١٧؛ الخزرجي: المصدر السابق، ٢/ ٥٤.
(٦) الجندي: المصدر السابق، ٢/ ٦١٧؛ الخزرجي: المصدر السابق، ٢/ ٥٤.
(٧) الحمزي: كنز الأخيار، ص ٩٧؛ ابن عبد المجيد: بهجة الزمن، ص ١٤١؛ الخزرجي: المصدر السابق، ١/ ٦٣، العسجد، ص ١٩٧؛ ابن الديبع: قرة العيون، ص ٣٠٤.

وبالرغم من المبالغة الكبيرة في هذا العدد، لسبب بسيط وهو وعورة الطرق في اليمن والتي كانت تحول دون تحرك الجيوش بأعداد كبيرة، إلا أن ذلك يعطينا دلالة على أن الدولة الرسولية كانت تستطيع أن تجمع من المقاتلين أكثر مما كان مدوناً بديوان الجيش عند الضرورة. وربما كان هدفها من وراء تقليص الجنود النظاميين إلى التخلص من أعباء نفقاتهم.

٦ ـ أنواع الأسلحة

استخدم الجيش الرسولي أنواع الأسلحة القتالية المعروفة آنذاك في العالم الإسلامي مثل: السيوف، والرماح، والسهام، والحراب، والمنجنيق، والعرادات، وغيرها. ويمكن تصنيف هذه الأسلحة إلى صنفين، أولهما: الأسلحة الهجومية، وثانيهما: الأسلحة الدفاعية.

أ ـ الأسلحة الهجومية:

ويمكن تقسيمها إلى قسمين: الأسلحة الهجومية الخفيفة، مثل السيوف. والتي تعد أهم الأسلحة للجيوش في القتال، وقد اشتهرت اليمن بصناعة أنواع جيدة منها. والدبابيس، والنشاب، والطبر، والحراب، والسهام، والخناجر، والسكاكين[1].

أما القسم الآخر، فهو الأسلحة الهجومية الثقيلة، ويشمل المنجنيقات، والعرادات[2]، وهي أسلحة تستخدم عادة لحصار المدن والحصون[3].

(١) الخزرجي: العقود، ١/١٨٣، ٢/٢٥٧؛ عليان: الحياة السياسية، ص ١٩٦؛ المبارك: الحياة الاقتصادية، ص ص ١٨٨ ـ ١٨٩.

(٢) العرادات: مفردها عرّادة، وهي آلة أصغر من المنجنيق ترمي بالحجارة المرمى البعيد. انظر: البقلي: التعريف، ص ٢٤٢؛ الخطيب: معجم المصطلحات، ص ٣١٩؛ دهمان: معجم الألفاظ التاريخية، ص ١١٢.

(٣) المظفر الرسولي: المخترع في فنون من الصنع، ص ٢٢٢؛ ابن عبد المجيد: بهجة الزمن، ص ص ١٩٥، ٢١٣، ٢١٤، ٢٧٧، ٢٩٦؛ الخزرجي: العقود، ١/٢٧٦، ٢٧٩، ٣٠٧؛ ٣١٤، ٢/٢٧؛ ٢٨، ٦٣، ٨٦، ٢٣١؛ ابن الديبع: قرة العيون، ص ٣٨٤.

ب ـ الأسلحة الدفاعية:

منها الخوذات، والدروع، والدرق وغيرها[1].

٧ ـ وسائل النقل

لا تختلف وسائل النقل التي استخدمها الرسوليون في نقل الجنود، والأمتعة والمعدات وما شابه ذلك، عما كان مستخدماً في العالم الإسلامي آنذاك، مثل: الخيول، والجمال، والبغال، والحمير[2]، بل إنه وجد لديهم أعداد من الفيلة[3]، وكانوا يستخدمونها بالإضافة إلى النقل في تخويف الأعداء في الحروب، نظراً لعدم معرفة المجتمع اليمني لها، وإنما تواجدت عند سلاطين بني رسول عن طريق الإهداء من بعض القوى الخارجية الصديقة[4].

٨ ـ الرايات والأعلام

يذكر ابن فضل الله العمري[5] أن الحكيم الفاضل صلاح الدين أبو عبد الله محمد بن البرهان الذي كان السلطان المؤيد قد استدعاه من مصر وأقام عنده حيناً من الدهر متنقلاً معه في مملكته، حدثه بأن شعار الدولة الرسولية عبارة عن وردة حمراء في أرض بيضاء غير أنه يذكر بأنه قد رأى السنجق[6] الرسولي بنفسه في موسم حج سنة ٧٣٨ هـ (١٣٣٧ م)، وقد رفع

(١) الخزرجي: المصدر السابق، ١/١٨٣، ٢/٢١٢؛ عليان: المرجع السابق، ص ١٩٧.

(٢) الخزرجي: العقود، ١/١٨٢؛ ١٨٣، ٢/٢٢٦.

(٣) ابن عبد المجيد: بهجة الزمن، ص ص ١٩٠، ٢٥٥؛ الخزرجي: المصدر السابق، ١/٣١٤، ٦٥٦، ٢/١٩٦.

(٤) ابن عبد المجيد: المصدر السابق، ص ٢٣٦؛ مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ١٠٦.

(٥) مسالك الأبصار: ص ٥٥؛ وانظر: القلقشندي: صبح الأعشى، ٥/٣٣.

(٦) السنجق: لفظ فارسي ـ تركي، معناه العلم أو الراية. وقد تحول معناه في العهد ـ

في جبل عرفات، وهو يتكون من أرض بيضاء فيها وردات حمراء كثيرة، ويبدو أنه كان في البداية عبارة عن وردة واحدة، ثم صار يضاف إليه وردة أخرى كلما تولى سلطان جديد[1].

٩ ـ الطبول والأبواق

كان الجيش الرسولي تصحبه الكوسات[2] والطبول في الحروب التي يخوضها[3]، وذلك لتحميس أفراده، أو حتى للترفيه عنهم. كما استخدمت لمدة أغراض أخرى مثل: إشعار الجند بالاستعداد للتجمع، والاستعداد لبدء القتال، أو الرحيل، أو احتفالاً بالانتصار في معركة ما[4]، أو تكريماً لبعض الشخصيات البارزة[5]، أو في الاحتفالات العامة[6].

كما كان الجيش الرسولي يتزود بما يحتاج إليه في الأسفار والتنقلات من الخيام والطعام وما إلى ذلك. كما كانت ترافقه فرق الخدمة المختلفة

= العثماني تدل على منطقة إدارية، باعتبار أن حكام المناطق كانوا يتخذون أعلاماً أو رايات تميزهم عن بعضهم البعض. لمعلومات أوفى انظر: الخطيب: معجم المصطلحات، ص ٢٥٩؛ دهمان: معجم الألفاظ التاريخية، ص ٩٣؛ الكيلاني: مصطلحات تاريخية، ص ٤٨.

(١) عليان: الحياة السياسية، ص ٢٠٠.
(٢) الكوسات: هي صنوج من نحاس شبه الترس الصغير يدق بأحدها على الآخر بإيقاع مخصوص. انظر: البقلي: التعريف، ص ٢٩٠؛ دهمان: المرجع السابق، ص ١٣٢؛ ضومط: الدولة المملوكية، ص ٣٨٣.
(٣) الخزرجي: العقود، ١/ ١٨٤، ٢٧٦، ٢/ ٢١٧، ٢٣٠؛ مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ص ١٠٣، ١٠٨، ١٨٨.
(٤) مجهول: المصدر السابق، ص ص ١٤٣، ١٦٢، ١٦٤، ١٦٨، ٢٩٠، ٢٩٩، ٣٠٠ ـ ٣٠١، ٣٠٥.
(٥) ابن عبد المجيد: بهجة الزمن، ص ص ٢٠٣؛ مجهول: المصدر السابق، ص ص ١٨٠، ٢٠٤، ٢٢٠.
(٦) الخزرجي: المصدر السابق، ١/ ١٩٦، ٢/ ٢٠٠؛ مجهول: المصدر نفسه، ص ص ١١٦، ١١٧، ٢٧٩.

كالطباخين وغيرهم[1].

١٠ ـ تنظيم الجيش في المعارك

استخدم الجيش الرسولي التشكيل العسكري نفسه الذي كانت تستخدمه الجيوش الإسلامية منذ القدم، حيث كان يقسم إلى مقدمة، وميمنة، وميسرة، وقلب، وخلف، وطلائع، وما شابه ذلك من الخطط العسكرية التي كانت تنتهجها جيوش الأمصار الإسلامية الأخرى[2]. ولا ريب فإن الرسوليين قد استخدموا الكر والفر في حروبهم مع أعدائهم، كما كانوا لا يترددون في استخدام المكر والخديعة في القتال.

وكان الجيش الرسولي إذ ظفر عاد ليحتفل بذلك، وربما استمر ذلك لعدة أيام[3]، وكان يصطحب معه الأسرى وهم مكبلين بالأغلال، وعدد من رؤوس قتلى العدو[4] لعرضها على السلطان والجمهور.

١١ ـ لباس الجيش

يذكر ابن فضل الله العمري[5] أن لباس عامة الجند في الدولة الرسولية عبارة عن أقبية إسلامية، ضيقة الأكمام، مزّندة على الأيدي، وفي أوساطهم مناطق[6] مشدودة، وعلى رأسهم تخافيف لانس[7]، وفي أرجلهم

---

(١) الخزرجي: المصدر السابق، ١/ ١٨٣، ٢/ ٢٣٠.
(٢) ابن عبد المجيد: بهجة الزمن، ص ٢٨٢؛ الخزرجي: المصدر السابق، ١/ ٣٤٨.
(٣) مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ص ١٤٣، ١٦٢، ١٦٤، ١٦٨، ٢٩٠، ٢٩٩، ٣٠١، ٣٠٥.
(٤) الخزرجي: العقود، ٢/ ١٢٥، ١٣٤، ١٤٥، ١٦٣، ١٦٥، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٤٦؛ مجهول: المصدر السابق، ١٠٣، ١٦٢.
(٥) مسالك الأبصار، ص ٥٢. وانظر الخبر نفسه في القلقشندي: صبح الأعشى، ٥/ ٣٢.
(٦) المناطق: تعني الأحزمة.
(٧) نوع من غطاء الرأس وهو المعروف بالعصبة أو اللفائف، وليس بالعمامة المعروفة =

الدلاكسات[1]، ويضيف أنه قدم إلى مصر أحد الأمراء الرسوليين وهو بهذا الزي، وقد رآه بنفسه.

١٢ ـ التحصينات العسكرية

لا يخفى ما للعمائر العسكرية بمختلف أنواعها من دور بارز في الدفاع عن المدن وحمايتها من السقوط في أيدي الأعداء؛ ولهذا، فقد أولتها الدولة الرسولية اهتماماً بالغاً، وعمل سلاطينها على تشييد الحصون المنيعة في شتى أنحاء البلاد[2]، وتجديد وترميم ما كان موجوداً منها من قبل[3]، كما حرصوا على الاستيلاء على كثير من الحصون التي كانت خارجة عن مناطق نفوذهم، سواء كان ذلك عن طريق الحرب، أو عن طريق المصالحة والشراء[4].

وكان من نتيجة ذلك أن امتلكت الدولة العديد من الحصون المنيعة

= عند القضاة. انظر: العمري: المصدر السابق، ص ٥٢، (حاشية: ٢، كلام المحقق).

(١) الدلاكسات: أحذية خفيفة من القماش الحرير الأطلس والعتابي؛ وهي القماش الخشن المخطط بالحمرة والصفرة. انظر: ابن فضل الله العمري: المصدر السابق، ص ١٥٣؛ القلقشندي: المصدر السابق، ٣٢/٥؛ دهمان: معجم الألفاظ التاريخية، ص ص ٧٦، ١١٢.

(٢) ابن حاتم: السمط، ص ص ٢٢٨، ٢٣٥؛ ٣٤٧، ٣٥٥، ٣٩٨، ٤٣١؛ الحمزي: كنز الأخيار، ص ص ١١٠، ١١٣، ١١٤، ١١٧؛ ابن عبد المجيد: بهجة الزمن، ص ٢١٠، ٢٣٠؛ الخزرجي: العقود، ٥٣/١، ٨٣؛ مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ١٨٧؛ الأهدل: تحفة الزمن، ق ٣١١ أ؛ ابن الديبع: المصدر السابق، ص ص ٣١٢ ـ ٣١٣، ٣٩١.

(٣) الأفضل الرسولي: العطايا السنية، ق ٣٦ ب.

(٤) الحمزي: المصدر السابق، ص ١٠٧؛ ابن عبد المجيد: المصدر السابق، ص ص ١٤٧، ١٥٤، ١٥٥، ١٥٩؛ الخزرجي: المصدر السابق، ٦٢/١؛ ابن الديبع: المصدر السابق، ص ٣٠٤.

في مختلف جهات البلاد، من أبرزها: حصن تعز، حصن العروس[1]، حصن التعكر[2]، حصن الدُّملوة، حصن منابر[3]، حصن الشَّمْدان؛ وغيره. وقد أدت هذه الحصون أدواراً مهمة في تاريخ الدولة الرسولية، تعرضنا لمعظمها فيما سبق ولا داعي لتكرارها هنا[4].

أما الأسوار، فقد كانت محل اهتمام وعناية بني رسول أيضاً؛ وعملوا على إقامتها حول العديد من المدن الرئيسة المهمة مثل: تعز، الجند، زبيد، عدن. ففي سنة ٧٣٣ هـ (١٣٣٣ م)، أمر السلطان المجاهد ببناء سور ثعبات بتعز؛ ولم تكن مسورة قبل ذلك، وكان الانتهاء من عمارته في سنة ٧٣٤ هـ (١٣٣٤ م)، وجعل لها أبواباً ورتب عليها حراساً وحفظة[5]. كما أمر السلطان نفسه في سنة ٧٣٩ هـ (١٣٣٨ م) بتجديد سور مدينة زبيد، وكان الانتهاء منه في ٧٤١ هـ[6] (١٣٤٠ م) كما قام السلطان الأفضل فيما بعد بتجديده بعد أن تداعى[7] نتيجة للصراعات الداخلية التي

(١) حصن العَرُوس: يسمى حصن صَبِر أحياناً لأنه يقع في أعلى قمة من جبل صبر المطل على مدينة تعز التي تقع في سفحه الشمالي. انظر: الحجري: مجموع بلدان اليمن، ٥٥٩/٢؛ المقحفي: معجم المدن والقبائل، ص ٢٨٥.

(٢) حصن التَّعْكُر: نسبة إلى جبل التعكر الواقع في مخلاف جعفر، ويطل على مدينة جبلة ومدينة إب من الجنوب، وعلى مدينة ذي السفال والجند من الشمال. وهو من أعلى جبال اليمن وأمنعها. انظر: الأكوع: البلدان اليمانية، ص ٦١ (حاشية: ٢)؛ المقحفي: المرجع السابق، ص ٧٠.

(٣) حصن منابر: من أعظم حصون تهامة، ويقع في غرب جبل بلحان ويطل على مدينة المهجم؛ وهو اليوم أطلال. انظر: ابن الديبع: قرة العيون، ص ٣٠٤، (حاشية: ١، كلام المحقق).

(٤) انظر: الفصلين الأول، والثالث من الباب الأول.

(٥) الأفضل الرسولي: العطايا السنية، ق ٣٦ أ، الخزرجي: العقد الفاخر، ق ٢١ ب، الكفاية والإعلام: ق ١٥٨ ب، العقود، ٥٨/٢، ٥٩، ١٠٦؛ ابن الديبع: قرة العيون، ص ٣٦٨.

(٦) الخزرجي: العقود، ٦٤/٢؛ الفاسي: العقد الثمين، ١٦٩/٦؛ ابن الديبع: المصدر السابق، ص ٣٧٦.

(٧) الخزرجي: الكفاية والإعلام، ق ١٦٧ ب، العقود، ١٣٥/٢؛ ابن الديبع: قرة العيون، ص ٣٧٦؛ يحيى بن الحسين: غاية الأماني، ٥٢٦/٢.

شهدتها الدولة في عهد المجاهد وجزءاً من عهده.

كذلك قام السلطان الأشرف الثاني، في سنة ٧٩١ هـ (١٣٨٨ م)، بتجديد وترميم السور الثاني لمدينة زبيد[١]، وذلك على إثر الحصار الشديد الذي فرضته القوى الزيدية على المدينة. كما أمر في سنة ٧٩٣ هـ (١٣٩٠م) بتسوير مدينة الجند بعد اندثار سورها القديم[٢].

أما السلطان الناصر، فقد قام في سنة ٨٠٩ هـ (١٤٠٦ م)، بترميم سور مدينة عدن، وزاد فيه باباً آخر من جهة البر[٣]، فصار لها بابان بعد أن كان من قبل باباً واحداً.

وتفيدنا الروايات التاريخية بأن السلطان الظاهر يحيى قام في سنة ٨٣٢ هـ (١٤٢٨م)، بتجديد أسوار وأبواب مدينة زبيد[٤].

وتعد الخنادق من الوسائل الدفاعية المهمة التي حرص بنو رسول على إقامتها حول المدن الرئيسة الكبيرة، ولتشكل خطوطاً دفاعية متقدمة أمامها. وقد حظيت مدينة زبيد بالنصيب الأكبر منها، إذ تشير الروايات التاريخية إلى قيام السلطان المظفر يوسف بحفر خندق كبير أمام بابها الشرقي المسمى «باب الشبارق»[٥]، ثم قام السلطان المجاهد فيما بعد بحفر خندق حول المدينة كلها[٦]، وتم تجديده في عهد السلطان الأفضل[٧].

(١) الخزرجي: الكفاية والإعلام، ق ١٧٨ أ، العقود، ٢/ ١٧٠.
(٢) الخزرجي: العقود، ٢/ ١٨٧.
(٣) مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ١٤٧.
(٤) ابن الديبع: بغية المستفيد، ص ١٠٨؛ العبادي: الحياة العلمية، ص ٤٩.
(٥) ابن حاتم: السمط، ص ٢٥٤.
(٦) الخزرجي: العقود، ٢/ ٦٤؛ الفاسي: العقد الثمين، ٦/ ١٦٩؛ ابن الديبع: قرة العيون، ص ٣٦١، بغية المستفيد، ص ٩٢.
(٧) الخزرجي: الكفاية والإعلام، ق ١٦٧ ب، العقود، ٢/ ١٣٥؛ ابن الديبع: قرة العيون، ص ٣٧٦.

وفي سنة ٧٩١ هـ (١٣٨٨ م)، أمر السلطان الأشرف الثاني بحفر خندق ثان حول المدينة، وذلك على إثر اشتداد هجمات القوى الزيدية على منطقة تهامة بصفة عامة ومدينة زبيد بصفة خاصة[١].

يستفاد مما سبق أن بني رسول أولوا التحصينات العسكرية بمختلف أنواعها اهتماماً كبيراً، وعملوا على تشييدها في شتى أنحاء البلاد، وتعهدوها بالإصلاح والترميم من وقت لآخر، فكانت سداً منيعاً أمام هجمات الأعداء المتكررة، وكان لها أعظم الأثر في تأمين دولتهم لأكثر من قرنين من الزمن. ويلاحظ أن معظم التحصينات العسكرية الرسولية قد تركزت في تهامة، وخاصة حول مدينة زبيد، وهذا ـ في نظرنا ـ شيء طبيعي إذا ما عرفنا أن منطقة تهامة، التي تعد حاضرتها، كانت من أكثر المناطق الرسولية اضطراباً على مدى تاريخ الدولة، بسبب تواجد العديد من القبائل مثل: المعازبة، والقرشيين وغيرها، والتي كانت ترفض سياسة الدولة الرامية إلى إخضاعها والحد من استقلالها، هذا بالإضافة إلى تواجد العديد من المماليك والعبيد الذين كانوا يعملون على إذكاء نار الفوضى والاضطراب من حين لآخر. كما أن المنطقة كانت عرضة لهجمات القوى الزيدية المتكررة، مستغلة فترات الضعف والاضطرابات والصراعات الداخلية التي كانت تمر بها الدولة.

١٣ ـ التنظيم الإداري للحصون

جرت العادة في الدولة الرسولية أن يرابط في كل حصن من الحصون المهمة مجموعة من الجنود، كحامية عسكرية تقوم بالتصدي للمخالفين، ومنعهم من الالتجاء إلى تلك الحصون عندما تهاجمهم قوات الدولة، وهي سياسة أثبتت جدواها في كثير من الأحيان.

(١) الخزرجي: الكفاية والإعلام، ق ١٧٨ أ، العقود، ٢/ ١٧٠؛ ابن الديبع: بغية المستفيد، ص ١٠٠.

ويفهم من بعض المصادر بأنه كان لتلك الحصون تنظيم إداري مستقل عن ديوان الجيش، يتربع عليه الوزير، ويكون تحت إشراف ونظر السلطان مباشرة، وذلك نظراً لأهميتها الكبيرة في الحفاظ على وحدة البلاد وأمنها واستقرارها. يقول الشريف الحسيني[1]: «وأمر الحصون إلى الوزير لا يتكلم عليها أحد غيره... ومع هذا ما كان يستمر والٍ، ولا نقيب في الحصون إلا بمنشور متوج بالعلامة الشريفة، وما يكتب الوزير إلا ورقة بتسليم العهد وما أشبه ذلك...».

ومن مهام الوزير أيضاً استلام الجريدة المحتوية على أسماء الجنود المرتبين في الحصون في أول كل سنة من المشارف الكبير، ليقوم بدوره بعرضها على السلطان لاعتمادها. فإذا ما أعيدت إليه بعد توقيع السلطان عليها سلمها للمشارف الكبير ليحتفظ بها[2].

ويأتي بعد الوزير المشارف الكبير، ويسمى كاتب الحصون، ومشارف الحصون، وناظر الحصون، وكان له شأن كبير في الدولة، حتى أن مركوبه كان بغلة بزنار، وله مضافين ورنك، إلا أنه اختصر وأهمل منذ عهد السلطان المجاهد[3].

ومن أهم الأعمال الموكلة إليه: متابعة المشارفين الصغار الموزعين على الحصون والإشراف عليهم. وأن يستعرض كافة الحصون والمرتبين فيها في أول كل سنة، فإذا وجد أن أحد المرتبين قد مات، أو انسحب عين بدله. وأن يكتب إلى المستوفي والمشد وأصحاب الدواوين الذين يحضرون صرف الرواتب، بمجموع المتحصل من جامكية الجنود المتغيبين[4].

(1) نبذ من ملخص الفطن، ص ص ٦٢ ـ ٦٣.

(2) الحسيني: نبذ من ملخص الفطن، ص ٦١.

(3) المصدر نفسه، ص ص ٥٩، ٦١ ـ ٦٢.

(4) المصدر نفسه، ص ص ٥٩ ـ ٦٠، ٦١.

ويأتي المشارفون الصغار الموزعون على الحصون في المرتبة الأخيرة، وعليهم أن يكتبوا صفات الجنود المرتبين في الحصون في دفاتر خاصة لديهم، فيكتبوا اسم الجندي وصفته، وذلك على التالي: فلان بن فلان، صفته كذا وكذا، وذلك حتى لا يحل أحد محل آخر غائب، ثم يرفعوها إلى المشارف الكبير ليكتب بها عريضة ويرفعها بدوره إلى الوزير في أول كل سنة[1].

وكان هؤلاء الموظفون يتقاضون رواتب نقدية ـ وربما عينية أيضاً ـ شهرية، ولكنهم لا يتقاضونها جميعاً من الدولة، وإنما مشارفو الحصون الكبيرة فقط، مثل: حصن تعز، والعروس، والتعكر، والدملوة، ومنابر، أما مشارفي بقية الحصون فجامكيتهم من أسماء المرتبين في حصونهم[2].

كما كان الجنود يتقاضون جامكية شهرية من الدولة[3]، ولكن المعلومات المتاحة لا تساعدنا على تقدير المبالغ التي كان يتقاضاها كل جندي أو موظف من الموظفين السابقين.

١٤ ـ الأسطول

لا تشير المصادر المتاحة إلى امتلاك اليمن لأسطول بحري يتولى الدفاع عن موانئها ومياهها الإقليمية قبل العهد الأيوبي، بدليل أنه لما قام صاحب جزيرة كيش (قيس)[4] بمهاجمة ميناء عدن في عهد بني زريع زمني

(1) المصدر نفسه، ص ٦٠.

(2) الحسيني: نبذ من ملخص الفطن، ص ٥٩.

(3) المصدر نفسه، ص ص ٥٩ ـ ٦٠.

(4) كيش (قيس): هي جزيرة تقع على ساحل عُمان، وهي أحياناً من أعمالها، وأحياناً تضم إلى أعمال فارس، وهي مرفأ سفن الهند. انظر: الحموي، ياقوت: معجم البلدان، تحقيق: فريد عبد العزيز الجندي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٠ هـ/ ١٩٩٠ م)، ٤/ ٤٧٩.

بأسطوله تحت جبل صِيْرة[1]، ودخل الميناء دون مقاومة[2]. وذلك بالرغم من اشتغال أهل اليمن بالتجارة، وامتلاكهم للمراكب منذ فترة متقدمة. ويرجع السبب في ذلك - في نظرنا - إلى أن معظم الدويلات التي حكمت اليمن خلال العصر الإسلامي، كانت لا تمتلك جيشاً نظامياً، وإنما كانت تستخدم النظام العسكري القبلي في حروبها، والذي يقتضي تجنيد رجال القبائل أثناء الحرب فقط، وعودتهم في وقت السلم إلى أراضيهم ومزارعهم لممارسة حياتهم الزراعية والقبلية المعتادة، كما أن اليمن لم تكن مواجهة لبلدان معادية تمتلك أسطولاً بحرياً قوياً، يحتم عليها مجابهتها بقوة بحرية مماثلة[3].

وفي العهد الأيوبي أصبح لليمن أسطول بحري قوي، إذ تشير المصادر إلى أن السلطان توران شاه اصطحب معه إلى اليمن مجموعة من السفن سميت (بالشواني)، فشكلت نواة الأسطول اليمني، كما تشير تلك المصادر إلى أن تلك السفن قد ظلت راسية بميناء عدن دون عمل حتى عهد السلطان طغتكين بن أيوب (٥٧٩ - ٥٩٣ هـ/ ١١٨٣ - ١١٩٧ م)، حيث اقترح عليه البعض أن يرسلها إلى البحر لتتبع اللصوص والقراصنة الذين ظهروا خلال تلك الفترة على طريق التجارة اليمنية إلى الهند[4].

وقد استمرت هذه السفن تقوم بواجبها في حماية الشواطىء اليمنية وفي حراسة المراكب التجارية في عرض البحر خلال العهد الرسولي، بل ازدادت القطع البحرية وتنوعت أكثر من ذي قبل، وأصبحت تشكل أسطولاً قوياً تعتمد عليه الدولة في خوض المعارك البحرية.

---

(١) جبل صِيْرة: جبل شامخ يقع في عرض البحر مقابل ميناء عدن من جهة الغرب. انظر: ابن المجاور: المستبصر، ص ١١١؛ بامخرمة: ثغر عدن، ص ٢٥.

(٢) ابن المجاور: المستبصر، ص ص ١٢٤ - ١٢٥؛ محمد كريم: عدن، ص ٢٧٨؛ السروري: مظاهر الحضارة، ص ١٣٢؛ صالح: بنو معن، ص ص ٣٢٩ - ٣٣٢.

(٣) السروري: مظاهر الحضارة، ص ١٣٣.

(٤) ابن المجاور: المستبصر، ص ص ١٤١ - ١٤٢.

ومن أهم القطع البحرية التي تكون منها الأسطول الرسولي بالإضافة إلى الشواني السالفة الذكر، ما يلي[1]:

أ - **الطراريد**: مفردها طريدة، وهي سفن كانت مخصصة لحمل الخيل، وتتسع الطريدة الواحدة لحوالي أربعين فرساً، وكانت تفتح عادة من الخلف حتى يتسنى للخيل الصعود إلى ظهرها أو النزول منها إلى اليابسة، كذلك كانت تستخدم لحمل المقاتلة والمؤن والسلاح، فضلاً عن الناس[2].

ب - **الجوالق**: وهي سفن شحن كبيرة كانت تستخدم لنقل فرق الخدمة المصاحبة للجيش مثل: الخبازين والطباخين وأرباب الصناعات[3].

ج - **السنابيك**: مفردها سنبك أو سنبوك، وقد تسمى سنبوق أو سمبوك، وهي مراكب صغيرة ترافق السفن الكبيرة، وقد تكون تابعة لها، وتستخدم لنقل الأزواد والأشخاص من سفن الشحن الكبيرة إلى البر والعكس[4].

د - **الجلاب**: مفردها جلبة، وهي مراكب خاصة بالبحر الأحمر، إذ لم تكن تستخدم فيها المسامير، بسبب كثرة الشعب المرجانية فيه، وإنما كان يستخدم في خياطتها حبال مصنوعة من قشر الجوز المفتول الذي يتخلله ليف النخيل، ثم تدهن بالسمن أو بزيت الخروع أو بزيت سمك القرش، وذلك لتليين أخشابها فتكون أكثر مرونة وقدرة على مقاومة أمواج

---

(١) الخزرجي: العقود، ١/ ١٨٢ - ١٨٤؛ عليان: الحياة السياسية، ص ص ٢٠٠ - ٢٠١؛ العقيلي: حملة بحرية، ص ٢٠٦.

(٢) الخطيب: معجم المصطلحات، ص ٣٠٤؛ دهمان: معجم الألفاظ التاريخية، ص ١٠٧؛ سالم: تاريخ البحرية الإسلامية، ١/ ١٣٥.

(٣) الخزرجي: العقود، ١/ ١٨٣؛ عليان: الحياة السياسية، ص ٢٠١.

(٤) النخيلي: السفن الإسلامية، ص ص ٧٠ - ٧١؛ ماهر: البحرية في مصر الإسلامية، ص ص ٣٤٨ - ٣٤٩؛ التوير: تجارة مصر، ص ص ١١٣ - ١١٤؛ شوقي عبد القوي: تجارة المحيط الهندي، ص ص ١٥١ - ١٥٣.

البحر ومصادمات شعابه المرجانية[1].

وربما وجدت أنواع أخرى مثل: الحراريف، وهي المراكب الحربية المخصصة لإحراق سفن العدو بالنفط. والمسطحات، وهي المراكب التي تستخدم لحمل الأسلحة للأسطول[2]، ولكن المعلومات المتاحة لا تساعدنا في تأكيد ذلك أو نفيه.

وكانت المراكب تتزود بأنواع الأسلحة البحرية المختلفة، ولكننا نجهل التفاصيل الدقيقة عنها. وربما كان بعضها يماثل أسلحة الجيش في البر مثل: السيوف، والرماح، والطبر، والأقواس، والنشاب، والدبابيس، هذا بالإضافة إلى الأسلحة البحرية التي جرت العادة باستخدامها في الأسطول الإسلامي منذ فترة متقدمة مثل: الكلاليب، وهي الخطاطيف الحديدية، وكانت تستخدم لجذب مراكب العدو والعبور إليها، والنفط: وهو نفط خاص بإحراق المراكب، يصنع من القطران والكبريت ومواد أخرى شديدة الالتهاب، ولا تنطفىء النيران التي تنشأ من قذف هذا النفط بملامسة الماء، ويطلق عادة من آلة من النحاس أو الحديد تعرف بالنفاطة، وقد يقذف بالسهام والنشاب والمنجنيق في بعض الأحيان[3].

وقد أدى الأسطول الرسولي دوراً مهماً في بعض الأعمال الحربية الناجحة التي قامت بها الدولة الرسولية، مثلما حدث بالنسبة لفتح ظفار الحبوضي في سنة ٦٧٨ هـ (١٢٧٩ م)، حيث نقل بواسطته أغلب المقاتلين

(١) سالم: المرجع السابق، ١/١٣٨ ـ ١٣٩؛ حوراني: العرب والملاحة، ص ص ٢٤٩ ـ ٢٥٧؛ شوقي عبد القوي: المرجع السابق، ص ص ١٢٤ ـ ١٢٥؛ ١٤٢ ـ ١٤٣.

(٢) الخطيب: المرجع السابق، ص ١٤٠، ٣٩٦؛ دهمان: المرجع السابق، ص ص ٦٠، ١٣٨؛ سالم: المرجع السابق، ١/١٣٤، ١٣٦؛ ضومط: الدولة المملوكية، ص ٣٨٢.

(٣) سالم: تاريخ البحرية الإسلامية، ١/١٤٠ ـ ١٤٢؛ ماجد: نظم دولة سلاطين المماليك، ١/١٩٧ ـ ١٩٨.

من عدن، مع متطلباتهم من العتاد والعدة[1]. كما استخدم في بعض الأحيان لمطاردة المراكب التجارية وإجبارها على الرسو في ميناء عدن، عندما كانت تحاول تجاوزه إلى الموانىء الحجازية[2].

(١) ابن حاتم: السمط، ص ٥٥٥ وما بعدها؛ الحمزي: كنز الأخيار، ص ١١٢؛ ابن عبد المجيد: بهجة الزمن، ص ١٦٠؛ الخزرجي: العقود، ١/١٨٢ ـ ١٨٥؛ ابن الديبع: قرة العيون، ص ص ٣٢٨ ـ ٣٢٩؛ العقيلي: حملة بحرية، ص ص ٢٠٦ ـ ٢٠٩.

(٢) مجهول: تاريخ الدولة الرسولية، ص ص ٢١٤ ـ ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧؛ ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٢، ٢٢٣ ـ ٢٢٤؛ بامخرمة: قلادة النحر، ٣/١١٠٥.

المصادر والمراجع

أ ـ القرآن الكريم.

ب ـ المصادر المخطوطة:

* الأفضل الرسولي، العباس بن علي بن داود (ت ٧٧٨هـ/ ١٣٧٦م).

١ ـ **العطايا السنية والمواهب الهنية في المناقب اليمنية**، (القاهرة: دار الكتب المصرية، رقم ٣٥١ تاريخ).

* الأنف، عماد الدين إدريس بن الحسن (ت ٨٧٢هـ/ ١٤٦٧م).

٢ ـ **نزهة الأفكار وروضة الأخبار في ذكر من قام في اليمن من الملوك الكبار والدعاة الأخيار**. نسخة مصورة، (الرياض: قسم المخطوطات، المكتبة المركزية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ميكروفيلم رقم ٦٧١٨).

* الأهدل، حسين بن عبد الرحمن (ت ٨٥٥هـ/ ١٤٥١م).

٣ ـ **تحفة الزمن في تاريخ سادات اليمن**، نسخة مصورة، (الرياض: قسم المخطوطات، المكتبة المركزية، جامعة الملك سعود، ميكروفيلم رقم ١٢١٦).

* بامخرمة، الطيب عبد الله (ت٩٤٧هـ/ ١٤١٢م).

٤ ـ **قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر**، ج ٣، نسخة مصورة (الرياض: قسم المخطوطات، المكتبة المركزية، جامعة الملك سعود، ميكروفيلم رقم ١١٠١).

* الحبيشي، الحسن بن علي الشريف (ت بعد ٨١٥هـ/ ١٥٤٠م).

٥ ـ **ملخص الفطن والألباب ومصباح الهدى للكتاب**، ميلانو: مكتبة الإمبروزيانا، رقم 130H.

* الخزرجي، علي بن الحسن (ت٨١٢هـ/١٤٠٩م).

٦ ـ **الكفاية والإعلام فيمن ولي اليمن وسكنها من ملوك الإسلام**، نسخة مصورة، (الرياض: قسم المخطوطات، المكتبة المركزية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ميكروفيلم رقم ١٠١٢٥).

٧ ـ **طراز أعلام الزمن في طبقات أعيان اليمن**، (صنعاء: مكتبة الإمام يحيى، رقم ٤٩).

٨ ـ **العقد الفاخر الحسن في طبقات أكابر اليمن**، (صنعاء: مكتبة جامع الغربية الكبير، رقم ٢٥٨٧).

* ابن القاسم، يحيى بن الحسين (ت١٠٩٩هـ/١٦٨٧م).

٩ ـ **طبقات الزيدية**، نسخة مصورة، (صنعاء: مكتبة القاضي إسماعيل بن علي الأكوع، رقم ٣١٨).

١٠ ـ * **المخطوطة الديوانية**، مخطوط، (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، بدون رقم).

* الناشري، علي بن أبي بكر بن علي (ت٨٤٠هـ/١٤٣٦م).

١١ ـ **روضة الناظر للسلطان الملك الناصر**، (باريس: المكتبة الوطنية، رقم ٥٨٢٣ عرب).

* ابن الوزير، عبد الله بن علي (ت١١٤٧هـ/ ١٧٣٤ م).

١٢ ـ **جامع المتون في أخبار اليمن الميمون**، نسخة مصورة، (باريس: المكتبة الوطنية، رقم ٢٨٢٣).

* وطيوط، حسين بن إسماعيل المعروف بالمعلم (ت بعد ٨٠٠هـ/ ١٣٩٧م).

١٣ ـ **تاريخ المعلم وطيوط**، مخطوط، (الرياض: قسم المخطوطات، المكتبة المركزية، جامعة الملك سعود، رقم ٧٧٠٩).

* يحيى بن الحسين (ت١١٠٠هـ/١٦٨٨م).

١٤ ـ **إنباء أبناء الزمن**، (القاهرة: دار الكتب المصرية، رقم ١٢٤).

ج ـ المصادر المطبوعة:

* ابن الأخوة، محمد بن محمد (ت٧٢٩هـ/١٣٢٨م).

١٥ ـ **معالم القربة في أحكام الحسبة**، تصحيح: روبن ليوي، (بغداد: مكتبة المثنى، د.ت).

* الأشرف الرسولي، إسماعيل بن عباس (ت٨٠٣هـ/١٤٠٠م).

١٦ ـ **العسجد المسبوك والجوهر المحكوك في طبقات الخلفاء والملوك**، تحقيق: شاكر محمود عبد المنعم، (بغداد: دار البيان، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م).

* الأشرف الرسولي، عمر بن يوسف (ت٦٩٦هـ/١٢٩٦م).

١٧ ـ **طرفة الأصحاب في معرفة الأنساب**، تحقيق: ك.و. سترتيني، (بيروت: دار صادر، ١٩٩٢م).

* الأشعري، أبو الحسن علي بن إسماعيل (ت٣٢٤هـ/ ٩٣٥م).

١٨ ـ **الإبانة في أصول الديانة**، (بيروت: دار القادري، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م).

* الأهدل، حسين بن عبد الرحمن (ت٨٥٥هـ/ ١٤٥١م).

١٩ ـ **تحفة الزمن في تاريخ اليمن**، تحقيق: عبد الله محمد الحبشي، (بيروت: منشورات المدينة، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م).

٢٠ ـ **كشف الغطاء عن حقائق التوحيد وعقائد الموحدين**، تحقيق: أحمد بكير محمود، (تونس: د.ن، ١٩٦٤م).

* بامخرمة، أبو عبد الله الطيب بن عبد الله (ت٩٤٧هـ/ ١٥٤٠م).

٢١ ـ **تاريخ ثغر عدن**، تحقيق: علي حسين علي عبد الحميد الأثري، ط ٢، (بيروت: دار الجيل، عمان: دار عمار، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م).

* البريهي، عبد الوهاب بن عبد الرحمن (ت٩٠٢هـ/١٤٩٧م).

٢٢ ـ **طبقات صلحاء اليمن**، المعروف بتاريخ البريهي، تحقيق: عبد الله

محمد الحبشي، ط ٢، (صنعاء: مكتبة الإرشاد، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م).

* ابن بطوطة، محمد بن عبد الله اللواتي الطنجي (ت٧٧٩هـ/ ١٣٧٧م).

٢٣ ـ **رحلة ابن بطوطة، المسماة تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار**، شرح وتعليق: طلال حرب، ط ٢، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م).

* التجيبي، القاسم بن يوسف (ت٧٤٤هـ/ ١٣٤٣م).

٢٤ ـ **مستفاد الرحلة والاغتراب**، تحقيق: عبد الحفيظ منصور، (ليبيا ـ تونس: الدار العربية للكتاب، ١٩٧٥م).

* ابن تغري بردي، أبو المحاسن يوسف (ت٨٧٤هـ/ ١٤٦٩م).

٢٥ ـ **المنهل الصافي والمستوفي بعد الوافي**، ج ٢، تحقيق: محمد محمد أمين، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٤م).

* ابن تيمية، تقي الدين أحمد (ت٧٢٨هـ/ ١٣٢٧م).

٢٦ ـ **الحسبة في الإسلام**، (بيروت: دار الكتاب العربي، د.ت).

* الجرجاني، علي بن الشريف (ت٨١٦هـ/ ١٤١٣م).

٢٧ ـ **كتاب التعريفات**، (بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٨٥م).

* الجزري، عبد القادر محمد (القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي).

٢٨ ـ **الدرر الفرائد المنظمة في أخبار الحاج وطريق مكة المعظمة**، (الرياض: دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م).

* ابن جماعة، بدر الدين (ت٧٣٣هـ/ ١٣٣٢م).

٢٩ ـ **تحرير الأحكام في تدبير أهل الإسلام**، تحقيق ودراسة وتعليق: فؤاد عبد المنعم أحمد، ط ٣، (الدوحة: دار الثقافة، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م).

* ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي البغداد (ت٥٩٧هـ/ ١٢٠٠م).

٣٠ ـ **تلبيس إبليس**، دراسة وتحقيق: السيد الجميلي، ط ٢، (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م).

* الجندي، محمد بن يوسف بن يعقوب (ت٧٣٢هـ/ ١٣٣١م).

٣١ ـ **السلوك في طبقات العلماء والملوك**، تحقيق: محمد بن علي الأكوع، الجزء الأول، (صنعاء: مكتبة الإرشاد، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م)، الجزي الثاني، (صنعاء: وزارة الإعلام والثقافة، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م).

* ابن حاتم، الأمير بدر الدين محمد (ت بعد ٧٠٢هـ/ ١٣٠٢م).

٣٢ ـ **السمط الغالي الثمن في أخبار الملوك من الغز باليمن**، تحقيق: ركس سميث، (لندن: لوزاك، ١٩٧٤م).

* ابن حجر، شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني (ت٨٥٢هـ/ ١٤٤٩م).

٣٣ ـ **إنباء الغمر، بأبناء العمر في التاريخ**، ط ٢، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م).

٣٤ ـ **الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة**، ط ٢، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م).

٣٥ ـ **ديوان الحافظ ابن حجر العسقلاني**، تحقيق: صبحي رشاد عبد الكريم، (طنطا: دار الصحابة للتراث، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م).

٣٦ ـ **ذيل الدرر الكامنة**، تحقيق: عدنان درويش، (القاهرة: معهد المخطوطات العربية، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م).

٣٧ ـ **المجمع المؤسس للمعجم المفهرس**، تحقيق: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، (بيروت: دار المعرفة، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م).

* الحسيني، الحسن بن علي الشريف (ت بعد ٨١٥هـ/ ١٤١٢هـ).

٣٨ ـ **نبذ من كتاب ملخص الفطن والألباب ومصباح الهدى للكتاب**، دراسة وتحقيق: طلال جميل الرفاعي، (مكة المكرمة: المكتبة

التجارية، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م).

* الحمزي، عماد الدين إدريس بن علي (ت٧١٤هـ/ ١٣١٤م).

٣٩ ـ **كنز الأخيار في معرفة السير والأخبار «الجزء الخاص بتاريخ اليمن»**، تحقيق: عبد المحسن مدعج المدعج، (الكويت: مؤسسة الشراع العربي، ١٩٩٢م).

* الحموي، ياقوت بن عبد الله (ت٦٢٦هـ/ ١٢٢٩م).

٤٠ ـ **معجم البلدان**، تحقيق: فريد عبد العزيز الجندي، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م).

* الحميري: نشوان بن سعيد (ت٥٧٣هـ/ ١١٧٧م).

٤١ ـ **ملوك حمير وأقيال اليمن**، تحقيق: علي بن إسماعيل المؤيد، إسماعيل بن أحمد الجرافي، ط ٣، (صنعاء: دار الكلمة، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م).

* الخزرجي، علي بن الحسن (ت ٨١٢هـ/ ١٤٠٩م).

٤٢ ـ **العسجد المسبوك فيمن ولي اليمن من الملوك**، ط ٢، (صنعاء: وزارة الإعلام والثقافة، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م).

٤٣ ـ **العقود اللؤلؤية في تاريخ الدولة الرسولية**، تحقيق: محمد بن علي الأكوع، ط ٢، (صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمني، بيروت: دار الآداب، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م).

* ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد (ت٨٠٨هـ/ ١٤٠٥م).

٤٤ ـ **تاريخ ابن خلدون**، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م).

٤٥ ـ **مقدمة ابن خلدون**، (بيروت: دار القلم، د.ت).

* ابن خلكان، أحمد بن محمد (ت٦٨١هـ/ ١٢٨٢م).

٤٦ ـ **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق: إحسان عباس، (بيروت: دار الثقافة، د.ت).

* ابن الديبع، عبد الرحمن بن علي الشيباني (ت٩٤٤هـ/ ١٥٣٧م).

٤٧ ـ **بغية المستفيد في تاريخ مدينة زبيد**، تحقيق: عبد الله محمد الحبشي، (صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمني، ١٩٧٩م).

٤٨ ـ **الفضل المزيد على بغية المستفيد**، تحقيق: يوسف شلحد، (صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمني، بيروت: دار العودة، ١٩٨٣م).

٤٩ ـ **قرة العيون بأخبار اليمن الميمون**، تحقيق: محمد بن علي الأكوع، ط ٢، (بيروت: دار بساط، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م).

* الذهبي: محمد بن أحمد بن عثمان (ت٧٤٨هـ/ ١٣٤٧م).

٥٠ ـ **العبر في خبر من عبر**، تحقيق: محمد بسيوني زغلول، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م).

* الزبيدي، السيد محمد مرتضى.

٥١ ـ **سير أعلام النبلاء**، تحقيق بشار عواد معروف، يحيى هلال السرحان، ط ٤، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م).

٥٢ ـ **ترويح القلوب في ذكر ملوك بني أيوب**، تحقيق: صلاح المنجد، ط ٢، (بيروت: دار الكتاب الجديد، ١٣٩١هـ).

* السبكي، تاج الدين عبد الوهاب (ت٧٧١هـ/ ١٣٦٩م).

٥٣ ـ **معيد النعم ومبيد النقم**، تحقيق: محمد النجار وآخرون، (القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٣٦٧هـ/ ١٩٤٨م).

* السخاوي، محمد بن عبد الرحمن (ت٩٠٢هـ/ ١٤٩٧م).

٥٤ ـ **الضوء اللامع لأهل القرن التاسع**، (بيروت: دار الجيل، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م).

٥٥ ـ **وجيز الكلام في الذيل على دول الإسلام**، تحقيق: بشار عواد معروف، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م).

* ابن سمرة، عمر بن علي الجعدي (ت٥٨٦هـ تقريباً/ ١١٩٠م).

٥٦ ـ **طبقات فقهاء اليمن**، تحقيق: فؤاد سيد، (بيروت: دار القلم، د.ت).

* ابن شاهين، غرس الدين خليل (ت٧٨٣هـ/ ١٤٦٨م).

٥٧ ـ **زبدة كشف الممالك وبيان الطرق والمسالك**، تصحيح: بولس راويس، ط ٢، (القاهرة: دار العرب للبستاني، ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩م).

* الشرجي، أبو العباس أحمد بن أحمد بن عبد اللطيف (ت٨٩٣هـ/ ١٤٨٨م).

٥٨ ـ **طبقات الخواص أهل الصدق والإخلاص**، (صنعاء: الدار اليمنية، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م).

* الشيبي، محمد بن علي العبدري (ت٨٣٧هـ/ ١٤٣٣م).

٥٩ ـ **تمثال الأمثال**، تحقيق: أسعد ذبيان، (بيروت: دار المسيرة، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م).

* الصيرفي، علي بن داود الجوهري (ت٨٥٥هـ/ ١٤٥١م).

٦٠ ـ **نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان**، تحقيق: حسن حبشي، (القاهرة: وزارة الثقافة، مركز تحقيق التراث، ١٣٩٠ ـ ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٠ ـ ١٩٧٣م).

* الطبري، علي بن عبد القادر (ت١٠٧٠هـ/ ١٦٥٩م).

٦١ ـ **الأرج المسكي في التاريخ المكي**، تحقيق وتقديم: أشرف أحمد الجمال، إشراف: سعيد عبد الفتاح عاشور، (مكة المكرمة: المكتبة التجارية، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م).

* الطبري، محمد بن علي بن فضل (ت١١٧٣هـ/ ١٧٥٩م).

٦٢ ـ **إتحاف فضلاء الزمن بتاريخ ولاية بني الحسن**، تحقيق: محسن محمد سليم، (القاهرة: دار الكتاب الجامعي، ١٩٩٦م).

* الطرابلسي، برهان الدين بن موسى (ت٩٢٢هـ/ ١٥١٦م).

٦٣ ـ **الإسعاف في أحكام الأوقاف**، (مكة المكرمة: مكتبة الطالب الجامعي، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م).

* ابن الطوير، أبو محمد المرتضى عبد السلام بن الحسن (ت٦١٧هـ/ ١٢٢٠م).

٦٤ ـ **نزهة المقلتين في أخبار الدولتين**، جمع وتحقيق: أيمن فؤاد سيد، (شتو تغارت: فرانس شتاينر، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م).

* العامري، يحيى بن أبي بكر بن محمد (ت٨٩٣هـ/ ١٤٨٨م).

٦٥ ـ **غربال الزمان في وفيات الأعيان**، صححه وعلق عليه: محمد ناجي العمر، إشراف: القاضي عبد الرحمن بن يحيى الإرياني، (دمشق: دار الخير، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م).

* ابن عبد المجيد اليمني، تاج الدين عبد الباقي (ت٧٤٣هـ/ ١٣٤٢م).

٦٦ ـ **بهجة الزمن في تاريخ اليمن**، تحقيق: عبد الله محمد الحبشي، محمد أحمد السنباني، (صنعاء: دار الحكمة اليمانية، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م).

* عرب فقيه، شهاب الدين أحمد بن عبد القادر (القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي).

٦٧ ـ **تحفة الزمان أو فتوح الحبشة**، تحقيق: فهيم محمد شلتوت، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م).

* العصامي، عبد الملك بن حسين (ت١١١١هـ/ ١٦٩٩م).

٦٨ ـ **سمط النجوم العوالي في أنباء الأوائل والتوالي**، (القاهرة: المطبعة السلفية، د.ت).

* الملوي، علي بن محمد بن عبيد الله ـ راوي (القرن الثالث الهجري/ القرن التاسع الميلادي).

٦٩ ـ **سيرة الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين**، تحقيق: سهيل زكار، ط ٢، (بيروت: دار الفكر، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م).

* ابن العماد الحنبلي، عبد الحي (ت ١٠٨٩هـ/ ١٦٧٨م).

٧٠ ـ **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**، (بيروت: دار الفكر، د.ت).

* عمارة، نجم الدين عمارة بن علي اليمني (ت٥٦٩هـ/ ١١٧٣م).

٧١ ـ **تاريخ اليمن، المسمى المفيد في أخبار صنعاء وزبيد**، تحقيق: محمد بن علي الأكوع، ط ٣، (صنعاء: المكتبة اليمنية، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م).

* العيني، بدر الدين محمود بن أحمد (ت٨٥٥هـ/ ١٤٥١م).

٧٢ ـ **عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان، القسم الخاص بحوادث ٨٢٤ ـ ٨٥٠ هـ**، تحقيق: عبد الرازق الطنطاوي، (القاهرة: دار الزهراء للإعلام العربي، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م).

* الفاسي، تقي الدين محمد بن أحمد (ت٨٣٢هـ/ ١٤٢٩م).

٧٣ ـ **العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين**، تحقيق: فؤاد سيد، ط ٢، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م).

٧٤ ـ **الزهور المقتطفة من تاريخ مكة المشرفة**، تحقيق: مصطفى محمد حسين الذهبي، (مكة المكرمة: مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م).

٧٥ ـ **شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام**، تحقيق: عادل عبد الحميد العدوي وآخرون، إشراف: سعيد عبد الفتاح عاشور، (مكة المكرمة: المكتبة التجارية ـ مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م).

* ابن الفرات، محمد بن عبد الرحمن (ت٨٠٧هـ/ ١٤٠٤م).

٧٦ ـ **تاريخ ابن الفرات**، تحقيق: قسطنطين زريق، نجلاء عز الدين، (بيروت: المطبعة الأمريكية، ١٩٣٩م).

* ابن فضل الله العمري، شهاب الدين أحمد بن يحيى (ت٧٤٩هـ/ ١٣٤٨م).

٧٧ ـ **التعريف بالمصطلح الشريف**، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م).

٧٨ ـ **مسالك الأبصار، القسم الخاص بمملكة اليمن**، تحقيق: أيمن فؤاد سيد، (القاهرة: دار الاعتصام، ١٩٧٤م).

* ابن فهد، عز الدين عبد العزيز بن عمر (ت٩٢٢هـ/ ١٩١٦م).

٧٩ ـ **غاية المرام بأخبار سلطنة البلد الحرام**، تحقيق: فهيم محمد شلتوت، (مكة المكرمة: مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م).

* ابن فهد، النجم عمر بن محمد (ت٨٨٥هـ/ ١٤٨٠م).

٨٠ ـ **إتحاف الورى بأخبار أم القرى**، ج ٣، تحقيق: فهيم محمد شلتوت، (مكة المكرمة: مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، د.ت).

٨١ ـ **معجم الشيوخ**، تحقيق: محمد الزهراني، (الرياض: دار اليمامة، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م).

* الفيروز أبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب (ت٨١٧هـ/ ١٤١٤م).

٨٢ ـ **القاموس المحيط**، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ/ ١٩٩٦م).

* القاري، إبراهيم بن عبد الله (القرن التاسع الهجري/ الخامس عشر الميلادي).

٨٣ ـ **مناقب ابن عربي**، **تحقيق، صلاح الدين المنجد**، (بيروت: مؤسسة التراث، ١٣٧٩هـ/ ١٩٥٩م).

* ابن قاضي شهبة، أحمد بن محمد (ت٨٥١هـ/ ١٤٤٧م).

٨٤ ـ **طبقات الشافعية**، تحقيق: الحافظ عبد العليم خان، (حيدر أباد الدكن: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م).

* القلقشندي، أحمد بن علي (ت٨٢١هـ/ ١٤١٨م).

٨٥ ـ **صبح الأعشى في صناعة الإنشاء**، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٧م).

* الكتبي، محمد بن شاكر (ت٧٦٤هـ/ ١٣٦٢م).

٨٦ ـ **فوات الوفيات والذيل عليها**، تحقيق: إحسان عباس، (بيروت: دار صادر، ١٩٧٣م).

* ابن كثير، أبو الفداء الحافظ (ت٧٧٤هـ/ ١٣٧٣م).

٨٧ ـ **البداية والنهاية**، تحقيق: أحمد أبو ملحم، وآخرون، (القاهرة: دار الريان للتراث، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م).

٨٨ ـ **تفسير القرآن العظيم**، ط ٢، (بيروت: دار المعرفة، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م).

* الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد (ت٤٥٠هـ/١٠٥٨م).

٨٩ ـ **الأحكام السلطانية والولايات الدينية**، تحقيق: خالد عبد اللطيف السبع العلمي، (بيروت: دار الكتاب العربي، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م).

٩٠ ـ **الحاوي الكبير**، تحقيق: علي بن محمد عوض، عادل أحمد عبد الموجود، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م).

* ابن المجاور، جمال الدين أبي الفتح يوسف بن يعقوب (ت بعد ٦٢٦هـ/ ١٢٢٩م).

٩١ ـ **صفة بلاد اليمن ومكة وبعض الحجاز المعروف بتاريخ المستبصر**، عني بتصحيحه: أوسكر لوفقرين، ط ٢، (بيروت: منشورات المدينة، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م).

* المخلافي، عبد الفتاح بن محمد بن علي (العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي).

٩٢ ـ **كتاب مرآة المعتبر في فضل جبل صبر**، تحقيق وتعليق: محمد بن علي الأكوع، (تعز: المعمل الفني للطباعة والتجليد، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م).

* المظفر الرسولي، يوسف بن عمر (ت٦٩٤هـ/ ١٢٩٤م).

٩٣ ـ **المخترع في فنون من الصنع**، دراسة وتحقيق: محمد عيسى صالحية، (الكويت: مؤسسة الشراع العربي للنشر والتوزيع، ١٩٨٩م).

* ابن المقرئ، شرف الدين إسماعيل بن أبي بكر (ت٨٣٧هـ/ ١٤٣٣م).

٩٤ ـ **ديوان ابن المقرئ**، عني بطبعه ونشره: عبد الله بن إبراهيم الأنصاري، (الدوحة: إدارة إحياء التراث الإسلامي، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م).

٩٥ ـ **شرح الفريدة الجامعة للمعاني الرائعة**، تحقيق: عبد الرحمن عبد الله الحضرمي، (صنعاء: وزارة الإعلام والثقافة، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م).

٩٦ ـ **عنوان الشرف الوافي**، تحقيق: عبد الله إبراهيم الأنصاري، (بيروت: المكتبة العصرية، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م).

* المقريزي، تقي الدين أحمد بن علي (ت٨٤٥هـ/ ١٤٤١م).

٩٧ ـ **الإلمام بأخبار من بأرض الحبشة من ملوك الإسلام**، (القاهرة: د.ن، ١٨٩٥م).

٩٨ ـ **درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيد**، تحقيق: محمد كمال الدين عز الدين، (بيروت: دار عالم الكتب، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م).

٩٩ ـ **درر العقود الفريدة في تراجم الأعيان المفيد**، قطعة منه، تحقيق: عدنان درويش علي، محمد المصري، (دمشق: وزارة الثقافة، د.ت).

١٠٠ ـ **الذهب المسبوك في ذكر من حج من الخلفاء والملوك**، تحقيق: جمال الدين الشيال، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٥٥م).

١٠١ ـ **السلوك لمعرفة دول الملوك**، ج١ ـ ٢، تحقيق: محمد مصطفى زيادة، (القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٣٩٦هـ/ ١٩٥٦م).

ج ٣، تحقيق: سعيد عبد الفتاح عاشور، (القاهرة: دار الكتب، ١٩٧١م ـ ١٩٧٢م).

١٠٢ ـ **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، المعروف بخطط المقريزي**، ط ٢، (القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ١٩٨٧م).

١٠٣ ـ **المقفى الكبير**، تحقيق: محمد اليعلاوي، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م).

* ابن مماتي، أسعد (ت٦٠٦هـ/ ١٢٠٩م).

١٠٤ ـ **قوانين الدواوين**، جمع وتحقيق: عزيز سوريال عطية، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م).

١٠٥ ـ **من ذيول العبر للذهبي والحسيني**، تحقيق: محمد رشاد عبد المطلب، (الكويت: وزارة الإرشاد والأنباء، د.ت)

* ابن منظور، محمد بن مكرم (ت٧١١هـ/ ١٣١١م).

١٠٦ ـ **لسان العرب المحيط**، أعاد بناءه على الحرف الأول من الكلمة: يوسف خياط، نديم مرعشلي، (بيروت: دار لسان العرب، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م).

* الموصلي، موسى بن حسن (ت٦٩٩هـ/١٢٩٩م).

١٠٧ ـ **البرد الموشى في صناعة الإنشاء**، تحقيق: عفاف سيد صبره، (بيروت: دار الكتب العلمية، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م).

* مؤلف مجهول (ت. حوالي ٨٤٠هـ/١٤٣٦م).

١٠٨ ـ **تاريخ الدولة الرسولية في اليمن**، تحقيق: عبد الله محمد الحبشي، (صنعاء: دار الجيل، ١٤٠٥هـ/١٩٨٤م).

* النابلسي، عثمان بن إبراهيم (ت٦٨٥هـ/١٢٨٦م).

١٠٩ ـ **كتاب لمع القوانين المضية في دواوين الديار المصرية**، (القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، د.ت).

١١٠ ـ **النونيات**: قصائد متشابهة من شعر الجزيرة العربية في القرون ٩، ١٠، ١٣، ١٤، دراسة وتحقيق: عبد الله بن محمد أبو داهش، (جدة: دار العلم، ١٤١٤هـ/١٩٩٤م).

* الهمداني، الحسن بن أحمد (القرن الرابع الهجري/ القرن العاشر الميلادي).

١١١ ـ **الإكليل**، تحقيق: محمد بن علي الأكوع، الأجزاء: ١، ٢، ٨، (بيروت: منشورات المدينة، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م).

الجزء العاشر، (صنعاء: مكتبة الجيل الجديد، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م).

١١٢ ـ **صفة جزيرة العرب**، تحقيق: محمد بن علي الأكوع، (صنعاء: مكتبة الإرشاد، ١٤١٠هـ/١٩٩٠م).

* ابن واصل، جمال الدين محمد بن سالم (ت٦٩٧هـ/١٢٩٧م).

١١٣ ـ **مفرج الكروب في أخبار بني أيوب**، تحقيق: جمال الدين الشيال، (القاهرة: مطبوعات إدارة أحياء التراث القديم، وزارة المعارف المصرية، ١٩٥٣م).

* اليافعي، عبد الله أسعد (ت٧٦٨هـ/١٣٦٦م).

١١٤ ـ **مرآة الجنان**، ط ٢، (القاهرة: دار الكتاب الإسلامي، ١٤١٣هـ/١٩٩٣م).

* يحيى بن الحسين (ت١١٠٠هـ/١٦٨٨م).

١١٥ ـ **غاية الأماني في أخبار القطر اليماني**، تحقيق: سعيد عبد الفتاح عاشور، مراجعة: محمد مصطفى زيادة، (القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م).

* أبو يعلى، محمد بن الحسين (ت٤٥٨هـ/١٠٦٥م).

١١٦ ـ **الأحكام السلطانية**، ط ٢، (القاهرة: مطبعة مصطفى الحلبي، ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م).

* أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم (ت١٨٢هـ/٧٩٨م).

١١٧ ـ **كتاب الخراج**، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، (القاهرة: دار الاعتصام، ١٩٨١م).

ثانياً: المراجع العربية الحديثة

١ ـ الكتب:

* إبراهيم، محمد كريم.

١١٨ ـ **التواريخ المحلية لمدينة زبيد في اليمن: دراسة في مناهجها ومصادرها وأسس تأليفها**، (البصرة: منشورات مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م).

١١٩ ـ **عدن: دراسة في أحوالها السياسية والاقتصادية (٤٧٦ ـ ٦٢٦هـ/ ١٠٨٣ ـ ١٢٢٨ م)**، (البصرة: مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، ١٩٨٥م).

* أحمد، حسن خضيري.

١٢٠ ـ **قيام الدولة الزيدية في اليمن**، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٦م).

* أحمد، محمد عبد العال.

١٢١ ـ **الأيوبيون في اليمن مع مدخل في تاريخ اليمن الإسلامي إلى عصرهم**، (الإسكندرية: الهيئة المصرية العامة للكتاب، فرع الإسكندرية، ١٩٨٠م).

١٢٢ ـ **البحر الأحمر والمحاولات البرتغالية الأولى للسيطرة عليه: نصوص جديدة مستخلصة من مشاهدات المؤرخ اليمني بامخرمة كما سجلها في مخطوط «قلادة النحر»**، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٠م).

١٢٣ ـ **بنو رسول وبنو طاهر، وعلاقات اليمن الخارجية في عهدهما**، (الإسكندرية: الهيئة المصرية العامة للكتاب، فرع الإسكندرية، ١٩٨٠م).

١٢٤ ـ **أضواء جديدة على إحياء الخلافة العباسية**، (القاهرة، د.ن، ١٩٨٧م).

* الأكوع، إسماعيل بن علي.

١٢٥ ـ **أعراف وتقاليد حكام اليمن في العصر الإسلامي**، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م).

١٢٦ ـ **البلدان اليمانية عند ياقوت الحموي**، ط ٢، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م).

١٢٧ ـ **الزيدية: نشأتها ومعتقداتها**، ط ٣، (دمشق، دار الفكر، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م).

١٢٨ ـ **هجر العلم ومعاقله في اليمن**، (دمشق: دار الفكر، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٥م).

١٢٩ ـ **المدارس الإسلامية في اليمن**، ط ٢، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م).

* أمين، محمد.

١٣٠ ـ **الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر**، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٨٠م).

* بابكور، عمر سالم.

١٣١ ـ **الإسلام والتحدي التنصيري في شرق إفريقيا**، (مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ١٤١٧هـ.

* باحنان، محمد بن علي بن عوض بن زاكن.

١٣٢ ـ **جواهر تاريخ الأحقاف**، مراجعة وتقديم: حسن جاد حسن، تصحيح: محمد عبد الله الديوي، (القاهرة: مطبعة الفجالة الجديدة، ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٢م).

* الباشا، حسن.

١٣٣ ـ **الألقاب الإسلامية في التاريخ والوثائق والآثار**، (القاهرة: الدار الفنية للنشر والتوزيع، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م).

* باقاسي، عائشة بنت عبد الله.

١٣٤ ـ **بلاد الحجاز في العصر الأيوبي**، ٥٦٧ ـ ٦٤٨هـ/ ١١٧١ ـ ١٢٥٠م، (مكة المكرمة: نادي مكة الثقافي، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م).

* بسيوني، إبراهيم.

١٣٥ ـ **نشأة التصوف الإسلامي**، (القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٩م).

* بكر، عبد الرحمن.

١٣٦ ـ **كواكب يمنية في سماء الإسلام**، (بيروت: دار الفكر المعاصر، دمشق: دار الفكر، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م).

* البقلي، محمد قنديل.

١٣٧ ـ **التعريف بمصطلحات صبح الأعشى**، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣م).

* البكري، صلاح عبد القادر.

١٣٨ ـ **تاريخ حضرموت السياسي**، ج ١، ط ٢، (القاهرة: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، ١٣٧٥هـ/ ١٩٥٦م).

* بوزان، جيان وآخرون.

١٣٩ ـ **موجز تاريخ الصين**، (دمشق: دار دمشق للطباعة والنشر، بكين: دار اللغات الأجنبية، ١٩٨٣م).

* الجرافي، عبد الله بن عبد الكريم.

١٤٠ ـ **المقتطف من تاريخ اليمن**، ط ٢، (بيروت: منشورات العصر الحديث، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م).

* الجرو، أسمهان سعيد.

١٤١ ـ **موجز التاريخ السياسي القديم لجنوب شبه الجزيرة العربية: اليمن القديم**، (إربد: دار الكندي للنشر والتوزيع ١٩٩٦م).

* الحامد، صالح.

١٤٢ ـ **تاريخ حضرموت**، (جدة: مكتبة الإرشاد، ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م).

* الحبشي، عبد الله محمد.

١٤٣ ـ **حكام اليمن المؤلفون المجتهدون**، (بيروت: دار القرآن الكريم، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م).

١٤٤ ـ **حياة الأدب اليمني في عصر بني رسول**، ط ٢، (صنعاء: منشورات وزارة الإعلام والثقافة، ١٩٨٠م)

١٤٥ ـ **الصوفية والفقهاء في اليمن**، (القاهرة: مطبعة دار نشر الثقافة، توزيع مكتبة الجيل الجديد، صنعاء، ١٣٩٦هـ/ ١٩٧٦م).

١٤٦ ـ **مصادر الفكر الإسلامي في اليمن**، (بيروت: المكتبة العصرية، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م).

١٤٧ ـ **معجم النساء اليمنيات**، (صنعاء: دار الحكمة اليمنية، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٨م).

* الحجري، محمد بن أحمد.

١٤٨ ـ **مجموع بلدان اليمن وقبائلها**، تحقيق: إسماعيل بن علي الأكوع، (صنعاء: وزارة الإعلام والثقافة، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م).

* الحداد، عبد الله عبد السلام.

١٤٩ ـ **مدينة حبس اليمنية: تاريخها وآثارها الدينية**، (القاهرة: دار الآفاق العربية، ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م).

* الحداد، محمد يحيى.

١٥٠ ـ **التاريخ العام لليمن**، (بيروت: منشورات المدينة، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م).

* الحريري، محمد عيسى.

١٥١ ـ **معالم التطور السياسي في دولة بني نجاح باليمن وعلاقاتهم بالصليحيين**، (الكويت: دار القلم، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م).

* حسن، علي إبراهيم.

١٥٢ ـ **تاريخ المماليك البحرية**، ط ٢، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٧م).

* حسين، جميل حرب محمود.

١٥٣ ـ **الحجاز واليمن في العصر الأيوبي**، (جدة: تهامة للنشر، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م).

* حوراني، جورج فضلو.

١٥٤ ـ **العرب والملاحة في المحيط الهندي في العصور القديمة وأوائل القرون الوسطى**، ترجمة: السيد يعقوب بكر، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصري، ١٩٥٨م).

* الخطيب، مصطفى عبد الكريم.

١٥٥ ـ **معجم المصطلحات والألقاب التاريخية**، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م).

* خليفة، ربيع حامد.

١٥٦ ـ **الفنون الزخرفية اليمنية في العصر الإسلامي**، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م).

* خماش، نجدة.

١٥٧ ـ **الإدارة في العصر الأموي**، (دمشق: دار الفكر، ١٩٨٠م).

* دحلان، أحمد زيني.

١٥٨ ـ **أمراء البلد الحرام**، (بيروت: الدار المتحدة للنشر، د.ت).

* الدوري، عبد العزيز.

١٥٩ ـ مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي، ط ٥، (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٧م).

* ربيع، حسنين محمد.

١٦٠ ـ النظم المالية في مصر زمن الأيوبيين، (القاهرة: مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٦٤م).

* رياض، زاهر.

١٦١ ـ الإسلام في أثيوبيا في العصور الوسطى، (القاهرة: دار المعرفة، ١٩٦٤م).

* الريس، محمد ضياء الدين.

١٦٢ ـ الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية، ط ٤ (القاهرة: دار الأنصار، ١٩٧٧م).

* زبارة، محمد محمد (ت١٣٨١هـ/ ١٩٦١م).

١٦٣ ـ أئمة اليمن، (تعز: المطبعة الناصرية، ١٣٧٢هـ/ ١٩٥٢م).

١٦٤ ـ تاريخ الزيدية، المعروف بإتحاف المهتدين بذكر الأئمة المجددين ومن قام باليمن الميمون، تحقيق: محمد زينهم، (القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، ١٩٩٨م).

* الزهراني، ضيف الله بن يحيى.

١٦٥ ـ النفقات وإدارتها في الدولة العباسية، (مكة المكرمة: مكتبة الطالب الجامعي، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

١٦٦ ـ أسعار المواد الغذائية بمكة المكرمة خلال الفترة (٦٤٨ ـ ٩٢٣هـ/ ١٢٥٠ ـ ١٥١٧ م)، (مكة المكرمة: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م).

* الزهراني، ضيف الله بن يحيى، الرفاعي، طلال جميل.

١٦٧ ـ وثائق تعليمية من عصر الدولة الرسولية: وثيقتا مدرسة السلطان الأشرف (ت٨٠٣هـ/ ١٤٠٠م) والسلطان الظاهر (ت٨٤٢هـ/ ١٤٣٩م)، (مكة المكرمة: مطابع بهادر، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م).

* أبو زهرة، محمد.

١٦٨ ـ ابن حنبل: حياته وعصره، آراؤه وفقهه، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م).

* زيتون، عادل.

١٦٩ ـ العلاقات الاقتصادية بين الشرق والغرب في العصور الوسطى، (دمشق: دار دمشق، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م).

* أبو زيد، طه أحمد.

١٧٠ ـ إسماعيل المقري: حياته وشعره، (صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمني، بيروت: دار الآداب، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م).

*زيد، علي محمد.

١٧١ ـ تيارات معتزلة اليمن في القرن السادس الهجري، (صنعاء: المركز الفرنسي للدراسات اليمنية، ١٩٩٧م).

* الزيلعي، أحمد بن عمر.

١٧٢ ـ الأوضاع السياسية والعلاقات الخارجية لمنطقة جازان (المخلاف السليماني) في العصور الإسلامية الوسيطة، (الرياض: مطابع الفرزدق، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م).

* سابق، سيد.

١٧٣ ـ فقه السنة، ط ٢٠، (الرياض: مكتبة العبيكان، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م).

* سالم، السيد عبد العزيز، العبادي، أحمد مختار.

١٧٤ ـ تاريخ البحرية الإسلامية في مصر والشام، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٩٣م).

* السامرائي، حسام الدين قوام الدين.

١٧٥ ـ المؤسسات الإدارية في الدولة العباسية، ٢٤٧ ـ ٣٣٤هـ/ ٨٦١ ـ ٩٤٥م، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م).

* شبير، محمد عثمان.

١٧٦ ـ أحكام الخراج في الفقه الإسلامي، (الكويت: دار الأرقم،

١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م).

* السليمان، علي بن حسين.

١٧٧ ـ **العلاقات الحجازية المصرية زمن سلاطين المماليك**، (القاهرة: د. ن، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م).

* السياغي، حسين بن أحمد.

١٧٨ ـ **معالم الآثار اليمنية**، (صنعاء: مركز الدراسات والأبحاث اليمنية، ١٩٨٠م).

* سيد، أيمن فؤاد.

١٧٩ ـ **تاريخ المذاهب الدينية في اليمن حتى نهاية القرن السادس الهجري**، (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م).

١٨٠ ـ **مصادر تاريخ اليمن في العصر الإسلامي**، (القاهرة: المعهد الفرنسي للآثار الشرقية، ١٩٧٤م).

* الشامي، محمد أحمد.

١٨١ ـ **تاريخ اليمن الفكري في العصر العباسي**، (بيروت: دار النفائس، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م).

* شبارو، عصام محمد.

١٨٢ ـ **السلاطين في المشرق العربي**: المماليك، ٦٤٨ ـ ٩٢٣هـ/ ١٢٥٠ ـ ١٥١٧م، (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٩٤م).

* الشرجبي، قائد.

١٨٣ ـ **الشرائح الاجتماعية التقليدية في المجتمع اليمني**، (صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمنية، بيروت: دار الحداثة، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م).

١٨٤ ـ **القرية والدولة في المجتمع اليمني**، (بيروت: دار التضامن، ١٩٩٠م).

* شرف الدين، أحمد حسين.

١٨٥ ـ **تاريخ الفكر الإسلامي في اليمن: الزيدية، الشافعية، الإسماعيلية**، ط ٣، (الرياض: مطابع الفرزدق، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م).

١٨٦ ـ **اليمن عبر التاريخ**، ط ٥، (الرياض: مطابع الفرزدق، ق، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م).

* الشماحي، عبد الله بن عبد الوهاب المجاهد.

١٨٧ ـ **اليمن: الإنسان والحضارة**، ط ٣، (صنعاء: منشورات المدينة، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م).

* شهاب، حسن صالح.

١٨٨ ـ **أضواء على تاريخ اليمن البحري**، ط ٢، (بيروت: دار العودة، ١٩٨١م).

١٨٩ ـ **عدن فرضة اليمن**، (صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمني، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م).

* شيحة، مصطفى عبد الله.

١٩٠ ـ **مدخل إلى العمارة والفنون الإسلامية في الجمهورية اليمنية**، (القاهرة: وكالة أسكرين للدعاية والتجهيز الفني، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م).

* أدّي شير، السيد.

١٩١ ـ **معجم الألفاظ الفارسية المعربة**، (بيروت: مكتبة لبنان، ١٩٩٠م).

* صالحية، محمد عيسى، قليح، عبد الله.

١٩٢ ـ **فهرس مخطوطات الفلاحة ـ النبات ـ المياه والري**، (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م).

* صبحي، أحمد محمود.

١٩٣ ـ **الزيدية**، ط ٢، (القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م).

* الصيني، بدر الدين حي.

١٩٤ ـ **تاريخ المسلمين في الصين في الماضي والحاضر**، (طرابلس «لبنان»: دار الإنشاء للطباعة والنشر، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م).

١٩٥ ـ **العلاقات بين العرب والصين**، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٣٧٠هـ/ ١٩٥٠م).

* ضومط، إنطوان خليل.

١٩٦ ـ **الدولة المملوكية: التاريخ السياسي والاقتصادي، والعسكري**، (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٠م).

* طرخان، إبراهيم علي.

١٩٧ ـ **مصر في عصر دولة المماليك الجراكسة**، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٠م).

١٩٨ ـ **النظم الإقطاعية في الشرق الأوسط في العصور الوسطى**، (القاهرة: وزارة الثقافة، ١٣٨٨هـ/ ١٩٦٨م).

* الظاهري، محمد محسن.

١٩٩ ـ **الدور السياسي للقبيلة في اليمن، ١٩٦٢ ـ ١٩٩٠م**، (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٦م).

* عابدين، عبد المجيد.

٢٠٠ ـ **بين الحبشة والعرب**، (القاهرة: د. ن، ١٩٤٧م).

* عاشور، سعيد عبد الفتاح.

٢٠١ ـ **الأيوبيون والمماليك في مصر والشام**، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٦م).

* عبد الحليم، رجب محمد.

٢٠٢ ـ **العلاقات السياسية بين مسلمي الزيلع ونصارى الحبشة في العصور الوسطى**، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م).

* عبد الغني، عارف.

٢٠٣ ـ **تاريخ أمراء مكة المكرمة من ٨هـ ـ ١٣٤٤هـ**، (دمشق: دار البشائر، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م).

* عبد المنعم، صبحي.

٢٠٤ ـ **تقي الدين الفاسي: رائد المؤرخين الحجازيين**، (القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ١٩٩٧م).

* العبدلي، أحمد فضل.

٢٠٥ ـ **هدية الزمن في أخبار ملوك لحج وعدن**، ط ٢، (بيروت: دار العودة، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م).

* العبودي، محمد بن ناصر.

٢٠٦ ـ **داخل أسوار الصين: رحلة وحديث في شؤون المسلمين**، (الرياض: مطابع الفرزدق، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٢م).

* العرشي، حسين بن أحمد.

٢٠٧ ـ **بلوغ المرام في شرح مسك الختام**، عناية: الأب أنستاس ماري الكرملي، (القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، د. ت).

* عسيري، محمد علي.

٢٠٨ ـ **الحياة السياسية ومظاهر الحضارة في اليمن في العصر الأيوبي**، (جدة: دار المدني، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م).

* عطية الله، أحمد.

٢٠٩ ـ **القاموس الإسلامي**، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٣٨٣ ـ ١٣٩٩هـ/ ١٩٦٣ ـ ١٩٧٩م).

* العقيلي، محمد بن أحمد.

٢١٠ ـ **تاريخ المخلاف السليماني**، ط ٣، (جازان: شركة العقيلي، ١٤١٠هـ/ ١٩٨٩م).

٢١١ ـ **التصوف في تهامة**، ط ٢، (جدة: دار البلاد للطباعة، د. ت).

٢١٢ ـ **المعجم الجغرافي للبلاد العربية السعودية: المخلاف السليماني**، ط ٣، (جازان: شركة العقيلي وشركاه، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م).

* العمري، حسين عبد الله.

٢١٣ ـ **الأمراء العبيد والمماليك في اليمن**، (بيروت: دار الفكر المعاصر، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م).

٢١٤ ـ **الحضارة الإسلامية في اليمن**، (منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم الثقافية ـ ايسيسكو، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م).

* العمري، حسين عبد الله وآخرون.

٢١٥ ـ **في صفة بلاد اليمن عبر العصور: من القرن السابع قبل الميلاد إلى نهاية القرن التاسع عشر الميلادي**، (بيروت: دار الفكر المعاصر، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م).

* أبو غانم، فضل علي أحمد.

٢١٦ ـ **البنية القبلية في اليمن بين الاستمرار والتغير**، (دمشق: مطبعة الكاتب العربي، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م).

٢١٧ ـ **القبيلة والدولة في اليمن**، (القاهرة: دار المنار، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م).

* غني، قاسم.

٢١٨ ـ **تاريخ التصوف في الإسلام**، ترجمة: صادق نشأت، مراجعة: أحمد ناجي القيسي، محمد مصطفى حلمي، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧٠م).

* غيث، فتحي.

٢١٩ ـ **الإسلام والحبشة عبر التاريخ**، (القاهرة: شركة الطباعة الفنية المتحدة، د.ت).

* الفقي، عصام الدين عبد الرؤوف.

٢٢٠ ـ **اليمن في ظل الإسلام: من فجره حتى قيام دولة بني رسول**، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨١م).

* فهمي، نعيم زكي.

٢٢١ ـ **طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب**، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٣م).

* الكبسي، محمد بن إسماعيل.

٢٢٢ ـ **اللطائف السنية في أخبار الممالك اليمنية**، نشر بعناية: عبد الله بن محمد بن عبد الله الكبسي، (القاهرة: مطبعة السعادة، ١٩٨٤م).

* كحالة، عمر رضا.

٢٢٣ ـ **معجم قبائل العرب القديمة والحديثة**، ط ٦، (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م).

* الكروي، إبراهيم سلمان.

٢٢٤ ـ **نظام الوزارة في العصر العباسي الأول**، ط ٢، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م).

* كمال، محمود.

٢٢٥ ـ **اليمن شماله وجنوبه**، (بيروت: دار بيروت، ١٩٦٨م).

* الكمالي، محمد محمد الحاج حسن.

١٢٦ ـ **الإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى وأثره في الفكر الإسلامي سياسياً وعقائدياً**، (صنعاء: دار الحكمة اليمنية، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م).

* الكندي، سالم بن محمد.

٢٢٧ ـ **تاريخ حضرموت المسمى بالعدة المفيدة الجامعة لتواريخ قديمة وحديثة**، تحقيق: عبد الله محمد الحبشي، (صنعاء: مكتبة الإرشاد، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م).

* لقمان، حمزة علي.

٢٢٨ ـ **تاريخ القبائل اليمنية**، الجزء الأول، (صنعاء: دار الكلمة، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م).

* ماجد، عبد المنعم.

٢٢٩ ـ **نظم دولة سلاطين المماليك ورسومهم في مصر: دراسة شاملة للنظم السياسية**، الجزء الأول، ط ٢، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٩م). الجزء الثاني، ط ١ (١٩٦٧م).

* ماهر، سعاد.

٢٣٠ ـ **البحرية في مصر الإسلامية وآثارها الباقية**، (القاهرة: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٧م).

* محمود، حسن سليمان.

٢٣١ ـ **تاريخ اليمن السياسي في العصر الإسلامي**، (بغداد: المجمع العلمي العراقي، ١٩٦٩م).

* مزروعة، محمود محمد.

٢٣٢ ـ تاريخ الفرق الإسلامية، (مكة المكرمة: المكتبة التجارية، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م).

* المقحفي، إبراهيم.

٢٣٣ ـ معجم المدن والقبائل اليمنية، (صنعاء: دار الكلمة، ١٩٨٥م).

* مهران، محمد بيومي.

٢٣٤ ـ دراسات في تاريخ العرب القديم، ط ٣، (الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٢م).

* مورتيل، ريتشارد.

٢٣٥ ـ الأحوال السياسية والاقتصادية بمكة في العصر المملوكي، (الرياض: عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م).

٢٣٦ ـ الموسوعة اليمنية، (صنعاء: مؤسسة العفيف الثقافية، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م).

* النخيلي، درويش.

٢٣٧ ـ السفن الإسلامية على حروف المعجم، (الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، ١٩٧٤م).

* النقيرة، محمد عبد الله.

٢٣٨ ـ انتشار الإسلام في شرقي إفريقية ومناهضة الغرب له، (الرياض: دار المريخ للنشر، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م).

* الهمداني، حسين بن فيض الله.

٢٣٩ ـ الصليحيون والحركة الفاطمية في اليمن (من سنة ٢٦٨هـ إلى سنة ٦٢٦هـ)، ط ٣، (بيروت: منشورات المدينة، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٦م).

* هنتس، فالتر.

٢٤٠ ـ المكاييل والأوزان الإسلامية وما يعادلها في النظام المتري، ترجمة كامل العسلي، ط ٢، (عمان: الجامعة الأردنية، ٢٠٠١م).

* الهيلة، محمد الحبيب.

٢٤١ ـ التاريخ والمؤرخون بمكة من القرن الثالث الهجري إلى القرن الثالث عشر، جمع وعرض وتعريف، (د. م. ن، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، فرع موسوعة مكة المكرمة، ١٩٩٤م).

* الواسعي، عبد الواسع بن يحيى.

٢٤٢ ـ تاريخ اليمن، المسمى فرجة الهموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن، ط ٤، (صنعاء: الدار اليمنية للنشر والتوزيع، ١٤٠٤هـ/ ١٩٩٤م).

* الويسي، حسين بن علي.

٢٤٣ ـ اليمن الكبرى: كتاب جغرافي جيولوجي تاريخي، ج ١، ط ٢، (صنعاء: مكتبة الإرشاد، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م).

٢ ـ الرسائل الجامعية.

* الأشرف الرسولي، إسماعيل بن عباس.

٢٤٤ ـ فاكهة الزمن ومفاكهة الآداب والفنن في أخبار من ملك اليمن على إثر التبابعة ملوك العصر والزمن: الباب الرابع، دراسة وتحقيق: علي حسن علي عمر، رسالة مكملة لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير غير منشورة، (إربد: كلية الآداب، جامعة اليرموك، ١٩٩٧م).

* باعامر، محمد سالم بكر.

٢٤٥ ـ صلة الدولة التيمورية بالعالم الإسلامي في عهد تيمورلنك، رسالة دكتوراه غير منشورة، (مكة المكرمة: قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م).

* التويم، يوسف حمد.

٢٤٦ ـ تجارة مصر في البحر الأحمر في عصر المماليك الجراكسة، ٧٨٤ ـ

٩٢٣هـ/ ١٣٨٢ ـ ١٧١٦م، رسالة مكملة لمتطلبات درجة الماجستير غير منشورة، (جدة: قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز، ١٤١٣هـ/ ١٩٩٢م).

* جلال، آمنة حسين.

٢٤٧ ـ **علاقة سلاطين بني رسول بالحجاز، ٦٣٠ ـ ٨٥٥هـ**، رسالة ماجستير غير منشورة، (مكة المكرمة: جامعة الملك عبد العزيز ـ أم القرى ـ، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م).

* حسين، علي بن علي أحمد.

٢٤٨ ـ **الحياة العلمية في مدينة تعز وأعمالها في عصر الدولة الرسولية، ٦٢٦ ـ ٨٥٨هـ/ ١٢٢٨ ـ ١٤٥٤م**، رسالة ماجستير غير منشورة، (مكة المكرمة: قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م).

* الدامغ، فهد بن عبد العزيز ـ .

٢٤٩ ـ **تقي الدين الفاسي ومنهجه في تدوين التاريخ**، رسالة دكتوراه غير منشورة، (الرياض: قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤١٢هـ/ ١٩٩١م).

* الراشد، عبد الله بن ابراهيم.

٢٥٠ ـ **المنشآت المعمارية الرسولية في اليمن: دراسة تاريخية حضارية**، رسالة مكملة لمتطلبات درجة الماجستير غير منشورة، (الرياض: قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م).

* الزهراني، محمد عائض.

٢٥١ ـ **الحجاز في عهد الشريف حسن بن عجلان: دراسة في الأحوال السياسية والاقتصادية، ٧٩٧ ـ ٨٢٩هـ/ ١٣٩٤ ـ ١٤٢٥م**، رسالة مكملة لمتطلبات درجة الماجستير غير منشورة، (جدة: قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز، ١٤١٢هـ/ ١٤١٣م).

* الزويد، هدى فهد محمد.

٢٥٢ ـ **دولة بني نجاح في اليمن: دراسة في الأحوال السياسية الداخلية**، رسالة مكملة لمتطلبات درجة الماجستير غير منشورة، (الرياض: قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، ١٤٠٦هـ ـ ١٤٠٧هـ).

* سرحان، صيته عبد الله بن علي.

٢٥٣ ـ **العلاقات السياسية بين مصر والشام في عهد الملك العادل نور الدين محمود زنكي (٥٤١ ـ ٥٦٩هـ/ ١١٤٧ ـ ١١٧٣م)**، رسالة ماجستير غير منشورة، (الرياض: كلية الآداب للبنات، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م).

* السروري، محمد عبده محمد.

٢٥٤ ـ **مظاهر الحضارة في الدول المستقلة باليمن (من ٤٣٩هـ إلى ٦٢٦هـ/ ١٠٤٧م إلى ١٢٢٨م)**، رسالة دكتوراه غير منشورة، (القاهرة: قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م).

* السنيدي، عبد العزيز راشد.

٢٥٥ ـ **المدارس وأثرها على الحياة العلمية في اليمن في عصر الدولة الرسولية، ٦٢٦ ـ ٨٥٨هـ/ ١٢٢٩ ـ ١٤٥٤م**، رسالة ماجستير غير منشورة، (الرياض: قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود، الإسلامية، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م).

* الصيرفي، نوال حمزة.

٢٥٦ ـ **الجهاد الإسلامي في شرق إفريقية في القرن العاشر الهجري/ السادس عشر الميلادي**، رسالة دكتوراه غير منشورة، (مكة المكرمة: قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م).

* الطميحي، فيصل علي.

٢٥٧ ـ **مسكوكات بني رسول الفضية المحفوظة في مؤسسة النقد العربي**

السعودي، رسالة مكملة لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير غير منشورة، (الرياض: قسم الآثار والمتاحف، جامعة الملك سعود، ١٤١٨ ـ ١٤١٩هـ).

* العبادي، عبد الله قائد حسن.

٢٥٨ ـ **الحياة العلمية في مدينة زبيد في عهد الدولة الرسولية، ٦٢٦ ـ ٨٥٨هـ/١٢٢٨ ـ ١٤٥٤م**، رسالة ماجستير غير منشورة، (مكة المكرمة: قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م).

* عبد المجيد، ليلى أمين.

٢٥٩ ـ **النظم الإدارية والمالية لبلاد الشام في عصر دولة المماليك، ٦٤٨ ـ ٩٢٣هـ/ ١٢٥٠ ـ ١٥١٧م**، رسالة مكملة لمتطلبات درجة الماجستير، (جدة: قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م).

* العبيدي، عبد العزيز بن راشد.

٢٦٠ ـ **التجارة والملاحة في البحر الأحمر في عصر المماليك: دراسة تاريخية، ٦٤٨ ـ ٩٢٣هـ/ ١٢٥٠ ـ ١٥١٧م**، رسالة ماجستير غير منشورة، (الرياض: قسم التاريخ، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م).

* عليان، محمد عبد الفتاح.

٢٦١ ـ **الحياة السياسية ومظاهر الحضارة في عهد دولة بني رسول باليمن**، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة القاهرة: كلية الآداب، ١٩٧٣م).

* الغامدي، محمد بن علي بن سعيد.

٢٦٢ ـ **دراسة اقتصادية للإقطاع في الإسلام**، رسالة ماجستير غير منشورة، (مكة المكرمة: شعبة الاقتصاد الإسلامي، قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، ١٤١١هـ).

* المبارك، حصة ناصر.

٢٦٣ ـ **الحياة الاقتصادية في اليمن في عهد الدولة الرسولية، ٦٢٨ ـ ٨٥٨هـ/ ١٢٣٠ ـ ١٤٥٤م**، رسالة دكتوراه غير منشورة، (مكة المكرمة: قسم الدراسات العليا التاريخية والحضارية، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة أم القرى، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٦م).

* محمد، صلاح مهران.

٢٦٤ ـ **الحياة السياسية ومظاهر الحضارة في دولة الأئمة الزيدية في اليمن، ٢٨٤ ـ ٨٥٨هـ/ ٨٩٧ ـ ١٤٥٤م**، رسالة دكتوراه غير منشورة، (جامعة المنيا، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م).

* المندعي، داود داود.

٢٦٥ ـ **الزراعة في اليمن في عصر الدولة الرسولية، ٦٢٦ ـ ٨٥٨هـ/ ١٢٢٩ ـ ١٤٥٤م**، رسالة مكملة لمتطلبات درجة الماجستير، (إربد: كلية الآداب، جامعة اليرموك، ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م).

* المنديل، شريفة بنت صالح.

٢٦٦ ـ **الحركات الداخلية في الدولة المملوكية الثانية في الفترة ما بين ٧٨٤ ـ ٩٢٢هـ**، رسالة ماجستير غير منشورة، (الرياض: كلية الآداب للبنات، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م).

٣ ـ البحوث والمؤتمرات والندوات

* إبراهيم، محمد كريم.

٢٦٧ ـ «إنجازات الأيوبيين في تشجيع وحماية التجارة والتجار في ميناء عدن، ٥٦٩ ـ ٦٢٦هـ/ ١١٧٣ ـ ١٢٢٨م»، **مجلة الخليج العربي**، جامعة البصرة، مج ٢٠، ع ٢ (١٩٨٨م)؛ **مجلة التراث**، مركز الدراسات والبحوث اليمني، فرع عدن، ع ٤ (رجب ـ رمضان ١٤١٢هـ/ يناير ـ مارس ١٩٩٢م).

٢٦٨ ـ «الإنجازات العمرانية لنائبي بني أيوب في عدن: عثمان بن علي التكريتي والمعتمد التكريتي»، **مجلة التراث**، مركز الدراسات

والبحوث اليمني، فرع عدن، ع ٥ (شوال ـ ذو الحجة ١٤١٢هـ/ ابريل ـ يونيو ١٩٩٢م).

٢٦٩ ـ «العلاقات التجارية بين عدن والهند خلال القرنين السادس والسابع الهجريين/الثاني عشر والثالث عشر الميلاديين»، **مجلة المؤرخ العربي**، بغداد، ع ٣٣ (١٤٠٧هـ/١٩٨٧م).

* إسماعيل، محمود.

٢٧٠ ـ «الإقطاع في العالم الإسلامي من منتصف القرن الخامس إلى أوائل القرن العاشر بين الجدل النظري والواقع التاريخي»، **حوليات كلية الآداب**، الحولية الحادية عشرة، جامعة الكويت (١٤١٠ ـ ١٤١١هـ/١٩٨٩ ـ ١٩٩٠م).

* الأكوع، إسماعيل بن علي.

٢٧١ ـ «الخزرجي مؤرخ اليمن ومؤلفاته»، **مجلة العرب**، الرياض، س ١٢، ع ١ ـ ٢ (رجب ـ شعبان ١٣٩٧هـ/حزيران ـ آب ١٩٧٧م).

٢٧٢ ـ «مخاليف اليمن عند الجغرافيين المسلمين»، **مجلة مجمع اللغة العربية الأردني**، عمان، ع ٣٢ (جمادى الأولى ـ شوال ١٤٠٧هـ/ كانون الثاني ـ حزيران ١٩٨٧م).

٢٧٣ ـ «المحمل اليمني في عهد بني رسول»، **مجلة العصور**، لندن، دار المريخ، مج ٧، ج ١ (رجب ١٤١٢هـ/يناير ١٩٩٢م).

* الأنسي، القاضي عبد الملك بن حسين.

٢٧٤ ـ «إتحاف ذوي الفطن بمختصر أنباء الزمن»، تحقيق: القاضي إسماعيل الجرافي، ملحق العدد الثالث، **مجلة كلية الآداب**، جامعة صنعاء، (ربيع الثاني ١٤٠١هـ/مارس ١٩٨١م).

* التكريتي، محمود ياسين.

٢٧٥ ـ «الأيوبيون في اليمن: تاريخهم السياسي من (٥٦٩ ـ ٦٢٦هـ/ ١١٧٤ ـ ١٢٢٦م)»، **مجلة آداب الرافدين**، جامعة الموصل، ع ١٢ (١٤٠٠هـ/١٩٨٠م).

* الحبشي، عبد الله محمد.

٢٧٦ ـ «ابن حجر العسقلاني في اليمن»، **مجلة العرب**، الرياض، س ٢٠، ج ١١ ـ ١٢، (الجماديان ١٤٠٦هـ/كانون الثاني ـ شباط ١٩٨٦م).

٢٧٧ ـ «الجندي وجهوده في ضبط البلدان اليمنية»، **مجلة العرب**، الرياض، س ٢١، ج ٣ ـ ٤ (رمضان ـ شوال ١٤٠٦هـ/مايو ـ يونيو ١٩٨٦م)، وج ٩ ـ ١٠ (الربيعان ١٤٠٧هـ/نوفمبر ـ ديسمبر ١٩٨٦م).

٢٧٨ ـ «جهود بني الأهدل في خدمة العلم»، **مجلة العرب**، الرياض، س ٦، ج ٦ (ذو الحجة ١٣٩١هـ/١٩٧٢م).

٢٧٩ ـ «جوانب من الحياة الاقتصادية في التاريخ اليمني»، **مجلة الكلمة**، صنعاء، ع ٥١ ـ ٥٢ (١٩٧٩م).

٢٨٠ ـ «النسبة إلى مواضع وقبائل يمنية»، **مجلة العرب**، الرياض، س ٨، ج ٩ ـ ١٠ (الربيعان ١٣٩٤هـ/مايو ١٩٧٤م).

٢٨١ ـ «من بيوت العلم في اليمن، (علماء بني ناشر)»، **مجلة العرب**، الرياض، س ٨، ج ٤ (شوال ١٣٩٣هـ ـ تشرين الثاني ١٩٧٣م).

* خريسات، محمد عبد القادر.

٢٨٢ ـ «القطائع في صدر الإسلام»، **مجلة دراسات تاريخية**، جامعة دمشق، س ٨، ع ٢٧ ـ ٢٨ (أيلول ـ كانون الأول ١٩٨٧م).

٢٨٣ ـ «القطائع في العصر الأموي»، **مجلة دراسات: العلوم الإنسانية**، الجامعة الأردنية، مج ١٦، ع ٣ (شعبان ١٤٠٩هـ/آذار ١٩٨٩م).

* خليفة، ربيع حامد.

٢٨٤ ـ «طراز المسكوكات الرسولية»، **مجلة الإكليل**، صنعاء، س ٧، (١٤٠٩هـ/١٩٨٩م).

* أبو داهش، عبد الله.

٢٨٥ ـ «من بواكير الشعر السياسي في القرن التاسع الهجري»، **مجلة الفيصل**، الرياض، س ١٩، ع ٢٢٤ (صفر ١٤١٦هـ/يوليو ١٩٩٥م).

* دراج، أحمد السيد.

٢٨٦ ـ «إيضاحات جديدة عن التحول في تجارة البحر الأحمر منذ مطلع القرن التاسع الهجري»، **مستخرج من المحاضرات العامة للجمعية المصرية للدراسات التاريخية للموسم الثقافي ١٩٦٧ ـ ١٩٦٨م**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٩٦٨م).

* الدوري، عبد العزيز.

٢٨٧ ـ «نشأة الإقطاع في المجتمعات الإسلامية»، **مجلة المجمع العلمي العراقي**، بغداد، مج ٢٠ (١٣٩٠هـ/ ١٩٧٠م).

* رياض، زاهر.

٢٨٨ ـ «دولة حبشية في اليمن»، **المجلة التاريخية المصرية**، مج ٨ (مايو ١٩٥٩م).

٢٨٩ ـ «زيلع»، **مجلة نهضة إفريقية**، ع ١١ (سبتمبر ١٩٥٨م).

* الزيلعي، أحمد بن عمر.

٢٩٠ ـ «الأشراف القواسم (أمراء المخلاف السليماني) وعلاقاتهم ببني رسول في اليمن (٦٢٨هـ/ ١٢٣٠م ـ ٨٠٣هـ/ ١٤٠١م)»، **مجلة العصور**، لندن، دار المريخ، مج ٦، ج ٢ (ذو الحجة ١٤١١هـ/ يوليو ١٩٩١م).

٢٩١ ـ «أضواء جديدة على تاريخ الأسرة الموسوية من خلال نقوش كوفية من موقع السرين الأثري ـ جنوب مكة المكرمة»، **مجلة العصور**، لندن، دار المريخ، مج ٦، ج ١ (جمادى الثانية ١٤١١هـ/ يناير ١٩٩١).

٢٩٢ ـ «بنو حرام، حكام حلي، وعلاقاتهم الخارجية (ق ٤ ـ ٩هـ/ ١٠ ـ ١٥م)»، **مجلة كلية الآداب**، جامعة الملك سعود، مج ١٥، ع ١ (١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م).

٢٩٣ ـ «بنو سليمان، حكام المخلاف السليماني وعلاقاتهم بجيرانهم بعد ٣٩٣هـ/ ١٠٠٢ ـ ٣م ـ ٦٢٦هـ/ ١٢٢٨ ـ ٩م»، **حوليات كلية الآداب**، الحولية الثانية عشرة، الرسالة الثالثة والسبعون، جامعة الكويت (١٤١٢ ـ ١٤١٣هـ/ ١٩٩١ ـ ١٩٩٢م).

٢٩٤ ـ «حاكم السرين (راجح بن قتادة) ودوره في العلاقات المصرية اليمنية في مكة»، **مجلة العصور**، لندن، دار المريخ، مج ١، ج ١ (جمادى الأولى ١٤٠٦هـ/ يناير ١٩٨٦م).

٢٩٥ ـ «دراهم رسولية مظفرية نقش عليها اسم الخليفة المستعصم بالله بعد وفاته: دراسة في مغزاها السياسي وطرز سكها»، **مجلة اليرموك للمسكوكات**، جامعة اليرموك، مج ٥ (١٤١٣هـ/ ١٩٩٣م).

٢٩٦ ـ «المواقع الإسلامية المندثرة في وادي حلي (ق ٣ ـ ٩هـ/ ٩ ـ ١٥م)»، **حوليات كلية الآداب**، الحولية السابعة، الرسالة التاسعة والثلاثون، جامعة الكويت (١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م).

* الشامي، فضيلة عبد الأمير.

٢٩٧ ـ «إمارة آل زريع بعدن، ٤٧٦ ـ ٥٦٩هـ»، **مجلة كلية الآداب**، جامعة بغداد، ع ٢٦ (١٩٧٩م).

* شجاب، محمد سالم.

٢٩٨ ـ «قبيلة الزرانيق وحركتهم التاريخية»، **مجلة اليمن الجديد**، صنعاء، وزارة الإعلام والثقافة، س ١٦، ع ١٢ (ربيع الثاني ١٤٠٨هـ/ ديسمبر ١٩٨٧م).

* شهاب، حسن صالح.

٢٩٩ ـ «عدن في عهد الدولة الرسولية»، **مجلة التراث**، مركز الدراسات والبحوث اليمني، فرع عدن، ع ٤ (١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م).

* صالح، محمد أمين.

٣٠٠ ـ «بنو معن ثم آل زريع في عدن»، **مجلة المؤرخ العربي**، بغداد، ع ١٥ (١٩٨٠م).

٣٠١ ـ «بنو نجاح في زبيد»، مجلة الغد، س ٣، ع ١، ٢ (مارس، يونيو ١٩٧٧م).

٣٠٢ ـ «دولة الخوارج في اليمن: بنو مهدي في زبيد»، **المجلة التاريخية المصرية**، ع ٢٥ (١٩٧٨م).

* صديق، محمد المهدي سيد.

٣٠٣ ـ «المؤثرات العربية والإسلامية في الحبشة»، **مجلة كلية الآداب للدراسات الإنسانية**، جامعة أسيوط، ع ٢ (١٩٨٢م).

* طرخان، إبراهيم علي.

٣٠٤ ـ «الإسلام والممالك الإسلامية بالحبشة في العصور الوسطى»، **المجلة التاريخية المصرية**، ع ٨ (١٩٥٩م).

٣٠٥ ـ «الإقطاع: أصوله وتطوره ـ دراسة مقارنة»، **مجلة تاريخ العرب والعالم**، بيروت، ع ٢٥ (ذو الحجة ١٤٠٠هـ/نوفمبر ١٩٨٠م)، ص ص ٥ ـ ١٤، وع ٢٦ (محرم ـ صفر ١٤٠١هـ/ديسمبر ١٩٨٠م)، ص ص ٤٨ ـ ٥٨.

* عاشور، سعيد عبد الفتاح.

٣٠٦ ـ «بعض أضواء جديدة على العلاقات بين مصر والحبشة في العصور الوسطى»، **المجلة التاريخية المصرية**، مج ١٤ (١٩٦٨م).

* العبادي، أحمد مختار.

٣٠٧ ـ «تاريخ الدولة الرسولية باليمن وعلاقاتها بمصر، ٦٢٦ ـ ٨٥٨هـ/ ١٢٢٩ ـ ١٤٥٤م»، **مجلة الرسالة**، القاهرة، س ١٧، ع ٨٥٩ (صفر ١٣٦٩هـ/ ديسمبر ١٩٤٩م).

* عبد المنعم، شاكر محمود.

٣٠٨ ـ «الملك الأفضل العباس الغساني مؤرخاً»، **مجلة المؤرخ العربي**، بغداد، ع ٣ (١٩٧٩م).

٣٠٩ ـ «الملك الأشرف إسماعيل الغساني وجهوده الثقافية»، **مجلة المؤرخ العربي**، بغداد، ع ٨ (١٩٨٧م).

٣١٠ ـ «نظرة في مصنفات وموارد الخزرجي مؤرخ اليمن»، **مجلة المؤرخ العربي**، بغداد، س ١٢، ع ٢٧ (١٤٠٦هـ/١٩٨٦م).

* عثمان، شوقي عبد القوي.

٣١١ ـ «تجارة المحيط الهندي في عصر السيادة الإسلامية، ٤١ ـ ٩٠٤هـ/

٦٦١ ـ ١٤٩٨م»، **سلسلة عالم المعرفة**، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ع ١٥١، (ذو الحجة ١٤١٠هـ/يوليو ١٩٩٠م).

* العريني، السيد الباز.

٣١٢ ـ «الإقطاع في الشرق الأوسط منذ القرن السابع حتى القرن الثالث عشر الميلادي: دراسة مقارنة»، **حوليات كلية الآداب**، جامعة عين شمس، مج ٤ (يناير ١٩٥٧م).

* عسيري، محمد بن علي.

٣١٣ ـ «العلاقات السياسية بين الحجاز واليمن في عهد الأيوبيين»، **مجلة كلية العلوم الاجتماعية**، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ع ٥ (١٤٠١هـ/ ١٩٨١م).

* عقيل، علي.

٣١٤ ـ «لمحة عن مخطوط: تحفة الزمن في تاريخ سادات اليمن، للعلامة الحسين بن عبد الرحمن الأهدل، ت ٨٥٥/١٤٤٨م»، **مجلة المؤرخ العربي**، بغداد، الأمانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب، ع ١٥ (١٩٨٠م).

* العقيلي، محمد أحمد.

٣١٥ ـ «من تاريخ الجنوب العربي: حملة بحرية حربية بين ظفار وعدن»، **مجلة العرب**، الرياض، س ٢، ع ٣ (رمضان ١٣٨٧هـ/كانون الأول ١٩٦٧م).

* فاريسكو، دانيال مارتن.

٣١٦ ـ «التوقيعات الزراعية والعلمية بالتقويم المجهول من عصر بني رسول»، **مجلة دراسات يمنية**، صنعاء، مركز الدراسات والبحوث اليمني، ع ٢٠ (١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م).

* القوصي، عطية.

٣١٧ ـ «سيراف وكيش (قيس) وعدن من القرن الثالث الهجري حتى

السادس»، المجلة التاريخية المصرية، مج ٢٣ (١٩٥٩م).

* القيسي، نوري حمودي.

٣١٨ ـ «المسجد المسبوك فيمن تولى اليمن من الملوك ونسبته للخزرجي»، مجلة العرب، الرياض، س ٥، ع ٥ (ذو القعدة ١٣٩٠هـ/ كانون الثاني ١٩٧١م).

ع ٦ (ذو الحجة ١٣٩٠هـ/ شباط ١٩٧١م).

* كاشف، سيدة إسماعيل.

٣١٩ ـ «علاقة الصين بديار الإسلام»، حولية كلية البنات، جامعة عين شمس، ع ٣ (١٩٦١م).

* الكيلاني، إبراهيم.

٣٢٠ ـ «مصطلحات تاريخية مستعملة في العصور الثلاثة: الأيوبي، والمملوكي والعثماني»، مجلة التراث العربي، دمشق، اتحاد الكتاب العرب، س ١٣، ع ٤٩ (ربيع الآخر ١٤١٣هـ/ اكتوبر ١٩٩٢م).

* مورتيل، ريتشارد.

٣٢١ ـ «مصادر التموين الغذائي لإمارة مكة، ٣٥٨ ـ ٩٢٣هـ/ ٩٦٩ ـ ١٥١٧م»، مجلة كلية الآداب، جامعة الملك سعود، مج ١٢، ع ١ (١٩٨٥م).

* النجيدي، حمود بن محمد.

٣٢٢ ـ «التطور الوزاري في مصر المملوكية»، مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ع ٢٣ (رجب ١٤١٩هـ/ نوفمبر ١٩٩٨م).

* النقر، محمد الحافظ محمد.

٣٢٣ ـ «الصراع الإسلامي ـ المسيحي في الحبشة في فترة الأسرة السليمانية ـ الحبشية، ١٢٧٠ ـ ١٥٥٩م)، مجلة دراسات إفريقية، ع ٩ (محرم ١٤١٤هـ/ يوليو ١٩٩٣م).

* هويدي، فهمي.

٣٢٤ ـ «الإسلام في الصين»، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ع ٤٣ (شعبان ـ رمضان ١٤٠١هـ/ يوليو ١٩٨١م).

خامساً: المراجع الأجنبية

١ ـ الكتب:

* Kamerer, M. Albert.

325- La mer Rouge L'Abyssinie L'Arabie Depuis L'Antiquite, (Cairo: Memoires Dela societe Royale De Geographia D, 1929).

* Nutzel, Heinrich.

326- Coins of the Rasulids, translated by A. Kinzelbach (Mainz, 1987).

* Serjeant, R. B.

327- Studies in Arabian history and civilisation, (London: Variorum Reprints, 1981).

* Al-Shamrookh, Nayef Abdullah.

328- The Commerce and Trade of the Rasulids in the Yemen, 630-858/1231-1454, (Kuwait, 1996).

* Smith, G. R.

329- Studies in the Medieval History of the Yemen and South Arabia, (Brook Field: Varioum, 1997).

* Stookey, Robert W..

330- Yemen, The politics of the Yemen Arab Republic, (Colorado: Westview Press, 1978).

* Trimingham, spencer.

331- Islam in Ethiopia, (London, 1976).

* Varisco, Daniel Martin.
332- Medieval Agriculture and Islamic Science: The Almanac of a Yemeni Sultan, (The Univercity of Washington, 1994.

٢ ـ الرسائل الجامعية:

* Sadek, Noha.
333- Patronage and architecture in Rasulid Yemen, 626-858 A. H./1229-1454 A. D., PHD. (Canada: university of Toronto, 1990).

٣ ـ البحوث والمقالات:

* Cahen, Cloude and Serjeart, R. B.
334- «A Fiscal survey of the Medieval Yemen: Notes preparatory to a critical edition of the Mulahhas Al-Fitan of al-Hasan B. Ali Al-Sarif Al-Husayni», Arabica, leiden, IV (1957)).

* Daum, Werner.
335- «From Aden to India and Cario: Jewish world trade in the 11th and 12th centuries», in W. Daum (ed), Yemen: 3000 years of Art and Civilisation in Arabia Felix, (Innsburck, 1988).

* Finster, Barbara.
336- «The Architecture of the Rasulids», in W. Daum (ed), Yemen: 3000 years of Art and Civilisation in Arabia Felix. (Innsburck, 1988).

* King, David A.
337- «A Stronomy in Medieval Yemen» in W. Daum (ed), Yemen: 3000 years of Art and Civilisation in Arabia Felix, (Innsburck, 1988).
338- «Mathematical Astronomy in Medival Yemen», Arabian Studies, (1979).

* Porter, Venetia.
339- «The Art of the Rasulids», in W. Daum (ed) Yemen: 3000 years of Art and Civilisation in Arabia Felix, (Innsburck, 1988).

* Sadek, Noha.
340- «Rasulid Women: Power Patronage» Proceedings of the seminar for Arabian Studies, London, Vol. 19 (1989).

* Serjeant. R. B.
341- «Calendars, The time of Day and Mathematical A stronomy» in R.B. Serjeant and Ronald Lewcock, San» a: An Arabian is Islamic City, (London, 1983).
342- «The Cultivation of Cereals in Medieval Yemen (Atranslation of the Bughat al-Fallahin of the Rasulid sultan, al-Malik - Afdal al-Abbas b. Ali...)», Arabian studies, Vol. 1 (1974).

* Shivtiel, Wilfred Lockwood and Serjeant, R. B.
343- «The Jews of San a», in Ronald Lewcock and R. B Serjeant, San» a an Arabian Islamic City, (London, 1983).

* Smith, B. R.
344- «More on the port practices and taxes of Medieval Aden» New Arabian Studies, London, Vol. 3 (1996).
345- «Have you anything to declare? Maritime trade and Commerce in Ayyubid Aden: Practices and taxes», Proceedings of the seminar for Arabian studies, London, Vol. 25 (1995).
346- «The Ayyubids and Rasulids: The transfer of power in 7th/13th century Yemen» Islamic Culture, Vol. XLIII No. 3, (July, 1969).
347- «The Yemenite Settlement of Tha» BAT: Historical, Numismatic and Epigraphic Notes», Arabian studies, Vol. 1 (1974).

* Smith, G.R, and Porter, Venetia.

348- «The Rasulids in Dhofar in the VIIth-VIIIth/XIIIth - XIVth centuries», Journal of the Royal Asiatic Society, London, No. 1 (1988).

* Varisco. Daniel Martin.

349- «Medieval Agricultural taxts from Rasulid Yemen», Manuscripts of the Middle East, IV (1989).

450- «Rasulid Agriculture and the Almanac Tradition» in W. Daum (ed) Yemen: 3000 Years of Art and Civilisation in A rabia Felix, (Innsbruck, 1988).

351- Aroyal Crop register from rasulid Yemen, Journal of the Economic and social History of the orient, Leiden, Vol. 34, No. 1 (1991).

352- «The Production of Sorghum (Dhurah) in Highland Yemen», Arabian Studies, VII (1985).

353- A rasulid Agricultural Almanac for 808/1405-6, New Arabian Studies, Vol. 1 (1993).

الفهرس

الباب الأول

التاريخ السياسي

الباب الثاني
التاريخ الإداري والحضاري